

مُتَكَرَّرَاتُ اللَّامِ وَالذَّرَرِ الْحَاكِمَةِ بَيْنَ الْعَبْنِيَّانِ حَجَرٍ

تَأَلَّفَ

الْحَدِيثُ الْكَبِيرُ الْمَغْفُولُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْبُوصَيْرِ

المتوفى عام ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٥

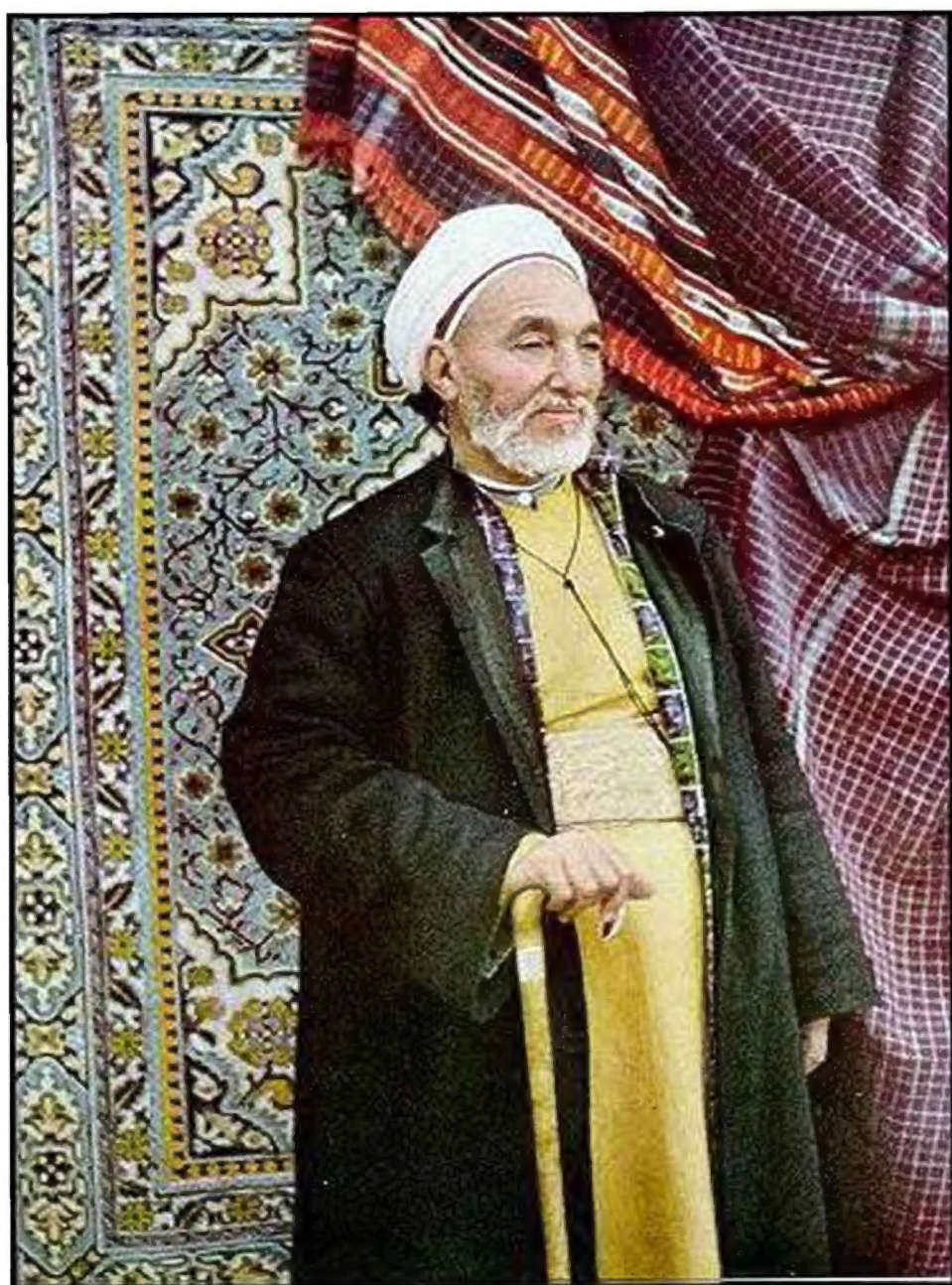
قام بتحقيقه وتقديمه ومراجعة اصوله :

الشيخ بكلمة محمد الرزوني و الله سأل الهادي عرفه

طبع بالمطبعة الحكومية لولاية طرابلس الغرب
تحت اشراف وزارة المعارف الليبية

الطبعة الاولى

١٩٥٩



الحافظ بدر الدين العيني

(١)

مولده ونشأته

كانت نشأة والده القاضي أحمد شهاب الدين بن موسى وإقامته بحلب ، فلما ولي قضاء (عين تاب) انتقل إليها وأقام بها ، وهي على ثلاث مراحل من حلب وفيها ولد ابنه الامام الحافظ أبو محمد محمود بدر الدين العيني ، في السابع والعشرين من شهر رمضان ، عام اثنين وستين وسبعمائة ، وبها نشأ واليها ينسب ، وتلقى العلم في صباه عن والده ، وعن غيره من اشيخ (عين تاب) ثم تنقل في طلب العلم بين حلب ودمشق ومطية ، ولقى كبار علمائها ، وأخذ عنهم الحديث وأصول الشريعة واللغة العربية .

(٢)

حياته العلمية وشيوخه

وفي عام ثمان وثمانين وسبعمائة ، توجه الى الحجاز لاداء فريضة الحج ، ثم زار القدس حيث لقي العلامة علاء الدين أحمد بن محمد السيرامي ، في طريقه الى مصر ليتولى بها التدريس في المدرسة البروقية الكبرى ، بدعوة من الملك الظاهر برقوق ، فصحبه بدر الدين العيني الى القاهرة ، حيث سكن في المدرسة البروقية ، ولازم شيخه علاء السيرامي وتلقى مختلف العلوم والفنون عنه ، وعن اكابر العلماء في مصر . وظل - رحمه الله - ملازما لافذاذ العلماء ، مجدا في طلب العلم ، باذلا في سبيله قصارى جهده ، حتى نضجت ملكاته ، واكتمل تحصيله ، وظهرت مواهبه ، وبلغ الغاية التي كانت تصبو اليها همته ، وكان واسع الاطلاع على مذاهب السلف ، وآراء الائمة ، بارعا في استحضر احاديث الاحكام ، وفي الموازنة بين أدلة الفقهاء ، وقد اثنى عليه كل من ترجمه من العلماء ، كالخسني والسخاوي وابي المحاسن ، ووصفوه بأنه كان اماما ثبتا حافظا ، صبوراً على المطالعة ، جيد الخط ، سريعاً في الكتابة ، مبرزاً في الرواية ، وقال فيه معاصره الاديب محمد الحسن النواجي :

لقد حزت يا قاضي القضاة مناقبا

يقصر عنها منطقى وبياني

وأثنى عليك الناس شرقا ومغربا

فلأزلت محمودا بكل لسان

ومضى الحافظ العيني على سنن كبار العلماء في ترجمة أشياخهم ، فألف كتابا سماه معجم الشيوخ ذكر فيه جميع الائمة الذين أخذ عنهم ، وترجم كلا منهم بشيء من التفصيل ، ومن أشهر شيوخه وأجلهم الحافظ زين الدين العراقي والحافظ سراج الدين البلقيني والحافظ نور الدين الهيثمي ، والمقرئ أبو الفتح العسقلاني والقاضي جمال الدين الملطي ، وحسام الدين الرهاوي وغيرهم .

(٣)

اعماله وتلاميذه

ولقد اوتى الحافظ العيني — مع ورعه وزهده وغزارة علمه — خلقا كريما وصيتا بعيدا ، وعسرا طويلا حافلا بالاعمال النافعة ، والخدمات الجليلة ، كما اوتى مكانة مرموقة عند من عاصروهم من ملوك مصر ، فعظم قدره وسمت منزلته لديهم ، وما زالوا يجلونه ، ويعلمون من شأنه ، ويقلدونه المراكز الرفيعة ، حتى جمع له القضاء والحسبة ونظارة الاحباس ولم تجمع لاحد قبله ، كما قال الحافظ السخاوى ، وتولى التدريس بالمدرسة المؤيدية منذ انشائها ، فعكف بها على دراسة الحديث رواية ، وشرحا وتصنيفا زهاء اربعين عاما .
فاتيح له بذلك ان يودى رسالة العالم العامل ، واتيح لآلاف من طلاب العلم أن يغترفوا من معين علمه وفضله وأن يتلقوا عنه السنة النبوية بأصح الاسانيد ، فقد أخذ عنه عدد وافر من أجلة العلماء ، منهم الحافظ كمال الدين بن الهمام ، والحافظ شمس الدين السخاوى ، والحافظ ناصر الدين بن زريق ، وأبو الوفاء الصالحى ، وأبو المحاسن بن تغرى بردى وغيرهم ممن لا نطيل بسرد اسمائهم ، وناهيك بأن يكون من بينهم هؤلاء الأئمة الذين حملوا مشعل علوم الشريعة بعد شيخهم الحليـل .

(٤)

مؤلفاته ووفاته

أما مؤلفات الحافظ العيني فهي كثيرة غزيرة المادة تشهد برسوخ قدمه ، وسعة اطلاعه وطول باعه فى العلوم والفنون . قال الحافظ السخاوى : (وكان — اى الحافظ العيني — اماما عالما لا يمل المطالعة والكتابة ، وقد صنف الكثير بحيث لا اعلم بعد شيخنا — اى الحافظ ابن حجر — اكثر تصنيف منه وقلمه اجود من تقريره) فمن مؤلفاته المفيدة القيمة « نخب الافكار فى تنقيح مباني الاخبار فى شرح معاني الآثار » للامام ابى جعفر الطحاوى ، ومنها تاريخه الكبير المسمى « عقد الجمان فى تاريخ الزمان ، وشرح البحار الزاخرة لشيخه الرهاوى ، وشرح الكلم الطيب لابن تيمية ، وطبقات الحنفية وطبقات الشعراء ، وغير ذلك » وأعظم مؤلفات الحافظ العيني وأشهرها كتابه عمدة القارى فى شرح صحيح البخارى ، فهو أثر عظيم جامع لما تفرق من علوم السنة فى أمهات الكتب ، ويعتبر من اهم المراجع التى يعتمد عليها المحدثون وعلماء الشريعة فى دراسة صحيح البخارى .

وقد اتبع الحافظ العيني رحمه الله فى تصنيفه طريق البسط والايضاح ، واعطاء الاحاديث النبوية حقها من البحث والتمحيص ، فيتم سياق الحديث اذا اختصر البخارى ، ويبين مواضع تخريجه من الكتاب اذا تعددت طرقه ، ويذكر اختلاف الرواة اذا كان هناك اختلاف ، ويستوفى الكلام فى ذكر الرجال ، وضبط الاسماء والانساب ، ويفصل معاني الكلمات ووجوه الاعراب ، ثم ينتهى الى استخراج لطائف المعاني ، واستنباط الأحكام .

قال ابو المحاسن : وله نثر ونظم ليسا بقدر علمه ، وقال السخاوى : نثره ونظمه مقامه أجل منهما .
والحق ان شعره ، كما قال احد اصحابه ، من قبيل شعر الفقهاء ، منه ما يقبل كشعر ، ومنه ما لا يقبل ، ولما صرف
رحمه الله عن القضاء ونظر الاحباس ، لزم مدرسته التى عمرها بقرب منزله بجوار الازهر وأوقف كتبه هناك
لطلبة العلم ، وضائق ذات يده فى أواخر حياته ، وتأخرت وفاته عن وفاة صاحبه الحافظ ابن حجر ثلاث
سنوات وفى ليلة الثلاثاء لاربع ليال خلون من ذى الحجة (سنة ٨٥٥ هـ) توفى الحافظ بدر الدين العيني وهو
ابن ثلاث وتسعين سنة ، وصلى عليه من الغد بالازهر ، ودفن بمدرسته ، وكانت جنازته مشهودة
وكثر أسف الناس على فقدته ، ودفن بجانبه فيما بعد الشهاب القسطلانى ، رحمهما الله رحمة واسعة .



الحافظ شهاب الدين بن حجر

(١)

مولده ونشأته

ولد قاضي القضاة الامام الحافظ أبو الفضل أحمد شهاب الدين بن علي الكناني المشهور بابن حجر في الثاني عشر من شعبان ٧٧٣ هـ . بمصر القديمة وتوفي والداه وهو صغير ، فنشأ يتيماً في كفالة وصيه زكي الدين الخروني ، أحد كبار التجار بالفسطاط ، وحفظ القرآن وهو في التاسعة من عمره ، كما حفظ عدداً من المتون والكتب الصغيرة مثل الفية ابن العراقي ، ومختصر ابن الحاجب وغيرها ، ثم توجه مع وصيه الى الحجاز حيث حج ، وصلى بالقرآن في المسجد الحرام على جاري العادة في ذلك العصر .

(٢)

حياته العلمية وشيوخه

ولما عاد الى موطنه لزم شمس الدين بن القطاف أحد أوصيائه ، وأخذ عنه الفقه واللغة ، والحساب وغير ذلك ، وسرعان ما وعى مبادئ العلوم ، وبسائط الفنون ، ثم تحول الى القاهرة ، وهي يومئذ في عهد من أزهى عهودها ، فقد غدت مهجر العلماء ومقر الازهر ، ومحط آمال العالم الاسلامي بعد سقوط بغداد ، وضعف الدولة العربية في الاندلس ، والمغرب .

وواصل الحافظ ابن حجر اشتغاله بالعلم على طريقة جميلة من السداد والاستقامة والخير ، وأصبح يشار اليه بالبراعة والتقدم ، ثم تنقل في البلاد المصرية ، وقام بعدة رحلات الى الشام ، والحجاز ، واليمن ولقى فيها كبار العلماء ، وأخذ عنهم مختلف العلوم والفنون ، واستكثر من المسموع جداً - كما يقول تلميذه السخاوي - واجتمع له من الشيوخ المشار اليهم ، والمعول في المشكلات عليهم ما لم يجتمع لأحد ، حتى اذا تمكن من سائر العلوم مال الى الحديث ، وأحب ان يتخصص فيه ، فوجه عنايته الى دراسته ، واقبل عليه بكلية ولزم استاذة المحدث العظيم الحافظ زين الدين العراقي ، فانتفع بملازمته ، وتخرج في علوم السنة على يديه ، فدرس عليه ألفيته وشرحها ، وأخذ عنه كثيراً من الكتب الكبيرة والصغيرة دراية وتحقيقاً ، كما أخذ عن غيره من افاض العلماء في ذلك العهد ، منهم الهيثمي ، والبقيني ، والتنوخي ، والفيروزبادي وابن جماعة وابن هشام ، وابن صاحب وغيرهم .

فلما نضج تحصيله ، وظهر نبوغه ، وبلغ في العلم أشده ، اجازه اساتذته وأذنوا له بالافتاء والتدريس فتصدى لنشر الحديث ، وكاد يقصر نفسه عليه دراسة وتديسا وتصنيفا ، واشتهر ذكره وذاع صيته ، واشتدت الرغبة في الأخذ عنه ، وتراحم طلاب العلم على بابه ، وأخذ الناس عنه طبقة بعد أخرى ، حتى أصبح معظم علماء عصره من سائر المذاهب تلاميذه .

وشهد له شيوخه وكتاب التراجم بالحفظ ، والضبط والامانة ، والذكاء فقال الزين العراقي : انه اعلم أصحابي بالحديث . وقال التقى الفاسي ، والبرهان الحلبي : ما رأينا مثله . وسأله تغري برمش : أرأيت مثل نفسك ؟ فاجابه بقوله : قال الله تعالى (فلا تزكوا انفسكم) وقال فيه تلميذه التقى الحصني الشافعي :

لقد حفظ الله الحديث بحفظه فلا ضائع الاشدنى منه طيب
وما زال يملأ الطرس من بحر علمه لآلىء اذ يملئ علينا ونكتب

(٣)

اعماله وتلاميذه

وكان يعتزم عدم الدخول في القضاء فرفض النيابة عن الشيخ المناوي ، لما عرضها عليه مرارا ، ثم اضطر الى قبولها تحت الحاح صديقه واستاذة جمال الدين البلقيني ، فلما كان عام ٨٢٧ هـ . عين قاضيا للقضاة ، وظل في هذا المنصب زهاء احدى وعشرين سنة كان خلالها من اروع أمثلة القضاة عدلا ونزاهة ، واحتياطا وتقيا وبعدا عن الشبهات ، غير أنه لم يلبث أن ندم على قبول المنصب لعدم محافظة رجال الدولة على استقلال القضاء ومبالغتهم ، في لوم من لا يقبل رجاءهم ولولم يكن وفق الحق والعدل ، وصرح بأنه قد جنى على نفسه بتقلد أمرهم ، واعتزل منصبه وأعيد اليه عدة مرات ، ثم عقد العزم على الا يعود اليه عقب اعفائه منه ٨٥٢ هـ .

وكان اثناء توليه القضاء يقوم بالتأليف ، والتدريس في عدة مساجد ومعاهد — منها الحسنية ، والمنصورية والشيخونية وجامع طولون وغير ذلك .

وتولى مشيخة البيرسية ، والافتاء بدار العدل ، والخطابة بالجامع الأزهر ، وجامع عمرو بن العاص وكان العلماء يحضرون دروسه ومجالسه ، ولا عجب فهو (حافظ عصره) كما كان يلقب ، ومن أشهر تلاميذه وأجلهم الحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي الذي كتب له ترجمة وافية في مجلد كبير سماه (الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الاسلام ابن حجر) ومنهم البرهان بن خضر ، وأحمد الهيثمي ، ومحمد بن محمد الكيلاني وأبو العباس الشمني ، وأبو البركات القرشي ، وغيرهم ممن لا يحصى عددهم .

(٤)

مؤلفاته ووفاته

وكان الحافظ ابن حجر عالما مجتهدا بارعا ذكي الفؤاد ، جميل السمات ، رفيع المقام ، غزير المادة واسع الاطلاع أديبا مبدا قد أجاد في فني النظم والنثر ، وأبدى في التأليف همة نادرة ، فقد بلغت مؤلفاته أكثر من مائة وخمسين كتابا وكانت مع كثرتها تمتاز بدقة البحث ، وعمق الفكرة ، وسعة الأفق والتزوع الى التسامح المذهبي ، وهي على جانب عظيم من الأهمية ، والفائدة في دراسة العلوم الاسلامية ،

منها الاصابة في تمييز الصحابة ، وتهذيب التهذيب ، والذرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ورفع الاصر عن قضاة مصر ، وانباء الغمر بانباء العمر ، وغيرها . وانتشرت مؤلفاته في حياته ورغب الناس في اقتنائها ، وتهادها الملوك وخاصة (فتح الباري في شرح صحيح البخاري) الذي يعتبر من أعظم كتبه ، وأشهر ما ألف في علم الحديث ، ويقال : انه قد بيع عقب فراغه منه بثلاثمائة دينار ، ولا عجب فهو قاموس السنة والموسوعة العلمية التي لم يسبق لها نظير في شروح البخاري ، وقد تجنب فيه الحافظ ابن حجر التفاصيل الثانوية التي قد وتزحم المسائل الهامة وتغمرها ولم يطله بما ليس له صلة قوية بفن الحديث كما فعل الحافظ العيني الذي (أطلال شرحه — كما يقول السخاوي — بما تعمد شيخنا حذفه من سياق الحديث بتمامه ، وتراجع الرواة ، واستيفاء كلام اللغويين وغير ذلك مما تحصل الفائدة بدونه) .

والكتاب مقدمة طويلة كتبها المؤلف قبل الشروع في تأليفه ، وجعلها مستقلة عنه ، وجمع فيها ما تفرق هنا وهناك من أصول المصطلح ، وبين ما لمهمة المحدث من أهمية بالغة ، وما يجب أن يتحلى به من أوصاف الكمال ، فهي دستور الحديث ، ومنار المحدثين ، ويحتمل أن يكون قد استوحى فكرتها من مقدمة ابن خلدون ، وكان فراغه من فتح الباري في غرة رجب من عام ٨٤٢ هـ وأقام بمناسبة ختمه وليمة عظيمة ، أنفق فيها نحو خمسمائة دينار ، وحضرها وجوه الناس . وأهل العلم ، وألقيت فيها الخطب القصائد ، ومنها قصيدة الشيخ أحمد البجائي التونسي التي يقول فيها

قد فزتم بين الانام وحزتم رهن السباق بنشرف فتح الباري
فالله يكلوكم ويبقى مجدكم ويحطوكم من أعيين الاغيار

وكان رحمه الله كريم الحصال ، جم التواضع جميل الصبر والا حتمال ، جليل القدر في النفوس هذا الى تصونه ، وورعه وظرفه ، وبهائه وميله الى المازحة المؤدبة ، والتبسط مع جلسائه ،

توفي رحمه الله تعالى ليلة الثامن من ذي الحجة عام ٨٥٢ هـ وشهد الخليفة العباسي وسلطان مصر جنازته ، وصلى عليه الخليفة وتزاحم الامراء والعلماء ووجوه الناس على حمل نعشه ومشي الى تربته خلق كثير ، ودفن بالقرافة ، رحمه الله رحمة واسعة .

« ترجمة المؤلف »

بقلم أحد تلاميذه

الحمد لله الذى أرشد من اصطفاه من عباده ، وأوضح له سبيل رشاده ، ونشكره جل ثناؤه على مزيد نعمه وكرمه ، ونصلى ونسلم على خاتم النبيئين وامام المرسلين القائل : (من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين) .

وبعد فان مؤلف هذا الكتاب رحمه الله تعالى هو شيخنا واستاذنا الجليل الاكمل ، والسعيد الاجل : الشيخ عبد الرحمن الاخضرى ابن الحاج محمد البوصيرى ابن القاضى قاسم بن ابى القاسم بن محمد بن عثمان الغدامسى مولدا ، الطرابلسى اقامة المالكى فروعا وكان مولده رضى الله عنه فى ٢٢ من ذى القعدة سنة ٥٨٨ بعد المائتين والالف هجرية ، على صاحبها أفضل الصلاة وازكى التحية فرأيت بستانا من الادب قد اينعت ثماره ودنت ، وشاهدت بدايع زهور قد اخذت زخرفها وازينت ، بما أودعه الاستاذ من ينبوع حكيمته مما يسر الناظر ، ويروح خاطر ، فهو فلسفة لمن اراد ان يتفلسف ، وتصوف لمن اراد ان يتصوف ومخبر لمن ضلت به الافهام ، ومرشد لمن تخبطه الاوهام ، ازاح الغطاء عن وجوه معانى حديث خير الورى حتى عرفها كل من تعرفها ، **واقول** ان بنان هذا الاستاذ قد حاكت منسوجات غير هذا الكتاب من اعجب المنسوجات فى غالب الفنون منها : فاكهة اللب المصون ، على شرح الجوهر المكنون ، للعلامة سى الاستاذ فى الاسم واللقب ، وكتاب نزهة الثقلين فى رياض امام الحرمين ، فى الاصول ، وكتاب الجواهر الزكية ، فى مصطلح حديث خير البرية ، على الفية العراقى ، وقد تولى فى هذا الكتاب فصل الحكم بين علامتين الحافظين العينى وابن حجر فى اختلافهما فيه ، وتعاكسا فى فهمه بسبب تحفظهما على اظهار الحقيقة وتعاونهما على البر والتقوى ، بأسلوب لطيف وسحر حلال مع مراعاة مقام الاستاذين وملازمة الانصاف والادب . الى غير ذلك من التأليف المفيدة ، متعنا الله بطول حياته ، فهو والله الرجل العظيم القائم بواجبه خير قيام ، وعلى رغم معاكسة الوقت له وتراكم الخن عليه لم يزد الا اقبالا على ما فيه صالح الامة عاجلها وآجلها ، وآثر الصبر وسار فى طريقه مؤملا بلوغ مقصوده فلم يلتفت ، يمينا ولا شمالا مخافة ان يرى فيها ما يوقفه أو يافت نظره لحظة من الزمان ، فيخسرهما وما كان ليرضى بخسران شيء هو انفس الاشياء عنده واعزها عليه ، وهكذا شأن العطاء فانهم لا يزالون يتروحون بتزول الخن والخطوب ، ليحرزوا فضليتى الصبر والثبات اما مها فلا تذلل لهم قيادا ، ولا تنال منهم منالا . **واقول** : ان هذا الاستاذ قد لاحت عليه علائم التوفيق من صغره ، فقد كان فى مبدأ نشأته يتعاطى التجارة ويسافر لطلبها ولا يقيم بمحل الا ويركن لذوى العلم فيه والفضل ، ويأخذ عنهم ويحظى بما لديهم لما يرى عليه من سمة الهدى والصلاح ، ومخايل التوفيق والنجاح . وكان هذا الاستاذ قد لازم وحيد دهره وفريد عصره الاستاذ الفاضل الهام الكامل ، الشيخ محمد بن مصطفى كامل ، وأخذ عنه العلم بحق أسكنه الله فسيح جنانه بجاء النبى آله ، وكان استاذنا من المفتوح على أيديهم ، وقد شوهد ذلك فى كثير من الطلبة والعلماء ، يتوقد ذكاؤه توقد الشهب وقد سمعته يقول : ما نسيت فى صغرى قط ، وكان يضرب بذكائه وفطنته المثل حتى أنه يغمز القوافى فتسابق نحوه تسابق الصافيات الجياد فى ميدان المسابقة حتى كان شعره ألطف من النسيم ، وأنضر من النعيم

قله دره سابق فبرز ، وطلب المعالى فاحرز منها ما أحرز ، **واقول** : ان هذا التحرير اشتغل فى بادئ امره بشئون الحكومة ، ففى السنة الثالثة بعد الثلاثمائة والالف الى الثامنة تولى رئاسة المقاولات بولاية طرابلس ، وفى السابعة الى الخامسة والعشرين تولى رئاسة كتابة المحكمة الشرعية ، وصار نحو من سنة يباشر الوظيفتين ، وفى اثناها تولى وكالة النيابة من باب المشيخة مرتين ، وفى الخامسة والعشرين تولى نيابة النواحي الاربعة الى اواسط الثامنة والعشرين ، وفى خلالها انتقل الى نيابة الزاوية الغربية وبقي بها ثمانية عشر شهرا ثم حصل الانقلاب . وبعدها فى شوال سنة تسع وعشرين تولى القضاء بالولاية وبقي به الى الثامن والثلاثين ، من هجرة افضل الثقلين ثم بعد ذلك اقلع عن جميع الشواغل ، واشتغل بما ينفعه فى الآجل من تدريس وتصنيف الى غير ذلك من الآثار الحميدة ، وبالجملة فهو غريب فى نشاطه وحيد فى نجابته ، وناهيك بمن تناولته الاقدار وهاجمته الاكدار ، لم تصل الى قلبه فترجفه ، ولا الى مداركه فتوقفه ، وعندما تمكن من زمام المعانى ، واوتى الحكم والتصرف فيها تباعد عن اساليب النثر التقليدية ، وابتكر طريقة لانشاءه وتأليفه فلم ادرأى الامرين اعجب ؟ ابتكاره الطريقة لنفسه ام خلوصه من اسر التقليد الذى كاد ألا ينجومنه مؤلف ؟ **واقول** : لو أن المؤلفات جميعا خلصت من قيد التاسى والاقتداء والاقتصار على ما قيل ، ونسجت على منوال هذا الاستاذ لكان لرقى العلم شأن غير هذا الشأن ، ولكنها الاستكانة الى الراحة ، والاقتصار على ما قاله أول مؤلف حتى انهم التزموا فى كتب النحو ضرب زيد عمرا وما اشبه ذلك ، وفى كتب البيان زيد بدر ، وفى كتب المنطق فى تعريف الانسان ، الانسان حيوان ناطق ، وتعقيدهم الالفاظ الموجبة للاشكال والجواب اللذين ربما أخرجا الطالب عن صدد الموضوع ، فقصوا على المتعلمين بالايسهل عليهم تناول مطلوبهم ، وجولان فكرهم فى كل فن حتى انك لترى الطالب يتصور القواعد ، ولا يستطيع تطبيقها ، وفى الحقيقة (يوئى الحكمة من يشاء ومن يوئى الحكمة فقد اوتى خيرا كثيرا) فسبحان من ملك هذا الاستاذ احرار المعانى ، فهو يتصرف فيها كما يشاء وكيف شاء ، فلذلك ترى صخور الالفاظ تلين عنده فتتشقق عن جواهر طالما شمخت بنفسها وتعالى عن جمهور الاذكياء ونوابغ الحكماء ليتحقق المثل السائر (كم ترك الاوائل للاواخر) .



مقدمة النشر

للطبعة الاولى

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا وإنبينا محمد النبي الكريم ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .

التأليف من أهم الأدلة على خصب الحياة الفكرية على مر العصور واختلاف الامم ، فهو عنوان رقيها وازدهارها وسجل نشاطها في شتى مراحل التاريخ ، ومتى نشطت حركة التأليف والنشر في أية أمة وراجت سوق ألوان الثقافة المختلفة بين أفرادها ، وأقبل الناس على تحصيلها واكتسابها ، كانت تلك الأمة مقبلة على حياة فكرية خصبة مزدهرة في حاضرها ومستقبلها .

ومن أخص اوصاف الكتاب أنه ينسم عن شخصية مؤلفه ، ويحمل طابع عصره ، ويعكس ما في حياة الامة من حركات فكرية ، ومثل خلقية ، ثم هو مظهر نشاط تلك الحركات والمثّل ، ونموذج انتاج الأمة وهمزة الوصل بين ماضيها وحاضرها .

وقد مر على الامة الليبية ، أحقاب من الزمن ، لم تكن خلالها في حالة من الامن والدعة والاستقرار ، تمكنها من الانتاج الفكري ، وذلك أن النفوذ الاجنبي وما يستتبعه من كفاح ، واحداث جسام ، قد جعل نصيبها من التأليف قليلا بل قد شغلتها صروف الايام عن العناية بتراتها ، وحفظه من عوادي الضياع والتلف .

ثم كان من نعم الله على هذه الأمة أن من عليها بالاستقلال بعد جهاد طويل ، وجلس على عرشها قائدها العظيم ، مولانا الملك ادريس الاول حفظه الله ، فأدرك بثاقب رأيه ما للنهضة الثقافية من أثر عظيم في حاضر البلاد ومستقبلها ، فعمل على تشجيع النشاط العلمي ، وتدعيم النهضة الفكرية على أسس متينة من الاخلاق والتعاليم الدينية ، وكان من بين ما وجه اليه كريم عنايته المحافظة على التراث القومي ، وخاصة ما يتصل منه بالشرعية الاسلامية الغراء ، والسنة النبوية المطهرة ، فقد تفضل - حفظه الله - بلفتة سامية كريمة الى كتابين من مؤلفات المحدث الكبير والعالم الفاضل : الشيخ عبد الرحمن البوصيري .

أولهما : مبتكرات الآلى والدرر في المحاكاة بين العيني وابن حجر - في مجلد واحد .
وثانيهما : الدرر الحنية المرصعة بالآداب والمواعظ وحديث خير البرية - في أربعة أجزاء .

فبادرت وزارة المعارف بالتعاون مع الولايات إلى العناية بنشر هذين الكتابين ، ليكونا - ان شاء الله - بداية حركة مباركة تهدف الى احياء تراثنا ومشاركة سائر الشعوب العربية ، في المحافظة على ذخائر الفكر

العربي والاسلامى . وقد عهدت وزارة المعارف الى كاتبى هذه السطور بتحقيق هذين الأثرين الجليلين وتقديمهما ومراجعة أصولها ليتسم طبعهما على نحو يتفق ومكانة موضوعهما وأهميتهما العلمية العظيمة ، فقمنا بهذه المهمة مستمدين من سمو الغاية روحا ومن جلال الموضوع قوة ، ومن الله توفيقا وعونا .

ورأينا من الانسب أن نبدأ بأول الكتابين : (مبتكرات الآلى والدرر فى المحاكاة بين العيني وابن حجر) وهو من أهم آثار الشيخ البوصيرى وأشهرها وأحسنها حظا حيث كتب له - قبل سواه من مؤلفاته - أن يخرج من مخبئه فى رفوف الخزائن الى العالم الفسيح ، وأن يجد طريقه الى أيدي قارئيه من رواد الثقافة الاسلامية ، وعلماء الحديث وتلاميذ المؤلف وغيرهم ، ولا ريب فى أنهم سيبتجھون بنشره ، لأنه يتيح لهم الاطلاع عليه ، والاستفادة منه ، والتبرك به كأثر من آثار الشيخ الجليل رحمه الله تعالى .

وكان من أمر هذه الحصومة التى جعلها الشيخ البوصيرى موضوعا لكتابه ان الشيخين الحافظين : العيني وابن حجر - وهما من أشهر المحدثين فى القرن التاسع الهجرى - قد كانا متعاصرين ، يسود العلاقة بينهما نفور يبلغ من الشدة أحيانا درجة العداء ، وتبادل عبارات القدح والهجاء ، ولعل السبب فى هذا النفور انما يرجع الى تنافس المعاصرة ، ذلك الصراع النفسى الذى يحدث عادة بين شخصين يعيشان فى عصر واحد ويشتركان فى صفة معينة ، أو تجمعها مهنة واحدة ؛ فكثيرا ما ينقلب التنافس بينهما الى رغبة فى حب التفوق ، أو نزوع الى نيل الكمال ، أو نزاع فى سبيل تحقيق الاغراض الذاتية ، وبلوغ المراكز الرفيعة .

ويغلب على الظن ان لتلاميذ الشيخين ومؤيدى كل منهما يدا فى اذكاء هذه الحصومة بانتصار كل من الفريقين لشيخهم ، وتلفيق الشائعات المختلفة ونقل الاقاويل المثيرة بين الرجلين وكانت الحصومة بينهما - على شدتها - تتسم فى بعض الاحيان بطابع طريف من المفاكهة والتندر ، فقد ذكروا ان الملك المؤيد عهد الى الحافظ العيني بتدريس الحديث فى المؤيدية ، عند افتتاحها عام ٨١٩ هـ واتفق ان مالت فى هذه السنة مؤذنة الجامع المؤيدى ، فقال الحافظ ابن حجر فى ذلك :

جامع مولانا المؤيد رونق منارته بالحسن تزهو وبالزين
تقول وقد مالت عليهم تمهلوا فليس على حسنى أضر من العين

فاجابه الحافظ العيني بقوله :

منارة كعروس الحسن اذ جلوت وهدمها بقضاء الله والقدر
قالوا اصيبت بعين قلت ذا غلط ما أوجب الهدم الاخسة الحجر

ولا يخفى ان كلا منهما يعرض فى شعره بالآخر ، غير ان الحافظ ابن حجر نفى ذلك فذكر أنه انشد بيتيه (فى مجلس المؤيد ، فاراد أحد الجلساء العبث بالشيخ العيني ، فقال له : ان ابن حجر قد عرض بك ، فغضب واستعان بمن نظم له بيتين نسبهما الى نفسه ، وهما للنواجى لا بارك الله فيه) ، وقد شرح كل من الشيخين صحيح البخارى شرحا مطولا جامعا ، الا ان الحافظ ابن حجر قد نال مزية السبق ، فابتدأ فى

تأليف شرحه (فتح الباري) عام ٨١٧ هـ . أما الحافظ العيني فإنه لم يشرع في تأليف كتابه (عمدة القارى) الا فى عام ٨٢١ هـ وأتمه بعد فراغ الحافظ ابن حجر من كتابه بنحو خمسة أعوام .

وكان البرهان بن خضر أحد اصحاب الحافظ ابن حجر ينقل فتح البارى جزءا فجزءا الى الحافظ العيني فأتيح له بذلك ان يطلع عليه وان ينقده فى شرحه (عمدة القارى) وينقض كثيرا من آراء الحافظ ابن حجر ويوجه اليه حملة شديدة من التعريضات ، والاعتراضات والنقد العنيف .

ودهش الحافظ ابن حجر حين اطلع على عمدة القارى وعجب من تحامل الحافظ العيني عليه وأخذ يعد مسودات كتاب يدفع به اعتراضات خصمه بسماء (انتقاض الاعتراض) غير ان المنية عاجته قبل ان يتمه ، فالخصومة قد انتهت فى الحقيقة الى هذه الحملة التى شنّها الحافظ العيني على الحافظ ابن حجر .

وقد هب اصحابه يومئذ يدافعون عنه ويذيعون فى الناس ان الحافظ العيني قد اشتط فى نقد الحافظ ابن حجر مدفوعا بسوء العلاقة بينهما ، ونسى أنه قد استفاد منه فى تأليف كتابه واستمد فيه من شرح شيخهم بحيث ينقل منه الورقة بكاملها كما ذكر الحافظ السخاوى ، وأنه أخذ عنه كثيرا مما اشتمل عليه من الترتيب والاساليب ، والآراء والافكار ، بدليل ذلك التشابه العجيب بين الكتابين ، ودفع اصحاب الحافظ العيني هذه التهمة محتجين بأن تشابه الكتابين يرجع الى وحدة المصادر التى اعتمد عليها الشيخان ، واستفادة اللاحق من السابق فيها هو عام أمر غير معيب ، ولا بد ان يكون الحافظ ابن حجر نفسه قد انتفع بتجارب من سبقه من المؤلفين .

ومما يذكر ان العلامة ابن خلدون قد نقل عن بعض شيوخه (ان شرح البخارى دين على الامة لم يقم به أحد من العلماء كما يجب) فلما ظهر فتح البارى ، وعمدة القارى ادعى المتطرفون من اصحاب كل من الشيخين ان شيخهم هو الذى قام باداء واجب الامة ، ومال المعتدلون من الفريقين وغيرهم الى أن الشيخين كليهما قد قاما بذلك الواجب .

وكان الشيخ البوصيرى رحمه الله عالما سلفيا متبعا قد حبيت اليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأولع بالحديث والسيرة ، وأقبل عليها بالدرس والتأليف ، والبحث والتدريس ، كدأب علماء السلف الذين يلتزم ستمهم ويترسم خطاهم فكان مما هدى اليه ، - كما صرح بذلك - النظر فى آثار النبى صلى الله عليه وسلم وخاصة صحيح البخارى وشروحه ، ونعتقد ان فتح البارى ، وعمدة القارى ، كانا من أهم المراجع التى وجه عنايته لدراستهما واعتمد عليهما فى تأليفه وتدريسه ، لأنها من أشهر شروح البخارى كما لا يخفى ، بل يظهر أنه أعجب بهذين الكتابين أشد الإعجاب ، فانه كان يأنس بهما ويطيل النظر فيهما ، ويصطحبهما فى رحلاته كما يظهر ان عشرته الطويلة للشيخين فى كتابتهما قد عززت صلته الروحية بهما ، وجعلته يعتبرهما استاذين من أساتذته ، فهو يحبهما ويتمنى رؤيتهما المستحيلة كما جاء فى المحاكمة الخامسة والسبعين بعد المائتين .

واذا ذهبنا نبحث عن السبب الذى استرعى انتباه الشيخ البوصيرى الى موضوع هذا الكتاب ، واثار رغبته فى تأليفه وأورد عليه ذلك الخاطر الذى كان غافلا عنه (كما قال) استطعنا القول بأن الشيخ البوصيرى قد كبر عليه ان يختلف الشيخان - ولهما فى نفسه ذلك المقام الكريم - وأن تكون بينهما منافسة المتعاصرين ، وان تؤدى هذه المنافسة الى ذلك اللون من النقاش الحاد الذى يخرج احيانا عن مناهج العلماء فى مناظراتهم وجد لهم ، ولا يبعد ان يكون قد هاله لجوء الحافظ العيني - فى بعض الاحيان - الى المغالطة والثلب ، والمغالاة فى التحامل على معاصره الحافظ ابن حجر ، فحملة ذلك على التدخل للفصل فى مواضع النزاع بينهما وقد ذكر فى مقدمته الموجزة انه قد وفق الى قراءة البخارى بشيء من الامعان فى دقائق معانيه مع فريق من الطلبة ... ثم قال : (الى ان وصلنا كتاب الطب فورد على ما كنت غافلا عنه ، وهو تبين الحال وكشف ما اشتبك فى فهمه الشيخان الحافظان : العيني وابن حجر ، فجرى قلمي من يومئذ بما يشبه ان يكون محاكمة بينهما) .

ولم يكن الشيخ البوصيرى بسبيل الخوض فى مسائل الفقه ، أو استنباط الاحكام أو تأويل السنن ، أو تفصيل المذاهب المختلفة ونقد ادلتها ، ولم يتعرض لبحث شيء من ذلك الا نادرا وعلى سبيل الاستطراد لأنه مقيد بموضوع الكتاب الذى حدده العنوان تحديدا دقيقا ، فلم يكن من الميسور له ان يتجاوز مواضع الخلاف بين الشيخين ، وقد حددت هذه كما شاء الحافظ العيني بتلك المواضع التى تعرضت لاعتراضاته من كلام الحافظ ابن حجر .

وحري بهذه الاعتراضات وما دار حولها من نقاش ، وما صدر بشأنها من أحكام ، ان تسمى (قضايا أو دعاوى) تبعا لتسمية فصول الكتاب بالمحاكمات ، ولئن كان المتأخرون من المحدثين قد تجنبوا محاولة الفصل فى هذه القضايا وتجهبوا الخوض فى الحديث عنها ، على الرغم من انها قد نالت بينهم شهرة واسعة ، فانها قد صادفت فى الشيخ البوصيرى حكما فها مقداما نزيها ، كما وجدت غنى سعة أفقه وأصالة رأيه وقوة حجته شهودا عدولا .

وعلى ضوء القواعد والاصول التى التزم الشيخ البوصيرى تطبيقها فى مباحثه ، وحيثا أحكامه نستطيع بصورة اجمالية تكييف تلك القضايا ، أو تحديد أنواعها على النحو الآتى :

١ - يتحاشى الحافظ العيني ذكر الحافظ ابن حجر بالاسم ، أو الكنية أو اللقب فى جميع المواضع التى اعترضه فيها وانما يكتفى عنه بكلمة (بعضهم) ثم يسند اليها قال أو ذكر أو رأى أو زعم أو نحوها .

٢ - كثيرا ما ينقل الحافظ العيني احدى عبارات الحافظ ابن حجر ، وقد حذف منها كلمة أو جملة أو جمل ثم يورد الاعتراض عليها ، وهى مهلهلة مبتورة .

٣ - قد يذكر الحافظ ابن حجر فى احدى المسائل رأيين ، ثم يرجع أحدهما على الآخر ، فينقل الحافظ العيني رأى المرجوح عند الحافظ ابن حجر ، ويعترض عليه دون أية اشارة الى رأى الراجح عنده .

٤ - وينقل الحافظ ابن حجر رأيا لأحد المتقدمين ، وينسبه الى قائله وقد يستدل على مرجوحته أو بطلانه ، ومع ذلك ينقله الحافظ العيني على أنه رأى للحافظ ابن حجر ، ثم ينشئ عليه بالنقد والاعتراض

٥ - وفي حالات نادرة يتسامح الحافظ ابن حجر في التعبير عن بعض المصطلحات - في عرف النحاة مثلا - بعبارة يفهمها أهل ذلك العرف ، وليكنها غير اللفظ المتعارف عندهم ، كقوله لفظة (لم) يعبر بها عن الماضي فشورثائرة الحافظ العيني ، ويشدد التأكيد على الحافظ ابن حجر ، لتركه التعبير باللفظ الاصطلاحي .

٦ - وربما تكون النسخة التي بيد الحافظ العيني من كتاب فتح الباري قد وقع فيها تحريف فيعترض على كلام غير موجود الا في النسخة التي نقل عنها .

٧ - قد يدلى الحافظ ابن حجر برأى ، أو ينكر وجود رواية ، فيلجأ الحافظ العيني في نقدها الى الاعتراضات الحدلية والاسئلة الدورية ، وغيرهما من ضروب المغالطة ، كقوله مثلا (لماذا لا تكون هذه الرواية موجودة ولم يطلع عليها) أو قوله (هذا غير صحيح) هكذا دون توجيه أو تعليل .

٨ - وقد تبين أن في بعض المواضع من كلام الحافظ ابن حجر نقطا ضعيفة لم تقو على مواجهة اعتراضات الحافظ العيني ، فظفرت بتأييد الشيخ البوصيري الذي اصدر أحكامه في تلك المواضع بتصويب وجهة نظر الحافظ العيني

واقدم قام الشيخ البوصيري بما ندب نفسه للقيام به من النظر في هذه القضايا خير قيام ، فسالك في معالجتها منهج الحكم العادل والقاضى النزيه الذى يلتزم الحيطة ، ويتوخى الانصاف والحق والامانة فيما يصدر من احكام .

وقد درج في محكماته على البداءة بذكر الكتاب والباب (من صحيح البخارى) ويرد ذلك بطرف من السند ثم ينتقل الى الحديث فيشبهه كله ان كان حديثا قصيرا ، فاذا كان طويلا أثبت من أوله جزءا يسيرا ، ثم يقول (الى ان قال) وينتقل الى موضع النزاع بين الشيخين ، فيسوق كلام الحافظ العيني المشتمل على العبارة المعترضة من كلام الحافظ ابن حجر . وقد جرى في جميع المحاكمات على اثبات اسم (ابن حجر) هكذا بعد كلمة (بعضهم) التي يكتفى بها الحافظ العيني عنه ، ثم يبدأ البحث غالبا بقوله : (**واقول** راجعت عبارة ابن حجر فوجدتها عين ما نقله العيني) أو (كما نقلها العيني) .

ويمضى بعد ذلك فى نقاش علمى هادئ رزين ، يتسم بالدقة والروية ووقار العلماء ، فيقارن بين عبارات الشيخين وآرائهما ، ويبين ما اتفقا عليه ، وما اختلفا فى شأنه ، وينظر فى أدلة كل منهما ويعود الى المراجع المختلفة اذا واجهته شبهة ، أو أراد التحقق من صحة نقل أورجحان رواية ، أو تأييد رأى بنص من النصوص ، وعلى ضوء النتائج التي تفضى اليها الدراسة والمقارنة ، يصدر حكمه بتصويب وجهة نظر هذا أو ذاك من

الشيخين ، وقد يخالفهما معا في بعض المسائل ، ويبدى فيها رأيه الخاص مستدلا على صحته أو رجحانه بالحجج المقنعة من النصوص الواردة وآراء المحققين .

وهذا دأبه في معالجة كل قضية من القضايا التي حاولنا تحديد أنواعها آنفا ، فاذا وجد الحافظ العيني قد سلك سبيلا من سبل المغالطة ، أو أحس منه تحكما لرأيه ، أو نحاملا على الحافظ ابن حجر ، أو جنح لذكر المثالب لفت نظره مترفقا به مشفقا عليه معبرا عن أسفه لصدور (البوادر من الاكابر) ويتلطف في مخاطبته كمن يحاول تصفية الجو واصلح ذات بين اثنين . فيشير الى ان الخلاف (لفظي) وان

(الامر حين سهل) وأن (هذا ليس من شأن أكابر العلماء) ، وغير ذلك من العبارات التي تنم عن صدر رحب ، وأدب جم وخلق كريم ، ولا يفوته ان يختم كل محاكمة من محاكماته بعبارات التبرجيل والاكبار والدعاء للشيخين بالرحمة والرضوان .

نسأل الله سبحانه ان يتولاه برحمته ، وان يجازيه عن العلم والدين خيرا ما يجازى به العلماء العامون وكان المؤلف رحمه الله قد عهد بكتابة مؤلفاته الى قريبه وصهره المرحوم الشيخ محمد الباشا البوصيري الذي كان معروفا بالدقة ، والاناة وجودة الخط ، والتأنق فيه ، كما يظهر من صنيعه في مخطوط هذا الكتاب فان النسخة الخطية التي قدمت اليها - وهي الوحيدة فيما نعلم - كانت مجلدة نظيفة ، قد كتبت على ورق جيد صقيل ونخط واضح جميل ويبدو أنها لم تتعرض لشيء من العبث ، ولم تعتورها الايدي ومع ذلك لم يكن عملنا في الكتاب سهلا ميسورا ، فقد واجهتنا صعوبات كثيرة ، منها عدم وجود نسخة أو نسخ أخرى من الكتاب للمقارنة بينها ، والاعتماد على أحدها ، ومنها قلة المراجع الكافية ، ومنها ان الكاتب رحمه الله قد كان - مع دقته - يسهو في بعض الاحيان أو يدركه السأم فيكرر كلمة أو يتخطى كلمات يحدث سقوطها في العبارة خللا أو غموضا ، مما يجعلنا نقف وقفات طويلة في عدة مواضع من الكتاب .

وقد استطعنا تصويب بعضها بمقابلتها بالمراجع التي امكننا الحصول عليها ، واضطررنا في بعضها الآخر الى ادخال تغييرات طفيفة على كلام المؤلف ، يقتضيها سياق الكلام لدفع ابهام ، أو ايضاح ابهام ، ونستطيع بعد ذلك ان نوجز عملنا في الكتاب فيما يلي :

١ - تصحيح الكتاب قبل البداءة في طبعه ، ومراجعة عمدة القارى وفتح البارى في المواضع الموهمة للتأكد من صحة النقل واستقامة العبارة .

٢ - اصلاح ما لا يشك في أنه قد حرف سهوا ، كترتيب اعداد المحاكمات مثلا .

٣ - اصلاح ما لا يتفق والرسم الاملائي ، كوضع المدة على كل ألف بعدها همزة .

٤ - كتابة ترجمة لكل من الشيخين الحافظين العيني وابن حجر .

٥ - كتابة مقدمة النشر .

٦ - كتابة كلمات موجزة في الهامش لتعريف بمن يرد في الكتاب ذكرهم من الأئمة والعلماء والمحدثين وبعض رجال الاسانيد .

٧ - رأينا تماما للفائدة ان نكل الاحاديث النبوية التي اقتصر فيها المؤلف على ذكر مواضع الخلاف بين الشيخين .

٨ - كتابة عدد من الحوامش لتصويب السهو أو توضيح المراد من بعض الكلمات والعبارات .

٩ - وضع فهرس باسماء من ترجمنا لهم في الهامش

١٠ - ادخال تعديلات على قصيدتي التقريظ تقتضيها الاساليب الشعرية . وقواعد العروض .

وقبل ان نختتم هذه الكلمة يجدر بنا ان نذكر بالاكبار ، والاعجاب تلك الجهود المشكورة التي يبذلها سيادة الدكتور عبد السلام البوصيري رئيس الديوان الملكي العادر ، في العناية بمؤلفات والده براه وتخليدا لذكراه ورغبة في ذبوعها وتعميم النفع بها .

كما يجدر بنا ان نتوجه بجزيل الشكر وعظيم التقدير الى الاستاذين الفاضلين السيد طاهر باكير وزير المعارف السابق وخلفه السيد ابي بكر نعامه وزير المعارف الحالي على ما أبدياه من اهتمام بنشر هذا الكتاب ، وما قدماء لنا من مساعدات قيمة ، وارشادات مفيدة ، كانت خير عون لنا على انجاز مهمتنا .

وبعد ، فهذا أثر علمي جليل ، ومأثرة خالدة من مآثر الادريس العظيم نقدمه الى المعاهد الدينية الاسلامية ، والى علماء الشريعة وطالاب المعرفة ، وتلاميذ المؤلف وعارفي فضله ، ونستميحهم في ان نرفع باسمهم أصدق عبارات الشكر والثناء ، واسئى آيات الاخلاص والولاء الى مقام حضرة مولانا الملك محمد ادريس المهدي السنوسي ملك المملكة الليبية المتحدة . اطال الله بقاءه ذخرا للامة وسندا للدين ونصيرا للعلم والعلماء .

الهادي عرفة
مساعد مدير المعارف

سليمان الزوني
شيخ معهد احمد باشا القرعى

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

يقول العبد الفقير عبد الرحمن الاخضرى البوصيرى الثانى لطف الله به آمين : نحمدك يا من اخرجنا بلطفه من ظلمات العدم ، ويسر لنا سبيل الهدى بالعقل واللسان والقلـم ، وترقى الى ان عامنا من مكنوناته ما لم نعلم ، والصلاة والسلام على سيد العرب والعجم ، وبعد فما هدى اليه هذا العبد الفقير العاجز الحقيق محبة التبرك بالنظر فى آثار النبى صلى الله عليه وسلم ، وبالاخص صحيح البخارى وشراحه ، واشكره تعالى ان وفقنى لقراءته مع بعض الامعان فى معانيه ودقائقه التى هى كالاسرار ، من نفحات نسائم الاسرار ، وذلك بمشاركة رفاقى الفضلاء الذين لا مزية بينى وبينهم الا بالسن ، الى ان وصلنا كتاب الطب فورد على وارد كنت والله غافلا عنه ، وهوتبين الحال وكشف ما اشتبك فى فهمه الشيخان الحافظان : العيني وابن حجر فجرى قلمي من يومئذ بشىء يشبه ان يكون محاكاة بينهما ، فذلك وان كان من قبيل المثل المشهور فى القراء والجمال ، الا ان لك عقلا تدرك به ما قيل فى امثلة المهزلة : رب جوهرة فى المزبلة ، كما تدرك به الصواب من غيره ، ثم انى أبيع لك ان تصالح خطئى بطريق اصلاح ألفية العراق بشرط التجنب من ارهاقى واهراقى ، وعند النظر لا تتجمد على مجرد فحوى القراء والجمال بل تطرق ولو شذرا الى حكمة تاخير الاسد وتقديم الحمل . هذا وانى قد انتحيت نحو هذا الوشى ، وسميته مبتكرات اللآلئ والدرر ، فى المحاكاة بين العيني وابن حجر ، وقلت وبالله أستعين .

« المحاكمة الاولى »

قال الامام البخارى (١) رحمه الله تعالى : بسم الله الرحمن الرحيم ، كيف كان بدء الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقول الله عز وجل ذكره : (انا أوحينا اليك كما أوحينا الى نوح والنبيئين من بعده) قال الحافظ العيني فى جواب سؤال عن اعراب كيف . ما نصه : يجوز ان يكون حالا ، كما فى قولك : كيف جاء زيد ، أى على أى حالة جاء زيد ، وقال بعضهم (ابن حجر) ها هنا : والجملة فى محل الرفع . ولا وجه له لان الجملة من حيث هى لا تستحق من الاعراب شيئا ، لان الجملة التى لها محل محصورة فى سبعة مواضع ، وليس هذه منها اه . **واقول** : عبارة الحافظ ابن حجر ان قول الله هو بالرفع عطفا على الجملة لانها فى محل رفع اه . **واقول** : لما كان العيني معتمدا دائما فى الاعراب على ما فى المغنى ، فانى أذكر له هنا عبارته عند الكلام

(١) الامام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفى البخارى صاحب الجامع الصحيح أحد كتب الحديث الستة وأصحها على الرأى المختار توفى ٢٥٦

على نحو كيف انت وكيف كنت وهى : وعن سيبويه (١) ان كيف ظرف وعن السيرافى (٢) والاخفش (٣) انها اسم غرظرف وعليه فموضعها عند سيبويه نصب دائماً ، وعندهما رفع مع المبتدا نصب مع غيره اه .
وحيث أنه لا فرق بين هذه الترجمة ومثالى المغنى ، يعلم ان كيف فى محل مفرد هو الخبر للفظ بدء الوحي وهى من السبعة ، على ان قام العيني يشير الى جواز الرفع من حيث لا يشعر ، حيث كان الجواب مشعرا بجواز جواب آخر وان هو الا الرفع فاعرفه .

« المحاكمة الثانية »

عن عائشة أم المؤمنين رضى الله تعالى عنها انها قالت : أول ما بدئى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة فى النوم ، فكان لا يرى رؤيا الا جاءت مثل فلق الصبح ، ثم حُبب اليه الخلاء . وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه ، وهوالتعبد الليالى ذوات العدد . قبل أن ينزع الى اهله ويتزود لذلك ، ثم يرجع الى خديجة فيتزود لمثلهاحتى جاءه الحق ، وهو فى غار حراء ، فجاءه الملك فقال : اقرأ ، قال : ما انا بقارىء ، قال : فأخذنى فغطنى حتى بلغ منى الجهد : ثم ارسلنى ، فقال : اقرأ قلت : ما انا بقارىء ، فأخذنى فغطنى : فغطنى الثانية حتى بلغ منى الجهد ، ثم ارسلنى فقال : اقرأ فقلت : ما انا بقارىء ، فأخذنى فغطنى الثالثة ، ثم ارسلنى فقال اقرأ بسم ربك الذى خلق ، خلق الانسان من علق ، اقرأ وربك الاكرم ، فرجع بها رسول الله صلى الله عليه وسلم يرجف فؤاده . فدخل على خديجة بنت خويلد فقال : زملونى زملونى ، فزملوه حتى ذهب عنه الروع ، فقال لخديجة وأخبرها الخبر : لقد خشيت على نفسى ، فقالت خديجة : كلا والله ما يخزيك الله أبدا ، انك لتصل الرحم وتحمل الكل ، وتكسب المعدوم وتقرى الضيف ، وتعين على نوائب الحق ، فانطلقت به خديجة حتى أتته به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ابن عم خديجة ، وكان امرأ قد تنصرفى الجاهلية ، وكان يكتب الكتاب العبرانى فيكتب من الانجيل بالعبانية ما شاء الله ان يكتب ، وكان شيخا كبيرا قد عمى . فقالت له خديجة : يا ابن عم اسمع من ابن أخيك ، فقال له ورقة : يا ابن أخى ماذا ترى ؟ فاخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خبر ما رأى ، فقال له ورقة ، هذا الناموس الذى نزل الله على موسى ، يا ليتنى فيها جذعا ، ليتنى اكون حيا اذ يخرجك قومك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اوخرجى هم ؟ قال ، نعم لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به الا عودى ، وان يدركنى يومك انصرك نصرا مؤزرا ، ثم لم ينشب ورقة ان توفى وفتر الوحي . قوله وتكسب المعدوم ، قال العيني : المعدوم عبارة عن الرجل يحتاج العاجز عن الكسب ، وسماه معدوما لكونه كالميت ، حيث لم يتصرف فى المعيشة ، قال ، وذكر الخطابى (٤) : ان صوابه المعدم بحذف الواو لان المعدوم لا يدخل تحت الافعال ، ورده الكرماني (٥) بان الصواب هو ما اشتهريين اصحاب الحديث ، ورواه الرواة

(١) امام أئمة اللغة العربية العلامة أبو كثير عمرو بن عثمان البصرى الحارثى ، وهو صاحب الكتاب الذى يعتبر من أعظم المراجع الى يعتمد عليها علماء النحو توفى ١٦١

(٢) العلامة الحسن بن عبد الله بن المرزبان النحوى شارح كتاب سيبويه . توفى ٣٦٨

(٣) العلامة سعيد بن مسعدة البصرى ، من أجل أئمة اللغة العربية وهو الذى زاد فى عروض الخليل بحرا ، وكان يقول : ما وضع سيبويه شيئا فى كتابه إلا عرضه على . مات ٢١٥

(٤) الحافظ أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم البستى ، مؤلف غريب الحديث وشرح سنن أبى داود وغيرهما . توفى ٣٨٨

(٥) الامام الحافظ محمد شمس الدين بن يوسف بن على شارح صحيح البخارى المتوفى ٧٨٦

وقال بعضهم (ابن حجر) : لا يمتنع ان يطلق على المعدوم المعدوم ، لكونه كالمعدوم الميت الذى لا تصرف له **قلت** : الصواب ما قاله الخطائى اه كلام العيني **واقول** : حاصله ان الرواية المعدوم ، والحديث دوارفى كل كتاب بالواو ، وعليه شرح الشيخان مع اتفاقهما على ان المعدوم عبارة عن الرجل الذى لا تصرف له ، فاو كان الصواب مع الخطائى كما قال لشرح على الصواب ، الا أنه لا يجد جوابا على سؤال : كيف يصوب مجرد الرأى الضعيف من غير دليل على الرواية الصحيحة المشهورة مع استلزامه لتخطئة نفسه فافهم ذلك .

« المحاكمة الثالثة »

قوله : هذا الناموس (١) ، قال العيني : هو صاحب السركما ذكره البخارى فى احاديث الانبياء ، وقال ابن ظفر (٢) : صاحب سر الخير ناموس ، وصاحب سر الشر جاسوس وقد سوى بينهما رؤبة بن العجاج ، وقال بعضهم (ابن حجر) : وهو الصحيح : وليس بصحيح ، بل الصحيح الفرق بينهما على ما نقله النووى (٣) عن أهل اللغة من ان الناموس فى الخير ، والجاسوس فى الشر اه **قلت** : راجعت شرح ابن حجر فاذا عبارته هكذا : والناموس صاحب السركما جزم به المؤلف فى احاديث الانبياء ، وزعم ابن ظفر أن الناموس صاحب سر الخير ، والجاسوس صاحب سر الشر ، والاول الصحيح الذى عليه الجمهور ، وقد سوى بينهما رؤبة بن العجاج اه وكلام العيني يقتضى ان الذى صححه ابن حجر هو ما قاله رؤبة من التسوية بينهما ، مع ان صريح كلام ابن حجر أن الذى صححه هو الاول الذى قاله البخارى ، وشرح عليه العيني اولا فهما متفقان حرفا بحرف وبينه وبين ما قاله ابن ظفر العموم والخصوص ، فالناموس أعم . لسكن العيني رحمه الله تعالى ناقض ، حيث جعل الفرق بينهما هو الصحيح ، فكلام ابن حجر لا غبار عليه فاعرفه .

« المحاكمة الرابعة »

جاء فى متن الحديث الثالث (٤) من كلام ورقة : يا ليتنى فيها جذع ، اذ يخرجك قومك ، قال العيني : فيه استعمال اذ فى المستقبل كاذا ، وهو استعمال صحيح كقوله : (وانذرهم يوم الحسرة اذ قضى الأمر . وانذرهم يوم الآزفة اذ القلوب) الخ . قال ابن مالك (٥) : قد غفل عنه اكثر النحويين ، وقد استعملت ايضا اذا فى موضع اذ كقوله : (واذا رأوا تجارة أولهوا انفضوا اليها) ، لان الانفضاض واقع فيها مضى ، وقال بعضهم (ابن حجر) : هذا الذى ذكره ابن مالك قد اقر عليه غير واحد ، وتعقبه شيخنا بان النحاة لم يغفلوا عنه بل منعوا وروده وأولوا ما ظاهره ذلك ، وقالوا فى مثل هذا استعملت الصيغة الدالة على المضى لتحقق وقوعه ، فانزلود منزلته ، ويقويه هنا ان رواية البخارى فى التعبير : حين يخرجك قومك الخ . **قلت** : بل غفلوا عنه لان التنبيه على مثل هذا ليس من وظيفتهم ، بل من وظيفة اهل المعانى ، وقوله : بل منعوا وروده (لا أدري)

(١) تمام الحديث فى المحاكمة الثانية

(٢) العلامة أبو جعفر محمد حجة الدين بن عبد الله المالكي ، من مؤلفاته شرح صحيح البخارى وينبوع الحياة فى التفسير

توفى ٥٦٥

(٣) الحافظ أبو زكرياء محى الدين يحيى بن شرف الدين الشافعى شارح صحيح مسلم مات ٦٧٦

(٤) تمام الحديث فى المحاكمة الثانية

(٥) العلامة أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله الطائى الجياني النحوى صاحب الالفية المشهورة المتوفى ٦٧٢

كيف يصح؟ فقد ورد في القرآن في غير ما موضع ، وقوله : وأولوا ما ظاهره الخ ينافي قوله : منعوا وروده وكيف نسب التأويل اليهم ؟ وهوليس اليهم الخ قلت : حاصل كلام ابن حجر الرد على ابن مالك في دعواه غفلة اكثر النحويين في استعمال اذ للمستقبل ، بل منعوا ذلك مؤولين ما ظاهره الجواز ، وحاصل ما للعيني الاعتراض من ثلاثة اوجه ، الاول قوله منعوا وروده ، فهو غير صحيح لوروده في القرآن كثيرا . الثاني نسبة التأويل اليهم ، وهوليس اليهم ، بل وظيفة علماء المعاني ، الثالث التهافت الذي بين منع الورد ، وتأويل انوار المتنوع ، **واقول** : ان معنى وروده هو الظهور الذي اشار اليه قلم العيني وأولوا ما ظاهره ينافي الخ . والممتنع ورود اذ مستعملة في الظاهر والباطن استعمال اذا على الحقيقة ، أما مجازا فلا ، واما قوله : نسب التأويل اليهم وهوليس اليهم ، فانه كلام انما يظهر له معنى في نحو الفنون والمذاهب المختلفة القواعد والاصول ، فلا يستدل بقاعدة حنفى على مالكي مثلا ، ولا عكسه . واما العلوم المشتركة التي تذكر في كل فن وكتاب ، فهي مشتركة مشاعة بين الجميع ، على ان الفنون قد تجتمع في واحد ، فمن وقف على شرح العيني ، وتأمل فيه يحكم بالبدهة انه رحمه الله أصولي نحوي بديعي صرفي ، محدث ، فقيه جدلي ، وهكذا ، فهو من أهل كل فن ، وكذلك أمثاله ، نعم يبحث مع ابن حجر الذي وافق شيخه في الرد على ابن مالك بقوله : ان النحاة لم يغفلوا عنه الخ . لان دعوى ابن مالك هي غفلة الاكثر المؤذن باشعار البعض ولا أظن ان جميع النحاة في ذكر ، وغير غافلين عن المسألة ، فاتفقا على عالمية البعض ، وغفلة البعض الآخر فاين معنى تعقبه شيخنا ؟ لقد ذهب ادراج الرياح . فتامل الجميع .

« المحاكمة الخامسة »

عن عبد الله بن عباس رضى الله عنه أن أبا سفيان بن حرب أخبره أن هرقل أرسل اليه في ركب من قريش ، وكانوا تجارا بالشام في المدة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ماد فيها ابا سفيان ، وكفار قريش فأتوه وهم بايلياء فدعاهم في مجلسه وحوله عظماء الروم ، ثم دعاهم ودعا بترجمانه فقال : ايكم أقرب نسبا بهذا الرجل الذي يزعم انه نبي ؟ فقال أبو سفيان : فقلت : انا أقربهم نسبا ، فقال : ادنوه مني وقربوا أصحابه فاجعلوهم عند ظهره ، ثم قال لترجمانه : قل لهم اني سائل هذا عن هذا الرجل ، فان كذبنني فكذبوه ، قال : فوالله لولا الحياء من أن يأتروا على كذبا لكذبت عنه ، ثم كان اول ما سألتني عنه أن قال : كيف نسبه فيكم ؟ قلت هو فينا ذو نسب ، قال : فهل قال هذا القول منكم احد قط قبله ؟ قلت لا ، قال : فهل كان من آبائه من ملك ؟ قلت : لا ، قال : فاشراف الناس يتبعونه أم ضعفائهم ؟ فقلت : بل ضعفائهم ، قال : أيزيدون أم ينقصون ؟ قلت : بل يزيدون ، قال : فهل يرتد أحد منهم سخطة لدينه بعد ان يدخل فيه ؟ قلت : لا ، قال : فهل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال ؟ قلت : لا ، قال : فهل يغدر ؟ قلت : لا ، ونحن منه في مدة لا ندرى ما هو فاعل فيها ، قال : ولم تمكني كلمة أدخل فيها شيئا غير هذه الكلمة . قال : فهل قاتلتموه ؟ قلت : نعم ، قال فكيف كان قتالكم اياه ؟ قلت : الحرب بيننا وبينه سجال ، ينال منا وننال منه ، قال : ماذا يأمركم ؟ قلت : يقول اعبدوا الله وحده ولا تشركوا به شيئا ، واتركوا ما يقول آباؤكم ، ويأمرنا بالصلاة والصدق والعفاف والصلة ، فقال للترجمان : قل له : سألتك عن نسبه فذكرت أنه فيكم ذو نسب . فكذلك الرسل تبعث في نسب قومها ، وسألتك هل قال أحد منكم هذا القول ؟ فذكرت أن لا . فقلت : لو كان أحد قال هذا القول قبله لقلت : رجل يأتسى بقول قيل قبله ، وسألتك هل كان من آبائه من ملك ؟ فذكرت ان لا ، فلو كان من آبائه من ملك

قلت : رجل يطلب ملك أليه ، وسألتك هل كنتم تتهمونونه بالكذب قبل أن يقول ما قال ؟ فذكرت ان لا ، فقد أعرف انه لم يكن ليذر الكذب على الناس ويكذب على الله ، وسألتك اشراف الناس اتبعوه أم ضعفاؤهم ؟ فذكرت ان ضعفاؤهم اتبعوه ، وهم أتباع الرسل ، وسألتك أيزيدون أم ينقصون ؟ فذكرت أنهم يزدون ، وكذلك امر الايمان حتى يتسم ، وسألتك أيرتد أحد سخطه لدينه بعد ان يدخل فيه ؟ فذكرت ان لا ، وكذلك الايمان حين تخالط بشاشته القلوب ، وسألتك هل يغدر ؟ فذكرت ان لا ، وكذلك الرسل لا تغدر . وسألتك بم يأمركم ؟ فذكرت انه يأمركم ان تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا ، وبنيهاكم عن عبادة الاوثان ويأمركم بالصلاة والصدق ، والعفاف فان كان ماتقول حقافسيملك موضع قدمي هاتين . وقد كنت اعلم انه خارج ولم أكن اظن انه منكم ، فلو أنى أعلم انى أخلص اليه لتجمشت لقاءه ، ولو كنت عنده لغسلت عن قدميه ، ثم دعا بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى بعث به دحية الى عظيم بصرى فدفعه الى هرقل فقرأه فاذا فيه .

بسم الله الرحمن الرحيم ، من محمد عبد الله ورسوله الى هرقل عظيم الروم ، سلام على من اتبع الهدى ، أما بعد فانى ادعوك بدعاية الاسلام أسلم تسلم ، أسلم يوثك الله أجرك مرتين ، فان توليت فان عليك اثم الاريسين ، (يأهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ، ان لا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ، ولا يتخذ بعضنا بعضا اربابا من دون الله ، فان تولوا فقولوا اشهدوا بانا مسلمون .)

قال أبوسفيان : فلما قال ما قال ، وفرغ من قراءة الكتاب كثر عنده الصخب وارتفعت الأصوات وأخرجنا ، فقلت لاصحابي حين أخر جنا ، لقد أمر أمر ابن أبى كبشة انه يخافه ملك بنى الأصفر ، فما زلت موقنا انه سيظهر حتى أدخل الله على الاسلام ، وكان ابن الناطور صاحب ايلياء وهرقل سقفا على نصارى الشام ، يحدث أن هرقل حين قدم ايلياء اصبح يوما خبيث النفس ، فقال بعض بطارقه قد استنكرنا هيئتك ، قال ابن الناطور وكان هرقل حزاء ينظر فى النجوم ، فقال لهم حين سأله : انى رأيت الليلة حين نظرت فى النجوم ملك الختان قد ظهر فمن يختن من هذه الأمة ؟ قالوا : ليس تختن الا اليهود ، فلا يهمنك شأنهم واكتب الى مدائن ما لك فيقتلوا من فيهم من اليهود ، فبينما هم على أمرهم اتى هرقل برجل ارسل به ملك غسان ، يخبر عن خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما استخبره هرقل قال : اذهبوا فانظروا أختن هو أم لا ؟ فنظروا اليه فحدثوه أنه يختن ، وساله عن العرب فقال هم يختنون ، فقال هرقل : هذا ملك هذه الامة قد ظهر ، ثم كتب هرقل الى صاحب له برومية ، وكان نظيره فى العلم ، وسار هرقل الى حمص فلم يرم حمص حتى أتاه كتاب من صاحبه ، يوافق رأى هرقل على خروج النبى صلى الله عليه وسلم ، وأنه نبى ، فأذن هرقل لعطاء الروم فى دسكرة له بحمص ثم أمر بأبوابها فغلقت ، ثم أطلع فقال يا معشر الروم هل لكم فى الفلاح والرشد وان يثبت ملككم فتبايعوا هذا النبى ؟ فحاصوا حيصة حمر الوحش الى الأبواب فوجدوها قد غلقت فلما رأى هرقل نفرتهم ، وأيس من الايمان قال ردوهم على ، وقال : انى قلت مقالتى آتفا أختبر بها شدتكم على دينكم فقد رأيت . فسجدوا له ورضوا عنه ، فكان ذلك آخر شأن هرقل .

قال العيني : أسلم امر ، ويوتك مجزوم اما جواب ثان للامر ، واما بدل منه ، واما جواب أمر محذوف تقديره اسلم يوتك الله السخ .. وقال بعضهم (ابن حجر) يحتمل ان يكون الامر الاول الدخول في الاسلام ، والثاني للدوام عليه ، كما في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا آمنوا) الآية ، قلت : الا صوب ان يكون من باب التأكيد ، والآية في حق المنافقين ، معناها يا أيها الذين آمنوا نفاقا آمنوا اخلاصا ، كذا في التفسير ، واقول : ان اعتراض العيني منصب على التنظير بالآية ، لان معناها خصه بالمنافقين ، وابن حجر بالموحدين على المعنى الذى فسرا به الآية ، ونحن راجعنا التفاسير التى بأيدينا كالكشف والبيضاوى (١) ، والقمى (٢) ، والهندى (٣) ، والنسفى (٤) ، والحلال (٥) ، والحواشى ، فاذا هم جميعا على المعنى الذى ذكره ابن حجر ، والذى ذكر منهم ما للعيني انما ذكره بقليل . وعليك ان تزن المقالين بميزان عقلك وفهمك.

« المحاكمة السادسة »

فى نفس هذا الحديث (٦) قال ابوسفیان لرفقته : لقد أمر أمر ابن ابى كبشة ، انه يخافه ملك بنى الأصفر قال العيني : بكسر انه لانه كلام مستأنف ولا سيما أنه جاء فى رواية باللام فى خبرها ، وقال بعضهم (ابن حجر) : انه يخافه بكسر الهمزة لا بفتحها لثبوت اللام فى خبرها . قلت : يجوز فتحها أيضا وان كان على ضعف ، وقد قرىء الا أنهم لياكلون الطعام . بالفتح فى أنهم . قلت : اعتراض العيني منصب على قول ابن حجر لا بفتحها ؛ واما كسرها فقد اتفق عليه الشيخان ، وما اغنى العيني عن مثل هذه المناقشة التى ولدت سؤاله . هل تصح صلاة من قرأ بالفتح ؟ وهل يجوز القراءة بها خارج الصلاة ؟ فالجواب معروف ، ونص الاتحاد أجمع الاصوليون والفقهاء وغيرهم على ان الشاذ ليس بقرآن ، وجمهورهم على تحريم القراءة به لعدم التواتر ، وهو يصدق على ما فوق العشرة المشهورة ؛ وقد قرر العيني انها قراءة ضعيفة ، والضعيف لا يستند عليه لضعاف القوى ، على ان ابن حجر ، لم يمنع جواز الفتح ، وانما منع الاقتصار على الفتح فتامله .

« المحاكمة السابعة »

وقع فى اثناء حديث (٧) هرقل المذكور : (وكان ابن الناطور صاحب ايلياء وهرقل اسقفا على نصارى الشام . يحدث ان هرقل حين قدم ايلياء أصبح يوما) الخ . قال العيني : ابن الناطور كلام اضافى اسم كان وخبره اسقفا على اختلاف الرويات فيه ، وهى سقفا بضم السين والقاف وسقفا بكسر القاف بصيغة

(١) العلامة القاضى أبوسعيد عبد الله بن عمر الشافعى صاحب التفسير المشهور المسمى أنوار التنزيل المتوفى ٥٣٧ هـ .

(٢) العلامة أبوجعفر أحمد بن محمد بن الحسين الفقيه الشيعى المتوفى ٣٥٠ وله مؤلفات كثيرة ، منها تفسير القرآن ، وخصائص النبى

عليه الصلاة والسلام .

(٣) العلامة أحمد نور الدين بن محمد الأحمد ابادى الحنظى المتوفى ١١٥٥ ، من مؤلفاته التفسير النورانى للسمع الثانى

وحاشيته على أسرار التنزيل للبيضاوى .

(٤) الحافظ العلامة عبد الله بن احمد النسفى الحنفى صاحب التفسير المشهور المتوفى ٧٠١ .

(٥) الامام العلامة عبد الرحمن جلال الدين بن ابى بكر السيوطى الشافعى المتوفى ٩١١ وله مؤلفات كثيرة ، منها تفسير

القرآن الذى بدأه العلامة محمد جلال الدين الخلى ، فنهاه توفى ٨٦٤ أمه الجلال السيوطى ، وسمى لذلك تفسير الجلالين

(٦) تمامه فى المحاكمة الخامسة

(٧) تمامه فى المحاكمة الخامسة

لثلاثي المجهول ، وأسقفنا بصيغة الرباعي المجهول كذلك ، وقوله : صاحب ايلياء كلام اضافي يجوز فيه النصب على الاختصاص ، والرفع على أنه صفة لابن الناطور ، او خبر مبتدا محذوف اي هو صاحب ايلياء ، وقال بعضهم (ابن حجر) : هو منصوب على الحال وهو بعيد **واقول** : ظاهره ان ابن حجر اقتصر في اعرابه على الحالية ، وليس كذلك ، وعبارته هكذا : صاحب ايلياء اي : اميرها منصوب على الاختصاص ، أو الحال ومرفوع على الصفة . فالحالية وان كانت بعيدة على رأى العينى ، الا انها متفقان على جواز الاختصاص والرفع ، فصنيعه من قبيل الغض من الحسنات الكثيرة بسيئة مشبوهة .

« المحاكمة الثامنة »

قوله في حديث (١) هرقل : وسار هرقل الى حمص الخ . قال العينى : حمص مفتوح فى موضع الجر ؛ لانه غير منصرف للعلمية والثاني والعجمة وقال بعضهم (ابن حجر) : يحتمل ان يجوز صرفه . **قلت** لا يحتمل اصلا لان هذا القائل انما غره فيما قاله سكون وسط حمص ، فان ما لا ينصرف اذا سكن وسطه يكون فى غاية الخفة ، وذلك يقاوم أحد السببين فيبقى الاسم بسبب واحد فيجوز صرفه ، وهذا فى ذى العلتين ، واما فى ذى الثلاث كجوروماه فانه لا ينصرف البتة ، لانه بعد مقاومة السكون احد الاسباب يبقى سببان ، وحمص فيه ثلاثة اسباب **اهواقول** : انى راجعت ابن حجر فاذا عبارته : وحمص مجرور بالفتحة منع صرفه للعلمية والثاني ويحتمل ان يجوز صرفه ، ثم راجعت كتب النحو واللغة فتحصل ان فى حمص خلافا فى عربيته وعجميته ، وتذكيره وتأنيثه وعلى عربيته فلم يبق الاسباب واحده للعلمية ، وانه وقع خلاف عند النحاة فى صرف مطلق العجمى الثلاثى ومنعه ، قال الاشمونى (٢) : ويتحصل فى الثلاثى ثلاثة أقوال : احدها ان العجمة لا أثر لها مطلقا وهو الصحيح ، الثانى ان ما تحرك وسطه لا ينصرف ، وفيما سكن وسطه وجهان ، الثالث ما تحرك وسطه لا ينصرف ، وما سكن وسطه ينصرف ، وبه جزم ابن الحاجب (٣) اه كلام الاشمونى . وفى المصباح حمص : ابلد المعروف بالصرف وعدمه . اه ولقد ظهر ان ابن حجر ممن يقول جوازا اما بعربية حمص وتذكيره فلا اشكال ، او ممن يقول بعجميته وبالمذهب الذى صححه الاشمونى من أنه لا أثر للعجمة فى الثلاثى ، وينصر هذا المذهب صرف نوح فى القرآن كما ظهر ان اقتران حمص بماء وجورتمويه للاغترار لانها عجميان قطعاً فلا يذكر ان مع العربى أو المختلف فيه فى التمثيل فاعرفه .

« المحاكمة التاسعة »

فى حديث هرقل (٤) المذكور ما نصه وقال : انى قلت مقالتي آتفا اختبركم بها . قال العينى : قال بعضهم (ابن حجر) : منصوب على الحال . **قلت** : لا يصح ان يكون حالا بل هو نصب على الظرفية ، لان معناه الساعة او اول وقت اه . **قلت** : راجعت عبارة ابن حجر ، فاذا هى هكذا : قوله : آتفا اي : قريبا وهو منصوب على الحال . اه

(١) انظر المحاكمة الخامسة

(٢) العلامة أبو الحسن على نور الدين بن محمد الأشعري الشافعى شارح ألفية ابن مالك المتوفى حوالى ٩٠٠

(٣) العلامة أبو عمر عثمان جبال الدين بن عمر بن الحاجب المالكي ، كان اماما فى الفقه والحديث وعنوم العربية . مات ٦٤٩

(٤) انظر المحاكمة الخامسة

ثم راجعت كتب اللغة والتفسير ، فاذا فى القاموس : آتفا كصاحب وأنفا ككتف ، وقرىء بهما أى : مذ ساعة ، أى فى أول وقت يقرب منا . أه وفى مختصر الصحاح وقال : آتفا : أى سافا . أه وفى الكشف انه ظرف حالى كالآن وقال الهندى : قال المفسرون : معناه الساعة الماضية القريبة منا ، ثم قال : وانتصابه على الظرفية أو حال من الضمير فى قال . وأبو البقاء (١) فى اعرابه جوز الظرفية والحالية ، واذا علمت النقول المتقدمة تعلم صحة قول العينى رحمه الله تعالى : لا يصح ان يكون حالا من عدمها .

« المحاكمة العاشرة »

باب أمور الايمان وقول الله تعالى : (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبئين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم اذا عاهدوا و الصابرين فى البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون) (قد أفلح المؤمنون . الآية) . قال العينى : وإنما لم يتسلسل : وقول الله قد أفلح الخ . كما قال فى أول الآية الأولى اكتفاء بذكره فى الأولى . وقال بعضهم (ابن حجر) : ذكره بلاداة عطف والحذف جائز ، والتقدير وقول الله عز وجل : قد أفلح الخ . قلت : الحذف غير جائز ، ولئن سلمنا فذاك فى باب الشعرا . **واقول** : راجعت ابن حجر فاذا عبارته هى التى نقلها العينى مع زيادة : وثبت المحذوف فى رواية الاصيلي (٢) . ثم ما حصره العينى من جواز حذف العاطف فى الشعر ليس بمتمفق عليه ، بل جوزة كثيرون فى غير الشعر . قال فى المغنى نقلا عن ابى زيد (٣) اكلت خبز الحما تمرا ، وسمع : اعطه درهما درهمين . قال : وقد خرج على ذلك آيات منها : وجوه يومئذ خاشعة عاملة أى ووجوه يومئذ عاملة عطف على وجوه يومئذ خاشعة ، وقوله : ولاعلى الذين اذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ، أى وقلت الخ . وازيد من القرآن قراءة اكثر القراء السبع : واطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون . سارعوا الى مغفرة . يواو العطف على واطيعوا مقدران وان جازان يكون للاستئناف ، ثم ان الحق ان وقوعه قليل فى الشعر وفى غيره ، لكن ابن حجر من الذين لا تثقب أنوفهم ، بل هو ممن كانوا على بصيرة مما يقولون ، على ان قول العينى فى الآية اكتفاء بالذكر فى الأولى لا أفهم منه الا ارادة ما قاله ابن حجر أو ما يقرب منه ، والا فمجرد ذكره فى الأولى من غير انسحاب مثله فى الثانية لا أفهم له معنى . فتدبره .

« المحاكمة الحادية عشر »

من كتاب الايمان ، باب أمور الايمان ، ثم قال العينى : وقال هذا القائل ايضا (ابن حجر) : ويحتمل أن يكون قد أفلح المؤمنون تفسيرا لقوله : المتقون ، هم الموصوفون بقوله قد أفلح المؤمنون الى آخرها ، قلت : لا يصح هذا ايضا لأن الله تعالى ذكر فى هذه الآية من وصفوا بالأوصاف المذكورة فيها ، ثم أشار اليهم بقوله : وأولئك هم المتقون . بين أن هؤلاء الموصوفين هم المتقون : فأى شئ يحتاج بعد ذلك الى تفسير المتقين ، وربما

(١) العلامة أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى البغدادى النحوى ، من مؤلفاته : اعراب القرآن ، واللباب فى النحو وحواشى على المفصل والمقامات . مات ٦١٧

(٢) الحافظ أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأندلسى المتوفى ٣٩٢ .

(٣) العلامة اللغوى ، أحمد بن سهل البلخى ، كان بارعا فى الحجة والطب ، والأصول وعلوم العربية . توفى ٣٢٢

صح هذا لو كانت الآيتان متواليتين ، وأما اذ كان بينهما سور كثيرة فالكلام بعيد جدا ، **واقول** : عبارة ابن حجر كما ذكرها العيني ، الا أنه وضحها بقوله : اى المتقون هم الموصوفون بقوله : قد أفلح المؤمنون الى آخرها . وبعد التأمل فى كلام الشيخين يتبادر الى الفهم بعد كلام ابن حجر كما قال العيني ، الا انه قد وجدنا ما هو من قبيل ما قاله ابن حجر وهو قوله : قد أجيب دعوتكما فاستقيما . فى التفسير ان هذه الاستجابة بعد اربعين سنة . وقوله : سيهزم الجمع الآية . نزلت فى مكة ، والهزم وقع فى المدينة ، وكيف أنت يا سراقا اذ لبست أساور كسرى ؟ وقد لبسها بعد بضع عشرة سنة . وأوحينا اليه لتنبأهم بأمرهم هذا الخ . وانما نبأهم بعد أربعين سنة ، وأوضح من الجميع تقييد آية العدة فى البقرة بآية الطلاق ، اذ التقييد تفسير فى المعنى ، فاين البقرة من الطلاق ؟ فليتأمل الجميع .

« المحاكمة الثانية عشرة »

من كتاب الايمان ، باب أمور الايمان ، عن أبى هريرة رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : الايمان بضع وستون شعبة ، والحياء شعبة من الايمان . قال العيني نقلا عن الكرمانى : بضع هكذا فى بعض الاصول ، وبضعة بالهاء فى اكثرها . وقال بعضهم (ابن حجر) وقع فى بعض الروايات بضعة بناء التأنيث . قلت : الصواب مع الكرمانى اهـ . **واقول** : ما فهمت الخلاف الذى بين الكرمانى وابن حجر حتى ينبى عليه استصواب احدهما دون الآخر ، فغاية ما فى الباب أن ابن حجر عبر ببعض الروايات التى عبر عنه الكرمانى بأكثرها ، وهل الاكثر الابعض ؟ وبعد ان اعرضت عن مراجعة ابن حجر بدا لى أن أراجعها فاذا هو قد شرح على بضع من غيرها ، وفى الاخير قال : ووقع فى بعض الروايات بضعة بناء التأنيث ويحتاج الى تأويل ، فما أقرب مثل هذا الكلام الى المشاغبة وما أبعد عن المناظرة .

« المحاكمة الثالثة عشرة »

من كتاب الايمان ، باب من الايمان ان يحب لآخيه ما يحب لنفسه . عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : لا يؤمن أحدكم حتى يحب لآخيه ما يحب لنفسه . نقل العيني عن الكرمانى : قدم لفظة من الايمان بخلاف ما بعده ، حيث يقول : باب حب الرسول من الايمان ، ونحو ذلك من الابواب الآتية . اما للاهتمام بذكره واما للحصر ، فكانه قال : اغبة المذكورة ليست الا من الايمان تعظيها لهذه المحبة وتحريضها عليها . وقال بعضهم . (ابن حجر) : هو توجيه حسن الا أنه يرد عليه أن الذى بعده أليق بالاهتمام والحصر معا وهو قوله : باب حب الرسول من الايمان ، فالظاهر أنه اراد التنويع فى العبارة ، ويمكن انه اهتم بذكر حب الرسول فقدمه . قلت : الذى ذكره لا يرد على الكرمانى ، وانما يرد على البخارى حيث لم يقل : باب من الايمان حب الرسول . ولكن يمكن ان يجاب عنه بانه انما قدم لفظة حب الرسول اما اهتماما بذكره أولا ، واما استلذاذا باسمه مقدما ، وكأن محبته هى عين الايمان ، ولولا هو ما عرف الايمان ، قلت : وبعد مراجعة ابن حجر وجد ما عزاه له العيني مطابقا له تماما ، وكل ما ذكره الثلاثة مفهوم ومقبول ، غير أن قول العيني ان ما أورده ابن حجر على الكرمانى انما يرد على البخارى الخ . فلا أظنه الا صادرا منه من غير ترو لان البخارى اورد الترجمة من غير تعليل ولا بيان نكتة التقديم ، وانما حملها عليه الكرمانى مع ان المعروف فى فن البلاغة

ان لتقديم المعمولات في الكلام أسرار كثيرة بحسب المقامات كما في التلخيص وغيره ، فلا يعلم من البخارى مذهب في هذه الاعتبارات ، وربما كانت نكتة غيرها مما فات السكاكي (١) والقزويني (٢) فكيف يعترض على البخارى بشيء نسبه اليه غيره ؟ فتأمله .

« المحاكمة الرابعة عشرة »

من كتاب الايمان ، باب علامة الايمان حب الانصار . حدثنا أبو الوليد ، قال : حدثنا شعبة ، قال : أخبرني عبد الله ، قال : سمعت أنسا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : آية الايمان حب الانصار ، وآية النفاق بغض الانصار . قال العيني في الحديث : ما قال أهل المعاني من أن المبتدا والخبر اذا كانا معرفتين يفيد الحصر ، ولكن هذا ليس بحصر حقيقي ، بل ادعائي تعظيما لحب الانصار ، وكأن الدعوى أنه لا علامة للايمان الا بحبهم ، وليس حبهم الا علامته وقد أجاب بعضهم (ابن حجر) عن الحصر المذكور : بأن العلامة كالخاصة تطرد ولا تنعكس ، قلت : هذا الحصر يفيد حصر المبتدأ على الخبر ، ويفيد حصر الخبر على المبتدأ ، وهو نظير قولك : الضاحك الكاتب ، فمعناه حصر الضاحك على الكاتب ، وحصر الكاتب على الضاحك ، فكيف يدعى فيه الاطراد دون العكس ؟ قلت راجعت ابن حجر فاذا فيه سؤال وارد على أبي البقاء الذي صحف آية بأنه وأعربه بأن الشأن الايمان حب الأنصار ، وهو أنه حينئذ يقتضى حصر الايمان في حب الانصار وليس كذلك . فان قيل : واللفظ المشهور أيضا يفيد الحصر . فالجواب ان العلامة كالخاصة تطرد ولا تنعكس ، وان أخذ من طريق المفهوم فهو مفهوم لقب لا عبرة به ، سلمنا الحصر لكنه ليس حقيقيا بل ادعائي للمبالغة . واقول : لا خلاف بين الشيخين في كون الحصر المذكور المأخوذ من لفظ هذا الحديث بعد التسليم ليس حقيقيا ، وانما هو ادعائي للمبالغة في حب الأنصار الذين نصروا الله ورسوله ورضى عنهم ورضوا عنه ، الا ان نظير العيني بالضاحك الكاتب المطرد والمنعكس حقيقة بعد تقريره بأنه ادعائي في الحديث لا نفهمه . فافهمه .

« المحاكمة الخامسة عشرة »

من كتاب الايمان ، باب : فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم . عن ابن عمر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله ، وأن محمدا رسول الله ، وقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام ، وحسابهم على الله . قال العيني : يتعين ان الأمر له هو الله تعالى لا غيره . أما اذا قال الصحابي : أمرنا بكذا ، قال الكرمانى : فهم منه أن الرسول عليه السلام هو الأمر له : فان من اشتغل بطاعة رئيسه اذا قال ذلك : فهم منه أن الرئيس أمره به : وفائدة العدول عن التصريح دعوى اليقين والتعويل على شهادة العقل . وقال بعضهم (ابن حجر) : وقياسه في الصحابي اذا قال أمرت ، فالمعنى أمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث أنهم مجتهدون . والحاصل أن من اشتهر بطاعة رئيس اذا قال ذلك فهم منه أن الأمر له ذلك الرئيس ، قلت : أخذ كلام الكرمانى وقلب معناه

(١) العلامة أبو يعقوب يوسف سراج الدين بن أبي بكر السكاكى الذى اشتهر بكتابه (مفتاح العلوم) فى علوم اللغة العربية والمنطق مات ٦٢٦ .

(٢) العلامة محمد جلال الدين بن عبد الرحمن بن عمر الخطيب ، أحد الاعلام المبرزين فى الأصول وعلوم العربية توفى ٧٣٩ .

فما جعله الكرماني علة جعله هذا البعض حاملا وداعيا وهو عكس المقصود ، وقوله أيضا : من حيث انهم مجتهدون لا دخل له في الكلام ، لأن الحيشية تقع قيدا وهذا القيد غير محتاج اليه ، لأن الصحابي اذا قال : أمرت معناه أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث أنه الأمر المشرع ، وليس المعنى أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث أنني مجتهد ، وهذا كلام في غاية السقوط اهـ . قلت : راجعت ابن حجر فاذا عبارته هكذا قوله : أمرت اي أمرني الله لانه لا أمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا الله ، وقياسه في الصحابي اذا قال : أمرت ، فالمعنى أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يحتمل أن يريد أمرني صحابي آخر لأنهم من حيث أنهم مجتهدون لا يحتاجون بأمر مجتهد آخر ، واذا قاله التابعي ، احتمل . والحاصل أن من اشتهر بطاعة رئيس اذا قال ذلك ، فهم منه ان الأمر له هو ذلك الرئيس . واقول : ان من المقطوع به أن النسخة التي نقل منها العيني كلام ابن حجر محرفة تحريف لا يقبل الاصلاح ، لان ما اعترض به العيني عليه لا ينصب على عبارة ابن حجر التي نقلتها ، وهي نظيفة لا يحتاج فهمها الى اعمال فكر ولا اشكال في منطوقها ، ولا في مفهومها بل زاد على الكرماني علة نفى أن يراد في الفاعل أن يكون صحابيا مثله ، حيث لا يكون الأمر مجتهدا مثله والمجتهد لا يقلد غيره كما هو مقرر في كل كتاب من كتب الاصول ، وهو مبني على أن للصحابي أن يجتهد زمنه صلى الله عليه وسلم وهو الحق ، بل هو واقع كثيرا علمناه من الوقائع الكثيرة .

« الحاكمة السادسة عشرة »

من كتاب الايمان ، في باب من قال : ان الايمان هو العمل ، لقول الله تعالى : وتلك الحنة التي أورثتموها بما كنتم تعملون . وقال عدة من أهل العلم في قوله تعالى : فوريك لنسألهم أجمعين ، عما كانوا يعملون . عن قول لا اله الا الله ، بعد ان ذكر العيني من قال بخصوص ذلك قال : قوله عن قول يتعلق بقوله : لنسألهم ، أي لنسألهم عن كلمة الشهادة التي هي عنوان الايمان وعن سائر اعمالهم التي صدرت منهم ، وقال النووي : في الآية وجه آخر وهو المختار ، والمعنى لنسألهم عن اعمالهم كلها التي يتعلق بها التكليف ، وقول من خص بلفظ التوحيد دعوى تخصيص بلا دليل فلا تقبل ، وقال بعضهم (ابن حجر) ، ان لتخصيصهم وجها من جهة التعميم في قوله : أجمعين ، فيدخل فيه المسلم والكافر فان الكافر مخاطب بالتوحيد بلا خلاف ، بخلاف باقي الاعمال ففيها الخلاف ، فمن قال : انهم مخاطبون ، يقول : انهم مسئولون عن الاعمال كلها ، ومن قال : انهم غير مخاطبين ، يقول : انما يسألون عن التوحيد فقط فالسؤال عن التوحيد متفق عليه ، فحمل الآية عليه أولى بخلاف الحمل على جميع الأعمال لما فيها من الاختلاف . قلت : هذا القائل قصده الرد على النووي ولكنه تاه في كلامه ، فان النووي لم يقل بنفي التخصيص لعدم التعميم في الكلام وانما قال دعوى التخصيص بلا دليل خارجي لا تقبل وهو كذلك ، وهذا القائل فهم ايضا ان النزاع في أن التخصيص والتعميم هنا انما هو من جهة التعميم في قوله : أجمعين ، وليس كذلك وانما هو في قوله : عما كانوا يعملون . فان العمل هنا أعم من أن يكون توحيدا أو غيره ، وتخصيصه بالتوحيد تحكم ، وقوله فيدخل فيه المسلم والكافر ، غير مسلم لأن الضمير في نسألهم يرجع للمستهزئين ، وهم ناس مخصوصون وأجمعين ، وقع توكيد للضمير المذكور . واقول : ان العيني حرر أن الخلاف في المسئول عنه هل هو كلمة الشهادة فقط أو هي مع غيرها من سائر الاعمال ؟ فالبحارى ومن معه من عدة أهل العلم قصره على كلمة الشهادة والنووي ومن معه . عمم وعلى هذا العموم شرح العيني ثم نقل عن ابن حجر أن للخصوص وجها الى آخر ما قرره عنه ، قلت : راجعت ابن حجر ، فاذا عبارته : قوله : وقال عدة من أهل العلم منهم

أنس (١) وابن عمر (٢) ومجاهد؟ (٣)، وقوله : لنسألنهم، قال النووي : معناه عن أعمالهم كلها، أى التى يتعلق بها التكليف وتخصيص ذلك بالتوحيد عوى بلا دليل. قلت : لتخصيصهم وجه من جهة التعميم فى قوله : أجمعين بعد أن تقدم ذكر الكتمان الى قوله : ولا تحزن عليهم واخضع جناحك للمؤمنين. فيدخل فيه المسلم والكافر ، فان الكافر مخاطب بالتوحيد بخلاف ، بخلاف باقى الأعمال ففيها الخلاف ، فمن قال : أنهم مخاطبون ، يقول : أنهم مسئولون عن الأعمال كلها ، ومن قال : أنهم غير مخاطبين ، يقول : إنما يسألون عن التوحيد فقط ، فالسؤال عن التوحيد متفق عليه فهذا هو دليل التخصيص ، فحمل الآية عليه أولى بخلاف الحمل على جميع الأعمال لما فيه من الاختلاف . قلت حاصل هذه المنازعة ان عدة من الصحابة وعليه ظاهر البخارى أن المسئول عنه فى الآية هو خصوص كلمة الشهادة ، وان النووي نازع فى ذلك وقطع بأن المسئول عنه الأعمال كلها ، ورد الأول بأنه دعوى بلا دليل وابن حجر وجه التخصيص بأن السؤال عن التوحيد متفق عليه ، فحمل الآية عليه أولى من الحمل على ما فيه الخلاف . ثم ان العموم الذى التفت اليه ابن حجر من قوله : أجمعين ، غير العموم الذى فى قوله : عما كانوا . كما هو ظاهر ، وقول العيني : قصده الرد على النووي الخ ، هذا تحامل محض لأنه لو قصد الرد لنقض كلامه نقضا بل هو توجيه لكلام الصحابة مع التأدب الكامل مع النووي ، وحسنا والله ما فعل ، وهل يمكن أحدا أن يقول ان النووي قصد الرد على البخارى والأصحاب بمخالفتهم فى الفهم ، لا ورب الكعبة فلا يقوله أحد لأن مقام النووي أرفع ، وإنما هو الفهم الذى يلقيه الله فى قلب من شاء ثم يلهمه على نشره بأى لفظ وعبرة شاءها سبحانه وتعالى ، ثم لا يذهب عنك ان الخلاف فى خصوص المراد من الآية ، والا فالآيات الأخرى دالة على العموم : وقفوهم أنهم مسئولون . ثم لتسألن يومئذ عن النعيم . ان الينا إياهم ، ثم ان علينا حسابهم . ووضع الكتب فترى المحرمين الخ . ما سلككم فى سقر . ثم ان من تأمل الآية وما قبلها وما بعدها يجدها محتملة للوجهين فالمخصوص قوله تعالى : ان كفيناك المستهزئين الذين يجعلون مع الله الها آخر . وللعموم قوله : عما كانوا يعملون . سواء كانت الميسم موصولة أو مصدرية وكلاهما من الفاظ العموم ، وحاصل الأمر أن الذى نفهمه من متعلق السؤال ، وهو عما كانوا ، هو العموم ليس الا والله اعلم .

« المحاكمة السابعة عشرة »

من كتاب الايمان ، باب علامة المنافق ، حدثنا سليمان أبو الربيع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : آية المنافق ثلاث : اذا حدث كذب ، واذا وعد أخلف ، واذا ائتمن خان. قال العيني : ان الثلاث ليس بجمع بل اسم جمع ولفظه مفرد ، والتقدير : آية المنافق معدودة بالثلاث. وقال بعضهم (ابن حجر) : افراد الآية اما على ارادة الجنس أو ان العلامة انما تحصل باجتماع الثلاث. قلت : كيف يراد الجنس والتاء تمنع ذلك ، لان التاء فيها كالتاء فى تمر ، فالآية والآى كالتمر والتمر. وقوله : أو أن العلامة انما تحصل باجتماع الثلاث يشعر أنه إذا وجد فيه واحد من الثلاث لا يطلق عليه اسم المنافق ، وليس كذلك بل يطلق عليه اسم المنافق ، غير انه اذا وجد فيه الثلاث

(١) أبو ثمامة أنس بن مالك بن النضر البخارى ، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه ، أسلم صغيرا ولازم النبي الى ان قبض . روى عنه الشيخان ٢٢٨٦ حديثا ، وكان آخر من مات من الصحابة بالبصرة ٩٣ .

(٢) عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوى من اجلاء الصحابة وأعز بيوتات قريش ، وكان عالما زاهدا جريئا جهوري أفقى الناس ستين عاما ، وهو آخر من توفى بمكة من الصحابة ٧٣ .

(٣) الحافظ جاهد بن جبير مولى ابن السائب المخزومى . كان حجة صدوقا واسع الرواية اماما فى التفسير والفقه والحديث . مات فى ١٠٠

كلها يكون منافقا كاملا ، كما يدل عليه الحديث بعده وهو عن عبد الله بن عمر ، وعنه صلى الله عليه وسلم قال : أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق ، حتى يدعها : اذا ائتمن خان ، واذا حدث كذب ، واذا عاهد غدر ، واذا خاصم فجر . قلت : عبارة ابن حجر هي كما عزاها اليه العيني المانع لكون الآية للجنس ، لوجود التاء المانعة للجنس ، وراجعت القسطلاني فوجدته نقل الكلامين وقال في آخره : واجيب بأنه مفرد مضاف فيعم ، كأنه قال : آياته ثلاث ، فاقصرت الكلام ادبا مع القسطلاني رحمه الله تعالى ، غير ان ما استدلل به من الحديث بعده ينافي ان يكون ذو الثلاث كاملا : لان الخالص هو الكامل ، الا ان يعتبر الكامل والاكمل ، وايا كان فانهم اتفقوا على ان المراد بالنفاق ليس نفاقا شرعيا .

« المحاكمة الثامنة عشرة »

من كتاب الايمان ، من باب الصلاة من الايمان ، حدثنا عمرو بن خالد ، عن البراء بن عازب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اول ما قدم المدينة نزل على أجداده ، أو قال : أخواله من الانصار ، وانه صلى قبل بيت المقدس ستة عشر شهرا أو سبعة عشر شهرا ، وكان يعجبه ان تكون قبلته قبل البيت ، وانه صلى أول صلاة صلاها صلاة العصر ، وصلى معه قوم فخرج رجل ممن صلى معه فمر على أهل مسجد وهم راكعون فقال : أشهد بالله لقد صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل مكة ، فداروا كما هم قبل البيت ، وكانت اليهود قد اعجبهم اذ كان يصلي قبل بيت المقدس ، وأهل الكتاب فلما ولي وجهه قبل البيت انكروا ذلك . قال العيني : وأهل الكتاب بالرفع عطف على قوله لليهود من عطف العام على الخاص . وقال الكرماني : والمراد بأهل الكتاب النصارى فقط ، عطف خاص على خاص . وقال بعضهم (ابن حجر) : فيه نظر ، لان النصارى لا يصلون لبيت المقدس فكيف يعجبهم ، قلت : سبحان الله ان هذا عجب شديد كيف لم يتأمل ، هذا كلام الكرماني بتمامه حتى نظر فيه فانه لما قال : أو المراد به النصارى فقط ، قال : وجعلوا تابعة لانه لم يكن قبلتهم بل اعجابهم كان بالتبعية لليهود . قلت : راجعت ابن حجر ، فاذا عبارته قوله : وأهل الكتاب هو بالرفع عطف على اليهود من عطف العام على الخاص . وقبل المراد النصارى لانهم من أهل الكتاب وفيه نظر ، لان النصارى لا يصلون لبيت المقدس فكيف يعجبهم ، وقال الكرماني : كان اعجابهم بطريق التبعية لليهود . قلت وفيه بعد لانهم اشد الناس عداوة لليهود فتعجب العيني بتسبيحه لم يظهر له وجه ، حيث نظر حتى في تبعية الكرماني ايضا ، الا ان شدة العداوة التي بينهما قد يزيلها عدوها الاكبر فيتا لفان لمقاومة الاكبر ، على أنه يابح بفكرى ضعف عطف الخاص على الخاص هنا من جهة أخرى حيث ان المدينة عند مقدمه صلى الله عليه وسلم خالية من النصارى أو ان وجودهم فيها قليل لا يذكر ، وانما أهلها اما مشركون أو يهود .

« المحاكمة التاسعة عشرة »

من كتاب الايمان ، من باب حسن اسلام المرء ، قال مالك : أخبرني زيد بن أسلم الى ان قال ، عن ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اذا اسلم العبد فحسن اسلامه يكفر الله عنه كل سيئة كان زلفها ، وكان بعد ذلك القصاص : الحسنة بعشر امثالها الى سبعمائة ضعف ، والسيئة بمثلها الى ان يتجاوز الله عنها .

قال العيني : قوله : يقول في محل النصب على انه مفعول ثان ، وقوله : فحسن عطف على أسلم ، وقوله : يكفر الله جزاء اذا ، ويجوز فيه الرفع والجزم كما قال الشاعر :

وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول : لا غائب مالا ولا حرم

وذلك اذا كان فعل الشرط ماضيا والجواب مضارعا وعند الجزم يلتقى الساكنان فتحرك الراء بالكسر ، ولا يمكن الرواية هنا بالرفع ووقع في رواية البزار (١) : كفر الله بصيغة الماضي فوافق فعل الشرط . وقال بعضهم (ابن حجر) : يكفر الله بضم الراء ، لأن اذا وان كانت من ادوات الشرط لا يمكنها لا تجزم ، قلت : هذا كلام من لم يشم من العربية شيئا . وقد قال الشاعر :

استغن ما اغناك ربك بالغنى واذا تصبك خصاصة فتحمل

وقد قال الفراء : تستعمل اذا للشرط ثم أنشد الشعر المذكور ، قلت : عبارة ابن حجر هكذا قوله : يكفر الله هو بضم الراء ، لأن اذا وان كانت من ادوات الشرط لا يمكنها لا تجزم ، واستعمل الجواب مضارعا وان كان الشرط بلفظ الماضي لكنه بمعنى المستقبل اه . فتحصل أن الشيخين متفقان على أن اذا في الحديث شرطية الا أن النزاع بينهما يكفر بالرفع والجزم ، أو الرفع لا غير فالأول للعيني والثاني لابن حجر ، والحاكم بينهما كتب الفن والموجود في كتب الفن أن اذا لا تجزم الا في ضرورة الشعر وأشهر ، كتب الفن تداول الفية ابن مالك ونصها :

وشاع جزم باذا حملا على متى وذا في النثر لم يستعمل

وظاهره الاطلاق ، الا ان الأشموني نقل عن التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة ، ونقل عنه أيضا أنه في النثر نادروفي الشعر كثير ، وأنشد بيت العيني الذي رد به على ابن حجر ، وعبارة ابن هشام في المغنى هكذا : ولا تعمل اذا الجزم الا في الضرورة كقوله : استغن الخ ، البيت . فابن حجر ما مشى الا على الحادة البيضاء والعربية السمحاء فلقد أكل العربية أكلا وشم عطر عرائس فنون الادب شها ، ولا عطر بعد العروس فوصف كلامه بأنه صادر عن لم يشم من العربية شيئا يقال فيه : يا سبحان الله يا للعلاء .

« المحاكمة المتمة للعشرين »

من كتاب الايمان ، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر ، وقال ابراهيم التيمي : ما عرضت قولي على عملي الا خشيت ان أكون مكذبا . وقال ابن أبي مليكة : أدركت ثلاثين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يخاف النفاق على نفسه ، ما منهم أحد يقول : انه على ايمان جبريل وميكائيل عليهما السلام . قال العيني : قوله كلهم يخاف النفاق أى حصول النفاق في الخاتمة على نفسه ، اذ الخوف انما يكون عن امر في المستقبل ، وما منهم أحد يجزم بعدم عروض النفاق كما هو جازم في ايمان جبريل عليه السلام بأنه لا يعرض له النفاق ، هكذا فسر الكرماني وتبعه بعضهم (ابن حجر) قلت : وليس المعنى هكذا وانما المعنى أنهم كلهم كانوا على حذر وخوف من أن يخالط ايمانهم النفاق ، ومع هذا لم يكن منهم أحد يقول : ان ايمانه كايمن جبريل .

لأن جبريل معصوم لا يطرأ عليه الخوف من النفاق ، بخلاف هؤلاء فانهم غير معصومين . قلت : راجعت ابن حجر فاذا عبارة مأثورة في بعض أسطر وهى : أى لا يجزم أحد منهم بعدم عروض النفاق له ، كما يجزم بذلك فى إيمان جبريل اه . ثم بعد التأمل فى عبارة الاثر من قوله : ما منهم احد يقول : انه على إيمان جبريل ، ظهر أن المنفى اعتقادهم ان يكون إيمانهم كما إيمان جبريل فى القوة وان جاز المعنى الآخر احتمالا ، فما قاله العيني أظهر والله اعلم

« المحاكمة الواحدة والعشرون »

من كتاب العلم ، باب فضل العلم وقول الله تعالى : يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير . وقوله عز وجل : رب زدنى علما . قال العيني : الذى يقتضيه أحوال التركيب أن يكون مجرورا عطفا على المضاف اليه فى قوله : باب فضل العلم . وقال بعضهم (ابن حجر) : ضبطناه فى الاصول بالرفع على الاستئناف قلت : ان اراد بالاستئناف الجواب عن سؤال مقدر فذا لا يصح ، لانه ليس فى الكلام ما يقتضى هذا ، وان اراد ابتداء الكلام فذا أيضا لا يصح ، لانه على تقدير الرفع لا يتأتى الكلام لأن قوله : وقول الله ليس بكلام . فاذا رفع لا يخلو اما أن يكون رفعه بالفاعلية أو بالابتداء ، وكل منهما لا يصح أما الاول فظاهر واما الثانى فلعدم الخبر ، وان قلت : الخبر محذوف قلنا : حذف الخبر لا يخلو اما ان يكون جوازا أو جوبا ، فالأول فيما اذا قامت قرينة وهى وقوعه فى جواب الاستفهام عن الخبر به أو بعد اذا الفجائية ، او يكون الخبر قبل قول : وليس شئ من ذلك ها هنا ، والثانى اذا التزم فى موضعه غيره ، وليس هذا ايضا كذلك فتعين بطلان دعوى الرفع اه . أقول راجعت ابن حجر فاذا هو يقول : وقول الله عز وجل ضبطناه فى الاصول بالرفع عطفا على كتاب او على الاستئناف فابن حجر جوزا عرابين الأول العطف على الكتاب الذى هو أظهر من الشمس ، والثانى الاستئناف الذى قامت قيامة توسيع الدوائر عليه ، مما لا ينبغي الاختصار عليه فى نقله ، على أن ممنوعة حذف الخبر ممنوعة اذ لا مانع من تقديره : كتاب فضل العلم ، وقوله تعالى : يرفع الله الخ . دليل على فضله ، بل يجوز ان يكون خبر المبتدا محذوف تقديره : كتاب فضل العلم . ودليله قول الله تعالى : يرفع الله الخ . كما يجوز أن يكون فاعلا لفعل مجهول محذوف ، أى وليقرأ : قول الله الخ . وكثيرا ما يعربون فى هذا الكتاب باب كذا أى هذا محله ، وهذا كله استحفاظ على قول الحافظ ضبطناه فى الأصول بالرفع عطفا على كتاب أو على الاستئناف ، فهذا أولى من قول العيني ، فتعين بطلان دعوى الرفع بناء على القاعدة التى ملأ العيني بها شرحه : من أن من حفظ ، حجة على من لم يحفظ .

« المحاكمة الثانية والعشرون »

من كتاب العلم ، من باب القراءة والعرض (١) على الحديث قال العيني : قال بعضهم (ابن حجر) : انما غاير بينهما بالعطف لما بينهما من العموم والخصوص لأن الطالب اذا قرأ كان أعم من العرض ومن غيره ، ولا يقع العرض الا بالقراءة لأن العرض عبارة عما يعارض به الطالب أصل شيخه معه أو مع غيره بحضرته فهو أخص من القراءة ، قلت : هذا كلام مخبط لأنه تارة جعل القراءة أعم من العرض ، وتارة جعلها مساوية له ، لان

قوله : لأن الطالب اذا قرأ كان أعم من العرض ومن غيره مشعر بأن بين القراءة والعرض عموماً وخصوصاً مطلقاً لا استلزام صدق أحدهما صدق الآخر ، كالإنسان والحيوان ، وقوله : ولا يقع العرض الا بالقراءة مشعر بأن بينها مساواة لانها متلازمان في الصدق كالإنسان والناطق ، **واقول** . راجعت ابن حجر فاذا عبارته عين ما نقله العيني عنه فراجعت الفية شيخهما العراقي (١) في مصطلح الحديث التي هي بحراً ساحلاً له بكتابة محمد حسين ابن عبد الستار الهندي عليها ، فاذا به قد كتب في الاجازة وتفرعاتها نحواً من مائتي بيت ، ونقل فيها من الخلاف ما أذهلني وشوش على فهمي ، حتى لا أستطيع الفصل ولا الوصل (كأنني في فصل ووصل البلاغة) فضلاً عن الحكم ، فعليك بالمراجعة والوصل والفصل ، وخذ مني جملة واحدة حصلت من حصول المأمول من علم الاصول ، قال : أحسن مراتب الرواية أن يسمع الحديث من لفظ الشيخ ، وهذه المرتبة هي الغاية في التحمل لأنها طريقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانه هو الذي كان يحدث أصحابه وهم يسمعون ، وهي أبعد عن الخطأ والسهو ، والمرتبة الثانية أن يقرأ التلميذ والشيخ يسمع ، وأكثر المحدثين يسمون هذا عرضاً ولم يخالف في ذلك الا من لا يعتد به ، ثم أخذ في سرد بقية المراتب فتحصل أن المحدثين ممن يعتد به على أن القراءة والعرض واحد ، وانظره مع كلام كل من الشيخين رحم الله الجميع .

« المحاكمة الثالثة والعشرون »

في كتاب العلم ، في باب من رفع صوته بالعلم ، حدثنا أبو النعمان عارم بن الفضل ، قال : حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو ، قال : تخلف عنا النبي صلى الله عليه وسلم في سفرة سافرها فأدركتنا وقد ادهقنا الصلاة ونحن نتوضأ فجعلنا نتمسح على أرجلنا فننادى بأعلى صوته ويل للعقاب من النار ، مرتين أو ثلاثاً . قال العيني : وماهك بفتح الهاء غير منصرف لأنه اسم أعجمي ، وفي رواية الاصيلي منصرف . وقال بعضهم (ابن حجر) : فكانه لحظ فيه الوصف ولم يبين ماذا الوصف ، ثم أخذ في كلام كثير وخلاف عريض في عربيته وعجميته ، استنتج منه أنه ممنوع من الصرف . **قلت** : وعبرة ابن حجر هكذا وماهك بفتح الهاء وحكى كسرهما وهو غير منصرف عند الأكثر للعلمية والعجمة ، ورواه الاصيلي مصروفاً فكانه لحظ فيه الوصف اهـ . **واقول** : من يقول بصرفه يرى أنه عربي ، وأصل المهك السحق ، فأخذ اسم الفاعل منه ظاهر وهو ظاهر القاموس كما في التاج ، وهذا هو الذي نظر اليه ابن حجر في توجيه رواية الاصيلي . وبعد فالشيخان وغيرها متفقون على جواز صرفه وعدمه ، وعلى عدم الأكثرين .

« المحاكمة الرابعة والعشرون »

في كتاب العلم ، في باب القراءة والعرض على المحدث ، عن أنس بن مالك رضى الله عنه : بينما نحن جلوس مع النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد ، دخل رجل على جمل فأناخه في المسجد ثم عقله ، ثم قال لهم : أيكم محمد ؟ والنبي صلى الله عليه وسلم متكئ بين ظهرانيهم ، فقلنا ، هذا الرجل الأبيض المتكئ ، فقال له الرجل : ابن

(١) الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم زين الدين بن الركن أحمد الكردي الشافعي ، المتوفى ٨٠٦ ومن أشهر مؤلفاته الألفية في أصول الحديث

عبدالمطلب؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: قد أجبتك. فقال الرجل للنبي صلى الله عليه وسلم: انى سألتك؟ فمشدد عليك فى المسألة فلا تجد على فى نفسك، فقال: سل عما بدا لك، فقال: أسألك بربك ورب من قبلك، الله أرسلك الى الناس كلهم؟ فقال: اللهم نعم، قال: أنشدك بالله، الله أمرك أن تصلى الصلوات الخمس فى اليوم والليلة؟ قال: اللهم نعم. قال: أنشدك بالله، الله أمرك أن تصوم هذا الشهر من السنة؟ قال: اللهم نعم. قال: أنشدك بالله، الله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: اللهم نعم، فقال الرجل: آمنت بما جئت به وأنا رسول من ورأى من قومي، وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بنى سعد بن بكر.

قال العيني: فلا تجد على بكسر الجيم، أى لا تغضب، يقال: وجد عليه موجدة فى الغضب، ووجد مطلوبه وجودا، ووجد ضالته وجدانا، ووجد فى الحزن وجدا، ووجد فى المال جدة، أى استغنى، هذا هو الذى ذكره الشراح وهى خمسة مصادر. وقال بعضهم (ابن حجر): ومادة وجد متحدة الماضى والمضارع مختلفة المصادر بحسب اختلاف المعانى. قلت: لا نسلم ذلك بل يقال: وجد مطلوبه يجده ويجده بالكسر والضم وهى لغة عامرية الى آخر ما قرره أولا، وزاد انه يقال: وجد فى المال وجدا ووجد ووجد جدة اربع مصادر. قال وكثير من التابعين قرءوا من وجدكم بفتح الواو، وقرء ايضا بالكسر والاكثرون بالضم: **واقول**: أول عبارة ابن حجر هى عين ما نقله العيني عنه وقال بعده يقال فى الغضب موجدة، وفى المطلوب وجودا، وفى الضالة وجدانا وفى الحب وجدا بالفتح، وفى المال وجدا بالضم، وفى الغنى جدة بكسر الجيم وتخفيف الدال المفتوحة على الأشهر فى جميع ذلك اهـ. وبالتأمل فى كلام الشيخين وجدأنهما متفقان فى المشهور من اللغات وابن حجر اشار الى ان ما لم يذكره هو خلاف المشهور، وبمراجعة كتب اللغة وجد أن ما عدا ما ذكره ابن حجر لغيات، بل اللغة العامرية لا نظير لها فى باب المثال بل هى لغية. والحاصل ان هذه المسألة من المسائل الهينة الملية.

« الحاكمة الخامسة والعشرون »

فى كتاب العلم، فى باب ما يذكر فى المناولة، وكتاب أهل العلم بالعلم الى البلدان. وقال أنس: نسخ عثمان المصاحف فبعث بها الى الافاق، ورأى عبد الله بن عمر ويحيى بن سعيد (١) ومالك ذلك جائزا. قال العيني: أى عبد الله بن عمر بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وقال بعضهم (ابن حجر): هذا كنت اظنه، العمرى المدنى ثم ظهر لى من قرينة تقديمه فى الذكر على يحيى بن سعيد أنه ليس إياه، لأن يحيى بن سعيد أكبر منه سنا وقدرًا فتبعته فلم أجده عن عبد الله بن عمر بن الخطاب صريحا، ولكن وجدت فى كتاب الوصية لأبى القاسم ابن منده (٢) من طريق البخارى بسند له صحيح الى عبد الله الحبلى (٣) بضم المهملة والموحدة أنه أتى عبد الله بكتاب فيه أحاديث فقال: انظر فى هذا الكتاب فاعرفت منه تركه، وما لم تعرفه اخيه، وعبد الله يحتمل ان يكون هو ابن عمر بن الخطاب فان الحبلى سمع منه، ويحتمل انه عبد الله بن عمرو بن العاص فان الحبلى مشهور بالرواية عنه،

(١) الحافظ ابو سعيد يحيى بن سعيد القطان من محدثى أهل البصرة، كان ثقة صادقا ورعا، زاهدا روى عن الاعمش والثوري ومالك وغيرهم توفي ١٩٨.

(٢) الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن منده صاحب المستخرج فى الحديث. توفي ٤٧٠.

(٣) ابو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد الحبلى المعافى، سمع من أبى ذر وأبى أيوب، وروى عنه ابن هانئ وابن مبد، وعقبة ابن مسلم، وكان حافظا ثقة. توفي ١٠٠.

قلت فيه نظر من وجوه : الأول أن تقديم عبدالله بن عمر المذكور على يحيى بن سعيد لا يستلزم أن يكون هو العمرى ، ومن ادعى ذلك فعليه بيان الملازمة ، الثانى أن قول الحبل : أتى عبد الله ، لا يدل بحسب الاصطلاح الا على عبد الله بن مسعود ان كان مذكورا بين الصحابة ، وعبد الله بن المبارك ان كان فيها بعدهم ، الثالث قوله : **يحتّم** -ل ان يكون هو عبدالله بن عمرو بن العاص وهو غير صحيح ، لانه لم يثبت فى نسخة من نسخ البخارى الا عبد الله بن عمر بدون واو ، والذي يظهر لى أن عبد الله بن عمر هذا هو العمرى المدنى ، كما جزم به الكرماني ، مع الاحتمال القوى أنه عبد الله بن عمر بن الخطاب اه كلام العيني . **قلت** : فما نقله عن ابن حجر موافق لما فى شرحه وبعد التأمل فى كلاميها وجد أن العيني يرجح ان يكون هو العمرى المدنى بالأدلة التى استدلل بها مع احتمال قوى فى ان يكون ابن عمر بن الخطاب ومنع ان يكون ابن عمرو بن العاص خصوصا وقد خلا لفظه من الواو الفارقة بين عمر وعمرو وأما ابن حجر فكان يرى انه العمرى المدنى ، ثم جـوز أن يكون أحد الاثنين الآخرين ولم يظهر من كلامه ترجيح لاحد منهم . **واقول** مرة أخرى : ان الذى يدل بالصراحة على أنه لم يكن هو عبد الله بن عمرو بن العاص جملة صدر بها ابن حجر عبارته وهى كذا فى جميع نسخ الجامع عمر بضم العين فكيف يحتمل ان يكون عمرا بالفتح ، والعجيب من العيني كيف أسقط هذه الجملة من نقله وهى حجة له دامغة .

« المحاكمة السادسة والعشرون »

من كتاب ، العلم فى باب فضل العلم ، قال : حدثنا سعيد بن غفير عن ابن عمر : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : بينا أنا نائم اتيت بقدر لبن فشربت حتى أنى لأرى الرى يخرج فى أظفارى ، ثم أعطيت فضلى عمر بن الخطاب ، قالوا : فما أولته يا رسول الله ؟ قال : العلم ، قال العيني : اللام فيه للتأكيد وقال بعضهم (ابن حجر) : اللام جواب قسم محذوف . **قلت** هذا ليس بصحيح ليس هنا قسم صريح ولا مقدر ولا يصح التقدير ، وانما هذه اللام هى اللام الداخلة فى خبر ان للتأكيد ، كما فى قولك : ان زيدا لقائم اه . **واقول** عبارة ابن حجر هكذا واللام للتأكيد أو جواب قسم محذوف اه . **قلت** : ان ابن حجر قد جوز فى اللام التأكيد ورجحه بتقديمه على جواب القسم المحذوف فلا ينبغى الاختصار فى النقل عنه على القسم ، كما لا ينبغى ايضا فى الرد لفظ الصريح لأنه لم يدعه أحـد ولا يدعيه ، وتسوية العيني بين لام الحديث ولام المثال ليس مما يقوم حجة للفرق بين الفعل فى الحديث ، والاسم فى المثال ، على ان منعه لقسم مقدر لهذه الرواية لم أدرك وجهه مع ان القسم من أعلى المؤكدات والله أعلم .

« المحاكمة السابعة والعشرون »

من كتاب العلم ، من باب الفتيا وهو واقف على ظهر الدابة ، أو غيرها . عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف فى حجة الوداع بمنى للناس يسألونه فجاءه رجل فقال : لم اشعر فحلقت قبل ان اذبح ، فقال اذبح ولا حرج ، فجاء آخر فقال لم أشعر فنحرت قبل ان أرمى ، قال ارم ولا حرج . فما سئل النبى صلى الله عليه وسلم عن شىء قدم ولا أخر الا قال : افعل ولا حرج . قال العيني : قال الكرماني : الدابة لغة ، الماشية على الارض ، وعرفا الخيل والبغال والحمير وقال بعضهم (ابن حجر) : وبعض أهل العرف خصها بالجرار ، **قلت** : ليس كما قالوا ، وانما الدابة فى العرف اسم لذات الاربعة من الحيوان ،

ولكن مراد البخارى ما قاله الصاغاني وهى الدابة التى تتركب . **واقول** : عبارة ابن حجر هكذا : المراد بالدابة فى اللغة كل ما مشى على الارض ، وفى العرف ما يركب وهو المراد بالترجمة ، وبعض أهل العرف خصها بالجمار اه . فعبارة ابن حجر اكثر واعم مما نقلها عنه العيني ومعناها فى هذا المقام لغة وعرفا ، فأما معناها لغة فهو ما قاله أهل اللغة قالوا فى مادة دب يدب ديبا ، ففى المختار ان كل ما مشى على الارض دابة ، وفى المصباح كل حيوان فى الارض دابة ، وعبارة القاموس الدابة ما دب من الحيوان زاد فى التاج فى التعميم مميزة وغير مميزة ، واما معناها عرفا فهو ما فى القاموس ايضا عقب عبارته الاولى ، وقد غلب على ما يركب ، وفى المصباح واما تخصيص الفرس والبغل بالدابة عند الاطلاق فعرف طارىء ، والنقول مثل هذا كثير ، فظهر معنى الدابة لغة واصطلاحا ، وعند الاستقراء تعلم ان العرف ليس متفقا على شىء مخصوص ، فبعضهم يخصه بذوات الاربع كما ذكره العيني ، وبعضهم بالخليل والبغال والحمير كما فى الكرماني ، وبعضهم بالفرس والبغال فقط ، كما فى المصباح وبعضهم بخصوص الجمال لا غير ، كما فى ابن حجر ، وهو عرفنا أهل طرابلس الغرب ، فتحصل وتلخص ان العيني رد على الشيخين فى المعنى العرفي ، وقد عرفت ان الاصطلاح متعدد ، وكلام ابن حجر فى نهاية النظافة .

« المحاكمة الثامنة والعشرون »

من كتاب العلم ، فى باب من اجاب الفتيا باشارة اليد والراس ، حدثنا المكي بن ابراهيم الى ان قال عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : يقبض العلم ويظهر الجهل والفتن ويكثر الهرج ، قيل : يا رسول الله وما الهرج ؟ فقال هكذا بيده فجرحها كانه يريد القتل ، قال العيني نقلا عن الكرماني ارادة القتل من لفظ الهرج انما هو من طريق التجوز اذ هو لازم معنى الهرج اللهم الا ان يثبت ورود الهرج بمعنى القتل لغة ، وقال بعضهم (ابن حجر) : وهى غفلة عما فى البخارى . فى كتاب الفتن . والهرج : القتل بلسان الحبشة . قلت : هذا غفلة لان كون الهرج بمعنى القتل بلسان الحبشة لا يستلزم ان يكون بمعنى القتل فى لغة العرب غير أنه لما استعمل بمعنى القتل وافق اللغة الحبشية واما فى أصل الوضع فالعرب ما استعملته الا لمعنى الفتنة والاختلاط واستعملته بمعنى القتل تجوزا **واقول** : تحصل ان محل الخلاف فى كون الهرج موضوعا لغة للقتل او استعماله فيه مجازى ، فالذى يرجع اليه فى الفصل هو كتب اللغة ، ففى القاموس : هرج الناس يهرجون وقعوا فى فتنة واختلاط وقتل ، وفى التاج بعده والهرج : شدة القتل وكثرته : وفى الحديث : بين يدي الساعة هرج اى قتال واختلاط اه : فاذا جاء نهر الله ذهب نهر معقل ، لانه لما كان الهرج موضوعا لما هو أعم من القتل عين معناه صلى الله عليه وسلم فى كلامه بخصوص القتل . ولا يقال : إنه هنا من تفسير الراوى كما قاله العيني لما فى كتاب الفتن ، حين قال : ويكثر الهرج ، قالوا يا : رسول الله ايم هو؟ قال : القتل القتل بالتأكيد . وفى حديث بعده ان بين يدي الساعة لا ياما ينزل فيها الجهل ويرفع فيها العلم ، ويكثر فيها الهرج ، والهرج : القتل . ثم قال البخارى بعده : وقال ابو موسى (١) : والهرج بلسان الحبشة القتل ولا نفهم ما حمل ابن حجر على تقديم ما قاله ابو موسى على صريح تفسيره صلى الله عليه وسلم خصوصا فى جواب سؤال السائلين وما اقرب كون اللغتين متفقتين على معنى واحد هو القتل ، لان الذى أفاده ابو موسى هو اخبار

(١) - الحافظ أبو موسى محمد بن أبي بكر المدني الاصبهاني صاحب السبعيات فى الحديث ، والشرح المكل ، المتوفى ٥٨١

منه بأن المخرج أيضا في لغة الحبشة هو القتل ، كما في اللغة العربية ، والحاصل أن الظاهر في معنى المخرج لغة أنه القتل ، وقد نقل العيني عن صاحب المطالع أن من فسر به بالقتل على لغة الحبشة فقد وهم ، لأنه عربي صحيح .

« المحاكمة التاسعة والعشرون »

من كتاب العلم ، من باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم وفد عبد القيس على أن يحفظوا الايمان والعلم ويخبروا به من وراءهم . عن أبي جمرة قال : كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس ، فقال : ان وفد عبد القيس أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال : من الوفد ، أو من القوم ؟ قالوا : ربيعة ، فقال : مرحبا بالقوم أو بالوفد غير خزايا ولا ندائي ، قالوا : انا نأتيك من شقة بعيدة وبيننا وبينك هذا الحى من كفار مضر ، ولا نستطيع ان نأتيك الا في شهر حرام ، فمرنا بأمر نخبر به من وراءنا ندخل به الجنة ، فأمرهم بأربع ونهاهم عن أربع ، أمرهم بالايمان بالله عز وجل وحده ، قال : هل تدرون ما الايمان بالله وحده ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : شهادة ان لا اله الا الله ، وان محمدا رسول الله ، واقام الصلاة ، وايتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وتعطوا الخمس من المغنم ، ونهاهم عن الدباء والحتم والمزفت ، قال شعبة : ربما قال : النقيير ، وربما قال المقير . قال احفظوه واخبروه من وراءكم .

قال العيني : التحريض بالضاد المعجمة على الشيء الحث عليه ، قال الكرماني : والتحريض بالمهملة بمعناه أيضا وقال بعضهم (ابن حجر) : من قالها بالمهملة فقد صحف . قلت : اذا كان كلاهما يستعمل في معنى واحد لا يكون تصحيفا ، فان انكر هذا القائل استعمال المهملة بمعنى المعجمة فعليه البيان ، وأقول : عبارة ابن حجر هكذا هو بالضاد المعجمة ومن قالها بالمهملة هنا فقد صحف ، وأقول : لا يخفى ان العيني فسر التحريض من حيث هو الذى من افراده ما هنا قطعا ، وان الكرماني فسر كذلك من حيث المفهوم بالتنظير على التحريض بالمهملة فكأنه قال التحريض كالتحريض وزنا ومعنى ، وان ابن حجر كذلك فسر بالضاد واعترض على ما فسر في هذا الحديث بالمهملة بأنه تصحيف ، ولا يخفى ان ابن حجر لم يمنع بالمنطوق ولا بالمفهوم كون اللفظين بمعنى واحد ، وانما منع ان يكون اللفظ هنا بالمهملة ، وطلب البيان ممن لم يصدر منه دعوى خلاف ما في فن آداب البحث ، والذي يلزم في حق الاعتراض اثبات رواية التحريض بالمهملة حتى لا يصدق التصحيف فاعرفه .

« المحاكمة المتمة للثلاثين »

في كتاب العلم ، في باب الرحلة في المسألة النازلة ، حدثنا محمد بن مقاتل عن عقبة بن الحارث انه تزوج ابنة لأبي اهاب بن عزيز فأتته امرأة فقالت : انى قد أَرْضَعْتَ عقبة والى تزوج بها ، فقال لها عقبة : ما اعلم انك اَرْضَعْتِى ولا أخبرتنى ، فركب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة فسأله فقال رسول الله صلى

الله عليه وسلم : كيف وقد قيل ؟ ففارقها عقبة ونكحت زوجها غيره . قال العيني : عزيز بفتح العين المهملة وكسر الزاى وسكون الياء آخر الحروف ، وفي آخره زاي أيضا ، وقال الكرماني : وفي بعض الروايات عزيز بضم المهملة وبالزاى المفتوحة والراء ، وقال بعضهم (ابن حجر) : ومن قال بضم أوله فقد حرف . قلت ان كان مراده بضم الاول وفي آخره زاي معجمة فيمكن ذلك ، وان كان مراده الغمز على الكرماني في قوله وفي بعض الروايات فانه يحتاج الى بيان وليس نقله أرجح من نقله اه . **واقول** : عبارة ابن حجر هكذا وعزيز بفتح العين المهملة وكسر الزاى و آخره زاي أيضا ، ومن قال بضم أوله فقد حرف اه . **واقول** : من الظاهر الذي يفهمه كل أحد أنه ضبطه كما ضبطه العيني سواء ، وقوله : ومن قال ، أى في هذا الضبط الذي ضبطه اذ لم يذكر غيره حتى يتردد فيه ولم يتعرض لرواية أخرى أصلا فلا اعتراض على الكرماني ولا غمز . وقوله : وليس نقله أرجح من نقله فلا يفهم من عبارة ابن حجر في ضبط عزيز الا ما يفهم من العيني فلا محل للترجيح وان كان الثلاثة في العلوم وفيما ينقلون على حد سواء والله أعلم

« المحاكمة الواحدة والثلاثون »

في كتاب العلم ، في باب كتابة العلم ، حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين ، قال : حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن خزاعة قتلوا رجلا من بني ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه ، فاخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فركب راحلة فخطب فقال : ان الله حبس عن مكة القتلى ، أو القيل شك أبو عبد الله ، وسلط عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين ، ألا وانها لم تحل لأحد قبلي ولا تحل لاحد بعدى ، ألا وانها حلت لى ساعة من نهار ، ألا وانها ساعى هذه حرام ، لا يختل شوكها ولا يعصد شجرها ، ولا تلتقط ساقطتها الا لمنشد ، فمن قتل فهو بخير النظرين اما أن يعقل ، واما ان يقاد أهل القتل ، فجاء رجل من أهل اليمن فقال : اكتب لى يا رسول الله ، فقال : اكتبوا لأبى فلان ، فقال رجل من قريش : الا الاذخر يا رسول الله ، فانا نجعله فى بيوتنا وقبورنا . فقال النبي صل الله عليه وسلم : إلا الاذخر إلا الاذخر . قال العيني نقلا عن الكرماني : ان المراد أهل القتل ، أى لأن المقتول لا نظره أو اطلق عليه ذلك لأنه السبب . وقال الخطابي : فيه حذف تقديره : من قتل له قتل : وسائر الروايات تدل عليه وقال بعضهم (ابن حجر) : فيه حذف وقع بيانه فى رواية المصنف فى الدييات فمن قتل له قتل ، قلت : كل ذلك فيه نظر : أما كلام الكرماني فيلزم منه الاضمار قبل الذكر ، وأما كلام الخطابي فيلزم فيه حذف الفاعل ، وأما كلام بعضهم فهو من كلام الخطابي والتحقيق ان يقدر فيه مبتدا محذوف وهو شائع والتقدير فمن أهله قتل فهو بخير النظرين ، ثم أخذ فى بيانه وتوضيحه بالتفصيل . **واقول** : عبارة ابن حجر هكذا قوله : فمن قتل فهو بخير النظرين ، كذا وقع هنا وفيه حذف بيانه فى رواية المصنف فى الدييات عن ابي نعيم بهذا الاسناد فمن قتل له قتل اه . واتفق الشيخان على ان النظرين هما القصاص والدية ، وهما لا يملكهما الا الورثة ، فالضمير الراجع لمن فى الظاهر مدلوله وارثه على طريقة الاستخدام ، دل عليه الرواية الصريحة فى كتاب الدييات ، ونصه فى باب من قتل له قتل : حدثنا أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، الى أن قال : ومن قتل له قتل فهو بخير النظرين ، اما يودى واما يقاد . فما اوفق ما قاله الخطابي وابن حجر .

« المحاكمة الثانية والثلاثون »

فى كتاب العلم ، من باب حفظ العلم ، حدثنا أبو مصعب أحمد بن أبى بكر ، حدثنا محمد بن ابراهيم الى ان قال : عن أبى هريرة قال : قلت يا رسول الله انى اسمع منك حديثا كثيرا انساه ، قال : أبسط رداءك ، فبسطته ، قال . فغرف بيديه ثم قال ضمه ، فضممته فما نسيت شيئا بعده . قال العينى : قال الشيخ قطب (١) الدين : وقوله : ضمه فيه ثلاث لغات فى الميم : الفتح والكسر والضم . وقال بعضهم (ابن حجر) : لا يجوز الا الضم لاجل الهاء المضمومة بعدها ، واختاره الفارضى ، وجوزه صاحب الفصيح وغيره . قلت : مثل هذه الكلمة يجوز فيه اربعة اوجه من حيث قواعد الصرفيين ، الاول ضم الميم تبعا للضاد والثانى فتحها ، لان الفتحة اخف الحركات ، والثالث كسرها لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر ، والرابع فك الادغام اعنى اضمم . وقال بعضهم (ابن حجر) يجوز ضمها ، وقيل يتعين لاجل ضمة الهاء . قلت : دعوى التعيين غير صحيحة ولا كون الضمة لاجل الهاء ، وانما هو لاجل ضمة الضاد ، وقال يجوز كسرها لسكن مع اسكان الهاء . قلت : ان اراد بالاسكان فى حالة الوقف فمسلم ، وان اراد مطلقا فممنوع فافهم فان مثل هذا لا يفهمه الا من تمكن فى النظر فى العلوم الآلية . واقول : راجعت ابن حجر فاذا عبارته هكذا : قوله ضمه . وللكشميهنى (٢) والباقيين ضمه ، وهو يفتح الميم ويجوز ضمها ، وقيل يتعين لاجل ضمة الهاء ، ويجوز كسرها لكن مع اسكان الهاء وكسرها . اقول : ان العينى اعترض على ابن حجر بامور ، منها انه قال : لا يجوز الا ضم الميم تبعا للهاء بعدها ، مع ان ابن حجر يقول بفتح الميم ويجوز ضمها ولم يقل ولا يجوز الا الضم ، ومنها اعترضه عليه بان الضمة تابعة لضمة الهاء مع انها تابعة لضمة الضاد ، والحق ان التبعية كما هو جائز فى السابق يجوز فى اللاحق كما قاله القراء فى اعراب : الحمد لله ، باتباع الدال للام كلمة الحلالة ، ومنها اعترضه على اطلاق اسكان الهاء لاحتماله جواز الاسكان فى غير الوقف ، مع أنه جائز : وانظر الاوجه الآتية . ذكرها انقراء فى قوله تعالى : فبهداهم اقتده .

« المحاكمة الثالثة والثلاثون »

من كتاب العلم ، من باب قوله تعالى : وما أوتيتم من العلم الا قليلا ، حدثنا قيس بن حفص الى ان قال : عن عبد الله ، قال : بينما انا أمشى مع النبى صلى الله عليه وسلم فى خرب المدينة ، وهويتوكأ على عسيب معه فمر بنفر من اليهود فقال بعضهم لبعض : سلوه عن الروح وقال بعضهم : لا تسألوه لا يجىء فيه بشئ تكرهونه ، فقال بعضهم : لنسألنه ، فقام رجل منهم فقال : يا ابا القاسم ما الروح ؟ فسكت ، فقلت انه يوحى اليه فقممت : فلما انجلى عنه قال : (ويسألونك عن الروح قل الروح من امر ربى وما أوتوا من العلم الا قليلا) . قال الاعمش : هكذا فى قراءتنا . قال العينى : قوله فى خرب بكسر الخاء المعجمة وفتح الراء وفى آخره باء موحدة ، ويقال بالعكس ، اعنى بفتح الخاء وكسر الراء ، هكذا ضبطه بعضهم (ابن حجر) أخذا عن بعض الشارحين . قلت : هذا مخالف لما قاله اهل اللغة . فقال الجوهري (٣) : الخراب ضد العمار ، وقد خرب الموضع بالكسر فهو

(١) الحافظ ابو على عبد الكريم قطب الدين بن عبد النور الحلبي المتوفى ٧٤٥ هـ ، وله مؤلفات كثيرة منها شرح صحيح البخارى .

(٢) الحافظ ابو الهيثم محمد بن مكى بن زراع ، اشتهر برواية صحيح البخارى عن القربرى ، وتوفى ٣٨٩ هـ .

(٣) الامام ابو نصر اسماعيل بن نصر الفارابى اللغوى ، صاحب الصحاح المشهورة . مات حوالى ٣٩٣ هـ .

خرب . وفي العباب وقد خرب الموضع بالكسر فهو خرب ؛ ودار خربة ، والجمع خرب مثل كلمة وكلم وخرب الدار وأخربها وأخربها فعلم من هذا أن الخرب بفتح الخاء وكسر الراء ، تارة تكون مفردة كما يقال : مكان خرب ، وتارة تكون جمعا كما يقال : اماكن خرب جمع خربة واما ما خرب بكسر الخاء وفتح الراء فليس بجمع خربة كما زعم هؤلاء الشارحون ، وانما جمع خربة خرب ككلمة وكلم ، كما ذكره الصاغاني وقال القاضي : عياض : رواه البخارى في غير هذا الموضع حرث ، بالخاء المهملة والشاء المثناة ، وكذا رواه في جميع طرقه مسلم . قلت : راجعت ابن حجر فاذا عباره هكذا قوله : خرب ، بكسر الخاء المعجمة وفتح الراء جمع خربة ، ويقال بالعكس والخرب ضد العامر ، ووقع في موضع آخر بفتح المهملة واسكان الراء بعدها مثله ١٥ . فظهر أن النزاع في لفظ خرب بفتح فكسر هل هو جمع خربة أولا . فالعيني يمنع ذلك ، فرجعنا الى كتب اللغة فاذا ابن الاثير (٢) يقول في نهايته ما نصه : وفي حديث بناء مسجد المدينة كان فيه نخل وقبور المشركين وخرب ، فامر بالخرب فسويت ، فالخرب يجوز أن يكون بكسر الخاء وفتح الراء جمع خربة ، كنعمة ونقم ، ويجوز أن يكون جمع خربة بكسر الخاء وسكون الراء على التحقيق ، كنعمة ونعم ، ويجوز ان يكون الخرب بفتح الخاء وكسر الراء ، كنبقة ونبق وكلمة وكلم . والقاموس يقول : والخربة كفرحة موضع الخراب جمعه خربات وخرب ككتف . وفي التاج يعنى ككلمات وكلم جمع كلمة . ثم نقل ما نقلناه عن ابن الاثير فظهر ان ما اقتصر عليه العيني ليس بصواب وأن ما ضبط به ابن حجر صواب أيضا . وانما رده قبل المراجعة تقصير مبني على الخفة وعدم الرزانة .

« الحاكمة الرابعة والثلاثون »

في كتاب العلم ، من باب من خصص بالعلم قوما دون قوم ، حدثنا اسحاق بن ابراهيم الى أن قال : عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم ومعاذ رديفه على الرحل ، قال : يا معاذ بن جبل ، قال : لبيك يا رسول الله وسعداك . قال : يا معاذ ، قال : لبيك يا رسول الله وسعديك ثلاثا ، قال : ما من أحد يشهد أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله صدقا من قلبه الا حرمه الله على النار . قال : يا رسول الله : أفلا أخبر به الناس فيستبشروا ؟ قال : اذا يتكلموا وأخبر بها معاذ عند موته تأثما ، قال العيني : ان صنع معاذ ان النهى عن التبشير كان على التنزيه لا على التحريم ، وقيل : ان النهى كان مقيدا بالاتكال ، فاخبر به من لا يخشى عليه ذلك ، الى أن قال : وقال عياض : لعل معاذ لم يفهم النهى لكن كسر عزمه عما عرض له من تبشيرهم . وقال بعضهم (ابن حجر) : الرواية الآتية صريحة في النهى قلت : لا نسلم ان النهى صريح في الحديث الآتي ، وانما فهم النهى من الحديثين كليهما بدلالة النص وهي فحوى الكلام ١٥ . قلت : بعد مراجعة ابن حجر وجد انه قرر جميع ما قاله العيني ورجع الوجه الاول ، واعترض على قول عياض كما ذكر ، والعيني اعترض على ابن حجر من حيث الاستدلال بالحديث الذي بعده ، وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ : من لقي الله لا يشرك به شيئا دخل الجنة . قال : الا أبشر الناس ؟ قال : لا ، اني أخاف ان يتكلموا . فمحل النزاع بينهما هل يستقل فهم النهى من الحديث الثاني أولا يفهم النهى الا من الحديثين كليهما ؟ فينحل السؤال على أحد الشقين أنه لو لم يرد بالحديث الاول ، وانما ورد الثاني فقط ، ان (لا)

(١) - العلامة أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي ، المالكي صاحب الشفاء وشارح صحيح مسلم . مات ٤٤٤ هـ .

(٢) - العلامة الحافظ أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد الشيباني ، المحدث اللغوي الاصول . من بين مؤلفاته الكثيرة النهاية في غريب الحديث . توفي عام ٦٠٦ هـ .

فيه تفيد النهي ، ولا أظنه ملتزما لأحد ، ففي كتب اللغة والنحو والأصول أن لا جواب مناقض لنعم وبلى . وفي المغنى والقاموس وغيرهما : وتحذف الجمل بعدها كثيرا ، يعنى كما هنا ، أى لا تبشر الناس انى أخاف الخ . وفي كتب الاصول ان النهي طلب الكف عن الفعل وصيغته : لا ، الخ .

« المحاكمة الخامسة والثلاثون »

فى كتاب العلم ، من باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهة أن لا يفهوا . حدثنا مسدد قال : حدثنا معتمر : قال : سمعت أبى قال : سمعت أنسا قال : ذكر لى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ : من لقي الله لا يشرك به شيئا دخل الجنة . قال : ألا أبشركم ؟ قال : لا ، انى أخاف ان يتكلوا . قال العيني : قال بعضهم (ابن حجر) : قوله لا يشرك به ، اقتصر على نفى الاشراك ، لأنه يستدعى التوحيد بالاقتضاء ، ويستدعى اثبات الرسالة بالازوم ، اذ من كذب رسل الله فقد كذب الله ، ومن كذب الله فهو مشرك . قلت : هذا تصورا لا يوجد معه التصديق فان أراد بالاقتضاء على اصطلاح أهل الاصول فليس كذلك على ما لا يخفى ، وان أراد به على اصطلاح غير أهل الاصول فلم يذهب أحد منهم الى هذه العبارة فى الدلالات . وقوله أيضا : ومن كذب الله فهو مشرك ، ليس كذلك ، فان المكذب لا يقال له الا كافر اه . وبعد مراجعة ابن حجر وجدت عبارة عين ما عزاه له العيني . **واقول** : ان العيني اعترضه من ثلاثة أوجه : أحدها أن الاقتصار على نفى الاشراك لا يستدعى التوحيد بالاقتضاء الأصولى ولا بغيره ، والثانى أن عدم الاشراك لا يلزم منه اثبات الرسالة ، والثالث الاستدلال بأن من كذب الله فهو مشرك . فاللازم أولا بيان معنى الاقتضاء عند الأصوليين ، ثم يعلق على ما قاله ابن حجر ، وبيانه أنه تقرر فى فن المنطق والاصول : أن دلالة اللفظ على معناه يسمى دلالة مطابقة ، وعلى جزء معناه دلالة تضمن ، وعلى لازم معناه دلالة التزام ، كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فى الاول ، وعلى الحيوان فى الثانى ، وعلى قابل العلم فى الثالث . والمنطوق هو المعنى الذى دل عليه اللفظ فى محل النطق ، ثم المنطوق ان توقف الصدق فيه او الصحة له عقلا أو شرعا على اضرار ، فدلالته دلالة اقتضاء ، فالصدق كقوله صلى الله عليه وسلم : رفع عن امتى الخطأ والنسيان . أى المؤاخذه فيها لتوقف صدقه على ذلك ، وعقلا كقوله تعالى : واسأل القرية . أى اهلها ، اذ الابنية لا تسأل عقلا ، وان لم يتوقف الصدق والصحة على اضرار ، ودل اللفظ المفيد له على ما لم يقصد به فدلالة اشارة ، كما فى دلالة : أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم . على صحة صوم من أصبح جنبا ، للزومه للمقصود به من جواز جماعهن فى الليل الصادق بآخر جزء منه . ولما أن كانت الجنة محرمة على غير الموحدين ، وقد قال من انتفى عنه الاشراك دخلها : علمنا أن معناه : من لقي الله موحدا ، وهذا الاضرار لك أن تجعله من قبيل الاقتضاء أو من قبيل الايمان ، ثم ان الجواب عن الأخيرين يستدعى مقدمة هل الشرك مبين للكفر أوهما بمعنى ، أو بينهما العموم والخصوص ؟ فبالجواب عن هذا السؤال يعرف الحكم والجواب قصير . قال فى المصباح : والشرك اسم من أشرك بالله اذا كفر به . وفى المختار : والشرك ايضا الكفر وقد أشرك بالله فهو مشرك ، ومثله فى القاموس وغيره ، ولعله الحكمة فى الاكتفاء بالمشركين عن الكافرين فى آية : انا عرضنا الأمانة ، الآية .

« المحاكمة السادسة والثلاثون »

فى كتاب الوضوء ، باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول الا عند البناء : جدار أو نحوه ، عن ابى أيوب الانصارى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا اتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ، ولا يولها ظهره شرقوا أو غربوا ، قال العيني : الا عند البناء ، استثناء من قوله : لا يستقبل القبلة . وقال الاسماعيلي (١) : ليس فى حديث الباب دلالة على الاستثناء الذى ذكره ، ثم اجاب عن ذلك بما حصله : انه اراد بالغائط معناه اللغوى لامعناه العرفى ، وحينئذ يصح استثناء الابنية منه . وقال بعضهم (ابن حجر) : هذا أقوى الاجوبة : قلت : ليس كذلك لانهم لما استعملوه فى الخارج ، وغلب هذا المعنى على المعنى الاصلى صارت حقيقة عرفية غلبت على الحقيقة اللغوية ، فهجرت حقيقته اللغوية فكيف تراد بعد ذلك ؟ **واقول** : راجعت ابن حجر فاذا عبارته هكذا قال الاسماعيلي : ليس فى حديث الباب دلالة على الاستثناء المذكور ، وأجيب بثلاثة اجوبة : احدها انه تمسك بحقيقة الغائط لانه المكان المطمئن من الارض فى الفضاء ، وهذه حقيقته اللغوية ، وان كان قد صار يطلق على كل مكان اعد لذلك مجازا ، فيختص النهى به اذ الاصل فى الاطلاق الحقيقة ، وهذا الجواب للاسماعيلي وهو اقواها . وبعد امعان النظر فى كلام الشيخين ، فهم من كلام العيني ان الحقيقة اللغوية اذا نقلت الى العرف ، وصارت حقيقة عرفية بحيث هجرت اللغوية ، فلا يرجع اليها بعد ذلك ولا تستعمل مطلقا مع أن الامر بخلاف ذلك ، فالمقرر فى كل كتاب ان المعنى اللغوى بعد النقل الى المعنى العرفى لا يفهم عند الاطلاق الا معناه العرفى ، الا اذا وجدت معها قرينة على ارادة المعنى اللغوى فانه جائز من غير خلاف ، فالعيني لم يناعز الا من هذه الجهة فتوقف القلم عند هذا الحد ، كما فهم من كلام ابن حجر أن الغائط الموضوع لغة للمكان المطمئن من الارض فى الفضاء ، وان كان قد صار يطلق مجازا على كل مكان اعد لذلك ، فيختص النهى به اذ الاصل فى الاطلاق الحقيقة ، ونحن فى غاية القصور فى ادراك معناه تماما لان المشار اليه فى ذلك لم يتقدم له ذكر ، والمقام يقتضى ان المراد به الخارج المتن ، وايضا فالضمير فى قوله : فيختص النهى ، به فلا نحاول ان يرجع للحقيقة اللغوية ، فينحل المعنى الى انا نهينا عن استقبال القبلة فى المكان المطمئن من الارض فى الفضاء ، وهذا الاطلاق لا يقوله البخارى ولا غيره ، واما ان يرجع الى كل مكان اعد لذلك ، فيشمل كل كنيف اعد لذلك ولو كان نظيفا ولو لم يتبرز فيه قط ، ولو كان واقفا فيه أو جالسا . وهو ابعد من البعيد ، وينصر الوجه الاول قوله : اذ الاصل فى الاطلاق الحقيقة هذا وان الكتب اللغوية والاصولية وغيرها التى فى ايدينا كلها طافحة على ان الحقيقة اللغوية فى الغائط : هو المكان المطمئن من الارض الواسع ، ثم نقل عرفا الى نفس الخارج وهو فى الاصل مجاز علاقته المحلية ، فاذا اطلق الغائط لا ينصرف الا اليه . واما ما قاله ابن حجر من ان مجاز الغائط كل مكان اعد لذلك ، فلقصرى مع وفور العدة لم أجده ، وكلما قلبت ورقة من مظان ذلك لا يستقبلنى الا ما ذكرته آنفا ، الى ان وصلت مستدركات تاج العروس فى مادة تغوط فاذا فيه ما نصه : ويقال لموضع قضاء الحاجة : غائط مجازا لان العادة ان يقضى فى المنخفض من الارض حيث هو اسطر له . ثم ان الذى نفهم من الترجمة ان استقبال القبلة عند قضاء الحاجة البشرية منهى عنه ، سواء كان فى الفضاء أو غيره ، الا أن وجد سائر ، وهذا الموجود فى كتب الفروع ، فتأمل وطبق ما قاله الشيخان فى فهم كلام البخارى وما قاله غيره ، واصدع بقلمك بما يلقيه الله فى روعك ، ولا تهتم بما سيقوله من معك فى قرنك الرابع عشر ، فسيأتى من يفهمه ويتأمله من بعدك ولو فى القرن العشرين أو الثلاثين والعلم لله .

(١) الحافظ أحمد بن إبراهيم بن اسماعيل الجرجاني الشافعى ، أحد أعلام المحدثين . له معجم ومستخرج ومسنند فى الحديث . توفي ٣٧١

« المحاكمة السابعة والثلاثون »

من كتاب الوضوء ، فى باب لا يمسك ذكره يمينه اذا بال ، عن عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : اذا بال أحدكم فلا يأخذن ذكره يمينه ، ولا يستنج يمينه ، ولا يتنفس فى الاناء . قال العينى : أى هذا باب فيه بيان حكم مس الذكر باليمين وقت البول . وقال بعضهم (ابن حجر) : أشار بهذه الترجمة الى ان النهى المطلق عن مس الذكر باليمين ، كما فى الباب الذى قبله محمول على المقيد بحالة البول فيكون ما عداه مباحا . قلت : هذا كلام فيه خباط ، لأن الحاصل من معنى الحديثين واحد وكلاهما مقيد ، أما الأول فلأن اتيان الخلاء فى قوله : واذا أتى الخلاء فلا يمس ذكره يمينه كناية عن التبول ، والمعنى اذا بال أحدكم فلا يمس ذكره يمينه والجزء قيد للشرط ، وأما الثانى فهو صريح بالقيد وكلاهما واحد فى الحقيقة ، فكيف يقول هذا القائل ، ان ذلك المطلق محمول على المقيد ؟ والمفهوم منها جميعا النهى عن مس الذكر باليمين عند البول ، فلا يدل على منعه عند غير البول ، خصوصا وقد أجاب صلى الله عليه وسلم من سأله عن مس الذكر بقوله : انما هو بضعة منك . فهذا يدل على الجواز على كل حال الا أنه خرجت حالة البول بهذا الحديث الصحيح ، وما عدا ذلك فقد بقى على الاباحة . قلت : راجعت كلام (ابن حجر) فاذا عبارته عين ما نقله العينى . قلت : حاصل كلامهما أن ابن حجر يقول بين حديث الباب والذى قبله الاطلاق فى الذى قبله ، والتقيد فى حديث الباب ، والعينى يقول : فى كليهما التقيد ولا اطلاق أصلا ، واما الحكم فمتفقان عليه وهو اباحة مس الذكر فيما عدا ما ذكر ، والحكم يستدعى ايراد نص الحديثين اولا ثم يتأمل فى الاطلاق والتقيد ، ونص حديث الباب : اذا بال أحدكم فلا يأخذن ذكره يمينه ولا يتنفس فى الاناء . ونص الحديث الذى قبله : اذا شرب أحدكم فلا يتنفس فى الاناء واذا أتى الخلاء فلا يمس ذكره يمينه ، ولا يتمسح يمينه . وعند التأمل يظهر أن اتيان الخلاء كناية عن البول ، وحينئذ فلا فرق بين الحديثين . ثم يقال لابن حجر فلائى شىء لم يعكس الاطلاق والتقيد فيقال : الخلاء قيد فى البول ؟ فما قاله العينى ظاهر الا أن قوله : هذا كلام فيه خباط لا يقال لمثل من صنف فتح البارى ، لأن معناه الجنون . قال تعالى : يتخبطه الشيطان من المس .

« المحاكمة الثامنة والثلاثون »

من كتاب الوضوء ، من باب التيمن فى الوضوء والغسل ، حدثنا حفص بن عمر ، الى ان قال عن عائشة قالت : كان النبى صلى الله عليه وسلم يعجبه التيمن فى نعله ، وترجله وطهوره وفى شأنه كله . قال العينى : قوله فى شأنه بدل من الثلاثة المذكورة قبله بدل الاشتغال ، قال وفى رواية وفى شأنه كله فهو حينئذ من عطف العام على الخاص وهو ظاهر . قال : وجوز بعض النجاة تقدير واو العطف فى الرواية المخالية عن الواو ، وقال بعضهم (ابن حجر) : ناقلا عن الكرماتى من غير تصريح به ، قوله : فى شأنه كله بدون الواو ، متعلق يعجبه لا بالتيمن ، اى يعجبه فى شأنه كله التيمن فى نعله الى آخر ، أى لا يترك ذلك سفرا ولا حضرا ، ولا فى فراغه ولا شغله ونحو ذلك . قلت : كلام الناقل والمنقول منه ساقط ، لأنه يلزم منه أن يكون اعجابه التيمن فى هذه الثلاثة مخصوصة فى حالاته كلها وليس كذلك ، بل كان يعجبه التيمن فى كل الاشياء فى جميع الحالات ، ألا ترى أنه أكد الشأن بمؤكد والشأن بمعنى الحال ، والمعنى فى جميع حالاته . قلت : ما نقله عن ابن حجر هو الذى فى شرحه ، اسكنه قال نقلا عن

لشيخ تقي الدين : انه عام مخصوص ، لأن دخول الخلاء والخروج من المسجد ونحوهما يبدأ فيها باليسار اه
وهو كلام حق ، وهو الموجود في شأله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال ابن حجر : وتأکید الشأن بقوله : كله : يدل
على التعميم لأن التأکید يرفع المجاز ، فيمكن أن يقال حقيقة الشأن ما كان فعلا مقصودا ، وما يستحب فيه التيسر
ليس من الأفعال المقصودة ، بل هي اما متروكة واما غير مقصودة اه . فما قاله العيني من أن اعجابه صلى
الله عليه وسلم بالتيمن في جميع حالاته كلها الشامل لنحو نزاع النعل والسراويل ، ودخول الخلاء خلاف ما
ثبت من نعوته وشأله صلى الله عليه وسلم ، فما قاله من كون كلام الناقل والمنقول عنه ساقط غير سديد ، فان
ثبت النقل لم يسقط بل هو الثابت .

« المحاكمة التاسعة والثلاثون »

من كتاب الوضوء ، في باب من لم ير الوضوء الا من الخرجين ، حدثنا أبو الوليد حدثنا ابن عيينة الى أن قال :
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا ، قال . العيني قال بعضهم (ابن حجر)
أورد البخارى هذا الحديث هنا لظهور دلالة على حصر النقض بما يخرج من السيلين . قلت : هذا قطعة من
حديث عبد الله بن زيد ، وهو جواب للرجل الذى شكك الى النبي صلى الله عليه وسلم انه يجد الشيء في الصلاة حتى
يخيل اليه ، فقال : لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا ، وهو جواب مطابق للسؤال لان سؤاله عن هذا
وهو في حالة الصلاة ، وفي حالة الصلاة لا يوجد غالبا الاضراط أوفساء ، فاجاب بانه لا ينصرف حتى يجد أحد هذين
الشيئين ، وليس هذا حصرا للنقض بما يخرج من السيلين ، فالقائل المذكور ان كان اراد بهذا الكلام نصرة البخارى
فليس بشيء . قلت : راجعت ابن حجر فاذا هو قائل ، قد تقدم الكلام على الحديث في باب لا يتوضا من الشك
حتى يستيقن . وأورده هنا لظهور دلالة على حصر النقض بما يخرج من السيلين ، ثم الظاهر من كلام ابن حجر
وأورده هنا لظهور دلالة على حصر الخ . ان الحديث الشريف وان لم يكن نصا على الحصر الا أنه ظاهر
فيه ، وهذا خلاف ما نعرفه في الحصر عند علماء البيان الذى هو اثبات الحكم لشيء ونفيه عما عداه
ويحصل بتصرف في التركيب ، كتقديم ما حقه التأخير وتعريف المسندين والنفي مع الاثبات ، ما زيد الا عالم وغير
ذلك على ما هو معروف في باب القصر من فن البلاغة . فالحديث الشريف فيه نهى عن شيء مغيب ذلك النهى بشيء
ولا نشم منه كون نقض الوضوء لا يكون الا بما يخرج من السيلين ، بل الذى يفهم منه أن ما يخرج من
احدهما ناقض بل النص من خصوص الدبر .

« المحاكمة المئمة للاربعون »

من كتاب الوضوء ، في باب مسح الرأس كله ، حدثنا عبد الله بن يوسف قال : اخبرنا مالك عن عمرو
ابن يحيى المازنى ، عن أبيه أن رجلا قال لعبد الله بن زيد ، وهو جد عمرو بن يحيى : أتستطيع ان ترينى كيف
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ؟ فقال عبد الله بن زيد : نعم ، فدعا بماء فافرغ على يديه فغسل
مرتين ، ثم مضمض واستنثر ثلاثا ، ثم غسل وجهه ثلاثا ، ثم غسل يديه مرتين مرتين الى المرفقين ، ثم مسح رأسه
بيديه فاقبل بهما وأدبر ، بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما الى قفاه ، ثم ردهما الى المكان الذى بدأ منه ثم غسل رجليه .

قال العيني : قوله : ثم تفضض واستنثر ، وفي رواية الكشميهني : مضمض واستنشق ، ومعنى استنثر استنشق الماء ثم استخرج ذلك بنفس الأنف ، والنثرة الخيشوم وما والاها وتنشق واستنشق الماء في أنفه : صبه فيه ، ويقال : نثر وانتثر واستنثر اذا حرك النثرة ، وهي طرف الأنف . وقال بعضهم (ابن حجر) : الاستنثار يستلزم الاستنشاق بلا عكس . قلت : لانسلم ذلك . فقال ابن الاعرابي : الاستنشاق والاستنثار واحد . قلت : راجعت ابن حجر فاذا عبارته هكذا قوله : مضمض واستنثر ، وللكشميهني : مضمض واستنشق ، والاستنثار يستلزم الاستنشاق بلا عكس اهـ . فقول العيني : لا نسلم ذلك ، الاشارة راجعة للدعوى الاولى دون الثانية ، لأن استلزام الاستنشاق للاستنثار لا يقول به أحد فلا يتوهم ، ثم ان الظاهر أن المراد بالاستنشاق والاستنثار في الحديث مفهومهما الخارجى وهما الادخال والاخراج المخصوصان ، وحينئذ لا يلزم من الاستنثار الاستنشاق لجواز حصول الاستنثار لمادة نزلت من الدماغ أو من غيره ، اذ اللزوم الخارجى كونه بحيث يلزم من تحقق الشيء فى الخارج تحقيقه فى الذهن ، وان أراد ابن حجر بالاستلزام ما يحصل فى الذهن لكن لا بالمعنى الأعم ولا بالمعنى الأخص ، بل بمعنى المتابعة والصحبة او بتعلق ما ، أو اراد بذلك الاستلزام مطلقا فى العادة أو فى الشرع ، لأننا مأمورون بهما ، فالكل صحيح فى نفسه ، الا انه خلاف الظاهر فتأمله .

« المحاكمة الواحدة والاربعون »

فى كتاب الوضوء ، من باب من الكبائر أن لا يستتر ، حدثنا عثمان قال : حدثنا جرير عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس قال : مر النبی صلى الله عليه وسلم بحائط من حيطان المدينة أو مكة ، فسمع صوت انسانين يعذبان فى قبورهما ، فقال النبی صلى الله عليه وسلم : يعذبان وما يعذبان فى كبير ، ثم قال : بلى كان أحدهما لا يستتر من بوله ، وكان الآخر يمشى بالنميمة ، ثم دعا بجريدة فكسرها كسرتين فوضع على كل قبر منها كسرة ، فقبل له : يا رسول الله لم فعلت هذا ؟ قال صلى الله عليه وسلم : لعله أن يخفف عنهما ما لم ييبسا ، قال العيني : قال بعضهم (ابن حجر) : ليس فى السياق ما يقطع على أنه باشر الوضع بيده الكريمة صلى الله عليه وسلم ، بل يحتمل أن يكون أمر به . قلت : هذا كلام واه جدا ، وكيف يقول ذلك وقد صرح فى الحديث ثم دعا بجريدتين فكسرها فوضع على كل قبر منها كسرة ؟ وهذا صريح فى أنه صلى الله عليه وسلم وضعه بيده الكريمة ، ودعوى احتمال الامر لغيره به بعيدة ، وهذه كدعوى احتمال مجئ غلام زيد فى قولنا : جاء زيد ، ومثل هذا الاحتمال لا يعتد به . قلت : راجعت ابن حجر فاذا هو بمثل ما نقل عنه العيني ، وبعد التأمل ظهر أنه لا يفهم من لفظ الحديث الا الحكم بأنه صلى الله عليه وسلم هو الفاعل بذاته الشريفة للأفعال المذكورة ، غير انه ليس بنص ، لأن النص على ما قاله العضد (١) ومن وافقه كالسعد (٢) : ما دل دلا لة قطعية بحيث لا يقبل التأويل أصلا ، بل ما هنا من قسم الظاهر الذى هو ما دل دلالة واضحة أى راجحة ، ويحتمل غير ذلك المعنى مرجوحا ، وقول العيني : وهذه كدعوى احتمال مجئ زيد الخ ممنوع الا اذا وجد معه ما ينفى الاحتمال ، كجاء زيد ذاته أو نفسه . وحاصله ان الذى نفاه ابن حجر لفظ او قرينة يدل على انه صلى الله عليه وسلم هو الفاعل لما ذكر بذاته الكريمة ، يعنى انه لا نص فى ذلك ولا ينكر ظهور مركزه صلى الله عليه وسلم هو الفاعل ، الخلاف بينهما فى كونه نصا أو ظاهرا ، وحينئذ فلعلى حذف هذه العبارة من ابن حجر أولى ، اللهم الا أن يقال : قد سبقها القول من منع ومن جوز ، فيكون ناصرا لاحدهما . والله اعلم

(١) - العلامة القاضى عبد الرحمن عضد الدين بن أحمد الأيجى المتوفى ٧٥٦ .

(٢) - العلامة سعد الدين مسعود بن عمر الفتازانى الشافعى ، شارح مفتاح العلوم للسكاكى والقلخيص للقزوينى . توفى ٧٩٢ .

« المحاكمة الثانية والاربعون »

في كتاب الوضوء ، في باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والناس الاعرابي حتى فرغ من بوله في المسجد ، حدثنا أبو اليان قال : أخبرنا شعيب : ان أبا هريرة قال : قام اعرابي فبال في المسجد فتناوله الناس ، فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : دعوه وهريقوا على بوله سجلا من ماء - أو ذنوبا من ماء - فانما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين . قال العيني وقال بعضهم (ابن حجر) : وفيه تعيين الماء لازالة النجاسة لأن الحفاف بالريح أو الشمس لو كان يكفي لما حصل التكليف بطلب الدلو . قلت : هذا استدلال فاسد ، لان ذكر الماء لا ينفى غيره اهـ . **واقول** : ما نقله العيني عن ابن حجر هو الموجود في شرحه ، ومن تأمل جميع الفاظ الحديث في جميع رواياته في هذا المقام لا يجد في منطوقها ، ولا حتى في مفهومها ما يدل على تعيين الماء في ازالة النجاسة . والقضية الشرطية في كلام ابن حجر تمامها لكن حصل التكليف بطلب الدلو ، فلا تكفي ازالة غيره ، الا ان المقدمة في الاستثنائية صحيحة مسلمة ، والقضية غير منتجة الدعوى اذ لا يوجد فيها شيء مما يدل على الحصر ، واذا كان ابن حجر لا يرى ازالة بما ذكره من نحو الحفاف بالريح فانه يرى ازالة بالدباغ ، والدباغ غير الماء ، فما قاله العيني هو الذي يفهم من الحديث .

« المحاكمة الثالثة والاربعون »

من كتاب الوضوء ، من باب البول عند صاحبه والتستر بالحائط ، حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، قال : حدثنا جرير عن منصور عن أبي وائل عن حذيفة ، قال : رأيتني انا والذي نتاشى فأتى سباطة قوم خلف حائط ، فقام كما يقوم احدكم فبال فانتبذت منه فاشار الى فجئته فقمته عند عقبه حتى فرغ . قال العيني : وفي رواية مسلم (١) : ادنه . وقال بعضهم (ابن حجر) : رواية البخاري هذه بينت ان رواية مسلم : ادنه كان بالاشارة لا باللفظ . قلت : يرد عليه رواية الطبراني (٢) من حديث عصمة بن مالك ، قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم من بعض سكك المدينة فانتبهى الى سباطة قوم فقال : يا حذيفة استرني ، الحديث . فهذا صريح بأن اعلامه كان باللفظ ، ويمكن الجمع بأنه كان صلى الله عليه وسلم اشار ولا بيده أو براسه ثم قال استرني اهـ وعند مراجعته ابن حجر وجدت عبارته هكذا وليس فيه دلالة على جواز الكلام حال البول ، لان هذه الرواية بينت ان قوله في رواية مسلم : ادنه كان بالاشارة لا باللفظ . **واقول** : الخلاف بين الشيخين في طلب النبي صلى الله عليه وسلم من حذيفة ما طلبه هل هو بالاشارة او بالكلام ؟ فابن حجر على الاول ، والعيني على الثاني ، لكن تفسير ابن حجر لرواية مسلم : ادنه برواية البخاري (فاشار الى) غير مانع لما استدل به العيني من رواية الطبراني : يا حذيفة استرني . بل الجمع بينهما واجب — كما جوزه العيني آنفا — لأن الاشارة بالدنو فيها اذا كان بينها المسافة المفادة بقوله فانتبذت منه ، فاشار الى فجئته ، وحينئذ قال له : يا حذيفة استرني ، وما أوفق هذا الكلام بالأساوب العربي ، على أن ما استدل به العيني من رواية الطبراني قد ذكرها ابن حجر عقب ما ذكر لحكم أخرى ، ولم يخطر بباله أنها واردة عليه ، لأنها لا ترد كما قرناه . فافهم وفهم .

(١) الامام الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، صاحب الجامع الصحيح المشهور . توفي ٢٦١ .
(٢) الامام أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب النخعي ، حافظ عصره وصاحب المعاجم في الحديث . توفي ٢٦٠ .

« المحاكمة الرابعة والاربعون »

من الكتاب والباب المذكورين ، قال العيني وقال بعضهم (ابن حجر) : وليست فيه دلالة على جواز الكلام في حال البول . **قلت** : هذا الكلام من غير روية ، اذ اشارته عليه الصلاة والسلام الى حذيفة أو قوله : استرني لم يكن الا قبل شروعه في البول ، فكيف يظن من ذلك ما قاله حتى ينفي ذلك ؟ اهـ . **واقول** : قد سمعت ما قاله ابن حجر ، وهو قوله : وليس فيه دلالة على جواز الكلام حال البول ، لأن هذه الرواية بينت الخ ما تقدم آنفا . وحاصل كلامها انها متفقان على عدم جواز الكلام حال البول ، واستشعر ابن حجر أنه ربما يوجد من لا يمعن النظر في المدارك فيستخرج من الحديث جواز ذلك فنفاه ابن حجر بقوله : وليس الخ . واستبعد العيني ذلك بناء على قاعدة انه لا ينفي الشيء عن الشيء الا اذا جاز أن يتصف او يتلبس به ، وهنا لا يجوز هذا الظن . وأنت اذا تأملت الحديث وجدت فيه الفعلين المتعاطفين بالفاء التي هي للتحقيب فلا يبعد أن يفهم منه ذلك فنفاه ابن حجر . والله اعلم .

« المحاكمة الخامسة والاربعون »

من كتاب الوضوء ، في باب دفع السواك الى الأكبر ، قال عثمان : حدثنا صخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أراني اتسوك بسواك فجاءني رجلان أحدهما أكبر من الآخر ، فناولت السواك الاصغر منهما ، فقبل لي كبر فدفعته الى الأكبر منها . قال العيني : أراني بفتح الهمزة أرى نفسي ، فالفاعل والمفعول عبارتان عن معبر واحد ، وهذا من خصائص افعال القلوب . قال الكرمانى : وفي بعض النسخ بضم الهمزة ، فمعناه أظن نفسي . وقال بعضهم (ابن حجر) : ووهم من ضمها . **قلت** : ليس بوهم ، والعبارتان تستعملان اهـ . **واقول** : عبارة ابن حجر قوله : أراني بفتح الهمزة من الرواية ووهم من ضمها اهـ . فالشيخان متفقان على ان الرواية بالفتح والكرمانى يقول : وفي نسخة بالضم . وابن حجر نسب صاحب هذه النسخة الى الوهم ، وقول العيني في نفى الوهم : فالعبارتان مستعملتان ، لا يصلح دليلا لرد ابن حجر لأنه لا يوجد من ينكر الاستعمال ، فضلا عن ابن حجر ، وانما الكلام في الرواية ولم يذكرها العيني بل ولا الكرمانى .

« المحاكمة السادسة والاربعون »

من كتاب الغسل ، في باب الوضوء قبل الغسل . حدثنا محمد بن يوسف قال : حدثنا سفيان الى أن قال : عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم . قالت : توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءه للصلاة غير رجليه وغسل فرجه وما أصابه من الأذى ، ثم أفاض عليه الماء ، ثم نحى رجليه فغسلها ، هذه غسله من الحنابة . قال العيني : وقال بعضهم (ابن حجر) : فيه تقديم وتأخير ، لان غسل الفرج كان قبل الوضوء اذ الواو لا تقتضى الترتيب . **قلت** : هذا تعسف وهو حجة عليه ، لانهم يدعون أن الواو في الأصل للترتيب ، ولم يقل به أحد ممن يعتد به ، مع ان ما ذكره خلاف الأصل . والصواب أن الواو للجمع في أصل الوضع ، والمعنى انه جمع بين الوضوء وغسل الفرج وهو وان كان لا يقتضى تقديم أحدهما على الآخر على التعيين ، فقد بين ذلك فيما رواه البخارى ، فذكر أولا غسل اليدين ، ثم غسل الفرج ، ثم مسح يديه على الحائط ، ثم الوضوء غير رجليه ، وذكره بضم الدالة على الترتيب في جميع ذلك ، والأحاديث يفسر بعضها بعضا اهـ . **قلت** : وعبارة ابن حجر هكذا : قوله : وغسل فرجه فيه تقديم

وتأخير ، لأن غسل الفرج كان قبل الوضوء ، اذ الواو لا تقتضي الترتيب ، وقد بين ذلك ابن المبارك (١) عن الثوري (٢) عند المصنف في باب الستر في الغسل ، فذكر 'أولا' غسل اليدين ، ثم غسل الفرج ، ثم مسح يده بالحاظ ، ثم الوضوء غير رجليه ، وأتى بضم الدالة على الترتيب في جميع ذلك اهـ . وايضا اقول : اتفق الشيخان على ان غسله صلى الله عليه وسلم الفرج كان قبل الوضوء ، واتفقا ايضا على أن الواو في هذا الحديث لم تكن للترتيب ، بل هي لمطلق الجمع بعبارة العيني الذي هو معنى الخروج عن أصلها على عبارة ابن حجر فلم يبق حينئذ معنى للمنازعة بينها ، ولا لقول العيني : في قول ابن حجر تعسف . بقى أن قول العيني : وهو حجة عليه لأنهم يدعون أن الواو في الأصل للترتيب ، ولم يقل به أحد ممن يعتد به ، يشير به الى ما ذهب اليه الامام الشافعي (٣) من ان الواو تفيد الترتيب وابن حجر شافعي فيلزمه موافقة امامه ، وهنا خالف ابن حجر . مذهبه امكن يقال للعيني : من اين لك ان ابن حجر ممن وافق الشافعي في ذلك ؟ وقد خالفه كثيرون ، ولعل العيني صور ذلك في ذهنه ولم يحكم الا انه وارب ، فقال وهو حجة عليه لأنهم يدعون الخ . أفرد اول الضمير الراجع الى ابن حجر وجمعه في لأنهم الراجع الى الشافعية ، وهذا كله سهل بالنسبة الى قوله : ولم يقل بذلك احد ممن يعتد به . مع أن الخلاف في المسألة مشهور ، حتى قال السيرافي على ما نقل في المغني : ان النحويين واللغويين اجمعوا على انها لا تفيد الترتيب ، فهذا وان كان مردودا بالنقل عن أكابر اللغويين والنحويين انها تفيد الترتيب ، الا أنه يظهر لك به انه لا قيمة ولا وزن لقوله : لم يقل بذلك أحد . فاعرفه .

« المحاكمة السابعة والاربعون »

من كتاب الغسل ، من باب الغسل بالصاع ونحوه ، حدثنا أبو نعيم قال : حدثنا ابن عيينة عن عمرو عن جابر بن زيد عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم وميمونة رضى الله عنها كانا يغتسلان من اناء واحد ، قال العيني : مطابقة الحديث للترجمة غير ظاهرة ، ووجهه بعضهم (ابن حجر) بأن مناسبتها للترجمة مستفادة من مقدمة أخرى ، وهو أن أو انيهم كانت صغارا فيدخل هذا الحديث تحت قوله : ونحوه او نحو الصاع ، أو يحتمل المطلق فيه على المقيد في حديث عائشة ، وهو الفرق لكون كل منهما زوجة له ، واغتسلت معه فيدخل تحت الترجمة بالتقريب . قلت : مقال هذا القائل اكثر تعسفا وأبعد وجها من كلام الكرماني ، لأن المراد من هذا الحديث جواز اغتسال الرجل والمرأة من اناء واحد ، وهذا هو مورد الحديث ، وليس المراد منه بيان مقدار الاناء ، فمن أين يلتزم وجه التطابق ؟ وكون كل واحدة منهما زوجة له ، كلام لا معنى له ولا وجه للمطلق ولا للمقيد هنا اهـ . قلت : راجعت ابن حجر فاذا عبارته هي التي نقلها عنه العيني ، وعند التأمل في كلام الشيخين هنا وفي اتفاقهما على أن المراد بالصاع ملؤه ماء لا نفس الصاع ، لانه خشبة لا يتصور الغسل به وأن المراد بالنحو كل اناء يحمل من الماء المقدار الذي يحمله الصاع ، وكل من الشيخين ذكر الخلاف في المقدار الذي يحمله الصاع من رطلين الى ثمانية أربال ، وأن الفرق الذي في الحديث قبله مختلف فيه الى ستة عشر رطلا ، ويسمى

(١) الحافظ المتقن عبد الله بن المبارك بن واضح الخطي ، كان مع ورعه وجملة قدره حجة ثقة واسع الرواية . مات ١٨١ .

(٢) الامام الحافظ أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، كان اماما حافظا ثقة متقنا صدوقا ، مع بلوغ الغاية في

الورع والزهد . توفي ١٦٢ .

(٣) الامام أبو عبد الله محمد بن ادریس القريشي ، كان عظيم المناقب جم المفاخر ، منقطع النظر في الاحاطة بعلوم القرآن والسنة

وآثار الصحابة وكلام العرب ، توفي ٣٠٤ .

قلحا كما سمته عائشة رضى الله عنها ، فيظهر من الفحوى ان الاناء الذى يغتسلون منه صغير ، صاع او نحوه مما يقرب منه ، فقد ظهر التطابق من قوله : ونحوه فقوله فى الحديث : من اءاء واحد ، هو الصاع او ما يماثل الصاع فكأنه ذكر الصاع وهو واحد أوجه ابن حجر

« المحاكمة الثامنة والاربعون »

من كتاب الغسل ، من باب اذا ذكر فى المسجد انه جنب ، قال : حدثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا عثمان ابن عمر الى ان قال : عن ابى هريرة قال : اقيمت الصلاة وعدلت الصفوف قياما ، فخرج الينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما قام فى مصلاه ذكر انه جنب ، فقال لنا : مكانكم ، ثم رجع فاغتسل ثم خرج الينا وراسه يقطر ، فكبر فصلينا معه . قال العيني : قوله فقال : لنا مكانكم ، بالنصب ، أى الزموا مكانكم ، وقال بعضهم (ابن حجر) : وفيه اطلاق القول على الفعل ، فان فى رواية الاسماعيلى فاشاريده ان مكانكم . قلت : ليس فيه اطلاق القول على الفعل فان رواية الاسماعيلى لا تستلزم ذلك لاحتمال الجمع بين الكلام والاشارة ، ثم ذكر روايات كثيرة ، فى بعضها ان القول او الاشارة وقع بعد دخوله فى الصلاة ، وفى أخرى بعد خروجه من الصلاة ، ومال القرطبى (١) الى أنها قضايا متعددة . **واقول** : راجعت ابن حجر فاذا عبارته عين ما نقله عنه العيني ، إلا انه زاد عقبه : ويحتمل أن يكون جمع بين الكلام والاشارة اه . وعليه فالذى ينبغى للعيني وفاء لامانة العزو والنقل أن يذكر كلامه كاملا ثم يبحث فيه اوفى بعضه . وحاصله ان العيني يميل الى ان يكون القول حقيقيا ، وابن حجر الى المجاز ، وكل منهما صحيح الا ان الرواية التى ذكرها العيني بان ذلك واقع بعد ان كبر ، ينصر ما لابن حجر ، والله اعلم .

« المحاكمة التاسعة والاربعون »

فى كتاب الغسل ، من باب عرق الجنب وان المسلم لا ينجس . قال : حدثنا على بن عبد الله ، الى ان قال : عن ابى هريرة ان النبى صلى الله عليه وسلم لقيه فى بعض طرق المدينة ، وهو جنب فانحنست منه فذهب فاغتسل ثم جاء فقال : اين كنت يا ابا هريرة ؟ قال : كنت جنبا فكرهت ان اجالسك وانا على غير طهارة ، قال : سبحان الله ان المؤمن لا ينجس . قال العيني : اى هذا باب فى عرق الجنب ، ولم يبين ما حكم عرق الجنب ، ولا ذكر فى هذا الباب شيئا يطابق هذه الترجمة ، وقال بعضهم (ابن حجر) : كأن المصنف يشير بذلك الى الخلاف فى عرق الكافر ، وقال قوم انه نجس ، بناء على القول بنجاسة عينه . قلت : ما ابعد هذا الكلام عن الذوق ، فكيف يتوجه ما قاله والمصنف قال باب عرق الجنب ، وسكت عليه ولم يشر الى حكمه لا فى الترجمة ولا فى الذى ذكره فى هذا الباب ؟ وفائدة ذكر الباب المعقود بالترجمة ذكر ما عقدت له الترجمة ، والا فلافائدة فى ذكرها ويمكن ان يقال انه ذكر ترجمتين ، والترجمة الثانية تدل على ان المسلم طاهر ، ومن لوازم طهارته طهارة عرقه ولكن لا يختص بعرق المسلم ، وان عرق الكافر ايضا طاهر . **واقول** : راجعت ابن حجر فاذا عبارته هكذا قوله : باب عرق الجنب وان المسلم لا ينجس ، كأن المصنف يشير بذلك الى الخلاف فى عرق الكافر ، وقال قوم : انه نجس ، بناء على القول بنجاسة عينه كما سيأتى ، فتقدير الكلام باب حكم عرق الجنب ، وباب ان المسلم لا ينجس ، واذا كان لا ينجس فعرقه ليس بنجس ، ومفهومه ان الكافر ينجس فيكون عرقه نجسا اه . فما قاله

(١) أبو العباس أحمد جمال الدين بن عمر الانصارى القرطبى ، من مؤلفاته مختصر صحيح البخارى ، وشرح صحيح مسلم . توفي ٦٥٦

العيني في غاية الظهور ، غير أن قوله : ويمكن أن يقال الخ . نتيجه في استدراكه في غاية الخفاء ، وما قاله ابن حجر من أنه إشارة الى الخلاف الذي بينه بقوله ، وقال : قوم الخ . من الممكن أن يكون هو مراد المصنف بشرط أن يكون مذهب البخاري النجاسة كذهب هذا البعض الذي هو خلاف الجماعة . وأقول أيضا : أن الشراح كثيرا ما يقولون : ان البخاري يبوب أولا ، ثم يطلب حديثا مطابقا للترجمة ، وقد لا يجده على شرطه فتبقى الترجمة مطلقة ، وهنا بوب بترجمتين أورد حديثا يطابق ثانيتهما ، وسكت عن الاخرى لعدم وجوده على شرطه ، فلا مانع من أن يكون ما هنا من ذلك الوادي فنستريح . والله اعلم .

« المحاكمة المتمة للخمسين »

في الكتاب والباب والحديث المذكورين . قال العيني : وقال بعضهم (ابن حجر) : وفي هذا الحديث استئذان التابع للمتبوع إذا أراد أن يفارقه . قلت : هذا بعيد لان الحديث المذكور لا يفهم منذ ذلك ، لا من عبارته ولا من اشارته ، ولا فيه التابع والمتبوع ، لأن أبا هريرة لم يكن في تلك الحالة تابعا للنبي في مشيه ، بل انما لقي النبي صلى الله عليه وسلم في بعض طرق المدينة كما هو نص الحديث . وأقول : عبارة ابن حجر هكذا : وفيه استحباب استئذان التابع للمتبوع إذا أراد أن يفارقه ، لقوله : أين كنت ؟ فأشار الى انه كان ينبغي له ان لا يفارقه حتى يعلمه اه . وعند التأمل في مقال الشيخين وجد أن قول العيني لا يفهم منه ذلك ، لا من عبارته ولا من اشارته ولا فيه التابع والمتبوع صادق على الأولى فقط ، وأما الإشارة فكيف وقد استدلل بها ابن حجر وهي قوله : أين كنت ؟ ألا ترى انه لم يستفهم منه عندما لقيه أولا ، وانما استفهم بعد اللقاء والغياب والرجوع ، اذ لو استأذنه لما استفهم منه ، وأما التابعة فهي لازمة له سواء كان معه أو في بيته نائما أو مستيقظا ، وليس المراد بالتبعية تبعية المعية في الذهاب والاياب مثلا كما فهمه العيني الذي دل عليه بقوله : لم يكن تابعا للنبي في مشيه ، بل انما لقيه الخ . وهذا الاستنباط من ابن حجر إما مساو أو أقرب من استنباط العيني منه استحباب احترام أهل الفضل ، وأن يوقرهم جلسهم ومصاحبهم ، فيكون على أكمل الهيئات واحسن الصفات . والله اعلم .

« المحاكمة الواحدة والخمسون »

من كتاب الحيض ، باب كيف كان بدء الحيض ، وقول النبي : هذا شيء كتبه الله على بنات آدم ، عن عائشة قالت : خرجنا لا نرى الا الحج : فلما كنا بسرف حضت فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكي ، فقال : مالك أنفست ؟ قلت : نعم ، قال : إن هذا أمر كتبه الله على بنات آدم ، فاقضى ما يقضى الحاج غير أن لا تطوف بالبيت ، قال العيني : قال بعضهم (ابن حجر) : وقول النبي صلى الله عليه وسلم : هذا شيء يشير الى حديث عائشة المذكور عقبه . قلت : هذا الكلام غير صحيح ، بل قوله صلى الله عليه وسلم هذا شيء ، يشير به الى الحيض ، فكذلك لفظ شيء في الحديث الذي سيأتى في الباب السادس بلفظ : ذلك شيء كتبه الله على بنات آدم ، فعلى كل تقدير الإشارة الى الحيض ، وقد استدركه هذا القائل في آخر كلامه بقوله والإشارة بقوله هذا الى الحيض اه . وأقول : راجعت كلام ابن حجر فاذا عبارته هكذا : قوله : وقول النبي صلى الله عليه وسلم : هذا شيء يشير الى حديث عائشة المذكور عقبه لكن بلفظ : هذا أمر ، وقد وصله بلفظ شيء من طريق أخرى بعد خمسة أبواب أوستة ، والإشارة بقوله : هذا ، الى الحيض اه . والحديث الذي بعده عن عائشة : خرجنا لا نرى الا الحج فلما كنا بسرف حضت ، فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكي ، فقال : مالك

أنفست ؟ قلت : نعم فقال : ان هذا أمر كتبه الله على بنات آدم الخ . ثم يقال : مما لاشبهة فيه ولا ريب ان المراد بالأمر أو الشيء في كلام النبي صلى الله عليه وسلم هو الحيض ، وإذا نظرنا الى حكاية البخارى لقوله صلى الله عليه وسلم : هذا شيء فانه يشير الى حديث عائشة بمعنى أن البخارى يشير بهذه الترجمة (لأبادة الإشارة) الى ان النبي صلى الله عليه وسلم صدر منه لفظ : هذا شيء كتبه الله على بنات آدم ، ولا يفهم خلاف هذا منه كيف وقد قال والإشارة بقوله هذا الى الحيض ، وهذا واضح ، وأما كلام العيني فمبنى على أن الإشارة في قوله : هذا شيء ، راجع الى حديث عائشة بمعنى أن حديث عائشة هو المشار اليه ، وهذا المعنى لا يفهم الا بالتحريف . والله اعلم .

« المحاكمة الثانية والخمسون »

من كتاب ، الحيض ، في باب مخلقة وغير مخلقة . حدثنا مسدد قال : حدثنا حماد عن عبيد الله بن أبي بكر عن انس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : ان الله عز وجل وكل بالرحم ملكا يقول : يا رب نطفة ، يا رب علقه ، يا رب مضغة ، فاذا أراد أن يقضى خلقه قال : اذكر ام انثى ؟ شقى ام سعيد ؟ فاما الرزق والأجل فيكتب في بطن أمه . قال العيني : الأحسن أن يكون باب منونا خبر مبتدأ محذوف ، تقديره هذا باب فيه بيان قوله صلى الله عليه وسلم : فاذا أراد أن يقضى الله خلقه قال للملك : مخلقة ، وان لم يرد قال : غير مخلقة ، وروى عن علقمة اذا وقعت النطفة في الرحم قال له الملك : مخلقة او غير مخلقة ؟ فان قال : غير مخلقة مجت. الرحم دما ، وان قال مخلقة ، قال : أذكر أم انثى ؟ ويحتدل أن يكون البخارى أراد الآية الكريمة فاورد الحديث لأن فيه ذكر المضغة ، والمضغة مخلقة وغير مخلقة ، وقال بعضهم (ابن حجر) : رويناه بالاضافة الى باب تفسير قوله تعالى : مخلقة وغير مخلقة . قلت : ليت شعري هل روى هذا عن البخارى نفسه أم عن الفربرى (١) ؟ وكيف يقول : باب تفسير قوله تعالى : مخلقة ، وغير مخلقة وليس في متن حديث الباب مخلقة وغير مخلقة ؟ وانما فيه ذكر المضغة وهى مخلقة وغير مخلقة كما ذكرنا ، اه راجعنا كلام ابن حجر فاذا عبارته قوله : باب مخلقة وغير مخلقة رويناه بالاضافة ، أى باب تفسير قوله تعالى : مخلقة وغير مخلقة ، وبالتنوين و توجيهه ظاهر . **واقول :** انى قدمت مرارا أن العيني رحمه الله تعالى لا يبالي بنقل عبارة ابن حجر بتراء او مقصوصة الجناح ، وليس ذلك من دأب الأمين ، والكلام المنقول معروض على البحث والتطبيق ، واذا لم يطابق تسقط الدعوى بطبيعتها ، وهو خلاف المقصود من فن الجدل . حاصله أن العيني اعترض على اعرابه بالاضافة ، واستحسن تنوين الباب بالمعنى الذى طول فيه الذبول ، ثم تهكم بتمنيه ان يعلم روايته الاضافة هى عن نفس البخارى او عن الفربرى وهو يعلم ان الرواية عن شيخه ، وهو عن مثله وهكذا الى الفربرى او ابن قرينة (٢) او ابن شاكرا (٣) عن البخارى كما هو مقيد فى أول هذا الشرح ، ونحن لو لم نعلم أن سند العيني عن شيخه العراقى وابن حيدرة الى محمد بن يوسف بن مطر الفربرى ، لسألناه هل روايتك عن البخارى نفسه او بواسطة ؟ لكن مثل هذا ليس من دأب المحصلين ولا المفيدين ولا المستفيدين ، على أن استحسانه تنوين الباب لا بد من أن يكون رواه كذلك ، وأفعل التفضيل يقتضى ان يكون رواه غير ممنون ايضا ، ولا يكون الا بالاضافة ويكاد يكون عين ما قاله ابن حجر وكفانا ذلك مثونة الكلام المتولد بعبءه من بعض . فافهم والله أعلم .

(١) أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر ، صاحب الامام البخارى وروى عنه صحيحه ، وكان حافظا متقنا ورعا ، توفي ٣٢٠ .

(٢) الحافظ أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قرينة البزدوى ، أحد رواة الجامع الصحيح عن البخارى ، توفي ٣٢٩ .

(٣) الحافظ حماد بن شاكرا النسوى ، من متأخري رواة صحيح البخارى ، مات فى حدود ٢٩٠ .

« المحاكمة الثالثة والخمسون »

من كتاب الحيض ، من باب اقبال الحيض وادباره ، وكن نساء يعثن الى عائشة بالدرجة ، فيها الكرسف فيه الصفرة ، فتقول : لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء ، تريد بذلك الظاهر من الحيضة ، قال العيني : قوله نساء بالرفع لأنه بدل من الضمير الذى فى كن ، وهذا على لغة أكلوني البراغيث ، وفائدة ذكره بعد أن علم من لفظ كن اشارة الى التنويع ، والتنوين فيه يدل عليه ، والمراد أن ذلك كان من بعضهن لا من كلهن . وقال بعضهم (ابن حجر) : والكسر فى النساء للتنويع . قلت : ان لم يكن هذا مصحفاً من الناسخ فهو غلط لأنه ما تم كسر فى النساء ، وانما فيه الرفع كما ذكرنا أو النصب على الاختصاص اه . وعبارة ابن حجر هكذا : قوله : وكن ، هو بصيغة جمع المؤنث ونساء بالرفع وهو بدل من الضمير ، نحو أكلوني البراغيث ، والتذكير فى نساء للتنويع ، أى كان ذلك من نوع من النساء لا من كلهن . ن . واقول : ان الاعرابين واحد والنسخة التى نقل عنها العيني مصحفة كما ظن هو بنفسه ولا كسر ، ولا جبر ، ولا ولا .

« المحاكمة الرابعة والخمسون »

فى كتاب الحيض ، من باب اقبال الحيض وادباره ، قال البخارى : وبلغ بنت زيد بن ثابت أن نساء يدعون بالمصاييح من جوف الليل ينظرن الى الظهر ، فقالت : ما كان النساء يصنعن هذا وعابت عليهن . قال العيني : ووقع ذكر بنت زيد بن ثابت ها هنا هكذا مبها ، كما وقع فى الموطأ . وقال الحافظ الدمياطى (١) لزيد ابن ثابت : من البنات أم اسحاق ، وحسنة ، وعمرة ، وأم كلثوم ، وأم حسن ، وأم محمد ، وقرية ، وأم سعد ، وفى التوضيح ويشبه ان تكون هذه المبهمة أم سعد ذكرها ابن عبد البر (٢) فى الصحايات . وقال بعضهم (ابن حجر) : ولم أر لواحدة منهن - يعنى من بنات زيد - رواية الا لأم كلثوم ، وكانت زوج سالم بن عبد الله بن عمر (٣) فكانها هى المبهمة هنا ، وزعم بعض الشراح أنها أم سعد ، قال : لأن ابن عبد البر ذكرها فى الصحابة ، ثم قال هذا القائل وليس فى ذكره لها دليل على المدعى ، لأنه لم يقل : انها صاحبة هذه القصة بل لم يأت لها ذكر عنده ولا عند غيره الا من طريق عنبسة (٤) بن عبد الرحمن وقد كذبوه ومع ذلك يضطرب ، مرة يقول : بنت زيد ، وتارة يقول : امرأة زيد ، ولم يذكر أحد من أهل المعرفة بالنسبة فى اولاد زيد من يقال لها : أم سعداه . قلت : ذكره الذهبي (٥) فقال : أم سعد بنت زيد بن ثابت ، وقيل ، امرأته وأيضاً عدم رؤية هذا القائل رواية الواحدة من بنات زيد الا لأم كلثوم لا ينافى رواية غيرها من بناته ، لانه ليس من شأنه أن يحيط بجميع الروايات . وقوله : زعم بعض الشراح أراد به صاحب التوضيح ، فليت شعري ما الفرق بين زعم هذا وزعمه هو حيث قال : فكانها هى المبهمة ، أى أم كلثوم هى المبهمة فى هذا الأثر ؟ على أن صاحب التوضيح ما جزم بما قاله

(١) الحافظ أبو محمد عبد المؤمن شرف الدين بن خلف الشافعى أحد الحفاظ البارعين فى الحديث والفقه ، توفى ٧٠٥ .

(٢) العلامة أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبى المالكي من أعلام المحدثين كان يقال له حافظ المغرب ومن مؤلفاته الاستيعاب فى تراجم الأصحاب ، والدرر فى اختصار المغازى والسير ، توفى ٤٦٣ .

(٣) أبو عبد الله سالم بن عبد الله بن عمر ، كان أشبه الناس بمن مضى من السلف الصالح ، كما كان قريب الشبه بوالده فضلاً وورعاً وزهداً . مات ١٠٦ .

(٤) عنبسة بن عبد الرحمن بن غندر الاموى ، روى عنه المنكدر وزيد بن أسلم وأحمد بن يونس .

(٥) الحافظ أبو عبد الله محمد شمس الدين بن أحمد الذهبي ، من بين مؤلفاته (ميزان الاعتدال فى نقد الرجال) توفى ٧٤٨ .

بل قال : ويشبه أن تكون هذه المبهمة أم سعد اه . **واقول** : راجعت ابن حجر فاذا عيارته كما نقلها عنه العيني ، ثم يقال : نفى ابن حجر بنتا لزيد تسمى أم سعد ، وقد اثبتنا العيني بالنقل عن الذهبي ، وهو القسطاس عندهم في معرفة الرواة ومثله الحافظ الدمياطي على ما نقله العيني أيضا . وقوله : ولم أر لواحدة منهم رواية لا ينافي رواية غيره لها وأثبتنا العيني بالذهبي . وقوله : وزعم بعض الشراح أنها أم سعد ، قال : لان ابن عبد البر ذكرها في الصحابة وليس في ذكره لها دليل على المدعى . (وهو تعيين المبهمة بأم سعد) هذا صحيح ، الا أنه لا فرق بين قول صاحب التوضيح : (يشبه) وبين قوله هو : فكانها هي ، وقوله : ولم أر لواحدة منهم رواية الا لام كلثوم فيه مخالفة لما في كتابه الاصابة ، من ذكر أم كلثوم فيها بروايتها مع عدم ذكره لام سعد في الاصابة فتأمله ، والذي أفهمه من هذه المبهمة أنها صحابية متقدمة ذات رواية وروية فقولها — مظهرة لعيبهن — : ما كان النساء يصنعن هذا ! ينادى بأن النساء من طبقة أعلى من طبقة هؤلاء الحاضرات ، وأنهن الصحابيات فمن يثبت منهن صحبتها فهي صاحبة المقالة ، وقد انحصرت في أم كلثوم أو أم سعد . والله اعلم .

« المحاكمة الخامسة والخمسون »

من كتاب التيمم ، وقول الله تعالى : (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) قال العيني : وقع في رواية الأصيلي قول الله بلا واو ، فوجهه أن يكون مبتدأ وخبره هو قوله : فلم تجدوا ، والمعنى قول الله في شأن التيمم هذه الآية . وفي رواية غيره بواو العطف على كتاب التيمم ، والتقدير وفي بيان قول الله تعالى : فلم تجدوا . وقال بعضهم (ابن حجر) : الواو استئنافية ، وهو غير صحيح لأن الاستئناف جواب عن سؤال مقدر وليس لهذا محل ههنا ، فان قال هذا القائل : مرادى الاستئناف لغوى ، قلت : هذا غير صحيح لأن الاستئناف في اللغة الاعادة ولا محل لهذا المعنى ههنا فافهم . قلت : عبارة ابن حجر هكذا قوله : قول الله في رواية الاصيلي وقول الله بزيادة الواو والجملة استئنافية اه . وحيث ان العيني نفى الاستئناف هنا بوجهيه لزم بيانها أولا ثم المطابقة بالجواز وعدمه ، فالاستئناف لغة الابتداء ، ففي القاموس والاستئناف الابتداء ، وبعده في التاج : وقد استأنف الشيء واتنفته أخذ أوله وابتدأه وقيل استقبله ، وأما معناه اصطلاحا ترك الواو بين جملتين نزلت احدهما منزلة السؤال ، وتسمى الثانية استئنافية أيضا ولا يصار اليه الالجهة لطيفة : اما لتنبه السامع على معرفته اولاعتناؤه ان يسأل ، أو لقصد تكثير المعنى مع قلة اللفظ الى غير ذلك كما في الكليات ، وعليك انت بتطبيق هذه الوجوه كلها على كلمات ابن حجر أفلا تجدها مناسبة لها ؟ مثلا اذا سأل السامع لقول البخاري (كتاب التيمم) ، وقال : ماذا يناسب هذا الكتاب من القرآن ؟ أفلا يكون الجواب (يناسبه قول الله ، الخ) وهكذا يقال في تطبيق الباقي بما يناسبه ، وأما تطبيقه على أنه استئناف لغوى فظاهر ، وتقديره وقول الله فلم تجدوا مناسب لكتاب التيمم ، وهذا كله مجازاة لقول العيني : وقال بعضهم (ابن حجر) : الواو للاستئناف وأما عبارته التي نقلها فهذا نصها : والجملة للاستئناف فهذه الجملة الوجيزة لك ان تذهب معها كل مذهب في كون الكلام في ذات الواو أو غيرها مع مراعاة الاستئنافين . فافهم .

« المحاكمة السادسة والخمسون »

من كتاب التيمم ، حدثنا محمد بن سنان قال : حدثنا هشيم قال : أخبرنا سيار قال : حدثنا يزيد هو ابن صهيب الفقير ، قال : أخبرنا جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي ، نصرت

بالرعب مسيرة شهر ، وجعلت لى الارض مسجدا وطهورا فأياها رجل من أمتى ادرسته الصلاة فليصل ، وأحلت إلى الغنائم ولم تحل لاحد قبلى ، وأعطيت الشفاعة ، وكان النبى يبعث الى قومه خاصة ، وبعث الى الناس عامة . وبعد أن ذكر العيني أقوالا كثيرة وأجوبة شتى على اشكال عموم رسالة نوح بدليل غرق جميع من على وجه الارض ، قال وقال بعضهم (ابن حجر) : واجاب بانه لم يكن فى الارض عند ارسال نوح الا قوم نوح فبعثته خاصة لىكونها الى قومه فقط لعدم وجود غيرهم ، لكن لو اتفق وجود غيرهم لم يكن مبعوثا اليهم . قلت وفيه نظر لانه تكون بعثته عامة لقومه لىكونهم هم الموجودين ، وعندى جواب آخر وهو جيد ان شاء الله تعالى : وهوان الطوفان لم يرسل الا على قومه الذين هو فيهم ، ولم يكن عاما اه . وعبارة ابن حجر بعد أن ذكر الأقال هكذا : ويحتمل انه لم يكن فى الارض عند ارسال نوح الا قوم نوح فبعثته خاصة لىكونها الى قومه فقط ، وهى عامة فى الصورة لعدم وجود غيرهم لم يكن مبعوثا اليهم اه . واقول : ما علل به العيني نظره هو من جملة كلام ابن حجر الذى اعرض العيني عن نقله . وحاصل الاشكال الذى ملأ دفتار الأولين والآخرين ان قوله : وكان النبى يبعث الى قومه خاصة ، وبعث الى الناس عامة ينافى عموم رسالة نوح بدليل غرق جميع من على الأرض ، باضافة : وما كنا مغذيين حتى نبعث رسولا . وجواب ابن حجر أن رسالة نوح خاصة الى قومه كما هو فى جميع القرآن كقوله : انا ارسلنا نوحا الى قومه . وعموما هو صورى لعدم وجود غير قومه الا انه يرد عليه ان احتمال وجود غير قومه الذين لم يرسل اليهم قد نالهم الغرق ، ولا عذاب الا بارسال الرسل ، أما جواب العيني الذى استحسنته وتبجح به فهو فى غاية الحسن فى الظاهر لولا ما قاله علماء التاريخ : كابن الاثير (١) ، وابن خلدون (٢) بل والمفسرون مما يخالفه ، ونص ابن خلدون : اتفقوا على أن الطوفان الذى كان فى زمن نوح ، وبدعوته ذهب بعمران الارض أجمع بما كان من خراب المعمور ، وهلك الذين ركبوا معه فى السفينة ولم يعقبوا فصار أهل الأرض كلهم من نسله ، نعم قال ابن الاثير فى الكامل : وأما المجوس فلا يعرفون الطوفان ، وجميع أهل الشرق وأممهم من الهند والفرس والصين لا يعرفون بالطوفان ، وبعضهم يعترف به ، ويقولون : لم يكن عاما أى والا لنقل إلينا لأنه من الحوادث التى توفرت الدواعى فى نقلها ، وبعد فان المسألة قديمة مشهورة وبحثنا ينحصر فى كلامى الشيخين وقد سمعته . والله أعلم .

« الحاكمة السابعة والخمسون »

فى كتاب التيمم ، فى باب الصعيد الطيب ، حدثنا مسدد قال : حدثنى يحيى بن سعيد قال : حدثنا عوف قال : حدثنا أبو رجاء عن عمران قال : كنا فى سفر مع النبى صلى الله عليه وسلم ، وإنا أسرينا حتى كنا فى آخر الليل ، وقعنا وقعة ولا وقعة أحلى عند المسافر منها ، فلما أيقظنا إلا حر الشمس ، وكان أول من استيقظ فلان ، ثم فلان ، ثم فلان ، يسميهم أبو رجاء فنسى عوف ثم عمر بن الخطاب الرابع ، وكان النبى صلى الله عليه وسلم اذا نام لم يوقظه حتى يكون هو يستيقظ ، لانا لا ندرى ما يحدث له فى نومه ، فلما استيقظ عمرو رأى ما أصاب الناس وكان رجلا جليدا فكبر ، ورفع صوته بالتكبير ، فلما زال يكبر ويرفع صوته بالتكبير ،

(١) أبو الحسن على بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني ، الاذيب المؤرخ النسابة . من أهم مؤلفاته (الكامل فى التاريخ) (وأسد الغابة فى معرفة الصحابة) . مات ٦٣٠ .

(٢) العلامة أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، المؤرخ والكاتب المشهور ، تنقل فى الأندلس والمغرب ومصر والشام ، وتولى بها عددا من المناصب الهامة ، وقد اشتهر بتاريخه ومقدمته . توفي ٨٠٨ .

حتى استيقظ بصوته النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما استيقظ شكوا إليه الذي أصابهم ، قال : لا ضير أو لا يضير ، ارتحلوا فارتحل ، فسار غير بعيد ثم نزل فدعا بالوضوء فتوضأ ، ونودي بالصلاة فصلى بالناس ، فلما انفتل من صلاته إذا هو برجل معتزل لم يصل مع القوم ، قال : ما منعك يا فلان أن تصلى مع القوم ؟ قال : أصابتنى جنابة ولا ماء ، قال : عليك بالصعيد فإنه يكفيك . ثم سار النبي صلى الله عليه وسلم ، فاشتكى إليه الناس من العطش ، فنزل فدعا فلانا كان يسميه أبورجاء - نسيه عوف - ودعا عليا فقال : اذهبا فابتغيا الماء ، فانطلقا فتلقيا امرأة بين مزادتين أوسطيتين من ماء على بعير لها ، فقالا لها : أين الماء ؟ قالت : عهدي بالماء أمس هذه الساعة ونفرتنا خلوا ، قالا : لها انطلقى اذا ، قالت : الى أين ؟ قالا : إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قالت : الذي يقال له الصائى ؟ قالا : هو الذى تعنين فانطلقى ، فجاء بها الى النبي صلى الله عليه وسلم ، وحدثاه الحديث قال : فاستترلوهما عن بعيرها ، ودعا النبي صلى الله عليه وسلم باناء ففرغ فيه من أفواه المزادتين أو السطيتين وأوكأ أفواههما ، وأطلق العزالي ونودي فى الناس ، اسقوا واسقوا فسقى من سقى واستقى من شاء ، وكان آخر ذلك ان اعطى الذى أصابته الجنابة إناء من ماء قال : اذهب فأفرغه عليك ، وهى قائمة تنظر الى ما يفعل بماؤها . وأيم الله لقد أقنع عنها وانه ليخيل إلينا أنها أشد ملاءة منها حين ابتدأ فيها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اجتمعوا لها ، فجمعوا لها من بين عجوة ودقيقت وسويقة ، حتى جمعوا لها طعاما فجعلوه فى ثوب وحملوها على بعيرها ووضعوا الثوب بين يديها ، قال لها : تعلمين ما رزئنا من مائك شيئا ولا سكن الله هو الذى أسقانا ، فأت أهلها وقد احتبست عنهم ، قالوا : ما حبسك يا فلانة ؟ قالت : العجب ، لقينى رجلا فذهبا بي الى هذا الذى يقال له : الصائى ، ففعل كذا وكذا ، فوالله انه لأسحر الناس من بين هذه وهذه ، وقالت باصبعيها الوسطى والسبابة فرفعتهما الى السماء تعنى السماء والأرض ، وأوانه لرسول الله حقا ، فكان المسلمون بعد ذلك يغيرون على من حولها من المشركين ، ولا يصيبون الصرم الذى هى منه ، فقالت يوما لقومها : ما أرى أن هؤلاء القوم يدعونكم عمدا ، فهل لكم فى الاسلام ؟ فأطاعوها فدخلوا فى الاسلام .

قال العيني : وخلوف بضم الخاء جمع الخالف أى المسافر نحو شاهد وشهود ، ويقال : حى خلوف أى غيب ، وارتفاع خلوف على أنه خبر ، وفى رواية خلوفا بالنصب ، قال الكرماني : أى كان نفرنا خلوفا . وقال بعضهم (ابن حجر) : منصوب على الحال السادة مسد الخبر . قلت : ما الخبر هنا حتى تسد الحال مسده ؟ والأوجه ما قاله الكرماني ، انه منصوب بكان المقدر ، وعبارة ابن حجر هى عين ما نقله عنه العيني . قلت : سألت العيني عن الخبر ماذا يكون على تقدير كونه حالا ، يعنى أن المبتدأ الذى هو نفرنا يكون معطلا عن الخبر ، ولم أفهم معنى هذا السؤال بعد قوله السادة مسد الخبر ، فخلوفا أغنى عن خلوف فلا يقال فى قولهم هذه الكلمة سدت مسد المفعولين مثلا ، اذا صح هذا فأين المفعولين ؟ ولا أظن أنه يسأل عن الخبر الذى سد مسده هذه الحال ، لأنه قال : وارتفاع خلوف على أنه خبر فقد ذكره بنفسه ومحال أن يسأل عنه . وخرر الفهم .

« المحاكمة الثامنة والخمسون »

فى كتاب الصلاة ، من باب كيف فرضت الصلاة فى الاسراء ، حدثنا يحيى بن بكير قال : حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : كان أبو ذر يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فرج عن سقف بيتى وأنا بمكة فنزل جبريل ففرج صدرى ثم غسله بماء زمزم

ثم جاء بطست من ذهب ممتلئ حكمة وإيماناً فأفرغه في صدرى ثم أطبقه ، ثم أخذ بيدي فخرج بي إلى السماء الدنيا ، فلما جئت إلى السماء الدنيا قال جبريل لخازن السماء : افتح ، قال : من هذا ؟ قال : جبريل ، قال هل معك أحد ؟ قال : نعم ، معي محمد صلى الله عليه وسلم ، فقال : أرسل إليه ؟ قال : نعم ، فلما فتح علونا السماء الدنيا فإذا رجل قاعد على يمينه أسودة وعلى يساره أسودة ، إذا نظر قبل يمينه ضحك ، وإذا نظر قبل يساره بكى ، فقال : مرحبا بالنبي الصالح ، والابن الصالح ، قلت لجبريل : من هذا ؟ قال : هذا آدم ، وهذه الأسودة عن يمينه وشماله ، نسّم بنيه ، فأهل اليمين منهم أهل الجنة ، والأسودة التي عن شماله أهل النار ، فإذا نظر عن يمينه ضحك ، وإذا نظر قبل شماله بكى ، حتى عرج بي إلى السماء الثانية فقال لخازنها : افتح فقال له خازنها ، مثل ما قال الأول ، ففتح . قال انس ، فذكر أنه وجد في السماوات آدم ، وإدريس وموسى وعيسى ، وإبراهيم ، صلوات الله عليهم .

ولم يثبت كيف منازلهم ، غير أنه ذكر أنه وجد آدم في السماء الدنيا ، وإبراهيم في السماء السادسة ، قال انس : فلما مر جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم ، بإدريس قال : مرحبا بالنبي الصالح والاخ الصالح ، فقلت : من هذا ؟ قال : هذا إدريس ، ثم مررت بموسى ، فقال : مرحبا بالنبي الصالح والاخ الصالح ، قلت : من هذا ؟ قال : هذا موسى ، ثم مررت بعيسى فقال : مرحبا بالاخ الصالح ، والنبي الصالح ، قلت : من هذا ؟ قال : هذا عيسى ، ثم مررت بإبراهيم فقال : مرحبا بالنبي الصالح ، والابن الصالح ، قلت : من هذا ؟ قال : هذا إبراهيم صلى الله عليه وسلم ، قال ابن شهاب : فأخبرني ابن حزم أن ابن عباس وأبا حية الأنصاري كانا يقولان : قال النبي صلى الله عليه وسلم : ثم عرج بي حتى ظهرت لمستوى أسمع فيه صريف الأقلام . قال ابن حزم وأنس بن مالك : قال النبي صلى الله عليه وسلم : ففرض الله على أمتي خمسين صلاة فرجعت بذلك حتى مررت على موسى ، فقال : ما فرض الله لك على أمتك ؟ قلت : فرض خمسين صلاة . قال : فارجع إلى ربك فإن أمتك لا تطيق ذلك ، فراجعت فوضع شطرها ، فرجعت إلى موسى قلت : وضع شطرها ، فقال : راجع ربك فإن أمتك لا تطيق ، فراجعت فوضع شطرها فرجعت إليه فقال : ارجع إلى ربك فإن أمتك لا تطيق ذلك ، فراجعت فقال : هي خمس وهي خمسون لا يبدل القول لدى ، فرجعت إلى موسى فقال : راجع ربك فقلت : استحيت من ربي ، ثم انطلق بي حتى انتهى بي إلى سدة المنتهى وغشيتها ألوان لا أدري ما هي ؟ ثم أدخلت الجنة فإذا فيها جبال اللؤلؤ وإذا ترابها المسك .

قال العيني : ويروى فخرج به بضمير الغائب : وهو من باب التجريد ، فكأن النبي جرد من نفسه شخصا فأشار إليه ، وفيه وجه آخر ، وهو أن الراوى نقل كلامه بالمعنى وقال بعضهم (ابن حجر) : فيه التفات . قلت هو تجريد كما قلنا . **واقول** : عبارة ابن حجر هكذا : فخرج بي بالفتوح . أي الملك وفي رواية للكشيميني به على الالتفات أو التجريد اه وقد نقل العيني عبارته مبتورة أيضا ، وانت ترى كيف جوز الوجهين من يعرف كلا من المعنيين يعلم أنها من البلاغة وأنهما جائزان هنا ، وأما روايته بالمعنى وإن كان الأكثر على جواز رواية الحديث بالمعنى يبعده هنا اتحاد جميع الضمائر قبله وما بعده للمتكلم . فاعرفه .

« المحاكمة التاسعة والخمسون »

في كتاب الصلاة ، من باب الصلاة على الحصير حدثني عبد الله بن يوسف قال : أخبرنا مالك عن اسماء ق
ابن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال : ان جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
لطعام صنعت له ، فأكل منه ثم قال : قوموا فلأصلي لكم ، قال : أنس فقمنا الى حصير لنا قد اسود من طول
ما لبس ، فنضجته بماء فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وصفت واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا فصلى لنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم انصرف ، قال العيني : قوله : لطعام أى لأجل طعام ، وقال
بعضهم (ابن حجر) : وهو مشعر بأن مجيئه كان لذلك لا ليصلي بهم ، ليتخذوا مكان صلاته مصلى لهم
كما في قصة عتب بن مالك الآتية ، وهذا هو السر في كونه بدأ في قصة عتب بن مالك بالصلاة قبل الطعام ، وههنا
بالطعام قبل الصلاة ، فبدأ في كل منهما بأصل ما دعى له . قلت لا مانع في الجمع بين الدعاء للطعام
وبين الدعاء للصلاة ، ولهذا صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ، والظاهر أن قصد مليكة
من دعوتها كان للصلاة ولكنها جعلت الطعام مقدمة لها ، وقولها : وهذا هو السر الخ ، فيه نظر لأنه
يحتمل أن الطعام كان حضروتهياً في دعوة مليكة ، والطعام اذا حضر لا يؤخر فيقدم على الصلاة ، وبدأ
بالصلاة في قصة عتب بن مالك لعدم حضور الطعام اهـ . وراجعت ابن حجر فاذا عبارته هي هي ، وأقول : ان ما
ما فسر به ابن حجر هو التفسير المطابق للوضع والأساليب فهو ظاهر وراجح ، وما قاله العيني فهو بالتأويل المرجوح
وقوله : لا مانع في الجمع بين الدعاء للطعام وبين الدعاء للصلاة ، ولهذا صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا ادرى ما يستفاد منه ، لأن ابن حجر لم يمنع هذا الجمع ولا صلاته صلى الله عليه وسلم ، بل قررهما وكذلك
ما استظهره من كون مليكة قصدت من دعوتها الصلاة ولكنها جعلت الطعام مقدمة لها بمنعها قوله
صلى الله عليه وسلم من عند نفسه من غير تقديم طلب : قوموا الخ ، وقوله : دعتنا لطعام صنعت له مناف
لقصدها الموهوم ، المزعوم على أن هذا القصد لا يصح إلا إذا أخبرت هي بذلك ، أو أخبره النبي
صلى الله عليه وسلم ، وهل أخبره عليه الصلاة والسلام أو أخبرت هي بذلك ؟ الله أعلم بالحواب .

« المحاكمة المئمة للستين »

في كتاب الصلاة : من باب الصلاة على الفراش ، حدثنا اسماعيل قال : حدثني مالك عن أبي النضير مولى
عمر بن عبيد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، أنها قالت : كنت
أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورجلاي في قبلته فاذا سجد غمزني فقبضت رجلي
واذا قام بسطتها ، قالت : والبيت يومئذ ليس فيها مصابيح ، قال العيني : قال بعضهم (ابن حجر) : وقد
استدل بقولها غمزني ، على أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء ، وتعقب باحتمال الحائل أو بالخصوصية ، قلت :
هذا القائل أخذ بعض هذا من الكثر ماني ، فانه قال فان قلت : هل هو دليل على أن لمس المرأة لا ينقص
الوضوء ؟ قلت : لا ، لاحتمال أن يكون بينهما حائل من ثوب ونحوه ، بل هو الظاهر من حال النائم ، قلت :
هذا غير موجه ، قال ابن بطال (١) : الأصل في الرجل أن تكون بغير حائل عرفاً وكذلك اليد ، وقول
الشافعي : كان غمزه اياها على ثوب فيه بعد . وقوله : أو بالخصوصية غير صحيح ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم

في هذا المقام في مقام التشريع لا الخصوصية ، اذ من المعلوم أن الله عصمه في جميع أقواله وأفعاله وأيضاً مجرد دعوى الخصوصية بلا دليل باطل ، فاذا كان الأمر كذلك قام لنا الدليل من الحديث أن لمس المرأة غير ناقض للوضوء ، والعناد بعد ذلك مكابرة ، **وأقول** : عبارة ابن حجر هي التي نقلها العيني سواء الا أن قوله في الاستدلال بقول ابن بطال : الأصل في الرجل الخ . لا فائدة فيه الا اذا التزم أن الحائل من متلبسات الرجل ، لكن الامر ههنا خلاف ذلك لأن غمزه صلى الله عليه وسلم إما بالرجل أو باليد ولا يكون إلا عريانا ، بل هو من متلبسات عائشة رضي الله عنها ، والشأن في الراقد أن يكون مستورا . فقول الشافعي غير بعيد . وأما قوله : أو بالخصوصية غير صحيح ، فغير صحيح لعدم انتاج دليله المذكور ، لأنه كما هو معصوم فله خصائص مختص بها عن أمته ، وقوله : ومجرد دعوى الخصوصية بلا دليل باطل ، لا وجود لهذه الدعوى إلا بطريق الاحتمال ، وقوله : والعناد بعد ذلك مكابرة ، فان نسبنا المكابرة الى ابن حجر أو الكرماني فسهل ، واما نسبة المكابرة الى الإمام الشافعي فأمر عظيم ، فالحق انها فهان محتملان . فافهم .

« المحاكمة الواحدة والستون »

في كتاب الصلاة : من باب السجود على الثوب في شدة الحر ، وقال الحسن : كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة ويدها في كمه ، حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك ، الى أن قال : عن أنس بن مالك قال : كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة الحر في مكان السجود . قال العيني : وقال بعضهم (ابن حجر) في حديث الباب تقديم الظهر في أول الوقت ، قلت : ظاهر الأحاديث الواردة في الأمر بالابراد بالظهر يعارضه ، ودفعها اما بأن نقول ان التقديم رخصة والابراد سنة ، فاذا قلنا : احاديث الأمر بالابراد ناسخة لا يبقى تعارض فافهم ، **وأقول** : عبارة ابن حجر هكذا : فيه تقديم الظهر في أول الوقت ، وظاهر الاحاديث الواردة في الأمر بالابراد كما سيأتى في المواقيت يعارضه ، فمن قال : الابراد رخصة فلا اشكال ومن قال : سنة فاما أن يقول التقديم المذكور رخصة ، واما ان يقول : منسوخ بالأمر بالابراد وأحسن منها أن يقال : ان شدة الحر قد توجد مع الابراد فيحتاج الى السجود على الثوب ، أو إلى تبريد الحصى لأنه قد يستمر حره بعد الابراد ، ويكون فائدة الابراد وجود ظل يمشى فيه الى المسجد أو يصلي فيه في المسجد أشار إلى هذا الجمع القرطبي ، ثم ابن دقيق العيد (١) وهو أولى من دعوى تعارض الحديثين اه هذا وإنى لا ادري ماذا أقول في هذه المحاكمة ؟ لان جميع ما قاله العيني هو متوفى بنفسا من كلام ابن حجر ، ولا أدري كيف اتفق له هذا النقل وهذا الرد الذي ختمه بقوله : فافهم ؟ حاصله اننا لم نفهم مغزاه . فافهمه .

« المحاكمة الثانية والستون »

في كتاب الصلاة ، من باب اذا بدره البراق فليأخذ بطرف ثوبه . عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى نخامة في القبلة فحكها بيده ، وروى منه كراهية أو روى كراهيته لذلك وشدته عليه وقال : ان أحدكم إذا قام في صلاته فانما يناجي ربه ، أو ربه بينه وبين قبلته ، فلا يزقن في قبلته ولكن عن

(١) أبو الفتح محمد تقي الدين بن علي بن وهب ، العالم المحدث والفقير المجتهد ، صاحب المؤلفات الكثيرة ، المعرف (٧٠٢) .

يساره أو تحت قدمه : ثم أخذ طرف رداءه فبزق فيه ورد بعضه على بعض ، قال : أو يفعل هكذا . قال العيني : أى هذا باب يذكر فيه إذا بدره البزاق ، يعنى إذا غلب عليه ولم يقدر على دفعه ، لكن لا يقال : بدره ، بل يقال : بدر إليه ، قال الجوهري : بدرت الى الشيء أبدر بدورا : أسرعت ، وكذلك بادرته وتبادر القوم تسارعوا . وأجاب بعضهم (ابن حجر) عن هذا نصرة للبخاري ، بأنه يستعمل فى المغالبة يقال : بادرته كذا فبدرنى أى سبقنى ، قلت : هذا كلام من لم يمس شيئا من علم التصريف ، فإن فى المغالبة ، يقال : بادرنى فبدرته ، ولا يقال : بادرته كذا فبدرنى ، والفعل اللازم فى باب المغالبة يجعل متعديا بلا حرف صلة ، يقال : كادمنى فكرمته ، وليس ههنا باب المغالبة ، حتى يقال : بدره ، اه . وعبرة ابن حجر قوله : باب إذا بدره البزاق ، انكر السروجي قوله ، بدره ، وقال : المعروف فى اللغة ، بدرت اليه ، وبادرته وأجيب بأنه يستعمل فى المغالبة ، فيقال ، بادرته كذا ، فبدرنى ، أى سبقنى ، اه . **واقول** : إن محل المنازعة بين الشيخين هو لفظ بدر ، هل هو متعبد بنفسه أولا إلا فى باب المغالبة ؟ فإيا كان فالبخاري عباده بنفسه ، وسوغه ظاهر ابن حجر وانتصر له بالجواب عن استشكل السروجي ، والعيني نسب المصنف ، ومن نصره الى الجهل بعلم الصرف ، ومجد الدين (١) فيروزابادى قرينها هو الحاكم بينهم ، وهذه عبارته ممزوجة بتاجه : بادره مبادرة وبدارا وابتدره وبادر غيره إليه : عاجله وأسرع اليه ، وبدره الامر وبدر إليه يبدر بدرا : أعجل وأسرع اليه واستبق اه . وظهر من قوله : و بدره الامر وبدر اليه أنه يتعدى بنفسه وبحرف الجر ، والبخاري حينئذ ما خالف اللغة لا هو ، ولا من يفسر كلامه : على أن قوله : وليس هذا من باب المغالبة حتى يقال : بدره ، يقال عليه : ان لم يكن من باب المغالبة فما معنى قوله أى هذا باب يذكر فيه إذا بدره البزاق يعنى إذا غلب عليه ولم يقدر على دفعه ؟ فليس معناه الا انه زاول رده وعالجه وعجز عن دفعه ، وهل معنى المغالبة غير هذا ؟ ثم إن قوله : هذا كلام من لم يمس شيئا من علم التصريف ، لعله يريد من علم اللغة فسبقه القلم الى التصريف لأن الزوم والتعدية بحرف أو وتضعيف مثلا ، لا دخل له فى علم التصريف (٢) الذى يبحث فى خصوص أبنية الكلمة من كونها رباعية أو خماسية ، واوية أو يائية الى غير ذلك من احوال الكلمة . فاعرفه

« المحاكمة الثالثة والستون »

فى كتاب الصلاة ، من باب المساجد فى البيوت . حدثنا سعيد بن عفير قال : حدثنى الليث الى أن قال : ان عتبان بن مالك ، أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله قد أنكرت بصرى وأنا أصلى لقومى ، فاذا كانت الأمطار سال الوادى الذى بينى وبينهم ، لم أستطع أن آتى مسجدهم فأصلى بهم ، ووددت يا رسول الله أنك تأتيني فتصلى فى بيتى فأأخذ مصلى ، قال : فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : سأفعل ان شاء الله ، قال عتبان : فعدا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر حين ارتفع النهار ، فاستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأذنت له فلم يجلس حتى دخل البيت ، ثم قال : أين تحب أن أصلى من بيتك ؟ قال : فأشرت له إلى ناحية من البيت ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فكبر فقمنا فصففنا فصلى ركعتين ثم سلم ، قال :

(١) العلامة أبو طاهر محمد مجد الدين بن يعقوب الفيروز بادى ، صاحب القاموس المحيط ، المقوفى ٨١٧ .

(٢) لا يخفى ان تعدى الفعل ولزومه من أهم أبواب التصريف .

وحبسناه على خريزة صنعنا هاله ، قال : فثاب في البيت رجال من أهل الدار ذوو عدد فاجتمعوا ، فقال قائل منهم : أين مالك ابن الدخيشن ؟ فقال بعضهم ذلك منافق لا يحب الله ورسوله . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقل ذلك الا تراه قد قال : لا إله الا الله يريد بذلك وجه الله ؟ قال : الله ورسوله أعلم ، قال فانا نرى وجهه ونصيحته الى المنافقين : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فان الله قد حرم على النار من قال لا إله الا الله يبتغي بذلك وجه الله ، قال العيني : قوله ، فانا نرى وجهه أى توجهه ، قوله : ونصيحته للمنافقين ، ويروى الى المنافقين ، وعلى هذه الرواية قال الكرماني : فان قلت يقال : نصحت له لا إله ، ثم أجاب عنه بقوله : قد ضمن معنى الانتهاء . وقال بعضهم (ابن حجر) : الظاهر أن قوله الى المنافقين متعلق بقوله وجهه فهو الذى يتعدى بالى ، واما متعلق ونصيحته فمخذوف للعلم به . قلت : كل منهما لم يمش على قانون العربية ، لان قوله : ونصيحته عطف على قوله : وجهه داخل فى حكمه ، لانه تابع وكلمة الى متعلق بقوله وجهه ولا يحتاج الى دعوى حذف متعلق المعطوف ، لانه يكتفى فيه بمتعلق المعطوف عليه اه . وعبارة بن حجر هكذا قوله : فانا نرى وجهه أى توجهه قوله ونصيحته الى المنافقين قال الكرماني : يقال : نصحت له لا إله ، ثم قال : قد ضمن معنى الانتهاء كذا قال . والظاهر أن قوله : الى المنافقين متعلق بقوله وجهه ، فهو الذى يتعدى بالى وأما متعلق نصيحته فمخذوف للعلم به اه . واقول : محصل اختلاف المشايخ الثلاثة أن الكرماني يقول : إن الكلمة تتعدى بلفظ له لا إله ، وتأويل إليه أن النصح قد ابتدأ منى وانتهى إليه ، والعينى . يقول : إن كلمة الى متعلقة بوجهه ، واما قوله : ونصيحته تابع لمتبوعه فى الحكم فلا يحتاج الى متعلق بخصوصه حتى نقول انه مخذوف ومقدر ، وابن حجر يقول : إن الى متعلق بوجهه لأنه الذى يتعدى بالى ، وأما نصيحته فمتعلقة بمخذوف للعلم به ، يعنى ونصيحته للمنافقين . واقول : بعد التأمل فيما قالوا ، وفى اتفاقهم على تفسير الوجه بالتوجه ، لا يتبادرلى إلا ما قاله العيني ، وازيد والله أعلم وجهها آخر ، وهو أن اليهم لا يتعلق إلا بوجهه من غير احتياج نصيحته الى مثل هذا المتعلق لانه مصدر مفعوله مخذوف أى نصيحته اياهم أى نصيحة مالك المنافقين ، وما يفهم منهم ومن غيرهم انه لا يتعدى بنفسه ، خلاف ما فى كتب اللغة .

ففى القاموس : نصحه وله كمنعه ، وفى المختار : نصحه ونصح له قال النابغة :

نصحت بنى عوف فلم يتقبلوا رسولى ولم تنجح اليهم وسائلى

نعم قال فى تاج العروس : فذو اللام أعلى . وتأمل الجميع .

« الحاكمة الرابعة والستون »

فى كتاب الصلاة ، من باب التيمن (١) فى دخول المسجد وغيره . قال العيني : أى هذا باب فى بيان البداية باليمين فى دخول المسجد وغيره . قال الكرماني : وغيره ، بالجر عطف على الدخول لا على المسجد ولا على التيمن ، وتبعه بعضهم (ابن حجر) على ذلك ، قلت : لم لا يجوز ان يكون عطفًا على المسجد ، أى وغير المسجد مثل البيت والمترل ؟ وعبارة ابن حجر هكذا قوله : باب التيمن أى البداية باليمين قوله : فى دخول المسجد وغيره ، بالخفض عطفًا على الدخول ، ويجوز أن يعطف على المسجد لكن الأول أفيد ، واقول : ما نسبته العيني لابن حجر من كونه تابعاً للذكر مائى فى منعه العطف على المسجد غير صحيح كما ترى بل جوز

العطف على الدخول وعلى المسجد وانما مال الى أحدهما ، قال : فالعطف على الدخول أفيد ، يعنى لشموله لأمر كذلك ، كما يفيد حديث الباب : كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب التيمن ما استطاع فى شأنه كله ، فى ظهوره وترجله ، وتعلله ومع ذلك فان الذى يتبادر الى الذهن العطف على المسجد فتأملنه :

« المحاكمة الخامسة والستون »

من كتاب الصلاة ، فى باب الصلاة فى مسجد السوق ، وصلى ابن عون فى مسجد فى دار يغلق عليهم الباب ، حدثنا مسدد الى أن قال : عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : صلاة الجميع تزيد على صلاته فى بيته ، وصلاته فى سوقه خمسا وعشرين درجة ، فان أحدكم اذا توضأ فأحسن واتى المسجد لا يريد الا الصلاة لم يخط خطوة الا رفعه الله بها درجة ، أوحط عنه خطيئة حتى يدخل المسجد ، واذا دخل المسجد كان فى صلاة ما كانت تحبسه ، وتصلى الملائكة عليه مادام فى مجلسه الذى يصلى فيه : اللهم اغفر له اللهم ارحمه ما لم يؤذ يحدث فيه . قال العيني : من الايذاء أى : ما لم يؤذ الملائكة ، وايدواؤه اياهم بالحديث فى المسجد ، وهو معنى قوله يحدث من الاحداث مجزوم بدل من يؤذ ، وفى رواية صالح (١) يؤذ يحدث فيه بلفظ الجار والمجرور . قال الكرماني : وفى بعض النسخ ما لم يحدث بطرح لفظ يؤذ ، أى ما لم ينقض الوضوء والذى ينقض الوضوء الحدث وقال بعضهم (ابن حجر) : يحتمل ان يكون أعم من ذلك ، قلت : الحديث رواه أبو داود (٢) فى سننه ولفظه ما لم يؤذ فيه أو يحدث فيه ، والاعمية التى قالها هذا القائل لا تتمشى فى رواية البخارى على ما لا يخفى وتمشى فى رواية أبى داود ، لأنه عطف أو يحدث على قوله لم يؤذ فيه ، والمعنى ما لم يؤذ فى مجلسه الذى صلى فيه أحدا بقوله أوفعله ، أو يحدث بالجزم من الاحداث بمعنى الحدث لا من التحديث فافهم ، فانه موضع تأمل ، وعبرة ابن حجر هكذا قوله : ما لم يؤذ يحدث كذا للاكثر ، بالفعل المجزوم على البدلية ويجوز بالرفع على الاستئناف ، وللكشميهنى ما لم يؤذ يحدث فيه بلفظ الجار والمجرور متعلقا بيؤذ ، والمراد بالحديث الناقض للوضوء ، ويحتمل أن يكون أعم من ذلك لكن صرح فى رواية أبى داود من طريق ابى رافع (٣) عن ابى هريرة بالأول اهـ . وأقول : تأملنا الكلام بتمامه فوجدنا ما تعقب به العيني ابن حجر قد استدركه بنفسه ومال اليه ، فلا خلاف بينها حينئذ الا أن قول العيني الأخير من الاحداث بمعنى الحدث لا من التحديث لم يظهر له معنى هنا لأنه لم يدعه أحد . فافهمه .

« المحاكمة السادسة والستون »

من كتاب الصلاة ، فى باب الصلاة الى العنزة ، قال : حدثنا آدم ، قال : حدثنا شعبة ، الى أن قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهاجرة ، فأتى بوضوء فتوضأ فصلى بنا الظهر والعصر وبين يديه عنزة والمرأة والحمار يمرون من ورائهما ، قال العيني : كان القياس فى ذلك أن يقال : عمران بلفظ التثنية لأن المذكور تثنية وهى المرأة والحمار ووجهوا هذا بوجوه ، فقال بعضهم (ابن حجر) : كأنه أراد الجنس ، قال :

(١) - أبو محمد صالح بن كيسان مؤدب أبناء عمر بن عبد العزيز ، كان حجة ثقة جامعاً بين الحديث والفقه ، مات ١٦٠ .

(٢) - العلامة الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث الأصبهاني ، صاحب السنن المشهورة والمتوفى ٢٧٥ .

(٣) - أبو رافع هو أسلم مولى النبي صلى الله عليه وسلم ، كان قبطياً ، أسلم وصحب النبي صلى الله عليه وسلم ، وصاح من محدثي أهل المدينة .

ويؤيده رواية : والناس والدواب يمرون . قلت هذا ليس بشيء لأنه إذا أريد الجنس يراد به جنس المرأة وجنس الحمار ، فيكون تشبيه فلا يطابق الكلام . وقال هذا القائل : والظاهر أن الذي وقع هنا من تصرف الرواة ، وهذا أيضا ليس بشيء لأن فيه نسبتهم الى ذكر ما يخالف القواعد اهـ . وعبارة ابن حجر موافقة لما نقله عنه سواء بسواء ، **واقول** : ان العيني اعترض ابن حجر من جهتين أحدهما استدلاله بتأييد رواية والناس والدواب يمرون ، على الجنس بالرد عليه بأن جنس المرأة وجنس الحمار تشبيه فلا يطابق الكلام ، والجهة الثانية استظهاره أن ذلك من تصرف الرواة ، وليست هذه النسبة بمقبولة لأنها تنقيص لحق الرواة . **واقول** : في الأولى أن نظرية العيني ناظر الى لفظي الجنس والجنس ، ولفظي المرأة والحمار ، فذلك وان كان صادقا إلا أنه لا يصلح للرد على من يقول : المراد بهما الجنس الذي هو عندهم عبارة عن لفظ يتناول كثيرا ، ففي الكليات والجنس يدل على الكثرة تضمنا بمعنى أنه مفهوم كلي لا يمنع شركة الكثير فيه ، **واقول** أيضا : ان الأوجه التي ذكرها هنا لتوجيه هذه الكلمة كثيرة جدا ، وأحسنها ما نقلوه عن ابن التين (١) من أنه من اطلاق اسم الجمع على التشبيه ، قال : وهذا أوجه من غيره ، لأن مثل هذا وقع في الكلام الفصيح اهـ . وظاهره أنه على جهة الحجاز ، فلو قيل أنه جمع حقيقة لما بعد لاختلافهم في أقل الجمع ففي جمع الجوامع والأصح ان أقل مسمى الجمع ثلاثة لا اثنان : والأصحية تفيد أن المقابل صحيح كما اني أقول في الثانية ان نسبة التصرف الى الرواة انما يصار اليه عند التعذر لفهم معنى اللفظ المروي ، واللفظ هنا موجه المعنى بأوجه كثيرة ، فلا تظهر هذه النسبة اللهم الا اذا أريد بها التصرف على طريق جواز الرواية بالمعنى ان كان ابن حجر ممن يجوز ذلك . فراجعاه .

« المحاكمة السابعة والستون »

في كتاب الصلاة ، من باب يرد المصلي من مريين يديه . قال البخاري : ورد ابن عمر رضي الله عنه المار بين يديه في التشهد وفي الكعبة ، وقال : ان أبي إلا أن تقاتله فقاتله ، قال العيني : أي ورد ابن عمر المار بين يديه حال كونه في التشهد ، وقوله : وفي الكعبة أي ورد ايضا في الكعبة ، ثم ذكر أوجه أخرى عن غيره من الشراح ، إلى أن قال : وقال بعضهم (ابن حجر) : رواية الجمهور متجهة وتخصيص الكعبة بالذكر لثلاث تخيل أنه يغتفر فيها المرور لكونها محل المزاحمة . قلت الواقع في نفس الأمر عن ابن عمر في الرد في غير الكعبة ، وفي الكعبة أيضا فلا يقال : فيه التخصيص والتعليل فيه بكون الكعبة محل المزاحمة غير موجه لأن في غير الكعبة أيضا توجد المزاحمة سيما في أيام الجمع في الجوامع ونحو ذلك اهـ . **واقول** : ما عزاه العيني لابن حجر هو عين ما في شرحه ، وبعد التأمل في كلاميهما وفي نفس الأثر وجد أن الأثر خبر من أخبار الحوادث والوقائع أخبر به البخاري ، وهي واقعة وقعت لعبد الله بن عمر مرة في التشهد خارج الكعبة ومرة في الكعبة ، بل يحتمل أن يكون دفعه اياه في الكعبة حال التشهد من غير تعدد ، فالظاهر أنه لا محل للتخصيص هنا .

« المحاكمة الثامنة والستون »

فى كتاب الصلاة، من باب الصلاة اذا قدم من سفر. وقال كعب بن مالك : كان النبى صلى الله عليه وسلم اذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فصلى فيه، حدثنا خلاد بن يحيى، الى أن قال : عن جابر بن عبد الله، قال : أتيت النبى صلى الله عليه وسلم، وهو فى المسجد، فقال : صل ركعتين. وكان لى عليه دين، فقضائى وزادنى، قال العيني : فى رواية الحموى (١) : وكان له أى لجابر على النبى دين الخ. وقال بعضهم (ابن حجر) : فيه التفتات، قلت : الالتفات لا يجىء الا فى رواية الحموى لا مطلقا، وعبرة ابن حجر هكذا قوله : وكان لى عليه دين كذلك للأكثر، وللحموى وكان له أى لجابر عليه أى على النبى صلى الله عليه وسلم، وفى قوله بعد ذلك : فقضائى، التفتات اه. **وأقول** : عبارة ابن حجر أصرح من عبارة العيني فى كون الالتفات انما هو على رواية الحموى مع توضيح أن الالتفات فى فقضائى بعد وله، على أنه يقال للشيخين : لأى شىء سكتما عن جريان الالتفات أيضا فى قوله : وله بعد قوله أتيت النبى صلى الله عليه وسلم ؟ فكما أن الالتفات واقع من الغيبة الى التكاسم واقع كذلك من التكاسم الى الغيبة. فافهمه .

« المحاكمة التاسعة والستون »

فى كتاب، الصلاة من باب بنیان المسجد . وقال أبو سعيد : كان سقف المسجد من جريد النخل وأمر عمر ببناء المسجد وقال : أكن الناس من المطر وإياك أن تحمر أو تصفر ففتن الناس وقال أنس : يتباهون بها ثم لا يعمرونها الا قليلا، وقال ابن عباس : لتزخرفنها كما زخرفت اليهود والنصارى . قال العيني : اللام فيه قد ذكر الطيبى (٢) فيه وجهين الأول أن تكون مكسورة وهى لام التعليل للنفى قبله، والمعنى ما أمرت بتشيد المساجد لأجل زخرفتها، والثانى فتح اللام على أنها جواب القسم، وقال بعضهم (ابن حجر) : هذا هو المعتمد والاول لم تثبت به الرواية أصلا، قلت : الذى قاله الطيبى هو الذى يقتضيه الكلام ولا وجه لمنعه ودعوى عدم ثبوت الرواية يحتاج الى برهان اه. وعبرة ابن حجر : موافقة المعنى لما نقله عنه العيني . **وأقول** : إن الاقتضاء الذى ذكره العيني صحيح، عنده فى نظر الدراية لأنه محمول على هذا التركيب، واذا نظرنا الى الرواية فقد اتفقوا على رواية الفتح وهل ورد الكسرة قال ابن حجر لم يرد وأكده، والعيني يقول : ودعوى عدم ثبوت الرواية يحتاج الى برهان، وهذا فصل من الفصول التى لم يقرر العلماء الاعكاسها وهو توجيه البينة على المدعى الحقيقى، فابن حجر ينكر ورود هذه الرواية فعلى من يدعى الورود البينة وتصويره القضية بدعوى عدم الثبوت غير مجد شيئا، ولا لأزم كل منكر بالاثبات، لأنه دعوى عدم الثبوت للمنكر بالفتح، فاللازم للعيني ان يقول فى مقابلة لم يرد : بل هو وارد ويبين الرواية، واذا لم يفعل فانه لم يبلغ مراده . والله أعلم

(١) الحافظ رضى الدين ابراهيم بن سليمان المعروف بابن الرومى، له مؤلفات كثيرة : منها شرح الجامع الكبير، مات ٧٣٣ .

(٢) هو العلامة الحسن شرف الدين بن محمد بن عبد الله الطيبى، صاحب الخلاصة فى أصول الحديث، وحاشية فتوح النيب على تفسير الزخشرى، وهى حاشية مفيدة، بسط فيها المؤلف كثيرا من المسائل الى اختلاف المؤلفون بشأنها، وامتاز باستخراج طائفة من لطائف القرآن الكريم، توفى ٧٤٣ .

« المحاكمة المتهمة للسبعين »

في كتاب الصلاة ، من باب الاستعانة بالنجار والصناع في أعواد المنبر والمسجد ، عن أبي حازم عن سهل قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى امرأة أن ترى غلامك النجار يعمل لى أعوادا أجلس عليها . قال العيني : هو من قبيل عطف العام على الخاص ، وقال بعضهم (ابن حجر) : فيه لف ونشر ، فقله : في أعواد المنبر يتعلق بالنجار : وقوله : والمسجد يتعلق بالصناع ، أى والاستعانة بالصناع في المسجد أى في بناء المسجد ، قلت : لا يصح ذلك من حيث المعنى لان النجار داخل في الصناع وشرط اللف والنشر أن يكون من متعدد اه ، **واقول** : عبارة ابن حجر هكذا الصناع : بضم المهملة جمع صانع وذكره بعد النجار من العام بعد الخاص أوفى الترجمة لف ونشر في أعواد المنبر يتعلق بالنجار ، وقوله : والمسجد يتعلق بالصناع أى والاستعانة بالصناع في المسجد أى في بناء المسجد اه ، **واقول** : أيضا هذا الذى نقله العيني عن ابن حجر من المبثورات التى ألفناها وليس من الانبغاء فى شيء ، فالذى ذكره أولا العموم بعد الخصوص ثم بعده ذكر اللف والنشر ، وصحة هذا وعدمه هو المتنازع فيه ، فيقال مما لا شك فيه ان الصناع لفظ عام فى كل من يخرج الصور الى الوجود من موادها كاخراج الفاس مثلا من الحديد الذى هو مادتها والقلب (١) من الفضة ، والجرة من الطين ، والمنبر من الخشب ، وهكذا ، وجمعه صناع . ففي القاموس : والصناعة ككتابة حرفة الصناع ، قال وصنع الشيء صنعا عمله فهو مصنوع وصنيع ، فما قاله العيني ظاهرا ولا يظهر ما جوزه ابن حجر من اللف والنشر إلا إذا خصصنا الصناعة بغير النجارة مجازا ، فهو مع ما بعده لا داعى له ولا نكتة فى ذلك .

« المحاكمة الواحدة والسبعون »

في كتاب الصلاة ، من باب ذكر البيع والشراء على المنبر فى المسجد ، حدثنا على بن عبد الله ، قال : حدثنا سفيان عن يحيى عن عمرة ، عن عائشة قالت : أتتها بريرة تسألها فى كتابتها . فقالت : إن شئت أعطيت أهلك ويكون الولاء لى ، وقال أهلها إن شئت أعطيتها ما بقى ، وقال سفيان مرة : إن شئت أعطيتها ويكون الولاء لنا ، فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرته ذلك ، فقال : ابتاعها فاعتقها فان الولاء لمن أعتق ، ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فقال : ما بال أقوام يشترطون شروطا ليس فى كتاب الله ؟ من اشترط شرطا ليس فى كتاب الله فليس له وإن اشترط مائة مرة ، قال العيني : قوله ذكرت ذلك ، قال الكرماني : ذكرته بلفظ التكلم ، والمتكلم به عائشة والراوى نقل لفظها بعينه وبالغية كأن عائشة جردت من نفسها شخصا فحككت عنه ، فالاول حكاية الراوى عن لفظ عائشة ، والثانى حكاية عائشة عن نفسها اه ، وقال بعضهم (ابن حجر) : ذكرته ذلك كذا وقع هنا بتشديد الكاف فقيس الصواب ما وقع فى رواية مالك وغيره بلفظ ذكرت ، لأن التذكير يستدعى سبق علم بذلك ، ولا يتجه تخطئة هذه الرواية لاحتمال السبق على وجه الاجمال ، قلت : لم يبين أحد منها راوى التشديد ولا راوى التخفيف ، واللفظ يحتمل أربعة أوجه : الاول ذكرته بالتشديد وبالضمير المنصوب ، والثانى ذكرت بالتشديد بدون انضمام المنصوب ، والثالث ذكرت على صيغة الماضى للمؤنثة الواحدة بالتخفيف بدون

الضمير ، والرابع ذكرته بالتخفيف والضمير لأن ذكر بالتخفيف يتعدى ، يقال : ذكرت الشيء بعد النسيان ، وذكرته بلساني وبقلي ، وتذكرته وأذكرته غيرى . وذكرته بمعنى اه . وعند مراجعة ابن حجر وجدت عبارته هكذا . قوله : ذكرته ذلك . كذا وقع هنا بتشديد الكاف ، فقل الصواب ما وقع فى رواية مالك وغيره بلفظ ذكرت له ذلك ، لأن التذكير يستدعى سبق علم بذلك ولا يتجه تخطئة هذه الرواية ، لاحتمال السبق أولاً على وجه الاجمال اه . **واقول** : فلسفة هذه المحاكاة أن يقال للعيني : إن الشيخين إذا لم يبينوا راوى الثقيل ، ولا راوى التخفيف فإن كانا ثقتين عندك فبها وكفى ، والا فأنك رويت البخارى بسندين منك الى البخارى فاما رويته مثقلاً أو مخففاً أو بهما ولم تضبطه الا بالدراية حيث طرقت فيه أربعة أوجه ، وأما من جهة الرواية فقد سكت عنه ، هذا وان رواية مالك التى ذكرها ابن حجر التى قيل : إنها الصواب ظاهرة ظهوراً بينا فى أن اللفظ من مادة المذاكرة لأنها مقرونة بلفظ له كما علمت ، ومع ذلك فإنه استحفظ على صحة معنى ذكرته بالتشديد التى هى الرواية ، فأجاب عن مفهوم تصويب القيل باحتمال تقدم العلم ولواجباً لا فتنتفى التخطئة . والله أعلم .

« المحاكاة الثانية والسبعون »

فى كتاب مواقيت الصلاة ، من باب الصلاة كفارة ، قال : حدثنا مسدد ، قال : حدثنا يحيى ، الى أن قال : عن حذيفة قال : كنا جلوساً عند عمر رضى الله عنه ، فقال : أيكم يحفظ قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الفتنة ؟ **قلت** : أنا كما قاله ، قال : انك عليه أو عليها لجرىء ، **قلت** : فتنة الرجل فى أهله وماله وولده وجاره تكفرها الصلاة والصوم والصدقة والأمر والنهى ، قال : ليس هذا أريد : ولكن الفتنة التى تموج كما يموج البحر ، قال : ليس عليك منها بأس يا أمير المؤمنين ، إن بينك وبينها باباً مغلقاً ، قال : أيكسر أم يفتح ؟ قال يكسر قال : إذا لا يغلق ابداً ، قلنا : أكان عمر يعلم الباب ؟ قال : نعم ، كما أن دون الغد الليلة انى حدثته بحديث ليس بالأغاليط . فهبنا أن نسأل حذيفة فأمرنا مسروقاً فسأله ، فقال : الباب عمر ، قال العيني : فان قلت الكاف ههنا لماذا وهو حافظ لنفس قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مثله ؟ قلت يجوز أن يكون الكاف هنا للتعليل لأنها اقترنت بكلمة ما المصدرية ، أى أحفظ لأجل حفظ كلامه . ويجوز أن يكون للاستعلاء يعنى احفظ على ما عليه قوله ، وقال الكرماني : لعله نقله بالمعنى فاللفظ مثل لفظه فى أداء ذلك المعنى ، **قلت** : حاصل كلامه يؤول الى معنى المثلية وهو فى سؤاله نفى المثلية فانتنفى بذلك أن تكون الكاف للتشبيه ، وقال بعضهم (ابن حجر) : الكاف زائدة ، **قلت** : هذا أخذه من الكراماني ، ولم يبين واحد منهما ان الكاف . اذا كانت زائدة ما تكون فائدته اه كلام العيني : وعبارة ابن حجر هكذا قوله : انا كما قاله ، أى أنا احفظ ما قاله ، والكاف زائدة للتأكيد أو هى بمعنى على ، ويحتمل ان يراد بها المثلية أى أقول مثل ما قاله اه ، **واقول** : ان ابن حجر بين فيها احتمالات ثلاثاً وثانيها هو ثانى احتمال العيني وقوله : ولم يبين واحد منهما أن الكاف اذا كانت زائدة ما تكون فائدته ، جوابه المنسوع لان ابن حجر بين الفائدة بقوله للتأكيد ، وهذه الفائدة هى التى يعلل بها المفسرون زيادة الكاف فى قوله تعالى : ليس كمثلته شئ . ثم ان ذوقى وفهمى يقدم المثلية على غيره مما ذكره ، لأن السؤال مبنى على أنه يحفظ نفس قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل الذى يحفظه حذيفة وأعادته لعمره ومن أوصافه ومتعلقاته لكنه مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا نفسه ولا عينه لأن قوله الذى تلفظ به عرض مضى فى وقته ، ومثله هو الذى نطق به حذيفة كما لا يخفى . فافهمه .

« المحاكمة الثالثة والسبعون »

في كتاب مواقيت الصلاة ، من باب الابراد بالظهر في شدة الحر . قال : حدثنا أيوب بن سليمان الى أن قال : عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : اذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة ، فان شدة الحر من فيح جهنم . قال العيني : قوله بالصلاة وفي حديث أبي ذر الذي يأتي بعد هذا الحديث عن الصلاة ، وألفرق بينهما أن الباء هي الأصل ، واما عن ففيه تضمين معنى التأخير ، أى اخروا عنها مبردين ، وقيل هما بمعنى واحد لأن عن تأتي بمعنى الباء كما يقال رميت عن القوس ، أى بالقوس ، وقيل الباء زائدة والمعنى ابردوا الصلاة ، وقوله بالصلاة بالباء هو رواية الاكثرين ، وفي رواية الكشمهيني عن الصلاة كما في حديث أبي ذر ، وقال بعضهم (ابن حجر) : في قوله بالصلاة للتعدية وقيل زائدة ومعنى أبردوا أخروا على سبيل التضمين . قلت : قوله : للتعدية غير صحيح ، لأنه لا يجمع في تعدية اللازم بين الهمزة والباء ، وقوله : على سبيل التضمين أيضا غير صحيح ، لان معنى التضمين في رواية عن كما ذكرنا لا في رواية الباء فافهم ، وأقول : عبارة ابن حجر هكذا قوله : بالصلاة كذا للاكثر والباء للتعدية وقيل زائدة ، ومعنى ابردوا أخروا على سبيل التضمين أى أخروا الصلاة ، وفي رواية الكشمهيني عن الصلاة فقيل زائدة أيضا ، أو عن بمعنى الباء أو هي للمجاوزة أى تجاوزوا وقتها المعتاد الى ان تنكسر شدة الحر اه المنازعة بين الشيخين في كون الباء للتعدية أولا ، والتضمين هل يصح في رواية الباء كما هو في رواية عن اولا ؟ والفصل بينهما متوقف على معرفة معنى التعدية . والتضمين اولا ، فاما التعدية فهي : ايصال الفعل لمدخول حرغ الحر ، هكذا يقولون تارة ويقولون أخرى وتصيير الفاعل مفعولا . والامور التي يتعدى بها القاصر : الهمزة والباء والتضعيف نحو نزل ونزلت به وأنزلته ونزله ، فتزل كان الحدث قاصرا فيه على فاعل النزول ، فبا اعتبار أحد الثلاثة تعدى الفعل وتجاوز فاعله الى مدخوله فاتصف بما اتصف به الفاعل . واما التضمين ففي تعريفه اختلاف كثير ، واولاها اشراب معنى فعل لفعل آخر ليعامل معاملته ، ثم لا بد أيضا من بيان معنى أصل الابراد ، يقال برد الشيء كنصر وكرم يبرد بردا وبرودة اذا صار باردا منسوب الى البرد الذي هو ضد الحر ، وفي القاموس أبرد الرجل دخل في آخر النهار . وفي النهاية واما الحديث أبردوا بالظهر فالابراد انكسار الوهج والحر ، وهو من الابراد الدخول في البرد ، واذا عرفت ذلك عرفت أن الباء للتعدية لان الهمزة في ابردوا كالهزمة في اصبحو وامسوا اللازمين ، فلولا الباء لما تعدى الفعل الى الظهر بواسطة تضمين ابردوا لأخروا ، والتضمين كما يكون في المتعدى يكون في اللازم مثاله قوله : الا من سفه نفسه . أى أهلكها . فاعرف الجميع وتأمله فانك تجد ما قيل غير صحيح صحيحا صحيحا .

« المحاكمة الرابعة والسبعون »

من كتاب المواقيت ، من باب من كره أن يقال للمغرب العشاء ، حدثنا أبو معمر الى أن قال : حدثني عبد الله المزني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم المغرب ، قال : وتقول الأعراب : هي العشاء ، قال العيني قوله . وتقول الأعراب ، قال الكرماني : أى قال عبد الله (١) المزني وكان الاعراب يقولون : العشاء ، ويريدون به المغرب ، فكان

(١) أبو سعيد عبد الله بن مغفل من رواية البصرة ، وكان حجة ورعا صدوقا ، توفي ٦٠ .

يشبه ذلك على المسلمين بالعشاء الآخرة ، فنهى عن إطلاق العشاء على المغرب دفعا للالتباس . وقال بعضهم (ابن حجر) : وقد جزم الكرماني بأن فاعل قال هو عبد الله المزني راوى الحديث ويحتاج الى نقل خاص لذلك ، وإلا فظاهر ايراد الإسماعيلي أنه من تنمة الحديث فانه أورد بلفظ فان الأعراب تسميها ، والأصل في مثل هذا أن يكون كلاما واحدا حتى يقوم دليل على ادراجه ، قلت : لم يجزم الكرماني بذلك ، وانما قال : قال عبد الله المزني بناء على ظاهر الكلام فانه فصل بين الكلامين بلفظ قال ، والظاهر أنه الراوى ، على أنه يحتمل أن يكون هذه اللفظة مطوية في رواية الإسماعيلي اهـ . وأقول : عبارة ابن حجر موافقة لما عزاه اليه العيني ، والفصل في هذا الفصل هو ما ذكره العيني هنا من أن الحديث مروى أيضا مرفوعا عن ابن عمر ، وعن عبد الرحمن (١) بن عوف فهل يقال حينئذ : المدرج ابن عوف في حديثه وابن عمر في حديثه ، أو المدرج في روايتهما هو المزني ولولم يذكر فيهما ؟ اللهم لا ذا ولا ذاك ، بل هو من تنمة الحديث ، كيف وهو صريح في صحيح مسلم ؟ ونصه وحدثني زهير بن حرب (٢) إلى أن قال : عن عبد الله بن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم ، الا انها العشاء ، وهم يعتمون بالإبل ، وحدثنا أبو بكر (٣) ابن أبي شيبة الى أن قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم العشاء ، فانها في كتاب الله العشاء ، فقول العيني أيضا : يحتمل أن تكون هذه اللفظة مطوية في رواية الإسماعيلي قد ضاع في أدراج هذه الأحاديث . والله أعلم .

« المحاكمة الخامسة والسبعون »

من كتاب الموقيت ، في باب ما يكره من السمر بعد العشاء . السامر من السمر ، والجمع السمار ، والسمار ههنا في موضع الجمع ، قال العيني : هكذا وقع في رواية أبي ذر وحده . وقال بعضهم (ابن حجر) : استشكل ذلك لأنه لم يتقدم للسامر ذكر في الترجمة ، والذي يظهر لي أن المصنف أراد قوله تعالى : سامرا تهجرون . وهو المشار إليه ههنا أى في الآية ، قلت : لا إشكال في ذلك أصلا ، ودعوى ذلك من قصور الفهم والتعليل بقوله : لأنه لم يتقدم للسامر ذكر في الترجمة غير موجه ولا تحته طائل ، وذلك لأنه لما ذكر لفظ السمر الذي هو إما اسم وإما مصدر كما ذكرنا ، أشار إلى أن لفظ السامر مشتق من السمر وهو المراد من قوله : السامر من السمر ، ثم أشار إلى أن لفظ السامر تارة يكون مفردا ، ويكون جمعه سمارا ، وتارة يكون جمعا أشار إليه بقوله : والسمار ههنا يعنى في هذا الموضع في موضع الجمع : وذلك كالباقر والحامل للبقر والحمال ، وقول هذا القائل : والذي يظهر لي أن آخره أخذه من كلام الكرماني وكلاهما تائه ، ومتى ذكرت الآية ههنا حتى يقول وهو المشار إليه بقوله ههنا أى في الآية ؟ وهذا كلام صادر من غير تفكير ولا بصيرة ، والتحقيق ما ذكرناه الذي لم يطلع عليه شارح ولا من بفكره قارح اهـ . وعبارة ابن حجر قوله : السامر من السمر الخ . هكذا وقع في رواية أبي

(١) أبو محمد عبد الرحمن بن عوف الزهرى القرشى ، من أكابر الصحابة وأحد أصحاب الشورى الستة ، وكان من الأجواد الشجعان والسابقين الى الاسلام ، شهد مع النبي عليه السلام جميع المشاهد وجرح يوم أحد واحدة وعشرين جراحة ، وتصدق مرة بحمولة قافلة بها سبعة راحلة ، توفي ٣٢ .

(٢) الحافظ أبو خيثمة زهير بن حرب الشيباني ، يعد في رواية بغداد ، وكان ثقة حجة . توفي ٢٣٤ .

(٣) الحافظ أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ، صاحب المسند والمصنف في الحديث ، توفي ٢٣٥ .

ذر وحده ، واستشكل ذلك لأنه لم يتقدم للسامر ذكر في الترجمة ، والذي يظهر لي أن المصنف أراد تفسير قوله تعالى : سامرا تهجرون . وهو المشار إليه بقوله ههنا أى فى الآية . والحاصل أنه لما كان الحديث بعد العشاء يسمى السمر ، والسمر والسامر مشتقان من السمر وهو يطلق على الجمع والواحد ظهوره مناسبة ذكر هذه اللفظة هنا ، وقد أكثر البخارى من هذه الطريقة إذا وقع فى الحديث لفظة توافق لفظة فى القرآن يستغنى بتفسير تلك اللفظة من القرآن ، وقد استقرئ البخارى أنه إذا مر له لفظ من القرآن يتكاسم على غريبه اهـ . **واقول** : إن جميع ما قاله ابن حجر مفهوم صحيح ، وهو عين ما قاله العيني لو لم يحذف من عبارته ما أفسد المعنى الذى ركب العيني لأجله كل صعب وذلول ، وهو لفظ تفسير من قوله : والذي يظهر لي أن المصنف أراد (تفسير) قوله الخ . على أن الاستقراء الذى ذكره ابن حجر يعرفه ويقر به كل من قرأ صحيح البخارى ، فاعرفه .

« المحاكمة السادسة والسبعون »

من كتاب أبواب الأذان ، من باب فضل التأذين ، حدثنا عبد الله بن يوسف قال : أخبرنا مالك إلى أن قال : عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا نودى للصلاة أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع التأذين ، فاذا قضى النداء أقبل حتى إذا ثوب بالصلاة أدبر ، حتى إذا قضى التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه يقول : اذكر كذا ، اذكر كذا ، لما لم يكن يذكر حتى يظل الرجل لا يدرى كم صلى . قال العيني : قوله حتى لا يسمع التأذين . الظاهر أن هذه الغاية لأجل ادباره ، وقال بعضهم (ابن حجر) : ظاهره أنه يتعمد اخراج ذلك إما ليشغل بسماع الصوت الذى يخرج عن سماع المؤذن ، وأما أنه يصنع ذلك استخفافا كما يفعله السفهاء ، **قلت** : الظاهر كما ذكرنا ، لأنه وقع بيان الغاية فى رواية لمسلم من حديث جابر فقال : حتى يكون مكان الروحاء اهـ . وعبارة ابن حجر موافقة لما نقله عنه العيني ، وزاد عليه احتمالات أخرى من غير ما استظهره العيني ، **أقول** : إن الاحتمال الذى ذكره العيني موجه كتوجه احتمالات ابن حجر ، إلا أن الذى أفهمه أنه علة للادبار ، بدليل ما فى مسلم فى آخر أبواب الأذان ، عن جابر قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إن الشيطان إذا سمع النداء بالصلاة ذهب حتى يكون مكان الروحاء . قال سليمان (١) : فسألت عن الروحاء ، فقال : هى من المدينة ستة وثلاثون ميلا ، ولا يخفى أن هذا الذهاب والادبار بمعنى واحد ، وهو التباعد عن محل الأذان حتى لا يسمع الأذان ويؤيد فهمي بقية حديث الباب من قوله : حتى إذا ثوب للصلاة أدبر من غير ذكر الضراط . فتأمل .

« المحاكمة السابعة والسبعون »

من كتاب أبواب الأذان ، من باب الدعاء عند النداء ، حدثنا علي بن عياش حدثنا شعيب إلى أن قال : عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه الدعوة التامة ، والصلاة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة ، وابعثه مقاما محمودا الذى وعدته ، حلت له شفاعتى يوم القيامة ، قال العيني : أى هذا باب فى بيان الدعاء عند تمام النداء ، وهو الأذان وقال بعضهم (ابن حجر)

انما لم يقيده بذلك اتباعا لاطلاق الحديث ، قلت ليس في لفظ الحديث هذه اللفظة ، وفي لفظ الحديث أيضا مقدر وإلا يلزم أن يدعو وهو يسمع ، وحالة السماع وقت الاجابة والدعاء بعد تمام السماع اه . وعبارة ابن حجر قوله : باب الدعاء عند النداء ، أى عند تمام النداء فكأن المصنف لم يقيده بذلك اتباعا لاطلاق الحديث اه ، واقول : إن ابن حجر والعيني متفقان على القيد بالتام ، وزاد ابن حجر على العيني توجيه اسقاط التام من الترجمة باتباعه للمتن حيث لم يذكر في المتن التام فتبعه المصنف في الترجمة ، ففي الترجمة والمتن الاطلاق دون التقييد . فقول العيني : ليس في لفظ الحديث هذه اللفظة ، يعنى لفظ التام لا أدرى ما مراده به ؟ لأن عدم وجوده في الحديث هو الذى صيره مطلقا عن قيد البعدية أو المعية ، وأما قوله : وفي لفظ الحديث أيضا مقدر الى آخر الوازم ، فابن حجر يوافقه على ذلك لأنها متفقان على التام .

« المحاكمة الثامنة والسبعون »

من كتاب أبواب الأذان ، فى باب الكلام فى الأذان ، حدثنا مسدد قال : حدثنا حماد إلى أن قال : عن عبد الله بن الحارث قال : خطبنا ابن عباس فى يوم ردى ، فلما بلغ المؤذن حى على الصلاة فأمره أن ينادى الصلاة فى الرحال ، فنظر القوم بعضهم إلى بعض فقال : فعل هذا من هو خير منه ، وفى رواية منى وأنها عزمة . وفى رواية الكشمهينى منهم قال العيني ووجهه أن يرجع الضمير فيه الى المؤذن والقوم جميعا وقال بعضهم (ابن حجر) ! وأما رواية الكشمهينى ففيها نظر ، ولعل من أذن كانوا جماعة أو أراد جنس المؤذنين والقوم جميعا ، قلت : فى نظره نظر وتأويله بالوجهين غير صحيح ، أما الأول فلم يثبت أن من أذن كانوا جماعة وهذا احتمال بعيد لأن الأذان بالجماعة محدث ، وأما الثانى فلأن الألف واللام فى المؤذن للعهد فكيف يجوز أن يراد به الجنس ؟ اه . كلام العيني : ، وعبارة ابن حجر قوله : من هو خير منه ، وللکشمهينى منهم ، وفى روايته نظر ولعل من أذن كانوا جماعة إن كانت محفوفة أو أراد جنس المؤذنين أو أراد خير من المنكرين ، واقول : إن نظر العيني فى الوجه الاول فى غاية الدقة من غير احتياج الى الاستدلال بحدوث الأذان بالجماعة ، بل نفس حديث الباب ينادى بأنه مؤذن واحد لا بالجماعة ، وأما نظره الثانى ففيه نظر لأن عهدية اللام فى المؤذن الواقع فى المتن لا ينافى عمومية الضمير فى كلام ابن عباس ، (١) وأما تفسيره بالمنكرين فمن أظهر الظاهر ، ولهذا كله قال : إن كانت الرواية محفوفة . هذا وقول ابن حجر فى رواية الكشمهينى نظرى فى هذا التعبير حرازة ، خصوصا إن كانت محفوفة وإنما يقال فى معناها صعوبة مثلا . فتأمل .

« المحاكمة التاسعة والسبعون »

من كتاب أبواب الأذان ، من باب أذان الأعمى ، حدثنا عبد الله بن مسلمة الى أن قال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم ، ثم قال : وكان رجلا أعمى لا ينادى حتى يقال له : أصبحت أصبحت ، قال العيني : قوله أصبحت ، أى قاربت الصباح لأن قرب الشيء قد يعبر به عنه كما فى قوله تعالى : فاذا بلغن أجلهن . أى قاربن لأن العدة اذا أتمت فلا

١ - عبد الله بن عباس الهاشمى حبر الأمة ، وترجمان القرآن ، نشأ فى بداية عهد النبوة ، ولازم النبى عليه السلام ، وتلقى عنه تعاليم الدين وأسرار الشريعة فهومن أجل الأصحاب ، وأعلمهم بالفقه والتأويل ، وأشعار العرب وأدباهم وأيامهم ، توفى ٦٨ .

رجعة ، قال : وفي رواية للبخارى فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر ، وفي رواية للبيهقى : ولم يكن يؤذن حتى يقول الناس حين ينظرون الى بزوغ الفجر : أصبحت ، قال فمقتضى هاتين الروايتين أن بلالا يؤذن بعد طلوع الفجر فيلزم منه جواز الأكل بعد طلوع الفجر ، وأجيب بأن المراد ابتداء بزوغ الفجر وطلوعه فيكون أذانه علامة لتحريم الأكل ، وقال بعضهم (ابن حجر) : وأجاب بانه لا يلزم من كون المراد بقولهم أصبحت أى قاربت الصباح وقوع أذانه قبل الفجر ، لاحتمال أن يكون قولهم ذلك وقع فى آخر جزء من الليل ، وأذانه يقع فى أول جزء من طلوع الفجر اهـ . قلت : هذا بعيد جدا والموقت الحاذق فى علمه يعجز عن تحرير ذلك ، **واقول** : إن ابن حجر أطال الكلام فى هذا المقام إلى أن قال : ثم ظهر لى أنه لا يلزم من كون المراد بقولهم : أصبحت أى قاربت الصباح وقوع أذانه قبل الفجر ، لاحتمال أن يكون قولهم ذلك يقع فى آخر جزء من الليل وأذانه يقع فى أول جزء من طلوع الفجر ، وهذا وإن كان مستبعدا فى العادة فليس بمستبعد من مؤذن النبى صلى الله عليه وسلم المؤيد بالملائكة ، فلا يشاركه فيه من لم يكن بتلك الصفة ، **واقول** : إن المقام مشكل جدا وصعب الفهم ، لأنهم غير ممنوعين من الأكل حتى يؤذن بلال ولا يؤذن بلال حتى يقال له أصبحت أصبحت ، ولا يقولون ذلك حتى ينظروا الى بزوغ الفجر فأذانه حينئذ بعد الطلوع قطعاً فينتج جواز الأكل بعد الفجر ، ولم يشف الشراح الغليل ، وكأن هذا هو الذى حمل الأعمش (١) على جواز الأكل بعد طلوع الفجر ويقويه ما رواه الشراح هنا عن حفصة (٢) رضى الله عنها أنهم كانوا لا يؤذنون للصلاة الا بعد طلوع الفجر ، وفي رواية عنها : كان اذا أذن المؤذن بالفجر قام النبى صلى الله عليه وسلم فصلى ركعتى الفجر ثم خرج الى المسجد وحرم ، وكان لا يؤذن حتى يصبح الا أن هذا مخالف للاجماع كما قاله الشراح ، وحاصله أن جواب العيني بتأويل أصبحت الموافق له ابن حجر بقاربته يلزم منه الأذان قبل الفجر ، وأن الجواب الذى استظهره ابن حجر من أن أصبحت يقع فى آخر جزء من الليل ، والأذان فى أول جزء من النهار يحتاج الى وحى أو ضبط زائد غير مألوف وعلى كل حال فتح الاشكال أبقى على اغلاقه ، فالاجماع على بطلان صلاة الصبح قبل الفجر ، وعلى حرمة الأكل بعد طلوع الفجر ، والله أعلم .

« الحاكمة المتممة للثمانين »

فى أبواب الأذان ، من باب كم بين الأذان والاقامة ؟ حدثنا إسحاق الواسطى إلى أن قال : عن عبد الله ابن مغفل المزنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : بين كل أذانين صلاة ثلاث لمن شاء ، قال العيني : إن هذا باب يذكر فيه كم بين الأذان والاقامة ، فحينئذ يكون باب منونا مرفوعا على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وقال بعضهم (ابن حجر) : أما باب فهو فى روايتنا بلا تنوين ، قلت : ليت شعرى من هو الراوى له ؟ فهل هو ممن يعتمد عليه فى تصرفه فى التراكيب ؟ وهذا ليس لفظ الحديث حتى يقتصر فيه على المروى ، وإنما هو كلام البخارى ، فالذى له يد فى تحقيق النظر فى تراكيب الناس يتصرف فيه بأى وجه يأتى معه على قاعدة أهل النحو واصطلاح العلماء فيه ، وباب هنا منون ووجهه ما ذكرناه اهـ ، وعبرة

(١) الحافظ سليمان بن مهران الأسدى ، تابعى مشهور ، وصف بالورع والبراعة فى فهم القرآن والسنة ، وسعة الرواية توفى ١٤٨

(٢) أم المؤمنين حفصة بنت عمر بن الخطاب زوج النبى صلى الله عليه وسلم ، كانت صوامة قوامه من أهل الفضل والورع . توفيت ٤٥

ابن حجر هكذا قوله : باب كم بين الاذان والأقامة ، أما باب فهو في روايتنا بلا تنوين اه . **واقول** : لم يفهم من كلام ابن حجر هل معنى روايته على الوقف أو على معنى الاضافة ؟ فالكل محتمل وموجه ، والعينى يتمنى أن يعلم من هو الراوى له الخ تمنيه ، فلو كان تمنيه حقيقيا لألفتناه الى خطبة فتح البارى ، أو الى ترجمته من التبر المسبوك للسخاوى حتى يعلم مثل العراقى والبلقىنى (١) وابن الملحق (٢) وغيرهم ، وأما اذ كان التمنى فى مظهر الاستهزاء وأعيدهما بالله معا من الاستهزاء فيكالى له من صبرة اندره ، ويقال من هو الراوى لك تنوينه مر فوعا على أنه خبر لمخدوئ ؟ فجوابك جوابه وليس هذا من دأب صغار المتعلمين فضلا عن كبار المعلمين ، لكن قوله : وهذا ليس لفظ الحديث حتى يقتصر فيه على المروى الى آخر كلامه ، ففيه مؤاخذات : أولا قوله ليس لفظ الحديث حتى الخ . موهم بأن الحديث لا يتصرف فيه ولا ينقل بالمعنى ، فهو وان كان قولاً لكن الراجح جوازه بشرطه وهو الواقع ، كما يعرف ذلك من الاحاديث الطوال ، كحديث المعراج وحديث يوم القيامة ، وثانيا مفهوم قوله : وانما هو كلام البخارى ، ان كلام البخارى يجوز التصرف فيه ، مع أن المعروف أن كلام المؤلفين لا يتصرف فيه ولا ينقل بالمعنى بالاتفاق بخلاف الحديث الشريف ففيه خلاف كما علمت ، وثالثا فما استدلل به من أن الذى له يد فى تحقيق النظر بأن له التصرف فيه على أى وجه بشرط أن يتمشى على قاعدة أهل النحو ، انما ذلك فى نحو كلمة أو كلام لم يضبط عن صدر منه فهذا يوجه بكل وجه يتحملة عريضة ويتصرف فيه بتحقيق النظر ، أما ما روى مضبوطا كما رواه ابن حجر مضبوطا فلا ، ورابعا قوله فى النتيجة : وباب ننون هنا ووجهه ما ذكرناه ، لم يتجه هذا الوجه لأنه توجيه واعراب لسرفعه بعد أن رفعه ، والمطلوب توجيه تنوينه . فتأمل الجميع .

« المحاكمة الواحدة والثمانون »

فى أبواب الأذان ، من باب من انتظر الاقامة ، حدثنا أبو اليان قال : أخبرنا شعيب الى أن قال : إن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذا سكت المؤذن بالأولى من صلاة الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين قبل صلاة الفجر ، بعد أن يستبين الفجر ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتية المؤذن للاقامة ، قال العينى : قوله : إذا سكت المؤذن أى اذا فرغ من الأذان بالسكوت عنه ، هكذا فى رواية الجمهور . المعتمدة بالتاء المثناة من فوق ، وحكى ابن التين بالباء الموحدة ، ومعناه صب الأذان فى الآذان جمع الاذن وقال ابن قرقول (٣) رويناه عن الخطائى سكب المؤذن بالباء الموحدة ، الى أن قال : وقال الصاغانى فى العباب أيضا بالباء الموحدة ، وذكر أن المحدثين صحفوها بالمثناة ، وقال بعضهم (ابن حجر) : أوليس كما قال ؟ **قلت** لم يبين وجه الرد عليه وليس الصاغانى ممن يرد عليه فى مثل هذا ، وقال ابن بطال والسفاقسى : ان هذه رواية ابن المبارك عن الاوزاعى (٤) عن الزهرى (٥) قالوا : ولها وجه من الصواب

(١) - الحافظ العلامة عرسراج الدين بن رسلان الشافعى ، المتوفى ٨٠٥ .

(٢) - الحافظ سراج الدين عمر بن علي الشافعى كان من اكبر العلماء فى الحديث والفقه وتاريخ الرجال ، توفى ٨٠٤ .

(٣) - الحافظ ابراهيم بن يوسف الاندلسى صاحب كتاب (مطالع الأنوار) المتوفى بفاس ٥٩٦ .

(٤) - العلامة الامام أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعى أحد أعلام الأئمة المنعوتين بالورع والفضل ، مات ١٥٢ .

(٥) - الامام أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله الزهرى ، تابعى موصوف بالصدق والورع ، روى عن جمع من الصحابة .

وروى عنه طائفة من التابعين ، توفى ١٢٤ .

قلت بل هو عين الصواب ، لأن سكت بالتاء المثناة من فوق لا يستعمل بالباء الموحدة ، بل يستعمل بكلمة من أو عن ، وسكب بالباء الموحدة استعمل هنا بالباء ، والباء وان كانت تستعمل بمعنى عن كما في قوله : فاسأل به خبيراً . أى عنه ، إلا أن الأصل أن كل حرف يستعمل في بابه ، ولا يستعمل في غير بابه إلا لنكتة ، وإى نكتة هنا ؟ وعبارة ابن حجر هكذا قوله : اذا سكت المؤذن أى فرغ من الأذان بالسكوت عنه هذا في الروايات المعتمدة بالمثناة الفوقانية ، وحكى ابن التين أنه روى بالموحدة ومعناه صب الأذان وأفرغه في الأذان ، ومنه أفرغ في أذن كلاماً حسناً . والرواية المذكورة لم تثبت في شيء من الطرق ، وإنما ذكرها الخطابي من طريق الأوزاعي عن الزهري ، وأفرط الصاغاني في العباب فجزم أنها بالموحدة ، وأن المحدثين يقولونها بالمثناة ثم ادعى أنها تصحيف وليس كما قال اهـ . **واقول** : إن كلا من الشيخين اتفقا على أن الروايات المعتمدة بالتاء المثناة من فوق ، وزاد العيني التعبير بالجمهور واتفقا على أن رواية الباء الموحدة إنما رواها ابن التين ثم برك عليها الصاغاني بروكا وجمد عليها ، حتى قال : إن رواية التاء بالمثناة من تصحيف المحدثين أليس من حق كل أحد أن يبحث مع الصاغاني وينظر في تحفظه الخفاء الغفير من المحدثين بل جمهورهم ؟ أوليس مما يتعجب منه قول العيني فيما نقله ابن المبارك عن الأوزاعي عن الزهري ، حيث قال في رواية الباء الموحدة : إن لها وجهاً من الصواب فتعلق بذلك ، وقال . قلت : بل هو عين الصواب غافلاً عما قدمت يداه من كون رواية التاء المثناة هي التي عزاها للأكثر فحصر الصواب في هذه وعين الخطأ بالمفهوم في تلك ، مع أن ما اعتمد عليه من قولها أن لها وجهاً مما لا يخفى ضعفه ومرجوحيته .

« المحاكمة الثانية والثمانون »

في أبواب الأذان ، من باب لا يسعى إلى الصلاة وليأت بالسكينة والوقار وما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتوا ، قاله أبو قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، حدثنا آدم قال : حدثني ابن أبي ذئب إلى أن قال : عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : اذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم بالسكينة والوقار ، ولا تسرعوا فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتوا . قال العيني : قوله وعليكم بالسكينة كذا وفي رواية أبي ذر (١) وفي رواية غيره : وعليكم السكينة ، بالنصب بلا باء ، وكذا في رواية مسلم من طريق يونس ، (٢) وضبطها القرطبي الشارح بالنصب على الإغراء ، وضبطها النووي بالرفع على أنها جملة في موضع الحال ، وقيل دخول الباء لا وجه له لأنه متعد بنفسه كما في قوله تعالى : عليكم أنفسكم . ورد بأنها زائدة للتأكيد ، ولم تدخل للتعبية وجاء في الأحاديث كثير من ذلك ، نحو عليكم برخصة الله وعليكم بقيام الليل ، ونحو ذلك . وقال بعضهم (ابن حجر) : ثم إن الذي علل بقوله : لأنه متعد بنفسه غير موفٍ بمقصوده ، إذ لا يلزم من كونه متعد بنفسه امتناع تعديده بالباء . **قلت** هذا القائل لم يشم شيئاً من علم التصريف ونفى الملازمة غير صحيح اهـ . وعبارة العيني كعبارة ابن حجر إلى قوله : وضبطها النووي بالرفع ثم قال : واستشكل بعضهم دخول الباء ، قال : لأنه متعد بنفسه كقوله تعالى :

(١) - الحافظ عبد الرحيم بن أحمد بن محمد الهروي الأنصاري المالكي ، ويمرّف بابن السالك ، تلقى الحديث عن أسلاف عصره في مصر والشام وهرّة والبصرة وبغداد واستوطن مكة ، وكان ثقة ورعاً ضابطاً سخياً ، قد انتهت إليه مشيخة الحرم المكي ، ومن مؤلفاته المستدرك على الصحيحين ، ومعجم شيوخه ، توفي ٤٣٤ هـ .

(٢) - أبو عبد الله يونس بن عبيد القيسى بالولاء ، كان خزازاً ورعاً زاهداً ثقة أميناً ، روى عن أنس . وعطاء وابن سيرين ، توفي ١٣٩ هـ .

عليكم أنفسكم . وفيه نظر لثبوت زيادة الباء في الاحاديث الصحيحة كحديث : عليكم برخصة الله ، وحديث : فعليه بالصوم ، وحديث : فعليك بالمرأة ، وحديث : عليكم بقيام الليل ، وحديث : عليك بخويصة نفسك ، وغير ذلك . ثم ان الذى عـلـل به هذا المعترض غير موف بمقصوده ، اذ لا يلزم من كونه يجوز أن يتعدى بنفسه امتناع تعديته بالباء ، **واقول** : محل النزاع بين الشيخين هو ما عـلـل به بعضهم اشكاله دخول الباء على فعل يتعدى بنفسه ، وبعد ان اتفق الشيخان على رد الاشكال بأن أمثاله في الفصح كثير وأنه للتأكيد ، وزاد ابن حجر في رد الاشكال بالبحث فيما عـلـل به من كون المعتدى بنفسه لا يتعدى بالحرف بعدم الازوم بينهما ، ونصر العيني المستشكل وقال : نفى الملازمة غير صحيح ، يعنى أنها متلازمان فيقال هنا : حيث أنها متلازمان كيف رددته زيادة الباء في الاحاديث التي أوردتها عليه مستدلاً بها مع أنك قد نقضت قولك بتوكل ؟ فالحق ان الفعل المعتدى بنفسه قد يتعدى بحرف ، وكل يوم يقول ويسمع : سمع الله لمن حمده ، لا يسمعون الى الملا الأعلى ، هل لك الى ان تركسى . الله أعلم

« المحاكمة الثالثة والثمانون »

من كتاب أبواب الأذان ، فى باب أهل العلم والفضل أحق بالامامة ، حدثنا إسحاق بن نصر قال : حدثنا حسين الى أن قال عن أبي موسى قال : مرض النبي صلى الله عليه وسلم ، فاشتد مرضه فقال : مروا أبا بكر فليصل بالناس . قالت عائشة : إنه رجل رقيق ، اذا قام مقامك لم يستطع أن يصلى بالناس . قال : مروا أبا بكر فليصل بالناس . فعادت فقال : مرى أبا بكر فليصل بالناس ، فانكن صواحب يوسف ، فأتاه الرسول فصلى بالناس فى حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، قال العيني فى شرح الترجمة : أى هذا باب ترجمته أهل العلم والفضل أحق بالامامة ، وقال بعضهم (ابن حجر) ومقتضاه ان الأعلام والأفضل أحق من العالم والفاضل ، **قلت** هذا التركيب لا يقتضى أصلاً هذا المعنى بل مقتضاه أن العالم أحق من الجاهل ، والفاضل أحق من غير الفاضل ، ثم قال : وذكر الفضل بعد العلم من العام بعد الخاص ، **قلت** انما يتمشى هذا اذا أريد من لفظ الفضل معنى العموم ، وأما اذا أريد منه معنى خاص فلا يتمشى هذا على ما لا يخفى اهـ ، وعبارة ابن حجر موافقة لنقل العيني عنه ، **واقول** : ان المحاكمة مفصلة بما قاله العيني فى شرح هذا الحديث عند تعداد الاستنباطات منه ، حيث قال : الفائدة الثالثة فيه أن الأحق بالامامة هو العلم هذا فى الاعتراض الأول ، وأما الثانى من كون الفضل أعم من العلم فهو أظهر من كل ظاهر ، كما قرره العيني بجهة من جهاته ، قصاره أن الاعتراف بالدعوى قاعدة كلية فى المنازعات .

« المحاكمة الرابعة والثمانون »

من كتاب أبواب الاذان ، فى باب إنما جعل الامام ليؤتم به ، حدثنا عبد الله بن يوسف قال : أخبرنا مالك عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ركب فرسا فصرع عنه فجحش (١)

(١) الجحش : سجع الجلد وقشره من شيء يصيبه او جرح كالخدش او فوقه .

شقة الايمن فصلي صلاة من الصلوات وهو قاعد فصلينا وراءه فعودا ، فلما انصرف قال : انما جعل الامام ليؤتم به فاذا صلى قائما فصلوا قياما ، فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا ، واذا قال : سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا ولك الحمد . واذا صلى قائما فصلوا قياما ، واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا اجمعون ، قال العيني قوله : فصلي صلاة من الصلوات ، وفي رواية سفيان عن الزهري : فحضرت الصلاة . قال القرطبي : اللام للعهد ظاهرا والمراد الفرض ، لأن المعهود من عاداتهم اجتماعهم للفرض بخلاف النافلة ، وحكى عياض عن ابن القاسم (١) أن هذه الصلاة كانت نفلا ، وقال بعضهم (ابن حجر) : وتعقب بأن في رواية جابر عند ابن خزيمة وأبي داود الحزم بأنها فرض ، لكنني لم أقف على تعيينها الا في حديث أنس : فصلي بنا يومئذ ، والظاهر أنها الظهر أو العصر . قلت : لا ظاهر هنا يدل على ما ادعاه ، ولم لا يجوز أن تكون التي صلى بهم يومئذ نفلا ؟ اهـ . وراجعنا ابن حجر فوجدنا في آخر عبارته هكذا وحكى عياض عن ابن القاسم أن هذه الصلاة كانت نفلا ، وتعقبه بأن في رواية جابر عند ابن خزيمة وأبي داود الحزم بأنها فرض كما سيأتي ، لكن لم أقف على تعيينها الا أن في حديث أنس : فصلي بنا يومئذ فكانها نهارية الظهر أو العصر اهـ . **وأقول** : ان العيني لم ينازع الا في استظهاره كون تلك الصلاة فرضا بقوله : ولم لا يجوز أن تكون تلك الصلاة نفلا ؟ فيلزم حينئذ التأمل فيها قالا وفيما رويها ، وفيما يقال في مثل هذه التراكيب بالفاظها ، فنقول : ان لفظ حضرت الصلاة لا تستعمل البتة الا في الفرض ، وان في رواية ابن خزيمة وأبي داود التصريح بكونها فرضا ، مع أن العيني قد نقل ذلك عنهما ولم يؤول منه شيئا فظهر أن الذي تعقب القول بكونها نفلا وسلمه ابن حجر هو الظاهر . والله أعلم .

« المحاكمة الخامسة والثمانون »

من كتاب أبواب الأذان ، في باب اذا قام الرجل عن يسار الامام فحوله الامام الى يمينه لم تفسد صلاتهما ، عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : تمت عند ميمونة والنبي صلى الله عليه وسلم عندها تلك الليلة فنوضاً ثم قام يصلي فقامت على يساره ، فأخذني فجعلني عن يمينه فصلي ثلاث عشرة ركعة ثم نام حتى نفخ ، وكان اذا نام نفخ ثم أتاه المؤذن فخرج فصلي ولم يتوضأ ، قال عمرو فحدثت به بكبيرا فقال : حدثني كريب بذلك . قال العيني قوله : قال عمرو قال الكرمانى الظاهر أنه من مقول ابن وهب (٢) ويحتمل التعليق . وقال بعضهم (ابن حجر) : ووهم من زعم أنه من تعليق البخارى فقد ساقه أبو نعيم (٣) مثل سياقه ، قلت : أراد بقوله : وهم من زعم أنه تعليق الكرمانى ، والكرمانى لم يهمل في ذلك وانما قال يحتمل التعليق ، وبين الوهم والاحتمال فرق كبير ، لان الوهم غلط ، ومدعى الاحتمال ليس بغلط ، وكون سياق ابى نعيم نحو سياق عمرو لا يستلزم نفي احتمال التعليق في سياق البخارى ، مع أن الكرمانى قال

(١) الامام أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم العتقى من أشهر تلاميذ الامام مالك ، وأعظم أئمة المالكية ، وبفضله انتشر المذهب في المغرب وكان ورعا زاهدا صبورا مجانباً للسلطان ومات ١٩١

(٢) أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم البصرى القوشى ، سمع مالكا والثوري وابن جريج ، وكان حافظا واسع الرواية . توفي ١٩٧

(٣) هو أبو نعيم الفضل بن دكين التيمى بالولاء من كبار محدثى الكوفة ، وهو أحد شيوخ البخارى ، وكان ورعا ثقة أميناً .

أولا : الظاهر أنه مقول ابن وهب المذكور في الحديث ، وعبرة ابن حجر هكذا قوله : قال عمرو أى ابن الحارث المذكور في الاسناد المذكور ، ووهب من زعم أنه من تعليق البخارى فقد ساقه أبو نعيم مثل سياقه اهـ . **واقول** : ان هذه الحملة من العيني على ابن حجر بكثرة هذه المقدمات كلها مبنية على وهم العيني أن المراد بالواهم في كلام ابن حجر هو الكرماني ، بل يبعد هذا الفهم الاستظهار الواقع في كلام الكرماني مع لفظ الاحتمال الذي لا يفهم منه أحد غير وجه مرجوح ، نعم كون سياق أبي نعيم نحو سياق عمرو لا يستلزم نفى احتمال التعليق في سياق البخارى ، لجواز التعليق منها ومن ثالث . فتأمله .

« المحاكمة السادسة والثمانون »

من كتاب أبواب الأذان ، في باب اذا طول الامام . حدثنا محمد بن بشار قال : حدثنا باغندر قال : حدثنا عن عمرو ، قال : سمعت جابر بن عبد الله قال : كان معاذ بن جبل يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يرجع فيؤم قومه فصلى العشاء فقرا بالبقرة ، فانصرف الرجل فكان معاذ ينال منه فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال : فتان فتان فتان ، ثلاث مرار ، أو قال : فاتنا فاتنا فاتنا ، وأمره بسورتين من أوسط المفصل قال عمرو : لا أحفظهما . قال العيني قوله : فصلى العشاء كذا في معظم الروايات ووقع في رواية لأبي عوانة (١) والطحاوى (٢) عن طريق محارب (٣) : صلى باصحابه المغرب ، وكذا في رواية عبد الرزاق (٤) من رواية أبي الزبير ، وقال بعضهم (ابن حجر) فان حمل على تعدد القضية أو على أن المغرب أريد به العشاء مجازا والافما في الصحيح أصح ، قلت : رجال الطحاوى في رواية رجال الصحيح فمن أين تأتى الاصححة في رواية العشاء ؟ اهـ . وعبرة ابن حجر مثل رواية العيني الا أنه صرح بجواب الشرط فقال بعد مجازاتهم . **واقول** : ان العيني اعترض على ابن حجر في الاصححة ، واستدل على ذلك بمساواة رجال سنديهما مع أنه قال في أول شرحه هذا اتفق علماء الشرق والغرب على أنه ليس بعد كتب الله تعالى أصح من صحيح البخارى ومسلم ، والجمهور على ترجيح البخارى ، وهل الاصححة الا من من طريق رجال السند ؟ وهل من فرق بين سند وسند ؟ وهذا يكفى ابن حجر في الاستدلال ، وايضا فما قاله العيني من أن رواية العشاء هي في معظم الروايات ، فهل يساويه ما في أقل الروايات ؟ وايضا فالذى يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب ثم يرجع الى قومه مع بعد المسافة فيصلى لهم بالبقرة : والله أعلم بسأى سورة يقرأ في الثانية بل وقع في رواية ذكر النساء لا بد وأن يكون اتمامها في أثناء العشاء الأخيرة ، وليس ذلك من دأب المسلمين في

(١) الحافظ أبو عوانة يعقوب بن اسحاق الاسفرائيني ، وصفه ياقوت بأحد حفاظ الدنيا ، وهو أول من أدخل مذهب الشافعي الى اسفرايين بلده وقد رحل في طلب الحديث الى الحجاز ومصر والشام ثم عاد الى موطنه . وتوفي ٣١٦ .

(٢) العلامة الحافظ أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الازدي الحنفي ، أحد شراح صحيح البخارى . توفي ٣٢١ .

(٣) محارب بن دثار السدوسي قاضي الكوفة ، كان فقيها فاضلا شجاعا ثقة صدوقا جيد الرواية . توفي ١١٦ .

(٤) الحافظ عبد الرزاق بن همام بن نافع اليماني ، سمع من مالك والثوري ، وكان صادقا ثبتا غير أن بعض علماء الرجال ضعفوا

لأنه كان متشيعا يروى بعض الاحاديث في مناقب أهل البيت ، وتوفي ٢١١ .

أداء صلواتهم ، وأيضا سياقي قريبا في باب من شكى أمامه اذا طول أن عمرو بن دينار (١) وعبيد الله بن مقسم (٢) وأبا الزبير (٣) عن جابر قرأ معاذ في العشاء البقرة ، وحاصل الأمر عندنا مثال عامي يصدق ههنا وله وقع (ما بعد البقرة سورة) .

« المحاكمة السابعة والثمانون »

من كتاب أبواب الأذان ، في باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي ، قال : حدثنا ابراهيم بن موسى الى أن قال : عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : اني لأقوم في الصلاة أريد أن أطول فيها فأسمع بكاء الصبي فأتجاوز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه . تابعه بشر بن بكر وابن المبارك وبقية (٤) عن الاوزاعي قال العيني حديث بشر (٥) أخرجه البخاري مسندا في باب خروج النساء الى المساجد ، وقال بعض الشراح في هذا الموضع هي موصولة عند المؤلف في كتاب الجمعة ، قلت : هذا غفلة منه وسهو وليس الا كما ذكرناه اه ، **واقول** : ان عبارة العيني التي : هي وقال بعض الشراح ، مخالفة لعادته المألوفة في الرد على ابن حجر بعبارة وقال بعضهم ومع ذلك فيحتمل أن يكونه ويحتمل غيره ، فان كان الثاني فقد تتبع أبواب كتاب الجمعة جميعها فلم يوجد فيها هذا الحديث ، فهو غفلة منه ان صح ارادة غير ابن حجر ، وان كان هو ابن حجر فعبارة هكذا قوله : تابعه بشر بن بكر هي موصولة عند المؤلف في باب خروج النساء الى المساجد قبيل كتاب الجمعة اه ، وههنا والله يقف العقل ويتحير بين نص الناقل والمنقول منه ، فنضطر الى الاعتماد على ما في كشف الظنون من أن الطلبة يترأفون بالمسودات بين الشيخين ، فيجوز حينئذ ان يكون فيه تصحيح بعد السهو في المسودة وربما كان هذا مشموما ومذاقا من تطويل الاحالة فافهمه وشمه وذقه . والله اعلم .

« المحاكمة الثامنة والثمانون »

من كتاب أبواب الأذان ، في باب تخفيف الامام في القيام ، حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير قال : حدثنا اسماعيل عن قيس ، عن أبي مسعود أن رجلا قال : والله يا رسول الله اني لأتأخر عن صلاة الغداة من أجل فلان مما يطيل بنا ، فما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في موعظة أشد غضبا منه يومئذ . ثم قال : إن منكم منفرين ، فأبكم ما صلى بالناس فليتجاوز فان فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة . قال العيني : قوله أشد بالنصب على الحال من رسول الله صلى الله عليه وسلم ونصب غضبا على التمييز ، وقال بعضهم (ابن حجر) : أشد بالنصب نعت لمصدر محذوف أي غضبا أشد ، قلت : هذا ليس بشيء لفساد المعنى يذوقه من له يد في العربية ، **واقول** : ان عبارة ابن حجر مثل ما نقلها عنه العيني ، وظاهره أنه بعيد عن المرام

(١) الامام الحافظ عمرو بن دينار ، من أجلاء التابعين ، كان ثقة حجة زاهدا ورعا سمع من الزهري وسالم بن عبد الله وابن عيينة وغيرهم ، وروى عنه الأعمش والثوري والشافعي وأحمد ، ومات ١٩٠ .

(٢) عبيد الله بن مقسم : أحد الرواة الثقة ، روى عنه أبو حازم وابن دينار وسهيل والنسائي ، وسمع من أبي هريرة وابن عمر وجابر وغيرهم . وكان صادقا ورعا .

(٣) محمد بن مسلم أبو الزبير المكي ، كان من أكل الناس عقلا ، قال عطاء : وكان أبو الزبير أحفظنا لحديث النبي صلى الله عليه وسلم ، توفي ١٢٨ .

(٤) أبو محمد بقية بن الوليد الحمصي محدث الشام في عصره ، كان كيسا ظريفا حافظا واسع الرواية والدراية . توفي ١٩٧ .

(٥) أبو عبد الله بشر بن بكر التنيسي ، روى عن الاوزاعي وطبقته ، وروى عنه الامام الشافعي والحميدي ، مات ٢٠٥ .

غير أن معناه الذى يريده هو بتقدير غضب غضبا أشد ، وإنما لم يصرح به لأن المصدر لا بد له من عامل يعمل منه ويقدره كل من كان له يد فى العريضة ، وبعد فان الوجهين اللذين ابداهما الشيخان محتملان ، وأزيد وجها ثالثا هو أن يكون فى محل نصب مفعولا ثانيا للرؤية لأنها علمية على تقدير ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم غاضبا غضبا أشد الخ . فتأمل .

« المحاكمة التاسعة والثمانون »

من كتاب أبواب الأذان ، من باب رفع البصر الى الامام فى الصلاة ، قال : حدثنا محمد بن سنان ، قال : حدثنا فليح ، قال : حدثنا هلال عن أنس بن مالك ، قال : صلى لنا النبى صلى الله عليه وسلم ، ثم رقى المنبر فأشار بيديه قبل قبلة المسجد ثم قال : لقد رأيت الآن منذ صليت لكم الصلاة ، الحنة والنار ممثلتين فى قبلة هذا الحدار فلم ار كاليوم فى الخير والشر ثلاثا ، قال العيني : مطابقتها للترجمة فى قوله فاشار بيديه الى القبلة ، لأن رويتهما اشارته صلى الله عليه وسلم بيده الى جهة القبلة تدل على أنهم كانوا يراقبونه ، وقال الكرماني : ان فى وجه المطابقة وجهين ، أحدهما هو أن فيه بيان رفع بصر الامام الى الشيء فناسب بيان رفع البصر الى الامام من جهة كونها مشتركين فى رفع البصر فى الصلاة ، قلت : فيه ما لا يخفى والوجه الثانى هو القريب ، وهو أن هذا الحديث مختصر حديث صلاة الكسوف الذى ثبت فيه رفع البصر الى الامام والعجب العجيب أن بعضهم (ابن حجر) ذكر وجه المطابقة ، وأخذ من كلام الكرماني وطوله ثم نسبته الى نفسه حيث قال : والذى ظهر لى أن حديث أنس مختصر من حديث ابن عباس ، وان القصصة فيها واحدة فسيأتى فى حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال : رأيت الحنة والنار ، كما قال فى حديث أنس وقد قالوا له فى حديث ابن عباس رأيناك تكعكت ، فهذا موضع الترجمة اه . والذى قلته هو الا وجه لم يتنبه عليه أحد من الشراح ، قال : وبه يسقط أيضا اعتراض الاسماعيلي على ايراد البخارى حديث أنس فى هذا الباب ، فقال ليس فيه نظر المأمومين الى الامام وأنس يخبر بقوله : فاشار بيده قبل قبلة المسجد فلولم يكن هو ناظر الى النبى صلى الله عليه وسلم لما رأى اشارته بيده ، وأبعد من اعتراض الاسماعيلي قول بعضهم (ابن حجر) فى جواب اعتراضه : وأجيب بأن فيه ان الامام رفع بصره الى امامه واذا ساغ ذلك للامام ساغ للمأموم اه ، قلت : سبحان الله ما أبعد هذا من المقصود ، لأن الترجمة ليست فيها ذكره وإنما هى فى رفع البصر الى الامام ، وأين هذا من ذلك ؟ اه . وبعد مراجعة ابن حجر وجد أنه موافق لما نقل عنه العيني ، الا أنه قال فى الآخر : ويحتمل أن يكون مأخوذا من قوله فاشار بيده قبل قبلة المسجد ، فان رويتهما الاشارة تقتضى أنهم كانوا يراقبون أفعاله اه . واقول : انى تأملت جميع ما تقدم فظهر ظهورا بينا أن اعتراض الاسماعيلي ساقط وجواب ابن حجر عنه بعيد مما يتعجب منه ، وتقرير العيني الذى يتبع به ظاهر كالشمس ، فالمطابقة بين الترجمة والحديث كادت أن تلمس باليد ، ولا أدري لأى نكتة جعله ابن حجر وجها محتملا ولم يقتصر عليه أولا ؟ فلا أقل من تقديمه ، فاضطرت الى أن أعده من قبيل السهو ثم التدارك ولقد تقدم لك نظيره . فتأمل .

« المحاكمة المتهمة للتسعين »

من كتاب الجمعة ، فى باب فرض الجمعة ، حدثنا أبو اليمان قال : أخبرنا شعيب الى أن قال : عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ثم هذا يومهم الذى فرض الله عليهم فاختلفوا فيه فهدانا الله له ، فالناس لنا فيه تبع اليهود غدا والنصارى بعد غد ، قال العيني قوله : أوتوا الكتاب أى أعطوه ، والمراد من الكتاب التوراة والانجيل ، فيكون الالف واللام فيه للعهد. وقال بعضهم (ابن حجر) : اللام للجنس وهو غير صحيح اهـ . وعبارة ابن حجر قوله : أوتوا الكتاب ، اللام للجنس والمراد التوراة والانجيل اهـ . **واقول** انا اذا تأملنا الكتب والصحف التى أنزلها الله على رسله نجدها كثيرة زائدة على التوراة والانجيل قطعا ، ذكر المفسرون ان الكتب المنزلة على الرسل مائة كتاب وأربعة كتب ، فمنها على شيث ، ومنها على إبراهيم ، بنص : إن هذا لفى الصحف الاولى صحف إبراهيم وموسى . ولونظـرنا الى قوله : اولئك الذين آتيناهم الكتاب الراجع لثمانية عشر رسولا ، ورأينا المفسرين يقولون : ان المراد بالكتاب الجنس ، لما فهمنا من الكتاب فى الحديث الا الجنس وان تحقق فى التوراة والانجيل ، بدليل اليهود غدا والنصارى بعد غد وهو قول ابن حجر ، والمراد من الجنس بعض أفراد اليهود والنصارى ، فيا لله ما أدق نظره . فافهم .

« المحاكمة الواحدة والتسعون »

من كتاب أبواب الأذان ، من باب رفع البصر الى السماء فى الصلاة ، قال : حدثنا على بن عبد الله قال : حدثنا يحيى الى ان قال : عن أنس بن مالك حدثهم قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم : ما بال أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء فى صلاتهم؟ فاشتد قوله فى ذلك حتى قال : ليتنهن عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم . قال العيني قوله : فى صلاتهم ، وفى رواية مسلم من حديث ابن هريرة عند الدعاء . وقال بعضهم (ابن حجر) : فان حمل المطلق على المقيد اقتضى اختصاص الكراهية بالدعاء الواقع فى الصلاة ، قلت : ليس الأمر كذلك بل المطلق يجرى على اطلاقه والمقيد على تقييده ، والحكم عام فى الكراهة سواء كان رفع بصره فى الصلاة عند الدعاء أو بدون الدعاء ، والدليل عليه ما رواه الواحدى (١) فى اسباب النزول ، من حديث ابن عليه (٢) عن ايوب (٣) عن محمد (٤) عن أبي هريرة (٥) أن فلانا كان اذا صلى رفع بصره الى السماء ، فترلت : الذين هم فى صلاتهم خاشعون. ورفع البصر فى الصلاة مطلقا ينافى الخشوع الذى اصله هو السكون اهـ . وعبارة ابن حجر هى ما نقله العيني عنه ، **واقول** : ان العيني رحمه الله تعالى ينكر أن يكون حديث الباب مقيدا لحديث أبي هريرة عند الدعاء ، بل المطلق على طلاقه والمقيد على قيده ، فالحكم واحد وهو الكراهة فى رفع الرأس فى الصلاة عند الدعاء أو غيره ، ثم ان المقرر فى الاصول ان الخطاب إذا

(١) أبو الحسن على بن أحمد الواحدى ، صاحب أسباب النزول ، والبيوط فى التفسير المتوفى ٤٦٨ .

(٢) هو اساميل بن ابراهيم بن سهل البصرى ، سمع جماعة منهم أبو أيوب ، وكانت أمه عليه فاضلة برزة تقابل الرجال ، وهى على جانب من النبل والفقه ، توفى ابن عليه ١٩٣ .

(٣) أبو بكر ايوب بن كيسان السخيتانى البصرى ، من اكابر فقهاء التابعين وحفاظ الحديث ، كان ثبنا حجة أميناروى عن أنس وغيره وسع منه ابن سيرين وابن دينار والاعمش ومالك وأبو حنيفة ، توفى ١٣١ .

(٤) يغلب على الظن أنه محمد بن مقاتل ، أحد شيوخ البخارى المتوفى ٢٢٦ .

(٥) أبو هريرة عبد الله بن عامر الصحابى الجليل ، وأحد أوعية العلم ، المكثرين من رواية الحديث المتوفى ٥٧ .

ورد مطلقا لا مقيدا حمل على اطلاقه ، وان ورد مقيدا حمل على تقييده ، وان ورد مطلقا فى موضع ، مقيدا فى موضع آخر فذلك على أقسام : الاول أن يختلفا فى السبب والحكم ، فلا يحمل أحدهما على الآخر بالاتفاق الثانى أن يتفقا فى السبب والحكم ، فيحمل أحدهما على الآخر اتفاقا . قال فى حصول المأمول وبه قال أبو حنيفة (١) قال الفئارى (٢) فى فصول البدائع : حكم المطلق أن يجرى على اطلاقه والمقيد على تقييده ، فاذا وردا والمحكوم به واحد مع وحدة الحادثة نحو ان ظهرت فاعتق رقبة ، ان ظهرت فاعتق رقبة مسلمة ، فمتفق على ثبوته تقدم أى الحمل أو تأخر ، نحو فصيام ثلاثة أيام مع قراءة ابن مسعود (٣) يعنى متتابعات . وفى كليات ابن البقاء وهو حنفى : والمطلق لا يحمل على المقيد عندنا الا اذا اتحدت الحادثة وكان الاطلاق والتقييد فى الحكم ، فيحمل المطلق على المقيد كقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة ايام متتابعات اهـ . وحيث كان العينى رحمه الله تعالى من أكابر علماء الحنيفة فقد سمعت مذهبه كذهب غيره ، ولا يخالف فى كون الحكم فيهما واحدا كما صرح هو به وهو الكراهة ، وان السبب فى الكراهة هو اشتغال الفكر بما ينافى الخشوع ، وحديث اسباب النزول الذى استند عليه لا يوازى هذا ، وان أبيت الا أن يكون له قيمة فى الاستدلال فيقال : انه أيضا من باب المطلق والمقيد .

« المحاكمة الثانية والتسعون »

من كتاب أبواب الأذان ، فى باب وجوب القراءة للامام الخ . حدثنا موسى ، حدثنا أبو عوانة عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة قال : شكى أهل الكوفة سعدا الى عمر رضى الله عنه فعزله ، واستعمل عليهم عمارا فشكوا حتى ذكروا أنه لا يحسن يصلى ، فأرسل اليه فقال : يا ابا اسحاق إن هؤلاء يزعمون أنك لا تحسن تصلى . قال أبو اسحاق : أما انا والله فأنى كنت أصلى بهم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أخرج منها ، أصلى صلاة العشاء فأركد فى الاوليين وأخف فى الآخرين ، قال : ذاك الظن بك يا أبا اسحاق ، فأرسل معه رجلا أورجلا إلى الكوفة ، فسأل عنه أهل الكوفة ولم يدع مسجدا إلا سأل عنه ويثنون عليه معروفا ، حتى دخل مسجدا لبنى عبس فقام رجل منهم يقال له أسامة بن قتادة ، يكنى أبا سعدة قال : اما اذا نشدنا فان سعدا كان لا يسير بالسرية ، ولا يقسم بالسوية ولا يعدل فى القضية ، قال سعد : أما والله لأدعون بثلاث اللهم ان كان عبدك هذا كاذبا قام رياء وسعة فأطل عمره وأطل فقره وعرضه بالفتن ، قال : وكان بعد إذا سئل يقول : شيخ كبير مفتون أصابتنى دعوة سعد ، قال عبد الملك : فانا رأيته بعد قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر وإنه ليطهر لالجوارى فى الطريق يغمزهن . قال العينى قوله : فشكوا ، قال بعضهم (ابن حجر) : ليست هذه الفاء عاطفة على فعزله ، بل هى تفسيرية اذ الشكوى كانت سابقة على العزل ، قلت : الفاء اذا كانت تفسيرية لا تخرج عن كونها عاطفة ، وليست الفاء ههنا عطفا على فعزله وانما هى عطف على قوله شكى أهل الكوفة

(١) العلامة المجتهد الامام أبو حنيفة النعمان بن ثابت ، أحد الائمة المقتدى بهم والموصوفين بالورع والاحاطة بعلوم الشريعة الفراء . توفي ١٥٠ .

(٢) العلامة محمد شمس الدين بن حمزة أحد الاعلام المبرزين فى المنطق والاصول والفقه ، وله مؤلفات كثيرة منها فصول البدائع فى أصول الشرائع . توفي ٨٣٤ .

(٣) أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود من ذوى الاسبقية فى الاسلام هاجر هجرته الى الحبشة ، وشهد جميع المشاهد مع النبى صلى الله عليه وسلم ، وكان صاحب سره ونعله وظهره وسواكه فى السفر ، وهومن أجود الناس ثوبا وأطيبهم ريحا ، توفي ٣٢ .

عطف تفسير ، وقوله : فعزاه واستعمل عليه م عمارة جملة معترضة اه . **وأقول** : عبارة ابن حجر هكذا قوله : فشكوا ليست هذه الغاء عاطفة على قوله فعزله ، بل هي تفسيرية عاطفة على قوله شكى عطف تفسير وقوله فعزله واستعمل اعتراض ، اذ الشكوى كانت سابقة على العزل وبينته رواية معمر (١) الماضية اه . فالذى يتأمل عبارة ابن حجر والعبارة التي نقلها عنه العيني يتعجب ولا يجد محلا للاعتراض ، بل كل ما اعترض به عليه موجود في عبارته مسلمة غير قابلة للاعتراض ، وأزيد بأن عبارة ابن حجر التي نقلها العيني قابلة للمعنى الذى فسر به العيني ، اذ ليست مضادة لها لا في المنطوق ولا في المفهوم . فتأمل .

« المحاكمة الثالثة والتسمعون »

من كتاب أبواب الاذان ، من باب القراءة في الفجر ، وقالت أم سلمة رضى الله تعالى عنها : قرأ النبي صلى الله عليه وسلم بالطور ، حدثنا آدم ، حدثنا شعبة حدثنا سيار بن سلامة قال : دخلت أنا وأبي على أبي برزة الاسلمى ، فسألناه عن وقت الصلوات فقال . كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر حين تزول الشمس ، والعصر ويرجع الرجل الى أقصى المدينة والشمس حية ، ونسيت ما قال في المغرب ، ولا يبالي بتأخير العشاء الى ثلث الليل ، ولا يحب النوم قبلها ولا الحديث بعدها ، ويصلى الصبح فينصرف الرجل فيعرف جلسه وكان يقرأ في الركعتين ، أو أحدهما ما بين الستين الى المائة ، حدثنا مسدد قال : حدثنا اسماعيل بن إبراهيم قال أخبرنا ابن جريج ، قال : أخبرني عطاء انه سمع أبا هريرة يقول : في كل صلاة يقرأ فما أسمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أسمعناكم وما أخفى عنا أخفينا عنكم . وان لم تزد على أم القرآن اجزأت وان زدت فهو خير . قال العيني مطابقتها للترجمة يعنى الحديث الاخير ، من قوله في كل صلاة يقرأ لأن الترجمة في باب القراءة في الفجر ، وهو داخل في قوله كل صلاة . وقال بعضهم (ابن حجر) : وكأن المصنف قصد بإيراد حديثي أم سلمة وأبي برزة في هذا الباب بيان حالتي السفر والحضر ، ثم ثلث بحديث أبي هريرة الدال على عدم اشتراط قدر معين ، **قلت** : ليس في حديث أبي برزة ما يدل على حكم القراءة في السفر أو الحضر ، وانما هو مطلق ولم يكن إرادته حديث أبي هريرة الا أن صلاة الفجر لا بد لها من القراءة لدخولها تحت قوله : في كل صلاة يقرأ ، وقد علم أن لفظة كل اذا أضيفت الى النكرة تقتضى عموم الافراد اه . راجعت عبارة ابن حجر فاذا هي عين ما نقله العيني عنه : **وأقول** : اذا نظرنا الى القاعدة التي نقلها العيني ، من أن النكرة التي أضيف اليها لفظ كل تفيد عموم أفرادها ، فاننا نتذكر أن الاسم المفرد أو الجمع اذا دخلت عليه الالف واللام الحرفية تحمل على الاستغراق ما لم يقم دليل على العهد ، والا حملت عليه وههنا قامت قرينة على أن المراد الصلوات الخمس بدليل الجواب ، والصلوات الخمس عامة في الحضر والسفر وأبو برزة صلى وراءه حضرا وسفرا قطعاً ، وقوله : ويرجع الرجل الى أقصى المدينة والشمس حية تصريح بالصلاة في الحضر ، وان أبيت الا القول بأن الحديث لا يدل على الحضر ولا السفر وانما هو مطلق فنقول : ان الاطلاق اعم لأنه يشمل الصلوات الخمس في الحضر والسفر ، والصحة والمرض والمسجد والبيت وغير ذلك ، وأما مطابقة حديث أبي هريرة فظاهرة لكل أحد كما ذكر العيني ، ولم يذكرها ابن حجر لظهورها وانما زاد فائدة جديدة .

(١) هو الحافظ ابو عمرو معمر بن راشد الازدى بالولاء ، كان فقيها متقنا ورعا ثقة ، من أهل البصرة سكن اليمن فلما اراد العودة الى بلده كره أهل صنعاء فراقه ، فقال لهم رجل : قيده ، فزوجوه ، فأقام بصنعاء حتى توفي ١٥٣ .

« المحاكمة الرابعة والتسعون »

من كتاب أبواب الأذان، من باب الجمع بين السورتين في الركعة . وقال عبيد الله عن ثابت عن أنس بن مالك رضى الله عنه : كان رجل من الانصار يؤمهم في مسجد قباء ، وكان كلما افتتح سورة يقرأ بها لهم في الصلاة مما يقرأ به ، افتتح بقل هو الله أحد حتى يفرغ منها ، ثم يقرأ سورة أخرى معها ، وكان يصنع ذلك في كل ركعة ، فكلمه أصحابه فقالوا : انك تفتتح بهذه السورة ثم لا ترى أنها تجزئك حتى تقرأ بأخرى ، فاما ان تقرأ بها واما أن تدعها وتقرأ بأخرى ، فقال : ما أنا بشاركها ان أحببتهم أن يؤمكم بذلك فعلت وان كرهتم تركتكم ، وكانوا يرون أنه من أفضلهم وكرهوا أن يؤمهم غيره ، فلما أتاهم النبي صلى الله عليه وسلم أخبروه الخبر ، فقال : يا فلان ما يمنعك أن تفعل ما يأمرك به أصحابك ، وما يحملك على لزوم هذه السورة في كل ركعة ؟ فقال : انى احبها ، فقال : حبك إياها ادخلك الجنة .

قال العيني : وفيه دليل صريح على عدم اشتراط قراءة الفاتحة في الصلاة ، وقال بعضهم (ابن حجر) : وأجيب بأن الراوى لم يذكر الفاتحة اعتناء بالعلم لأنه لا بد منها ، فيكون معناه افتتح بسورة بعد الفاتحة اه قلت : هذا خلاف معنى التركيب ظاهرا ، وأيضا ان أهل مسجد قباء أنكروا على هذا الانصارى في جمعه بين السورتين في ركعة واحدة الذى هو لم يكن يضر صلاتهم ، فلو كانت قراءة الفاتحة شرطا لكانوا أنكروا أكثر من ذلك ، بل كانوا أعادوا صلاتهم اه . وعبارة ابن حجر هكذا قوله : افتتح بقل هو الله أحد ، تمسك به من قال : لا يشترط قراءة الفاتحة . وأجيب بأن الراوى لم يذكر الفاتحة اعتناء بالعلم لانه لا بد منها ، فيكون معناه افتتح بسورة بعد الفاتحة ، أو كان ذلك قبل ورود الدلائل الدال على اشتراط الفاتحة اه . واقول : ان الجواب الثانى من ابن حجر أظهر من الأول ، لأن الاعتناء بذكر ما هو فرض أولى من الاعتناء بغيره والتعليل بقوله لانه لا بد منها يحتاج للدليل أنها مفروضة يومئذ ، ويبطل الاحتمال الثانى كما أن الثانى مبطل للأول إن لم تكن مفروضة يوم الامامة ، الذى يشتم من جواب ابن حجر انه مرتبك وقت الكتابة ، والا لصرح بالدليل على مذهبه وان كان لا يسلمه العيني ، لأن أقوى ادلتهم : لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ، وهو يقول معارضا بقوله تعالى : فاقرءوا ما تيسر من القرآن نزلت في الصلاة ، وايضا المنفى لا يجوز أن يكون جوهر الصلاة لوجودها ووقوعها ، بل مدلوله يلزم أن يكون بمقتضى من المقتضيات وهو عند العيني إما الثواب أو الكمال ، فان قيل للعيني هنا : فما بالكم خالفتم الأئمة الثلاثة وغيرهم من الصحابة والتابعين ؟ فعدم تركهم الفاتحة في جميع الصلوات دليل على أنها واجبة ، فانه يجب بأنها لقوة الأدلة صارت واجبة وجوبا دون الفرض ، ولذلك ياثم بتركها عمدا ويعيد الصلاة سهوا في الوقت ، فراجع أصولهم وفروعهم

« المحاكمة الخامسة والتسعون »

من كتاب أبواب الأذان ، من باب الجمع بين السورتين في الركعة والقراءة بالخواتيم ، قال : حدثنا آدم ، قال : حدثنا شعبة قال : حدثنا عمرو بن مرة ، قال : سمعت أبا وائل قال : جاء رجل الى ابن مسعود فقال : قرأت الفصل الليلة في ركعة ، فقال : هذا كهذا الشعر ، لقد عرفت النظائر الى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرن بينهما فذكر عشرين سورة من الفصل سورتين في كل ركعة ، قال العيني : قوله النظائر جمع

نظيرة وهي السور التي يشبه بعضها بعضا في الطول والقصر ، قال صاحب التلويح : النظائر المتماثلة في العدد والمراد هنا المتقاربة ، لأن الدخان ستون آية ، وعم يتساءلون اربعون آية . وقال بعضهم (ابن حجر) : النظائر السور المتماثلة في المعاني ، كالموعظة أو الحكم أو القصص لا المتماثلة في عدد الآي ، ثم قال المحب الطبري (١) : كنت أظن ان المراد أنها متساوية في العدد حتى اختبرتها فلم أجد فيها شيئا متساويا اه . قلت : هذا الذي قاله هذا القائل ليس كذلك ، ولا دخل للتماثل في المعاني في هذا الموضع ، وانما المراد التقارب في المقدار ، والذي يدل على هذا ما رواه الطحاوي ان نهيك (٢) بن سنان السلمي أتى عبد الله بن مسعود فقال : قرأت الفصل الليلة في ركعة ، فقال أهذا مثل هذا الشعر أو أنثرا مثل نثر الدقل ؟ (٣) وانما فصل لفصلوه ، لقد علمنا النظائر التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها عشرين سورة : الرحمن والنجم ، على تأليف ابن مسعود كل سورتين في ركعة ، وذكر الدخان وعم يتساءلون في ركعة ، وهذا ينادى بأعلى صوته ان المراد من النظائر السور المتقاربة في المقدار لا في المعاني ، لأنه ذكر فيه الرحمن والنجم ، وهما متقاربتان في المقدار لأن الرحمن ست وسبعون آية ، والنجم ثنتان وستون آية وهي قريبة من سورة الرحمن في كونها من النظائر ، وكذلك الدخان وعم يتساءلون فانهما أيضا متقاربتان في المقدار ، فان الدخان سبع أو تسع وخمسون آية وعم يتساءلون اربعون أو احدى وأربعون آية اه . وأقول : راجعنا ابن حجر فاذا عبارته هي التي نقلها العيني ، والحاكم في هذه المناقشة هواما العرف أو اللغة ، ولا وجود للعرف في النظرير بحيث اذا أطلق ينصرف اليه ، ولم يسبق الا اللغة ومعناه فيها ما قال في القاموس والتاج : النظرير كأمر ، والمناظر المثل والشبه في كل شيء ، يقال : فلان نظيرك أى مثلك لأنه اذا نظر اليهما الناظر رآهما سواء اه . بل الذين اعتنوا بمعاني الفاظ الحديث ما خرجوا عن معناه اللغوي ، ففي نهاية ابن الاثير عند الكلام على حديث ابن مسعود المذكور ما نصه : النظائر جمع نظيرة وهي المثل والشبه في الاشكال والاخلاق والاقوال والافعال ، اراد اشتباه بعضها ببعض في الطول ، والنظير المثل في كل شيء . وفي مفردات الراغب : والنظير المثل وأصله المناظر وكأنه ينظر كل واحد منهما الى صاحبه فيأريه ، فقوله المثل في كل شيء يصحح المقدار والمعاني ، فلكل واحد مما قالاه وجه وجيه الا أن الحق يقال : إن جميع سور القرآن متماثلة في المعاني والحكم ، فلا مزية للسور التي في حديث ابن مسعود بخلاف المثلية في المقدار فانها ظاهرة . على ان للتبادر حصة في الترجيح فلم يتبادر للذهن الا المثلية في المقدار . فاعرفه بتأمل .

« الحاكمة السادسة والتسعون »

من كتاب أبواب الأذان ، في باب وضع الأكف على الركب في الركوع ، قال : حدثنا أبو الوليد قال : حدثنا شعبة عن أبي يعفور ، قال : سمعت مصعب بن سعد يقول : صليت الى جنب أبي فطقت بين كفي ثم وضعتها بين فخذي فنهاني أبي ، وقال : كنا نفعله فتهينا عنه وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب ، قال

(١) الحافظ أبو نصر أحمد محب الدين بن عبد الله الطبري ، كان عالما فاضلا ورعا له مؤلفات كثيرة ، منها (السمت الثمين في مناقب ائمهات المؤمنين) توفي ٦٩٤ هـ .
(٢) نهيك بن سنان السلمي ، روى عنه من غير الأوزاعي وغيره قيل : أنه متوسط الرواية .
(٣) الدقل : التمر الردي .

العيني : وأشار بهذا إلى أن التطبيق منسوخ ، ثم أورد أحاديث وآثاراً تدل على النسخ وعلى أن السنة وضاع الألف على الركب ، ثم قال : قال الطحاوي : هذه الآثار معارضة لما رواه إبراهيم (١) عن علقمة (٢) والاسود (٣) أنها دخلا على عبد الله فقام بينهما وجعل أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله ، ثم ركعنا فوضعنا أيدينا على الركب فضرب أيدينا فطبق ثم طبق بيديه فجعلهما بين فخذيه ، فلما صلى قال : هكذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم وبه أخذ إبراهيم وعلقمة والاسود ، قال : وقد ثبت لحديث الباب وغيره نسخ التطبيق وأنه كان متقدماً على فعله صلى الله عليه وسلم من وضع اليدين على الركب ، على أن ابن المنذر (٤) روى عن ابن عمر باسناد قوى قال : إنما فعل النبي التطبيق مرة واحدة . وقال بعضهم (ابن حجر) : حمل حديث ابن مسعود على أنه لم يبلغه النسخ : قلت : ابن مسعود أسلم قديماً وهو صاحب نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفارقه إلى أن مات صلى الله عليه وسلم ، وكيف خفي عليه أمر وضع اليدين على الركبتين ؟ وكيف لم يبلغه النسخ وقد روى عبد الرزاق عن علقمة والاسود ، قال : صلينا مع عبد الله فطبق ؟ ثم لقينا عمر فصلينا معه فطبقنا فلما أنصرفنا قال : ذلك شيء كنا نفعله ، ثم ترك ولم يأمرهما عمر بالاعادة فدل على أحد الشئيين : أحدهما أن النهي الوارد فيه كراهة التنزيه لا التحريم ، والآخر يدل على التخيير ، وقد روى عن أنه قال : إن شئت فعلت هذا ، وإن شئت فعلت هذا ، فالعيني بعده وقال بعضهم (ابن حجر) : أما لم يبلغه النهي وأما حمله على كراهة التنزيه ، ليس بظاهر لأن التخيير ينافي الكراهة اهـ . وإقول : إن العيني يسلم كون التطبيق منسوخاً ويسلم في طلب الاعتذار عن ابن مسعود ، لكنه يرى أن التخيير ينافي الكراهة وهذا وهم منه لأن المناقاة إنما ترد أن لو قيل في الجواب باجماعها في فعل ، والمعنى على أنكم مخيرون في التطبيق والوضع على الركب فأيهما فعلتم كفى . أو المعنى أنتم منهيون عن التطبيق نهياً غير مذكور على عنوان كراهة التنزيه التي لا عقاب على فاعلها ، والخطب سهل لا يستحق المناقشة .

« الحاكمة السابعة والتسعون »

من كتاب أبواب الأذان ، في باب إذا لم يتم الركوع . حدثنا حفص بن عمر قال : حدثنا شعبة عن سليمان ، قال : سمعت زيد بن وهب قال : رأى حذيفة رجلاً لا يتم الركوع والسجود قال : ما صليت ، ولو مت مت على غير الفطرة التي فطر الله محمدًا صلى الله عليه وسلم عليها . قال : العيني قوله : ما صليت ، قال بعضهم (ابن حجر) : هو نظير قوله صلى الله عليه وسلم . للمسيء صلاته : فانك لم تصل ، وقال التيمي : (٥) أي ما صليت صلاة كاملة . قلت : فعلى هذا يرجع النفي إلى الكمال ، لا

(١) أبو عمران إبراهيم بن يزيد النخعي ، فقيه الكوفة ومفتيها ، روى عن علقمة والاسود ، وروى عنه الشعبي والاعشى ، كان حافظاً ثقة متقناً ورعاً ، توفي ٩٦ .

(٢) أبو شبل علقمة بن قيس الكوفي ، روى عنه النخعي وابن سيرين وكان ثقة ورعاً ، توفي ٦٢ .

(٣) الاسود بن يزيد النخعي ، أدرك عهد النبوة ولم تكن له صحبة ، روى عن عبد الله بن الزبير وغيره ، توفي ٧٥ .

(٤) الفقيه المجتهد الحافظ أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر ، كان شيخ الحرم المكي ، له مؤلفات كثيرة منها :

الاجماع ، والمبسوط ، واختلاف العلماء ، توفي ٣٠٩ .

(٥) يغلب على الظن أنه أبو عبد الله محمد بن إبراهيم التيمي المدني أحد مشاهير العلماء ، روى عن أنس ، وجابر وعائشة وسبع

منه الازاعي وابن اسحاق وغيرهما ، وكان ثقة ورعاً ، توفي ١٢٠ .

الى الحقيقة ، وهذا الذى ذهب اليه أبو حنيفة ومحمد (١) لان الطمأنينة فى الركوع ليس بفرض عندهما خلافا لأبى يوسف . اهـ . **وأقول** : عبارة ابن حجر هكذا قوله : ما صليت ، هو نظير قوله صلى الله عليه وسلم : للمسيء صلاته فانك لم تصل ، وسيأتى بعد باب اهـ . حاصله أن مذهب ابن حجر فرضية الطمأنينة ، ومذهب العيني عدم الفرضية ، فجعل ابن حجر لفظ ما صليت فى كلام حذيفة (٢) مثل لفظ فانك لم تصل فى كلام المصطفى عليه الصلاة والسلام ، فى نفى حقيقة الصلاة فيها كما جعل العيني المنفى الكمال لا الحقيقة ، والحديث الذى فيه الرجل المسيء صلاته مشهور والكلام عليه معروف ، غير أن ما أدخله العيني من كلام التيمي فى قول ابن حجر سبق قلسم أو تغيير من الناسخ كما لا يخفى على أحد ، وقد رأيت عبارته الحالية عنه .

« المحاكمة الثامنة والتسعون »

من كتاب أبواب الأذان ، فى باب ما يقول الامام ومن خلفه اذا رفع رأسه من الركوع . حدثنا آدم قال : حدثنا ابن أنس عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة ، قال : كان النبى صلى الله عليه وسلم ، اذا قال : سمع الله لمن حمده ، قال : اللهم ربنا ولك الحمد ، وكان النبى صلى الله عليه وسلم ، اذا ركع واذا رفع رأسه يكبر ، واذا قام من السجدة قال : الله أكبر ، قال العيني : قوله : الله أكبر ، إنما قال هنا بالجملة الاسمية ، وفى قوله : يكبر بالجملة الفعلية المضارعية لأن المضارع يفيد الاستمرار ، أو المراد منه هنا شمول أزمنة صدور الفعل ، أى كان تكبيره ممدودا من أول الركوع والرفع الى آخرهما منبسطا عليهما ، بخلاف التكبير للقيام فانه لم يكن مستمرا ، وقال الكرماني : إنما غير الأسلوب اما للتفنن واما لإدارة التعميم ، لأن التكبير يتناول الله أكبر بتعريف الأكبر ونحوه . وقال بعضهم (ابن حجر) : والذى يظهر أنه من تصرف الرواة . ويحتمل أن يكون المراد تعيين هذا اللفظ ، دون غيره من ألفاظ التعظيم . قلت : الذى قاله الكرماني أولى من نسبة الرواة الى التصرف فى الالفاظ التى نقلت عن الصحابة ، وهم أهل البلاغة . وقوله : ويحتمل الخ . غير ناشئ عن دليل فلا عبرة به اهـ . وعبارة ابن حجر هكذا قوله : قال : الله أكبر ، كذا وقع غير الأسلوب اذ عبر أولا بلفظ يكبر ، قال الكرماني : هوللتفنن أولارادة التعميم ، لأن التكبير يتناول التعريف ونحوه اهـ ، والذى يظهر لى أنه من تصرفات الرواة ، فان الروايات التى أشرنا اليها جاءت كلها على أسلوب واحد ، ويحتمل أن يكون المراد به تعيين هذا اللفظ دون غيره من ألفاظ التعظيم ، **وأقول** : ان اعتراض العيني على ابن حجر من وجهين : أحدهما نسبة التصرف للرواة فى الألفاظ التى نقلت عن الصحابة وهم أهل البلاغة . والجواب أن التصرف فى الرواية بالمعنى أمر مفروغ منه فلا مندوحة فى الاقرار بجوازه ، خصوصا ما لا يظهر فيه فضل البلاغة ، كالتكبير ويكبر والله أكبر ، على أن النقل عن الصحابة لم يتحقق قطعه لأن حديث سعيد المقبرى هنا مقطوع ، وما أحسن ما اعتمد عليه من كون الروايات التى أشار اليها كلها على أسلوب واحد ، يعنى الا هذه الرواية فانه ينادى بالتصرف ولا عيب فيه ، وثانيهما ان ما ذكره من الاحتمال لم ينشأ عن دليل فلا عبرة به ، فيقال : ان قولك : المراد منه هنا شمول أزمنة صدور الفعل الخ . لم ينشأ أيضا عن دليل الخصوصية ، ولو ورد معكوسا لحصل عليه ما حصل على هذا ، فتأمل .

(١) الامام أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ، صاحب الامام أبى حنيفة وناشر علمه وأحد أعلام الشريعة ، له كتب كثيرة فى الحديث والأصول والفقه منها الجامع الكبير والآثار والسير ، توفي ١٨٩
(٢) أبو عبد الله حذيفة بن اليمان العيسى ، صحابى جليل من مهاجرة عيس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، وكان عاقلا متقنا ، واسع العلم ، توفي ٣٥

« المحاكمة التاسعة والتسعون »

من كتاب أبواب الأذان ، فى باب الطمأنينة . حدثنا سليمان بن حرب قال : حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن ابن قلابة قال : كان مالك بن الحويرث يرينا كيف كان صلاة النبى صلى الله عليه وسلم وذلك فى وقت غير الصلاة ، فقام فامكن القيام ، ثم ركع فامكن الركوع ، ثم رفع رأسه فانصب هنية ، قال : فصلى بنا صلاة شيخنا هذا أبى بريد ، فكان أبو بريد اذا رفع رأسه من السجدة الآخرة استوى قاعدا ثم نهض . قال العيني : قوله : فانصب ، بفتح الصاد المهملة ، وتشديد الباء الموحدة . قال بعضهم (ابن حجر) : هو من الصب . قلت : ليس كذلك ، بل هو من الانصباب ، كأنه كنى عن رجوع أعضائه عن الانحناء الى القيام بالانصباب ، وهذه هى الرواية المشهورة وهى رواية الأكثرين ، وفى رواية الكشمهينى فانصت بالتاء المثناة من فوق من الانصات وهو السكوت ، وقال الكرماني : يعنى لم يكبر للهوى فى الحال ، وقال بعضهم (ابن حجر) : فيه نظر ، والوجه أن يقال : هو كناية عن سكون أعضائه عبر عن عدم حركتها بالانصات ، وذلك دال على الطمأنينة اه ، قلت : الذى قاله الكرماني هو الوجه لأن تأخير تكبير الهوى دليل على الطمأنينة ، فلا حاجة الى الكناية مع جواز الحقيقة اه ، وعبارة ابن حجر قوله : فانصت فى رواية الكشمهينى همزة مقطوعة وآخره مثناة خفيفة ، وللباقين بألف موصولة وآخره موحدة مشددة ، ومعنى رواية الكشمهينى أنصت أى سكت فلم يكبر للهوى فى الحال ، واما الرواية المشهورة بالموحدة المشددة ، انفعل من الصب كأنه كنى عن رجوع أعضائه عن الانحناء الى القيام بالانصباب ، ووقع عند الاسما عيلى فانصب قائما ، وهى أوضح من الجميع . وأقول : ان قول العيني : قال بعضهم هو من الصب . قلت : ليس كذلك بل هو من الانصباب ، لا يخفى ان الانفعال أصله الفعل ، كأنه قال : الانصباب أصله قبل الزيادة الصب ، والقاعدة الصرفية أن الاحرف الثلاثة هى الميزان فى جميع التصارييف ، على أن عبارته انفعل من الصب كما علمت وقوله : قلت : الذى قاله الكرماني هو الوجه لأن تأخير تكبير الهوى دليل على الطمأنينة ، فيقال : هل هذا التأخير عين سكون الاعضاء أو مخالف له ؟ اللهم إنه عينه أو لازم له لزوما غير مفارق أبدا ، وقوله : فلا حاجة الى الكناية ، يقال له : هذه الكناية التى استغنيت عنها هنا ، هى التى احتجت لها عند قولك آتفا : بل هو من الانصباب كأنه كنى عن رجوع أعضائه ، وهذا المبحث ان شئت فكله متقارب وان شئت فمتباعد ، والحسام فيه الانصاف بعد الفهم .

« المحاكمة المئمة للمائة »

من كتاب أبواب الأذان فى باب سنة الجلوس فى التشهد ، وكانت أم الدرداء تجلس فى صلاتها جلسة الرجل وكانت فقيهة ، حدثنا يحيى بن بكير قال : حدثنا الليث عن خالد عن محمد بن عمرو بن عطاء أنه كان جالسا مع نفر من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ، فذكرنا صلاة النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال أبو حميد الساعدي : أنا كنت أحفظكم لصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رأيته اذا كبر جعل يديه حذاء منكبيه ، واذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره ، فاذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فقار مكانه ، فاذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما واستقبل باطراف أصابع رجله القبلة ، فاذا جلس فى الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى ، واذا جلس فى الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعدته . وسمع الليث يزيد بن أبى حبيب ويزيد بن محمد بن عمرو بن حلحلة ، وابن حلحلة

من ابن عطاء وقال أبو صالح عن الليث كل فقار ، وقال ابن المبارك عن يحيى بن أيوب : قال حدثني يزيد بن أبي حبيب أن محمد بن عمرو حدثه كل فقار ، قال العيني : أشار بهذا إلى أن الليث بن سعد المذكور في سند الحديث المذكور الذي روى بالنعنة عن يزيد بن أبي حبيب (١) ويزيد بن محمد (٢) وقد سمع منهما وأن نعنته سماع ، قال الكرماني : وسمع الليث (٣) أي قال يحيى بن بكير (٤) شيخ البخاري : سمع الليث الخ . ورد عليه بعضهم (ابن حجر) بقوله : وهو كلام المصنف وهو من جزم بأنه كلام يحيى بن بكير قلت : الكرماني لم يجزم بهذا قطعا ، وإنما كلامه يقتضي الاحتمال ، وفي قوله أيضا وهو كلام المصنف احتمال لا يخفى ، وعبارة ابن حجر قوله : وسمع الليث الخ . لإعلام منه بأن النعنة الواقعة في اسناد هذا الحديث بمنزلة السماع وهو كلام المصنف ، وهو من جزم بأنه كلام يحيى بن بكير وقد وقع التصريح لحديث ابن حلحلة ليزيد في رواية ابن المبارك **واقول** : إن حصل كلام الكرماني على الاحتمال خلاف الظاهر من كلامه بل كلامه يعطى الجزم قطعا ، نعم قول العيني : وفي كلام ابن حجر أيضا وهو كلام المصنف احتمال لا يخفى ، هو كلام صحيح في الظاهر كجواز احتمال ثالث .

« المحاكمة الواحدة بعد المائة »

من كتاب أبواب الأذان ، في باب الدعاء قبل السلام ، حدثنا أبو اليان قال : أخبرنا شعيب عن الزهري قال : أخبرنا عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان يدعو في الصلاة اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر ، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال ، وأعوذ بك من فتنة الحيا وفتنة الممات ، اللهم اني أعوذ بك من المأثم والمغرم . فقال له قائل : ما أكثر ما تستعين من المغرم . فقال : ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف . قال العيني : مطابقتها للترجمة من وجهين احدهما بالقرينة ، وهي التي ذكرها الكرماني من حيث ان لكل مقام ذكرا مخصوصا ، فتعين أن يكون مقامه بعد الفراغ من الكل وهو آخر الصلاة ، قلت : ويبان ذلك أن للصلاة قياما وركوعا وسجودا وقعودا ، فالقيام محل قراءة القرآن ، والركوع والسجود لهما دعاءان مخصوصان ، والقعود محل التشهد ، فليس يسبق للدعاء محل الا بعد التشهد قبل السلام ، وبهذا التقرير يندفع قول بعضهم (ابن حجر) عقيب نقله كلام الكرماني وفيه نظر ، لأن هذا هو محل الترتيب للبخاري ، لكنه مطالب بدليل اختصاص هذا المحل بهذا الذكر ، ولو أمعن هذا القائل في تأمل ما ذكرنا لما طالب الكرماني بما ذكره اه . وعبارة ابن حجر أوسع من نقل العيني اياها ، وهي قوله : باب الدعاء قبل السلام ، أي بعد التشهد ، هذا الذي يتبادر من ترتيبه ، لكن قوله في الحديث : كان يدعو في الصلاة لا تقييد فيه بما بعد التشهد ، وأجاب الكرماني فقال : من حيث ان لكل مقام ذكرا مخصوصا فتعين أن يكون محله بعد الفراغ

(١) أبو رجاء يزيد بن سويد المصري ، من أعلام التابعين ، سمع بعض الصحابة وجماعة من التابعين ، وكان ثقة حليما عاقلا من أهل الفقه والفتوى . توفي ١٢٨ .

(٢) يزيد بن محمد بن عمرو بن حلحلة بفتح المهملةين المدنى من أفراد البخاري .

(٣) أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن ، امام عصره في الحديث والفقه ، وكان مع علمه وفضله وبورعه ثريا سخيا من الكرماء الأجواد وأصله من خراسان ، ومولده بقلقشد ٩٤ ووفاته بمصر ١٧٥ .

(٤) أبو ذكرياء يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي المصري ، من ثقة الرواة وحذاقهم ، ومن أهل الفضل والورع ، توفي ٢٣١ .

من الكل ، اه . وفيه نظر لأن التعيين الذى ادعاه لا يختص بهذا المحل ، لورود الامر بالدعاء فى السجود ، فكما أن للسجود ذكرا مخصوصا ومع ذلك أمر فيه بالدعاء ، فكذلك الجلوس فى آخر الصلاة له ذكر مخصوص وأمر فيه مع ذلك بالدعاء اذا فرغ منه ، وأيضا فان هذا هو ترتيب البخارى لكنه مطالب بدليل اختصاص هذا المحل بهذا الذكر ، ولوقطع النظر عن ترتيبه لم يكن بين الترجمة والحديث منافاة ، لأن قبل السلام يصدق على جميع الاركان ، وبذلك جزم الزين بن المنير (١) وأشار اليه النووى الى أن قال : والذى يظهر لى أن البخارى أشار الى ما ورد فى بعض الطرق من تعيينه بهذا المحل ، فقد وقع فى بعض طرق حديث ابن مسعود بعد ذكر التشهد : ثم يتخير من الدعاء ما شاء ، وأخرج ابن خزيمة من رواية ابن جريج : أخبرنى عبد الله بن طاوس (٢) عن أبيه أنه كان يقول بعد التشهد كلمات يعظمهن جدا ، قلت : فى المثني كليهما ؟ قال : بل فى التشهد الأخير الى آخر ما جلبه من الأحاديث ، والآثار على هذا المنوال . **واقول :** ان ابن حجر أمعن النظر جدا ، وتأمل طويلا فى الذى قال العيني فيه لو تأمله لما طالب الكرماني بما ذكره ، بل أورد عليه أن التعيين الذى ذكره وادعاه لا يختص بهذا المحل ، لو وردا لأمر بالدعاء فى السجود ، فكما ان للسجود ذكرا مخصوصا ومع ذلك أمر فيه بالدعاء ، فكذلك الجلوس آخر الصلاة له ذكر مخصوص وأمر فيه مع ذلك بالدعاء اذا فرغ منه ، ولهذا انتقل الى ما استظهره الذى هو عين الجواب الثانى الذى طويته ، حيث قال : مطابقتها للترجمة من وجهين ، أحدهما الخ . وحاصله أن الترجمة غير مطابقة للحديث الا بالتاويل الذى ذكره ابن حجر فى استظهاره المجهول ثانى وجهى المطابقة عند العيني . فاعرفه .

« المحاكمة الثانية بعد المائة »

من كتاب أبواب الاذان ، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد . حدثنا مسدد قال : حدثنى يحيى عن الاعمش قال : حدثنى شقيق عن عبد الله قال : كنا اذا كنا مع النبى صلى الله عليه وسلم فى الصلاة قلنا : السلام على الله من عباده ، السلام على فلان وفلان ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : لا تقولوا السلام على الله فان الله هو السلام ولكن قولوا : التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك ايها النبى ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، فانكم اذا قلتم اصاب كل عبد فى السماء أو بين السماء والارض ، أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، ثم ليتخير من الدعاء أعجبه اليه فيدعو . قال العيني : قال بعضهم (ابن حجر) : والمعروف فى كتب الحنفية أنه لا يدعو فى الصلاة الا بما جاء فى القرآن أو ثبت فى الحديث ، لكن ظاهر حديث الباب يرد على أبى حنيفة ، قلت : ليس ما نقله عن كتب الحنفية كذلك ، بل المذكور فى كتبهم أنه لا يدعو فى الصلاة الا من الادعية المأثورة ، أو بما شابه الفاظ القرآن . وقوله : يرد عليه رد عليه لأن فيما ذهبوا اليه اعمالا لحديث مسلم ، وهو : ان صلاتنا هذه الحديث ونحن عملنا بالحديث لاننا نختار من الأدعية المأثورة ، أو ما شابه ألفاظ القرآن اه . وعبارة ابن حجر قوله ثم ليتخير الخ . واستدل به على جواز الدعاء فى الصلاة بما اختار المصلى من أمر الدنيا

(١) الحافظ زين الدين على بن المنير الاسكندرى المالكي ، أحد شراح صحيح البخارى ، وله تعليقات مفيدة على تفسير

الترمذى ، توفي ٦٨٣ .

(٢) عبد الله بن طاوس ، بن كيسان الهمدانى اليمنى من ثقة المحدثين - الاجلاء - ، توفي ١٣٢ .

و الآخرة. قال ابن بطل : خالف فى ذلك النخعى وطاوس (١) وأبو حنيفة، والمعروف فى كتب الحنفية أنه لا يدعوفى الصلاة الا بما جاء فى القرآن أو ثبت فى الحديث، وعبارة بعضهم ما كان مأثورا . قال قائلهم : والمأثور أعم من أن يكون مرفوعا أو غير مرفوع ، لكن ظاهر حديث الباب يرد عليهم ، وكذا يرد على قول ابن سيرين (٢) : لا يدعوفى الصلاة الا بأمر الآخرة اهـ . **واقول** : ما نقله العيني عن ابن حجر ظاهره ابتداء كلام فى الرد على الحنفية ، مع أنه رد لقول ابن بطل كما عرفت ، ومع ذلك فنقله عنهم لا يخالف ما أثبتته لهم العيني الا فى العبارة كما رأيت ، وقوله : رد عليه لأن فيما ذهبوا اليه اعمالا الخ. كلام صحيح واستدلال قوى مقوى أيضا برواية للبخارى فى الدعوات ثم يتخير من الثناء ما شاء ، والحاصل أن ابن حجر قرر ما له وأعرض عما عليه ، والعيني أحسن التقرير فى العمل والتوفيق بين الدليلين ، لان قاعدة الاصوليين العمل بالدليلين مهما أمكن مقدم على ترك أحدهما والعمل بالآخر ، الا أنه لم يحسن النقل عن ابن حجر ، فالصواب ان ينقل قول ابن بطل ثم يردفه بقول ابن حجر حتى يظهر القصد ، وقد عرفت ما فى تقريره . فافهم .

« المحاكمة الثالثة بعد المائة »

من كتاب أبواب الأذان ، فى باب التسليم . حدثنا موسى بن اسماعيل . قال : حدثنا ابراهيم بن سعد الى أن قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اذا سلم قام النساء حين يقضى تسليمه . ومكث يسيرا قبل أن يقوم ، قال ابن شهاب : فأرى والله أعلم ان مكثه لكي ينفذ النساء قبل ان يدركهن من انصرف من القوم ، قال العيني : انما بوب للتسليم ولم يشر الى الحكم ، هل التسليم واجب أم سنة او قوع الاختلاف فيه لتعارض الأدلة ؟ وقال بعضهم (ابن حجر) : ويمكن أن يؤخذ الوجوب من حديث الباب حيث جاء فيه : كان اذا سلم لأنه يشعر بتحقيق مواظبة على ذلك . قلت : قام الدليل على أن التسليم فى آخر الصلاة غير واجب ، وان تركه غير مفسد للصلاة ، ثم أخذ فى سرد أدلته وأدلة غيره مع الجواب عنها . وعبارة ابن حجر مثل ما نقلها عنه العيني بزيادة وقد قال صلى الله عليه وسلم : صلوا كما رأيتمونى أصلى . مع ذكر أدلة أخرى له وعليه مع الجواب عنها ، **واقول** : المنازعة هنا فى خصوص فهم الحكم من حديث الباب ، لافى مطلق الدليل . وعليه فان ما يعطيه قوله : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم من ان سلامه عادة مستمرة . هو عين ما يفيد قوله : صلوا كما رأيتمونى أصلى من حيث المواظبة ، الا أن المواظبة لا تفيد الفرضية بالاتفاق الذى هو محل النزاع ، والا كانت تكبيرات الانتقالات التى واطب عليها فروضا ، ولا يقول به المتنازعان ، ولعله الحامل لابن حجر على استضعاف استنتاجه بقوله : ويمكن أن يؤخذ ، فالحق أنه لا دليل فى الحديث على الفرضية . والله أعلم .

(١) أبو عبد الرحمن طاوس بن كيسان الخولاني ، أحد أعلام التابعين ، سنع من أبى هريرة وابن عباس ، توفي ١٠٤ .
(٢) العلامة أبو بكر محمد بن سيرين المصرى ، اشتهر بالورع وتعبير الرؤيا ، توفي ١١٠ .

« المحاكمة الرابعة بعد المائة »

من كتاب أبواب الأذان ، فى باب من لم يرد السلام على الامام ، واكتفى بتسليم الصلاة . حدثنا عبد ان قال : أخبرنا عبد الله إلى أن قال : عن عتبان بن مالك : كنت أصلى لقومى بنى سالم ، فأتميت النبى صلى الله عليه وسلم ، فقلت : انى أنكرت بصرى وأن السيول تحول بينى وبين مسجد قومى ، فلوددت أنك جئت فصليت فى بيتى مكانا حتى اتخذته مسجدا ، فقال : أفعل ان شاء الله ، فغدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر معه بعد ما اشتد النهار ، فاستأذن النبى صلى الله عليه وسلم فأذنت له فلم يجلس حتى قال : أين تحب أن أصلى من بيتك ؟ فأشار إليه من المكان الذى أحب أن يصلى فيه ، فقام وصفقنا خلفه ثم سلم وسلمنا حين سلم . (١) قال العيني : قوله فأشار إليه ، قال الكرماني : فأشار ، أى النبى صلى الله عليه وسلم إلى المكان الذى هو المحبوب أن يصلى فيه ، ويحتمل ان تكون للتبعض ولا ينافى ما تقدم أيضا من أنه قال : فأشرت ، لامكان وقوع الاشارتين منه ومن النبى صلى الله عليه وسلم ، اما معا واما متقدما ومتأخرا ، وقال بعضهم (ابن حجر) : والذي يظهر أن فاعل أشار هو عتبان ، لـكن فيه التفتازلى اذ ظاهر السياق أن يقول : فأشرت الخ . وهذا يتوافق الروايتان ، قلت الذى قاله الكرماني أولى وأحرى ، لأن فيه اظهار معجزة النبى صلى الله عليه وسلم ، حيث اشار الى المكان الذى كان فى قلب عتبان أن يصلى فيه ، فأشار إليه قبل أن يعينه عتبان . **واقول** : عبارة ابن حجر مثل ما نقله عنه العيني ، وعند التأمل يظهر أن كلا من الفهمين جائز وغير راجح اذا كانت الرواية فى أحب بالبناء للفاعل الغائب ، وأما اذا كانت الرواية أحب مبنية للفاعل مسندا للمتكلم فيترجح فى فهمى أن الذى أشار هو عتبان مع الالتفات كما قاله ابن حجر ، ثم مما أجوزة أن من بمعنى الى بدل من اليه ، فيكون عتبان أشار الى المكان الذى أحب أن يصلى فيه النبى صلى الله عليه وسلم ، وهذا التجويز يصير سؤال النبى صلى الله عليه وسلم ممتمعا بالجوابة من عتبان ، فلا يكون التخاطب حينئذ كالأبتر ومما يقويه أيضا ما جوزته من أن تكون من ابتدائية ، فالإشارة مبتدأة من المكان الذى كان فيه عتبان الذى هو المكان الذى يجب أن يصلى فيه صلى الله عليه وسلم ، ثم عن لى أن أسأل سؤالا ربما كان بسيطا وهو أن الراوى لهذه القصة صاحبها عتبان ، وقد وصف نفسه بضعف البصر ، فهل عند الإشارة ان كانت من النبى صلى الله عليه وسلم يقوى عتبان على رويته أم لا ؟ فان كان الجواب إيجابا فجواز الفهمين على حاله ، وان كان سلبا فيتعين ما لابن حجر . فتأمل الجميع . فان الأذواق والأفهام لا تتفق .

« المحاكمة الخامسة بعد المائة »

من كتاب أبواب الأذان ، فى باب وضوء الصبيان ، قال : حدثنا عمرو بن على حدثنا يحيى قال : حدثنا سفيان الى أن قال : سمعت ابن عباس رضى الله عنهما قال له رجل : شهدت الخروج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم ، ولولا مكاني منه ما شهدته ، يعنى من صغره أتى العلم الذى عند دار كثير بن الصلت ثم خطب ، ثم أتى النساء فوعظهن وذكرهن وأمرهن أن يتصدقن فجعلت المرأة تهوى بيدها الى حلقها تلقى فى ثوب بلال . ثم أتى هو وبلال البيت . قال العيني : قوله : ولولا

مكانى منه ، أى من النبى صلى الله عليه وسلم ، يعنى لولا قربى ومترلتى منه صلى الله عليه وسلم ما شهدته ، وقوله : يعنى من صغره ، من كلام الراوى ، وكلمة من للتعليل ، قال بعضهم (ابن حجر) : الضمير فى منه يرجع الى غير مذكور وهو الصغر . قلت : هذا تعسف غير مؤد للمراد على ما لا يخفى وعند مراجعة ابن حجر فى حديث الباب ، وجدته قد أحال الكلام على الحديث الى ما سيأتى فى باب خروج الصبيان الى المصلى ، فرجعت اليه فاذا هو حدثنا مسدد قال : حدثنى يحيى الى ان قال : قيل لابن عباس : أشهدت العيد مع النبى صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم ، ولولا مكانى من الصغر ما شهدته الخ . قال ابن حجر : قوله : ولولا مكانى من الصغر ما شهدته أى حضرته ، وهذا مفسر للمراد من قوله فى باب وضوء الصبيان : ولولا مكانى منه ما شهدته ، فدل هذا على أن الضمير فى قوله : منه ، يعود على غير مذكور وهو الصغر ، ثم ذكر الوجه الذى ذكره العيني بعينه ، قال : وهو متجه . **واقول** : انهم كثيرا ما يقولون خصوصا العيني ، ان الاحاديث تفسر بعضها بعضا خصوصا فى الوقائع المتحدة ، وعليه فالحق مع ابن حجر وان نظرنا الى ما يتبادر الى الذهن ، فالوجه ما قاله العيني ، خصوصا وقد وجهه ابن حجر . والله أعلم .

« المحاكمة السادسة بعد المائة »

فى كتاب الجمعة ، من باب الطيب للجمعة . حدثنا على قال : حدثنا حرمى بن عمارة قال : حدثنا شعبة عن أبى بكر بن المنكدر ، قال : حدثنى عمرو بن سليم قال : أشهد على أبى سعيد قال : أشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم ، وأن يستن وأن يمس طيبا إن وجد . قال عمرو : أما الغسل فأشهد أنه واجب ، وأما الاستن والطيب فالله أعلم أوجب هو أم لا ؟ ولكن هكذا فى الحديث . قال العيني : قال ابن الجوزى (١) : يحتتمل أن يكون قوله وان يستن الخ . من كلام أبى سعيد خلطه الراوى بكلام النبى صلى الله عليه وسلم ، وقال بعضهم (ابن حجر) : لم أر هذا فى شيء من النسخ ولا فى المسانيد ، ودعوى الادراج فيه لا حقيقة لها . قلت : ظاهر التركيب يقتضى صحة ما قاله ابن الجوزى ، وان تكلفنا وجه صحة العطف فيما قبل قوله ولكن هكذا فى الحديث اه . وعبارة ابن حجر هكذا قوله : وأما الاستن والطيب فالله أعلم الى آخره ، قال ابن الجوزى : يحتتمل أويكون من كلام أبى سعيد ، خلطه الراوى بكلام النبى صلى الله عليه وسلم اه . وانما قال ذلك لأنه ساقه بلفظ قال أبو سعيد : وأن يستن ، وهذا لم أره فى شيء من نسخ الجمع بين الصحيحين الذى تكلم به ابن الجوزى عليه ، ولا فى واحد من الصحيحين ولا فى شيء من المسانيد والمستخرجات ، بل ليس فى جميع طرق هذا الحديث قال أبو سعيد الخ ، فدعوى الادراج فيه لا حقيقة لها اه . **واقول** : لا يخفى ان نسخة العيني التى شرح عليها كالتى شرح عليها ابن حجر ، خالية من لفظ قال أبو سعيد ، وعليه فلا يظهر قول العيني : ظاهر التركيب يقتضى صحة ما قاله ابن الجوزى ، بل ابن حجر منع وجود لفظ قال أبو سعيد فى هذا الحديث فى جميع طرقه ، يعنى أن اللفظ الذى اغتر به ابن الجوزى لا وجود له ، فلا وجود للادراج ولا حقيقة له ، بل هو من كلامه صلى الله عليه وسلم ، **واقول** : قول عمرو فى آخر كلامه : ولكن هكذا فى الحديث لا شك فى أن الإشارة راجعة الى ما تردد فى

(١) الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن أبى الحسن الخليل ، من مؤلفاته (آفة اصحاب الحديث) و (مشكل الصحيحين)

حكمه من الاستئذان والطيب ، فلو لم يكن عنده من كلامه صلى الله عليه وسلم لما ظهر لاقتصاره عليهما وجه ، فنحو اللباس الحسن والاكتحال مثله ، ويخطر لي دليل خفي على أن لا ادراج ، وهو أن التخصيص أو التقييد للأحكام خاص بالشارع ، وهنا قد قيد ذلك بالوجدان .

« المحاكمة السابعة بعد المائة »

في كتاب الجمعة ، في باب الجمعة في القرى والمدن ، حدثنا بشر بن محمد قال : أخبرنا عبد الله إلى أن قال : عن ابن عمر رضى الله عنهما ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، وزاد الليث قال يونس : كتب رزيق بن حكيم إلى ابن شهاب وأنا معه يومئذ بوادى القرى ، هل ترى أن أجمع ؟ ورزيق عامل على أرض يعملها وفيها جماعة من السودان وغيرهم ورزيق يومئذ على أيلة ، فكتب ابن شهاب وأنا اسمع يأمره أن يجمع يخبره أن سالما حدثه عن عبد الله بن عمر يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته : الإمام راع ومسئول عن رعيته ، والرجل راع في أهله وهو مسئول عن رعيته ، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها ، والخادم راع في مال سيده ومسئول عن رعيته . قال : وحسبت أن قد قال : والرجل راع في مال أبيه ومسئول عن رعيته ، وكلكم راع ومسئول عن رعيته . قال العيني : قال بعضهم (ابن حجر) : في هذه القصة إيماء إلى أن الجمعة تنعقد بغير إذن من السلطان ، إذا كان في القوم من يقوم بمصالحهم ، والعجب من هذا القائل كيف يستدل بالإيماء على عدم إذن السلطان ، لاقامة الجمعة ويترك ما دل على ذلك حديث جابر أخرجه ابن ماجه ، وفيه : من تركها في حياتي أو بعدى وله امام عادل أو جائر استخفافا بها فلا جمع الله شمله ، الحديث . على أن الذى يقوم بمصالح القوم هو المولى عليهم من جهة السلطان ، ومن كان مولى من جهة السلطان كان مآذونا باقامة الجمعة ، لأنها من أكبر مصالحهم ، ثم سرد أقوال الموافقين على اشتراط الامام والأجوبة عما استدل به على العدم ، **واقول** : وعبارة ابن حجر : أن وجه ما احتج به البخارى على التجميع من قوله : كلكم راع ، ان على من كان أميرا اقامة الأحكام الشرعية والجمعة منها ، وكان رزيق (١) عاملا على الطائفة التى ذكرها ، وكان عليه ان يراعى حقوقهم ومن جملتها اقامة الجمعة قال الزين ابن المنير : في هذه القصة إيماء إلى ان الجمعة تنعقد بغير إذن من السلطان ، إذا كان في القوم من يقوم بمصالحهم اه . **واقول** : الخلاف بين الأئمة في شرطية الامام لفرضية الجمعة مشهور ، وأكثر الأمة على العدم مستدلين بأن النداء في آية : إذا نودى ينادى بالفرضية لأنه من خواص الفرائض ، وبالتوبيخ على تركها وبالنهي المحرم عن البيع وقتها ، اذ لا ينهى عن مباح الا اذا أفضى إلى ترك واجب ، ولا ذكروا بالإيماء إلى شرطية الامامة ، فالجصل من الآية أن الجمعة فرض وجد إذن امام ام لا ، فليست المناقشة في ذلك وإنما هي هل في الحديث إيماء وإشارة إلى شرطية إذن السلطات أم لا ؟ فالعيني يقول : لا احتياج إلى إيماء ، وعلى التسليم فالذى يقوم بمصالحهم هو الذى تولى عليهم من جهة السلطان ، يعنى والقصة جزئية من جزئيات هذه الكلية ، على أن الإيماء لا وزن له ولا قيمة في جنب حديث ابن ماجه المذكور وغيره ، وابن حجر الناقل لكلام ابن المنير من غير اعتراض عليه فإنه ينسب اليه أيضا ، بقى أن قوله في القصة ورزيق

(١) أبو حكيم رزيق بن حكيم الأيلى ، سمع سعيد بن المسيب وروى عنه ابنه يونس وغيره .

عامل على أرض يعملها وفيها جماعة من السودان وغيرهم ، قد يتوقف في كون الجماعة من رعيته الداخلين تحت ولايته على أيلة أولا ، فعلى الأول يصح الجواب من العيني على الاستدلال بالإيماء وإن كان الثاني فالإيماء على حاله .

« المحاكمة الثامنة بعد المائة »

من كتاب الجمعة ، في باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء ؟ الخ . قال : حدثنا يوسف بن موسى قال حدثنا أبو أسامة إلى أن قال : عن ابن عمر قال : كانت امرأة لعمر تشهد صلاة الصبح والعشاء في الجماعة في المسجد ، فقيل لها : لم تخرجين وقد تعلمين أن عمر رضى الله عنه يكره ذلك ويغار ؟ قالت : فما يمنعه أن ينهاني ، قال : يمنعه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تمنعوا إماء الله مساجد الله . قال العيني : قوله فقيل لها أى لامرأة عمر ، وقال بعضهم (ابن حجر) : إن قائل ذلك كساه هو عمر ، ولا مانع أن يعبر عن نفسه بقوله إن عمر إلى آخره فيكون من باب التجريد أو الالتفات اهـ . قلت : هو من باب التجريد لا من باب الالتفات ، وعبرة ابن حجر مثل ما نقل عنه العيني سواء ، **واقول** : لا يفصل بين الشيخين إلا بعد تبين معنى التجريد ومعنى الالتفات ، فالتجريد أن يتترع من أمر ذي صفة أمرا آخر مماثلا له في تلك الصفة مبالغة في كما لها فيه ، كقولك : لى من فلان صديق حميم ، وهذا نوع من أنواعه ومن أنواعه مخاطبة الإنسان إنسانا هو نفسه ، كقوله : أمن تذكر جيران بنى سلم مزجت دمعا جرى من مقلة بدم

فانه جرد من نفسه نفسا أخرى تماثله وخاطبها وهو هي ، والتجريد هنا بالمعنى الأول في قوله : أن عمر الخ . نزع عمر من نفسه ذاتا أخرى مماثلة له في الحقوق التي له على زوجته ، فالقائل المجهول في قوله : فقيل لها ، هو الذات المتترعة ، وعمر هو المتترع منها ، فالتجريد في الحديث ظاهر . والالتفات هو : أن ينتقل في خطابه من التكلم إلى الغيبة أو عكسه ، أو من الخطاب إلى غيره . قال : سبحانه الذى أسرى بعبده ليلا ، ثم قال : باركنا حوله ، ثم قال : انه هو ، ثم قال : وآتيناه . ومثله في القرآن كثير . وأما الالتفات فيه فمقتضى الظاهر أن يقول : وقد تعلمين أنى ، بضمير المتكلم ، حيث إن فاعل القيل المجهول هو عمر ، وقد ظهر أن في الكلام تجريدا والتفاتا كما قرر . فاعرفه .

« المحاكمة التاسعة بعد المائة »

من أبواب الجمعة ، في باب رفع اليدين في الخطبة . حدثنا مسدد قال : حدثنا حماد إلى أن قال : عن أنس قال : بينما النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة اذ قام رجل فقال : يا رسول الله ، هلك الكراع وهك الشاء فادع الله أن يسقينا ، فمد يديه ودعا . قال العيني : الكراع بضم الكاف ، وضبطه بعضهم عن الأصيلي بالكسر ، وهو خطأ وهو اسم لجمع الخيل اهـ . راجعت ابن حجر فاذا هو لم يتعرض لضبط الكلمة فعلمت أن البعض غير ابن حجر ، وعلى كل حال فالموجود في كتب اللغة هو الضم ليس إلا كغراب ، إلا أن قوله : وهو اسم لجمع الخيل في تخصيصه بما ذكر نظر ، لأن معناه في اللغة أعم . ففي القاموس ممزوجا بالتاج : والكراع كغراب من البقر والغنم ، بمنزلة الوظيف من الفرس ، وهو مستدق الساق العارى عن اللحم ، كما في العباب وفي الصحاح بمنزلة الوظيف في الفرس والبعير ، وفي المحكم : فالسكرع

من الانسان ، مآدون الركبة الى الكعب ، ومن الدواب ما دون الكعب اه . فان اعتذر عن العيني بأن الخيل أنفَس النفائس فهلاك ما دونها لا ينظر اليه ، قيل : أنفَس منها عند العرب عزها وهي الابل ، فلا يعنى غيرها ويتركها ، ففي أبواب الاستسقاء أورد هذا الحديث ، بروايات شتى بالمواشى والدواب . والناس والأموال . فافهم .

المحاكمة العاشرة بعد المائة

في أبواب الجمعة ، من باب اذا نفر الناس عن الامام في صلاة الجمعة ، حدثنا معاوية بن عمرو ، قال : حدثنا زائدة الى أن قال : حدثنا جابر بن عبد الله قال : بينما نحن نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم اذ أقبلت غير تحمل طعاما ، فالتفتوا اليها حتى ما بقي مع النبي صلى الله عليه وسلم إلا اثنا عشر رجلا فنزلت هذه الآية (واذا رأوا تجارة أولوها انفضوا اليها وتركوك قائما) قال العيني : قال بعضهم (ابن حجر) : وفي قوله فالتفتوا التفات ، لأن السياق يقتضى أن يقول فالتفتنا ، وكان الذكوة في عدول جابر عن ذلك أنه هولم يكن ممن التفت . قلت : ليس فيه التفات ، لان جابر كان من الاثنى عشر على ما جاء أنه قال : وانا فيهم ، فيكون هذا اخبارا عن الذين انفضوا ، فلا عدول فيه عن الأصل . **واقول** : عبارة ابن حجر كما نقلها عنه العيني ، ثم ان ظاهر الذى يعطيه التركيب والوضع أن قول جابر : فالتفتوا . اخبار عما وقع لغيره دونه ، فيلزم الوقوف عند هذه الحقيقة ، خصوصا وأن الشيخين متفقان على أن جابر لم يكن من الملتفتين المنفضين عنه صلى الله عليه وسلم ، ففي مسام ، في باب الجمعة عن جابر روايات في تعيين الباقيين ، ففي بعضها : منهم أبو بكر وعمر وانا منهم . قال النووى فى شرحه : وهى منقبة عظيمة لجابر فقد ظهر أن ما قاله العيني هو الذى يظهر لكل أحد ، والله أعلم

« المحاكمة العادية عشرة بعد المائة »

في أبواب الجمعة ، من باب الساعة التى فى يوم الجمعة . حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك الى أن قال : عن ابن هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة ، فقال : فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلى يسأل الله تعالى شيئا الا أعطاه اياه ، وأشار بيده يقللها . قال العيني : قوله يصلى . جملة فعلية حالية ، وقوله : يسأل الله ، أيضا جملة حالية من الاحوال المترادفة أو المتداخلة ، وقال بعضهم (ابن حجر) : وهو قائم يصلى يسأل الله صفات لمسلم . قلت : لا يصح ذلك ، لأن لفظ مسلم ولفظ صالح صفتان لعبد والصفة والموصوف فى حكم شىء واحد ، والنكرة اذا اتصفت يكون حكمها حكم المعرفة ، فلا يجوز وقوع الحمل بعدها صفات لما ، لان الحمل لا تقع صفة للمعرفة بل اذا وقعت بعدها تكون حالا كما هو المقرر فى موضعه ، والعجيب من هذا القائل أنه قال : ويحتمل أن يكون يصلى حالا ، فلا وجه للذكر الاحتمال لكونه حالا محققا اه . وعبارة ابن حجر هكذا قوله : وهو قائم يصلى يسأل الله ، هى صفة لمسلم أعربت حالا ، ويحتمل أن يكون يصلى حالا منه لاتصافه بقائم ، ويسأل حال مترادفة أو متداخلة اه . **واقول** : إن الخلاف بين النحاة قائم على أن الحمل اذا وقعت اثر معرفة ، هل يجوز ان تكون فى محل اعراب المعرفة على أنها صفة نحوية لها ، أولا يجوز الا ان تكون حالا ؟ قرر الخلاف الترخشى وغيره ، ونصه عند قوله : كمثل الحمار ، فان قلت : يحمل ، ما محله ؟ قلت : النصب على الحال ، أو الحر على الوصف ، لأن الحمار كاللثيم فى قوله :

ولقد أمر على اللثيم يسبنى ، يجوز أن يكون اللام فيها للتعريف نظرا للفظ ، وأن يكون المراد فيها الجنس فتعريفه وتنكيره سواء ، وقال السيد (١) في حاشيته على الكشف بعد كلام : فتارة ينظر الى معناه فيعامل معاملة النكرة كالوصف بالنكرة وبالجملة ، وتارة ينظر الى لفظه فيوصف بالمعرفة ، وقال الحمل : والجملة من يحمل أسفارا ، فيها وجهان : أحدهما وهو المشهور أنها في موضع الحال من الحار ، والثانية : أنها في موضع الصفة للحار لجريانه مجرى النكرة ، اذ المراد به الجنس اه . فاذا عرفت هذا عرفت أن ما أعرب به ابن حجر صحيح وليس هو ممن يغل ويسلسل بالتقليد الأعشى في أوجه الإعراب ، فلم يبق معنى للتعجب من جعله الحال وجها محتملا ، وحاصله ان مسلّم في الحديث وصف موصوفه عبد ، فاذا نظرت الى اللفظ مفردا فهو نكرة نكرة محضة ، واذا نظرت اليه مع صفاته نجد الصفات قد قربت الموصوف الى المعرفة ، فالجملة بعد هذا اللفظ إما حال أو صفة على ما عرفت من الخلاف .

« الحاكمة الثانية عشرة بعد المائة »

في كتاب العيد ، من باب فضل العمل في أيام التشريق ، حدثنا محمد بن عرعرة الى أن قال : عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما العمل في أيام أفضل منه في هذه ، قالوا : ولا الجهاد ، قال : ولا الجهاد ، الا رجل خرج بخاطر بنفسه وماله فذهب يرجع بشيء . قال العيني نقلا عن ابن بطال : ان العمل في أيام التشريق لا ينحصر في التكبير ، بل المتبادر منه الى الذهن أنه هو المناسك من الرمي وغيره الذي يجتمع بالأكل والشرب ، مع أنه لو حمل على التكبير لم يبق لقوله بعده : باب التكبير أيام منى معنى ويكون تكرارا محضا ، ورد عليه بعضهم (ابن حجر) بأن الترجمة الاولى لفضل التكبير والثانية لمشروعيته أو صفته ، أو أراد تفسير العمل المحمل في الاولى بالتكبير المصرح به في الثانية فلا تكرار ، قلت : الذي يدل على فضل التكبير يدل على مشروعيته أيضا بالضرورة ، والحمل والمفسر في نفس الأمر شيء واحد اه . وراجعت عبارة ابن حجر فاذا ما نقلت العيني عنه موافق لها . **واقول** : يريد ابن حجر بالترجمة الاولى الترجمة التي قبل هذا ، وهي باب فضل العمل في أيام التشريق ، ويريد بالثانية الترجمة التي هي باب التكبير أيام منى الخ . ولا شك أن العمل في الاولى مبهم يحتاج للبيان ، فقد بين بالتكبير في الثانية فلو لا هذا البيان لبقى على لبهامه ، واعتراض العيني بأن الحمل والمفسر شيء واحد في نفس الأمر الا أنه لا يعلم ذلك الا بعد التفسير فتوجيه ابن حجر ظاهر ، وأما اعتراضه على التوجيه الآخر بأن الذي يدل على فضل التكبير يدل على مشروعيته أيضا بالضرورة في غاية الظهور ، اذ لا يتصور شيء مشروع مطلوب مأمور به ولا فضل له ، فكل من الشيخين على حق من احدى الجهتين ، ويزيد ابن حجر في الحقية احتمال ارادة الصفة ، اذ الترجمة الاولى لا تستلزم صفته البتة .

(١) أبو الحسن علي بن محمد ، المعروف بالسيد الشريف ، من مشاهير العلماء البارعين في العلوم العقلية ، وله فيها أكثر من خمسين مؤلفا ، منها شروح المواقف ، والمفتاح ، والشمية ، ورسالة الوضع ، توفي ٨١٦ هـ .

« المحاكمة الثالثة عشرة بعد المائة »

من كتاب العيد ، من باب العلم الذى بالمصلى ، حدثنا مسدد قال : حدثنا يحيى الى أن قال : قيل لابن عباس : أشهدت العيد مع النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم ولولا مكانى من الصغرى ما شهدته . خرج حتى أتى العلم الذى عند دار كثير بن الصلت ، فصلى ثم خطب ثم أتى النساء ومعه بلال فوعظهن وذكرهن وأمرهن بالصدقة ، فرأيتهن يهوين بأيديهن يقذفن فى ثوب بلال ثم انطلق هو وبلال الى بيته . قال العيني : قوله : يهوين بضم الياء آخر الحرف ، من أهوى يهوى أهواء ، يقال : أهوى الرجل بيده الى الشيء ليتناوله ويأخذه وقال ابن الاثير : يقال أهوى بيده اليه أى مدها نحوه وأمالها اليه ، يقال : أهوى يده ويده الى الشيء ليأخذه ، والمعنى هنا : يمددن أيديهن بالصدقة ليتناولها بلال . وفسره بعضهم بقوله أى يلقيين وليس كذلك لأن لفظ يلقيين تفسير قوله يقذفن ، وإذا فسر يهوين بيلقيين يكون قوله يقذفن تكرر اربلا فائدة اه . وعبارة ابن حجر هكذا قوله : يهوين أى يلقيين ، وقوله : يقذفن أى يلقيين الذى يهوين به ، وقد فسره فى الباب الذى يليه وسياقه أتم اه . فقول : ابن حجر : وقد فسره فى الباب الذى يليه ، الضمير البارز فى فسرته راجع للضمير البارز فى يقذفن ، بين به نوع المقدوف المبهم فى رواية الباب وهو الفتح (١) وحاصل المناقشة أن تفسير يهوين بيلقيين يتكرر معه يقذفن المفسر أيضا بيلقيين بلا فائدة ، بل الصواب ان تفسير يهوين يمددن أيديهن بالصدقة الخ ، كما نقل ذلك عن ابن الاثير **واقول** : انى تأملت معنى الهوى فى تفسير العيني فاذا هو مد اليد ومالتها لأخذ شيء يعنى أو اعطاء شيء ، فغايته المد والامالة ، بخلاف تفسير ذلك بالالقاء الذى هو طرح الشيء الموافق للقصة ، فهذا وان استفيد من قوله : يقذفن بعده الا أن ابن حجر أفادنا فائدة زائدة هى معنى الضمير فى يقذفن التى هى الفتح ، وللعيني ان يقول ان قوله : أمرهن بالصدقة ينادى بأن مد اليد انما هو بالصدقة ، لكن قوله : والمعنى هنا يمددن أيديهن بالصدقة ، ليتناولها بلال خلاف صريح الحديث الناطق بأنهن انما يرمين صدقاتهن فى ثوب بلال من غير أن يتناوله بلال بمد يده اليهن ، بل فى ثوب مبسوط على الأرض . ولك ان تقول : ان تناول أعم من الأخذ باليد ومطلق الحوز . فتأمل الجميع والله أعلم .

« المحاكمة الرابعة عشرة بعد المائة »

من كتاب العيد ، من باب موعظة الامام النساء ، حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن نصر قال : حدثنا عبد الرزاق الى أن قال : عن جابر بن عبد الله ، قال : قام النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفطر فصلى فبدأ بالصلاة ثم خطب فلما فرغ نزل فأتى النساء فذكرهن وهوى تركاً على يد بلال ، وبلال باسط ثوبه يلقي فيه . النساء الصدقة ، قالت لعطاء : زكاة يوم الفطر ؟ قال : لا ، وانكن صدقة يتصدقن حينئذ تلقى فتحها ويلقيين قلت : أترى حقاً على الامام ذلك ويذكرهن ؟ قال : انه لحق عليهن ، وهلم لا يفعاونه ؟ قال العيني : قوله : تلقى ، من الالقاء أى تلقى النساء ، فالنساء وان كان جمعا للمرأة من غير لفظه ولكن مفرده لفظاً ، وانما كرهه للتأكيد . وقال بعضهم (ابن حجر) : المعنى تلقى الواحدة وكذلك الباقيات ، قلت : التركيب لا يقتضى هذا على ما لا يخفى اه . وعبارة ابن حجر قوله : تلقى أى المرأة ، والمراد جنس النساء ، ولذلك عطف عليه بصيغة الجمع فقال : ويلقيين أو المعنى تلقى الواحدة ، وكذلك الباقيات يلقيين ، **واقول** : قد تكرر من

العيني رحمه الله تعالى مثل هذا النقل مبتورا ، لأن من لم يراجع ابن حجر يفهم من العيني أن ما نقله عنه شيء يقتصر عليه ، مع أن ما نقله مرجوح عنده ودوليس من دأب الامناء ، وحاصله ان ابن حجر جوز وجهين يوافق بأحدهما العيني ويخالفه في الآخر ، ولا شك ان تكثير الوجوه في التوجيهات مما يمدح عليه ، لكن ما قاله العيني من أن التركيب لا يقتضى هذا الوجه على ما لا يخفى مسلم له على ما انفهمه نحن أيضا . والله أعلم .

« المحاكمة الخامسة عشرة بعد المائة »

من كتاب العيدين ، فى باب اذا لم يكن لها جلباب فى العيد ، حدثنا أبو معمر قال : حدثنا عبد الوارث إلى أن قال : عن حفصة بنت سيرين ، قالت : كنا نمنع جوارينا أن يخرجن يوم العيد ، فجاءت امرأة فنزلت قصر بنى خلف فأتيتهما ، فحدثت أن زوج أختها غزى مع النبى صلى الله عليه وسلم ثنتى عشرة غزوة فكانت أختها معه فى ست غزوات ، فقالت : كنا نقوم على المرضى ونداوى الكلى ، فقالت يا سول الله أعلى إحدانا بأس اذا لم يكن لها جلباب أن لا تخرج ؟ فقال : لتلبسها صاحبته من جلبابها : فليشهدن الخير ودعوة المؤمنين ، قالت حفصة : فلما قدمت أم عطية أتيتهما فسألتهما أسمعت فى كذا وكذا ؟ قالت : نعم بأبى ، وقلما ذكرت النبى صلى الله عليه وسلم الا قالت بأبى . قال : ليخرج العواتق ذوات الخلدور أو قال : العواتق وذوات الخلدور ، شك أيوب ، والحيض ، ويعتزل الحيض المصلى : وليشهدن الخير ودعوة المؤمنين . قالت : فقلت لها والحيض ؟ قالت نعم ، أليس الحائض تشهد عرفات وتشهد كذا وتشهد كذا ؟ قال العيني : المعنى أن المرأة اذا لم يكن لها جلباب فى يوم العيد تستعير من غيرها جلبابا فتخرج فيه ، وقال بعضهم (ابن حجر) : يحتمل ان يكون المعنى تعيرها من جنس ثيابها ، ويحتمل أن يكون المراد تشركها معها فى ثوبها ، ويؤيده رواية أبى داود تلبسها صاحبته طائفة من ثوبها ، ويؤخذ منه جواز اشتغال المرأتين فى ثوب واحد ، قلت : الذى قال هذا القائل لم يقل به أحد ، ويعسر ذلك عابيهما جدا فى الحركة وانما معنى طائفة من ثوبها ، يعنى قطعة من ثيابها التى لا تحتاج اليها مثل الحلباب والخمار والمقنعة ونحو ذلك ، اه كلام العيني . وعبرة ابن حجر هكذا قوله : باب اذا لم يكن لها جلباب تقدم تفسيره فى كتاب الحيض فى باب شهود الحائض العيدين ، فقد تقدم فى الباب المذكور أنه يحتمل أن يكون للجنس أى تعيرها من جنس ثيابها ، ويؤيده رواية ابن خزيمة من جلابيها ولاترمذى فلتعرها اختها من جلابيها والمراد بالأخت الصاحبة ، ويحتمل أن يكون المراد تشركها معها فى ثوبها ، ويؤيده رواية أبى داود تلبسها صاحبته طائفة من ثوبها ، يعنى اذا كان واسعا ويحتمل أن يكون المراد بقوله : ثوبها جنس الثياب فيرجع للأول اه . فاعتراض العيني من وجهين : أحدهما أن ما أبداه ابن حجر من احتمال أن تشركها صاحبته فى ثوب واحد وهو الذى قواه بعسر الحركة عليها فى ثوب واحد ، والثانى : أنه احتمال لم يقل به أحد قبله ، وكل من الاعتراضين إما ضعيف وأما ساقط : لأن ابن حجر قد أغلق باب العسر بالعناية التى صرح بها وأخفاها العيني ، ونحن الآن نشاهد كثيرا من النساء الفقيرات بالطرقات فى ثوب واحد لكنه طويل ، وكونه لا قائل به ساقط من نفسه ، اذ لو صح لبطل كثير من الاحتمالات التى يبيدها العلماء من غير سبق ، وما أكثر الاحتمالات التى يبيدها العيني وكثيرا ما يتبجح بها ويحمد الله على أنه لم يسبقه أحد من الشراح فى ذلك ، والحاصل أن ابن حجر قد بين الحديث بأوسع مما بينه غيره من غير أن يرد عليه شيء .

« المحاكمة السادسة عشرة بعد المائة »

من الكتاب والباب المذكورين ، والحديث المذكور . قال العيني : قوله وتشهد كذا ، وتشهد كذا ، يريد مزدلفة . ورمى الحمار : قال ابن بطلال : فيه تأكيد خروجهم من الى العيد ، وقال الطحاوي : يحتمل أن يكون هذا الامر في أول الاسلام والمسلمون قليل ، فأريد التذكير بحضورهم ترهيبا للعدو فأما اليوم فلا يحتاج الى ذلك ، ورده الكرماني بما هو مردود عليه ، وبعد ان قرر الردين قال : وقال بعضهم (ابن حجر) : (يعني ناصرا لابن بطلال) وقد أفتت به أم عطية بعد النبي صلى الله عليه وسلم بمدة ، ولم يثبت عن أحد من الصحابة مخالفتها في ذلك ، والاستنصار بالنساء والتكثير بهن في الحرب دال على الضعف ، قلت : هذه عائشة رضى الله عنها صحح عنها أنها قالت : لورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنعهن عن المساجد كما منعت نساء بنى اسرائيل ، فاذا كان الأمر في خروجهم الى المساجد هكذا فبالأحرى أن يكون ذلك في خروجهم من الى المصلى ، فكيف يقول هذا القائل لم يثبت عن أحد من الصحابة مخالفتها ؟ وأين أم عطية من عائشة ؟ الى ان قال : ألا ترى أن أكثر الصحابة قد كانوا يأخذون نساءهم معهم في بعض الفتوحات لتكثير السواد ؟ بل وقع منهم في بعض المواضع نصرة لهم بقتالهم وتشجيعهم الرجال ، وهذا لا يخفى على من له اطلاع في السير . **وأقول** : راجعت شرح ابن حجر في هذا الباب ، فلم أجده فيه شيئا لسكن وجدت في الحديث الذي بعده ، وهو قالت أم عطية : أمرنا أن نخرج فخرج الحيض والعواتق وذوات الخدور الخ ما نصه ، وفيه استحباب خروج النساء الى شهود العيدين سواء كن شواب أم لا ، وذوات هيئات أم لا ، الى ان قال : وقد أفتت به أم عطية بعد النبي بمدة كما في هذا الحديث ، ولم يثبت عن أحد من الصحابة مخالفتها في ذلك . واما قول عائشة : لورأى النبي صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنعهن المساجد فلا يعارض ذلك لندوره ، ان سلمنا أن فيه دلالة على أنها أفتت بخلافه مع أن الدلالة منه بأن عائشة أفتت بالمنع ليست صريحة الى آخر مقاله ، **وأقول** : حاصل الخلاف بين الشيخين في جواز خروج النساء اليوم الى المصلى وعدمه ، فالعيني القائل بالعدم قد استند الى قول عائشة المذكور ، وأن أم عطية وفتواها لا تضاهي عائشة وفتواها ، وقد سمعت جواب ابن حجر عنه والحق يقال ان قول عائشة : لوأرى النبي الخ . قضية شريطة لا تستلزم الوقوع حتى عند عائشة ، لعلمها بقوله صلى الله عليه وسلم المشهور : لا تمنعوا اماء الله مساجد الله ، فلعلها تجوز حينئذ مخالفة هذا النهي بسبب هذا الحادث الجديد ، والعيني لم يعترض على فتوى أم عطية الا بما أسنده الى عائشة وقد علمت ما فيه ، وعائشة مسلم كونها فضلى النساء ومن أعلم الرجال (١) إلا أن أم عطية أيضا من الفاضلات الراسخات في العلم ، وقد أخذ عنها كثير من التابعين كسيدهم محمد بن سيرين ، وكفاها فضلا أنها تفتى بين ظهرائي الصحابة رضوان الله تعالى عنهم أجمعين .

« المحاكمة السابعة عشرة بعد المائة »

من كتاب الوتر ، في باب الوتر في السفر ، حدثنا موسى بن اسماعيل الى أن قال : عن ابن عمر قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به يومئذ اماء صلاة الليل إلا الفرائض ، ويوتر على راحلته . قال العيني قال بعضهم (ابن حجر) : استدلل بحديث الباب على أن الوتر ليس

(١) يعني رجال الاسانيد ، وهو اصطلاح خاص يشمل النساء .

بفرض ، وعلى أنه ليس من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم وجوب الوتر عليه . قلت : نحن أيضا نقول : انه ليس بفرض ، ولكنه واجب للأدلة الكثيرة ذكر بعضها وأحال بعضها الى ما تقدم منه ، وأكثر من الغض والتنقيص بل والتحقيق على كثيرين من الافاضل ، خصوصا على من قال وهو القاضي أبو الطيب (١) : إن العلماء كافة على أن الوتر سنة حتى أبو يوسف (٢) ومحمد ، وقال أبو حنيفة وحده : هو واجب وليس بفرض ، ثم أورد أدلة كثيرة على وجوبه ، وأقول : عبارة ابن حجر هكذا : واستدل به على أن الوتر ليس بفرض ، وعلى أنه ليس من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم وجوب الوتر عليه ، لكونه أوقعه على الراحلة . **واقول** : بعد التأمل الشديد تحقق أنه لا خلاف بين العلماء على عدم فرضية الوتر ، بمعنى الثواب والعقاب للفاعل والتارك كما أنه لا خلاف بينهم على أن الوتر مأمور به . مطلوب طلبا أكيدا من كل أحد حضرا وسفرا . الا أن الطلب لا يصل الى درجة الفرض لسكته يزيد على جميع السنن عند الحنفى ، فهو واسطة بين السنة والفرض وسواءه واجبا ، وغير الحنفية لا واسطة بين السنة والفرض ، ولفظ الواجب مرادف للفرض ، فما أشبه الخلاف بأن يكون لفظيا لأن غير الحنفى يقول : الوتر هو أكد السنن ، فهذا الفرد الذى هو أعلى السنن هو الذى سماه الحنفى بالواجب ، بقى أن ترك السنة لا يعاقب عليه وترك الواجب عند الحنفى يعاقب عليه ، فالخلاف حينئذ معنوى ، ففعل الجواب أن السنة اذا تناهت فى الطلب وتركت يعاقب على تركها ، وانظر الى السنن التى سماها بالواجبات المالكى فى الحج تستبين به المرمى الذى أرمى اليه ، ثم إن للاصطلاح دخلا فى الاسماء ، وراجع ما فرزه شراح المختصر عند قوله : هل ازالة النجاسة عن ثوب متصل ولو طرف عمامته وبدنه ومكانه الى ان قال سنة أو واجبة ؟ خلاف .

« المحاكمة الثامنة عشرة بعد المائة »

من أبواب الاستسقاء ، فى باب من تمطر فى المطر ، حدثنا محمد بن مقاتل قال : أخبرنا عبد الله بن المبارك ، الى أن قال : عن أنس بن مالك قال : أصابت الناس سنة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبينما النبي صلى الله عليه وسلم يخطب على المنبر يوم الجمعة ، قام اعرابي فقال : يا رسول الله هلك المال وجاع العيال فادع الله لنا أن يسقينا ، قال : فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه وما فى السماء قرعة ، قال : فثار سحاب أمثال الجبال ثم لم ينزل عن منبره حتى رأيت المطر يتحادر على لحيتي ، قال : فمطرنا يومنا ذلك وفى الغد ومن بعد الغد والذى يليه الى الجمعة الأخرى . فقام ذلك الاعرابي أو رجل غيره فقال : يا رسول الله تهدم البناء وغرق المال فادع الله لنا ، فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه وقال : اللهم حوالينا ولا علينا . قال : فما جعل يشير بيده الى ناحية من السماء الا تفرجت حتى صارت المدينة فى مثل الحوبة . حتى سال الوادى ، وادى قناة شهرا ، قال : فلم يجىء أحد من ناحية الا حدث بالجو . قال العيني قوله تمطر فى المطر بتشديد الطاء على وزن تفعل ، وباب تفعل يأتى لمعان للتكلف كتشجع ، لأن معناه كلف نفسه الشجاعة . وللاحتاذ نحو توسدت التراب أى اتخذته وسادة ، وللتجنب نحو تأثم أى جانب الاثم ، وللعمل يعنى فيدل على أن أصل الفعل حصل مرة بعد المرة ، نحو تجرعت أى شربته جرعة بعد جرعة ، وقال بعضهم (ابن حجر) :

(١) هو القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطهرى ، كان حافظا اماما فقيها ورعا ، رأى النبي صلى الله عليه وسلم فى المنام وقال له : يا فقيه ، فكان يقول فرحا : سأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقيها) توفي ٥٠٠ هـ .
(٢) الامام العلامة القاضي أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم الفقيه الحنفى المجتهد ، المتوفى ١٨٢ هـ .

أليق المعاني هنا انه بمعنى مواصلة العمل في مهلة نحو تفكر ، وكأن المصنف أراد أن يبين أن تحادر المطر على لحيته صلى الله عليه وسلم لم يكن اتفاقا وانما كان قصدا ، فلذلك ترجم بقوله من تمطر أى قصد نزول المطر عليه ، لانه لو لم يكن باختياره لنزل عن المنبر أول ما وكف السقف ، لكنه تمادى فى خطبته حتى كثر نزوله بحيث تحادر على لحيته . قلت : الذى ذكره أهل الصرف فى معانى تفعل هو الذى ذكرناه ، والذى ذكره هذا القائل يقرب من المعنى الرابع . لكن لا يدل على هذا شيء مما فى حديث الباب ، لأن عدم نزوله من المنبر يمكن لقائل أن يقول : انما كان لئلا يقطع الخطبة اه . وعبرة ابن حجر قوله : باب من تمطر بتشديد الطاء أى تعرض لوقوع المطر ، وتفعل يأتى لمعان أليقها هنا أنه بمعنى مواصلة العمل فى مهلة نحو تفكر ، لانه أشار الى ما أخرجه مسلم عن أنس قال : حسر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبه حتى أصابه المطر ، وقال : لأنه حديث عهد بربه الى آخر ما نقله عنه العيني ، وأقول : ان قول العيني : وباب تفعل يأتى لمعان الخ . هى عبارة ابن الحاجب فى شافيته مع ، شرحها للسيد عبد الله تفره كار مع زيادة المتن معين وآخرين لم ينقلها . العيني وهما التكثير نحو تكسر ، وبمعنى استفعل نحو تكبر ، وعلى كل حال لم يبين العيني المراد هنا للتمطر من هذه المعانى التى أوردتها ، وابن حجر أورد ما هو أليق عنده على ما قرر واعتراض العيني تنزيل ابن حجر التمطير على المعنى الرابع تقريبا ، بأن حديث الباب لا يدل منه شيء على هذا المعنى ، لأن عدم نزوله من المنبر يمكن أن يكون لكراهته قطع الخطبة ، يقال عليه : انما يقال هذا أن لو لم يصدر منه قطع الخطبة . قبله والمأنوس منه قطعها مرارا بالكلام الاجنبى وبالتزول من المنبر ، فقول ابن حجر : لو لم يكن باختياره الخ . استدلال ظاهر بنتيجة هذه الشرطية ، قال العيني : وما ذكره فى مسلم عن أنس أنه قال : حسر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبه الخ . لا يدل على أنه واصل ذلك ، وتمادى فيه حتى يطلق عليه أنه تمطر ، وقصد هذا المعنى فى الحديث غير صحيح ، ولا وضع الترجمة المذكورة لهذا المعنى اه . فقوله : وقصد هذا المعنى فى الحديث غير صحيح ، فى ظنى أن القاطع بعدم الصحية غير صحيح ، بل يحتمل ويحتمل غيره ، وأما قوله : ولا وضع الترجمة المذكورة لهذا المعنى . لا يفهم معناه لأن الترجمة اذا وضعت لشيء واستدل لها بحديث فلا يكون فى ذلك الحديث ما يستدل به لشيء آخر ، بل لمعان كثيرة كما يفعل البخارى فقد يخرج الحديث الواحد عشر مرات لعشرة تراجم متباينة المعانى والمقاصد ، هذا وأن العيني رحمه الله تعالى لم يبين لنا ما هو الأليق والمناسب من المعانى التى ذكرها ، كما أنه لم يبين لنا المعنى الذى وضعت الترجمة لأجله لأنه نفى أن تكون الترجمة موضوعة لمعنى التمطير . والله أعلم

« المحاكمة التاسعة عشرة بعد المائة »

فى ابواب الحسوف ، من باب الصدقة فى الحسوف . حدثنا عبد الله بن مسلمة ، عن مالك عن هشام عن أبيه ، عن عائشة أنها قالت : خسفت الشمس فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصلى بالناس فقام فأطال القيام ، ثم ركع فأطال الركوع ، ثم قام فأطال القيام وهو دون القيام الأول ، ثم ركع فأطال الركوع وهو دون الركوع الاول ، ثم سجد فأطال السجود ، ثم فعل فى الركعة الثانية مثل ما فعل فى الاولى ، ثم انصرف وقد تجلت الشمس فخطب الناس فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا تخسفان لموت أحد ولا لحياته ، فاذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا وتصدقوا ، ثم قال : يا أمة محمد والله ما من أحد أغير من الله أن يزنى عبده أو تزنى أمته ، يا أمة محمد والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم

قليلاً ولبيكنم كثيراً ، (مقدمة) وهى : أنه وردت روايات كثيرة جداً فى وصف صلاة الكسوف وكيفتها وعدد ركعاتها ، بحيث لا يمكن مطابقتها لبعضها ، وحاصل ما قاله الشيخان أن العيني قال : قال بعضهم (ابن حجر) : الأخذ بهذا الحديث أى حديث الباب الذى فيه زيادة ركوعين فى كل ركعة أولى من الغائها وبذلك قال جمهور أهل العلم من أهل الفتيا ، وقد وافق عائشة على ذلك ابن عباس وابن عمر ومثله عن أسماء (١) بنت أبي بكر ، وعن جابر (٢) عند مسلم ، وعن علي عند أحمد ، وعن أبي هريرة عند النسائي وغيرهم قلت : لم سكت هذا القائل عن حديث أبي بكرة (٣) الذى صدره البخارى فى هذا الباب ، ورواه النسائي وحديث ابن مسعود الذى رواه ابن خزيمة وابن سمرة (٤) عند مسلم ، وابن جندب (٥) عند الأربعة وابن بشير (٦) عند الطحاوى وغيرهم ؟ فأحاديث هؤلاء كلها تدل على أن صلاة الكسوف ركعتان كهيئة النافلة من غير الزيادة على الركوعين ، فان قلت : أحاديث هؤلاء غاية ما فى الباب أنها تدل على أن صلاة الكسوف ركعتان ، والخصم قائل به وليس فيها ما ينفى ما ذهب إليه الخصم من الزيادة ، قلت : فى أحاديثهم نص على الركعتين مطلقاً والمطلق ينصرف الى الكامل ، وهى الصلاة المعهودة من غير الزيادة المذكورة مع أنهم لم يقولوا بالغاء تلك الزيادة ، وانما اختاروا ما ذهبوا إليه لموافقة القياس الخ كلامه . وابن حجر يقول : استدلل بهذا الحديث على أن لصلاة الكسوف هيئة تخصها من التطويل الزائد على العادة فى القيام وغيره ، ومن زيادة ركوع فى كل ركعة ، وقد وافق عائشة على رواية ذلك ابن عباس الخ ما نقله عنه العيني . وأقول : انه تلخص أن فى صلاة الكسوف قولين : هل ركعاتها على صورة صلاة النافلة المطلقة المعتادة ، أو تخالفها بزيادة ركوع على ركوع صلاة النافلة بحيث يكون فى كل ركعة ركوعان ؟ فكل من الشيخين ينصر مذهبه ويقويه بما يظهر له أنه المرجح ، ونحن عندنا ما هو الأقوى من جميع أدلتهم بين أيدينا وهو الحديث الأول الذى صدر به البخارى ابواب الكسوف ، ونصه عن أبي بكرة قال : كنا عند النبى صلى الله عليه وسلم فانكسفت الشمس ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يجر رداءه حتى دخل المسجد فدخلنا ، فصلى بنا ركعتين حتى انجلت الشمس الى آخر الحديث . وهذا الحديث ظاهره أنها ركعتان مثل صلاة النافلة ، لكن حديث الباب فيه زيادة على حديث أبي بكرة ، لان روايته مطلقة والقاعدة عندهم ان العمل بما فيه الزيادة أولى من الالغاء ، وأجاب عنه العيني بالسؤال والجواب بقوله : فان قلت : الزيادة المذكورة ثبتت فى رواية الحفاظ الثقة ، فوجب قبولها والعمل بها . قلنا : قد ثبت عند مسلم عن عائشة وجابر أن فى كل ركعة ثلاث ركوعات ، وعند ابن داود والبخارى فى كل ركعة خمس ركوعات ،

(١) أم عبد الله أسماء بنت أبي بكر الصديق ، تزوجها الزبير بن العوام فولدت عبد الله ومصبيا ، وكانت برة سالحة ، توفيت ٧٣ بعد قتل ابنها بلال .

(٢) أبو عبد الله جابر بن عبد الله بن عمرو الانصارى ، شهد العقبة وخلفه أبوه على أخواته التسع يومى بدر وأحد ، وقد ثبت مع النبى عليه السلام يوم الجمعة الذى انفض فيه الناس الى التجارة ، توفي ٧٨ .

(٣) هونع بن الحارث الثقفى ، صحابى جليل من أهل الطائف ، له فى الصحيحين حوالى ١٣٢ حديثاً ، توفي بالبصرة ٥٢ .

(٤) عبد الرحمن بن سمرة بن حبيب العبشمى اسلم يوم الفتح روى عنه الحسن البصرى وغيره ، توفي ٥٠ .

(٥) سمرة بن جندب بن هلال الفزارى ، كان زياد قد استخلفه على كل من البصرة والكوفة ستة أشهر ، وروى له

١٢٣ حديثاً ، توفي ٥٩ .

(٦) يقلب على الظن أنه أبو محمد عبد الرحمن بن بشير بن حكيم العبدى النيسابورى . سنع من ابن عيينة والقطان وغيرهما

هوثة . توفي ٢٦٠ .

فما كان جوابهم في هذه فهو جوابنا في تلك اه . **واقول** : ان المحصلين لا يكتفون بمثل هذا في اقامة الحجة على دعواهم ، لأن فيه اظهار العجز فتبقى دعواه بلا دليل ، فماذا يقول إن قال الخصم : جوابنا ما قاله شيخ الشيخين زين الدين العراقي . في الفيتة :

واقبل زيادات الثقة منهم ومن سواهم فعليه المعظم

قال شارحه محمد بن حسين بن عبد الستار الهزاروى : أى الثقة مطلقا من التابعين فمن دونهم . وقوله : منهم أى من الثقة الراوين الحديث بدونها ، بأن رواه أحدهم مرة بدونها ومرة بها ، وقوله : ومن سواهم أى سوى الراوين بدونها من الثقة ايضا سواء أكانت فى اللفظ أم لا ، وقوله : عليه المعظم ، أى من الفقهاء والمحدثين الأصوليين . قال العراقي أيضا :

والمتمن إن نافاه متن آخر وأمكن الجمع فلا تنافر

لقد اعترف العيني بأن قبول هذه الزيادة عليها أكثر العلماء ، ولا أظن أنه يمنع امكان الجمع بينهما بعدم الغاء الزيادة ، وإن أبى الا المنع فاننا نمنع منعه ، ونكيل له بأن قوله : فما كان جوابهم فهو جوابنا اقرار بقول خصمه ، لأن جواب خصمه هو ما قاله الزين العراقي وهو عين ما قاله خصماء العيني ، وبعد فان الحق أحق أن يتبع .

« الحاكمة المتممة للعشرين بعد المائة »

من أبواب الكسوف ، فى باب النداء بالصلاة جامعة فى الكسوف ، قال العيني : الصلاة جامعة بالنصب فيها على الحكاية فى لفظ الصلاة ، وحروف الجر لا يظهر عملها فى باب الحكاية ، ومعمولها محذوف تقديره باب النداء بقوله الصلاة جامعة أى حال كونها جامعة ، وقال بعضهم (ابن حجر) : أى احضروا الصلاة فى حال كونها جماعة ، قلت : لا يصح هذا لأن الصلاة ليست بجماعة ، وإنما هى جامعة للجماعة ويقدر احضروا الصلاة حال كونها جامعة للجماعة ، وهو من الأحوال المقدرة ، ويجوز أن ترفع الصلاة وجامعة أيضا فالصلاة على الابتداء ، وجامعة على الخبر على تقدير جامعة للجماعة ، وقال بعضهم أيضا (ابن حجر) : وقيل جامعة صفة والخبر محذوف أى احضروا ، قلت : وهذا أيضا لا يصح لأن الصلاة معرفة ، وجامعة نكرة فلا يقع صفة للمعرفة ، لاشتراط التطابق بين الصفة والموصوف اه . وعبارة ابن حجر هكذا قوله : باب النداء بالصلاة جامعة هو بالنصب فيها على الحكاية ، ونصب الصلاة فى الأصل على الاغراء ، وجامعة على الحال أى احضروا الصلاة فى حال كونها جامعة ، وقيل برفعها على أن الصلاة مبتدأ وجامعة خبره ، ومعناه ذات جماعة ، وقيل : جامعة صفة والخبر محذوف وتقديره فاحضروها ، **واقول** : إنه بأدنى تأمل يظهر أن فى نسخة العيني تحريفا لجامعة بجماعة ، فيها فى الحقيقة متفقان فى الصلاة والجامعة اعرابا ومعنى ، كما اتفقنا ايضا على جواز رفع الصلاة على الابتداء ورفع جامعة على الخبر ، وإنما اختلفا فيما حكاه ابن حجر من القيل الذى سلمه من كون جامعة صفة للصلاة ، والخبر محذوف تقديره احضروها ، قال العيني : هذا لا يصح لأن الصلاة معرفة وجامعة نكرة فلا يقع صفة للمعرفة ، لاشتراط التطابق بين الصفة والموصوف

وإذا رأينا النحاة فجمهورهم متظافرون على ما قرره العيني ، إلا إذا كانت الألف واللام في المعرفة جنسية فيكون مدخولها لا يشير بها الى شيء بعينه فيكون حينئذ نكرة ، إلا أن هذا لا يصح في الصلاة هنا لأنها الصلاة الحاضرة لأجل الكسوف ، فهي معرفة قطعا وجامعة نكرة من غير تكبير ، فان كان ابن حجر من الحمم - ورفالحو مع العيني ان قلنا : ان نقله للقليل يستلزم الرضى : لان قلنا انه مجرد حكاية . وان قلنا انه مخالف فلا يشترط التطابق مطلقا ، كما هو مذهب بعض النحاة فهو ضعيف لا يعول عليه عندهم ، فعلى كل الحق مع العيني . والله اعلم

«الحكمة الواحدة والعشرون بعد المائة»

من أبواب الكسوف ، من باب خطبة الامام فى الكسوف . حدثنا يحيى بن بكير قال : حدثنا الليث ، عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : خسفت الشمس فى حياة النبي صلى الله عليه وسلم فخرج الى المسجد ، فصف الناس وراءه فكبر فاقترأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قراءة طويلة ثم كبر فركع ركوعا طويلا ، ثم قال سمع الله لمن حمده فقام ولم يسجد ، وقرأ قراءة طويلة هى أدنى من القراءة الاولى ثم كبر وركع ركوعا طويلا ، وهو أدنى من الركوع الاول ثم قال : سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ، ثم سجد ثم قال فى الركعة الآخرة مثل ذلك فاستكمل اربع ركعات فى اربع سجعات ، وانجلى الشمس قبل أن ينصرف ، ثم قام فأثنى على الله بما هو أهله . ثم قال : هما آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيتموها فافزعوا الى الصلاة ، قال العيني : قال بعضهم (ابن حجر) : أى المعهودة الخاصة ، وهى التى تقدم فعلها منه صلى الله عليه وسلم قبل الخطبة ، ولم يصب من استدله به على مطلق الصلاة ، قلت : الذى استدله به على مطلق الصلاة هو المصيب لأن المذكور هو الصلاة . فاذا ذكرت مطلقا ينصرف الى الصلاة المعهودة فيما بينهم التى يصلونها على الصفة المعهودة ، ولا يذهب أذهان الناس الا الى ذلك ، والعجب من غير المصيب يرد كلام المصيب اه . وعبارة ابن حجر موافقة لما نقله عنه العيني حرفا بحرف واقول : اذا نظرنا الى ما يقوله العلماء من أن المعرفة اذا أعيدت معرفة فهمى عين الأول ، نرى انه ذكر الصلاة المخصوصة ذات الركوعين فى كل ركعة ، ثم أعيدت الصلاة معرفة نحكم بماقاله ابن حجر ، واذا نظرنا الى قوله صلى الله عليه وسلم : فاذا رأيتموها ، أى خسوف الشمس وخسوف القمر فافزعوا الى الصلاة . نحكم بما قاله العيني . لأن صلاة خسوف القمر ليست كصلاة خسوف الشمس بل هى مثل صلاة الصبح ، هذا وانى تتبعت أحاديث الكسوف فى البخارى وتأملت ففهمت منها احتمال ان المراد بالصلاة الدعاء ، فالحديث الاول فاذا رأيتموها فقوموا فصلوا . وفى الثانى : فاذا رأيتهم فصلوا وادعوا الله ، وبعده فاذا رأيتم ذلك فاذكروا الله وكبروا وصلوا وتصدقوا ، وبعده فاذا رأيتموها فافزعوا الى الصلاة ، وفى الآخر فانصرف من الصلاة فقال ما شاء الله أن يقول ثم أمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر . وبعده فاذا رأيتم ذلك فاذكروا الله ، وفى آخر بعده فادعوا الله وصلوا حتى ينجلي ، وهذا الاحتمال ظاهر بمعنى التخيير بين الأفراد بالصلاة والجمع بينهما وبين الدعاء والاقتصار على الدعاء . فافهمه .

«المحاكمة الثانية والعشرون بعد المائة»

من كتاب الكسوف ، من باب الصلاة في كسوف القمر . حدثنا محمود بن غيلان قال : حدثنا سعيد بن عامر ، عن أبي بكره قال انكسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فصلى ركعتين . قال العيني : أشار الكرماني الى وجه مناسبة ومطابقة هذا الحديث للترجمة بما هو ليس بسديد ، وحكى ابن التين أنه وقع في رواية الاصيلي في هذا الحديث : انكسفت القمر بدل الشمس ، فان صحت هذه الرواية فالمطابقة ظاهرة ، واستبعد هذا بعضهم (ابن حجر) بانه تغيير لا معنى له ، وانما لما تعسر عليه المطابقة غير الشمس بالقمر . قلت : استبعاده بعيد لأن الذي نقل هذا نسبه الى رواية الاصيلي ، والذي قاله انما يتوجه لوعرف المغيرو وقع اطباقهم على تغييره ، على أنه لا فساد فيه من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ ، وأجاب أيضا بعضهم (ابن حجر) في مطابقة الحديث للترجمة بعدم ذكر القمر فيه بقوله : إن هذا الحديث مختصر من مطوله الذي فيه فاذا كان ذلك فصلوا ، بعد قوله : ان الشمس والقمر الحديث ، ويؤخذ المقصود منه ، قلت : هذا ايضا فيه ما فيه وليس هناك بين الحديث والترجمة مطابقة أصلا ظاهرا الا اذا اعتمدنا على ما قاله ابن التين عن الاصيلي ، أو يكون الناسخ بدل لفظ الشمس بالقمر في الترجمة واستمر عليه . **واقول** : راجعنا ابن حجر ، فاذا كلامه فيها نقله ابن التين في رواية الاصيلي موافق لما نقله عنه العيني بالحرف ، واما جوابه عن عدم المطابقة فيها نقله عنه العيني ونسبه اليه مفهوم منه كذلك ، **واقول** ان رواية الاصيلي هي التي يحصل التطابق بها بين الترجمة والحديث وهي التي لها المعنى الظاهر ، ولا نفهم معنى قول ابن حجر : إنه تغيير لا معنى له ، وقوله : لما تعسرت عليه المطابقة غير الشمس بالقمر ، لم يصرح بالمغير المتعسر عليه ولا أظنه الاصيلي ، لان هذا المغير أيا كان بتغييره مثل هذا يسقط عن العدالة فلا يعتمد على روايته ، فكيف وأكثر ما شرح عليه الشراح من البخاري هو على رواية الاصيلي ؟ واما جوابه بان هذا الحديث مختصر من مطوله الخ ما قرره ، فليس بعيد من مقاصد البخاري ولا يصار اليه الا اذا لم تصح رواية الاصيلي . كما تقدم فافهم

«المحاكمة الثالثة والعشرون بعد المائة»

في كتاب سجود القرآن ، في باب من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها . قال العيني : أي هذا باب في بيان حكم من قرأ سجدة التلاوة في الصلاة فسجد بها أي بتلك السجدة ، وحكمه أنه لا يكره قراءة السجدة في الصلاة خلافا لما لك (١) على ما نذكره ، وقال بعضهم (ابن حجر) : في الصلاة المفروضة ، قلت : اطلاق البخاري يتناول الفريضة والنافلة اه . وعبارة ابن حجر هكذا قوله : من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها ، أشار بهذه الترجمة الى من كره قراءة السجدة في الصلاة المفروضة وهو منقول عن مالك ، وعنه كراهته في السرية دون الجهرية ، وهو قول بعض الحنفية أيضا وغيرهم اه . **واقول** : المنازعة بين الشيخين في لفظ الصلاة الواقعة في الترجمة ، هل يريد منها البخاري الصلاة المطلقة الشاملة للفريضة والنافلة أو مقيدة بالفريضة ؟ ولا يظهر الحكم بينهما الا بعد ايراد الحديث الذي أورده للترجمة ، وهو هذا : حدثنا مسدد قال : حدثنا معتمر عن أبي رافع قال : صليت مع أبي هريرة العتمة فقرأ اذا الساء انشقت فسجد ، فقلت : ما هذه ؟ فقال : سجدت

(١) الامام أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي امام دار الهجرة وأحد الائمة الاعلام ، كان على جانب عظيم من الورع والعلم بالشريعة ، توفي ١٧٩ .

بها خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم ، فلا أزال أسجد بها حتى ألقاه اهـ فالشيخان رحمهما الله تعالى أطالا الكلام إثر الحديث في الخلاف الواقع بين الفقهاء في سجود التلاوة في الصلاة ، وبيان ما استنبط من هذا الحديث ، ومنه ما قال العيني : احتج به الثوري ومالك والشافعي أن من قرأ السجدة في صلاته المكتوبة أنه لا بأس أن يسجد فيها ، وكره مالك ذلك في الفريضة الجهرية والسرية ، ثم قال والمشهور عند المالكية أنه لا يسجد في الفريضة سواء أكانت سرية أو جهرية ، وسواء أكان منفردا أو في جماعة . قال : وقال البيهقي وحكى عن أبي حنيفة : أنه لا يسجد للتلاوة في الصلاة السرية إلى آخر ما قاله من الخلافات المتضاربة . **واقول :** أن من تأمل الأحاديث التي أوردتها المصنف استدلالا على ترجمة من قرأ السجدة ولم يسجد ، وعلى من يقول : أن سجود التلاوة على التخيير كقول عمر (١) في الباب الذي قبل هذا : يأبها الناس أنا نمر بالسجود فمن سجد فقد أصاب ، ومن لم يسجد فلا اثم عليه ، ولم يسجد عمر . وبعده عن عبد الله بن عمر أن الله لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء . فانه يفهم من الترجمة فهما أوليا بأن البخاري لا يريد بها الحكم ، وإنما يريد بيان من سجد بآيات السجود كما ترجم قبلها لمن قرأ السجدة ولم يسجد ، والحديث الذي أورده فيه بيان من سجد ، وهو أبو هريرة منفردا ومع النبي صلى الله عليه وسلم أيضا ، وهذه السجدة جزئية من جزئيات سجود التلاوة ، وانها تقع في الصلاة فرضا ونفلا وفي خارجها أيضا ، وبه ظهر أنه لا يريد بالصلاة الاطلاق ، وقيدها في الترجمة بنفي الصلاة إنما هو تبع للحديث ، وإن أبيت الا المطابقة التامة بين الحديث والترجمة فالفهم على حاله ، كأنه قال : باب في بيان من قرأ سجدة التلاوة في الصلاة فسجد بها ، أي وهو أبو هريرة مرة بنفسه بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، ومرة وراء النبي صلى الله عليه وسلم ، فما قاله العيني وذهب إليه من الاطلاق هو الأوجه ، لكن في قوله في بيان حكم من قرأ الخ ، ثم بينه بأنه غير مكروه في الصلاة خلافا لما لك ادخال الحكم فلم يقنع به فهمنا الذي سمعته ، كما أن قول ابن حجر أشار بهذه الترجمة إلى من كره قراءة السجدة في الصلاة المفروضة لا تفهم هذه الإشارة إلا على معنى الاعتراض ، يعني أشار بها إلى رد قول من كره قراءة الخ فتأمل .

«الحاكمة الرابعة والعشرون بعد المائة»

في أبواب التقصير ، من باب ينزل للمكتوبة ، حدثنا يحيى بن بكير قال : حدثنا الليث عن عامر بن ربيعة أنه قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو على الراحلة يسبح ، يومئ برأسه قبل أي وجه توجه ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك في الصلاة المكتوبة ، قال العيني : قوله : وهو على الراحلة ، جملة حالية ، وكذلك قوله : يسبح ، حال من النبي صلى الله عليه وسلم ، ومعناه يصلي صلاة النفل ، وقال بعضهم (ابن حجر) : التسبيح حقيقة في قوله سبحانه الله ، فإذا أطلق على الصلاة فهو من باب اطلاق اسم البعض على الكل ، قلت : ليس الأمر كذلك ، وإنما التسبيح في الحقيقة التنزيه من النقائص ثم يطلق على غيره من أنواع المحاز من قبيل اطلاق الجزء على الكل اهـ . وعبارة ابن حجر هكذا قوله : يسبح أي يصلي النافلة ، وقد تكرر في الحديث كثيرا وسيأتي قريبا حديث عائشة : سبحت الضحى والتسبيح حقيقة في

(١) — أمير المؤمنين أبو عبد الله عمر بن الخطاب بر عبد العزيز العدي ، ثابت شخصية في التاريخ الاسلامي ، وأشهر حاكم عادل في العصور ، توفي ٢٣ .

قول : سبحان الله فاذا أطلق على الصلاة فهو من باب اطلاق اسم البعض على الكل ، وأقول : ان لفظ الحقيقة المذكورة في كلام الشيخين معناها الوضع اللغوي الاولى ، فابن حجر يقول : ان حقيقة التسبيح في سبحان الله ، والعيني يقول : ان حقيقته التنزيه واطلاقه على غيره انما هو مجاز ، والذي يرجع اليه هو كتب اللغة ، ففي القاموس : وسبحان الله تنزيها لله من الصاحبة والولد معرفة ، قال في التاج يريد بالمعرفة أنه علم جنس على التسبيح . قال وما قاله من أنه علم جنس على التسبيح هو الذي اختاره الجمهور ، وأقره البيضاوي والزنجشري (١) والدمايني وغير واحد . وفي القاموس ونصب على المصدر ، أى أبرأ الله من سوء براءة ، وقال في التاج عقب ذلك : قال شيخنا : ثم نزل سبحان منزلة الفعل وسد مسده ، ودل على التنزيه البليغ من جميع القبائح التي يضيفها اليه المشركون . وفي القاموس أيضا : وسبح تسبيحا قال : سبحان الله ، وقال عقبه في التاج : نقل شيخنا عن بعضهم ورود التسبيح بمعنى التنزيه أيضا سبحه تسبيحا اذا نزهه ، ولم يذكره المصنف وفي نهاية ابن الأثير وأصل التسبيح التنزيه والتقديس والتبرئة من النقائص ، ثم استعمل في مواضع تقرب منه اتساعا ، فذكر كثيرا مما تجوزوا فيه . وفي مفردات الراغب (٢) والتسبيح تنزيه الله تعالى وأصله المر السريع في عبادة الله تعالى : وجعل ذلك في فعل الخير عاما في العبادات قولاً كان أفعلا أو نية ، وفي المصباح : التسبيح التنزيه والتقديس ، يقال : سبحت الله أى نزهته ، ويكون بمعنى الذكر والصلاة يقال : فلان يسبح الله أى يذكره بأسمائه نحو سبحان الله ، ثم قال : وسبحت تسبيحا إذا قلت سبحان الله ، وسبحان الله علم على التسبيح ، ومعناه تنزيه الله عن كل سوء ، ومن تأمل كلام اللغويين وفي مقدمتهم القاموس الساكت عن جعل التنزيه معنى للتسبيح ، ونظر عبارة من عبارات المصباح والمختار والسكريات والنهاية يرى في الجميع اضطرابا في أصل الحقيقة ، إلا ان الراغب أبدى الحقيقة التي سلمها ناقلوها وهي المر السريع في عبادة الله تعالى قولاً كان أفعلا أو نية ، فظهر أن كلا من الشيخين موافق لما في المفردات لأن مقبول كل منهما جزئى من جزئيات المر السريع فمر عبادة الله تعالى ، الا ان ابن حجر يزيد على العيني بجعل التسبيح مظهروفا في سبحان الله ، يعنى لأنه علم الله كما علمت . والله أعلم .

«الحاكمية الخامسة والعشرون بعد المائة»

من كتاب التقصير ، من باب هل يؤذن أويقيم اذا جمع بين المغرب والعشاء ؟ قال العيني : أى هذا باب يذكر فيه هل يؤذن المصلى المسافر اذا جمع بين صلاتي المغرب والعشاء ، حدثنا أبو اليمان قال : أخبرنا شعيب عن الزهري عن سالم عن عبد الله بن عمر قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أعجله السير في السفر يؤخر صلاة المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء ، قال سالم : وكان عبد الله بن عمر يفعله اذا أعجله السير يقيم المغرب فيصليها ثلاثا ثم يسلم ، ثم قلما يلبث حتى يقيم العشاء فيصليها ركعتين ثم يسلم ولا يسبح بينهما بركة ، ولا بعد العشاء بسجدة حتى يقوم من جوف الليل . قال العيني : فان قلت : ما في حديث ابن عمر ذكر الأذان ، ولا في حديث أنس ذكر الأذان ولا ذكر الإقامة ، فكيف وجه هذه الترجمة ؟ قال الكرماني ما حاصله : ان من اطلاق لفظ الصلاتين يستفاد أن المراد هما الصلاتان باركانهما وشروطهما وسننهما من الأذان والإقامة وغيرهما ، لأن المطلق ينصرف الى الكامل ، وقال ابن بطال مثل ما قرر الكرماني

(١) - العلامة أبو القاسم محمود الزنجشري ، صاحب الكشاف وأساس البلاغة والمفصل وغيرها . توفي ٥٣٨ هـ .

(٢) - العلامة أبو القاسم الحسين بن محمد الاصفهاني ، صاحب تحقيق البيان في تأويل القرآن ، ومفردات القرآن ، ذكره السيوطي في طبقات النحاة ، وقال انه كان في أوائل المائة الخامسة .

وزاد احتمال ارادة الاقامة وحدها ويقال : لم يرد بقوله : يقيسم نفس الاداء ، وانما اراد يقيم للمغرب يعنى يأتى بالاقامة لها ، فعلى هذا كان مراده بالترجمة هل يؤذن أويقتصر على الاقامة ؟ وقال بعضهم (ابن حجر) : ولعل المصنف أشار بذلك الى ما ورد فى بعض طرق حديث ابن عمر ، ففى الدارقطنى (١) من طريق عمر بن محمد بن زيد بن نافع عن ابن عمر فى قصة جمعه بين المغرب والعشاء : فتزل فأقام الصلاة ، وكان لا ينادى بشيء من الصلاة فى السفر فقام فجمع بين المغرب والعشاء ثم رفع ، الحديث ، قلت : هذا كلام بعيد ، فكيف يضع ترجمة وحديث بابها لا يدل عليه صريحا ؟ ويشير بذلك الى حديث ليس فى كتابه اه . وعبرة ابن حجر بعد ما نقل عن الكرماني وابن بطال مثل ما ذكره العيني ، وما يقرب منه عن ابن رشيد ما نصه : ولعل المصنف أشار بذلك الى ما ورد الى آخر ما نقله العيني ، **واقول** : إن الشيخين اتفقا على ان حديث ابن عمر هذا لم يكن فيه ذكر الاذان الذى سئل عنه فى الترجمة وعن الاقامة أيضا ، ثم نقلنا عن الكرماني وابن بطال ، وابن حجر عن ابن رشيد ما نقلاه عنهم فى الجواب عن ذلك ، وزاد ابن حجر جوابا من عنده على طريق الترجى واستبعد العيني ، والحق أنه بعيد لأن ما فى الدارقطنى يحتمل أن البخارى لم يسمع به ولا مانع من ذلك ، الا ان فى هذا الترجى إبداء وجه ما بخلاف العيني فانه لم يبد من نفسه شيئا . **واقول** : أيضا ، ان فى نسخة ابن حجر هل يؤذن أويقيم ، وفى نسخة العيني ويقيم ، والمعنى على الثانى هل يفعلها أولا ؟ وعلى الاول هل يفعل أحدهما أولا ؟ وهو سؤال من البخارى رحمه الله من غير تصريح بالحكم ، ومراده بالكلم الطويل العريض انه لا يؤذن ولا يقيم أصلا ، كما هو مفاد جميع الأحاديث التى أوردها فى الباب وحتى الحديث الذى ترجى به ابن حجر عن الدارقطنى صريح فى ذلك : لأن لفظ فأقام الصلاة بمعنى الاداء ، ولا يفهم منها الاقامة المبدوءة بالتكبير التى هى النداء لها لأنه يتعدى لها باللام ، بخلاف أقام فى الباب فانه عداه بنفسه . قال فى المصباح : وأقام الصلاة أدام فعلها ، وأقام لها اقامة نادى لها ، وإياك واحتقار الفهوم والآراء ، فالوهاب للأوائل والأواخر واحد وانما عليك التعمق فى التفهم ، ثم حكم ضميرك والا فهو أول من يحاسبك . والله أعلم

«الحاكمة السادسة والعشرون بعد المائة»

فى أبواب التقصير ، من باب تحريض النبى صلى الله عليه وسلم على قيام الليل والنوافل من غير إيجاب . حدثنا أبو اليمان قال : أخبرنا شعيب عن حسين بن على ، أن على بن أبى طالب أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طرقة وفاطمة بنت النبى صلى الله عليه وسلم ليلة ، فقال : ألا تصليان ؟ فقلت : يا رسول الله أنفسنا بيد الله فاذا شاء أن يبعثنا بعثنا ، فانصرف حين قلت ذلك ولم يرجع الى شيئا ، ثم سمعته وهو مول يضرب فخذة وهو يقول : وكان الانسان أكثر شىء جدلا . قال العيني : قوله ليلة أى ليلة من الليالى ، فان قلت : ما فائدة ذكر ليلة والطروق هو الاتيان بالليل ؟ قلت : يكون للتأكيد ، وذكر ابن فارس (٢) ان معنى طرق أتى من غير تقييد بشيء ، فعلى هذا يكون ليلة لبيان وقت الحصى ، وقال بعضهم (ابن حجر) : يحتمل أن يكون المراد بقوله : ليلة أى مرة واحدة ، قلت : هذا غير موجه لأن أجدا لم يقل إن التئوين

(١) الامام الحافظ أبو الحسن على بن عمر الدارقطنى ، صاحب المسند والمشهور بالحافظ البغدادى ، المتوفى ٣٨٥

(٢) العلامة أبو الجسين أحمد بن فارس ، من كبار أئمة اللغة والأدب ، له مؤلفات كثيرة منها مقاييس اللغة والحمل والصاحبى

وجامع التأويل فى التفسير . توفى ٣٩٥

فيه للمرة فظن أن كون ليلة على وزن فعلة يدل على المرة وليس كذلك ، والمعنى ما ذكرناه ، وعبارة ابن حجر : والطروق الاتيان بالليل ، وعلى هذا فقوله ليلة للتأكيد ، وحكى ابن فارس ان معنى طرق أتى ، فعلى هذا يكون قوله ليلة لبيان وقت الحجى . ويحتمل أن يكون المراد بقوله : ليلة أى مرة واحدة اه .

وأقول : ان الشيخين متفقان على الظاهر من معنى الكلام ، وزاد ابن حجر احتمالاً لا يظهره عن التراكيب العربية المجازية ، لأن الليلة طائفة مخصوصة من مطلق الزمن ، والمقطوع به أن المراد بليلة بعضها وأنه عليه الصلاة والسلام لم يذهب اليه . فما فى تلك الليلة الا هذه المرة التى رجع عنهما من غير جواب ، كما هو صريح الحديث . ثم يقال : وهل المرة الا الفعلة الواحدة ؟ وهل الفعل الا حدث واقع فى زمن من ليل أو نهار وهو هنا فى الليل ؟ والمتحصل أنه أطلق فعلة على فعلة ، أولاهما ليلة وهى زمن ، وثانيهما فعل فى زمن وإطلاق الزمن على فعل يقع فيه من إطلاق اللازم والملزوم ، فيقال ان ما أبداه ابن حجر احتمال موجه توجيهها ظاهراً . فتأملاه .

«الحاكمة السابعة والعشرون بعد المائة»

فى أبواب التقصير ، من باب عقد الشيطان على قافية الرأس اذا لم يصل بالليل . حدثنا عبد الله بن يوسف قال : أخبرنا مالك عن أبي الزناد ، عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم اذا هونام ثلاث عقد ، يضرب على كل عقدة عليك ليل طويل فارقد ، فان استيقظ فذكر الله انحلت عقدة ، فان توضأ انحلت عقدة ، فان صلى انحلت عقدة ، فاصبح نشيطا طيب النفس والا أصبح خبيث النفس كسلان ، قال العيني : أى هذا باب فى بيان عقد الشيطان على قافية رأس النائم اذا نام ولم يصل ، ثم قال : اعترض بأنه لا مطابقة بين الحديث والترجمة ، لأن الحديث مطلق والترجمة مقيدة ، وأجيب بأن مراده أن استدامة العقد انما يكون على ترك الصلاة وجعل من صلى وانحلت عقده ، كمن لم يعقد عليه لزوال اثره ، وقال بعضهم (ابن حجر) : يحتمل أن تكون الصلاة المنفصلة فى الترجمة صلاة العشاء ، فيكون التقدير اذا لم يصل العشاء فكأنه يرى أن الشيطان إنما يفعل ذلك لمن نام قبل صلاة العشاء ، بخلاف من صلاها ولا سيما فى الجماعة اه . قلت : قوله : إذا لم يصل أعم من أن لا يصلى العشاء أو غيرها من صلاة الليل ولا قرينة لتقييدها بالعشاء ، وظاهر الحديث يدل على أن العقد يكون عند النوم سواء صلى قبله أو لم يصل اه . وعبارة ابن حجر كما نقلها عنه العيني ، الا أنه زاد بعده وكان هذا هو السرفى لإيراد حديث سيرة بعد هذا الحديث ، لأنه قال فيه : وينام عن الصلاة المكتوبة اه . **وأقول :** إن القيد الزائد فى الترجمة على إطلاق الحديث ، هو لفظ بالليل ، والإطلاق فى قوله : اذا لم يصل ، وكل من الشيخين أبدى رأيه فى المطابقة مع استناد ابن حجر بالحديث بعده . والذى أفهمه أن بينهما مطابقة تامة ، وهو من قوله : اذا هونام الذى من الشأن ان يكون فى الليل ، ومن قوله : عليك ليل طويل ، ثم يقال : وهل معنى والا أصبح خبيث النفس الا أن يكون لم يصل حتى دخل فى الصباح ؟ وهل يصبح مصبح الا من الليل ؟ والله أعلم .

«الحاكمة الثامنة والعشرون بعد المائة»

من أبواب التقصير ، فى باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه ، حدثنا عباس بن الحسين قال : حدثنا مبشر أن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم ياعبد الله لا تكن مثل فلان ، كان يقوم من الليل فتترك قيام الليل . قال العيني قوله : مثل فلان ، لم

يدرم من هو؟ والظاهر أن الإبهام من أحد الرواة . وقال بعضهم (ابن حجر) : وكان إبهام مثل هذا لقصد الستر عليه ، ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يقصد شخصا معينا ، وإنما أراد تنفير عبد الله بن عمرو من الصنيع المذكور . **قلت** : كل ذلك غير موجه ، أما قوله : الستر عليه ، فغير سديد لأن قيام الليل لم يكن فرضا على فلان المذكور فلا يكون بتركه عاصيا حتى يستر عليه ، وعبارة ابن حجر موافقة لما نقله عنه العيني ، **واقول** : ان قيام الليل مما هو مرغوب جدا ، في نظر الشرع الشريف خصوصا في زمنه صلى الله عليه وسلم ، ولذا لا تسمع في لياليهم بمساجدهم الا دويا كدوى النحل ، من أصوات المتجهدين من غير أن يكون فرضا عليهم ، وهم الذين (تتجافى جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفا وطمعا ومما رزقناهم ينفقون) . (ويستغفرونه بالأسحار) وهذا المبهم وان لم يكن عاصيا الا أنه مذموم غير ممدوح ، وانظر الى الذي أصبح خبيث النفس في المحاكمة قبل هذه ، والحديث الذي بأثره كيف بال الشيطان في اذنه ؟ مع أنه يحتمل أيضا أنه صلى الله عليه وسلم أراد ترغيب عبد الله في قيام الليل والدوام عليه . والله أعلم .

«الحاكمه التاسعة والثلاثون بعد المائة»

من كتاب العمل في الصلاة ، في باب استعانة اليد في الصلاة اذا كان من أمر الصلاة ، قال البخارى وقال ابن عباس : يستعين الرجل في صلاته من جسده بما شاء ، ووضع أبو اسحاق قلنوسه في الصلاة ورفعها ، ووضع على رضى الله عنه كفه على رصغه الأيسر ، إلا أن يحك جسدا أو يصلح ثوبا ، قال العيني : قوله الا أن يحك الخ . من كلام على رضى الله عنه ، لا من كلام البخارى من الترجمة للبعد بينهما ، وقال الإسماعيلي في مستخرجه : هو من الترجمة وليس كذلك ، لان ابن أبي شيبه أخرجه في مصنفه عنه بهذا اللفظ الا أن يصلح ثوبه أو يحك جسده . وقال بعضهم (ابن حجر) : وصرح بكونه من كلام البخارى لا من كلام على رضى الله عنه العلامة علاء الدين مغلطاي (١) في شرحه ، وتبعه من أخذ ذلك عنه ممن أدركناه وهو وهم . **قلت** : هذا القائل هو الذى وهم ؛ فان مغلطاي ما قال ذلك من عنده وإنما نقله عن الاسماعيلي ، فانظر في شرحه تراه قاله الاسماعيلي اه . **واقول** : وعبارة ابن حجر هكذا قوله : إلا ان يحك جسدا أو يصلح ثوبا ، هذا الاستثناء من بقية أثر على ما سأوضحه لك ، وظن قوم أنه من تمة الترجمة ، فقال ابن رشيد : (٢) هو مستثنى من قوله : اذا كان من أثر الصلاة ، فاستثنى من ذلك جوازا ما تدعو الضرورة اليه من حال المرء مع ما في ذلك من دفع التشويش عن النفس . قال : وكان الأولى في هذا الاستثناء أن يكون مقدما قبل قوله : وقال ابن عباس وسبقه الى دعواه أن الاستثناء من الترجمة الاسماعيلي في مستخرجه ، وصرح بكونه من كلام البخارى لا من كلام على العلامة علاء الدين مغلطاي في شرحه ، وتبعه من أخذ ذلك عنه ممن أدركناه وهو وهم ، وذلك لأن الاستثناء بقية أثر على ، كذلك رواه مسلم (٣) بن ابراهيم أحد مشايخ البخارى عن عبد السلام (٤) بن أبي حازم عن غزوان بن جرير الضبى (٥) عن أبيه ، وكان شديد اللزوم لعلى بن أبى

(١) الحافظ علاء الدين بن فليح التركى المضرى أحد شراح البخارى ، توفي ٧٩٢ .

(٢) الحافظ أبو عبد الله محمد بن عمر الفهرى أحد شراح صحيح البخارى ، المقوفى ٧٢٨ .

(٣) أبو عمرو مسلم بن ابراهيم القصاب البصرى ، سمع هشاما وشعبة وغيرها توفي ٢٢٢ .

(٤) عبد السلام بن أبى حازم العمى أحد رواة البصرة ، وكان حافظا ثقة ورعا ، روى عنه أبو نعيم وغيره .

(٥) غزوان بن جرير الضبى ، روى عن أبيه ، وأنس ، ومنه سمع الأخضر بن عجلان وعبد السلام بن أبى حازم .

طالب ، قال : كان على اذا قام الى الصلاة فكبر ضرب يده اليمنى على رصغه الأيسر ، فلا يزال كذلك حتى يركع إلا أن يحك جلدا أو يصلح ثوبا ، وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه وهذا هو الموافق للترجمة ، قال : ولو كان أثر على انتهى عند قوله : الأيسر ، لما كان فيه تعلق بالترجمة إلا بعد ، قال : وهذا من فوائد تخريج التعليقات اه كلامه **واقول** : إن حاصل المنازعة أن العيني يقول : إن الاستثناء من أثر على لا من كلام البخارى من جملة الترجمة ، وعلة بالفصل بين الاستثناء والمستثنى منه بجمل كثيرة ، ورد ما قاله الاسماعيلي من كونه من الترجمة ، كما رد على ابن حجر الراد على مغلطى القائل : بأنه من كلام البخارى لا من كلام على ، وعلة رد الرد بأن مغلطى لم يقله من عنده وانما نقله عن الاسماعيلي ، وان ابن حجر يقول كذلك : إن الاستثناء من بقية أثر على الذى أوضحه برواية جرير الضبى . وحاصل هذه الفهم أن الاستثناء إما من كلام البخارى أو من كلام على ، أى من أثره الذى أوضحه ابن حجر برواية غزوان بن جرير الضبى ، والحق يقال : إنه إن نظرنا الى البخارى وخارجه فالمتعين ما لابن حجر والعيني ، وان نظرنا الى البخارى خاصة فلا نشك فى كون الاستثناء من على أقرب من كونه من البخارى ، لأنه وان كان هو بعيدا أيضا إلا أن بعده انما هو بالاعتراض المقبول لغة وبلاغة ، مع أن المعطوف والمعطوف عليه من واد واحد ، وأما تعليل العيني رد التوهيم بكون مغلطى لم يقله من عند نفسه ، وانما نقله عن الاسماعيلي فاني لا أظن العيني إلا أنه لم يفهم كلام ابن حجر ، حيث عمم بكلامه وتوهمه كلا من الاسماعيلي ومغلطى ، فكلاهما واهم عنده فلم يغن العيني رده شيئا . والله أعلم .

«الحاكمة المتممة للتلائين بعد المائة»

من كتاب العمل فى الصلاة ، فى باب من رجع القهقرى فى الصلاة أو تقدم لأمر ينزل به ، رواه سهل بن سعد عن النبى صلى الله عليه وسلم . قال العيني : أى روى سهل بن سعد كل واحد من رجوع المصلى القهقرى فى صلاته وتقدمه لأمر ينزل به ، روى ذلك البخارى عن سهل فى باب الصلاة ، عن سهل : قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستقبل القبلة وكبر وقام الناس خلفه فقرأ وركع ، وركع الناس خلفه ثم رفع رأسه ثم رجع القهقرى فسجد على الارض ، الحديث . وقال بعضهم (ابن حجر) يشير بذلك يعنى بقوله : رواه سهل بن سعد (١) عن النبى صلى الله عليه وسلم الى حديثه الماضى قريبا ، فيه فرغ أبو بكر يده فحمد الله ثم رجع القهقرى ، وأما قوله : أو تقدم فهو مأخوذ من الحديث أيضا ، وذلك أن النبى صلى الله عليه وسلم وقف فى الصف الأول خلف أبى بكر على إرادة الائتمام به ، فامتنع أبو بكر من ذلك فتقدم النبى صلى الله عليه وسلم ، وتأخر أبو بكر من موقف الامام الى موقف المأموم . اه . قلت : الذى قاله يرد الضمير المنصوب فى رواه ، يفهم ذلك من له أدنى ذوق من أحوال تركيب الكلام ، ثم قال هذا القائل المذكور : ويحتمل أن يكون المراد بحديث سهل ما تقدم فى الجمعة من صلاته صلى الله عليه وسلم على المنبر ونزوله القهقرى ، الحديث . قلت : قواه يحتمل غير سديد ، لأن البخارى ما أراد الا هذا الحديث وهو المناسب لما ذكره ، ولا يقال فى مثل هذا بالاحتمال اه . **واقول** : عبارة ابن حجر موافقة لما نقله

(١) سهل بن سعد الانصارى ، كان اسمه حزنا ، فسماه النبى عليه السلام سهلا ، وقد عاش مائة عام ، وكان آخر صحابي

عنه العيني سواء بسواء . **واقول** : المتبادر الى الذهن رجوع الضمير في رواه الى المذكور من المتقدم والقهقري ، على معنى روى حديثها سهل ، وهذا مراد العيني بخلاف ظاهره من ان المروى لفظا التقهقرو المتقدم كما أن ابن حجر لا يريد كون الضمير راجعا الى حديث سهل ، بل أشار اليه اشارة فقط ، ولب الخلاف بينهما هل المراد بالمروى الحديث المتقدم في الصلاة لا غير وهو للعيني . أو الحديث القريب قبل هذا الباب مع احتمال الحديث المتقدم في الصلاة ؟ والمتبادر ما قدمناه . والله أعلم .

«الحاكمة الواحدة والثلاثون بعد المائة»

في كتاب العمل في الصلاة ، في باب ما يجوز من البزاق والنفخ في الصلاة . حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد عن ابن عمر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى نخامة في قبلة المسجد ، فتغيظ على أهل المسجد وقال : ان الله قبل أحدكم فاذا كان في صلاته فلا يزقن ، أو قال : لا يتمخطن ، ثم نزل فحتها بيده . وقال ابن عمر رضي الله عنهما : اذا بزق أحدكم فليزق على يساره . (وقال) : حدثنا محمد حدثنا غندر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اذا كان أحدكم في الصلاة فانه يناجي ربه . فلا يزقن بين يديه ولا عن يمينه ، ولكن عن شماله تحت قدمه اليسرى . قال العيني في شرح الترجمة : هذا باب في بيان ما يجوز من البزاق أى من رمى البزاق . وقوله : والنفخ . أى ما يجوز من النفخ ، قال بعضهم (ابن حجر) : أشار المصنف الى أن بعض ذلك يجوز وبعضه لا يجوز . فيحتدل أنه رأى التفرقة بين ما اذا حصل من كل منهما كلام مفهم أم لا . **قلت** : لا نسلم أن الترجمة تدل على ما ذكره . وانما تدل ظاهرا على أن كل واحد من البزاق والنفخ جائز في الصلاة مطلقا ، وجميع ما ذكره ورواه بعد الترجمة يدل عليه من غير قيد ، وعبارة ابن حجر مثل ما نقله العيني عنه ، الا أنه زاد بعده أو الفرق ما اذا كان حصول ذلك محققا ففعله يضر والا فلا . **واقول** : ولا أبالي ان فهمى موافق لابن حجر في دعواه الاشارة الى أن بعض ذلك يجوز وبعضه لا يجوز . وأخالفه في الاقتصار على احتمال التفرقة المذكورة ، بل أقول : إن ما لا يجوز من ذلك مصرح به في الحديث بقوله : فلا يزقن بين يديه ولا عن يمينه ولا عن شماله . والعجب من العيني رحمه الله تعالى من قوله : ان الترجمة تدل على الجواز المطلق من غير قيد ، واستدل على هذا الاطلاق بما رواه بعده ، والحال أن ما رواه صريح بالمطابقة على أن الجواز مقيد بجهة الشال وتحت القدم ، وكونها اليسرى ثم إن نظرنا الى تغيطه صلى الله عليه وسلم على جميع أهل المسجد على ما فعله واحد منهم ندرك منه الحرمة الشديدة فيمن يفعل ذلك ، ثم ظهر لي وان لم يعرج عليه أحد الشيخين وجه جديد وأظنه الأقرب من جميع ما ذكر . وهو أن الترجمة لخصوص ما يجوز والاستدلال من الحديث على خصوص الجواز ، فانه يؤخذ من الحديث أنه جائز على اليسار تحت القدم اليسرى . ومثل هذا من البخارى كثير حتى إنه يخرج الحديث الواحد أكثر من عشر مرات ، كل مرة لشيء مخصوصه . فاعرفه .

«الحاكمة الثانية والثلاثون بعد المائة»

من كتاب الحناثر ، في باب اتباع الحناثر . حدثنا أبو الوليد قال : حدثنا شعبة عن الاشعث ، قال : سمعت معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء رضي الله عنه ، قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بسبع ونهانا عن سبع . أمرنا باتباع الحناثر وعيادة المريض ، وإجابة الداعي ، ونصر المظلوم ، وإبرار القسم ،

ورد السلام، وتشميت العاطس، ونهانا عن آتية الفضة، وخاتم الذهب، والحرير، والديباج، والقسي، والاستبرق قال العيني : لم يذكر البخاري في المنهيات الالسة، قال بعضهم (ابن حجر) : إما سهو من المصنف أو من شيخه، وقال الكرماني : أبو الوليد اختصر الحديث أونسيه . قلت : حمل الترك على الناسخ أولى من نسبته الى البخاري أو شيخه . ومع هذا قد ذكر البخاري في باب خواتيم الذهب السابع وهو المثيرة وسنذكر ما قيل فيها ان شاء الله تعالى اه . وعبرة ابن حجر مثل ما نقل عنه العيني : سواء ، وإقول : كلا الاحتمالين محتمل . إلا أنه يسأل ابن حجر فلأى شيء اقتصر على البخاري وشيخه ولم يجوز السهو على من فوقهما من الاشعث ومعاوية ؟ على أني أجوز أن يكون تركه من البخاري عمدا على ما هو معروف من عادته من ترك الشيء اعتمادا على ادراكه من مواضع أخرى عند النبيه الفطن ، ومثله كثير في هذا الكتاب على ما ذكره الشيخان مرارا . فساعره .

«الحاكمه الثالثة والثلاثون بعد المائة»

من كتاب الجنائز، من باب اتباع الجنائز، حدثنا محمد حدثنا عمرو بن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : حق المسلم على المسلم خمس رد السلام وعبادة المريض . واتباع الجنائز، واجابة الدعوة، وتشميت العاطس . قال : العيني : قال بعضهم (ابن حجر) : المراد من الحق هنا الوجوب خلافا لقول ابن بطل . قلت : المراد هو الوجوب على الكفاية . وعبرة ابن حجر هكذا قوله : حق المسلم على المسلم خمس، في رواية مسلم من طريق عبد الرزاق خمس تجب للمسلم على المسلم، وله من طريق العلاء (١) بن عبد الرحمن حق المسلم على المسلم ست، وزاد واذا استنصحتك فانصح له، وقد تبين أن معنى الحق هنا الوجوب خلافا لقول ابن بطل : المراد حق الحرمة والصحبة، والظاهر أن المراد به هو وجوب الكفاية اه . وإقول : ان الوجوب اذا أطلق ينصرف في لسان الشرع الى الفرض الذي هو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه، والى ما دونه المعروف عنده الحنفية وفي باب الحج عند المالكية، ثم ان الاول ينقسم الى عيني وكفائي، ثم ان العيني رحمه الله تعالى فهم من ابن حجر انه يريد بالوجوب الفرض الأول . ولذا قابله من عنده بان المراد الوجوب الكفائي، وكأنه غفل عن بقية كلامه في آخر عبارته التي هي : والظاهر أن المراد به هنا وجوب الكفاية، الا أن هذا الاستظهار يوهما أن ابن حجر يجوز أن يراد بالوجوب الفرض الأول الا أنه مرجوح، وهل الامر كذلك؟ ولا أظنه، وعلى كل حال فالشيخان متفقان على أن الوجوب هنا كفائي . والله أعلم .

«الحاكمه الرابعة والثلاثون بعد المائة»

في كتاب الجنائز، من باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر . قال العيني : هل غسل الميت فرض أو واجب أو سنة؟ قال أصحابنا : هو واجب على الأحياء بالسنة واجماع الأمة، قال وفي شرح الوجيز : الغسل والتكفين والصلاة فرض كفاية بالاجماع، وكذا نقل النووى الاجماع على أن غسل الميت

(١) العلامة محمد علاء الدين بن عبد الرحمن البخاري، المعروف بالعلاء الزاهد، له مؤلفات كثيرة، منها تفسير القرآن

فرض كفاية ، وقد انكر بعضهم (ابن حجر) على النووي في نقله هذا فقال : وهو ذهول شديد ، فان الخلاف مشهور جدا عند المالكية ، حتى ان القرطبي رجح في شرح مسلم أنه سنة ، ولكن الجمهور على وجوبه اهـ . **واقول** : هذا ذهول أشد من هذا القائم حيث لم ينظر الى معنى الكلام ، فان معنى قوله سنة أى سنة مؤكدة وهى فى قوة الوجوب ، حتى قال هو : وقد رد ابن العربي على من لم يقل بذلك أى بالوجوب . وقال : توارده القول والعمل وغسل الطاهر المطهر فكيف بمن سواه ؟ اهـ . وعبرة ابن حجر موافقة لما نقله عنه العيني سواء بسواء ، **واقول** : لا يخفى أن الخلاف الذى نقله العيني فى صدر كلامه حصره فى أمور ثلاثة ، هى الفرض والوجوب والسنة ، فمفهوم كل واحد منها غير مفهوم الآخر ، فهى متغايرة كتغاير حدودها ، والعيني فى رده جعل السنة من قبيل الوجوب ، فكأن الخلاف فى الفرض والوجوب فقط على أن مذهب مالك فيه الخلاف الذى ذكره ابن حجر رادا على من نقل الاجماع على الوجوب ، فالمراد من نقله ومن نقل ما للقرطبي منع دعوى اجماع الوجوب ، والا فالجمهور من الجاهل الغفير من الأمة على الوجوب ، ومنهم المالكية كابن حجر الذى قواه بما نقله عن ابن العربي فلا ذهول لابن حجر أصلا ، نعم إن رد ابن العربي على من لم يقل بالوجوب بتوارد القول والعمل ، وغسل الطاهر المطهر لا دليل فيه على الدعوى ، وانما يفيد طلب الفعل المؤكد دون وجهه من الفرض أو غيره ، وحاصله أن الأمة على الوجوب ، الفرضى الكفائى ولم يعتبر القول بالسنة بمعناها المعروف ، خصوصا عند من يقول بتلازمه مع الدفن ، وهل يرضى أحد بأن يبقى فوق الارض معرضا للسباع والهوام والطيور ؟ لا والله .

«الحاكمة الخامسة والثلاثون بعد المائة»

فى كتاب الجنائز ، من باب غسل الميت ووضوئه . قال البخارى : وحط ابن عمر رضى الله عنهما ابنا لسعيد (١) بن زيد وحملته وصلى ولم يتوضأ ، وقال ابن عباس : المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا . وقال سعد : لو كان نجسا ما مسسته ، وقال النبى صلى الله عليه وسلم : المؤمن لا ينجس . قال العيني مطابقة الآثار للترجمة تؤخذ من موضعين ، الاول من قوله حط لان التحنيط يستلزم الغسل فكأنه قال : غسله وحطه ، وهو مطابق لقوله : باب غسل الميت ، والثانى من قوله : ولم يتوضأ فوق التطابق من هذه الحثية ، وقال بعضهم (ابن حجر) : وقيل تعلق هذا الأثر وما بعده بالترجمة من جهة أن المصنف يرى أن المؤمن لا ينجس بالموت ، وان غسله انما هو للتعبد لأنه لو كان نجسا لم يطهره الماء ، ولو كان نجسا ما مسه ابن عمر ولغسل ما مسه من أعضائه ، قلت : ليس بين هذا الأثر وبين الترجمة تعلق أصلا من هذه الجهة البعيدة ، والذى ذكرناه هو الأوجه ، نعم هذا الذى ذكره يصلح أن يكون وجه التطابق بين الترجمة وبين أثر ابن عباس المذكور ويدل على أنه يرى فيه رأى ابن عباس ، ويفهم منه ان غسل الميت عنده أمر تعبدي ، وان كان قوله : باب غسل الميت أعم من ذلك لكن ايراده أثر ابن عباس وأثر سعد ، والحديث المعلق يدل على ذلك فافهم ، وعبرة ابن حجر موافقة لنقل العيني إياها ، **واقول** : إن العيني جعل جهة التطابق بين الترجمة والاثار الاول من جهتين قد سمعتهما آنفا ، الا أن التلازم بين الغسل والتحنيط لا يحمل عليه كلام البخارى ، والا اذا كان التلازم عاديا فقد جرت العادة الغالبة بذلك .

(١) هو الصحابي الخليل سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل القرشى ، قدم من الشام عند منصور النبى صلى الله عليه وسلم من بدر فضرب له بسهم واعتبر من أجل ذلك بدريا ، توفي ٨٥ .

وقوله : ليس بين هذا الاثر وبين الترجمة تعلق يدعوا الى العجب ، لأن ابن حجر يقول فى قبله هذ الاثر وما بعده من الاثرين والحديث ، وكلها ينادى بعدم نجاسة المؤمن الميت الثلاثة بالصراحة ، وأما الأول فلا يقول بالتلازم المدعى بين التحنيط والغسل ، ولئن سلم فهو استدلال على الفرضية والقبيل انما يستدل على عدم نجاسة المؤمن الميت فأين هذا من هذا ؟ ثم انتقل الى الاثر الثانى والثالث والحديث ، فهل حاول العيني فيها المطابقة بينها وبين الترجمة ؟ لا واللطيف الخبير ما ذكر فيها الا أنه يقول : وجه المطابقة بين الترجمة والاثر قد ذكرناه فى أثر ابن عمر الذى مضى ، وها هو كلامه فى صدر هذه الحكاية فعليك بتطبيقه ، فانه مع مقدرة العيني على التصرف والاستدلال قد ضعف ، أوكل قلبه فى هذه المرة . والكمال لله .

«الحاكمة السادسة والثلاثون بعد المائة»

فى الكتاب والباب المذكورين ، قال العيني قوله : حنط بفتح الحاء المهملة وتشديد النون أى استعمل الحنوط ، وهو كل شىء خلط من الطيب للميت خاصة قاله الكرماني وتبعه بعضهم (ابن حجر) على هذا ، وفى الصحاح : الحنوط ذرية ، وهو طيب الميت . قلت : الحنوط عطر مركب من أنواع الطيب يجعل على رأس الميت ولحيته وبقية جسده إن تيسر ، وعبارة ابن حجر هكذا قوله : وحنط ابن عمر الخ . حنط بفتح المهملة والنون الثقيلة أى طيبه بالحنوط ، وهو كل شىء يخلط من الطيب للميت خاصة اه . **واقول :** قد أظلت افكر فى تفسير الشيخين للحنوط ، فلم أريتهما فرقا فى المعنى وهو الموجود أيضا فى كتب اللغة . والله أعلم بمراد العيني فى اعتراضه .

«الحاكمة السابعة والثلاثون بعد المائة»

فى كتاب الجنائز ، من باب غسل الميت ووضوئه ، حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال : حدثنى مالك بن أنس عن أيوب السخيتانى عن محمد بن سيرين ، عن أم عطية الأنصارية قالت : دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفيت ابنته ، فقال : اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك بماء وسدر ، واجعلن فى الآخرة كافورا أو شيئا من كافور ، فاذا فرغتن فاذننى فلما فرغنا أذناه فأعطانا حقوه ، فقال : اشعرنها . اياه ، تعنى ازاره ، قال العيني : قوله ثلاثا أو خمسا ، كلمة أو هنا للتنويع والنص على الثلاث ، أو الإشارة الى أن المستحب الإيتار ، الا يرى أنه نقله من من الثلاث الى الخمس دون الأربع ؟ وقال بعضهم (ابن حجر) : أو هنا للترتيب لا للتخيير . قلت : لم ينقل عن أحد أن أوجبى للترتيب ، وقد ذكر النحاة أن أو تأتي لاثنى عشر معنى وليس فيها ما يدل على أنها تجبى للترتيب ، والظاهر أنه أخذه من الطيبى فانه نقل من المظهر شرح المصابيح أن أوفيه للترتيب دون التخيير ، اذ لو حصل الاكتفاء بالغسلة الأولى استحب التثليث وكره التجاوز عنه ، فان حصلت بالثانية أو الثالثة استحب التخمس ، والا فالتسيع ، والمنع باق فيه وفى الطيبى فى نقله وفى صاحب المظهر شارح المصابيح اه . وعبارة ابن حجر هكذا قوله : ثلاثا أو خمسا . فى رواية هشام (١) بن حسان عن حفصة ، اغسلنها وترا ثلاثا أو خمسا ، وأوهنا للترتيب لا للتخيير . قال النووى المراد اغسلنها وترا وليكن ثلاثا ، فان احتجن الى زيادتها فخمسا ، وحاصله ان الإيتار مطلوب

(١) أبو عبد الله هشام بن حسان البصرى ، روى عن الحسن وعطاء وغيرهما ، وكان حجة ثقة أمينا ، توفى ١٤٨

والثلاثة مستحبة فان حصل الانقاء بها لم يشرع ما فوقها ، وإلا زيد وترا حتى يحصل الانقاء ، والواجب من ذلك مرة واحدة عامة للبدن ، اهـ . **واقول** : ان العيني رحمه الله تعالى انكر على ابن حجر جعل للترتيب من معاني أو ، لأنه لم ينقل عن أحد أن أو يجيء للترتيب ، لأن النحاة ذكروا لأو اثني عشر معنى وليس فيها معنى الترتيب ، ثم استظهر بانه إنما أخذ ذلك من الطيبي الناقل ذلك من شرح المصاييح ، وختسم كلامه بمنع الدعوى ونقل الطيبي وصاحب المظهر شارح المصاييح ، **واقول** ايضا : ان قوله : لم ينقل عن أحد أن أو يجيء للترتيب لأن النحاة ذكروا الخ . كله ممنوع ، لأنه منع الأول بنفسه حيث نقل لنا عن الطيبي وعن صاحب المظهر شارح المصاييح أن أوتكون للترتيب ، والعيني الناقل عدل ، وكذلك ابن حجر من العدول وقد رضى بذلك وسأله على ما استظهره العيني ، لأنه لم يوجد في شرح ابن حجر ، وأما ذكر النحاة لاثني عشر معنى لا يوجد فيها الترتيب ، فإن من ذكر ذلك صاحب المغنى لسكن من غير حصر ، ولقد وجد في غيره أكثر من ذلك ، ففي القاموس أربعة عشر معنى لأو ولم يحصرها كذلك ، والتحقيق عندهم كما في المغنى أن أو موضوع لأحد الشيئين أو الأشياء ، وقد تخرج إلى معنى بل وإلى معنى الواو ، وأما باقي المعاني فمستفادة من غيرها اهـ . ولذا قال ابن حجر : إنها هنا للترتيب المستفاد من نفس الحديث ، لأن الغسل خمساً مرتب على عدم الاكتفاء بالثلاث كما غامت ذلك من نص النووى أعلاه ، فإذا فرضنا أنه لم يسبق ابن حجر أخذ بذلك فلأني الفضل (١) كل الفضل على من بعده ، ثم أقول : إن ابن هشام ذكر في آخر مبحث أو أنها تكون للانتباه والترتيب ، ويمكن أن يمثل له بقولهم : ما أدري أدخل الشهر أخرج ؟ ولا أدري أسلم الحبيب أو ودع ؟ فانظر كيف استفيد ترتيب الخروج والوداع على الدخول والسلام ؟ لقرب ما بينهما حتى أشبهته الدخول بالخروج . والله ورسوله أعلم .

«الحاكمة الثامنة والثلاثون بعد المائة»

من كتاب الخناز ، من باب غسل الميت ووضوئه ، حدثنا إسماعيل إلى أن قال : عن أم عطية : دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفيت ابنته فقال : اغسلنها ثلاثاً ، أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك بماء وسدر (٢) الخ . قال العيني قوله : إن رأيتهن ذلك ، قال الطيبي : بكسر الكاف خطاباً لأم عطية قلت : كسر الكاف في ذلك الثاني لا في الأول ، فإن بعضهم (ابن حجر) نقل ذلك عن الطيبي ولا سكتة غلط فيه وذكره في (ذلك) الأول ، وليس كذلك على ما لا يخفى اهـ . وعبارة ابن حجر قوله : أو أكثر من ذلك ، بكسر الكاف لأنه خطاب للمؤث اهـ . **واقول** : : إن كلاماً من الشيخين ضبط واحداً من اللفظين دون الآخر ، ولقرط قصورى لم أدرك قصر كل على واحد دون كسر الاثنين ، اذ الظاهر أنه خطاب لخصوص أم عطية ، اذ لو أراد من معها لقال ذلك ، وليت شعري ماذا يريد العيني بقوله : على ما لا يخفى ؟ مع أن الذي لا يخفى هو كسرهما معاً فالذي في كتب اللغة والنحو وغيرها أن الكاف تكون لمعنى من المعاني ، منها أنها حرت معنى لاحقة اسم الإشارة ، وللخطاب كذلك وتلك وأولئك وروئك ، وليست اسماً هنا وإنما هي للخطاب فقط ، تفتح للمذكر وتكسر للمؤث الخ ما في القاموس مع التاج وتثنى كلمتها وتجمع مع مذكرا ومؤثا (قال كذلك) بالكسر (قال كذلك) بالفتح ، (ذلكما مما علمني) ، (ذلكم الله ربكم) ،

(١) معنى الحافظ ابن حجر .

(٢) تمام الحديث في الحاكمة السابعة والثلاثين بعد المائة ص ١١٣

(ذاك الذي) الى غير ذلك من الآيات، فيقال ليس كذلك من الشيخين ان احدهما ضبط إحدى الكلمتين بالكسر لأنه خطاب للمؤث ، والآخر ضبط الأخرى بالكسر مع تغليب الآخر ، فمن المخاطب بالفتح في كلاميهما على التوزيع ؟ نعم يسأل هنا ويقال في الحديث : قد تكرر مخاطبة جمع من النسوة في اغسلنها ورأيتن ، واجعلن ، فرغتن ، فأذنني اشعرنها ، فالمخاطب جماعة النسوة فلاى شيء أفرد المخاطب ولم يقل ذلك ؟ ولعل الجواب اعتبار أم عطية كالرئيسة لهن ولذلك أفرد . والله أعلم .

« المحاكمة التاسعة والثلاثون بعد المائة »

من كتاب الحناثر ، من باب غسل الميت ووضوئه ، قال البخاري : حدثنا اسماعيل بن عبد الله الى ان قال : عن أم عطية الانصارية قالت : دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفيت ابنته ، فقال : اغسلنها ثلاثا أو خمساً ، أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك بماء وسدر ، واجعلن في الآخرة كافورا أو شيئا من كافور ، فاذا فرغتن فأذنني . فلما فرغنا آذناه فاعطانا حقوه ، فقال اشعرنها إياه تعني إزاره . قال العيني : قوله : حقوه بفتح الحاء المهملة وسكون القاف قد فسر في المتن بقوله تعني إزاره ، يعنى إزار النبي صلى الله عليه وسلم قال بعضهم (ابن حجر) : الحقو في الأصل معقد الإزار واطلق على الإزار مجازاً ، وفي رواية ابن عوف فترغ من حقوه إزاره ، والحقو في هذا على حقيقته . قلت : ان كان أخذه من موضع كان يتعين عليه أن يبين مأخذه . وإن كان هذا تصرفاً من عنده فهو غير صحيح ، ولم يقل أحد إن الحقو في موضع مجاز وفي موضع حقيقة ، بل هو في الموضعين حقيقة لأنه مشترك بين المعنيين ، والدليل على ذلك أن الجوهري قال : الحقو الإزار ، والحقو أيضاً الخصر ومشد الإزاره . وعبارة ابن حجر قوله : حقوه بفتح المهملة ويجوز كسرها . والمراد به هنا الإزار كما وقع مفسراً في آخر هذه الرواية ، وسياتي بعد أبواب فترغ من حقوه إزاره ، والحقو في هذا على حقيقته اهـ . **واقول** : إن العيني يدعى أن الحقو موضوع بالاشتراك اللفظي بازاء كل من الإزار والخصر فهو حقيقة فيهما ، وابن حجر يقول : انه حقيقة في الخصر مجاز في الأزار ، والعيني استند على ما نقله من الصحاح وقد سمعته والحاكم بينهما هو اللغة ، وقد نقل العيني عن اللغة ما ذكره إلا أنه غفل عن كون الصحاح يجمع في البيان بين الحقيقة والمجاز ، ويعطى البعض على بعض كصاحب القاموس فإنه يخلط كذلك المعاني الحقيقية والمجازية ، إلا أن الشراح يبينون ويفصلون ويفرقون بين الحقيقة والمجاز . قال في القاموس ممزوجاً بالتاج : والحقو الكشح ، ومن المجاز الحقو الإزار ، يقال : رمى فلان بحقوه إذا رمى بإزاره ، قال : وهذا هو الأصل فيه ثم سى الإزار حقوا ، لأنه يشد على الحقو كالمزادة بالرواية ، وهو الجمل لأنها تشد عليه . وفي المصباح : الحقو موضع شد الإزار وهو الخاصرة ، ثم توسعوا حتى سمو الإزار الذى يشد على العورة حقوا ، وفي نهاية ابن الأثير والحقو في الأصل معقد الإزار ثم سى به الإزار للمجاورة ، قد تكرر إلى الحديث ذكر هذا التفسير عقب حديث أم عطية المذكور ، فقد ظهر التقصير في قوله : ولم يقل أحد الخ . وانه لا يلزمه بيان مأخذه ، لأنه عنده من البداهيات أو من السهل الوقوف عليه فهذا هو ذا قد سهل على الطلبة (١) المبتدئين . والكمال لله تعالى .

والله أعلم بالصواب

«الحاكمة المتممة للاربعين بعد المائة»

فى نفس الحديث المتقدم ، قال العيني : قواه : فلما فرغنا هكذا هو بصيغة الماضى الجماعه المتكلمين وفى رواية الاصيلى فلما فرغن بصيغة الماضى للجمع المؤنث ، وقال بعضهم (ابن حجر) : فلما فرغنا الأكثر بصيغة الخطاب من الحاضر ، ولأصيلى فلما فرغن بصيغة الغائب . قلت : هذا القائل لم يمس شيئاً من علم التصريف ، ولا يخفى فساد تصرفه اهـ . وعبارة ابن حجر هى عين ما نسبته اليه العيني . **واقول** : لا يخفى أن المتبادر الى الذهن هو ما قاله العيني ، وأما ما قاله ابن حجر فان كان سبق قلم فله امثال ، وان كان قصدا فلا بد له من محمل يتحمل به لغة ، ثم بعد التأمل ظهر ان ما قاله هو عين ما قاله العيني فى المعنى لانه يقال : خاطبه خطابا ومخاطبة اذا كلمه مشافهة ، فالخطاب فى عبارة ابن حجر بمعنى الكلام ، كأنه قال : الأكثر بصيغة التكلم ، ففى المصباح : خاطبه مخاطبة وخطابا وهو الكلام بين متكلم وسامع ، فالذى تبادر الى العيني والى أولا فى الخطاب بمعنى المخاطب اسم مفعول ، والذى يريد ابن حجر المخاطب اسم فاعل وهو اغراب فى الاعراب فتنبه . والله أعلم .

«الحاكمة الواحدة والاربعون بعد المائة»

فى كتاب الجنائز ، من باب الكفن فى ثوبين . حدثنا أبو النعمان قال : حدثنا حماد عن ابن عباس قال : بينهما رجل واقف بعرفة اذ وقع عن راحلته فوقصته ، أو قال فأوقصته ، قال النبى صلى الله عليه وسلم : اغسلوه بماء وسدر وكفنوه فى ثوبين ، ولا تحنطوه ولا تحمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة ملبيا ، قال العيني : قوله : فوقصته ، واعلم أن الضمير المرفوع فى فوقصته للراحلة والمنصوب يرجع الى الرجل ، وقال بعضهم (ابن حجر) : يحتمل ان يكون فاعل وقصته الوقعة ، أو الراحلة بأن يكون أصابته بعد أن وقع . قلت : الفاعل هو الراحلة وهو الذى يقتضيه ظاهر التركيب ، وكون الفاعل هو الوقعة بعيد وخلاف الظاهر اهـ . وعبارة ابن حجر هكذا : ويحتمل أن يكون فاعل وقصته الوقعة ، أو الراحلة بأن يكون أصابته بعد أن وقع ، والأول أظهر اهـ . **واقول** : ان ابن حجر جوز الوجهين واستظهر فاعلية الوقعة ، والعيني قطع بفاعلية الراحلة واستبعد ما لابن حجر ، والحق ان الذى يتبادر الى الذهن فاعلية الراحلة ، فلولم يشعروا العيني بآ لابن حجر لما خطر على البال ابدا ، واذا تأملت كلام اللغويين فلا تفهم منه خلاف ذلك . قال : ابن الأثير فى مادة وقص من نهايته : الوقص كسر العنق ، وقصت عنقه أقصها وقصا ، ووقصت به راحلته ، كقولك خذ الخطام وخذ بالخطام ، قال : وفى حديث المحرم فوقصت به ناقته فأت ، ومثله فى القاموس واتاج وغيره ، فالمتبادر من الكسل أن الفاعل هو الناقة ، وأصرح من الجميع رواية البخارى فى الجنائز أيضا فى باب كيف يكفن المحرم : ان رجلا وقصه بعيره الخ . والله ورسوله أعلم .

«الحاكمة الثانية والاربعون بعد المائة»

من كتاب الجنائز ، فى باب من استعد الكفن فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه . حدثنا عبد الله بن مسلمة عن سهل رضى الله عنه ، أن امرأة جاءت النبى صلى الله عليه وسلم ببردة

فيها حاشيتها ، أتدرون ما البردة ؟ قالوا : الشملة ، قال : نعم . قالت : نسجتها يدي ، فجئت لأكسوكها فأخذها النبي صلى الله عليه وسلم محتاجا اليها فخرج الينا وانها ازاره ، فحسنها فلان (١) فقال : اكسيتها ما أحسنها ، قال القوم : ما أحسن البسها النبي صلى الله عليه وسلم محتاجا اليها ، ثم سأله وعلمت أنه لا يرد ، قال : إني والله ما سأله لألبسها ، انما سأله لتكون كفى . قال سهل : فكانت كفته ، قال العيني : قد استفيد من الحديث جواز تحصيل ما لا بد منه للميت ، من كفن ونحوه حال حياته فالكفن بنص هذا الحديث ، وهل يلحق بذلك حفر القبر في حياته ؟ قال ابن بطلال : قد حفر جماعة من الصالحين قبورهم قبل الموت بأيديهم ، ورد عليه بعضهم (ابن حجر) بأن ذلك لم يقع من أحد من الصحابة ولو كان مستحبا لكثرت فيهم ، قلت : لا يلزم من عدم وقوعه من أحد من الصحابة ، عدم جوازه لأن ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن ، لا سيما اذا فعله قوم من الصالحاء الأخيار اه . وعبارة ابن حجر هكذا : وفي الحديث التبرك بآثار الصالحين ، وقال ابن بطلال : وفيه جواز اعداد الشيء قبل وقت الحاجة اليه ، قال : وقد حفر جماعة من الصالحين قبورهم قبل الموت ، وتعقبه الزين بن المنير بأن ذلك لم يقع من أحد من الصحابة ، قال : ولو كان مستحبا لكثرت فيهم ، وقال بعض الشافعية : ينبغي لمن استعد شيئا من ذلك أن يجتهد في تحصيله من جهة يثق بحلها ، أو من أثر من يعتقد فيه الصلاح والبركة اه . **واقول** : إن القاعدة ان الناقل عن غيره شيئا وسكت عنه من غير اعتراض عليه يعد رضى به وينسب اليه أيضا كذلك ، وابن حجر نقل عن ابن المنير الاعتراض على ابن بطلال ، وسكت عنه فينسب اليه ويصح الرد عليه من العيني حينئذ ، كما يسلم له أيضا قوله في الرد : لا يلزم من عدم وقوعه من أحد من الصحابة عدم جوازه . وما أحسن استدلاله بما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن ، على أن استدلال ابن المنير التابع له ابن حجر بأن ذلك لم يقع ، بأنه لو كان مستحبا لكثرت فيهم ، يعنى لكنه لم يكثر فلا استحباب غير مسلم ، اذ الحكم في مثل هذا على جميع الصحابة المتفرقين قطعاً في أقطار الارض غير معقول ، وان مفهوم الأكثرية في قوله : لكثرت فيهم ، صالح لأن يكون دليل الدعوى ، هذا وان الذي يتراءى لى توزيع الحكمين على الأراضي العامة كالقبرة فيمنع ، وعلى الخاصة المملوكة فيجوز ، ولعله الصواب . فتأمل .

«الحاكمة الثالثة والاربعون بعد المائة»

من كتاب الجنائز ، في باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه اذا كان النوح من سته ، لقول الله تعالى : (قوا أنفسكم وأهليكم نارا) ، حدثنا عبد الله بن محمد قال : حدثنا أبو عامر عن أنس بن مالك ، قال : شهدنا بنتا للنبي صلى الله عليه وسلم ، قال : ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس على القبر ، قال : فرأيت عيني تدمعان قال : فقال : هل رجل منكم لم يقارف الليلة ؟ فقال أبو طلحة : أنا ، قال : فانزل . قال : فترل في قبرها ، قال العيني : قوله صلى الله عليه وسلم : فانزل ، قيل انما عينه صلى الله عليه وسلم لأن ذلك كان صنعته . قال بعضهم (ابن حجر) : فيه نظر فان ظاهر السياق انه عليه الصلاة والسلام اختاره لذلك ، لكونه لم يقع في تلك الليلة منه جاع . قلت : في نظره نظر ، لأنه كان هناك جماعة بدليل قول أنس : شهدنا بنتا للنبي صلى الله عليه وسلم ، وعدم

(١) في الأصل (عبد الرحمن بن عوف أو سعد بن أبي وقاص) هكذا بين قوسين عقب كلمة فلان ، ولم نجد هذه الريادة

وقوع الجماع من أبي طلحة (١) في تلك الليلة لا يستلزم أن يكون مختصا به حتى يختار لذلك ، بل الظاهر أنه اختاره لمباشرة ذلك وخبرته به . اهـ . وعبارة ابن حجر مثل ما نقله العيني عنه سواء ، **واقول** : ان الحكمة التي راعاها صلى الله عليه وسلم عند السؤال مجهولة عند الجميع ، وعندما أمره بالتزول تطرق للناس احتمالات لسبب الاختصاص وقد سمعنا ما للشيخين ، والذي فهمته من أول مرة ولم يزل راجحا في نظري أنه اختاره لابتدائه بالحواب قبل غيره فهو صبغة جبيلة في أبي طلحة ، ولذا قدمه بهذه المزية على غيره . والله أعلم .

«الحاكمة الرابعة والاربعون بعد المائة»

في كتاب الخناثر ، في باب ما ينهى من الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة . قال : حدثنا عمر بن حفص عن عبد الله ، قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : ليس منا من ضرب الحدود ، وشق الحيوب ودعا بدعوى الجاهلية . قال العيني : فان قلت : ليس في الحديث ذكر النهي عن الويل ، قلت : قال الكرماني : دعوى الجاهلية مستلزمة للويل ، ولفظ ليس منا للنهي ، وقال بعضهم (ابن حجر) : فانه أشار بذلك لما ورد في بعض طرقه ، وصححه ابن حبان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لعن الخامشة وجهها والشاقة جيبها . والداعية بالويل والثبور . اهـ . قلت : الذي قاله الكرماني هو الأوجه ، لأن ذكر الترجمة لحديث ليس المذكور في كتابه ، ولا يعرف أيضا هل هو اطلع عليه أم لا ؟ بعيد عن السداد اهـ . **واقول** : إن كلام ابن حجر هو عين ما نسبته إليه العيني ، إلا أنه قال بعده : والظاهر أن ذكر دعوى الجاهلية بعد ذكر الويل من العام بعد الخاص . **واقول** : ان اعتراض العيني وجيه ، خصوصا قوله : لا يعرف هل البخاري اطلع عليه حتى يشير اليه أولم يطلع عليه ؟ فتستحيل الإشارة حينئذ ، وهذا انما هو باعتبار ما اقتصر عليه العيني ، وأما باعتبار ما نقلته عنه من الزيادة فهو غير بعيد مما وجه به الكرماني ، لأن النهي عن دعوى الجاهلية أعم من النهي بالويل ، ولعل هذا التوجيه مما لا يعزب عن خاطر العيني ، ولذا عبر بالأوجعية في الاعتراض اذ ما استدلل به من ذكر الترجمة لحديث الخ . لا يفيد الوجعية ، والأوجيه .

«الحاكمة الخامسة والاربعون بعد المائة»

في كتاب الخناثر ، من باب من جلس عند المصيبة يعرف فيه الحزن ، حدثنا محمد بن المثنى الى أن قال : سمعت عائشة رضى الله عنها قالت : لما جاء النبي صلى الله عليه وسلم قتل ابن حارثة ، وجعفر ، وابن رواحة جلس يعرف فيه الحزن ، وأنا أنظر من صائر الباب فأتاه رجل فقال : إن نساء جعفر وذكر بكاءهن ، فأمره أن ينهأهن ، فذهب ثم أتاه الثانية لم يطعنه فقال : انههن ، فأتاه الثالثة ، فقال : والله غلبتنا يا رسول الله ، فرعبت أنه قال : فاحت في أفواههن التراب ، فقلت ارغم الله أنفك لم تفعل ما أمرك به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم تترك رسول الله صلى الله عليه وسلم من العناء . قال العيني : قال الكرماني : فان قلت : هو فعل ما أمر به ولم يكنهن لم يطعنه ، قلت : حيث لم يترتب على فعله الامتثال فكأنه لم يفعل ، أو هو لم يفعل

(١) أبو طلحة زيد بن سهل أحد أبطال الأنصار ، عن النبي عليه السلام . أنه قال : لصوت أبي طلحة في الجيش خير من فئة ، وقتل يوم حنين عشرين رجلا ، وقد واصل الصوم بعد وفاة النبي عليه السلام ، فما أظفرا لا في سفر أو مرض ، توفي : ٣٤ هـ .

الحثو : وقال بعضهم (ابن حجر) : لفظة لم يعبر بها عن الماضي ، وقولها ذلك وقع قبل أن يتوجه فمن أين علمت أنه لم يفعل ؟ فالظاهر أنها قامت عندها قرينة بأنه لا يفعل ، فعبرت عنه بلفظ الماضي مبالغة في نفي ذلك عنه اه . قلت : لا يقال : لفظة لم يعبر بها عن الماضي ، وإنما يقال : حرف لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا ، وهذا هو الذي قاله أهل العربية ، وقوله : فعبرت عنه بلفظ الماضي ليس كذلك لأنه غير ماض بل هو مضارع ، ولكن صار معناه معنى الماضي بدخول لم عليه اه . وعبارة ابن حجر قوله : لم تفعل ، قال الكرمانى : أى لم تبلغ النهى ، ونفته وإن كان قد نهى ولم يقطعنه لأن نهيه لم يترتب عليه الامتثال فكأنه لم يفعل ، ويحتمل أن تكون أرادت لم تفعل أى الحثو بالتراب . قلت : لفظة لم يعبر بها عن الماضي ، وقولها ذلك وقع قبل أن يتوجه فمن أين علمت أنه لم يفعل ؟ فالظاهر أنها قامت عندها قرينة بأنه لا يفعل ، فعبرت عنه بلفظ الماضي مبالغة في نفي ذلك عنه ، وهو مشعر بأن الرجل المذكور كان من الزام النسوة المذكورات اه . **واقول** : إن ما اعترض به العيني على ابن حجر فى الماضي يعتبر من القشور ، لأن ابن حجر يتكلم مع العلماء لا مع المبتدئين الذين لا يعرفون الماضي من المضارع ، فعبارته الموجزة يفهم منها كل أحد جميع ما أطال به العيني ، على أن ظنى كان ذاهبا الى أن الاعتراض سينصب على قوله : وقولها ذلك وقع قبل أن يتوجه ، فمن أين علمت أنه لم يفعل ؟ فمقتضى الظاهر أن يقول : فمن أين علمت أنه لا يفعل ؟ والجواب أن هذا الرجل قد تكرر الذهاب منه والإياب بين النبى وبين النساء قطعا بصراحة الحديث ، وأن الأخيرة التى فيها الأمر بالحثو هى التى قالت فيها عائشة ما قالت ، وبينه الكرمانى وابن حجر بما رأياه ، على أن جميع ما فى هذا الكلام سهل .

«الحاكمة السادسة والاربعون بعد المائة»

فى كتاب الخناز ، من باب الصفوف على الخنازة . حدثنا ابراهيم بن موسى قال : أخبرنا هشام ، الى أن قال : سمع جابر بن عبد الله رضى الله عنهما يقول : قال النبى صلى الله عليه وسلم : قد توفى اليوم رجل صالح من الحبش ، فلهلم فصلوا عليه . قال : فصففنا فصلى النبى صلى الله عليه وسلم ، ونحن صفوف ، قال أبو الزبير عن جابر : كنت فى الصف الثانى ، قال العيني : قوله : ونحن صفوف ، الواو فيه للحال . قال بعضهم (ابن حجر) : وبه يصح مقصود الترجمة . قلت : المقصود يصح من قوله : فصففنا لأن قوله : ونحن صفوف ليس فى غير رواية المستمل ، فاذا لم نعتبر فيها قوله : فصففنا لا تبقى المطابقة اه . وعبارة ابن حجر قوله : فصلى النبى صلى الله عليه وسلم ، زاد المستمل فى روايته ونحن صفوف ، وبه يصح مقصود الترجمة ، وقال الكرمانى : يؤخذ مقصودها من قوله : فصففنا ، لأن الغالب أن الملازمين له صلى الله عليه وسلم كانوا كثيرا ، ولا سيما مع أمره لهم بالخروج الى المصلى اه . **واقول** : لا يخفى أن كلا من الصفوف وصففنا يحصل به المقصود المطلق ، إلا أن نظر ابن حجر فى غاية الدقة من حيث القيد الذى أشار له قلم العيني من الحالية ، وما ابعد صففنا المطلق من نحن صفوف حال صلاة النبى صلى الله عليه وسلم . فافهم .

«الحاكمة السابعة والاربعون بعد المائة»

من كتاب الخناز ، من باب من انتظر حتى يدفن . حدثنا عبد الله بن مسلمة أن أبا هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من شهد الخنازة حتى يصلى فله قيراط ، ومن شهد حتى تدفن كان له قيراطان .

قيل : وما القيراطان ؟ قال : مثل الجبلين العظيمين . قال العيني : قال بعضهم (ابن حجر) : اختار لفظ الانتظار لكونه أعم من المشاهدة ، قلت : لانسلم أن الانتظار أعم من المشاهدة ، لأنه ليس بين مفهوميهما عموم وخصوص ، والصواب أن يقال : انما اختار لفظ الانتظار إشارة الى ما ورد في بعض طوques بلفظ الانتظار اهـ . وعبارة ابن حجر ، والذي يظهر لي أنه اختار لفظ الانتظار لكونه أعم من المشاهدة فهو أكثر فائدة ، وأشار بذلك الى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الانتظار ، ليفسر اللفظ الوارد بالمشاهدة ولفظ الانتظار وقع في رواية معمر عند مسلم ، وقد ساق البخاري سندها ولم يذكر لفظها اهـ . واقول : إن الشيخين متفقان على الإشارة من الخارج ، وانما العيني يعترض على أعمية الانتظار التي يدعيها ابن حجر ، ومنع أن يكون بين مفهوميهما العموم والخصوص . واقول ايضا : ففي المختار : المشاهدة المعاينة ، وشهده بالسكسر شهودا أي حضره فهو شاهد . وفي المصباح : الانتظار معناه التمهّل ، ومنه قوله تعالى : (انظرونا نقبّس) الخ ، اهـ . يعني أن المنتظر المعرض عن لوازمه قد يكون مشاهدا في بعض أوقات الانتظار ، ويتراءى لي ان بينهما العموم والخصوص الوجهي فتنفرد المشاهدة أي الحضور فيمن لا يريد الصلاة ، وينفرد الانتظار فيمن ينتظر حصول أمر من الأمور غير الخنازة لدفعها ، ويجتمعان فيمن حضر عند الخنازة منتظرا الصلاة والدفن . فتأمل .

«الحاكمة الثامنة والاربعون بعد المائة»

في كتاب الخناثر ، من باب الميت يسمع خفق النعال ، حدثنا عياش ، حدثنا عبد الأعلى عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : العبد ، إذا وضع في قبره وتولى وذهب أصحابه ، حتى إنه يسمع قرع نعالهم أتاه ملكان فأقعداه فيقولان له : ما كنت تقول في هذا الرجل محمد صلى الله عليه وسلم ؟ فيقول : أشهد أنه عبد الله ورسوله ، فيقال : انظر الى مقعدك من النار أبلدك الله به مقعدا من الجنة ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : فيراهما جميعا ، وأما الكافر أو المنافق فيقول : لا أدري ، كنت أقول ما يقول الناس ، فيقال : لا دريت ولا تليت ثم يضرب بمطقة من حديد ضربة بين أذنيه ، فيصيح صيحة يسمعها من يليه الا الثقلين ، قال العيني : قوله : وتولى أي أعرض وذهب أصحابه ، قال : وهو من باب تنازع العاملين ، وقال بعضهم (ابن حجر) : رأيت أن لفظ تولى مضبوطا بخط معتمد على صيغة المجهول ، أي تولى أمره أي أمر الميت ، قلت : لا يعتمد على هذا والمعنى ما ذكرناه وعبارة ابن حجر قوله : إذا وضع في قبره وتولى وذهب أصحابه ، كذا ثبت في جميع الروايات ، فقال ابن التين : إنه كرر اللفظ والمعنى واحد ، ورأيت أنا مضبوطا بخط معتمد وتولى بضم أوله وكسر اللام على البناء للمجهول ، أي تولى أمره أي الميت اهـ . واقول : إن العيني رحمه الله تعالى بتر عبارة ابن حجر كما رأيت ، فقد صدر عبارته بما شرح عليه العيني حيث قال : كذا ثبت في جميع الروايات ، ثم نقل ما لابن التين وذكر بعده ما ضبط به غيره من البناء للمجهول الا أنه لم يؤيده ، وفي ظني أنه لا يؤيد ، ولو أيد لما اعتمد عليه أحدهما كما قال العيني ، لانه مع مجهوليته يخالف لجميع الروايات كما نص عليه بنفسه ، والحق انه لو حذفه لكان صوابا ، لأنه لم يستفد منه شيء جديد . فاعرفه والله أعلم .

«الحاكمة التاسعة والاربعون بعد المائة»

من كتاب الخناثر ، في باب الصلاة على الشهيد ، حدثنا عبد الله بن يوسف عن عقبة بن عامر : أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوما فصلى على أهل أحد صلاته على الميت ، ثم انصرف الى المنبر فقال : إني

فرط لاسكم وأنا شهيد عليكم ، وإني والله لأنظر الى حوضي الآن ، وإني أعطيت مفاتيح خزائن الارض ، أو مفاتيح الارض ، وإني والله ما أخاف عليكم ان تشركوا بعدي ، ولكن أخاف عليكم ان تنافسوا فيها . قال العيني : قوله : صلاته على الميت ، أى مثل صلاته على الميت ، وهذا يرد قول من قال : إن الصلاة في الاحاديث التي وردت محمولة على الدعاء ، ومن قال به ابن حبان (١) والبيهقي حتى قال النووي : المراد من الصلاة هنا الدعاء ، وأما كونه مثل الذي على الميت فمعناه أنه دعا لهم ، بمثل الدعاء الذي كانت عادته أن يدعوه للموتى ، قلت : هذا عدول عن المعنى الذي يتضمنه هذا اللفظ ، لأجل تمشية مذهبه في ذلك وهذا ليس بانصاف . وقال بعضهم (ابن حجر) : إن صلاته صلى الله عليه وسلم عليهم تحتمل أموراً : منها أن تكون من خصائصه ، ومنها أن يكون المعنى الدعاء ، ثم هي واقعة عين لا عموم فيها ، فكيف ينهض الاحتجاج بها لدفع حكم قد تقرر . اهـ قلت : كل ما ذكره هذا القائل ممنوع لان الخصوصية لا تثبت بالاحتمال ، اذ الاحتمال الناشئ من غير دليل لا يعتبر وكون المعنى الدعاء برده لفظ الحديث ويطله ، وكونه واقعة عين لا عموم فيها كلام غير موجه ، لأن هذا الكلام لا دخل له في هذا المقام ، وقوله : لدفع حكم قد تقرر لا ينهض دليلاً لدفع خصمه ، لأنه لا يعلم ما هو هذا الحكم المقرر ؟ وعبارة ابن حجر قوله : باب الصلاة على الشهداء ، أن الصلاة على قتيل معركة الكفار مشهور ، قال الترمذى (٢) : قال بعضهم : يصلى على الشهيد ، وهو قول الكوفيين واسحاق (٣) وقال بعضهم : لا يصلى عليه وهو قول المدنفين والشافعي وأحمد ، وقال الشافعي في الأم : جاءت الأخبار كأنها عيان من وجوه متواترة ، ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتلى أحد ، وما روى أنه صلى عليهم وكبر على حمزة سبعين تكبيرة لا يصح ، وقد كان ينبغي لمن عارض بذلك هذه الاحاديث الصحيحة أن يستحي على نفسه ، قال : ثم قال بعد أن نقل كلام الطحاوى ، واستدلالة لمذهب الحنفية بنص حديث الباب : إن صلاته عليهم تحتمل أموراً الى آخر ما نقله عنه العيني ورده عليه ، وأقول : إن الخلاصة من مناقشة الشيخين هل في حديث الباب دليل للحنفية على مشروعية صلاة الخنازة على شهيد المعركة مع الكفار أولاً دليل فيه ؟ والذي نفهمه من الحديث الاول من هذا الباب في آخره : وأمر بدفنهم في دمائهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم ، ومن الحديث الثانى فى الباب بعد هذا من قوله : وأمر بدفنهم بدمائهم ولم يصل عليهم ولم يغسلهم ، أن الشهيد لا يغسل ولا يصلى عليه ، كما أن الذى نفهمه من حديث الباب من قوله : فصلى على أهل أحد صلاته على الميت ، أن الشهيد يصلى عليه ، ثم انا ننظر فى قوة استدلالاتها وتأويلاتها من ضعفها فنقول : ان قوله فى الحديثين بعده : وأمر بدفنهم بدمائهم ولم يصل عليهم ولم يغسلهم . فهذا النفى صريح مقول لأحد المذهبين ، ولا يساويه قوله خرج يوماً فصلى على أهل أحد صلاته على الميت ، لأنهم يومئذ مقبورون من زمان ، فالمناسب بالصلاة الدعاء . فقول العيني : وهذا ليس بانصاف ، بل هو كلام فى نفس المستوى لأن ما ذكر من النفى فيه صراحة . نعم قول ابن حجر : يحتمل الخصوصية يشكل عليه أكثر أفعاله وأقواله ، بل حتى فى نفس هذه الأبواب ، كدفن الاثنين والثلاثة فى قبر واحد وتقديم زيد على عمرو فى اللحد ، فلا يحتمل أن يكون من خصائصه عند ابن حجر ، وكذلك احتمال كونها واقعة عين لا عموم فيها ، فانه لا يمكنه أن يلتزم بذلك فيما ذكر أيضاً لأنه خلاف ما يقررونه فى فروع مذهبه ، وأما

(١) العلامة شيخ الاسلام الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي ، صاحب المسند الصحيح المشهور ، المتوفى ٣٥٤ .
 (٢) الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة ، صاحب الجامع الصحيح المتوفى ٢٧٩ .
 (٣) اسحاق بن ابراهيم بن راهويه الحنظلي المروزي ، عالم خراسان فى عصره ، وأحد أعلام الأئمة المجتهدين ، توفى ١٣٨ .

قوله : فكيف ينهض الاحتجاج بها لدفع حكم قد تقرر ؟ يقال له : الحكم الذي تقرر إنما تقرر عندك وعند إمامك ، فاللازم ذكر دلائله لتكون حجة على الخصم ، وبالجمله فالحق يقال : إن أحاديث الباب والذي بعده فيه ما يدل على عدم مشروعية الصلاة بزججانية ، وفيها ما يدل على المشروعية بمرجوحية ، فتأمل الجميع . والله ورسوله أعلم

«الحاكمه المتممة للخمسين بعد المائة»

في كتاب الجنائز ، من باب هل يخرج الميت من القبر والحد لعله ؟ حدثنا مسدد قال : أخبرني بشر عن جابر ، قال : لما حضر أحد دعاني أبي من الليل فقال : ما أراي إلا مقتولا في أول من يقتل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، واني لا أترك بعدى أعز على منك غير نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فان على ديننا فاقض واستوص بأخواتك خيرا ، فأصبحنا فكان أول قتل ودفن معه آخر في قبر ، ثم لم تطب نفسى أن أتركه مع الآخر فاستخرجته بعد ستة أشهر ، فاذا هو كيوم وضعته هنية غير أذنه . وفي الحديث الذي بعده فجعلته في قبر على حدة قال العيني : فان قلت ، وقع في الموطأ عن عبد الرحمن بن أبي صعصعة (١) أنه بلغه أن عمرو بن الجموح (٢) وعبد الله بن عمرو (٣) الانصارى كانا قد حفر السيل قبرهما ، وكانا في قبر واحد فحفر عنها ، ليغيرا من مكانها فوجدا لم يتغيرا كأنهما ماتا بالأمس ، وكان بين أحد ويوم حفر عنها ست وأربعون سنة اه . وهذا يخالف لما ذكره جابر ، قلت : أجاب ابن عبد البر بتعدد القصة ، ورد عليه بعضهم (ابن حجر) بقوله : وفيه نظر ، لان الذي في حديث جابر أنه دفن أباه في قبر وحده بعد ستة أشهر ، وفي حديث الموطأ انها وجدا في قبر واحد بعد ست وأربعين سنة ، فاما أن المراد بكونهما في قبر واحد قرب المجاورة ، أو أن السيل غرق أحد القبرين فصارا كقبر واحد ، قلت : فيه ما لا يخفى والأوجه أن يقال : المنقول عن عبد الرحمن بن أبي صعصعة بلاغ ، فلا يقاوم المروى عن جابر رضى الله عنه اه . وعبارة ابن حجر مثل ما نقله عنه العيني سواء . **واقول** : أما القول بتعدد القصة فلم أتصوره ، وأما جواب ابن حجر فكلا الوجهين جائز كما هو ظاهر ، ودل عليه أوجهية العيني ، واما جواب العيني فيلزم عليه الغاء البلاغ ، والقاعدة الأصولية التي ملأ العيني بها الشرح هي أن أعمال الدليلين أولى من الغاء أحدهما ، وإن كان أحدهما أقوى من الآخر كما يدل تخصيص الكتاب بخبر الواحد عند أكثر الأصوليين . فافهمه .

«الحاكمه الواحدة والخمسون بعد المائة»

في كتاب الجنائز ، من باب موعظة المحدث عند القبر وقعود أصحابه حوله . قال البخارى : وقرأ الاعمش (الى نصب يوفضون) ، الى شيء منصوب يستبقون اليه ، والنصب واحد والنصب مصدر ، قال العيني قوله : والنصب واحد ، والنصب مصدر ، أشار به الى أن لفظ النصب يستعمل اسما ويستعمل مصدرا ، ويجمع على

(١) عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازنى الانصارى ، من أهل المدينة ، سجع من أبي سعيد الخدرى وغيره ، وهو أحد شيوخ الامام مالك بن أنس وسفيان بن عيينه .

(٢) عمرو بن الجموح بن زيد الانصارى ، من سادات بنى سلمة وكان آخر الانصار اسلاما . استشهد يوم أحد .

(٣) عبد الله بن عمرو بن حرام الانصارى ، حضر العقبة مع السبعين ، وشهد بدر ، واستشهد يوم أحد .

انصاب ، وقال بعضهم (ابن حجر) : النصب واحد والنصب مصدر ، كذا وقع فيه والذي في المعاني للفراء (١) النصب والنصب واحد ، وهو مصدر والجمع انصاب ، فكأن التغيير من بعض النقلة قلت : لا تغيير فيه لأن البخاري فرق بكلامه هذا بين الاسم والمصدر ، ولكن من قصرت يده عن علم الصرف لا يفرق بين الاسم والمصدر في مجيئها على لفظ واحد ، وعبارة ابن حجر هي التي نقلها عنه العيني سواء بسواء ، **واقول** : راجعنا كتب اللغة التي هي مرجع الكلمة ، فاذا فيها لغات ووجوه حتى في القراءات السبعة ، فأنا آيين لك بعض اللغات والقراءات ، ثم لك أن تطبق كلام الشيخين على اللغة . قال الفاضل الهندي عند قوله تعالى (كأنهم الى نصب يوفضون) : قرأ الجمهور بفتح النون وسكون الصاد ، وهو اسم مفرد بمعنى العلم المنصوب الذي يسرع الشخص اليه ، وقرئ بضمهما ، وفيه ثلاثة أوجه ، أحدها أنه اسم مفرد بمعنى الصنم المنصوب للعبادة ، وثانيها جمع نصاب ككتب في كتاب ، وثالثها أنه جمع نصب كرهن ورهن ، وقرئ بضم فسكون . وهي تخفيف من الثانية ، وقال النحاس (٢) : نصب ونصب بمعنى واحد ، وقرئ بفتحيتين ففعل بمعنى مفعول أي منصوب كالقبض ، ومثله في غيره مثل الجمل (٣) والسمين (٤) ، فالعيني رحمه الله تعالى ضبط كلا من اللفظين بالفتح والسكون ، فيقال : نصب العلم نصبا ، فهو مصدر وهذا العلم يسمى نصبا كذلك بفتح فسكون وهو اسم ، وهذا الضبط لا يلاقي ما قاله ابن حجر فاعترض عليه بتحريش سيء ، والحق يقال : ان ما بينه العيني من كون النصب بالفتح والسكون مستعملا في كل من الأفراد والمصدر وهما المراد ان عنده من البخاري ، وفي ظني أن هذا الضبط لا يمنع جوازه ابن حجر ، لأنه قد صرح بانه الواقع في الرواية ، الا اني لا أدرك معنى اختياره لما في كتاب معاني القرآن للفراء ، واعراضه عما وقع في الرواية ، اللهم الا اذا ثبت عنده أن البخاري انما فسر الكلمة بما في معاني الفراء ، فجوز أن يكون ما في الرواية تغييرا من بعض النقلة ، وعلى كل حال هو كلام لا حلاوة فيه ولا طلاوة ، ثم اني أقول أيضا : إن باب الاحتمال مفتوح وليس بمغلق على أحد ، وعليه فيجوز ان يضبط النصب الاول بضميتين وهو مفرد ويضبط الثاني بفتح وسكون وهو مصدر ، وقال الطبري (٥) في تفسير قوله تعالى : (يوم يخرجون من الاجداث سراعا كأنهم الى نصب يوفضون) مانصه ، وكأنه من فتح النون يوجه النصب الى انه مصدر من قول القائل : نصبت الشيء انصبه نصبا ، والمعنى كأنهم الى صنم منصوب يسرعون سعيا ، وأما من ضمها مع الصاد فانه يوجهه الى أنه واحد الانصاب : وهي آلتهم التي يعبدونها . ولا أحسب ما حملت به كلام البخاري الا صحيحا ، بل ربما اعتقدت أنه احتمال أولى ، بقي أن قول العيني في التحريش : ولكن من قصرت يده عن علم الصرف لا يفرق بين الاسم والمصدر في مجيئها على لفظ واحد ، يفهم منه أن مسألتنا من مسائل علم الصرف البحت ، مع انها باللغة أقرب . فتأمل الجميع وترحم على الجميع ، والله تعالى يتقبل الجميع .

(١) أبو يحيى بن زياد الفراء ، من أشهر مؤلفاته كتاب معاني القرآن . توفي ٢٠٧ .
(٢) العلامة أبو جعفر أحمد بن محمد المرادي المصري ، أحد أئمة العربية في عصره ، من مؤلفاته : تفسير القرآن ، والناسخ والمنسوخ وغيرها . توفي ٣٣٨ .
(٣) العلامة سليمان الجمل ، صاحب الحاشية المشهورة على تفسير الخليلين . المتوفى ١٢٠٤ .
(٤) أبو عبد الله محمد بن حاتم بن ميمون البغدادي ، كان اماما مفسرا محدثا حافظا ثقة . توفي ٣٣٦ .
(٥) الامام الحافظ أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، المؤرخ المحدث الفقيه المجتهد ، المتوفى ٣١٠ .

«الحاكمة الثانية والخمسون بعد المائة»

فى كتاب الجنائز ، فى باب موت يوم الاثنين ، حدثنى معلى بن أسد ، حدثنا وهيب عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : دخلت على أبى بكر فقال : فى كم كفتتم النبى صلى الله عليه وسلم ؟ قالت : فى ثلاثة أثواب بيض سحولية (١) ليس فيها قميص ولا عمامة ، وقال : لها فى أى يوم توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالت : يوم الاثنين ، قال : فأى يوم هذا ؟ قالت : يوم الاثنين ، قال : أرجو فيما بينى وبين الليل ، فنظرالى ثوب عليه كان يمرض فيه به ردع من زعفران ، فقال : اغسلوا ثوبى هذا وزيد واعليه ثوبين فكفنونى فيها ، قلت : ان هذا خلق ، قال : إن الحى أحق بالحديد من الميت انما هوللمهلة ، فلم يتوف حتى امسى من ليلة الثلاثاء ودفن قبل ان يصبح ، قال العيني : قوله فى كم كفتتم النبى صلى الله عليه وسلم ؟ هذا السؤال منه مع أنه أقرب الناس اليه وأعلم بأحواله قصده من ذلك موافقته للنبى صلى الله عليه وسلم ، حتى فى التكفين ورجاؤه أن يموت فى اليوم الذى مات فيه النبى ، فالنبى مات يوم الاثنين ، وهومات فيما بين المغرب والعشاء من ليلة الثلاثاء وقيل : انما سأل عائشة توطئة لها للصبر على فقدته ، لكونها لم تخرج من قبل ذلك الحرقه من قلبها ، ولو ذكر لها أنه قرب الاحتضار لأدخل عليها غما على غم ولا يريد ذلك ، وقال بعضهم (ابن حجر) : ويحتمل أن يكون السؤال على حقيقته ، لأنه لم يحضر ذلك لاشتغاله بأمر البيعة اه . قلت : ما أبعد هذا عن منهج الصواب لأن السؤال والجواب وقعا فى مرض أبى بكر قبيل موته ، لأجل موافقته للنبى حتى فى الكفن ، وأين كان وقت اشتغاله بأمر البيعة من هذا الوقت الذى كان فيه مريضا مرض الموت ؟ ومن البعيد أن لا يحضر أبوبكر تكفين النبى صلى الله عليه وسلم مع كونه أقرب الناس اليه فى كل شىء ، ومع هذا كانت البيعة فى اليوم الذى توفى فيه صلى الله عليه وسلم ، وهو يوم الاثنين ، والتكفين كان وقت دفنه ليلة الاربعاء ، قاله ابن اسحاق (١) ، **وأقول** : عبارة ابن حجر هى عين ما نقله عنه العيني ، وزاد بعدها وأما تعيين اليوم فنسيانه أيضا محتمل لأنه صلى الله عليه وسلم دفن ليلة الأربعاء ، فيمكن أن يحصل التردد هل مات يوم الاثنين أو الثلاثاء اه . وقد نقل قبل ذلك ما نقله العيني المتقدم من قوله : وقيل : انما سأل عائشة توطئة الخ . ثم قال : ويحتمل الى آخر ما تقدم ، وبعد التأمل فى جميع ما قاله الشيخان وفيما نقلاه ظهر أن الأوجه هو القيل الذى نقلاه ، وأما ما قاله ابن حجر وجعله محتملا فمع كونه بعيدا هو خلاف ما صرح به فى كتب السير ، قال فى انسان العيون : ولما أتموا أمر البيعة اشتغلوا بتجهيزه صلى الله عليه وسلم ، فأمر التجهيز والتكفين متأخر عن الاشتغال بالبيعة ، كما أن ما قاله العيني مما تحيرت فى فهمه ، لأن استفهامه عن الوقت الذى فيه اشتغاله بأمر البيعة الذى هو بعيد عن الوقت الذى كان فيه مريضا ، وجعله علة لما استبعده من كلام ابن حجر لم يدخل فى ذهنى ، ولا أمكننى تصوره .

«الحاكمة الثالثة والخمسون بعد المائة»

من كتاب الزكاة ، فى باب الصدقة قبل الرد ، حدثنى أبو اليمان ، أخبرنا شعيب عن عبد الرحمن عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقوم الساعة حتى يكثرفيكم المال فيفيض حتى يهيم

(١) الثوب الابيض ، أو الذى لم يبرم غزله

(٢) أبو عبد الله محمد بن اسحاق بن يسار ، صاحب المغازى وهو تابعى مدنى ، روى عن أنس وابن المسيب ، وروى عنه الثورى وابن عيينة ، وكان عالما بالمغازى والسير والفقه والحديث . توفي ١٥٠ .

رب المال من يقبل صدقته ، وحتى يعرضه ، فيقول الذى يعرضه عليه : لا أرب لى ، وفى الحديث قبله . يقول : تصدقوا فانه يأتى عليكم زمان يمشى الرجل بصدقته فلا يجد من يقبلها ، يقول الرجل : لوجئت بها بالأمس لقبلتها ، فأما اليوم فلا حاجة لى بها . قال العيني قوله : فلا حاجة لى بها ، قال بعضهم (ابن حجر) الظاهر ان ذلك يقع فى زمن كثرة المال ، وفيضه قرب الساعة ، قلت : هذا كلام ابن بطلال وليسكنه غير متبع ، لأن الظاهر أن ذلك يقع فى زمان تظهر كنوز الارض فيه ، وهو من جملة أشراف الساعة اه . وعبارة ابن حجر قوله : فاما اليوم فلا حاجة لى بها ، الظاهر أن ذلك يقع فى زمن كثرة المال وفيضه قرب الساعة كما قال ابن بطلال ، ومن ثم أورده المؤلف فى كتاب الفتن كما سيأتى . **واقول** : بعد التأمل فى كلام الشيخين لم نجد فيها تنافرا اذ لا مانع من كون الفيض ، والكثرة من كنوز الارض فيتحد الرأيان ، وان آيت الا التنافر ، فلكل وجه لاختلاف المفسرين فى الزلزال ، هل هو من أشراف الساعة قبل النفخ ؟ أو بالنفخ فالاول للعيني ، والثانى لابن حجر ، وحديث الباب يفهم منه ان الاستغناء عن الصدقة لم يكن لكثرة الكنوز الارضية لان الناس فى الغناء سواء ، فالمال مبتذل ممتن ، فلا قيمة للصدقة فلا يقصد بها أحد أحدا

«الحاكمة الرابعة والخمسون بعد المائة»

فى كتاب الزكاة ، من باب بعد باب فضل صدقة الشحيح للصحيح . حدثنا موسى بن إسماعيل ، حدثنا أبو عوانة عن عائشة ، أن بعض أزواج النبى صلى الله عليه وسلم ، قلن للنبي صلى الله عليه وسلم : أينما أسرع بك لحوقا ؟ قال : أطولكن يدا ، فاخذوا قصبة يذرعونها ، فكانت سودة أطولهن يدا ، فعلمنا بعد انما كانت طول يدها الصدقة ، وكانت اسرعنا لحوقا به وكانت تحب الصدقة ، قال العيني : ويستفاد من الحديث امور ، منها ان فيه علما من اعلام النبوة ظاهرا ، ومنها على ما قال بعضهم (ابن حجر) : جواز اطلاق اللفظ المشترك بين الحقيقة والحجاز ؟ بغير قرينة اذا لم يكن هناك محذور ، قلت : ليت شعرى ما اللفظ المشترك حتى يجوز اطلاقه بين الحقيقة والحجاز ؟ فان كان مراده لفظ طول ، فهو غير مشترك ، بل هو ترشيح الاستعارة ، وان كان مراده لفظ اليد ، فهو ليس بمشترك هاهنا ، بل هو استعارة للصدقة على ما ذكرنا . وعبارة ابن حجر هكذا : وفيه جواز اطلاق اللفظ المشترك ، بين الحقيقة والحجاز بغير قرينة . وهو لفظ أطولكن ، اذا لم يكن محذور اه . **واقول** : قد صرح ابن حجر فى عبارته بمحل جواز الاطلاق المذكور بقوله : وهو لفظ أطولكن التى بتردا العيني فى نقله ، ليتوصل به الى تطويل سؤاله الذى تمنى الشعور به ، ثم من الظاهر البين ان الأزواج رضى الله تعالى عنهن ما فهمن من الطول الا حقيقته التى هى أمد الامتدادين ، كما فى حديث عائشة الذى نقله العيني فى شرح حديث الباب ، قالت : فكنا اذا اجتمعنا فى بيت احدانا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم تمد أيدينا فى الجدران نتطاول ، فلم نزل نفعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش (١) وكانت امرأة قصيرة ولم تكن أطولنا ، فعرفنا حينئذ ان النبى صلى الله عليه وسلم انما أراد بطول اليد الصدقة ، وكانت زينب امرأة صناع اليد فكانت تدبغ ، وتخز وتصدق فى سبيل الله اه . فلو كان كلامه صلى الله عليه وسلم ، فى أطولكن استعارة كما قال العيني لما فهمن الحقيقة من غير أن

(١) أم المؤمنين زينب بنت جحش زوج النبى صلى الله عليه وسلم ، قالت عائشة : ... لم أر امرأة اكثر خيرا ، وأكثر صدقة ، وأوصل للرحم ، وأبذل لنفسها فيها يتقرب به الى الله من زينب . توفيت ٢٠ .

يخطر ببالهن الاستعارة ، والجمع بين الحقيقة والحجاز في لفظ واحد محل خلاف في جوازه ومنعه ، كما هو معروف في فن الأصول ، وربما يستند المحوز الى مثل هذا الحديث المحتمل للإيهام والتورية أيضا ، وخاصة انه لو أراد صلى الله عليه وسلم بلفظ أطواكن ترشيحا لايد ، كما قرر العيني لما فهمن منها سوى الحجاز بالاستعارة ، لكنهن جميعا لم يفهمن الا الحقيقة ، فتأمل الجميع .

«الحاكمة الخامسة والخمسون بعد المائة»

في كتاب الزكاة ، من باب من أعطاه الله شيئا من غير مسألة ولا اشراف نفس . حدثنا يحيى بن بكير عن عمر : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيني العطاء ، فأقول : أعطه من هو أفقر اليه مني . فقال : خذته ، اذا جاءك من هذا المال شيء وانت غير مشرف ولا سائل فخذ ، ومالا فلا تتبعه نفسك . قال العيني في حل الترجمة ، اى هذا باب في بيان حكم من أعطاه الله الى آخره ، وجواب الشرط محذوف تقديره : فليقبل وهذا هو الحكم ، وانما حذفه اكتفاء بما دل عليه في حديث الباب ، وقال بعضهم (ابن حجر) : وانما حذفه للعلم به وفيه نظر ، لأن مراده ان كان علمه من الخارج فلا نسلم انه يعلمه منه ، وان كان من الحديث فلا يقال الا بما قلنا لانه الاوجه والاسد اه . وعبارة ابن حجر هكذا : ومطابقة الترجمة لحديث الباب من جهة دلالتها على مدح من يعطى السائل وغير السائل ، واذا كان المعطى ممدوحا فعطيته مقبولة وأخذها غير ملوم ، ثم قال : وتقدير جواب الشرط فليقبل ، أى من أعطاه الله مع انتفاء القيد المذكورين فليقبل ، وانما حذفه للعلم به اه . **واقول** : ان الشيخين قد اتفقا على أن الجواب محذوف ، هو فليأخذ ، والمعهوم من حديث الباب ، وزاد ابن حجر جواز أن يفهم الجواب من الخارج أيضا ، واعترض عليه العيني بأدله لا يسلم له ذلك الا أنه لم يبين علة عدم التسليم ، فيقال هنا : إنه قد تقرر في علم البلاغة ان أول الكلام كثيرا ما يلوح الى معرفة آخره بأدنى تأمل ، فقله تعالى : (واصنع الفلك بأعيننا) الى أن قال : (ولا تخاطبني في الذين ظلموا) ينادى بأنهم مهلكون بالاغراق ، ولو لم يقل انهم مغرقون ، وهو النوع المسمى بالتسليم في فن البيان والبدیع ، ففي الكليات : التسليم هو أن يتقدم من الكلام ما يدل على المتأخر منه ، تارة بالمعنى وطورا باللفظ اه . فالعالم بقواعد العرب وأساليبها في مخاطبتها ، اذا سمع مثل هذه الترجمة ، وسع هذا الحديث بعده فلا يتوقف في ادراك ان الجواب محذوف ، تقديره فليأخذ ، ولعل مثل هذا الوجه هو الذى يلوح اليه ابن حجر ، هذا وان تعبرى في الجواب المقدر بقولى : فليأخذ ، أولى من عبارة الشيخين بقولها : فليقبل كما لا يخفى . فاعرفه .

«الحاكمة السادسة والخمسون بعد المائة»

في كتاب الزكاة ، من باب صدقة الفطر صاع من تمر . حدثنا أحمد بن يونس ، حدثنا الأيث عن نافع : أن عبد الله بن عمر قال : أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، بزكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير . قال عبد الله : فجعل الناس عدله مدين من حنطة . قال العيني قوله : امر استدله به على وجوب صدقة الفطر : قال بعضهم (ابن حجر) : فيه نظرا لانه يتعلق بالمقدار ، لا بأصل الاخراج . **قلت** : اذا كان المقدار واجبا ، فبالضرورة يدل على وجوب الأصل ، لأن وجوب المقدار يدل عليه اه . وعبارة ابن حجر : مثل

ما نقلها عنه العيني سواء بسواء ، **واقول** : اعتراض العيني في غاية التوجه على ظاهر الحال لظهور الملازمة بينهما ، الا أن الذي يخيل الى خلافا للشيخين أن كلا من الاصل والمقدار مأثور به باللفظ في تركيب واحد ، لأن الزكاة المأمور بها المهمة أولا قد بينت بصاع من التمر في الحال بالحال . فافهمه .

«الحاكمة السابعة والخمسون بعد المائة»

في كتاب الزكاة ، من باب صدقة الفطر على الحر والمملوك ، حدثنا أبو النعمان ، حدثنا حماد بن زيد ، حدثنا أيوب عن نافع ، عن ابن عمر قال : فرض النبي صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر ، أو قال : رمضان ، على الذكر والأنثى ، والحر والمملوك ، صاعا من تمر ، أو صاعا من شعير ، فعدل الناس به نصف صاع من بر ، فكان ابن عمر يعطي التمر ، فأعوز أهل المدينة من التمر ، فأعطى شعيرا ، فكان ابن عمر يعطي عن الصغير والكبير حتى أن كان يعطي عن بنى وكان ابن عمر يعطيها الذين يقبلونها ، وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين ، قال العيني : قوله : وكان ابن عمر يعطيها الذين يقبلونها : وهم الذين ينصبهم الامام لقبض الزكوات ، وقيل : معناه من قال : أنا فقير ، وقال بعضهم (ابن حجر) : الأول أظهر ، قلت : بل الثاني أظهر ، على ما لا يخفى . وعبرة ابن حجر قوله : وكان ابن عمر يعطيها الذين يقبلونها ، أى الذى ينصبه الامام لقبضها ، وبه جزم ابن بطال وقال ابن التيمي : معناه من قال ، أنا فقير ، والاول أظهر ، ثم أيد ذلك بأمر كثيرة ، منها ما فى موطأ مالك عن نافع : ان ابن عمر كان يبعث زكاة الفطر الى الذى يجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة ، ومنها ما وقع فى رواية ابن خزيمة من طريق عبد الوارث (١) عن أيوب قلت (يعنى لنافع) : متى كان ابن عمر يعطي ؟ قال : اذا قعد العامل ، قلت : متى يقعد العامل ؟ قال : قبل الفطر بيوم أو يومين الى غير ذلك مما أيد به استظهاره ، **واقول** : إن كلا من الشيخين مؤيد لشيخ من الشيخين قبلهما فساويا بالنظر الى القائل ، وأما بالالتفات الى المعنى والنقل ، فقد أيد ابن حجر استظهاره بما نقلته عنه وغيره ، وهو أقوى من قول العيني على ما لا يخفى ، على أن الذى يترأى لى أن استظهار العيني يخالف لقوله قبله بسطر واحد : وكان ابن عمر يعطيها الذين يقبلونها ، وهم الذين ينصبهم الامام لقبض الزكوات ، وقيل : معناه من قال : أنا فقير . فافهمه .

«الحاكمة الثامنة والخمسون بعد المائة»

فى كتاب الحج ، من باب فرض مواقيت الحج والعمرة . حدثنا مالك بن إسماعيل ، حدثنى زهير قال : حدثنى زيد بن جبير ، أنه سأل عبد الله بن عمر من أين يجوز أن أعتمر ؟ قال : فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل نجد قرنا ، ولأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الحجة ، قال : العيني فى تفسير الترجمة : أى هذا باب فى بيان فرض مواقيت الحج والعمرة ، والفرض هنا يجوز أن يكون بمعنى التقدير ، وأن يكون بمعنى الوجوب . وقال بعضهم (ابن حجر) : الظاهر بمعنى الوجوب ، وهو نusz البخارى واستدل عليه بقوله فى باب ميقات أهل المدينة : ولا يهلون قبل ذى الحليفة ، قلت : قوله ولا يهلون الخ . لا يدل على عدم جواز الاهلال من قبل ذى الحليفة ، لاحتمال ان يكون ذلك ترك الاستحباب فى الاهلال قبل ذى الحليفة ، وأن يكون معنى قوله : ولا يهلون ولا يستحب لهم أن يهلوا قبل ذى الحليفة ، الا ترى ان الجمهور جوزوا التقدم على المواقيت ، على أن

(١) هو عبد الوارث بن سعيد المنبرى البصرى ، أحد أئمة الحديث ، وكان ورعا حافظا ثابثا فصيحاً . توفي ١٨٠ .

ابن المنذر نقل الاجماع على الجواز في التقدم عليها ، ومذهب طائفة من الحنيفة والشافعية الأ فضل التقدم ، والمنقول عن مالك كراهة ذلك لا يدل على أنه يرى عدم الجواز ، فان قلت : نقل عن اسحاق وداود عدم الجواز قلت : مخالفتهم للجمهور لا تعتبر ، ولئن سلمنا ذلك فمن أين علم أن البخارى معها في ذلك ؟ وعبارة ابن حجر أن معنى فرض قدر أو أوجب : وهو ظاهر نص المصنف ، وأنه لا يجوز الاحرام بالحج والعمرة من قبل الميقات ، ويزيد ذلك وضوحا ما سيأتى بعد قليل حيث قال : ميقات أهل المدينة ، ولا يهلون قبل ذى الحليفة ، وقد نقل ابن المنذر وغيره الاجماع على الجواز وفيه نظر ، فقد نقل عن اسحاق وداود وغيرهما عدم الجواز اه المراد منه ، **واقول** : إن الشيخين اتفقا على جواز تفسير الفرض هنا ، بمعنى التقدير ، وبمعنى الوجوب ، واختار ابن حجر الثاني ، وجعله مذهبا للبخارى ، واختار العيني الأول ، مزيفا لما استدلل به ابن حجر بما سمعته ، كما اتفقا أيضا على أن ابن المنذر نقل الاجماع على الجواز الا انها قدحاه فيه ، فأما العيني فبمخالفتها للجمهور فلا تعتبر ، وبعد التسليم فمن أين علم أن البخارى معها في ذلك ؟ واما ابن حجر فبعدم صحة الاجماع مع مخالفة المجتهدين ، فكل واحد منهما ذاهب الى ما يناسب رأيه ، **واقول** ايضا : انى أقدم معها (زندي) ، فهذا الاجماع الذى نقله ابن المنذر (١) لا يخلو اما أن ينعقد في زمن اسحاق ، (٢) او داود (٣) أو ينعقد في زمن قبلهما وإما بعدهما ، قبل زمن ابن المنذر أو في وقته ، فاسحاق مات في سنة ١٣٨ وداود سنة ٢٧٠ ، وابن المنذر سنة ٣٠٩ ، فان انعقد قبل اسحاق فلا عبرة بمخالفتها لانعقاده قبلهما ، ويحرم حينئذ خرقه ، او انعقد زمن احدهما ولم يوافق فالمسألة خلافية لا اجماعية ، أو انعقد بعدهما قبل زمن ابن المنذر فلا قيمة للاستدلال بهما حينئذ ، لأن الاجماع بعدهما كما لا وزن له إن كان انعقاده زمن ابن المنذر وحاصله ان الجلاء الغفير من العلماء على الجواز ، وعدم المنع سواء وجد الاجماع أولا ، فالظاهر أن الحق مع العيسى .

«الحاكمة التاسعة والخمسون بعد المائة»

في أبواب الحج ، من باب ما لا يلبس المحرم من الثياب . حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر أن رجلا قال : يارسول الله ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يلبس القمص ولا العائم ولا السراويلات ولا البرائيس ولا الخفاف ، إلا احدا لا يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ، ولا تلبسوا من الثياب شيئا مسه الزعفران أو ورس . قال العيني : والكعبان هما العظمان الناتئان عند مفصل الساق والقدم ، وقال بعضهم (ابن حجر) وقال محمد بن الحسن ومن تبعه من الحنفية : الكعب هنا هو العظم الذى فى وسط القدم عند معقد الشراك وقيل : إن ذلك لا يعرف عند أهل اللغة ، قلت : الذى قال لا يعرف عند أهل اللغة هو ابن بطال ، والذى قاله هو لا يعرف وكيف والامام محمد بن الحسن امام فى اللغة العربية ؟ فمن أراد تحقيق هذا فلي نظر فى مصنفه الذى وضعه على أوضاع يعجز عنه الفحول من العلماء ، والأساطين من المحققين ، وهو الذى سماه

(١) محمد بن ابراهيم فى هامش صفحة ٣٨

(٢) اسحاق بن راهويه فى هامش صفحة ١٢١

(٣) الامام أبو سليمان داود بن على الاصفهاني ، الفقيه الظاهري ، كان اماما واسع الاطلاع ، غزير المادة ، زاهدا ورعا ،

له مؤلفات كثيرة ، وقد انتهت اليه فى عصره رئاسة العلم فى بغداد ، توفي ٢٧٠ .

الجامع الكبير ، والذي قاله هو الذي اختاره الاصمعي (١) قاله الامام فخر الدين (٢) هـ . وعبارة ابن حجر مساوية لنقل العيني إياها ، الا انه ذكر أثرها ، وقيل : إنه لا يثبت عن محمد ، ثم ذكر السبب في نقله عنه بالغلط قال : وهذا يتعقب على من نقل عن أبي حنيفة كابن بطل أنه قال : إن الكعب هو الشاخص في ظهر القدم قال : ونقل عن الاصمعي ، وهو قول الامامية : أن الكعب عظم مستدير تحت عظم الساق حيث مفصل الساق والقدم ، وجهور أهل اللغة على أن في كل قدم كعبين هـ . **واقول** اتفق الشيخان على أن الكعب هو العظم الثاني بين الساق والقدم ، وتفرد ابن حجر بالنقل على أن كونه العظم الشاخص في ظهر القدم غير ثابت عن محمد بن الحسن ، وبين غلط ناقله ، كما تفرد العيني بالمدح الطائل لمحمد بن الحسن لتصحيح ما نقل عنه ، وان كان مخالفا للجمهور ولا يبالى بكونه خالفه في صدر كلامه ، وكأنه يريد بذلك التوصل الى مدح هذا الإمام العظيم ، نعم يقر بفضله وبفضل كتابه هذا كل إمام ، وفي مقدمتهم شيخه الامام أبو يوسف ، قال القمي : فمع جلالة قدره كان لا يفارق هذا الكتاب في حضر ولا سفر ، أى لأنه كتاب مبارك حتى ان الاقدمين لا يولون القضاء الا من حفظه وعرف مسائله ، قالوا : انه لم يعرج فيه على القياس ولا مال اليه الا في مسألتين ، وكانت الأكابر لا تعد من صفوف النخبة الا اذا شرحوه ووضحوا مسأله ، ولذا ترى أكابر الحنفية يتهافون على الكتابة عليه شرحا وتعليقا ، نظا ونثرا ، ومن فحول شراحه البالغى درجة الترجيح في المذهب : شمس الأئمة السرخسى (٣) ، وقاضى خان (٤) ، والزعفرانى (٥) ، والطحاوى (٦) ، والخصاص (٧) ، وظهير الدين التمرقاشى (٨) ، والبهز دوى (٩) . وابن هشام النحوى (١٠) ، والعتابى (١١) والسمرقندى (١٢) والصدر الشهيد (١٣) ، والاسبيجاني (١٤) ، والخلوانى (١٥) ، والكرمانى (١٦) ، والمكرخى (١٧) ، وغيرهم ممن ذكروا في كشف الظنون .

(١) أبو سعيد عبد الملك بن قريش ، كان اماما في اللغة والادب والطرائف والملح ، كثير الحفظ قوى الذاكرة . يقال : انه يحفظ ستة عشر ألف أرجوزة ، وأنف نحو أربعين كتابا في اللغة . توفي ٢١٦ .
(٢) العلامة الامام أبو عبد الله محمد فخر الدين بن عمر بن الحسن الخطيب الرازى ، أحد الاعلام المبرزين في العلوم العقلية وصاحب المؤلفات الكثيرة المفيدة ، مات ٦٠٦ .

- (٣) أبوبكر محمد شمس الأئمة بن أحمد السرخسى ٤٩٠ هـ
- (٤) فخر الدين الحسين بن منصور الفرغانى ٥٩٢ هـ .
- (٥) أبو الحسن على بن عبيد الله الزعفرانى حوالى ٥٧١ هـ
- (٦) تقدم في هامش صفحة ٧٥
- (٧) أبوبكر أحمد بن على الرانى ٣٧٠ هـ .
- (٨) أحمد ظهير الدين بن اسماعيل ٦٠١ هـ .
- (٩) فخر الاسلام على بن محمد البزدوى ٤٨٢ هـ .
- (١٠) جمال الدين عبدالله بن يوسف الانصارى ٧٦١ هـ
- (١١) أبونصر أحمد بن محمد العتابى ٥٨٦ هـ .
- (١٢) أبواليث أحمد بن محمد السمرقندى ٣٨٣ هـ .
- (١٣) حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازة ٥٣٦ هـ .
- (١٤) أبونصر أحمد بن منصور الاسبيجاني ٥٠٠ هـ .
- (١٥) محمد شمس الأئمة بن عبد العزيز الخلوانى ٤٤٩ هـ .
- (١٦) أبو الفضل محمد شمس الدين بن يوسف الكرمانى ٧٨٦ هـ .
- (١٧) أبو الحسن عبيد الله بن حنين الكرخى ٣٤٠ هـ .

«المحاكمة المتهمة للستين بعد المائة»

في كتاب الحج ، من باب الاهلال مستقبل القبلة ، وقال أبو معمر : حدثنا عبدالوارث الى أن قال : كان ابن عمر إذا صلى بالغداة بذى الحليفة أمر براحلته فرحلت ، ثم ركب فإذا استوت به استقبل القبلة قائماً ، ثم يلبي حتى يبلغ الحرم ثم يمسك ، حتى إذا جاء ذا طوى بات به حتى يصبح ، فإذا صلى الغداة اغتسل وزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ، قال : العيني : قوله ثم يمسك ، أى عن التلبية ، وليس المراد بالامساك تركها أصلاً ، وإنما المراد التشاغل بغيرها من الطواف وغيره ، وقد روى أن ابن عمر كان لا يلبي في طوافه كما رواه ابن خزيمة في صحيحه . وقال بعضهم (ابن حجر) : المراد بالامساك ترك تكرار التلبية لا تركها أصلاً . قلت : مذهب ابن عمر أنه كان يتركها إذا دخل الحرم ، ولا يفهم من ظاهر الكلام إلا تركها لا ترك تكرارها ، لأن بين تركها وبين ترك تكرارها فرقا ، وترك تكرارها لا يسمى تركا للتلبية ، **واقول** : عبارة ابن حجر هكذا : قوله : ثم يمسك ، الظاهر أنه أراد يمسك عن التلبية ، وكأنه أراد بالحرم المسجد والمراد بالامساك عن التلبية التشاغل بغيرها من الطواف وغيره ، لا تركها أصلاً ، وسيأتى نقل الخلاف في ذلك ، وأن ابن عمر كان لا يلبي في طوافه ، كما رواه ابن خزيمة في صحيحه ، الى أن قال : والاولى أن المراد بالحرم ظاهره . لقوله بعد ذلك : حتى إذا جاء ذا طوى ، فجعل بداية الامساك الوصول الى ذى طوى ، والظاهر أيضا أن المراد بالامساك ترك تكرار التلبية ، وهما صلتها ورفع الصوت بها الذى يفعل في أول الاحرام لا ترك التلبية رأساً . فجميع ما فسر به العيني موافق لما فسر به ابن حجر ، فالشرحان متفقان في بيان المراد وما يحتمله اللفظ ، والغارة التي شنها العيني في الاستظهار الأخير مما لا معنى له ، لأن ترك تكرار التلبية الذى هو ترك المواظبة عليها الواقع في كلام ابن حجر هو عين قول العيني ، وليس المراد بالامساك تركها أصلاً ، وإنما المراد التشاغل عنها بنحو الطواف الذى هو تقرير ابن حجر أيضا . فهذه الجواهر التي قررها ابن حجر ، وشرح بها هي التي سمعتموها ، وما انتقده العيني منها واعترض به قد فهمتموه ، فلم يبق الا أن أقول على رؤس الأشهاد : لا يجوز لمن في يده شرح العيني أن يقنع بما يسنده الى ابن حجر ، فينقله أو يقرره الا بعد مراجعة شرح ابن حجر ، وما عدا ذلك فشرحه عمدة القارى بحر لا ساحل له في جميع متعلقات الفنون ، نفعا الله بهما وبمائهما .

«المحاكمة الواحدة والستون بعد المائة»

في كتاب الحج ، في باب من أهل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم ، حدثنا محمد بن يوسف عن أبي موسى الأشعري ، قال : بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى قوم باليمن ، فجئت وهو بالبطحاء ، فقال : بم أهلت ؟ قلت : أهلت كاهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : هل معك من هدى ؟ قلت : لا ، فأمرني فطفت بالبيت وبالصفة والمروة ، ثم أمرني فأحلت فأتيت امرأة من قومي فمشطتني ، أو غسلت رأسي فقدم عمر رضى الله عنه فقال : ان تأخذ بكتاب الله فانه يأمرنا بالتمام ، قال الله : واتموا الحج والعمرة لله . وان تأخذ بسنة النبي صلى الله عليه وسلم ، فانه لم يحل حتى نخرا الهدى ، قال العيني : قوله : فأتيت امرأة من قومي وفي رواية امرأة من قيس ، وليس المراد منه قيس عيلان ، لأنه لا نسبة بينهم وبين الأشعري ، ولكن المراد منه أبوه قيس بن سليم ، والدليل عليه رواية أيوب : امرأة من بني قيس ، وهو أبو ابى موسى ، وقال بعضهم (ابن حجر) : وكانت المرأة زوجة بعض اخوة أبى موسى ، وكان له من الاخوة أبورهم ، وأبو بردة ، ومحمد قلت : قال الكرماني : فأتيت امرأة ، محمول على أن هذه المرأة كانت محرما له ، وامرأة الاخ ليست بمحرم

فالصواب مع الكرماني ، فيحمل حينئذ على أن المرأة كانت بنت بعض اخوته اه . وعبارة ابن حجر هكذا : قوله : فأثيت امرأة من قومي ، في رواية شعبة امرأة من قيس ، والمتبادر الى الذهن من هذا الإطلاق أنها من قيس عيلان ، وليس بينهم وبين الأشعريين نسبة ، لكن في رواية ايوب بن عائذ : امرأة من نساء بني قيس ، وظهر لي من ذلك أن المراد بـقيس قيس بن سليم والد أبي موسى الأشعري ، وإن المرأة زوج بعض اخوته ، وكان لأبي موسى من الإخوة أبو رهم وابوبردة ، قيل ومحمد اه . **وأقول** : إن الكرماني رحمه الله تعالى حمل المعنى على أن المرأة محرم لأبي موسى ، وامرأة الإخ ليست بمحرم واعتمده العيني ، وصوبه مصورا له بأن المرأة كانت بنت بعض اخوة أبي موسى ، وخطأ ابن حجر قوله : وكانت المرأة زوجة بعض اخوة أبي موسى ، وهذه الفهم التي فهمها الجماعة مورد جميعها قوله : امرأة من قيس ، لأن النسبة فيه واسعة ، فزوجة أبي رهم مثلا هي من أهل قيس وبيته ، وبنت أبي بردة كذلك من أهل قيس وبيته ، إلا أنها منعا ان تكون زوجة أبي رهم مثلا محرما لأبي موسى ، قال لأن زوجته ليست بمحرم ، ونحن نمنع. هذا المنع ونجوز أن تكون الزوجة أخته من أمه والزواج أخاه من أبيه ، أو الزوجة من المحارم الرضاعية . فاعرف ذلك ولا تستعجل .

«المحاكمة الثانية والستون بعد المائة»

في كتاب الحج ، من باب توريث دورمكة وبيعها وشراؤها ، فإن الناس في المسجد الحرام سواء خاصة . قال العيني : أي هذا باب في بيان حكم توريث دورمكة ، وبيعها وشراؤها ، وإنما لم يبين الحكم بالجواز أو بعمده لمكان الاختلاف فيه ، وقال بعضهم (ابن حجر) : أشار بهذه الترجمة الى تضعيف حديث علقمة ابن نضلة ، قال : توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأبو بكر (١) وعمر وما ترعى رباة مكة إلا السواحب من احتاج سكن ، رواه ابن ماجه ، **قلت** : ليت شعري ما وجه هذه الإشارة ؟ والإشارة لا تكون إلا للحاضر اه . وعبارة ابن حجر موافقة لما نقله العيني عنه ، وزاد بعده بيان الخلاف في ذلك فيما بين الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم ، وأحال الترجيح الى باب فتح مكة من المغازي ، **وأقول** : إن الاعتراض في الظاهر على ابن حجر ، وفي الباطن على البخاري إن صح أنه يريد هذه الإشارة ، ووجه الإشارة مفهوم من بيان حكم المسجد الذي خصه به دون غيره ، وحديث علقمة فيه التصريح بنفي التوريث والاستملاك ، وقوله : والإشارة لا تكون إلا للحاضر ، فال حاضر الذي أشار إليه هي هذه الترجمة التي بين أعيننا ، على أن هذا الكلام مما يتعجب منه ، كيف يخطه قلم العيني مع أنه قد اتمألاً شرحه هذا بمئات من قوله : فيه إشارة ، وهذا إشارة من أمثال ما نحن فيه ؟

«المحاكمة الثالثة والستون بعد المائة»

من كتاب الحج ، من باب قول الله عز وجل ، (واذ قال ابراهيم رب اجعل هذا البلد آمنا واجنبني وبني أن نعبد الاصنام . رب انهن اضللن كثيرا من الناس فمن تبعني فإنه مني ومن عصاني فانك غفور رحيم . ربنا إني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم . ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس تهوي اليهم وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكرون) . قال العيني ، قوله : باب واذ قال ابراهيم رب اجعل

(١) هو أبو بكر عبد الله بن عثمان التيمي القرشي ، خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واعظم شخصية في الإسلام

هذا البلد الخ . إنما لم يذكر البخارى فى هذه الترجمة حديثا ، قال بعضهم (ابن حجر) : كأنه أشار الى حديث ابن عباس فى قصة اسكان ابراهيم عليه السلام هاجر ، وابنها فى مكان مكة ، **قلت** : وهو بعيد جدا لأن الإشارة لا تكون الا للحاضر ، فالذى يطلع على هذه الترجمة كيف يقول : هذه إشارة الى حديث ابن عباس وهو لم يطلع عليه ولا عرفه فافهم ؟ وعبرة ابن حجر هكذا : قوله : باب قول الله تعالى : واذا قال ابراهيم رب اجعل هذا البلد الخ . لم يذكر فى هذه الترجمة حديثا ، وكأنه أشار الى حديث ابن عباس فى قصة اسكان ابراهيم لهاجر ، وابنها فى مكان مكة اه . **واقول** : ان الحضور الذى اشار اليه العيني مقول عند العلماء على معنى المشاهدة والمعاينة ، وعلى معنى المشاهدة القلبية ، وهذا الثانى هو المراد هنا ، ثم ان الذى يسمع ويطلع على هذه الترجمة من أمثالى يصح أن يقال فيه : ان الترجمة لا تكون له فيه إشارة الى حديث ابن عباس لانه لا يعرفه ولا اطلع عليه ، واما رجال الحديث المخاطبون من ابن حجر ، خصوصا شراح البخارى كالعيني وابن حجر من الحفاظ ، وامثالهما ممن صنفت ملكاتهم ، ولا يقومون ويقعدون ولا يتكلمون الا بالأحاديث ، فانتقال أذ هانهم عند سماع الترجمة الى الأحاديث التى فيها ذكر الكعبة مساو لانتقال أذهاننا عند ذكر أجد الشيخين الى الآخر ، او من ذكر البخارى الى مسلم وعكسه . خصوصا عند من يحفظ متن البخارى ، فاذا خطر بباله حديث فيه ذكر مكة ، ففى الحال يستوعب ذهنه احاديث ذكر مكة ، وفى مقدمتها حديث ابن عباس الذى ذكره البخارى فى احاديث الأنبياء .

المحاكمة الرابعة والستون بعد المائة»

فى كتاب الحج ، من باب الكلام فى الطواف ، حدثنا ابراهيم بن موسى ، حدثنا هشام عن ابن عباس ، أن النبى صلى الله عليه وسلم مر وهو يطوف بالكعبة بانسان ربط يده الى انسان بسير ، أو خيط أو بشيء غير ذلك ، فقطعه النبى صلى الله عليه وسلم بيده ، ثم قال : قد بيده . قال العيني : قوله : قد أمر من قاده يقوده من القيادة ، أو القود وهو الجر أو السحب ، ويروى : قد بيده دون الضمير فى قد به الى أن قال : وقال الكرمانى : قيل : اسم الرجل المقود ثواب ضد العقاب ، وقال بعضهم (ابن حجر) : ولم أر ذلك لغيره ، ولا أدرى من اين أخذه ؟ **قلت** : ان هذا مما يتعجب منه ، فلا يلزم من عدم رويته كذلك عدم روية الغير ، ولا اطلع هو على المواضع المتعلقة بهذا جميعا حتى يستغرب ذلك اه . وعبرة ابن حجر بعد أن اورد أحاديث مما يحتمل تعيين اسم الرجلين احتمالا : وأغرب الكرمانى فقال : قيل : اسم الرجل المقود هو ثواب ضد العقاب ، ولم أر ذلك لغيره ولا ادرى من اين أخذه ؟ **واقول** : إن ابن حجر لم ينف اطلاع الغير عليه ولا منع ان يكون رأى غيره ما لم يره هو ، ولا ادعى استغراقه لجميع المواضع المتعلقة بهذا . فلا معنى لقول العيني : ان هذا مما يتعجب منه ، نعم ان الذى يستغربه كل أحد هو دعوى صاحب هذا القيل المجهول من تعيين اسم هذا المقود الذى لم يطلع عليه ناقله الكرمانى ، ولا العيني ولا صحت النقول عليه بتعيين محل النقل ولا اطلع عليه خاتمة الحفاظ المحققين ، فضلا عن غيره من الشراح الكثيرين ، بل نقول إن بين يدي العيني الكتب الكثيرة المصنفة فى أسماء الصحابة . كأسد الغابة لابن الاثير ، والاستيعاب والاصابة والذهبى ، وابن فتحون (١)

(١) أبو بكر محمد بن خلف بن سليمان بن فتحون المرسى الاندلسى ، كان محدثا فقيها من مؤلفاته (الاستحقاق على الاستيعاب فى معرفة الأصحاب) لابن عبد البر ، توفي ٥٢٠ هـ .

وغيرها مما لا يحصى ، فهل تتبعها فوجد فيها ما يحقق دعوى صاحب القيل ، ويصدق تعجبه من ابن حجر؟ لا والله اذ لو كان كذلك لأبرزه . وكتبه بالقلم العريض ، والحاصل أن المبحث ذكرنا فيه ما شاع ، وذاع حتى صار قاعدة من القواعد التي لا تنقض ، وهي أن ابن حجر اذا قال فى شىء : لا أعرفه فهيئات أن يعرفه غيره فأعظم وأعجب بمن هذه منزلته .

«الحاكمه الخامسة والستون بعد المائة»

من كتاب أبواب العمرة ، من باب عمرة فى رمضان . قال البخارى : حدثنا مسدد : حدثنا يحيى عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لامرأة من الأنصار سماها ابن عباس ، فنسيت اسمها : ما منعك ان تحجى معنا ؟ . قالت : كان لنا ناضح فركبه أبو فلان وابنه ، ولزوجها وابنها وترك ناضحا ننضح عليه . قال : فاذا كان رمضان اعتمرى فيه ، فان عمرة فى رمضان حجة ، اونحوا مما قال اه . قال العيني عقب الترجمة : أى هذا باب فى بيان فضل عمرة تفعل فى رمضان ، دل على هذا حديث الباب ، فلهذا اقتصر على هذا القدر من الترجمة ولم يصرح فيها بشىء ، وقال بعضهم (ابن حجر) : لم يصرح فى الترجمة بفضلية ولا غيرها ، ولعله أشار الى ما روى عن عائشة قالت : خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى عمرة فى رمضان فأفطر وصمت ، وقصر وأتممت الحديث . اخرجته الدار قطنى ، وقال صاحب الهدى : انه غلط ، لأن النبى لم يعتمر فى رمضان ، ثم قال هذا القائل : ويمكن حملها على أن قولها : فى رمضان متعلق بقولها : خرجت ، ويكون المراد سفر فتح مكة ، فانه كان فى رمضان اه . قلت : هذا كله تعسف وتصرف بطريق التخمين ، فمن قال : ان البخارى وقف على حديث عائشة المذكور حتى يشير اليه ؟ وقوله : ويمكن حمله الخ . مستبعد جدا ، لان ذكر الامكان هنا غير موجه أصلا ، لأن قولها : فى رمضان يتعلق بقولها : خرجت قطعاً ، فما الحاجة فى ذكر ذلك بالامكان؟ الى آخر مناقشاته معه ، وعبارة ابن حجر موافقة لما نقله عنه العيني ، **واقول** : ان من البين الواضح ما شرح به العيني الترجمة ، من كون الباب مبوباً لبيان فضل العمرة فى رمضان ، فحديث الباب ينادى بذلك لأنه ما أورده البخارى الا لذلك ، فلا أدل على ذلك من قوله : فان عمرة فى رمضان حجة ، فالحق مع العيني ومثله اعتراضه فى تعبيره فى حديث الدار قطنى بالامكان من تعلق قولها : فى رمضان بقولها : خرجت ، فلا معنى للامكان لايهامه تعلقه بغيره من الافعال مما لا يصح معه المعنى ، فالوجه ما قاله العيني .

«الحاكمه السادسة والستون بعد المائة»

فى أبواب جزاء الصيد ، فى باب إذا صاد الحلال فاهدى للمحرم الصيد أكله ، قال البخارى : ولم ير ابن عباس وأنس بالذبح بأسا ، وهو غير الصيد نحو الابل والغنم والبقر والدجاج والخيل ، يقال : عدل ذلك مثل فاذا كسرت عدل فهو زنة ذلك ، قياما قواما ، يعد لون يجعلون عدلا ، قال العيني : قوله : قياما قواما أشار به الى المذكور فى قوله تعالى عقب الآية المذكورة : (جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس) أى قواما بكسر القاف ، وهو نظام الشىء وعماده ، يقال : فلان قيام أهل البيت وقوامه ، أى الذى يقوم به أمر اتباعه ، وقال بعضهم (ابن حجر) : قياما قواما هو قول أبى عبيدة (١) ، قلت : هذا ليس بمخصوص بأبى عبيدة ، وانما هو قول جميع أهل اللغة وأهل التصريف ، بأن أصل قيام قوام . لأن مادته من قام

يقوم قواما وهو أجوف واوى ، والذي ليس له يد فى التصريف يتصرف. هكذا ، حتى قال : قال الطبرى : أصله الواو فكأنه رأى ان هذا أمر عظيم ، حتى نسبته الى الطبرى اه . وعبارة ابن حجر قوله : قياما قواما ، هو قول أبى عبيدة ايضا ، (أتى بالأيضية لانه ذكر قبله فى معنى عدل ذلك أنه مذهب أبى عبيدة وغيره) ، قال : وقال الطبرى : أصله الواو فحولت عين الفعل ياء ، كما قالوا فى الصوم صمت صياما ، وأصله صواما ، قال الشاعر : (وقيام دنيا وقوام دين) فردده الى أصله ، قال الطبرى : فالمعنى جعل الله الكعبة بمنزلة الرئيس الذى يقوم به امر اتباعه ، يقال : فلان قيام البيت وقوامه الذى يقيم شأنهم اه . **واقول** : قد اتفق الشيخان على معنى الكلمة وتصريفها ، وزاد ابن حجر العزوى فى البعض الى أبى عبيدة ، وفى البعض الى الطبرى ، وزاد العينى العزوى الى جميع علماء اللغة ، واهل التصريف فى كل منها ، ومن هذا القصور الذى يراه العينى فى جانب ابن حجر شن عليه هذه الغارة الشنعاء ، هذا وإنى لا ادرى ما معنى قوله : والذي ليس له يد فى التصريف ؟ الخ . لأن الكلمة المتصرفه هنا هو لفظ قياما وقد اتفقا فى تصريفها ، ولا معنى له الا المحقرة بالعجرفة ، فالله يرحم الجميع .

«الحاكمة السابعة والستون بعد المائة»

من أبواب العمرة ، فى باب ما يقتل المحرم من الدواب . حدثنا أصبغ ، قال : أخبرنى عبد الله بن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن سالم ، قال : قال عبد الله بن عمر : قالت حفصة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خمس من الدواب لا حرج على من قتلهن : الغراب ، والحذأة ، والفأرة ، والعقرب ، والكلب العقور . وقال : حدثنا عبد الله بن يوسف ، أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : خمس من الدواب ليس على المحرم فى قتلهن جناح . قال العينى : ذهب الجمهور الى إلحاق غير الخمس بها فى هذا الحكم ، الا أنهم اختلفوا فى المعنى ، فقيل لكونها مؤذية فيجوز قتل كل مؤذ ، وقيل كونها مما لا يؤكل ، فعلى هذا كل ما يجوز قتله لا فدية على المحرم فى قتله ، وأصحابنا اقتصروا على الخمس ، الا إنهم ألحقوا بها الحية لثبوت الحبر ، والذئب لمشاركته للكلب فى الكلبية ، وألحقوا بذلك ما ابتدأ بالعدوان والاذى من غيرها ، وقال بعضهم (ابن حجر) : وتعقب بظهور المعنى فى الخمس ، وهو الاذى الطبيعى والعدوان المركب ، والمعنى اذا ظهر فى المنصوص تعدى الحكم الى كل ما وجد فيه ذلك المعنى اه . **قلت** : نص النبى صلى الله عليه وسلم ، على قتل خمس من الدواب فى الحرم والاحرام ، وبين الخمس ، ما هن فذل هذا على أن حكم غير هذه الخمس غير حكم الخمس ، وإلا لم يكن للتخصيص على الخمس فائدة اه . وجميع ما عراه العينى الى ابن حجر موافق لعبارته ، **واقول** : إن كلامنا من الشيخين قد أطل البحث ، وجلب الأدلة والأحاديث الواردة استدلالا واستنباطا وردا ، وحيث ان المبحث متعلق بالقياس المعروف فى فن الأصول ، وهو مبحث طويل الذبول كثير النزاع حتى إن بعضهم أنكروه ، وقال : ما من حادثة الا والله فيها حكم . اما من الخصوص أو العموم أو المنة ، فلا احتياج الى القياس على أن المذاهب مختلفة فى الحكم ، والعلة والاجتهاد فلم ييسق لنا حكم . والله يلهمك الصواب .

«الحاكمة الثامنة والستون بعد المائة»

من أبواب العمرة ، فى باب الحجامة للمحرم . وكوى ابن عمر ابنه وهو محرم ، ويتداوى ما لم يكن فيه طيب ، قال العيني : أى هذا باب فى بيان حكم الحجامة للمحرم ، هل يمنع منها أو يباح له مطلقاً أو للضرورة ؟ والمراد فى ذلك كله المحجوم لا الحاجم ، وقوله : ويتداوى أشار به الى جواز التداوى للمحرم بما ليس فيه طيب ، وقال بعضهم (ابن حجر) : قوله : يتداوى بما لم يكن الخ . هو من تنمة الترجمة ، وليس من أثر ابن عمر كما ترى . قلت : ما قاله هذا القائل ليس بشيء ، لأن أثر ابن عمر فاصل يمنع أن يكون هذا من الترجمة اهـ . وعبارة ابن حجر موافقة لما نقل عنه العيني . **واقول** : ما صدر به العيني فى حل الترجمة يقتضى توقف البخارى عن الحكم بالجواز أو الإباحة المطلقة أو للضرورة ، وما شرح به قوله : ويتداوى بما لم يكن الخ . يقتضى عدم التوقف ، وان الحكم هو الجواز بشرط الضرورة ، فلعل البخارى أدرك الحكم من قضية ابن عمر فاستدركه ، حيث لا فرق بين الحجامة والكي الجامع بينهما مطلق الضرورة ، وتقرير كلام ابن حجر أن يقال : باب الحجامة للمحرم ، هل يمنع منها أو يباح له ذلك مطلقاً ، أو للضرورة بشرط خلو الدواء عن الطيب فى الوجهين الآخرين ؟ فغاية ما فى الباب أنه وقع بين كلاميه اعتراض باثر ابن عمر ، للأيماء الى أن الجواز بشرطه الثابت فى غير هذا المجل هو الظاهر ، وعلى كل حال قد اتفق الشيخان على أنه ليس داخلاً فى أثر ابن عمر . والله اعلم بأبى منهما الموافق لارادة البخارى ، ولعل أراذته تخالفهما ، كأن يقال إنه ثبت عند البخارى أن ابن عمر كوى وتداوى ، فأخبر عنه بذلك استدلالاً كذلك على الجواز والجامع عموم التداوى للضرورة . فليتأمل .

«الحاكمة التاسعة والستون بعد المائة»

فى أبواب العمرة ، من باب حج الصبى ، حدثنا عمر بن زراراة أخبرنا القاسم بن مالك ، عن الجعيد بن عبد الرحمن ، قال : سمعت عمر بن عبد العزيز يقول للسائب بن يزيد ، وكان قد حج به فى ثقل النبى صلى الله عليه وسلم . قال العيني : لم يذكر مقول عمر ولا جواب السائل ، وذلك لأن المقصود الاعلام بان السائب حج به وهو صغير ، وكان أصل سؤاله عن قدر المد على ما يأتى فى الكفارات . قال السائب : كان الصاع فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم مدا وثلاثاً بمدكم اليوم ، فزيد فيه فى زمنكم ، وقال العيني : قال الكرماني : اللام فى قوله للسائب بمعنى لأجل ، يعنى يقول لأجله وفى حقه ، والمقول وكان الخ . واستبعده بعضهم (ابن حجر) ، قلت : ليس ما قاله ببعيد ، فان ظاهر الكلام يقتضى ما ذكره لا سيما اذا كان الأصل ما ذكره من غير احواله على شيء آخر فافهم ، وعبارة ابن حجر قوله : سمعت عمر بن عبد العزيز يقول الخ . لم يذكر مقول عمر ولا جواب السائل ، وكأنه كان قد سأله عن قدر المد ، فسيأتى فى الكفارات . عن السائب : كان الصاع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مدا وثلاثاً ، فزيد فيه من زمن عمر بن عبد العزيز ، وقال الكرماني : اللام فى قوله للسائب للتعليل ، أى سمعت عمر يقول لأجل السائب والمقول وكان السائب ، ولا يخفى بعده اهـ . **واقول** : ان ما قاله ابن حجر من أن اللام للتبليغ والمشافهة هو الذى يقتضيه ما اشار اليه كل من الشيخين ، من أن أصل السؤال عن قدر المد فى زمنه صلى الله عليه وسلم ، وأصل الجواب الصاع فى زمنه صلى الله عليه وسلم قدر المد والثلاث فى زمنكم ، وانما طواه البخارى ليكون الحديث أورده لحجج الصبى كما علمته من الترجمة ، وما قاله الكرماني بالاستقلال أي بين

الراوى وعمر فقط ، فانه جائز أن تكون السلام بمعنى فى التعليلية كالتى (فى هرة) المشهورة ، إذ لا ممانع أن يكون عمر نقل خبر السائب استدلالا على من خالفه من غير حضور السائب ، فكأنه قال : سمعت عمر يقول فى حق السائب : كان السائب حج به فى ثقل النبى صلى الله عليه وسلم ، ثم يقال للعينى : إذا كان ما قاله الكرماني ليس ببعيد ، لـكون ظاهر الكلام يقتضى ما ذكره ، فإى شيء ألجأك الى أن تشرح أولا على أن لا ذكر للمقول ، ولا للجواب ثم تستغرب خلافه ؟ اللهم إن هو إلا لاستبعاد ابن حجر إياه . والله اعلم .

«الحاكم المتمة للسبعين بعد المائة»

فى كتاب الصوم ، من باب هل يقال ، رمضان ، أو شهر رمضان ومن رأى كله واسعا ؟ قال : حدثنا يحيى بن بكير قال : حدثنى الليث ، الى أن قال : إن ابن عمر (١) قال : سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : إذا رأيتموه فصوموا ، وإذا رأيتموه فافطروا ، فإن غم عليكم فاقدروا له . قال العينى فى شرح الترجمة : أى هذا باب يقال فيه : هل يقال أى هل يجوز أن يقال ، رمضان من غير شهر معه ، أو يقال شهر رمضان ؟ ثم قال : وقال بعضهم (ابن حجر) : وإنما أراد المصنف بإيراد هذا الحديث فى هذا الباب ثبوت ذكر رمضان بغير شهر ، ولم يقع ذلك فى الرواية الموصولة ، وإنما وقع فى الرواية المعلقة ، قلت : قد ذهلت هذا القائل عن حديث قتيبة (٢) فى أول الباب ، فانه موصول وليس فيه ذكر شهر ، والحديث الذى يليه عن يحيى بن بكير فيه ذكر الشهر ، والترجمة هل يقال ، رمضان أو شهر رمضان ؟ فحديث قتيبة يطابق قوله هل ، يقال رمضان ، وحديث يحيى يطابق قوله ، أو شهر رمضان ، فضاع الوجه الذى ذكره باطلا هـ . وعند مراجعة ابن حجر وجدت عبارته مثل العبارة التى نقلها عنه العينى ، **واقول** : انى تتبعت أحاديث الباب من نسخة العينى ، فوجدته قد صدر بقوله : حدثنا قتيبة حدثنا اسماعيل بن جعفر ، الى أن قال : عن أبى هريرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة الخ . وبعد حديث يحيى بن بكير قال فيه : عن النبى صلى الله عليه وسلم ، إذا دخل شهر رمضان فتحت أبواب الجنة الخ . فاذا وقفنا عند هذا الحديث يحكم بداهة بغفلة ابن حجر عن حديث قتيبة ، لـكن عند التدقيق والتأمل الصحيح وجدنا أن لفظ رمضان فى جميع أحاديث الباب لم يقتصر بلفظ الشهر أصلا ، مع كثرتها وزيادتها على عشر مرات ، بل وحتى فى التراجم والملاحظات فى كل من الشرحين ، إلا فى حديث يحيى بن بكير عند العينى خاصة فقد صرح فيه بالشهر كما ترى ، وعند وصول الفكر الى قول ابن حجر : وإنما أراد المصنف بإيراد هذا الحديث فى هذا الباب ثبوت ذكر رمضان بغير لفظ شهر ، ولم يقع ذلك فى الرواية الموصولة ، وإنما وقع فى الرواية المعلقة التى استغفله فيها العينى ، تحير فكرى فيها أكثر من نصف يوم ، فالعينى روى فى حديث يحيى شهر رمضان ، وابن حجر نفى ثبوت شهر فى الروايات الموصولة ، واثبت فى الملاحظات فى شرحه ولا وجود له فى متنه ، ثم انفصلت من هذا الاشكال بما أعده من استسهال الرواة . والنسخ التصرف بالنفى والاثبات والابدال ، كقولهم الله سبحانه ويبدل بتعالى ، وكذا رسول الله بحبيب الله ، وصلى الله عليه ، وحذفه فبعض الرواة والنسخ يجرى قلمه أو لسانه بشهر رمضان تارة ، وبرمضان أخرى ، نعم ان الاشكال الحقيقى عندى من

(١) يلاحظ : أن الحديث لا شاهد فيه للمحاكاة والترجمة ، وإنما يتضح الاستشهاد بالأحاديث الى أشير إليها أثناء المحاكاة .

(٢) يقال : أن قتيبة لقيه ، واسمه على بن سعيد البغدادى ، روى عن مالك ، وغيره ، وروى عنه أصحاب الصحاح ، وكان

كلام ابن حجر هو قوله : أورد الحديث استدلالا لثبوت ذكر رمضان بغير لفظ شهر ، فاني لم أدرك وجه الدلالة منه ولم استنسبه أصلا ، لأن قوله صلى الله عليه وسلم : اذا رأيتموه يرجع ضميره الى الهلال قطعا وليس الكلام فيه وان تجوزنا الى ان قلنا : رأيتموه أى الهلال . يعنى هلال شهر رمضان أو هلال رمضان ، فانه يقال : لم يذكرنا حكم الضمير ، ولا الخلاف فيه أصلا ، فتأمل الجميع .

« المحاكمة الواحدة والسبعون بعد المائة »

من كتاب ، الصيام فى باب من صام رمضان إيمانا واحتسابا ونية . حدثنا مسلم بن ابراهيم ، حدثنا هشام ، حدثنا يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : من قام ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه ، ومن صام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه . قال العيني قوله : إيمانا أى تصديقا بوجوبه ، واحتسابا أى طلبا للأجر فى الآخرة ، قال : وانتصاب إيمانا على أنه حال بمعنى مؤمنا ، وكذلك احتسابا بمعنى محتسبا ، ونقل بعضهم (ابن حجر) عن قال : انه منصوب على أنه مفعول له أو تمييز ، قلت : وجهان بعيدان ، والذي له يد فى العربية لا ينقل مثل هذا اه . وعبارة ابن حجر هكذا : قوله : إيمانا واحتسابا ، قال الزين بن المنير : الاولى ان يكون منصوبا على الحال ، وقال غيره : انتصب على انه مفعول له أو تمييز أحوال ، بان يكون المصدر فى معنى اسم الفاعل أى مؤمنا محتسبا ، والمراد بالايان الاعتقاد بحق فرضية صومه ، وبالاحتساب طلب الثواب من الله تعالى اه . **واقول :** ان العيني اعرب الكلمتين على الحال ، وهو الذى ارتضاه ابن حجر بتقديمه ، ثم نقل عن غيره انتصابهما اما على انها مفعولان له أو تمييز أحوال ، والاخير ان هما اللذان قال العيني فى حقهما : ان الذى له يد فى العربية لا ينقل مثل هذا ، وأنا لا ادري ما معنى هذا الكلام ؟ لأننى فكرت وقدحت فكرى فلم أجد مانعا يمنع من ذلك ، وليس بغريب لأننى لست من الذين لهم يد فى العربية . والله أعلم .

« المحاكمة الثانية والسبعون بعد المائة »

من كتاب الصوم ، من باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : لا نكتب ولا نحسب ، حدثنا آدم حدثنا شعبة عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب ، الشهر هكذا أو هكذا . يعنى مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين ، قال العيني : قوله : أمية نسبة الى الام لأن المرأة هذه صفتها غالبا وقيل : أراد أمة العرب لأنها لا تكتب ، وقيل معناه : باقون على ما ولدت عليه الامهات ، وقيل : منسوبون الى أم القرى . وقال بعضهم (ابن حجر) : منسوب الى الامهات ، قلت : من له أدنى شمة من التصريف لا يتصرف هكذا اه . وعبارة ابن حجر هكذا قوله : أمية بلفظ النسب الى الأم ، فقيل : أراد أمة العرب لأنها لا تكتب ، أو منسوب الى الامهات أى أنهم على أصل ولادة أمهم ، أو منسوب الى الام لأن المرأة هذه صفتها غالبا ، وقيل : منسوبون الى أم القرى اه . **واقول :** مما يسيئنى والله أن ينقل الانسان العالم الأمين كلام غيره مبتورا ، مقصوص الجناح ، وربما يسيء القارئ الظن بالمنقول عنه مع براءة ساحته ، هذا ابن حجر وهذا كلامه الذى فى شرحه ، وهذا العيني الذى نقل كلامه مبتورا ، لقد ذكرتني صنيعه صنيع ابن

عابدين (١) في حاشيته على الدر المختار ، فانه كان لا يرضى بتسليم ما ينقله الكتاتيون عن غيرهم حتى يراجع الأصل ، قال : وكثيرا ما يجد التحريف عند الناقل دون الاصل ، وقد وقع لى أن دخل على بعض القضاة وكان فقيها بمعنى الكلمة ، وفي يدي كتاب أستخرج منه حكم نازلة ، فسأل فقلت : والله انى منذ ساعة متوقف في فهم العبارة ففقهه في وجهي ، ثم استدرك فقال : لعل ما في يدك الهندي (لأنها مختلطة بالفارسية) قلت : لا ، فاستمر على ضحكه ، وقال : ألم يكن الكتاب عربيا وانت عربي فكيف تتوقف في الفهم ؟ فخطف الكتاب من يدي ، وكانت العبارة منقولة من البزازية (٢) فلم يتوقف أن قال : في العبارة نقص ، فنهض واستخرج البزازية ، فاذا العبارة مثل الشمس. فأيها العلماء ما ذنب ابن حجر حتى ينسب الى أن كلامه كلام من لم يشم رائحة التصريف ؟ فما ذنبه الا أنه أورد ما جوزه العيني ، وزاد عليه ما هو أوضح من الواضح ، وهو قوله أو منسوب الى الامهات الخ. لأن الهاء في هذا الجمع زائدة ، فالمنسوب اليه هو الاصل دون الزائد ، وفي القاموس ويقال للام : الأمة والامهات والجمع امات وامهات ، وفي التاج فالهاء من حروف الزيادة وهي مزيدة في الامهات والاصل الام ، قال الازهرى : وهذا هو الصواب ، لأن الهاء مزيدة في الامهات اه . كلام التاج ، وفي الشافية : ان النسبة الى قنشرين قنسى وحنفى في حنيفة ، وشنىء في شنوءة ، فكما أن العرب يتصرفون في النسبة بمثل هذا النقصان ، يتصرفون فيها بالزيادة أيضا ، فقد نسبوا الى الرى ، رازى والى مرو ، مروزى ، وهندوا الى الهند. وفي الصحاح : سيوف هندكية ، الهنداكة الهنود والكاف زائدة ، نسبوا الى الهند على غير قياس وسيوف هندكية أى هندية ، ولم يسمع زيادة الكاف في النسبة في غير هذه الكلمة ، ثم انى اشهد الله تعالى أن من عرف هذا الكلام ، ولم يكن فيه عرق التعصب يسلم بان ابن حجر ممن أكل التصريف في الالفاظ والمعاني اكلاما ، لا أنه شمها شما بل شمه منه . والحاصل ان ابن حجر موافق للعيني في جميع ما جوزه ، ونقله في هذه النسبة غير النسبة الى لامهات التي نقلها بالقليل ، وقصر العيني كلام ابن حجر عليه . فتأمل الجميع . والله أعلم .

«الحاكمة الثالثة والسبعون بعد المائة»

من كتاب الصوم ، من باب تأخير السحور ، حدثنا محمد بن عبيد الله ، قال : حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضى الله عنه ، قال : كنت أتسحر في أهلى ثم تكون سرعتى أن أدرك السجود مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال العيني : هذا الحديث من افراد البخارى ومحمد ابن عبيد الله المدنى (٣) كنيته أبو ثابت من كبار مشايخ البخارى ، وقال بعضهم (ابن حجر) : رأيت هنا نخط القطب ومغلطى محمد بن عبيد بغير اضافة وهو غلط ، والصواب عبيد الله ، قلت : ليس في الأدب أن يقال : انه غلط ، لان الظاهر أن مغلطى تبع القطب ، ويحتمل أن تكون لفظة الله ساقطة من نسخة القطب لسهو الكاتب اه . وعبارة ابن حجر مثل ما نقل عنه العيني سواء . **واقول** : استدلل العيني على نفي أدب ابن حجر مع مقام الشيخين بما كان ديدنه الرد به على ابن حجر من الاستظهار ، وهما أمران : أحدهما احتمال ان

(١) هو فقيه الشام ، وامام الحنفية في عصره ، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين الدمشقى ، من مؤلفاته (رد المختار على الدر المختار) في فقه الحنفية وكانت وفاته ١٢٥٢ هـ .

(٢) هي فتاوى العلامة محمد حافظ الدين بن محمد بن الشهاب ، المعروف بابن البزاز الحنفى ، المتوفى ٨٢٧ هـ .

(٣) محمد بن عبيد الله بن محمد المدنى ، مولى عثمان بن عفان ، روى عنه البخارى والنسائى ، وقال أبو حاتم : هو حاذق صدوق

يكون لفظ الجلالة ساقطة من نسخة القطب لسهو الكاتب ، والثاني كون مغلطاي تابعا للقطب ، وكلاهما لا ينتج المدعى من نفى الأدب عن ابن حجر ، بل بالتأمل يظهر أنه تنقيص لمغلطاي الذي يذب عنه وعن آرائه دائما ، حيث انه جعله تابعا فيها لغيره من غير تأمل ، ولا يخفى ضعف درجتها ومنزلتها وهذا كله غفلة ، وذهول عن تعبير ابن حجر برويته خطيها المنافي لسقوط ذلك من سهو الكاتب ، والحاصل أنه لا حاصل للاستظهار ، وانما الحاصل سبق القلم بالغلط . والله أعلم .

«الحاكمة الرابعة والسبعون بعد المائة»

من كتاب الصوم ، في باب قدر كم بين السحور وصلاة الفجر ؟ حدثنا مسلم بن إبراهيم ، حدثنا هشام ، حدثنا قتادة عن انس عن زيد بن ثابت رضى الله عنه ، قال : تسحرنا مع النبى صلى الله عليه وسلم ثم قام الى الصلاة ، قلت : كم كان بين الأذان والسحور ؟ قال : قدر خمسين آية . قال العيني : قوله : قلت : كم كان ؟ القائل هو انس الذى سأل والمسئول عنه هو زيد بن ثابت (١) ، وقال بعضهم (ابن حجر) : قوله : قلت : مقول انس قلت : ليس كذلك بل هو قوله : والمقول هو قوله : كم كان بين الأذان والسحور اه . وعبرة ابن حجر قوله : قلت : كم ، هو مقول انس ، والمقول له زيد بن ثابت . وقد تقدم بيان ذلك فى المواقيت ، أن قتادة (٢) أيضا سأل أنسا عن ذلك ، ورواه أحمد أيضا عن يزيد بن هارون عن همام ، وفيه أن أنسا قال : قلت لزيد الخ . **واقول** : لا يخفى أن السائل هو أنس ، والمسئول هو زيد وأن فاعل قلت هو أنس ، وفاعل قال هو زيد ، ولا يتخالف الشيخان فى ذلك ، الا أن عبارة الحديث ، قلت : كم تشتمل على الفعل والفاعل والمفعول ، التى هى عبارة عن القول والمقول ، وابن حجر بين لنا أن كم مقول أنس ، والعينى اعترض على أن قلت مقول أنس ، قال : بل هو قوله والمقول له زيد بن ثابت ، فاعتراضه منصب على أن المفسر بالفتح لفظ : قلت : فلو جعله لفظ كم لما فهم منه الا ما هو المراد (نكتة) يقال ، لو تخاك أحد معه بمثل هذه القشور ، وقال : ما معنى قولك : والمسئول عنه هو زيد بن ثابت ، مع أن زيدا مسئول لا مسئول عنه ؟ لسبقه جميع الناس الى الجواب بأن الضمير الذى جره الجارلا يرجع الى زيد ، بل الى مقدار الزمن الذى بين السحور والفجر ، والحديث شجون ، والفهوم فنون .

«الحاكمة الخامسة والسبعون بعد المائة»

من كتاب الصوم ، من باب قدر كم بين السحور وصلاة الفجر ؟ حدثنا مسلم بن إبراهيم الى أن قال : عن زيد بن ثابت : تسحرنا مع النبى صلى الله عليه وسلم ، ثم قام الى الصلاة ، قلت كم كان بين الاذان والسحور ؟ قال : قدر خمسين آية ، قال العيني : هذا الحديث يدل على أن الفراغ من السحور كان قبل الفجر بمقدار قراءة خمسين آية ، وقد مر فى حديث حذيفة أن تسحرهم كان بعد الصبح ، غير أن الشمس لم تطلع **قلت** : أجاب بعضهم (ابن حجر) : بأن لا معارضة ، بل يحمل على اختلاف الحال ، فليس فى رواية واحد منها ما يشعر بالمواظبة ، **قلت** : هذا الجواب لا يشفى العليل ولا يروى الغليل ، بل الجواب ما ذكره الحافظ الطحاوى ، ثم ذكر ما حاصله أن حديث حذيفة قبل نزول قوله : وكلوا واشربوا الآية

(١) أبو خارجة زيد بن ثابت الانصارى ، من أكابر الصحابة ومن اعلام العلماء فى الفقه ، والفرائض ، والقراءة ، والفتوى ، والقضاء ، وكان ابن عباس (على سعة علمه) يأتيه للاخذ عنه ، توفي ٤٥ هـ .

(٢) الحافظ قتادة بن دعامة السدوسي ، امام أهل البصرة فى التفسير والحديث والفقه ، وكان حجة متقنا ، توفي ١١٧ هـ .

قال : فأوجب الله الصيام بظهور الخيط الأبيض الذى هو بياض الفجر ، فكيف يجوز التسحر الذى هو الأكل بعد هذا مع تحريم الله إياه فى القرآن ؟ اهـ . وعبارة ابن حجر بعد تصدير الاشكال هو ما نصه : والجواب أن لا معارضة بل تحمل على اختلاف الحال ، فليس فى رواية واحد منها ما يشعر بالمواظبة ، فتكون قصة حذيفة سابقة اهـ . **وأقول** : إن الحملة الاخيرة من كلام ابن حجر مشعرة بأن الآية الشريفة ناسخة لسكل ما تقدمها مما يخالفها الذى منها حديث حذيفة ، وليس فيها ما ينهم منه بأن حديث حذيفة يعمل بمقتضاه بعد نزول الآية ، بل كان عمل بها فى بعض الاحوال ، وهو ما كان قبل نزول الآية . وعلى كل حال فالواجب على العيني أن ينقل عبارة ابن حجر الاخيرة ، أو يتأملها قبل الاعتراض ، ولعله لو فعل لأغناه عن تكلف الاعتراض ، والله أعلم .

« الحاكمة السادسة والسبعون بعد المائة »

فى كتاب الصوم ، من باب إذا جامع فى رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر ، حدثنا أبو اليهمان أخبرنا شعيب عن أبي هريرة رضى الله عنه ، قال : بينا نحن جلوس عند النبى صلى الله عليه وسلم اذ جاءه رجل فقال : يا رسول الله هلكت ، فقال : مالك ؟ قال : وقعت على امرأتى وانا صائم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل تجد رقبة تعتقها ؟ قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا . قال : فهل تجد اطعام ستين مسكينا ؟ قال : لا . قال : فمكث النبى صلى الله عليه وسلم فينا نحن على ذلك أتى النبى صلى الله عليه وسلم بفرق فيه تمر ، والفرق الممثل ، قال : أين السائل ؟ فقال أنا ، قال : خذها فتصدق به ، فقال الرجل : أعلى أفقر منى يا رسول الله ؟ فوالله ما بين لا بيتها يريد الحر تين أهل بيت أفقر من أهل بيتى ، فضحك النبى صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه . ثم قال : أطعمه أهلك . قال العيني : قوله : بينا ، يحتاج الى جواب يتم به المعنى ، والأفصح فى جوابها ان لا يكون فيه اذ واذا ، ولكن يحىء بهذا كثيرا وهنا كذلك ، وهو قوله : اذ جاءه رجل ، وقال بعضهم (ابن حجر) : ومن خاص بينا إنما تتلقى باذ وبأذا ، حيث تحىء للمفاجأة ، بخلاف بينا فلا تتلقى بواحدة منها ، وقد ورد فى هذا الحديث كذلك . قلت : هذا تصرف فى العربية من عنده ، وليس بما قاله بصحيح ، وقد ذكروا ان كلا منها يتلقى بواحدة منها ، غير أن الأفصح كما ذكرنا ان لا يتلقيا بها ، وقد ورد فى الحديث باذ فى الاول وفى الثانى بدون اذ واذا على الاصل الذى هو الافصح ، فأى شيء دعوى الحصر صية فى بينا بـ اذ واذا ، ونفيها فى بينا ؟ ولم يقل بهذا أحد اهـ . وعبارة ابن حجر موافقة لما نقله عنه العيني ، **وأقول** : إن اللغة هى الحاكمة بين الشيخين ، قال فى نهاية ابن الاثير : والافصح فى جوابها الا يكون فيه اذ واذا ، وقد جاء فى الجواب كثيرا ، تقول : بينا زيد جالس دخل عليه عمرو ، واذا دخل عليه عمرو واذا دخل عليه عمرو اهـ . وفى المعنى فى مبحث اذ ما نصه والرابع ان تكون للمفاجأة ، نص على ذلك سيويه وهى الواقعة بعد بينا أو بينما الخ . وفى التاج : وقد تأتى اذ فى جواب بينا من غير ميم ، قال : والقول بأن اذ لا تكون الا فى جواب بينا بزيادة الميم فاسد ، ثم أنشد على ذلك ابياتا فراجع . وحاصله ان دعوى ابن حجر كون التلقى لأذ واذا مخصوصا ، بينا الميمية ، وغير الميمية لا تتلقى بواحدة منها محجوج بما سمعته من نصوص اللغويين ، فاعتراض العيني لا غبار عليه . فاعرفه .

«المحاكمة السابعة والسبعون بعد المائة»

من كتاب الصوم، من باب من أفطر في السفر ليراه الناس. حدثنا موسى بن اسماعيل، حدثنا أبو عوانة، عن ابن عباس قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة، فصام حتى بلغ عسفان، ثم دعا بماء فرفعه إلى يديه ليريه الناس، فأفطر حتى قدم مكة وذلك في رمضان، فكان ابن عباس يقول: قد صام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأفطر فمن شاء صام ومن شاء أفطر، قال العيني: فرفعه إلى يديه، أي رفع الماء إلى غاية طول يديه، أي انتهى الرفع إلى طول يديه. وقال بعضهم (ابن حجر): كذا في الأصول التي وقفت عليها من البخاري وهو مشكل، لأن الرفع إنما يكون باليد، ثم نقل ما قاله الكرماني وهو ما ذكرناه، ثم قال: وقد وقع عند ابن داود فرفعه إلى فيه وهو بالاسناد الذي في البخاري، وهذا أوضح ولعل الكلمة تصحيف، اهـ. قلت: لا إشكال ها هنا أصلاً، ولا تصحيف، وهذا وهم فاسد، لأن المراد من الرفع ها هنا هو أن يرفعه جداً طول يديه، حتى يعلو إلى فوق ليراه الناس إلى آخر توجيهه، وعبارة ابن حجر مثل العبارة التي نقلها عنه العيني، إلا أنه زاد بعدها قوله: وقد تقدم ما يؤيد ذلك في سياق ألفاظ الرواة لهذا الحديث، وإقول: إن محل الإشكال كون الرفع لا يكون إلا باليد، ثم انتهى الرفع إلى اليد فكأنه قال: ثم دعا بماء فرفعه بيده إلى يده، فأوله العيني بحذف مضافين، وابن حجر بعد أن نقل ذلك عن الكرماني جوز أن يكون في الكلمة تصحيف، أي رفقه إلى فيه، لا إلى يديه، وهذا التجويز هو الذي رده عليه العيني، قال: لأنه بتقدير المضافين زال الإشكال، ثم إقول: إن الذي أفهمه من كتب السير والمغازي أن النبي صلى الله عليه وسلم ما خرج غازياً قط، إلا وهو راكب، ولقد قالوا: إنه حال طلبه الماء كان راكباً، وصرح به في إنسان العيون وغيره، كما صرح به في خروجه إلى فتح مكة في رواية عبد الرزاق: فلما استوى على راحلته دعا ببناء من ماء، أولبن، فوضعه على راحته وأراحلته، ثم نظروا إلى الناس فقال المنظرون للصوم: افطروا، وفي البخاري في أحاديث باب غزوة الفتح في رمضان، وقال في أثناء الحديث: والناس مختلفون فصائم ومفطر، فلما استوى على راحلته دعا ببناء الخ. وإذا كان الأمر كذلك فلا يجوز أن يكون الراجع للبناء إلى يديه هو النبي صلى الله عليه وسلم، وهو على راحلته، لأنه صلى الله عليه وسلم دعا به فرفع إليه، فالغير هو الراجع وإن نسب إليه مجازاً، لأنه الطالب بأن يقدم له صلى الله عليه وسلم، وحينئذ فإيصال البناء إلى يديه، وهو على الراحلة كاف في كونه مريضاً من جميع الناس، لعلوه من غير احتياج إلى تقدير المضافين، ولا إلى احتمال التصحيف. والله أعلم.

«المحاكمة الثامنة والسبعون بعد المائة»

من كتاب الصوم، في باب الحائض تترك الصوم والصلاة، قال البخاري: وقال أبو الزناد: إن السنن ووجوه الحق لتأت كثيرا على خلاف الرأي، فما يجد المسلمون بدا من اتباعها. من ذلك أن الحائض تقضي الصيام، ولا تقضي الصلاة. قال الشراح: إن المقصود من هذا الكلام أن الأمور الشرعية التي ترد على خلاف القياس ولا يعلم وجه الحكمة فيها يجب الاتباع فيها، ويتعبد بها ولا يعترض عليها، قال العيني: ألا ترى أن في حديث قتادة قال: حدثتني معاذة أن امرأة قالت لعائشة: أتجزئني إحداها صلاتها إذا طهرت؟ قالت: أحورية أنت؟ كنا نخيض مع النبي صلى الله عليه وسلم، فلا يأمرنا به، أو قالت فلا نفعله، وقد تقدم هذا في باب لا تقضي الحائض الصلاة، في كتاب الحيض، وقال بعضهم (ابن حجر): وقد تقدم في كتاب الحيض سؤال

معاذة (١) من عائشة (٢) عن الفرق المذكور ، وانكرت عليها عائشة السؤال ، وخشيت عليها أن تكون تلقته من الخوارج الذين جرت عاداتهم باعتراض السنن بأرائهم ، ولم ترددها على الحوالة على النص ، فكأنها قالت : دعى السؤال عن العلة الى ما هو أهم من معرفتها ، وهو الانقياد للشرع اه . قلت : قد غلط هذا القائل من قوله : سؤال معاذة من عائشة عن الفرق الخ . ولم يكن السؤال من معاذة ، وانما معاذة حدثت أن امرأة قالت لعائشة ، فهذه هي السائلة دون معاذة ، والسؤال والجواب إنما كانا بين تلك المرأة وعائشة ، ولم يكونا بين معاذة وعائشة ، على ما لا يخفى اه . وعبارة ابن حجر هي موافقة لما نقله العيني عنه ، واقول : راجعت كتاب الحيض من باب لا تقضى الحائض الصلاة ، قال : حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا همام قال : حدثنا قتادة ، قال : حدثني معاذة أن امرأة قالت لعائشة : أتجزئي احداً صلاتها اذا ظهرت ؟ فقالت : أحرورية انت ؟ كنا نحيض مع النبي صلى الله عليه وسلم فلا يأمرنا به . ثم راجعت شراحه حتى العيني فاذا هم متفقون على أن المرأة المبهمة هي معاذة نفسها ، فالسائلة معاذة والمسئولة عائشة ، فما اعترض به العيني لإيقاع التغليب في الاوهام بظاهر العبارة ، وما الحامل لإشدة الشغب بالاعتراضات ، وليس ذلك مما ينبغي للعلماء خصوصاً الفضلاء منهم كالعيني ، لأنه مما ينكشف بالمراجعة والتأمل فينتقد ، والله أعلم .

«الحاكمة التاسعة والسبعون بعد المائة»

في كتاب الصوم ، في باب من مات وعليه صوم ، وقال الحسن : إن صام عنه ثلاثون رجلاً يوماً واحداً جاز ، حدثنا محمد بن خالد ، حدثنا محمد بن موسى بن أعين ، حدثني أبي عن عمرو بن الحارث عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من مات وعليه صيام صام عنه وليه . ولقد أطلت العيني في الكلام على هذا الحديث ، والخلاف الطويل فيه حتى من عائشة الراوية لهذا الحديث ، فقد روى الطحاوي عن روح بن الفرغ عن يوسف بن عدى ، عن عبيد بن حميد ، عن عبد العزيز بن رفيع ، عن عمرة بنت عبد الرحمن ، قلت لعائشة : إن أمي توفيت وعليها صيام رمضان ، أيسلح أن أقضى عنها ؟ فقالت : لا ولكن تصدق عنها مكان كل يوم على مسكين خير من صيامك ، وهذا سند صحيح ، ثم قال : وأجمعوا على أنه لا يصلى أحد عن أحد فكذلك الصوم ، لأن كلا منهما عبادة بدنية ، ثم قال بعد كلام ولنا قاعدة أخرى في مثل هذا الباب ، وهي أن الصحابي اذا روى شيئاً ثم أفتى بخلافه فالعبرة لما رآه ، وقال بعضهم (ابن حجر) الراجح أن المعتبر ما رواه لا ما رآه ، لاحتمال أن يخالف ذلك لاجتهاد مستنده فيه لم يتحقق ، ولا يلزم من ذلك ضعف الحديث عنده ، واذا تحققت صحة الحديث لم يترك به المحقق للمظنون اه . قلت : الاحتمال الذي ذكره باطل ، لأنه لا يابق بجلالة قدر الصحابي أن يخالف ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم لاجل اجتهاده ، وحاش للصحابي أن يجتهد عند النص بخلافه لانه مصادمة للنص ، واذا لا يقال في حق الصحابي : وانما فتواه بخلاف ما رواه ، انما يكون لظهور نسخ عنده ، وقوله : مستنده فيه لم يتحقق كلام واه ، لأنه لو لم يتحقق عنده ما يوجب ترك العمل به

(١) هي معاذة بضم الميم بنت عبد الله العدوية روى لها أصحاب الصحاح ، وكانت حجة ثقة على جانب من الزهد والورع . توفيت ٨٣ .

(٢) أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق ، كانت بحكم مكانها من النبي عليه السلام ، قد تمكنت من تلقى علوم الشريعة منه ، حتى قال في شأنها : خذ وانصف دينكم عن هذه الحمراء . توفيت ٥٨ .

لما أفتى بخلافه ، والا يلزم نسبة الصحابي العدل الموثوق الى العمل بخلاف ما رواه ، وقوله : للمظنون يعني لاجل المظنون ، قلنا : المظنون الذي يستند به هذا القائل هو المظنون عنده ، لا عند الصحابي الذي أفتى بخلاف ما روى ، لأن حاله يقتضى الا يترك الحديث الذي رواه بمجرد الظن ، والله أعلم اه . وعبارة ابن حجر هي التي نقلها عنه العيني ، وذلك بعد أن حكى خلافا كبيرا بين المجتهدين من الحنفية ، والمالكية والشافعية وغيرهم ، ثم قال : والارجح الخ . **واقول** : أكثر ما أجاب به العيني في الاعتراضات اضعف من كلام ابن حجر ، والمقدمات الكثيرة الاولى في اعتراضه كلها مسلمة عند ابن حجر الى قوله : وإنما فتواه بخلاف الخ . فان ابن حجر لا اظنه يسلم ظهور نسخ عنده ، لعدم وجود النسخ في الميدان ، وقوله : مستنده فيه لم يتحقق ، كلام واه الخ . فلا أظن الا أن العيني لم يفهمه ، لانه زاد لفظ عنده الراجع ضميره للراوي الصحابي ، ومراد ابن حجر لم يتحقق اى لم يبرز في الميدان ، ولم يظهر لغير الراوى ، ولذا قال في حصول المأمول من علم الاصول : ولا يضر صحة الخبر عمل الراوى له بخلافه ، خلافا لكثيرين ، لانا متعبدون بما بلغ الينا من الخبر ، ولم نتعبد بما فهمه الراوى ، ولم يأت من قدم عمل الراوى على روايته بحجة تصلح للاستدلال الخ بتحقيقاته ، وقوله : قلنا المظنون الذي يستند به هذا القائل الخ . كلامه كلام نافع وجيه ، لو أنه بين ما هو المستند المحقق لهذا الصحابي المخالف رايه لروايته ، لكنه لم يبينه ، وقد سمعت كلام الهندي في حصول المأمول ، وقال العيني في باب اذا أفطر في رمضان ، ثم طلعت الشمس ردا على ابن حجر : ان غير الشارع لا يستند اليه الامر ، وحاصل ما في المقام ان الحديث الذي يخالف ظاهره راويه عملا أو فتوى لا يضره ولا يضعفه ، فانه باق على قوته ، وعمله وفتواه منوطان باجتهاده الذي هو المكلف به ، وان لم يكن حجة عند غيره من الاكثرين من الشافعية الذين منهم ابن حجر ، وكثير من الحنفية والمالكية اذ النظر يقتضى ذلك ، لان رأى المجتهد لا يكون حجة على المجتهد ، ما لم يستند على معلوم . وفي جموع الجوامع : واذا حمل الصحابي مرويه على غير ظاهره ، فالأكثر على الظهور ، وقيل على تأويله ، وقال المحلى (١) نقلا عن الشافعي : كيف أترك الحديث بقول من لوعاصرته لحججته ؟

«الحاكمة المتممة للثمانين بعد المائة»

في كتاب الصوم ، من باب اذا أفطر في رمضان ثم طلعت الشمس . حدثني عبد الله بن أبي شيبه حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة ، عن فاطمة عن أسماء بنت أبي بكر قالت : أفطرنا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يوم غيم ، ثم طلعت الشمس ، قيل لهشام فأمرؤا بالقضاء ؟ قال : لا بد من قضاء . وقال معمر : سمعت هشاما لا أدري أقضوا أم لا ؟ قال العيني : قوله : لا بد من قضاء يعني لا يترك ، وهذه رواية ابن ذر ، وفي رواية الاكثرين بد من قضاء ، قال بعضهم (ابن حجر) : هو استنهام انكار محذوف الاداة والمعنى لا بد من قضاء ، قلت : هذا كلام مخبط وليس كذلك ، بل الصواب أن يقال : هنا حرف استنهام مقدر تقديره هل بد من القضاء اه . وعبارة ابن حجر موافقة لنقل العيني اياها . **واقول** : اتفق الشيخان على أن في الجملة الشريفة مقدرا هو أداة نفى ، وهو الذي في كتب اللغة من كونه لا يستعمل

(١) العلامة المحقق محمد جلال الدين بن أحمد المحلى الشافعي شارح جمع الجوامع .. وهو الذي شرع في تفسير الجلالين ثم

إلا في النفي واستعماله في الإثبات مولى ، ومعنى لا بد اليوم من قضاء حاجتى مثلا ، أى لا محالة ولا فرار
ى هو أمر لازم لا تمكن مفارقتها ، إلا أن عبارتهما مختلفة اللفظ متحدة المعنى ، فلم يظهر للتخبط وجه .

«الحاكمة الواحدة والثمانون بعد المائة»

فى كتاب الصوم ، من باب صوم داود عليه الصلاة والسلام . قال : حدثنا آدم ، حدثنا شعبة الى أن
قال : عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال : قال لى النبى صلى الله عليه وسلم : إنك لتصوم الدهر —
وتقوم الليل ، فقلت : نعم ، قال : انك اذا فعلت ذلك هجمت له العين ونفثت له النفس ، لا صام من
صام الدهر ، صوم ثلاثة أيام صوم الدهركله ، قلت : فأنى أطيق أكثر من ذلك ، قال : فصم صوم داود
عليه السلام ، كان يصوم يوما ويفطريوما ولا يفرا إذا لاقى . قال العيني : قوله ونفثت بفتح النون وكسر الفاء
أى تعبت وكنت ، ووقع فى رواية النفسى نفثت بالثاء المثناة بدل الفاء ، وقال ابن التين : هذا غريب ولا
أعرف معناها ، وقال بعضهم (ابن حجر) : وكأنها أبدلت من الفاء ، فانها تبدل منها كثيرا ، قلت : ادعى
ان الفاء تبدل من الثاء المثناة كثيرا ، ولم يأت بمثال فيه ولا نسبه الى أحد من أهل العربية ، ولا ذكر أحد
هذا فى الحروف التى تبدل بعضها من بعض ، وان كان يوجد هذا فانه ربما يوجد فى لسان ذى لغة ، فلا
ينبى عليه شيء اه . وعبارة ابن حجر هى التى نقلها العيني عنه بالحرف ، **واقول** راجعت المظان
التي تحت يدى ، فلم أجد فيها من ذكر المبادلة بين الثاء والفاء أصلا ، غير ان قراءة ابن مسعود بالثاء مكان
الفاء فى قوله تعالى : وفومها وعدسها . لا أدري هل هى من التبادل اولغة مستقلة ؟ ففى المفردات انقوم
الحنطة وقيل هى : الثوم ، يقال : ثوم وفوم ، كقولهم جدث وجدف ، قال : وفومها وعدسها اه . ومثله
كثير فى كتب اللغة والتفسير ، وقصورى عن التبع لا يصلح ان يكون مناطا للحكم ، لأن قول ابن حجر
فانها تبدل منها كثيرا لا يستهان به ، وان قابلته بقولهم يجمع حرف الابدال — كما فى الشافية — قولك :
(انصت يوم جد طاه زل) ترى ما قاله العيني هو المتجه المتقول ، وحرر . والله اعلم .

«الحاكمة الثانية والثمانون بعد المائة»

من كتاب الصوم ، فى باب صوم يوم عاشوراء . حدثنا عبد الله بن مسلمة ، عن مالك ، عن هشام
عن عائشة ، قالت : كان يوم عاشوراء تصومه قريش فى الجاهلية ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصومه ، فلما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه ، فلما فرض رمضان ترك يوم عاشوراء ، فمن شاء صامه ،
ومن شاء تركه ، قال العيني قوله : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه ، يعنى قبل الهجرة ، وقال
بعضهم (ابن حجر) : إن أهل الجاهلية كانوا يصومونه ، وان النبى صلى الله عليه وسلم كان يصومه فى
الجاهلية ، أى قبل أن يهاجر الى المدينة اه . قلت : هذا كلام غير وجه ، لأن الجاهلية إنما هى قبل
البعثة ، فكيف يقول : وان النبى صلى الله عليه وسلم كان يصومه فى الجاهلية ، ثم يفسره بقوله أى قبل الهجرة ؟
والنبى صلى الله عليه وسلم أقام بمكة ثلاث عشرة سنة ، فكيف يقال كان يصومه فى الجاهلية ؟ اه . وعبارة
ابن حجر هى على قول عائشة فى الحديث المذكور فى رواية : كان يوم عاشوراء تصومه قريش فى
الجاهلية ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه فى الجاهلية فلما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه ،

الى آخر الحديث ، **واقول** : إن اعتراض العيني منصب على تفسير ابن حجر الصوم في الجاهلية بكونه قبل الهجرة ، مع أن الجاهلية اسم لما قبل الاسلام ، ثم ان الحكم في هذه المادة يستدعى أن نعرف أولاً معنى الجاهلية ، وهو اللفظ الذي تكرر ذكره في الحديث وفي القرآن ، ومعناه الحال التي كانت عليها العرب قبل الاسلام ، من الجهل بالله ورسوله وشرائع الدين ، والكبر والتعبر وغير ذلك من أمثالها ، ثم انه لا يخفى ان جاهلية قريش كانوا مطبوعين عليها ، والنبي صلى الله عليه وسلم معهم الى أن فارقههم بل لم تزل فيهم الى أن فتحت مكة ، وصومه صلى الله عليه وسلم في الجاهلية بهذا المعنى قبل الهجرة ، وهو معهم نبي ثلاث عشرة سنة لا يخالف كلام عائشة ، بل لا يفهم إلا بذلك وما شوش على العيني ذنبه حتى اعترض الا عدم الانتباه الى الرواية التي كتب عليها ابن حجر ، مع تفسيره للجاهلية بما قبل الاسلام وهو انتقال من تفسير معنى الجاهلية الموضوع له المراد منه ، الى معنى الجاهلية الاولى المختلف فيها الى أكثر من عشرة أقوال منها ما ذكره العيني ، وفي ظني أن العيني أدرك ضعف اعتراضه ، ولذا اكتفى بقوله غير موجه . والله اعلم .

«المحاكمة الثالثة والثمانون بعد المائة»

من كتاب الصوم ، في باب صوم يوم عاشوراء ، حدثنا عبد الله بن مسلمة ، عن مالك ، عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن ، أنه سمع معاوية بن أبي سفيان يوم عاشوراء ، عام حج على المنبر يقول : يا أهل المدينة أين علمواكم ؟ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : هذا يوم عاشوراء . ولم يكتب عليكم صيامه وأنا صائم ، فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر . قال العيني قوله : عام حج . قال الطبري : أي أول حجة حجها معاوية بعد أن استخلف وكانت سنة أربع وأربعين ، وآخر حجة حجها سنة سبع وخمسين ، وقال بعضهم (ابن حجر) : والذي يظهر أن المراد بها في هذا الحديث الحجة الاخيرة ، قلت : يحتمل هذه الحجة ويحتمل تلك الحجة ، ولا دليل على الظهور من أنها كانت هي الأخيرة اهـ . وعبرة ابن حجر قوله : عام حج على المنبر الخ . ذكر أبو جعفر الطبري ان أول حجة حجها معاوية ، بعد أن استخلف كانت في سنة أربع وأربعين ، وآخر حجة حجها سنة سبع وخمسين ، والذي يظهر أن المراد بها في هذا الحديث الحجة الاخيرة اهـ . **واقول** : اني أتردد في المستظهر ، هل هو الطبري أو ابن حجر ؟ وأيا كان فالعيني جوز أن تكون احدهما لا بعينها ، والذي ينראى لي مما يقرب كونها الأولى أن حميدا من أهل المدينة المنورة التي خطب فيها معاوية فلو كانت هذه تقدمها أخرى قبلها لما أمكنه أن يقول : عام حج ، لعلمه أنه يوقع في الوهم أنها الأولى وأنه يتردد ، وهو لا يريد الا التعيين . فتأمله .

«المحاكمة الرابعة والثمانون بعد المائة»

من كتاب الصوم ، في باب صوم يوم عاشوراء ، حدثنا علي بن عبد الله ، حدثنا أبو أسامة عن أبي موسى قال : كان يوم عاشوراء تعده اليهود عيداً ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : فصوموه انتم ، قال العيني : في رواية لمسلم كان أهل خيبر يصومون يوم عاشوراء ، ويتخذونه عيداً ويلبسون نساءهم فيه حليهم وشارتهم ، قلت : شارتهم بالشين المعجمة وبعد الألف راء وهو بالنصب ، عطف على قوله . قال : وهو منصوب بقوله : يلبسون من الالباس . قال : ابن الاثير أن لباسهم الحسن الجميل ، وقال بعضهم

(ابن حجر) : شارتهم بالشين المعجمة أى هيئتهم الحسنة ، **قلت** : هذا التفسير هنا بهذه العبارة خطأ فاحش والتفسير الصحيح ما قاله ابن الاثير ، وأما التفسير الذى ذكره هذا القائل فهو تفسير الشورة بالضم ، لأنها الجمال والهيئة الحسنة ، والشارة هنا وقعت مفعولا ليلبسون من الالباس وهى تقتضى الملبس ، والملبس لا يكون هيئة وإنما يكون لباسا ، فمن له أدنى تمييز يدرك هذا اه . وعبارة ابن حجر مثل ما نقله العيني ، **واقول** : إن المحاكمة تتوقف نتيجتها على معرفة الهيئة والشارة والشورة فى اللغة ، قال فى القاموس مع التاج : والشورة والشارة والشور بالفتح فى الكل ، والشار ككتاب ، والشوار كسحاب ، الحسن والجمال والهيئة واللباس والزينة ، وقال أيضا : الهيئة حال الشيء وكيفيته ، والهيئة للمتهىء فى ملبسه ونحوه ، ورجل هيمى وهيمى ككيس وظريف حسنهما من كل شيء ، وهذه المعانى كلها مما يصح أن يحمل على الشارة على جهة الحقيقة ، كما يصح أن يحمل على مثل الزينة مجازا الذى هو ربما كان أولى من العكس ، اذ قوله تعالى : خذوا زينتكم ، أى لباسكم اذا اردنا بالزينة اللباس لأنه سببها ، ويجوز أن يكون المجاز فى الفعل باشرابه معنى التحسين ، وبه تعلم الجواب عن قوله : والملبس لا يكون هيئة ، وباب المجاز فى العربية أكثر من باب الحقيقة واوسع ، فالعيني كثيرا ما يقول فى ابن حجر . هذا كلام من لم يشم رائحة العلم ، وليس بصحيح عربية وبلاغة أن يوجد فى العاوم صفة المشومية ، ثم انظر ما قيل فى سدره المنتهى عند قوله تعالى : اذ يغشى السدره ما يغشى ، وفى شروح حديث المعراج يظهر لك منه ما يظهر ، وبعد فان فى عبارة ابن الاثير التى نقلها العيني للرد على ابن حجر فى تفسير الشارة بالهيئة ما نصه : ويقال لها أيضا : الشارة وهى الهيئة . وقد علمت محازية لباس الهيئة نساءهم ، والله أعلم .

«المحاكمة الخامسة والثمانون بعد المائة»

من كتاب البيوع ، من باب شراء الدواب والحمير . قال العيني : قد عرف أن أصل الدابة فى أصل الوضع لكل ما يدب على وجه الأرض ، ثم استعملت فى العرف لكل حيوان يمشى على أربع ، وهى تتناول الحمير ، فذكر الحمير لا فائدة فيه حتى إن حديثى الباب ليس فيها ذكر حمير ، وقال بعضهم (ابن حجر) : وليس فى حديثى الباب ذكر الحمير ، فكانه أشار الى إلحاقها فى الحكم بالابل ، لأن حديثى الباب إنما فيها ذكر بعير وجمال ، ولا اختصاص فى حكم المذكور بدابة دون دابة ، فهذا وجه الترجمة اه . **قلت** : ذكر كلاما ثم نقضه بنفسه ، لأنه ذكر أولا بطريق المساعدة للبخارى بقوله : فكانه أشار الى إلحاقها أى إلحاق الحمير فى الحكم بالابل ، ثم قال ولا اختصاص فى الحكم المذكور بدابة دون دابة ، فهذا ينقض كلامه الاول على ما لا يخفى ، ثم إن لقائل أن يقول : ما وجه تخصيص إلحاق الحمير فى الحكم بالابل ؟ فان الحكم فى البقر والغنم كذلك اه . وعبارة ابن حجر هى عين ما نقله عنه العيني ، **واقول** : ان العيني قد اعترض على ابن حجر من وجهين ، ويظهر أن اعتراضه فيها وجه ، الأول أنه جعل (الدبيب) وصفا للحمير دلى جهة إلحاق لا أصليا ، ثم نفى الاختصاص بالابل دون غيرها فى الحكم وهو مناقضة ، والثانى تخصيص إلحاق الحمير فى الحكم بالابل لا وجه له ، فاعتراض العيني فى غاية الظهور ، والحاصل أن الدابة فى اللغة موضوع لكل ما يدب ويمشى على الارض ، والله خالق كل دابة ، ما ترك على ظهرها من دابة ، وما من دابة فى الأرض ولا طائر الخ . ثم تفرق المعنى بالعرف الى ذوات الأربع فى جهة ، والى خصوص الفرس فى جهة ، وفى أخرى الى الحمير خاصة ، ولا يريد البخارى فيها أظن الا المعنى اللغوى الذى هو المعنى الشرعى فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ، إذ لا تخصيص يومئذ فذكر الحمير بعد الدابة مستدرك ، كما قال العيني ، والله أعلم .

«الحاكمه السادسة والثمانون بعد المائة»

من كتاب البيوع ، من باب العطار وبيع المسك . حدثنا موسى بن إسماعيل عن أبي بردة بن أبي موسى ، عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مثل الخليلي الصالح ، والخليل السوء كمثل صاحب المسك وكبير الحداد ، لا يعدمك من صاحب المسك إما تشتريه أو تجد ريحه ، وكبير الحداد يحرق بذلك أو ثوبك ، أو تجد منه ريحا خبيثة . قال العيني : مطابقته للترجمة للجزء الثاني منها وهو بيع المسك ، وقال بعضهم (ابن حجر) : وبيع المسك ليس في حديث الباب سوى ذكر المسك ، وكأنه ألحق العطار به لاشتراكهما في الرائحة الطيبة ، قلت : صاحب المسك أعم من أن يكون حامله أو بايعه ، ولكن القرينة الحالية تدل على أن المراد منه بايعه فتقع المطابقة ، أو بيع المسك يستلزم البائع ، وبائع المسك يسمى عطارا اه . وعبارة ابن حجر عين ما نقله عنه العيني سواء ، واقول : إن الحديث الشريف مبني في جزئيه على المجاز ، واقتدى به في الترجمة ، والشيخان اختلفا في طريق المجاز فكل تبع طريقا مطروقا ، والمعنى المراد على الجميع ظاهر ، فارتفعت الحاكمه حينئذ بطبيعتها .

«الحاكمه السابعة والثمانون بعد المائة»

من كتاب البيوع ، من باب صاحب السلعة أحق بالسوم . عن أنس رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : يا بني النجار ثامنوني بحائطكم ، وفيه خرب ونخل ، قال العيني : السلعة هي المتاع ، والسوم بفتح السين وسكون الواو ، أى أحق بذكر قدر الثمن وتقديره . يقال : سام البائع السلعة عرضها على البيع وذكر ثمنها ، وسامها المشتري يعني سأل شراءها . وقال ابن بطال : لا خلاف بين العلماء في هذه المسألة وإن متولى السلعة من مالك أو وكيل أولى بالسوم من طالب شرائها ، وبعضهم (ابن حجر) نقل كلام ابن بطال هذا ثم قال : لكن ليس ذلك بواجب اه . قلت : لا معنى لهذا الاستدراك ، لأن ابن بطال قد صرح بالأولوية ، وهو لا يفهم منه الوجوب أصلا حتى يقال : لكن كذا اه . وعبارة ابن حجر موافقة لذلك . واقول : إن قولهم : فلان أحق : يستعمل في معنيين أحدهما اختصاصه بذلك من غير مشاركة ، نحوزيد أحق بما له أى لاحق لغيره فيه ، والثاني أن يكون أفعلى التفضيل فيقتضى اشتراكه مع غيره وترجيحه على غيره ، كقولهم زيد أحسن وجها من فلان ، ومعناه ثبوت الحسن لها وترجيحه للاول ، كذا في كتب اللغة ، ولا يخفى أن المعنى الأول هو الذى تنطق به الترجمة ، لأن الذى يعين المقدار الذى يصير به البيع هو البائع ، وإن التفتنا الى المعنى الثانى المقتضى للاشتراك مع الترجيح ، ونظرنا الى قوله صلى الله عليه وسلم : (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا) . نجد كون المشتري له حصة في إيجاب البيع وثبوته ، ولذا قد تجد المشتري كثيرا ما يبتدئ بالمساومة ، ويذكر الثمن ويستقر به البيع كبيع المعاطاة ، لكن الذى يتوقف عليه لزوم البيع هو ما يقرره المالك ، لكن برضى المشتري . فقول ابن بطال : إن متولى السلعة أولى بالسوم من طالب الشراء المستدرك عليه ابن حجر بقوله : لكن ليس ذلك بواجب ، معناه أنه يجوز أن يذكر المشتري الثمن الذى يكون به البيع ثم يوافقه البائع ، فلا استدراك رفع لتوهم انه لا يذكر الثمن أولا إلا البائع فرفعه ، كما في حديث الباب : يا بني النجار ثامنوني بحائطكم . والحاصل أن الاستدراك رفع به توهم أن المبايع لا تكون الا اذا تكلم البائع أولا ، فأجازت أن يكون هذا ، وهذا . فتأمل الجميع

«الحاكمة الثامنة والثمانون بعد المائة»

من كتاب البيوع ، من باب اذا لم يوقت في الخيار هل يجوز البيع ؟ . حدثنا أبو النعمان ، حدثنا حماد عن ابن عمر قال ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، أو يقول أحدهما لصاحبه : اختر وربما قال : أو يكون بيع خيار ، قال العيني : قوله : أو يقول أحدهما ، معناه الآن يقول أحد البيعين لصاحبه : اختر بلفظ الامر من الاختيار ، ولفظ يقول منصوب بأن . وقال بعضهم (ابن حجر) : في اثبات الواو في يقول نظر ، لأنه مجزوم عطفا على قوله ما لم يتفرقا ، قلت : ظن هذا أن كلمة أول للعطف وليس كذلك ، بل بمعنى إلا أن كما ذكرنا ومن معانيها أيضا أن تكون بمعنى إلى ، قال : وينتصب المضارع بعدها بأن مضمر ، نحو لأزمنك أو تقضيني حقي ، والعجب من هذا القائل أنه لم يكتف بما تعسف في ظنه ، ثم وجهه بقوله فاعل الضمة اشبعت كما أشبعت القاف في قراءة من قرأ أنه من يتقى ويصبر ، وترك المعنى الصحيح وذكره بالاحتمال ، فقال ويحتمل أن يكون بمعنى إلا أن اه . وعبارة ابن حجر قوله : أو يقول أحدهما ، كذا هو في جميع الطرق بأثبات الواو في يقول ، وفي اثباتها نظر ، لأنه مجزوم عطفا على قوله : ما لم يتفرقا إلى آخر ما نسبته إليه .

واقول : كثيرا ما أتردد في مثل هذين الشيخين الحافظين ، هل ما شرحا عليه مأخوذ عند الشرح من الأفواه وما كتبنا إلا على ما روه مشافهة ، أو هو مأخوذ من الكتاب والنسخ أو منها تارة وتارة ؟ ويلوح لي أنه مأخوذ عند الشرح من النسخ الصحيحة المحفوظة ، إذ لو كان ما شرحوه مرويا بالمشافهة مستحضرا عند الشرح لما ساغ لابن حجر أن يخالف جميع الطرق ، فرجوعهم إلى تطبيق القواعد العربية عند الشرح من غير وقوف على مطلق الرواية دليل على أن الشرح على النسخ . وعليه فمن الجائز أن يلاحظ الشارح القواعد المقررة التي يعرف بها اللحن والشاذ وغير التصحيح . وعليه سلك ابن حجر في هذا الموضع ، ثم يبقى قوله : أو يكون بعده الثابت فيه الواو عنده مسكوتا عنه حجة عليه ، لأنه رواه بالواو ولم يتعرض لأعرابه لأنه معطوف على ما لم يتفرقا ، والمعنى إلا أن يتفرقا أو إلا أن يقول أحدهما الخ . فثبت الخيار مغيبا بأحدهما ، ثم لا خيار بعده ، والحاصل أن يد الله مع الجماعة ، ومخالفة الجماعة والاكثر في خطر بخلاف من انحط في جملة منهم ، على أن المعهود في إشباع الحركات التي يستشهدون بها ، إنما تكون في أواخر الكلمة لا وسطها . والله أعلم .

«الحاكمة التاسعة والثمانون بعد المائة»

من كتاب البيوع ، من باب بيع الفضة بالفضة . حدثنا عبد الله بن سعد ، عن أبي سعيد ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : الذهب بالذهب مثلاً بمثل ، والورق بالورق مثلاً بمثل . قال العيني : قوله : مثلاً بمثل بالنصب في رواية الاكثرين ، وفي رواية أبي ذر بالرفع مثل بمثل ، فوجهه باسناد الفعل المبني للمفعول اليه . فقد حذره يباع مثل بمثل ، وأما وجه النصب فعلى أنه حال تقديره الذهب يباع بالذهب حال كونها مثلاً بمثل ، يعني متماثلين . وقال بعضهم (ابن حجر) : هو مصدر في موضع الحال ، قلت : قوله : مصدر ليس بصحيح على ما لا يخفى اه . وعبارة ابن حجر قوله : مثل بمثل ، كذا في رواية أبي ذر بالرفع ولغيره مثلاً بمثل وهو مصدر في موضع الحال ، أي الذهب يباع بالذهب موزوناً بموزون ، أو مصدر مؤكداً أي يوزن وزناً بوزن اه .

واقول : ان الشيخين متفقان على جواز الحالية ، إما من نفس المثل على ما للعيني أو من معناه على ما لابن حجر . واعترضه العيني ، قال : كونه مصدراً ليس بصحيح على ما لا يخفى ، وتروحيه العيني أظهر مما لابن حجر ، ولعل مصدرية المثل عنده باعتبار معناه المؤكد هو له وهو الوزن ، وما أكثر نظائره . والله أعلم .

«الحاكمة المئمة للتسعين بعد المائة»

فى كتاب البيوع ، من باب بيع الفضة بالفضة . حدثنا عبد الله بن يوسف عن أبى سعيد عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا منها غائباً بناجز . قال العيني : قوله : ولا تشفوا بضم التاء من الاشفاف وهو التفضيل ، وقال بعضهم (ابن حجر) : هورباعى من اشف : قلت : لا ، بل هو ثلاثى مزيد فيه ، يقال : شف الدرهم يشف اذا زاد واذا نقص من الاضداد ، وأشفه غيره يشفه اه . وعبارة ابن حجر قوله : ولا تشفوا بضم اوله ، وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء ، أى تفضلوا وهو رباعى من اشف ، والشف بالكسر الزيادة وتطلق على النقص اه . **واقول** : ان العيني تجمد على قواعد أهل الصرف ، فان قاعدتهم ان لا يقال : فعل رباعى الا اذا كانت حروف بنائه كلها أصلية كد حرج واذا كانت الاصلية ثلاثة فقط ورابعها زائد ، فانما يقال له : ثلاثى مزيد فيه ، وأهل الفنون الاخرى لا عبرة لهم بهذه القاعدة ، فكتب اللغة كالقاموس والمصباح وغيرها من كتب الاصول ، وشرح الحديث وغيرها طافحة بالتعبير عن الثلاثى المديد فيه بالرباعى ، وليس بواجب على أحد من أرباب الفنون أن يقلد علماء الصرف الا فى كتب الصرف أو تدريسه ، فانه يجب حينئذ اتباع قواعدهم ، لان قواعد الفن لا يستغنى عنها فى فنها ولا يعترض بها فى فن آخر ، وابن حجر جهيز فى كل فن ، ففى فن الصرف يمشى على قواعدهم وفى غيره مخير كغيره على الاطلاق . فاعرفه .

«الحاكمة الواحدة والتسعون بعد المائة»

من كتاب السلم ، فى باب السلم فى كيل معلوم . حدثنا عمرو بن زرارة ، عن ابن عباس قال : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة والناس يسلفون فى التمر العام والعامين ، أو قال عامين أو ثلاثة شك اسماعيل ، فقال من سلف فى تمر فليسلف فى كيل معلوم ووزن معلوم . قال العيني : قوله : شك اسماعيل ، ولم يشك سفيان فقال : وهم يسلفون فى التمر الستين والثلاث ، ويأتى فى الباب الذى بعد هذا ، وقال بعضهم (ابن حجر) : الستين منصوب اما بنزع الخافض ، أو على المصدر ، قلت : هذا غلط لا يخفى ، ومن مس شيئاً من العربية لا يقول هذا ، ولكن لو بين وجهه لكان له وجه ، وهو ان يقول : التقدير فى وجه نزع الخافض ، الى السنة ، والتقدير فى وجه النصب على المصدر ان يقال : اسلاف السنة ، فالاسلاف مصدر منصوب ، فلما حذف قام المضاف اليه مقامه فافهم اه . وعبارة ابن حجر قوله : عامين أو ثلاثة ، شك اسماعيل ولم يشك سفيان ، فقال : وهم يسلفون فى التمر الستين والثلاث ، وقوله عامين وقوله : الستين (يعنى على التوزيع) منصوب اما على نزع الخافض ، أو على المصدر اه . **واقول** : لأدري والله ما سبب هذه الغارة ، وهذه العجرفة التى صدرت . منه فى حق من ذكر حكماً من الاحكام من غير ان يوضحه أو يذكر سببه ؟ وهل لا يلزمه تعميم ذلك فى كل ما ماثله ؟ وذلك يعنى جميع الناس بل ينكره ولا يقر به ، ففى الحاكمة المئمة ٨٩ بعد المائة ، وما عهدا بيعيد عند قول ابن حجر : مصدر فى موضع الحال قال بعده : قلت قوله : مصدر ليس بصحيح اه . فهل بالله يحسن بعالم جدلى أن يقول بعده رداً عليه هذا غلط لا يخفى ، ومن مس شيئاً من العربية لا يقول هذا ، ولكن لو بين وجهه لكان له وجه ؟ ثم بين رحمه الله تعالى الوجه الذى ظهر له . والله اعلم .

«المحاكمة الثانية والتسعون بعد المائة»

فى كتاب المساقاة ، من باب فى الشرب ، ومن رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزة مقسوما كان أو غير مقسوم ، وقال عثمان : قال النبى صلى الله عليه وسلم : من يشتري بئر رومة فيكون دلوه فيها كدلاء المسلمين ؟ فاشترها عثمان رضى الله عنه . قال العيني : قوله : باب فى الشرب ، أى هذا باب فى بيان أحكام الشرب ، وفى بيان من رأى الخ . وقال بعضهم (ابن حجر) : أراد البخارى بالترجمة الرد على من قال : إن الماء لا يملك ، قلت : من أين يعلم أنه أراد بالترجمة الرد على من قال : إن الماء لا يملك ؟ ويحتمل العكس ، وأيضا فقله : إن الماء لا يملك ، ليس على الإطلاق ، لأن الماء على أقسام قسم منه لا يملك أصلا كالأنهار العظام ، فكل الناس فيه سواء ، وقسم يملك وهو الذى يدخل فى قسمة أحد ، إذا قسمه الامام بين قوم فالناس فيه سواء فى الشرب ، وسقى الدواب دون كرى النهر ، وقسم منه يكون محرزا فى نحو الاوانى والدنان ، وهذا مملوك لصاحبه اه . وعبارة ابن حجر موافقة لنقل العيني إياها ، **واقول** : إنه مما لا يخفى أن اللام فى الماء لا يراد بهما هذا الا الجنس الصادق بالبعض ، فسقط ما فى حيز الأيضية ، وكذلك إيراد البخارى القضية ايجابية ، دون ان يقول من لم ير سلبية دليل على إرادة الاثبات ، وأما الأحاديث التى أوردها فى الباب ، والابواب بعده فانه يستفاد منها الوجهان ، واذا أردت الصالح بين الشيخين والجمع بين كلاميهما فقدرد بعد جائزة (أو غير جائزة) تأمل .

«المحاكمة الثالثة والتسعون بعد المائة»

فى كتاب المزارعة ، فى باب سد الأنهار . حدثنا عبد الله بن يوسف ، حدثنا الليث عن عبد الله بن الزبير أن رجلا من الأنصار خاصم الزبير عند النبى صلى الله عليه وسلم ، فى شراج الحرة التى يسقون بها النخل ، فقال الانصارى : سرح الماء يمر ، فأبى عليه ، فاخصما عند النبى صلى الله عليه وسلم فقال النبى صلى الله عليه وسلم للزبير : اسق يا زبير ، ثم ارسل الماء الى جارك ، فغضب الانصارى فقال : أن كان ابن عمك ، فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجدر . فقال الزبير : والله إني لأحسب هذه الآية نزلت فى ذلك (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم) . قال العيني : قوله : فقال الزبير : إني الخ . قال بعضهم (ابن حجر) : الزبير كان لا يجزم بذلك **قلت** : قوله : والله يقتضى الجزم ، ويرد معنى الظن فى قوله لأحسب ، لانه يجوز أن يكون معناه لأعد هذه الآية أنها نزلت فى ذلك ، ولا سيما قول الزبير فى رواية ابن جريج (١) والله إن هذه الآية أنزلت فى ذلك فانظر كيف أكد كلامه بالقسم ، وبأن وبالجملة الاسمية الخ . وعبارة ابن حجر قوله : فقال الزبير الخ . وقع فى رواية ابن جريج الآتية فقال الزبير : والله إن هذه الآية أنزلت فى ذلك ، والراجع رواية الاكثر وان الزبير كان لا يجزم بذلك ، لكن وقع فى رواية أم سلمة عند الطبرى ، والطبرانى الجزم بذلك اه . **واقول** : إن الذى أفهمه من لفظ ، كان ، من قول ابن حجر ، سواء كان ماضيا أو من الحروف الثمانية بحذف

(١) الحافظ أبو خالد عبد الملك بن عبد العزيز القرشى . يقال : انه أول من صنف الكتب فى الاسلام ، توفى ١٤٩ .

في كتاب الخصومات ، حدثنا أبو الوليد ، حدثنا شعبة الى أن قال : سمعت عبد الله يقول : سمعت رجلا قرأ آية ، قال : سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم خلافا ، فأخذت بيده فأتيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : كلاهما محسن ، قال شعبة أظنه قال : لا تختلفوا ، فان من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا ، قال العيني : مطابقته للترجمة في قوله : لا تختلفوا الخ. لأن الاختلاف الذي يورث الهلاك هو أشد الخصومة ، وأشار بعضهم (ابن حجر) : الى أن الترجمة في قوله : فأخذت بيده ، فأتيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : انه المناسب للترجمة ، قلت : الذي قلته هو الأنسب ، لأن فيها ذكره احتمال الخصومة ، والذي ذكرته فيه الخصومة المحققة على ما لا يخفى اه . وعبارة ابن حجر : والمقصود منه هنا قوله : فأخذت بيده فأتيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانه المناسب للترجمة اه . واقول : إن العيني يسلم جواز ما استنسبه ابن حجر ، إلا ان ما رآه هو من قوله : لا تختلفوا ، هو الأنسب عنده ووجهه بتحقيق الخصومة ، والذي يتراءى لي أن الأنسب منها كون الخصومة المحققة تحققا فعليا ملفوفة في حكمه صلى الله عليه وسلم بقوله : كلاهما محسن ، لأن الحكم بين اثنين يستلزم بسط الدعوى والجواب ، وهذا هو الخصومة المحققة الواقعة بالفعل ، لان تنسب ابن حجر مقصور على الأخذ باليد ، والاثيان به لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمن الجائز القريب أنهما لم يتكلمتا الى أن بلغا رسول الله صلى الله عليه وسلم واستنسب العيني لم يظهر منه تحقق الخصومة بالفعل ، لأنه معلق على المستقبل ، وإياك ان تحتقر الأراء والأفهام فان الذي يلقيها في الروع واحد سبحانه وتعالى ، وقد خصص من شاء بما شاء وهو العزيز الحكيم

من كتاب اللقطة ، من باب هل يأخذ اللقطة ، ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق ؟ عن
سويد بن غفلة ، قال : كنت مع سليمان بن ربيعة ، وزيد بن صوحان في غزاة فوجدت سوطا ، فقال لي : ألقه قلت : لا
ولكن ان وجدت صاحبه والا استمعت به ، فلما رجعنا حججنا فمررت بالمدينة فسألت أبي بن كعب ، فقال
وجدت صرة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فيها مائة دينار ، فأتيت بها النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : عرفها
حولا ، فعرفتها حولا ثم أتيتها فقال : عرفها حولا ، فعرفتها حولا ثم أتيتها فقال : عرفها حولا ، فعرفتها حولا
الرابعة فقال : اعرف عدتها وكاءها ، ووعاءها جاء صاحبها والا استمتع بها ، قال العيني : أي هذا باب يذكر فيه هل
يأخذ الملتقط اللقطة ، ولا يدعها حال كونها تضيع بتركه إياها ؟ وقوله : حتى لا يأخذها ، كذا هو بحرف
لا بعد حتى في رواية الأكثرين ، وفي رواية ابن شوية (١) حتى يأخذها بدون حرف لا ، وقال بعضهم (ابن حجر) :
واظن الواو سقطت من قبل حتى ، والمعنى لا يدعها تضيع ، ولا يدعها يأخذها من لا يستحق ، قلت : لا

(١) الحافظ أبو الحسن أحمد بن شبيب المروزي الخزازي، سمع وكيعا وغيره، وروى عنه البخاري مات ٢٣٠.

يحتاج الى هذا الظن ، ولا الى تقدير الواو لان المعنى صحيح ، والتقدير لا يتركها ضائعة ينتهي الى أخذها من لا يستحق اه . وعبرة ابن حجر هي عين ما نقله عنه العيني سواء بسواء ، **واقول** : إن من لوازم أخذ الملتقط اللقطة انتفاء ضياعها المستلزم انتفاء أخذ من لا يستحق إيها ، فالمعنى ظاهر من غير احتياج الى عاطف ، على ان العطف مستدرك مع قوله : لا يدعها تضعيع ، فما قاله العيني هرا ظاهرا . وأما معنى رواية ابن شوية بدون حرف لا بعد حتى فهو مرتب على قوله : ولا يدعها ضائعة مهملة الى أن يأخذها من لا يستحق ، أو كى يأخذها من لا يستحقها ، فحتى لانتفاء غاية الضياع والاهمال ، أو علة لأخذها من لا يستحق ، والجميع ظاهر . والله أعلم .

«الحاكمة السادسة والتسعون بعد المائة»

في كتاب المظالم ، من باب هل تكسر الدنان التي فيها الحمر ، أو تحرق الرقاق ، فان كسر صنأ أو صليبا أو طنهورا أو ما لا ينتفع بخشبه ، وأتى شريح في طنبور كسر فلم يقض فيه بشيء . وعن سلمة بن الأكوع أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى نيرانا توقد يوم خيبر ، قال : على ما توقد هذه النيران ؟ قالوا : على الحمر الانسية ، قال : اكسروها وأهرقوها ، قالوا : ألا نهريقها ونغسلها ؟ قال : اغسلوا . قال البخاري : قال أبو عبد الله ، كان ابن أبي أويس يقول : الحمر الانسية بنصب الألف والنون ، قال العيني : وقال بعضهم (ابن حجر) : وتعبيره عن الهمزة ، بالألف وعن الفتح بالنصب جائز عند المتقدمين ، وإن كان الاصطلاح اخيرا قد استقر على خلافه ، فلا تبادر الى انكاره اه . **قلت** : ليس بمصطلح عند النحاة المتقدمين ، والمتأخرين أنهم يعبرون عن الهمزة بالألف وعن الفتح بالنصب ، فمن ادعى خلاف ذلك فعليه البيان ، فالهمزة ذات حركة والألف مادة هوائية فلا تقبل الحركة ، والفتح من القاب البناء والنصب من القاب الاعراب ، وهذا مما لا يخفى على أحد اه . وعبرة ابن حجر موافقة للتي نقلها عنه العيني ، **واقول** : ان الحافظ ابن حجر أوصى كل أحد بأن لا يبادر الى انكار ما أعربه ابن أبي أويس (١) الذي هو شيخ البخاري ، وابن أخت الامام مالك رحمه الله تعالى ، والامام العيني بادر الى تخطئه لأنه خلاف ما عليه المتقدمون والمتأخرون ، قال : ومن ادعى خلاف ذلك فعليه بالبيان ، ثم **اقول** : ان ابن أبي أويس وتلميذه محمد بن اسماعيل البخاري ألم يكونا من المتقدمين ؟ ألم ينطقا ويعبرا بما أنكره العيني ؟ وقال في التاج : والهمزة أخت الألف إحدى الحروف الهجائية لغة صحيحة قديمة مسموعة مشهورة ، سميت بها لأنها تهزفتنهمز عن مخرجها قاله الخليل ، فلا عبرة بما في بعض شروح الكشاف ، أنها لم تسمع وإنما اسمها الألف ، وقال أيضا في أول الكتاب عند قول المصنف : فصل الهمزة ويعبر عنها بالألف المهموزة ، لأنها لا تقوم بنفسها الخ . وقال : في المصباح : ونصبت الكلمة اعربتها بالفتح لأنه استعلاء ، وهو من مواضع النحاة وهو أصل النصب اه . وأنت ترى كيف أطلق النحاة لم يخصه بمقدم ولا متأخر ، وفي القاموس في مادة نصب : وهو أى النصب في الاعراب كالفتح ، وهو اصطلاح نحوي تقول منه : نصبت الحرف فانتصب ، وهو كذلك لم يخص اصطلاحا بالتقدم ، ولا المتأخرين بل أطلق ، **واقول** أيضا : ان مما ينبغي أن نقله هنا ما قاله العيني في باب الخطأ ، والنسيان في العتاقة والطلاق من كتاب العتق الآتي قريبا ، عند شرحه حديث حدثني الحميدي ، حدثنا سفيان الى أن

(١) الحافظ أبو عبد الله اسماعيل بن أبي أويس الأصبحي ، ابن أخت الامام مالك ، روى عن خاله وغيره ، وروى عنه

قال : عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : تجاوز لى عن أمتى ما وسوست به صدورها ، ما لم تعمل أو تكلم اه . قال : وفى رواية للنسائي (١) : ما حدثت به أنفسها ، وقال الطحاوى : وأهل اللغة يقولون أنفسهم بالضم ، واعترض عليه بان قوله : بالضم ليس يجيد بل الصواب بالرفع لأنها حركة اعراب قلت : ليس هذا موضع المناقشة بالرد عليه ، لان الرفع هو الضم فى الاصل غاية ما فى الباب ان النحاة يستعملون فى الاعراب الرفع وفى البناء الضم ، بل يستعمل كل منهما موضع الآخر خصوصا عند الفقهاء اه . كلام العيني أليس من العجيب أن ينتحل بمثل هذا الجواب عن الاعتراض فى حق الطحاوى الحنفى ، ويناقضه فيما نقله ابن حجر الشافعى عن امام المحدثين اسماعيل ، وتلميذه ابن اسماعيل ؟ وهل لا يثنى عليه : ويمدح أن لو اعتذر عن ابن ابى اويس بمثل ما اعتذر به عن الطحاوى ؟ ولولم يحتج الى الاعتذار عنه .

«الحاكمة السابعة والتسعون بعد المائة»

من كتاب الهبة ، فى باب قبول هدية الصيد . حدثنا اسماعيل قال حدثنى مالك ، عن الصعب بن جثامة انه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا ، وهو بالابواء أو بود ان فرد عليه ، فلما رأى ما فى وجهه قال : اما إنا لم نرده عليك الا انا حرم ، قال العيني ، مطابقة للترجمة فى قوله انه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال بعضهم (ابن حجر) : وشاهد الترجمة منه مفهوم قوله : لم نرده عليك الا انا حرم ، فان مفهومه انه لو لم يكن محرما لقبوله منه اه . قلت : الذى ذكرته اوجه ، لان الترجمة فى قبول هدية الصيد ، والقبول لا يكون الا بعد الاهداء ، ورد النبي صلى الله عليه وسلم اياها لم يكن الا لاجل كونه محرما ، لا لاجل انه لم يجوز قبولها اصلا ، نعم هذا الذى ذكره ربما يمشى على رواية أبى ذر ، فان عنده على رأس هذا الحديث : باب قبول الهدية ، وليس هذا فى رواية الباقر وهو الصواب اه . وعبارة ابن حجر قوله : باب قبول الهدية ، كذا ثبت لابی ذر وسقطت هذه الترجمة هنا لغيره وهو الصواب ، واورد فيه حديث الصعب بن جثامة فى اهدائه الحمار الوحشى ، وشاهد الترجمة منه الى آخر ما نقله العيني ، **واقول** : اتفق الشيخان على أن رواية سقوط الترجمة هى الصواب ، وعلى رواية غير أبى ذر يقول العيني : ان المطابقة مأخوذة من قوله : انه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : لان الترجمة فى القبول ، والقبول لا يكون الا بعد الاهداء ، وابن حجر يقول : ان المطابقة من مفهوم قوله : لم نرده الا انا حرم وبعد التأمل ظهر أن ما لابن حجر أوجه ، لكونه دليل الخطاب ، فلا غبار عليه واما ما للعيني فصالح لان يكون : لو كانت الترجمة لطالب القبول لا لعدم القبول ، وقوله : انما يمشى على رواية باب قبول الهدية لم أفهمه ، لاني لم افرقا بين باب قبول هدية الصيد ، وباب قبول الهدية . فتأمله والخطب سهل .

«الحاكمة الثامنة والتسعون بعد المائة»

من كتاب الهبة ، فى باب قبول الهدية من المشركين ، حدثنا أبو النعمان ، حدثنا المعتمر عن عبد الرحمن ابن أبى بكر قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ثلاثين ومائة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هل مع أحد منكم طعام ؟ فاذا مع رجل صاع من طعام أو نحوه فبعجن ، ثم جاء رجل مشرك مشعان طويل

بغنى يسوقها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: بيعا أم عطية؟ أوقال: أم حبة، قال: لا، بل بيع، فاشترى منه شاة فصنعت، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بسواد البطن أن يشوى، وأيم الله ما فى الثلاثين والمائة إلا قد حز النبي صلى الله عليه وسلم له حزة من سواد بطنها، إن كان شاهدا أعطاها إياه، وإن كان غائبا خبا له، فجعل منها قصعتين فأكلوا أجمعون، وشبعنا ففضلت القصعتان فحملناه على البعير، أوكما قال. قال العيني: فى هذا الحديث فوائد الى أن قال: وقال بعضهم (ابن حجر): فيه فساد قول من حمل رد الهدية على الوثنى دون الكتانى، لأن هذا الاعرابى كان وثنيا، قلت: ليس فيه شيء يدل على أنه كان وثنيا، فان قال: علم ذلك من الخارج فعليه البيان اهـ. وعبرة ابن حجر كما نقله العيني عنه سواء، **واقول**: إنه لا يخفى على أحد من أن الوثنى نسبة الى الوثن الذى هو الصنم، وإنما نسب اليه لكونه معبوده الذى به صار مشركا لله تعالى فى وحدانيته، ومشركوا العرب فى أرض الحجاز كلهم وثنيون مشركون. فعلم ابن حجر بوثنية هذا الرجل انما هو من لفظ مشرك فى صلب الحديث، فلا حاجة الى اقامة البينة من الخارج التى يطلبها منه العيني رحمه الله تعالى.

«الحاكمة التاسعة والتسعون بعد المائة»

من كتاب الشهادات، فى باب ما قيل فى شهادة الزور لقول الله عز وجل: (والذين لا يشهدون الزور). وكتبان الشهادة لقوله تعالى: (ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه والله بما تعملون عليم). تلوا الستكم بالشهادة. وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الكبائر، فقال: الاشرار بالله، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، وشهادة الزور، قال العيني: ذكره هذه القطعة من الآية فى معرض التعليل لما قيل فى شهادة الزور من الوعيد والتهديد لا وجه له، لأن الآية سبقت فى مدح الذين لا يشهدون الزور وما قبلها أيضا فى مدح التائبين العاملين بالاعمال الصالحة، وتام الآية ايضا مدح فى الذين إذا سمعوا اللغو مروا كراما، وما بعدها ايضا من الآيات كذلك، وقال بعضهم (ابن حجر): اشار الى أن الآية سبقت فى ذم متعاطى شهادة الزور، وهو اختيار لأحد ما قيل فى تفسيرها اهـ. قلت: ما سبقت الآية الا فى مدح تاركى شهادة الزور كما قلنا، وقوله: وهو اختيار لأحد ما قيل فى تفسيرها لم يقل به أحد من المفسرين، وإنما اختلفوا فى تفسير الزور، فقال اكثرهم: الزور الشك، وقيل شهادة الزور الى آخر الأقوال التى ذكرها الخ. وعبرة ابن حجر موافقة لما نقله عنه العيني، إلا أنه زاد ذكر الأقوال التى قيلت فى معنى الزور، **واقول**: ان العيني رحمه الله تعالى حصر سوق الآية فى مدح تاركى شهادة الزور، وكذب ابن حجر فى نسبة الاختيار لأحد الوجوه الى البخارى، وأنكر عليه أو على البخارى القول بتفسير آخر غير المدح، ولما أن كانت المحادلة بين المتناظرين وجهها لوجه فإنها خرجت من قاعدة: من حفظ حجة على من لم يحفظ. لاسكنها داخلية فى قاعدة: ان كنت مدعيا فالدليل وان كنت ناقلا فالصحة: **واقول**: ايضا ثم **اقول**: بعد التفكير فى كلام المشايخ الثلاثة، وجدت ان المدح للمتصنين بالأوصاف المذكورة فى الآية لا ينافى فيه أحد من المسلمين ووراء ذلك شيء آخر، هو إشارة لزم متعاطى شهادة الزور، نعم فيه التصريح بذلك إن لم ترض بالمفهوم عند من يقول من الأصوليين ان النهى عن الشيء أمر بضده، والامر به نهى عن ضده. فاذا مدحت شيئا فانك ذممت ضده، هذا وان عطف البخارى قوله: وكتبان الشهادة الخ. قال العيني: وكتبان معطوف على قوله: فى شهادة، ثم قال: وقوله تعالى: (ولا تكتموا) الخ. هذا التعليل فى محله، قال: فانه يجازى على أداء

الشهادة وكتمانها ، واما انكاره رحمه الله القول عن أحد من المفسرين الذى يلزم فيه البخارى أو ابن حجر بالدليل أو الصحة ، فأتى وجهه خاطرى الى مراجعة التفاسير ، فأول ما حصل فى يدي تفسير الكشاف فاذا هو يفسر الآية بما نصه : **يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ يَنْفِرُونَ عَنْ مُحَاضِرِ الْكَذَّابِينَ ، وَمَجَالِسِ الْخَطَّائِينَ فَلَا يَحْضُرُونَهَا ، وَلَا يَقْرَبُونَهَا تَنْزِيهَا عَنْ مَخَالَطَةِ الشُّرَّاءِ وَأَهْلِهِ ، وَلَمْ يَزَلْ فِي تَأْيِيدِ هَذَا الْمَعْنَى إِلَى أَنْ قَالَ : وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ لَا يَشْهَدُونَ شَهَادَةَ الزُّورِ فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، فَاكْتَفَيْتُ بِهِ عَنْ مَرَاجَعَةِ كِتَابِ آخِرِ لِقَتْنَاعِي بِوُجُودِ الْخِلَافِ الَّذِي قَالَهُ مَنْ يَقَالُ فِيهِهِ (١) : إِذَا قَالَتْ حِذَامٌ . فَأَعْرِفُهُ .**

«المحاكمة المتممة للمائتين»

من كتاب الوصايا ، من باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكفّنوا الناس . حدثنا أبو نعيم ، حدثنا سفيان عن عامر بن سعد عن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه ، قال : **جاء النبي صلى الله عليه وسلم يعودنى وأنا بمكة ، وهو يكره أن يموت بالأرض التى هاجر منها ، قال : يرحم الله ابن عفرأ ، قلت : يا رسول الله أوصى بمالى كله ؟ قال : لا ، قلت : فالشطر ، قال : لا ؟ قلت : الثلث ، قال : فالثلث والثلث كثير ، انك ان تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة ، يتكفّنون الناس فى أيديهم . وانك مهما أنفقت من نفقة فأنها صدقة ، حتى اللقمة التى ترفعها إلى فى امرأتك ، وعسى الله أن يرفعك فينتفع بك ناس ويضر بك آخرون ، ولم يكن له يومئذ إلا ابنة . قال العيني : قوله : وهو يكره أن يموت بالأرض التى هاجر منها ، قال الكرماني : وهو يكره أن يموت بالأرض التى هاجر منها ، أو هو كلام سعد (٢) يحكى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو هو كلام عامر (٣) يحكى حال والده . وقال بعضهم (ابن حجر) : قوله : وهو يكره أن يموت بالأرض التى هاجر منها ، يحتمل أن تكون الحملة حالا من الفاعل ، أو المفعول ، وكل منهما محتمل ، لأن كلاما من النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن سعد كان يكره ذلك ، لكن إن كان حالا من المفعول وهو سعد ففيه التفات ، لأن السياق يقتضى أن يقول : **وانا أكرهه** . قلت : هذا لا يخلو من التعسف ، والظاهر من التركيب أن الحملة حال من النبي صلى الله عليه وسلم ، والضمير فى يكره يرجع إليه ، والذي فى يموت يرجع إلى سعد ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكون سعد كارها أيضا ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان كارها لذلك فكراهة سعد بالطريق الأولى ، ودل على كراهته ما رواه مسلم : **فقال سعد : خشيت أن أموت بالأرض التى هاجرت منها ، كما مات سعد بن خولة (٤) اه .** وعبارة ابن حجر مثل ما نقلها عنه العيني . **واقول : إن العيني رحمه الله تعالى يعترض على كل من ابن حجر ، والكرماني فى أن يكون فى الحملة التفات****

(١) يعنى الحافظ بن حجر ، وهو كناية عن صحة ما ذهب إليه .

(٢) أبو اسحاق سعد بن أبي وقاص ، أسلم وهو فى السابعة عشرة من عمره ، وكان محاربا شجاعا جيد الرماية ، وهو أول من رمى بهم فى سبيل الله ، وقد شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم جميع المشاهد ، قال له يوم أحد : (ارم سعد ، فذاك أبى وأمى) توفي ٥٥ .

(٣) عامر بن سعد بن أبي وقاص القرشى ، سمع أباه ، وابن سبرة ، وروى عنه ابن المسيب ، والزهرى وغيرهما ، وكان ثقة كثير الحديث ، توفي ١٠٣ .

(٤) وهو أبو سعيد سعد بن خولة العامرى بالولاء ، ممن شهد بدرأ وأحدا ، ثم خرج الى مكة فأتى بها قبيل الفتح ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يكره لأصحابه العودة الى مكة بعد الهجرة والاقامة فيها ، فقد قال وهو يمود (سعد بن أبي وقاص) : **اللهم امض لأصحابي هجرتهم ، ولا تردهم على أعقابهم ، لكن البائس سعد بن خولة ، يرثى له أن مات بمكة بعد هجرته منها .**

من التكلم إلى الغيبة ، وقال فيسه تعسف (والتعسف فعل الأمر من غير روية) ولا أدري ما معناه ؟ لأن الالتفات في كلام العرب من أحد المقامات إلى الآخر معدود من البدیع الذي هو قسم من البلاغة ، كما هو معروف في الفن ، ثم اختار رحمه الله تعالى أن تكون الجملة حالا من النبي صلى الله عليه وسلم ، والضمير في يكره يرجع إليه ، والذي في يموت يرجع إلى سعد اهـ . ويدل لاستظهاره رواية مسلم التي نقلها ونقلها ابن حجر أيضا خصوصا على رواية فقال ، لأن فاعل القول هو النبي صلى الله عليه وسلم قطعاً ، بقي أن كلام من الشيخين لم يعرج ، ولا بالإشارة إلى ما جوزه الكرمانى من الاحتمال الثالث ، من كونه من كلام الراوى عامر بن سعد يحكى حال أبيه بجملة اعتراضية ، وأنا أجوز الأوجه الثلاثة ، وأحسنها أن يكون ضمير وهو يكره للنبي ، وضمير يموت لسعد ، ويليهما أن يكون من كلام الراوى يحكى كلام أبيه سعد ، فتأمل الجميع . والله ورسوله أعلم .

«الحاكمة الواحدة بعد المائتين»

في كتاب الوصايا ، من باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا ، حدثنا أبو نعيم حدثنا ، سفيان إلى آخر الحديث المار في الحاكمة التي قبل هذه ، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم يخاطب سعدا : إنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس في أيديهم ، وإنك مهما انفقت من نفقة فانها صدقة حتى اللقمة ، التي ترفعها إلى في امرأتك الخ . قال العيني : قوله : حتى اللقمة ، حتى هذه ابتدائية يعنى حرف ابتداء ، فالمبتدأ بعده إما جملة اسمية ، كما في قوله : (حتى ماء دجلة اشكل) أو فعلية ، كما في قوله : حتى عفوا ، وهنا الجملة اسمية من المبتدأ والخبر ، وقال بعضهم ابن حجر : حتى اللقمة ، بالنصب عطفا على نفقة ، وفيه نظرا هـ . وعبارة ابن حجر هكذا قوله : حتى اللقمة ، بالنصب عطفا على نفقة ويجوز الرفع على أنه مبتدأ ، وتجعلها الخبرا هـ . **واقول :** إنه مما لا شك فيه أن إعرابها مبنى على درايتها ، إذ لو كان مبنيا على الرواية لما اختلفا ، ولما جوز ابن حجر الوجهين ، وحينئذ فلا يظهر تنظير العيني على اعراب ابن حجر ، ولا ينفعه قوله : إن حتى حرف ابتداء ، فالمبتدأ بعده إما جملة اسمية أو فعلية الخ . لأن كونها حرف ابتداء وجه من وجوه معانيها التي منها أن تكون عاطفة كما في المعنى وغيره ، ولا يتجه النظر إلا إذا كانت الرواية بالرفع ، لكن قال ابن حجر : حتى اللقمة ، بالنصب ، فهي إما الرواية عنده أو لا رواية محفوظة فيجوز الوجهان كما سمعت ، وحرر .

«الحاكمة الثانية بعد المائتين»

في كتاب الجهاد ، من باب ما جاء في حلية السيوف ، حدثنا أحمد بن محمد إلى أن قال : عن أبي أمامة قال : لقد فتح الفتوح قوم ما كانت حلية سيوفهم الذهب ولا النضة ، إنما كانت حليتهم العلابى والآلك والحديد ، قال العيني : قوله : العلابى ، قال الأوزاعى : العلابى الخلود التي ليست بمدبوغة ، وقيل : هو العصب وقال الخطابي : هي عصب العنق ، وقال بعضهم (ابن حجر) : وزعم الداودى (١) أن العلابى ضرب من الرصاص فاختطأ ، وكأنه لما رآه قرن بالآلك ظنه ضربا منه اهـ . **قلت :** ما أخطأ إلا من خطأه ، وقد ذكر

(١) العلامة أبو جعفر أحمد بن سعيد الداودى ، أحد شراح صحيح البخارى وينقل عنه ابن التين كثيرا ، توفي ٤٠٢ هـ .

فى المنتهى أن العلابى أيضا جنس من الرصاص ، وقال الجوهري : هو الرصاص أو جنس منه ، وغاية ما فى الباب ان القزاز (١) لما ذكر قول من قال : انه ضرب من الرصاص قال هذا ليس بمعروف . وكونه غير معروف عنده لا يستلزم خطأ من قال : إنه ضرب من الرصاص اهـ . وعبارة ابن حجر قوله : العلابى ، قد فسرہ الاوزاعى بالخلود التى ليست بمدبوغة ، وقال غيره العصب ، وقال الخطابى : هى عصب العنق من البعير ، وزعم الداودى ان العلابى ضرب من الرصاص ، فخطأ كما نبه عليه القزاز فى شرح غريب الجامع ، وكأنه لما رآه . قرن بالآلئك ظنه ضربا منه اهـ . **واقول** : ان مدلول العلابى الذى وضع له اللفظ هو : هذه العضلة القوية فى الحيوان واطلاقه على الرصاص حقيقة ، أو مجازا قد اختلفت فيه نقولهم وآراؤهم ، فراجعت كتب اللغة فاذا فى نهاية ابن الاثير فى مادة علب : فى الحديث : انما كانت حلية سيوفهم الآلئك والعلابى ، هى جمع علباء وهو ، عصب فى العنق ، وكانت العرب تشد على أجفان سيوفهم العلابى الرطبة فتجف عليها . وفى القاموس وتاجه وعلب السيف علبا ، والعلابى قال القتيبى (٢) : بلغنى أنه الرصاص ، قال : ولست منه على يقين ، وقال الجوهري : العلابى الرصاص أو جنس منه ، قال الازهرى (٣) : ما علمت أحدا قاله وليس بصحيح ، قلت : ورد فى الحديث : لقد فتح الفتوح قوم ما كانت حلية سيوفهم الذهب والفضة ، انما كانت حليتها العلابى والآلئك ، فلما عطف عليها الآلئك ظن من ظن أنه الرصاص ، والصحيح الذى لا محيص عنه انه جمع علباء البعير وهو العصب اهـ . كلام القاموس بتاجه ، واذا علمت أنه ما جاء بعد الفيروزابادى من تضلع فى علم اللغة مثله ، الا صاحب التاج (٤) الذى غربل اللغة غربلة ، تعلم كيف تحسم هذه المادة والكمال لله ، وفوق كل ذى علم عليهم ..

« المحاكمة الثالثة بعد المائتين »

من كتاب الجهاد ، فى باب غاية السبق للخيال المضمرة ، حدثنا عبد الله بن محمد ، حدثنا معاوية عن ابن عمر قال : سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الخيل التى قد اضرمت ، فارسها من الحياء ، وكان أمدها ثنية الوداع ، فقلت لموسى : فكيف كان بين ذلك ؟ قال : ستة أميال أو سبعة ، وسابق بين الخيل التى لم تضر فارسها من ثنية الوداع ، وكان أمدها مسجد بنى زريق ، قلت : فكيف بين ذلك ؟ قال : ميل أو نحوه ، وكان ابن عمر ممن سابق فيها ، قال العيني : قال بعضهم (ابن حجر) : وفيه نسبة الفعل الى الأمر به ، لان قوله سابق أى امر وابع ، قلت : ليت شعري ما وجه هذه النسبة ، وقد صرح ابن عمر بانه صلى الله عليه وسلم سابق ؟ وهو فى الحقيقة اسناد السباق الى نفسه ، ولا معنى للعدول عن الحقيقة الى المجاز من غير ضرورة اهـ . وعبارة ابن حجر عند تعداد فوائد الحديث ذكر فى غرضه ان فى هذا الحديث

(١) أبو عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيروانى مؤلف جامع اللغة المتوفى ٤١٢

(٢) أبو عبد الله محمد بن مسلم بن قتيبة ويسمى القتيبى أيضا ، من مؤلفاته عيون الاخبار ، وادب الكاتب ، وغريب الحديث

وغريب القرآن وغير ذلك ، توفى ٢٧٦

(٣) العلامة أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، كان فقيها ، ثم اشتغل باللغة فطاف بلاد العرب ، وأخذ عن أبي إدريس وغيره ،

وألّف معجزة تهذيب اللغة ، توفى ٣٧٠

(٤) العلامة أبو الفيض محمد بن محمد المرتضى الزبيدى من أعلام المؤلفين فى اللغة والحديث والاصول ، ومن أشهر كتبه

تاج العروس وشرح احياء علوم الدين واسانيد الكتب الستة الصحاح . توفى ١٢٠٥

نسبة الفعل الى الأمر به ، لأن قوله : سابق أى أمر أو أباح اهـ . **واقول** : إن منظوق الكلام أن الراوى عبد الله ابن عمر قال : سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الخيل الخ. وإن الراوى غير ابن عمر قال : وكان ابن عمر من سابق فيها ، ففى كل من اللفظين لم يكن فيه اسناد السباق الى المتكلم ، فابن عمر يقول : سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والراوى يقول : وكان ابن عمر من سابق ، والعينى يقول : وهو فى الحقيقة اسناد السباق الى نفسه ، ولا معنى للعدول عن الحقيقة الى المجاز من غير ضرورة ، وهذه الحقيقة التى ادعاها لا أفهمها أبداً ، وأنت اذا تأملت هذا الباب والذى قبله عن ابن عمر ، قال : أجرى النبى صلى الله عليه وسلم ما ضم من الخيل من الخيلاء الى ثنية الوداع ، وفى هذا الباب سابق النبى صلى الله عليه وسلم ، وهى بمعنى الذى قبله ، وفى الحديث الذى يليه أن عبد الله بن عمر كان من سابق بها ، فانك تدرك أن النبى صلى الله عليه وسلم ، هو الذى أمر بهذه المسابقة ، وكانوا كثيرين فيها هم ابن عمر ، وأن محل الادراك فى قول ابن عمر سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فارسلها من الخيلاء . وفى قوله : وكان ابن عمر من سابق بها أوفىها ، لأن هذا الضمير الجور لا يرجع الا الى الخيل المرسلة التى فيها ابن عمر وسابق بها ، نعم ان من المحتمل أن يكون قوله : وكان ابن عمر من سابق فيها من مجاز الانتقال من مقام التكلم الى الغيبة ، لكنه لا يخالف ما قاله ابن حجر أبداً ، لانه من المرسلين المتسابقين بما يراه صلى الله عليه وسلم ، والحاصل أن فاعل سابق الأول هو النبى صلى الله عليه وسلم بمعنى الأمر ، وأن فاعل سابق الثانى ضمير راجع لابن عمر بمعنى أنه من المأذونين بالمسابقة . فتدبره .

« الحاكمة الرابعة بعد المائتين »

من كتاب الجهاد ، فى باب يقاتل من وراء الامام ويتقى به . حدثنا أبو اليان ، أخبرنا شعيب عن أبي هريرة أنه سمع النبى صلى الله عليه وسلم يقول : من أطاعنى فقد أطاع الله ، ومن عصانى فقد عصى الله ومن يطع الامير فقد أطاعنى ، ومن يعص الأمر فقد عصانى ، وانما الامام جنة يقاتل من ورائه ويتقى به ، فان أمر بتقوى الله وعدل فان له بذلك أجرا ، وان قال بغيره فان عليه منه ، قال العينى : قوله : وان قال بغيره أى وان أمر بغير تقوى الله وعدله ، والتعبير عن الأمر بالقول شائع ، وقيل معناه : وان فعل بغيره . وقال بعضهم (ابن حجر) : هذا ليس بظاهر فانه قسيم قوله : فان أمر ، فيحمل على أن المراد وان أمر ، قلت : العرب تجعل القول عبارة عن جميع الافعال وتطلقه على غير الكلام واللسان ، فتقول : قال بيده ، أى أخذ وقال برجله أى مشى ، وقال بالماء على يده أى قلب ، وقال بثوبه أى رفعه ، فاذا كان كذلك لا ينكر استعمال قال هنا بمعنى فعل اهـ . وعبارة ابن حجر هكذا قوله : وان قال بغيره فان عليه منه ، قيل استعمل القول بمعنى الفعل ، حيث قال : فان قال بغيره كذا قال بعض الشراح ، وليس بظاهر فانه قسيم قوله : فان أمر ، فيحمل على أن المراد وان أمر ، والتعبير عن الأمر بالقول لا إشكال فيه ، وقيل : معنى قال هنا حكم اهـ . **واقول** : ان ابن حجر نقل عن غيره ثلاثة أقوال فى معنى القول الواقع فى الحديث ، ولم يفهم الراجح منها عنده الا ما عهد عند المؤلفين من ان الراجح عند الناقل هو القول الذى قدمه فى الذكر ، ولم يقدم ابن حجر إلا ما حل به العينى ، وعليه فهما متفقان ، وان لم يرض العينى رحمه الله بالاتفاق فانا نقول : انه نسب اليه ما لم يقله ، فما نسب اليه هو منقول عن بعض ، فلو نقل العينى عبارته بعينها لما تكلف الاعتراض . فافهم .

« المحاكمة الخامسة بعد المائتين »

في كتاب الجهاد ، من باب عزم الامام على الناس . حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا جرير عن عبد الله ، قال : لقد أتاني اليوم رجل فسألني عن أمر ما دريت ما أرد عليه ؟ فقال أرأيت رجلا مؤديا نشيطا يخرج مع أمرائنا في المغازي ، فيعزم علينا في أشياء لا نخصيها ؟ فقلت له : والله ما أدري ما أقول لك ؟ الا اننا كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فعسى أن لا يعزم علينا في أمر الامر حتى نفعله ، وان أحدكم لن يزال بخير ما اتقى الله ، أو اذا شك في نفسه شيء سأل رجلا فشفاه منه ، واوشك ان لا يجدوه ، والذي لا اله الا هو ما أذكر ما غبر من الدنيا الا كالغلب شرب صفوه وبقي كدره ، قال العيني قوله : يخرج . قال بعضهم (ابن حجر) : كذا في الرواية بالنون ، قلت : مجرد الدعوى ان الرواية بالنون لا يسمع ، بل يحتاج ذلك الى برهان ، بل الظاهر انه بالياء آخر الحروف ، والضمير الذي فيه يعود الى قوله : رجل ، وايضا فان في رواية النون قلنا في التركيب على ما لا يخفى اه . وعبارة ابن حجر هكذا قوله : نخرج مع امرائنا ، كذا في الرواية بالنون من قوله نخرج ، وعلى هذا فالمراد بقوله رجلا احدا ، أو هو مخذوف الصفة أي رجلا منا وعلى هذا عول الكرماني ، لأن السياق يقتضي أن يقول : مع أمرائه وفيه حينئذ التفات ، ويحتمل أن يكون بالتحتانية بدل النون وفيه أيضا التفات . واقول : ان الذي افهمه من قول ابن حجر ، كذا في الرواية بالنون يعني بالرواية روايته هو عن مشائخه ، ولا يريد ان ذلك في جميع روايات البخاري ، لأن كل حافظ انما يحكم على نفسه وعلى ما يعلمه ، وحينئذ لا معنى لقوله مجرد الدعوى لا يسمع ، بل يحتاج ذلك الى برهان ، الا ترى انه لو قيل للعيني ، انك لم تروها بالنون ، ولا بالياء وانما استظهرت ذلك استظهارا وبين الاستظهار والرواية بون بعيد ، والذي يدل للنون فيعزم علينا بعده ، والحاصل ان المناسب في هذا المقام ان نكرر ما نبهت عليه فيما سبق من أن الشراح عند شرح الحديث قد لا يستحضرون الرواية في لفظة تحتل أوجها في الاعراب والمعنى ، فيرجعون الى الدراية بامتحان القواعد . فيسلكون مسالك جائزة في التوجيه ، وربما يكون توجيهها أدق من غيره . والخطب هنا سهل .

« المحاكمة السادسة بعد المائتين »

في كتاب الجهاد ، من باب ان الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر . حدثنا أبو الياسان أخبرنا شعيب عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : شهدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لرجل ممن يدعى الاسلام : هذا من أهل النار . فلما حضر القتال قاتل الرجل قتالا شديدا فأصابته جراحة ، فقبل : يا رسول الله الذي قلت : انه من أهل النار فانه قد قاتل اليوم قتالا شديدا ، وقد مات . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : الى النار ، قال : فكاد بعض الناس أن يرتاب ، فبينما هم على ذلك اذ قيل : انه لم يمت ولكن به جراحا شديدا ، فلما كان من الليل لم يصبر على الجراح فقتل نفسه ، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال : الله اكبر اشهد اني عبد الله ورسوله . ثم أمر بلالا فنادى بالناس : إنه لا يدخل الجنة الا نفس مسلمة ، وان الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر ، قال العيني : فان قلت : ان هذا يعارض قوله صلى الله عليه وسلم : انا لا نستعين بمشرك ، قلت : لا تعارض ، ثم أجاب باجوبة ، ثم ذكر ايضا معارضة لاستعانة النبي بصفوان بن امية في هوازن ، واستعمار منه أيضا مائة درع باداتها ، وخرج معه وقاتل حتى غيرته هوازن . فقال : رب من قريش خير من رب من هوازن ، وأجاب عنه الطحاوي بأن قتال صفوان مع النبي صلى الله عليه وسلم انما هو باختياره ، فلا يعارض قوله : انا لا نستعين بمشرك .

وقال بعضهم (ابن حجر) : هي تفرقة لا دليل عليها ولا أثر . قلت : كان النبي صلى الله عليه وسلم قد علم بالوحي أنه لا بد من إسلامه ، ولهذا أعطى له من الغنائم يوم حنين شيئا كثيرا ، ثم أسلم والله أعلم . وعبارة ابن حجر مثل ما قال العيني ، إلا أنه زاد بعد ذلك أن قال : وبيان ذلك أن المخالف لا يقول به مع الاكراه ، وأما الأمر فالتقرير يقوم مقامه . والحاصل أن الأوجه في نفي التعارض من أقوال كثيرة ما مال إليه ابن حجر ، وارتضاء العيني أن عدم الاستعانة خاص بذلك الوقت ، ثم نسخ بدليل شهود صفوان بن أمية حينما مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو مشرك ، وذلك إما بأمره صلى الله عليه وسلم ، أو بتقريره ، وكل ناسخ كما أن الوجه الذي ارتضاه العيني من كونه صلى الله عليه وسلم قد علم بالوحي أنه لا بد من إسلامه في غاية الوجاهة .

« المحاكمة السابعة بعد المائتين »

في كتاب الحزبية والموادعة مع أهل الذمة والحرب ، وقول الله تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون .) حدثنا علي بن عبد الله ، حدثنا سفيان قال : سمعت عمرا قال : كنت جالسا مع جابر بن زيد وعمرو بن أوس ، فحدثتهما بحالة سنة سبعين . عام حج مصعب بن الزبير بأهل البصرة عند درج زمزم ، قال : كنت كاتباً لجزء بن معاوية عم الأحنف ، فأتانا كتاب عمر بن الخطاب قبل موته بسنة : فرقوا بين كل ذي محرم من الجوس ، ولم يكن عمر أخذ الجزية من الجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخذها من مجوس هجر . قال العيني : وقال بعضهم (ابن حجر) : جزء معدود من الصحابة ، وكان عامل عمر على الأهواز ، وقال أبو عمر في الاستيعاب : لا تصح له صحبة اه . وعبارة ابن حجر مثل ما نقله عنه العيني ، **واقول** : غاية ما اعترض به العيني أن ما أثبتته ابن حجر من صحبة جزء خلاف ما أثبتته قبله أبو عمر بن عبد البر في الاستيعاب من عدم صحبته ، والقاعدة التي يتمسك بها العيني وغيره دائماً هي أن المثبت مقدم على النافي مهما كانا أمنين ثقتين ، وابن حجر مثبت له الصحبة ، وابن عبد البر ينفيها ، على أن الخلفاء الأولين خصوصاً عمر لا يولون إلا الصحابة ، ولذا قال في الإصابة في ترجمة جزء المذكور رادا على ابن عبد البر : وقد تقدم غير مرة أنهم كانوا لا يؤمرون في ذلك الزمان إلا الصحابة ، والله أعلم .

« المحاكمة الثامنة بعد المائتين »

في كتاب الخلق ، من باب في النجوم . قال البخاري : وقال قتادة (ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح) : خلق هذه النجوم لثلاث : جعلها زينة للسماء ، ورجوماً للشياطين ، وعلامات يهتدى بها ، فمن تأول فيها بغير ذلك أخطأ وأضاع نصيبه ، وتكلف ما لا علم له به ، ثم قال البخاري : في باب صفة (الشمس والقمر بحسبان) : وقال ابن عباس : يقال : يولج : يكور وليجة ، كل شيء أدخلته في شيء ، قال العيني : قال بعضهم (ابن حجر) : يكور كذا يعني بالراء في رواية أبي ذر ، ورأيت في رواية ابن شوبة يكون بالنون وهو الأشبه **قلت** : الأشبه بالراء ، لأن معنى يكور يلف النهار في الليل الخ . وعبارة ابن حجر قوله : يقال : يولج يكور ، كذا في رواية أبي ذر ، ورأيت في رواية ابن شوبة يكون بالنون وهو أشبه ، وقال أبو عبيدة (١)

(١) الإمام اللغوي أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري ، المتوفى ٢١١ وكان يرى رأى الخوارج ، ولهذا لم يحضر جنازته أحد من الناس حتى اكتمل لها من يحملها .

بولج : أى ينقص من الليل فيزيد في النهار اهـ . **واقول :** إن القائل بلفظ وهو أشبه بحتمل أن يكون من كلام ابن شوية ، وعليه فلا اعتراض على ابن حجر ، ويقر به أو يعينه ما قاله ابن حجر بنفسه في هذا المقام قبل أسطر عند قول الحسن (١) : كورة تكور حتى يذهب ضوءها : إن معنى التكوير اللف ، تقول : كورت العامة تكويرا إذا لففتها اهـ . ويحتمل أن يكون لفظ هو أشبه من توجيه ابن حجر ، فيكون مناقضا لنفسه وراجعا عن الصواب الى غيره . والله أعلم .

« المحاكمة التاسعة بعد المائتين »

من كتاب بدء الخلق ، في باب ذكر الجن وثوابهم . قال البخارى : لقوله تعالى : (يا معشر الجن والإنس ألم يأتيكم رسول منكم يقصون عليكم آياتى - الى قوله - عما يعملون) بخسا : نقضا ، قال مجاهد : (وجعلوا بينه وبين الجنة نسيا) . قال كفار قریش : الملائكة بنات الله وأمهاتهن بنات سروات الجن ، قال الله تعالى : (ولقد علمت الجنة أنهم لمحضرون) ستحضر للحساب جند محضرون عند الحساب ، قال العيني : قوله : جند محضرون ، هو في آخريس ولا تعلق له هنا ولا يمكن ذكره لمناسبة الاحضار للحساب ، ثم قال : وقال بعضهم (ابن حجر) : وقع في رواية الكشميهنى جند محضر بالافراد ، **قلت :** الصواب محضرون لأن القرآن هكذا اهـ . وعبارة ابن حجر ووقع لغير انكشميهنى جند محضر بالافراد وروايته أسد اهـ . **واقول :** إن الذى ينهم بالمنطوق من عبارة ابن حجر أن افراد جند هو رواية غير الكشميهنى ، وبالفهم ان الجمع رواية الكشميهنى ، والذى ينهم من نقل العيني عن ابن حجر عكسه منطوقا ومفهوما ، وأيا كان فالقرآن هو ما قلله العيني من غير تردد ، فلاسدية لجهة الافراد غير متجهة في الظاهر لكن تطويح ابن حجر العقول الى ما وراء الابعاد ألقاها الى بعض التفكير ، فانتبهنا الى تفكيك عبارة ابن حجر بالتدقيق الفلسفى ، فمجوزنا رجوع الضمير فى قوله : وروايته أسد للكشميهنى ، وهذا التأويل واجب حتى يوافق نص القرآن وموافقته واجبة ، لأن كل ما نقله البخارى فى هذه الترجمة من القرآن نقله بلفظه ونصه ، فذلك أمه

« المحاكمة العاشرة بعد المائتين »

من كتاب أحاديث الأنبياء ، في باب (واذكر عبدنا داود ذا الأيد .. الى قوله - وفصل الخطاب) . قال مجاهد : الفهم فى القضاء (وهل أتاك نبأ الخصم) الى قوله : (ولا تشطط) لا تسرف الخ . قال العيني : قوله : (ولا تشطط) ، لا تسرف أشار به الى ما فى قوله تعالى : (فاحكم بيننا بالحق ولا تشطط واهدنا الى سواء الصراط) . وفسر لا تشطط بقوله : لا تسرف ، وقال بعضهم (ابن حجر) : كذا وقع هنا . **قلت :** فكانه استبعد هذا التفسير ، وقد فسر السدى هكذا ، وفسره أيضا بقوله : لا تحف ، وقال الفراء : معناه لا تجر ، وقتادة لا تمل ، والشطط مجاوزة الحد ، وأصل الكلمة من قولهم : شطت الدار ، وأشطت إذا بعدت اهـ . وعبارة ابن حجر قوله : ولا تشطط ، لا تسرف كذا وقع هنا ، وقال الفراء : معناه لا تجر ، وقتادة لا تمل ، والسدى لا تحف اهـ . **واقول :** إني تأملت قليلا فى الظرفية التى وقعت فى كلامه ، فشمت منها أن هنا مفهوم دليل الخطاب ، ولتكرر أصل هذه المادة فى القرآن راجعتها ، فوجدت البخارى فسر الشطط فى سورة الكهف بالافراط ، فعلمت أن مراد ابن حجر الإشارة الى أن البخارى يتفنن فى التفسير ، حيث ان المعانى المذكورة ان لم تكن هى هى فمقاربة ، فاعرفه .

(١) أبو سعيد الحسن بن يسار البصرى ، كان رحمه الله اماما عالما اشتهر بالفضل والتصوف والورع ، توفي ١١٠ هـ .

« المحاكمة الحادية عشرة بعد المائتين »

في كتاب ما ذكر عن بني اسرائيل ، في باب مفرد إثر كتاب حديث الغار . حدثنا سعيد بن تليد عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : بينا كلب يطيف بركية كاد يقتله العطش ، اذ رآته بغيا من بغايا بني اسرائيل ، فنزعت موقها فسقته فغفرها به . قال العيني قوله : موقها بضم الميم وسكون الواو ، وفي آخره قاف قال بعضهم (ابن حجر) : هو الخف . قلت : لا بل الموق هو الذي يلبس فوق الخف ويقال له : الجر موق أيضا ، وهو فارسي معرب اه . وعبارة ابن حجر قوله : موقها بضم الميم وسكون الواو بعدها قاف هو الخف ، وقيل : ما يلبس فوق الخف اه . **واقول** : عبارة المصباح الموق : الخف ، معرب والجمع أمواق مثل قفل واقفال ، فهو شاهد لما قدمه ابن حجر من التفسيرين ، وكذلك ما في القاموس موافق لاطلاقه باعتبار صفة ، ونصه والموق خف غليظ يلبس فوق الخف ، وعلى كل حال الخطب سهل ، ثم قال العيني : قد مضى في كتاب الشرب عن أبي هريرة نحوه هذا ، ولكن القضية متعددة ، وكذا وقع في الطهارة في شأن الرجل . قال بعضهم (ابن حجر) : يحتمل تعدد القضية . قلت : بل يقطع بانه قضيتان : احدهما للرجل والاخرى للمرأة ، وانما يقال : يحتمل تعدد القضية لو كانت لواحد اه . وعبارة ابن حجر مثل ما نقلها عنه العيني ، **واقول** : ان مما لا يتوقف فيه أن القصة متعددة قطعاً ، حيث ان المتعلق مرة رجل وأخرى امرأة ، فباب الاحتمال هنا ممنوع في الصناعة الا اذا كانت القصة متعلقة بواحد ، فما رآه العيني رحمه الله تعالى هو الظاهر . والله أعلم .

« المحاكمة الثانية عشرة بعد المائتين »

في آخر كتاب ما ذكر عن بني اسرائيل ، في باب مفرد إثر حديث الغار . حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك ، عن حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية بن أبي سفيان عام حج على المنبر ، فتناول قصة من شعر كانت في يدي حرسى ، فقال : يا اهل المدينة اين علماءكم ؟ سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذه ويقول : انما هلكت بنو اسرائيل حين اتخاذا نساؤهم ، قال العيني : قوله : اين علماءكم ؟ قال بعضهم (ابن حجر) : فيه اشارة الى أن العلماء اذ ذاك فيهم كانوا قليلا ، وهو كذلك لأن غالب الصحابة يومئذ كانوا قد ماتوا وكأنه رأى جهال عوامهم صنعوا ذلك ، فاراد أن يذكر علماءهم ويؤنبهم بما تركوه من الانكار في ذلك ، قلت : ان كان غالب الصحابة ماتوا في ذلك الوقت ، فقد قام مقامهم أكثر منهم جماعة من التابعين الكبار والصغار وأتباعهم ، ولم يكن معاوية (١) قصد هذا المعنى الذي ذكره هذا القائل وانما كان قصده الانكسار عليهم باهالهم انكار مثل هذا المنكر ، وغفلتهم عن تغييره اه . وعبارة ابن حجر مثل ما نقله العيني عنه ، الا ان بعدها : ويحتمل أن يكون ترك من بقى من الصحابة ومن أكابر التابعين اذ ذاك الانكار اما لاعتقاد عدم التحريم ممن بلغه الخبر فحمله على كراهة التنزيه ، أو كان يخشى من سطوة الامراء في ذلك الزمان على من يستبد بالانكار ، لئلا ينسب الى الاعتراض على أولى الامر ، أو كانوا ممن لم يبلغهم الخبر أصلا ، أو بلغ بعضهم لكن لم يتذكروه حتى ذكرهم به معاوية ، فكل هذه الأعذار ممكنة

(١) أبو يزيد معاوية بن أبي سفيان بن حرب قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم (اللهم مله هاديا مهديا واهده واهد به)

قال ابن عباس ما رأيت أحدا أخلق بالملك من معاوية ، توفي ٦٠

الخ تقريراته ، **واقول** : إن اعتراض العيني عبارة عن كون التابعين الكثيرين قاموا في الارشاد مقام الصحابة ، وإن المعنى الذى قصده معاوية غير المعنى الذى بينه ابن حجر بل غيره ، وعند التأمل فى المعنيين الذين بينهما الشيطان وجدا متحدين معنى ، وكادا أن يكونا كذلك لفظا ، وأما كون التابعين أكثر جمعا من الصحابة فقد تولد منه اشكال على العيني ، وهو أن من كان مثل الصحابة فى المعنى المقصود من وظيفته الارشاد والنصيحة للأمة ولم يقوموا بهذا الوظيف فهم أحق بالتنديد من معاوية وغيره ، لكن ابن حجر التمس لهم اوجها كثيرة فى الاعتذار ، فجزاها الله خيرا وغفر لها ولجميع المسلمين .

« الحاكمة الثالثة عشرة بعد المائتين »

من كتاب المناقب ، من باب فضائل أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم . حدثنى إسحاق ، حدثنا النضر عن عمران بن حصين ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خير أمتى قرنى ، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم . قال عمران : فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثا ؟ ثم إن بعدكم قوما يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يؤتمنون ، وينذرون ولا يفون ، ويظهر فيهم السمن ، قال العيني قوله : ثم إن بعدكم قوما ينصب قوما عند الأكثرين ، ويروى قوم بالرفع ، قال بعضهم (ابن حجر) : يحتمل أن يكون من الناسخ على طريقة من لا يكتب الألف فى المنصوب ، ويحتمل أن يكون ان تقريرية بمعنى نعم . وفيه بعد وتكلف اه . **قلت** : الاحتمال الاول أبعد من الثانى ، والوجه فيه أن يكون ارتفاع قوم على تقدير صحة الرواية بفعل محذوف تقديره ان بعدكم يخى قوم اه . وعبارة ابن حجر موافقة لما نقل عنه العيني ، **واقول** إن العيني أرجع ضمير وفيه بعد للاحتمال الثانى المفهوم منه بأن الأول لا بعد فيه ولا تكلف ، وما فهمه هو الظاهر ، ويحتمل رجوعه للمذكور الشامل لها ، وعليه فابن حجر ساكت عن اعراب القضية ، والعيني بعد أن استبعد الاحتمالين اختار أن يكون قوم فاعلا لفعل محذوف قدره ييجىء ، وأنا اختار احتمالا رابعا يتقدمه مقدمة معلومة عند البيانين ، وهو كثرة الجواب عن سؤال مقدر مفهوم من المقام ، وفى القرآن منه كثير جدا ، وهنا يفهم من قوله صلى الله عليه وسلم : خير أمتى قرنى ، ثم الذين يلونهم استشعار سؤال ، هو ما حال التالين للقرون الثلاثة ؟ فقال : إن التالين بعدكم قوم يشهدون الخ . ويحتمل وجها خامسا وهو أن يكون إن بمعنى نعم ، كقول ابن الزبير لفضالة بن الشريك القاتل له : لعن الله ناقة حملتني اليك : انورا كبها ، فالجملة الشريفة حينئذ مركبة من مبتدأ وخبر يتقدمها التصديق أو الاعلام بنعم ، والمسوغ للابتداء بالنكرة التوصيف بجملة يشهدون الخ . والخبر كائنون بعدكم ، وهو ظاهر . والله أعلم .

« الحاكمة الرابعة عشرة بعد المائتين »

من كتاب المناقب ، قبل باب مناقب عمر بن الخطاب بقليل . حدثنا إسماعيل بن عبد الله ، حدثنا سليمان بن بلال ، عن عائشة رضى الله تعالى عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مات وأبو بكر بالسنح قال إسماعيل : يعنى بالعالية فقام عمر يقول : والله ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قالت : وقال عمر : والله ما كان يقع فى نفسى الا ذا ، وليبعثه الله فليقطعن أيدى رجال وأرجلهم ، فجاء أبو بكر فكشف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبله ، قال : بأني أنت وأمى طبت حيا وميتا ، والله الذى نفسى بيده

لا يذيقك الله الموتين أبدا . ثم خرج فقال : ايها الخائف على رسلك ، فلما تكلم أبو بكر وجلس عمر ، فحمد الله أبو بكر وأثنى عليه ، وقال : ألا من كان يعبد محمدا صلى الله عليه وسلم ، فإن محمدا صلى الله عليه وسلم قد مات ، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت ، وقال : (انك ميت وانهم ميتون) وقال : (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، أفأثن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ، ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا وسيجزي الله الشاكرين) ، قال : فتشجع الناس ليكون ، قال : واجتمعت الأنصار الى سعد بن عباد في سقيفة بني ساعدة ، فقالوا : منا أمير ومنكم أمير ، فذهب إليهم أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح ، فذهب عمر يتكلم فأسكته أبو بكر ، وكان عمر يقول : والله ما أردت بذلك الا أني قد هيأت كلاما قد أعجبني ، خشيت ألا يبلغه أبو بكر ، ثم تكلم أبو بكر فتكلم أبلغ الناس فقال في كلامه : نحن الامراء وأنتم الوزراء ، فقال حباب بن المنذر : لا والله لا نفعل ، منا أمير ومنكم أمير ، فقال أبو بكر : لا ، ولكننا الامراء وانتم الوزراء ، هم أوسط العرب دارا وأعربهم أحسابا فبايعوا عمر أو أبا عبيدة . فقال عمر : بل نياثلك أنت فأنت سيدنا ، وخيرنا وأحبنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخذ عمر بيده وبايعه الناس ، فقال قائل : قتلتم سعد بن عباد ، فقال عمر : قتله الله ، قال العيني : قوله : فقال قائل ، أي من الانصار : قتلتم سعدا يعني سعد بن عباد ، وقال الكرماني : هو كناية عن الاعراض والخذلان لا حقيقة القتل ، وقال بعضهم (ابن حجر) : يرد هذا ما وقع في رواية موسى (١) بن عقبة عن ابن شهاب ، فقال قائل من الانصار : اتقوا سعد بن عباد (٢) لا تطؤوه ، فقال عمر : اقتلوه قتله الله اه . قلت : لا وجه قط للرد المذكور ، لأنه ليس المراد من قول عمر : اقتلوه حقيقة القتل ، بل المراد منه أيضا الاعراض عنه وخذلانه كما في الأول ، ومعنى قول : عمر قتله الله ، دعاء عليه لعدم نصرته للحق ومخالفته الجماعة ، لأنه تخلف عن البيعة ، وخرج من المدينة ولم ينصرف اليها الى أن مات بالشام اه . وعبارة ابن حجر قوله : فقال قائل : قتلتم سعد بن عباد ، أي كدتم تقتلونه ، وقيل : هو كناية عن الاعراض والخذلان ، ويرده ما وقع في رواية موسى الى آخر ما نقله عنه العيني ، وزاد بعده ابن حجر فقال : نعم لم يرد عمر الأمر بقتله حقيقة واما قوله : قتله الله فهو دعاء عليه ، وعلى الاول هو اخبار عن أهله والاعراض عنه اه . واقول : ان سعدا رضى الله عنه هو كبير الخزرج حينذاك ، فاجتمعت عليه الأنصار يومئذ اجتهدا منهم في سقيفة بني ساعدة وأرادوا أن يؤمروه ، جريا على عادة العرب من كراهة أن يتأمر عليهم أحد من غير قبيلتهم ، وكان سعد معهم مريضا فتأسف عليه هذا القائل حين فاته الأمانة وذهبت الى غيره ، وكان يظن نصرته من الانصار فخطبهم بأن خذلانكم اياه ، وعدم نصرتكم اياه كالقتل وازهاق الروح ، بل قتلوه معنى (فانظر كيف خرج من المدينة مغاضبا من غيريعة الى الشام ؟ ولم يرجع الى أن مات بحوران سنة خمس عشرة) ويقرب منه ما صدر به ابن حجر من قوله : كدتم تقتلونه ، ثم إن رواية موسى بن عقبة التي استدلل بها ابن حجر من قوله : اتقوا سعد بن عباد لا تطؤوه ، لأنك قد علمت أنه مريض مزمل ، والسقيفة يومئذ بلغت نهايتها في الهرج ، والمرج والأخذ والرد والذهاب والاياب ، وسعد حينئذ ذهب قوته الحسية والمعنوية فيها

(١) هو موسى بن عقبة المطرفي المدني ، أدرك ابن عمر وروى عنه الثوري ومالك وابن المبارك وغيرهم ، توفي ١٤٠

(٢) أبو ثابت سعد بن عباد صحابي جليل ، كان ماجدا جوادا يقول اذا انصرف من صلاة مكتوبة : اللهم ارزقني مالا أستعين به على فعلى فانه لا يصلح الفعالي الا بالمال ، وقد شهد جميع المشاهد مع النبي صلى الله عليه وسلم ، الا بدرا فانه لدغ فتخلف ، توفي ١٥ .

بين عشية وضحاها ، فهو أقرب الناس الى الموت بوطء الأرجل ، فضلا عما فاته من الإمارة ، ولذا قال : فاتقوا
وتأعدوا عنه كي لا تطووه ، وتقتلوه ، فهذا هو وجه الرد على الكرماني ، وأما قول العيني : لا وجه قط للرد
المذكور ، لأنه ليس المراد من قول عمر : اقتلوه حقيقة القتل ، بل المراد منه أيضا الاعراض عنه وخذلانه
كما في الاول ، فهو معترض من جهة الاستدلال ، إذ ابن حجر لم يقل : إن المراد من قول عمر ، اقتلوه حقيقة ، ومن
جهة أخرى هي تسويته بين الاعراضين والخذلانين ، لأن الاول قائله للتأسف والتحزن والتحرق من
خذلانه وعدم نصرته ، والثاني ترغيب بل أمر أكيد بخذلانه وعدم نصرته ، فمعنى الاول غير معنى الثاني فتأمل
الجميع ، فقد أطلت الشوط .

« المحاكمة الخامسة عشرة بعد المائتين »

في كتاب المناقب ، من باب مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي رضى الله عنه ، حدثنا أحمد بن أبي
يكر ، حدثنا محمد بن أبي ابراهيم عن أبي هريرة : أن الناس كانوا يقولون : أكثر أبو هريرة ، وإنى كنت أزم
رسول الله صلى الله عليه وسلم بشبع بطنى حتى لا أكل الخمير ، ولا ألبس الحبير ، ولا أأخذ منى فلان ولا فلانة
وكنت ألصق بطنى بالحصاء من الجوع ، وإن كنت لاستقرئ الرجل الآية هي معى كى ينقلب بى فيطعمنى
وكان خير الناس للمسكين جعفر بن أبي طالب ، كان ينقلب بنا فيطعمنا ما كان فى بيته حتى ان كان ليخرج الينا العكة
التي ليس فيها شيء فنشقها فلنلق ما فيها الخ . قال العيني : قال بعضهم (ابن حجر) : أى
طلب منه القرى فيظن أنى أطلب منه القراءة ، قال : ووقع بيان ذلك فى رواية لأبي نعيم فى الحلية عن أبي هريرة
أنه وجد عمر فقال : أقرئنى ، فظن أنه من انقراءة فاخذ يقرئه القرآن ولم يطعمه ، قال : وإنما أردت منه الطعام اه .
قلت : هذا الذى قاله غير صحيح ، ويظهر فساد من قوله : كنت لاستقرئ الرجل الآية هي معى ، أى كنت أحفظها
قال : والدليل على هذا ما رواه الترمذى ، من حديث أبي دريرة : ان كنت لأسأل الرجل عن الآية وأنا أعلم
بها منه ، ما أسأله الا ليطعمنى شيئا ، واستدلال هذا القائل عن المعنى الذى فسر به ما رواه أبو نعيم لا يفيد أصله
لأنه قضية أخرى مخصوصة بما وقع بينه وبين عمر ، والذى هنا أعم اه . وعبرة ابن حجر هى موافقة لما نقل عنه
العيني . واقول : ان كلا من الشيخين يسلم أن مادة الاقراء من المشترك ، وإنما اختار كل واحد منهما واحدا
من المعنيين ، واستدل له بدليل خارج عن حديث الباب ، إلا أن سياق وألفاظ أبي هريرة يكاد كل منها ينطق
بما مشى عليه العيني ، وأيضا القرى فى اللغة يقال لما يقدم للضيف أولا وللفعل المقدم له أيضا ، وأبو هريرة لم
يكن ضيفا عند الاستقراء ، وما يعطاه حينئذ فى مكانه ليس قرى إلا مجاز على مجاز على تجوز وتوسع ، هذا
والذى استقر عليه ذهنى أخيرا أن يريد أبو هريرة باللفظ كلا المعنيين وأيهما فهم نفع ، لأن إرادة المعانى من اللفظ
المشترك جائزة عند كثير من الأصوليين ، وبه يرتفع النزاع وتنحسم الخصومة ، ان شاء الله تعالى . والله اعلم .

« المحاكمة السادسة عشرة بعد المائتين »

من كتاب المناقب ، فى باب ما اتقى النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه من اذى المشركين بمكة .
حدثنا الحميدى ، حدثنا سفيان الى أن قال : سمعت خبابا يقول : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو
متوسد يردة ، وهو فى ظل الكعبة ، ولقد لقينا من المشركين شدة ، فقلت : ألا تدعوا لله ؟ فقعد وهو محمرو وجهه
فقال : لقد كان من قبلكم ليمشط بمشاط الحديد ما دون عظامه من لحم أو عصب ، ما يصرفه ذلك عن دينه

ويوضع المنشار على مفرق رأسه فيشق باثنين ، ما يصرفه ذلك عن دينه ، وليتمن الله هذا الأمر حتى يسير الراكب من صنعاء الى حضرموت ما يخاف إلا الله . زاد بيان والذئب على غنمه . قال العيني قوله : والذئب بالنصب عطفا على المستثنى منه لا على المستثنى ، كذا قاله الكرماني . وقال بعضهم (ابن حجر) : ولا يمنع أن يكون عطفا على المستثنى ، والتقدير ولا يخاف على غنمه إلا الذئب . لأن مساق الحديث إنما هو للأمن من عدوان بعض الناس على بعض ، كما كانوا في الجاهلية ، لا للأمن من عدوان الذئب ، فان ذلك إنما يكون في آخر الزمان عند نزول عيسى عليه السلام اهـ . قلت : هذا تصرف عجيب ، لأن مساق الحديث أعم من عدوان الناس ، وعدوان الذئب ونحوه ، لأن قوله : الراكب ، أعم من أن يكون معه غنم أو غيره ، وعدم خوفه يكون من الناس والحيوان ، وقوله : فان ذلك إنما يكون في آخر الزمان الخ . غير مختص بزمان عيسى عليه السلام ، وإنما وقع هذا في زمن عمر بن عبد العزيز (١) فان الرعاية كانوا آمنين من الذئب في أيامه ، حتى إنهم ما عرفوا موته إلا بعدوان الذئب على الغنم الخ . وعبرة ابن حجر قوله : والذئب بالنصب عطفا على المستثنى منه ، لا المستثنى كما جزم به الكرماني ولا يمنع أن يكون الى آخر ما نقله عنه العيني ، **واقول** : إن نصب الذئب بالعطف على المستثنى منه قد اتفق عليه الشيخان بل الثلاثة ، وإنما نازع العيني فيما ذيل به من قوله : لا للأمن من عدوان الذئب ، فان ذلك الخ . إذ الحصر غير ظاهر لما تواتر من وقوع ذلك فيما سلف من زمن عمر بن عبد العزيز . نعم وما وقع لعمر ابن عبد العزيز خاص بزمنه وبقطر حكومته ، بخلاف الأمن من الذئب في زمن عيسى عليه السلام ، فانه عام في جميع الأرض وهو منظر ابن حجر فتأمله . (قال البخاري في نفس الترجمة المذكورة) : حدثنا عثمان ابن أبي شيبة ، حدثنا جرير ، الى ان قال : عن سعيد بن جبير ، سألت ابن عباس عن هاتين الآيتين ما أمرهما ؟ : (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق) . (ومن يقتل مؤمنا متعمدا) . فقال : لما نزلت التي في الفرقان ، قال مشركو أهل مكة : فقد قتلنا النفس التي حرم الله ، ودعونا مع الله الها آخر وقد أتينا الفواحش فانزل الله (إلا من تاب وآمن والآية) فهذه لاولئك ، وأما التي في النساء فهي أن الرجل اذا عرف الاسلام وشرائعه ثم قتل فجزاؤه جهنم خالدا فيها ، فذكرته لمجاهد فقال : إلا من ندم . قال العيني : مطابقتها للترجمة تؤخذ من قوله ، مشركو أهل مكة فقد قتلوا النفس التي حرم الله ، لأنه لم يكن في إيصالهم الاذى للمسلمين أشد من قتلهم وتعذيبهم إياهم ، وقال بعضهم (ابن حجر) : والغرض منه أي من هذا الحديث الإشارة الى أن صنيع المشركين بالمسلمين من القتل والتعذيب وغير ذلك ، يسقط عنهم بالاسلام اهـ . قلت : أراد بذلك بيان وجه المطابقة للترجمة فلا مطابقة بينهما بالوجه الذي ذكره أصلا ، لأن الترجمة ليست بمعقودة لما ذكره اهـ . وعبرة ابن حجر هكذا قوله : الحديث الرابع حديث ابن عباس في توبة القاتل ، وسيأتي شرحه في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى ، والغرض منه هنا الإشارة الى أن صنيع المشركين بالمسلمين من قتل وتعذيب وغير ذلك سقط عنهم بالاسلام اهـ . **واقول** : لا يخفى أن من عادة شراح الحديث وفي مقدمتهم الشيخان أن يذكروا فوائد وأحكاما تؤخذ من الحديث الذي هم بصدد شرحه ، ولولم يترجم لها المصنفون ، وما ذكره ابن حجر من الإشارة هو من هذه الفوائد ، وأما المطابقة فشئ آخر لم يتعرض لها ابن حجر لظهورها مما ذكره العيني : فقول العيني : أراد بذلك بيان وجه المطابقة للترجمة لا أحسبه إلا غير مطابق للواقع ، لأن عادة ابن حجر في بيان التطبيق التصريح بها فيقول : مطابقتها للترجمة من محل كذا ، لا بعنوان الإشارة ، والله اعلم .

(١) أحد خلفاء الدولة الأموية بالشام وأعداهم ، تولى الخلافة بعهد من سليمان بن عبد الملك ، فأبطل كثيرا من البدع وأصلح وعدل وسار سيرة الراشدين ، ومدة خلافته ستان ونصف . توفي ١٠١ .

« المحاكمة السابعة عشرة بعد المائتين »

فى كتاب الغزوات ، من باب قصة غزوة بدر . حدثنى يحيى بن بكير ، حدثنا الليث الى أن قال : ان كعب ابن مالك يقول : لم أتخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فى غزوة غزاها إلا فى غزوة تبوك ، غير أنى تخلفت عن غزوة بدر ، ولم يعاتب أحد تخلف عنها ، إنما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد عير قريش حتى جمع الله بينهم وبين عدوهم على غير ميعاد ، قال العينى : مطابقته للترجمة تظهر من لفظ الحديث ، وقال بعضهم (ابن حجر) : والغرض منه هنا قوله : ولم يعاتب أحد اه . قلت : اراد به وجه المطابقة بين الحديث والترجمة ، وليس الغرض ذلك ، لأن ما قاله لا يطابق الترجمة ، بل الوجه ما ذكرناه اه . وعبارة ابن حجر فى اثناء قوله : الشوكة الحد ، ثم ذكر المصنف طرفا من حديث كعب بن مالك فى قصة توبته ، وسيأتى بطوله فى غزوة تبوك ، والغرض منه هنا قوله : ولم يعاتب أحد الخ . **واقول** : لا يخفى أن ما هنا من وادى المحاكمة فى الحديث قبله ، لانه لا يريد بيان المطابقة بين الحديث والترجمة لظهورها ، وإنما اراد الحكمة التى قصدها كعب بن مالك اعتذارا عن تخلفه عن غزوة بدر ، فالغرض من متعلقات كعب ، لا من متعلقات ترجمة البخارى بحديث كعب ، فلا يذهب عنك لفظ ابن حجر « هنا » يعنى وايرادها هناك ، أى فى غزوة تبوك بطولها لغرض آخر ، فهل قول العينى : اراد به وجه المطابقة الا توهمهم ؟ فاعرفه .

« المحاكمة الثامنة عشرة بعد المائتين »

فى كتاب الغزوات ، فى باب فضل من شهد بدرا أوبعد باب . حدثنى عبد الله بن محمد الجعفى حدثنى أبو أحمد ، الى ان قال : عن ابن أبى أسيد ، قال : قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر : اذا أكتبوكم فارموهم واستبقوا نبلكم ، قال العينى : قوله : اذا أكتبوكم من الاكتاب . من الكتب بتحريك التاء المثلثة وهو القرب ، يقال : رماه من كتب ، وقوله : استبقوا ، أمر من الاستبقاء وهو طلب البقاء ، وقال بعضهم (ابن حجر) : هو أمر من الابقاء ، قلت : ليس كذلك ، لا يقول هذا إلا من هو عار عن علم التصريف اه . وعبارة ابن حجر : قوله : واستبقوا نبلكم ، بسكون الواحدة ، فعل أمر بالاستبقاء أى طلب الابقاء اه . **واقول** : إن الذى تمرن فى علم التصريف يدرك أن الشيخين متفقان على أن السين والتاء فى لفظ استبقوا للطلب ، لكونهما أخذاء فى مفهومه ، ثم اختلفا فى النتيجة بالافعال ، وهو فعل الفاعل المطلوب منه صلى الله عليه وسلم من أهل بدر المعروف عندهم بالمعنى المصدري ، وهو حقيقة اتفاقا . واما البقاء فهو المعروف عندهم بالحاصل بالمصدر . والحاصل أن البقاء وصف للفعل ، والابقاء وصف للفاعل ، ثم يسأل ويقال : هل ابن حجر من العارفين عن علم التصريف ؟ وهل العينى أحسن النظر هنا ؟ والله اعلم .

« المحاكمة التاسعة عشرة بعد المائتين »

فى كتاب المغازى ، من باب (إذ همت طائفتان منكم أن تفشلا والله وليهما وعلى الله فليتوكل المؤمنون) حدثنا أبو معمر ، حدثنا عبد الوارث ، الى أن قال : عن أنس رضى الله عنه ، قال : لما كان يوم أحد انهزم الناس عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وأبو طلحة بين يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مجوب عليه بحجته

له ، وكان أبو طلحة رجلاً رامياً شديد النزع ، كسر يومئذ قوسين أو ثلاثاً ، وكان الرجل يمر معه بجعبة من النبل فيقول : انثرها لأبي طلحة ، قال : ويشرف النبي صلى الله عليه وسلم ينظر الى القوم ، فيقول أبو طلحة : بأبي أنت وأمي لا تشرف بصييك سهم من سهام القوم ، نحرى دون نحرى ، ولقد رأيت عائشة بنت أبي بكر وأم سليم وانهما لمشرتان أرى خدام سوقهما تنقزان القرب على متونهما تفرغانه فى أفواه القوم ، ثم ترجعان فتملأناهما ثم تيجآن فتفرغانه فى أفواه القوم ، ولقد وقع السيف من يدي أبي طلحة إما مرتين وإما ثلاثاً ، قال العيني : قوله بجعبة بفتح الجيم وسكون العين المهملة وفتح الباء الموحدة ، وهى الكنانة التى يجعل فيها السهام ، وضبطه بعضهم (ابن حجر) : بضم الجيم ، وما أراه الا غلطاً . وعبارة ابن حجر هى عين ما نقله عنه العيني ، **واقول** : راجعت كتب اللغة فما رأيت فيها الا من ضبطه بالفتح ، كما ضبطه العيني الذى نشكره على حسن أدبه فى الرد ، ونود أن تكون معارضته دائماً مصوغة فى قالب الادب ، رحمه الله ونفع به المسلمين .

« الحاكمة المتممة للعشرين بعد المائتين »

فى كتاب المغازى ، من باب قتل حمزة رضى الله عنه ، حدثنى أبو جعفر محمد بن عبد الله إلى أن قال : عن جعفر بن عمرو بن أمية الضميرى ، قال : خرجت مع عبيد الله بن عدى بن الحيار ، فلما قدمنا حمص قال لى عبد الله بن عدى : هل لك فى وحشى نسأله عن قتل حمزة ؟ قلت : نعم ، وكان وحشى يسكن حمص فسألنا عنه فقبل لنا : هو ذلك فى ظل قصره كأنه حميت ، قال فجئنا حتى وقفنا عليه ييسير ، فسلمنا فرد السلام ، قال : وعبيد الله معتجر بعمامته ما يرى وحشى إلا عينيه ورجليه ، فقال عبيد الله : يا وحشى أتعرفنى ؟ قال فنظر اليه ، ثم قال : لا والله الا أنى أعلم أن عدى بن الحيار تزوج امرأة يقال لها : أم قتال بنت أبي العيص ، فولدت له غلاماً بمكة فكنت استرضع له ، فحملت ذلك الغلام مع أمه فناولتها إياه ، فلكأنى نظرت الى قدميك ، قال فكشف عبيد الله عن وجهه ، ثم قال : ألا نخبرنا بقتل حمزة ؟ قال : نعم ، إن حمزة قتل طعيمة بن عدى ابن الحيار بدار فقال لى مولاى جبير بن مطعم : إن قتلت حمزة بعمى فأنت حر ، قال : فلما أن خرج الناس عام عنين ، وعينين جبل بجبال أحد بينه وبينه واد خرجت مع الناس إلى القتال ، فلما ان اصطفوا للقتال خرج سباع فقال : هل من مبارز ؟ قال : فخرج اليه حمزة بن عبد المطلب ، فقال : يا سباع يا ابن أم امار مقطعة البظور اتحاد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : ثم شد عليه فكان كأمس الذهاب ، قال : وكنت لحمزة تحت صخرة فلما دنا منى رميته بحربتى ، فأضعها فى ثنيته حتى خرجت من بين وركيه ، قال : فكان ذلك العهد به فلما رجع الناس رجعت معهم فاقمت بمكة حتى فشى فيها الاسلام ، ثم خرجت الى الطائف فأرسلوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم رسولا ، فقيل لى : انه لا يهيج رسولا ، قال : فخرجت معهم حتى قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما رآنى قال : أنت وحشى ؟ قلت : نعم ، قال : أنت قتلت حمزة ؟ قلت قد كان من الأمر ما قد بلغك ، قال : فهل تستطيع أن تغيب وجهك عني ؟ قال : فخرجت فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج مسيلمة الكذاب ، قلت : لأخرجن الى مسيلمة لعل أقتله فأكافىء به حمزة ، قال : فخرجت مع الناس فكان من أمره ما كان ، قال : فاذا رجل قائم فى ثلجة جدار كأنه جمل أورك ناثر الرأس ، قال : فرميته بحربتى فأضعها بين ثديه حتى خرجت من بين كتفيه ، قال ووثب اليه رجل من الأنصار فضربه بالسيف

على هامته ، قال : قال عبد الله بن الفضل : فأخبرني سليمان بن يسار أنه سمع عبد الله بن عمر يقول : فقالت جارية على ظهر بيت : وا أمير المؤمنين قتله العبد الأسود ، قال العيني : قوله : قتله العبد الأسود ، أرادت به الوحشي وقال بعضهم (ابن حجر) : في قول الجارية : أمير المؤمنين نظر ، لأن مسيلمة كان يدعى أنه نبي مرسل من الله فكانوا يقولون له : رسول الله ونبي الله ، والتلقيب بأمر المؤمنين حدث بعد ذلك ، وأول من لقب به عمر وذلك بعد قتل مسيلمة بمدة اه . قلت : قال ابن التين : كان مسيلمة يسمى قارة بالنبي وقارة بأمر المؤمنين ، ورد عليه هذا القائل بقوله : فان كان يعنى ابن التين أخذه من هذا الحديث فليس بجيد ، والا فيحتاج الى نقل لذلك اه . قلت : قوله : ليس بجيد غير جيد ، لأن في الحديث التصريح بذلك ، لأنها إنما قالت بذلك لما رأت أن أمور أصحابه كلها كانت إليه ، فلذلك أطلقت عليه الامرة ، ولما تسبها الى المؤمنين فباعثوا أنهم كانوا آمنوا به في زعمهم الباطل ، وقوله : أول من لقب به عمر لا ينافي ذلك ، لان هذه الاولية بالنظر الى أبي بكر ، حيث لم يطلقوا عليه أمير المؤمنين اكتفاء بلفظ الخلافة ، ومع هذا كان هو أيضا أمير المؤمنين اه . وعبرة ابن حجر موافقة لذلك الا أنه زاد عليه قوله : ويحتمل أن تكون الجارية أطلقت عليه الامير باعتبار أن أمر أصحابه كان اليه ، وأطلقت على أصحابه المؤمنين باعتبار ايمانهم به ولم تقصد الى تلقيبه بذلك ، ثم نقل عن أبي دحية (١) الانكار على من أطلق أن عمر أول من لقب أمير المؤمنين ، مستدلا بهذا الحديث على أن مسيلمة تسمى به قبله ، قال ورده ابن الصلاح (٢) والنووي الى آخر ما قرره . واقول : ان المعروف في كتب السير والتاريخ أن كل من ترجم عمر ، وذكر أولياته فانه يقول : هو أول من تسمى بأمر المؤمنين ، واستدلال العيني بتصريحه في الحديث المذكور غفلة عن قاعدة فن المناظرة ، وهي أن محل النزاع لا يستند اليه في الاستدلال ، على أني أشك في الاعتقاد على مثل هذه الجارية التي لا يعرف أصلها ، ولا فصلها ولا حررتها من رقيتها ولا سنها ، فتأمل .

« المحاكمة الواحدة والعشرون بعد المائتين »

في كتاب الغزوات ، من باب من قتل من المسلمين يوم أحد ، قال البخاري : وقال أبو الوليد عن شعبة ، عن ابن المنكدر ، قال : سمعت جابرا قال : لما قتل أبي جعلت أبكي وأكشف الثوب عن وجهه ، فجعل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينهونني والنبي صلى الله عليه وسلم لم ينه ، وقال النبي : لا تبكيه - أو ما تبكيه - ما زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفع ، قال العيني : قوله : لا تبكيه ظاهره يقتضي أن النهي لجابر ، وبه صرح الكرماني ، ولان قوله : لا تبكيه خطاب بصيغة المذكر فيكون النهي لجابر ، وقال بعضهم (ابن حجر) : ظاهره أن النهي لجابر وليس كذلك ، وإنما النهي لفاطمة بنت عمرو عمة جابر ، وقد أخرجه مسلم من طريق غندر (٣) عن شعبة (٤) بلفظ قتل أبي فذكر الحديث الى أن قال : وجعلت فاطمة بنت عمرو عمتي تبكيه ، فقال النبي صلى

(١) أبو الخطاب عمر بن الحسن بن دحية الاندلسي ، كان أدبيا رجالة ، حافظا للحديث ، من مؤلفاته : خصائص الرسول ،

توفي ٦٢٣

(٢) العلامة مفتي الشام أبو عمرو ، عثمان تقي الدين بن الصلاح ، الفقيه العالم المحدث ، صاحب المؤلفات الكثيرة المتوفى ٦٤٣

(٣) هو محمد بن جعفر الهذلي بالولاء البصري روى عن الثوري وابن عيينة ، وروى عنه الامام أحمد ، والمديني وغيرهما ،

كان ثقة صدوقا على جانب من الفضل والورع توفي ١٩٣

(٤) أبو بطام شعبة بن الحجاج الازدي ، نشأ في واسط وانتقل الى البصرة وصار من أشهر رواة وأجلهم ، قال الثوري :

شعبة أمير المؤمنين في الحديث ، وقال الامام أحمد : كان أمة وحده في هذا الشأن ، توفي ١٦٠

الله عليه وسلم : لا تبكيه ، وكذا تقدم عند المصنف في الحناظر نحو هذا اه . ، قلت : الذي تقدم عند المصنف في الحناظر ليس كذلك ، الى أن قال : وكيف يترك صريح النهي لحابر ، ويقال : النهي هنا لفاطمة بنت عمرو وليس لها هنا ذكر ؟ وهذا تصرف عجيب ، وإن كان أصل الحديث واحدا فلا يمنع أن يكون النهي هنا لحابر وهناك لفاطمة ، وهذا قال الكرمانى اه . وعبرة ابن حجر مثل عبارة العيني التي نقلها عنه ، واقول : إني فكرت طويلا في مقال الشيخين ، فلم أجد في استدلال ابن حجر ما يدل على أن الخطاب هنا ليس لحابر ، بل الظاهر باق على ظاهره ، فبحث العيني واعتراضه لاغبار عليه ، فاعرفه .

« الحاكمة الثانية والعشرون بعد المائتين »

من كتاب المغازي ، في باب غزوة الخندق . وهي الأحزاب ، قال موسى بن عقبة : كانت في شوال سنة أربع . حدثنا يعقوب بن إبراهيم ، حدثنا يحيى الى قال : عن ابن عمر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم عرضه يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يحزه ، وعرضه يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة فأجازه ، قال العيني قوله : فلم يحزه ، أى فلم يحضه ولم يأذن له في القتال ، ومعنى أجازه أمضاه وأذن له ، وقال بعضهم (ابن حجر) قال الكرمانى : أجازه من الاجازة ، وهي الانفال أى أسهم له ، ويرد ذلك أنه لم يكن في غزوة الخندق غنيمة يحصل منها نفل ، قلت : رأيت في شرح الكرمانى ولم يحزه من الاجازة ، وهي الانفاذ ، وكأن المعترض ظن أن قوله ، الانفاذ الانفال باللام في آخره ، وليس كذلك بل هو الانفاذ بالذال المعجمة اه . وعبرة ابن حجر قوله : فأجازه أى أمضاه وأذن له في القتال ، وقال الكرمانى : أجازه من الاجازة ، وهي الانفال (أى أسهم له) قلت : والأول أولى ، ويرد الثاني هنا أنه لم يكن في غزوة الخندق غنيمة يحصل منها نفل ، وفي حديث أبي واقد الليثي : رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرض الغلمان وهو يحفر الخندق ، فأجاز من أجاز ورد من رد الى الدرارى ، فهذا يوضح أن المراد بالاجازة الامضاء للقتال ، واقول : قد تقدم لى مرارا أن كلا من الشيخين الشارحين أمين ثقة في نقله ، وقد نقل كل عن الكرمانى غير ما نقله الثاني ، فكل على صواب الا أنه يوجد في نقل ابن حجر عبارة (أى أسهم له) تفسير الانفال ، فان كان من بيان الكرمانى فاعتراض ابن حجر من الواضح وان كان من تفسير ابن حجر بالبناء على فهمه فحقية العيني على حالها ، وإن أشك كثيرا في كونه من تفسير ابن حجر ، إذ لو كان كذلك لكان افتياتا على الكرمانى على رأى العيني ، وهيهات أن يسكت عنه العيني وقد سكت ، فالشك قوى ، فتأمله .

« الحاكمة الثالثة والعشرون بعد المائتين »

في كتاب المغازي ، في باب غزوة الخندق حدثنا خلاد بن يحيى عن جابر ، قال إنا يوم الخندق نحفر فعرضت كدية شديدة فجاءوا النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : هذه كدية عرضت في الخندق ، فقال : انا نازل ، ثم قام وبطنه معصوب بحجر ، ولبثنا ثلاثة أيام لا نذوق ذواقا ، فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم المعول فضرب فعاد كتيبا أهيل أو أهيم ، فقلت : يا رسول الله ائذن لى الى البيت ، فقلت لامرتى : رأيت بالنبي شيئا ما كان في ذلك صبر فعندك شيء ؟ قالت : عندى شعير وعناق ، فذبحت العناق وطحنت الشعير حتى جعلنا اللحم في البرمة

بين الأثافي قد كادت أن تنضب ، أفقلت : طعيم لي ، فقم أنت يا رسول ورجل أورشلان ، قال : كم هو ؟ فذكرت له ، قال : كثير طيب ، قال : قل لها لاتنزع البرمة ولا الخبز من التنور حتى آتي ، فقال : قوموا فقام المهاجرون والأنصار فلبسوا دخلوا على امرأته ، قال : ويحك جاء النبي صلى الله عليه وسلم بالمهاجرين والأنصار ومن معهم ، قالت : هل سألك ؟ قلت نعم ، فقال : ادخلوا ولا تضغطوا ، فجعل يكسر الخبز ويجعل عليه اللحم ويخمر البرمة والتنور إذا أخذ منه ، ويقرب إلى أصحابه ثم يتزع فسلم يزل يكسر الخبز ويفرق حتى شبعوا وبقي بقية ، قال : كلي هذا وأهدى فان الناس أصابهم مجاعة . قال العيني : قوله : وأهدى بهزمة قطع من الإهداء لامن الهدية ، كما قال بعضهم (ابن حجر) ، وعبارته قوله : كلي ، وأهدى بهزمة قطع فعل أمر للمرأة من الهدية اه .

واقول : لا مخالفة بين الشيخين في المعنى ، لأن كل واحد منهما يسلم للأخر قوله ، اذ العيني صرح بأن المادة من الفعل الرباعي ، وابن حجر بين أنها من مادة الهدية التي هي الإكرام ، لامن مادة أخرى بمعنى آخر والخطب في غاية السهولة .

« المحاكمة الرابعة والعشرون بعد المائتين »

في كتاب المغازي ، من باب غزوة زيد بن حارثة . حدثنا مسدد : حدثنا يحيى بن سعيد الى أن قال : عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أسامة (١) على قوم فطعنوا في إمارته ، فقال : ان تطعنوا في إمارته فقد طعنتم في إماره أبيه من قبله ، وأيم الله لقد كان خليقا للإمارة وان كان من أحب الناس الى . وان هذا لمن أحب الناس الى بعده . قال العيني : والمطابقة في قوله : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أسامة على قوم ، وقال بعضهم (ابن حجر) : الغرض منه قوله ، فقد طعنتم في إمارة أبيه ، قلت : ليس هذا غرضه إذ لو كان غرضه ذلك لترجم بباب يناسبه ، وبين هذا وما ذكره بون لا يخفى على من يتأمله اه . وعبارة ابن حجر كذلك موافقة لما نقله عنه العيني ، **واقول :** ان الترجمة هي غزوة زيد بن حارثة (٢) ، وان الحديث دال على كون النبي صلى الله عليه وسلم أمره في زمن قبل زمن إمارة ابنه أسامة ، فالعيني يقول : الدلالة من قوله : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أسامة على قوم وابن حجر يقول : من قوله : فقد طعنتم في إمارة أبيه ، **واقول :** ان العيني قال في الرد على ابن حجر : إن بين ما ذكره ابن حجر وبين الترجمة بونا ، لا يخفى على من يتأمله ، ونحن تأملناه وخفي علينا هذا البون بل البون وجدناه بين ما قاله العيني وبين الترجمة ، لأن الترجمة باب غزوة زيد بن حارثة ، والمطابقة في قوله : (أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أسامة على قوم) فاضطررنا إلى اعتقاد توهمه كون الترجمة لأسامة لا لأبيه زيد بن حارثة ، فهذا نحن تأملنا . فتأمله انت .

(١) أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل المدني ، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقائد جيشه ، توفي حوالى ٥٤ هـ .

(٢) أبو أسامة زيد بن حارثة ، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه ، قتل في غزوة مؤتة ٨ هـ .

« المحاكمة الخامسة والعشرون بعد المائتين »

في كتاب الغزوات ، من باب عمرة القضاء ، حدثنا سليمان بن حرب ، حدثنا حماد الى أن قال : عن ابن عباس قال : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، فقال المشركون : انه يقدم عليكم وفد وهنهم حتى يثرب ، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يرملوا الأشواط الثلاثة ، وأن يمشوا ما بين الركنتين ، ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الاشواط كلها الا الابقاء عليهم ، قال العيني : قوله : الا الابقاء بكسر الهمة وسكون الباء الموحدة وبالقف ، أى الرفق بهم والشفقة عليهم ، والمعنى لم يمنعه من أمرهم بالرمح في جميع الأطواف الا الرفق بهم ، وقال القرطبي : يجوز الابقاء بالرفع على أنه فاعل يمنعه ، أى النبي صلى الله عليه وسلم ، وبالنصب على وجه التعليل أى لاجل الابقاء ، والمعنى لم يمنع النبي صلى الله عليه وسلم من أمره اياهم بالرمح في كل الاطواف إلا لأجل إبقائهم في الرفق شفقة عليهم ، وقال بعضهم (ابن حجر) : في وجه النصب يكون في يمنعه ضمير عائد على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فاعله ، قلت : هذا ليس بصحيح وليس في يمنعه ضمير مستتر ، وإنما الضمير البارز فيه يرجع الى النبي صلى الله عليه وسلم وفاعل يمنعه هو قوله : أن يأمرهم أى أمرهم ، وكلمة أن مصدرية ، والتقدير هو الذى ذكرناه الآن اهـ . وعبارة ابن حجر هكذا : قوله : إلا الابقاء عليهم بكسر الهمة وسكون الموحدة بعدها القاف والمد ، أى الرفق بهم والاشفاق عليهم ، والمعنى لم يمنعه من أمرهم من الرمح في جميع الطوافات إلا الرفق بهم وقال القرطبي : روينا قوله الا الابقاء عليهم بالرفع على أنه فاعل يمنعه ، وبالنصب على أن يكون مفعولا من أجله ، ويكون في يمنعه ضمير عائد على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فاعله ، وقول : إن الذى أعرب رواية النصب هو راويها القرطبي ، ونقلها ابن حجر وسكت عنها فكأنه رضى بها ، واعتراض العيني عليه خاصة ليس مما ينبغى ، على أن العيني كثيرا ما يقول : لامواخذة على من نقل شيئا عن غيره ، مثلا لقد خطأ ابن حجر في باب سرية ابن حذافة بعضهم الناقل شيئا ، فقال : لامواخذة عليه لأنه ناقل عن غيره وقد تقدم لك حكم الناقل الساكت ، وعلى كل حال يمنعه العيني وجود ضمير راجع للنبي صلى الله عليه وسلم في لم يمنعه ، على أنه فاعل كما أعربه القرطبي وسلمه ابن حجر بل الفاعل هو أمره إياهم ، والمعنى أن أمر النبي إياهم بالرمح في كل الأشواط منع النبي صلى الله عليه وسلم لأجل الابقاء ، فهو وان كان فيه خفاء الا أنه لا بد من تصحيح الرواية بأى وجه كان ، وأما توجيه اعراب الكلام على أن في يمنعه ضميرا راجعا للنبي صلى الله عليه وسلم فمسلوكه متعص على ، إلا أنه ربما يقال : هو من باب التجريد المعروف ، أو من قيل (قد أفلس من زكاها) أو خاصمى ضميرى فأدبته ، فالضميران له صلى الله عليه وسلم ، والمعنى ولم يمنعه النبي نفسه من أن يأمرهم أن يرملوا إلا الابقاء ، أو يقال الضمير المستتر للنبي صلى الله عليه وسلم هو الفاعل ، والبارز مفعول مبهم فسر ما بعده ، والمعنى ولم يمنعه النبي أمرهم أن يرملوا إلا لأجل الابقاء ، والمعنى الواضح عليه : ولم يمنعه النبي من أمرهم به الابقاء ، ويحتمل أن الضمير البارز راجع الى المذكور من اتمام الاشواط السبعة المفهوم من الثلاثة ، ثم فسره بقوله : ان يأمرهم توضيحا له ، والأصل منع النبي نفسه من أن يأمرهم باتمام الاشواط سبعا لاجل الابقاء والشفقة ، ثم وقع الحصر بالنفى والاثبات ، وتأمل الجميع لأنه ترقيع لتصحيح اعراب القرطبي الذى لا يرعف أنفه ، ولتسليم ابن حجر الذى لا ينتهى عدله ولا صبره ، انما يدرك غباره ويشم عرقه .

« المحاكمة السادسة والعشرون بعد المائتين »

من كتاب الغزوات ، من باب فتح الطائف ، حدثنا علي بن عبد الله ، حدثنا أزهر إلى أن قال : عن أنس رضي الله عنه ، قال : لما كان يوم حنين التقى هوازن ، ومع النبي صلى الله عليه وسلم عشرة آلاف والطلاق فأدبروا ، قال : يا معشر الأنصار ، قالوا : لبيك يا رسول الله وسعديك ، لبيك نحن بين يديك . فنزل النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : أنا عبد الله ورسوله . فانهزم المشركون ، فأعطى الطلقاء والمهاجرين ولم يعط الأنصار شيئاً ، فقالوا : فدعاهم فأدخلهم في قبة فقال : أما ترضون أن يذهب الناس بالشاة والبعير ، وتذهبون برسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو سلك الناس وادياً ، وسلكك الأنصار شعباً لا اخترت شعب الأنصار ، قال العيني قوله : والطلاق ، هكذا في رواية الكشميهني عشرة آلاف ، والطلاق بحرف الواو التي للعطف ، ويروى عشرة آلاف من الطلقاء ، وليس بصواب لأن الطلقاء لم يبلغوا هذا القدر ، ولا عشره ، وقد تكلف بعضهم (ابن حجر) : بأن الواو فيه مقدرة عند من جوز تقدير حرف العطف ، وفيه نظراً يخفى اهـ . وعبارة ابن حجر هكذا : قوله عشرة آلاف من الطلقاء الخ . هي رواية معاذ (١) ورواية الكشميهني عشرة آلاف والطلاق ، وهو أولي فان الطلقاء لم يبلغوا هذا القدر ولا عشره ، وقيل : إن الواو مقدرة عند من جوز تقدير حرف العطف اهـ . **واقول** : إن الشيخين قد اتفقا على تصويب أولوية رواية الكشميهني بالواو ، والمعنى ومع النبي صلى الله عليه وسلم عشرة آلاف يعني من المهاجرين والأنصار ، ومعه أيضاً الطلقاء الذين هم الفان من أهل مكة الذين أسلموا يوم الفتح ، وأطلق النبي صلى الله عليه وسلم سبيلهم ، واعتراض العيني إنما هو على توجيهه القيل المذكور لا غير ، وأشار العيني إلى أن محل النظر ظاهر لا يخفى على أحد ، يعني لأن التقدير إما مع من المبينة للعشرة آلاف ، وهو ساقط باتفاقهما أو بابدال من بالواو ، والمعنى ومعه عشرة آلاف والطلاق ، فيرجع إلى رواية الكشميهني وكل بعيد ، ولعل مراده إصلاح كل ما نقل عن عالم من العلماء ولو بوجه ما ، وكنت أظن أن اعتراض العيني سينصب على قوله : عشره ، لأن الطلقاء خمس الباقي كما صرح به في شرح قوله : باب قوله تعالى : (ويوم حنين الخ) . ثم ظهر لي أن توجيهه يكون بالاحتباك ، وأصل المعنى ، ومع النبي صلى الله عليه وسلم عشرة آلاف من المهاجرين والأنصار ، وألفان من الطلقاء فحذف من الأول المميز بدليل الثاني ، ومن الثاني العدد بدليل الأول ، فتأمله .

« المحاكمة السابعة والعشرون بعد المائتين »

في كتاب الغزوات ، من باب بعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد إلى بني جذيمة . حدثنا محمود . حدثنا عبد الرزاق إلى أن قال : عن سالم ، عن أبيه ، قال : بعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد إلى بني جذيمة ، فدعاهم إلى الإسلام فلم يحسنوا أن يقولوا : أسلمنا ، فجعلوا يقولون : صبياناً صبياناً ، فجعل خالد يقتل منهم ويأسر ودفع إلى كل رجل منا أسيره ، حتى إذا كان يوم أمر خالد أن يقتل كل رجل منا أسيره ، فقلت : والله لا أقتل أسيرى ولا يقتل رجل من أصحابي أسيره ، حتى قدمنا على النبي

(١) أبوعبد الرحمن معاذ بن جبل ، أسلم في الثانية عشرة ، وشهد بدرًا والمشاهد كلها ، وبعث النبي صلى الله عليه وسلم

إلى اليمن وشيعة ماضياً ، توفي ١٨ .

صلى الله عليه وسلم فذكرناه ، فرفع النبي صلى الله عليه وسلم يده فقال : اللهم اني أبرأ اليك مما صنع خالد مرتين ، قال العيني : قوله : حتى اذا كان يوم ، قال بعضهم (ابن حجر) : حتى اذا كان يوم ، كذا بالتثنية وسكت عن تحقيق ما قاله وليس بصحيح ، بل لفظ يوم مرفوع بأنه اسم كان التامة مضافا الى قوله : أمر خالد ، كما في قوله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) اهـ . وعبرة ابن حجر قوله : حتى اذا كان يوم . كذا بالتثنية ، اي من الاسبام وكان تامة وعند ابن سعد (١) فلما كان السحر نادى خالد الخ . **واقول :** ان الحكم في هذا اللفظ انما يبنى اولا على الرواية ، هل اليوم منون أولا ؟ وكأنه مبني على الدراية لعدم استحضر الرواية ، وكل من الوجهين صحيح ، الا أن قول ابن حجر : كذا بالتثنية يشم منه رائحة الرواية على أن قوله تعالى : (يوم ينفع) قرئ ايضا بالتثنية ، وقول العيني رحمه الله تعالى : وسكت عن تحقيق ما قاله فأى تحقيق يطلب منه بعد قوله : وكان تامة فلا تطلب الا الفاعل ؟ والناقصة هي التي تطلب الاسم والخبر والعيني رحمه الله تعالى قد أطلق الاسم والفاعل على لفظ واحد ، وهو يوم ولا أظنه الا من قلمه الذي سبق الى الاسم بعمل الفاعل ، ان لم يكن من الناسخ . والله أعلم .

« المحاكمة الثامنة والعشرون بعد المائتين »

في كتاب الغزوات ، من باب سرية عبد الله بن حذافة السهمي وعائقة بن مجزز المدلجي ، ويقال : انها سرية الأنصارى ، حدثنا مسدد الى أن قال : عن علي قال : بعث النبي صلى الله عليه وسلم سرية ، فاستعمل رجلا من الأنصار وأمرهم أن يطيعوه ، فغضب فقال : أليس أمركم النبي صلى الله عليه وسلم أن تطيعوني ؟ قالوا : بلى ، قال : فأجمعوا لي حطبا فجمعوا ، فقال : أوقدوا نارا فاوقدوها ، فقال : ادخلوها فهموا ، وجعل بعضهم يمسك بعضها ويقولون : فررنا الى النبي صلى الله عليه وسلم من النار ، فما زالوا حتى خمدت النار فسكن غضبه فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : لو دخلوها ما خرجوا منها الى يوم القيامة ، الطاعة في المعروف . قال العيني : ويقال : انها أى هذه السرية سرية الأنصارى ، واراد بها عبد الله بن حذافة (٢) السهمي القرشي المهاجري ، وقال ابن الجوزي : قوله : الأنصارى وهم من بعض الرواة وانما هو سهمي ، وقال بعضهم (ابن حجر) : يحتمل الحمل على المعنى الأعم ، أى أنه نصر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحملة ، قلت : فيه نظر ، لان هذا الاحتمال يجرى في جميع الصحابة ، والأنصار خلافا للمهاجرين ، وليس المراد منه المعنى اللغوي اهـ . **واقول :** عبارة ابن حجر هكذا ، واما قوله : ويقال : انها سرية الأنصارى ، فأشار بذلك الى احتمال تعدد القصة ، وهو الذي يظهر لي لاختلاف سياقها واسم أميرها ، ويحتمل الجمع بينهما بضرب من التأويل ، ويبعده وصف عبد الله بن حذافة السهمي القرشي المهاجري بكونه انصاريا ، ويحتمل الحمل على المعنى الأعم ، والى التعدد جنح ابن القيم (٣) ، واما ابن الجوزي فقال : قوله : الأنصارى وهم من بعض الرواة وانما

(١) أبو عبد الله محمد بن سعد الزهري ، كان راويا ثقة ، ومؤرخا بارعا ، صحب الواقدي وكتب له وروى عنه ، ومن أشهر كتبه طبقات الصحابة ، توفي ٢٣٠

(٢) أبو حذافة عبد الله بن حذافة بن قيس السهمي ، من مهاجري الحبشة ويقال انه بدرى ، وكانت فيه دعاية وظرف ، مات بمصر في عهد عثمان بن عفان .

(٣) العلامة أبو عبد الله محمد شمس الدين بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي المشهور بابن القيم الجوزية المتوفى ٧٥١

هو سمي . قلت : ويؤيده حديث ابن عباس عند أحمد في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ) نزلت في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي الخ . واقول : ان ظاهر الترجمة أن أميري هذه السرية هما مجموع عبد الله وعلقمة ، فأصله أنه صلى الله عليه وسلم أمر على سرية أحدهما ، ثم أرفقه بالآخر على خلاف كفيتهما في الروايات ، وأيا كان فاعتراض العيني محصور في تجويز معنى النسبة عاما في مطلق النصر ، لا بالمعنى المقابل للمهاجري ، وهو ترويع للاصطلاح لا يقابل بالرد ، لأن مذهبه عرفته من استظهاره تعدد القصة ، ويقول : ويبعده الخ . وتأنيده لابن الحوزي أنه وهم بحديث ابن عباس الخ . والحاصل أن الخلاف في كون السرية منسوبة إلى أميرها عبد الله ، أو علقمة ، أولها أوها سر يتان ولا قائل بأن عبد الله أنصاري ، والخطب سهل .

« المحاكمة التاسعة والعشرون بعد المائتين »

في كتاب الغزوات ، من باب نزول النبي صلى الله عليه وسلم الحجر ، حدثنا يحيى بن بكير ، حدثنا مالك إلى أن قال : عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحاب الحجر : لا تدخلوا على هؤلاء المعذنين إلا أن تكونوا باكين ، أن يصيبكم مثل ما أصابهم . قال العيني قوله : لأصحاب الحجر قال الكرماني : أي الصحابة الذين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الموضع ، فأضيفوا إلى الحجر بملابسة عبورهم عليه ، وقال بعضهم (ابن حجر) : وقد تكلف الكرماني في ذلك ، وتعسف وليس كما قال ، بل اللام في قوله : لأصحاب الحجر بمعنى عن ، وحذف المقول لهم ليعم كل سامع ، والتقدير قال لأمته ، عن أصحاب الحجر ، وهم ثمود : لا تدخلوا على هؤلاء المعذنين أي ثمود اه . قلت : هو أيضا تكلف أكثر منه ، والمعنى الواضح الذي لا غبار عليه أن اللام بمعنى عند ، كما في قولهم : كتبت لحمس خلون ، أي قال عند أصحاب الحجر وهم المعذبون هناك : لا تدخلوا عليهم اه . وعبارة ابن حجر هي كما نقله العيني عنه : واقول : إن المعاني الثلاثة صحيحة عربية ، ولها أمثال في تراكيب الكلام الفصيح ، وليس بعضها أولى من بعض في فهم المعنى المراد ، وهو ذم ثمود فلا تكلف ولا تعسف فيما افهم ، والله أعلم .

« المحاكمة المتمة للثلاثين بعد المائتين »

من كتاب التفسير ، في باب (لا يسألون الناس إلحافا) ، عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : ليس المسكين الذي ترده التمرة والتمرتان ، ولا اللقمة ولا اللقمتان ، إنما المسكين الذي يتعسف ، واقرؤوا إن شئتم ، يعني قوله تعالى : (لا يسألون الناس إلحافا) . قال العيني : قوله : لا يسألون الناس إلحافا ، أي من صفتهم أنهم لا يسألون الناس إلحافا أي إلحافا ، وهو اللزوم بأن لا يفارق إلا بشيء يعطاه ، وانتصابه على أنه صفة مصدر مخذوف ، أي سؤالا إلحافا بمعنى ملحا ، وقال بعضهم (ابن حجر) : وانتصاب إلحافا على أنه مصدر في موضع الحال أي لا يسألون في حال إلحاف ، أو مفعول لأجله أي لا يسألون لأجل إلحاف اه . قلت : ليس فيما قاله صواب إلا قوله : على أنه مصدر فقط ، يفهمه من له ذوق من التصرف في الكلام اه . واقول : إن اعتراض العيني على كون إلحافا حالا بأنه غير صواب ، بل ملحين أصوب من ملحا ، وأما

اعترضه على كونه مفعولا لأجله بنفى الصواب ، فأحلى منه أنه اعراب بعيد عن الذوق ، وعلى كل حال فقوله تعالى : (يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف) ناطقة بأن القضية صادقة بنفى موضوعها من أصله ، فلا سؤال ، لا بالحاف ولا بتلطف ، وما في الكشف وغيره من أن معناه أنهم إن سألوا سألوا بتلطف ، ولم يلحوا خلاف ما يعطيه قوله تعالى : (يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف) والله أعلم .

« المحاكمة الواحدة والثلاثون بعد المائتين »

من كتاب التفسير ، في باب ثقافة وتقية ، واحدة في أول سورة آل عمران . قال البخارى : غزا ، واحدها غاز ، قال العيني : أشار به إلى قوله تعالى : (وقالوا لإخوانهم إذا ضربوا في الأرض أو كانوا غزا لو كانوا عندنا ما ماتوا) الآية . وغزا بضم الغين وتشديد الزاى جمع غاز ، كعفا جمع عاف ، وقال بعضهم (ابن حجر) : غزا واحدها غاز هو تفسير أبي عبيدة ، قلت : مثل هذا لا يسمى تفسيراً في اصطلاح أهل التفسير ، غاية ما في الباب أن يقال : جمع غازاه . وعبارة ابن حجر كذلك ، إلا أنه زاد بعد أبي عبيدة (أيضاً) لأنه في بيان الكلمات ، قبلها يقول : كذلك . وهقول : إن هذا الكلام من ابن حجر إن كان ممنوعاً صناعة — ولا أظن — فانه يشير إلى أن ذلك منقول من تفسيره للقرآن ، ليعلم أن له تفسيراً للكتاب العزيز ، على أن ذلك الاصطلاح هو لأهل التفسير للقرآن في كتب التفسير ، وهذا بصدد فن آخر وهو فن الحديث ، فلك أن تعبر بكل ما يفيد المراد ، وما هنا فائدة هي أن غزا جمع لغاز . قالوا : وقياسه غزاة كقاضى وقضاة ورام ورماء ، إلا أنهم حملوا المعتل على الصحيح في نحو ضارب وصائم ، وهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة عن الواو وحذفت لالتقاء الساكنين ، وأصله غزو تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، ثم حذفت لما ذكر ، والله أعلم .

« المحاكمة الثانية والثلاثون بعد المائتين »

في كتاب التفسير ، من باب (إن الذين يشترون) الخ . حدثنا نصر بن علي إلى أن قال : عن ابن أبي مليكة أن امرأتين كانتا تخرزان في بيت أوفى الحجرة ، فخرجت احداها وقد أنفذ باشفى في كفها ، فادعت على الأخرى ، فرفع إلى ابن عباس ، فقال ابن عباس : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو يعطى الناس بدعواهم لذهب دماء قوم وأموالهم ، ذكروها بالله واقرءوا عليها : (إن الذين يشترون بعهد الله) . فذكروها فاعترفت ، فقال ابن عباس : قال النبي صلى الله عليه وسلم : اليمين على المدعى عليه . قال العيني : قوله : في بيت أوفى حجرة ، كذا بالشك . في رواية الاصيلي وحده ، قال ابن الاثير : وهي الموضع المنفرد ، وفي المطالع كل موضع حجر عليه بالحجارة فهو حجرة ، وقال الجوهري : ومنه حجرة الدار ، وفي رواية الأكثرين في بيت وفي حجرة بالواو دون أوالتي للتشكيك قال بعضهم (ابن حجر) : ورواية الواو هو الصواب ، قال : وسبب الخطأ أن في السياق حذفاً بينه ابن السكن في روايته جاء فيها في بيت . وفي الحجرة حدث ، فالواو عاطفة لكن المبتدأ محذوف ، وحاصله أن المرأتين كانتا في البيت ، وفي الحجرة المجاورة للبيت حدث يتحدثون ، فسقط المبتدأ من الرواية فصار مشكلاً فعدل الراوى عن الواو إلى أو- التي للشك- فراراً من استحالة كون المرأتين في البيت ، وفي الحجرة معاً . قلت : هذا تصرف عجيب ، وفيه تعسف من وجوه لا يجوز ارتكابها . الأول أن نسبة رواية أوالتي للشك إلى الخطأ خطأ

لأن كون أول للشك مشهور في كلام العرب ، وليس فيه مانع هنا ، لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى ، الثاني أن قوله : فالواو للعطف غير مسلم هنا لقساد المعنى ، الثالث دعواه أن المبتدأ محذوف لا دليل عليه ، لأن حذف المبتدأ إنما يكون وجوباً أو جوازاً ، فلا مقتضى لواحد منهما هنا يعرفه من له يد في العربية ، الرابع ادعى أن الواو للعطف ثم قال : وحاصله أن المرأتين كانتا في البيت ، وكان في الحجرة المجاورة للبيت ناس يتحدثون ، فهذا ينادى بأعلى صوته ، أن الواو هنا ليست للعطف بل هي واو الحال ، الخامس أن قوله : الحجرة المجاورة للبيت يحتاج إلى بيان أن تلك الحجرة كانت مجاورة للبيت ، فلم لا يجوز أن تكون الحجرة نفس البيت ؟ لأن الحجرة موضع منفرد فلا مانع من أن يكون في البيت موضع منفرد ، السادس أنه ادعى استحالة كون المرأتين في البيت وفي الحجرة فلا استحالة هنا ، لجواز كون من كان في الحجرة وهي في البيت كونه في الحجرة والبيت ودعوى استحالة هذا هو الخلل اهـ . وعبارة ابن حجر موافقة لأكثر ما نقله عنه العيني ، وأما آخرها فنصها على أن دعوى الاستحالة مردودة ، لأن له وجهاً ويكون من عطف الخاص على العام لأن الحجرة أخص من البيت ، لكن رواية ابن السكن أفصحت عن المراد فأغنت عن التقدير ، وكذا ثبت مثله في رواية الاسماعيلي اهـ . واقول : إن الشيخين اتفقا على أن رواية أو هي رواية الاصيل فقط ، وغيره من جميع الرواة روه بالواو ، وصنيع ابن حجر يشكر عليه ، لأنه لتصحيح ما رواه الجماعة ويد الله مع الجماعة ، فقول العيني في الوجه الاول : إنه ليس فيه مانع هنا لا من جهة اللفظ ، ولا من جهة المعنى ، بل فيه مانع عقلي هو كون الذات حالة في محلين في وقت واحد ضرورة تغاير معناها ، اللهم إلا على طريق المجاز الذي استدركه بنفسه أخيراً ، وقوله ثانياً : إن المعنى يفسد على جعل الواو عاطفة ، جوابه جواز كون عادتهم الحرز في بيت تارة وفي حجرة أخرى ، فخرجت إحداهما من أحد المحلين إلى الآخر ، على أن مجازة قد علمته من ابن حجر إن تجمدنا على الاتحاد ، وقوله ثالثاً : لا مقتضى لحذف المبتدأ هنا الخ . جوابه أن الذي اقتضاه صحة المعنى عليه كيف وقد بينه الاسماعيلي ، وابن السكن في روايتهما والقصة واحدة ؟ وقوله رابعاً : ادعى أن الواو عاطفة ثم قال : وحاصله الخ . فهو ينادى بأعلى صوته أن الواو للحال لا للعطف ، جوابه أن تحصيل الحاصل إنما هو حل معنى لأحل اعراب ، فالعطف في الحديث على حاله ، وقوله خامساً : المجاورة للبيت يحتاج إلى بيان الخ . إلى أن قال : فلم لا يجوز أن تكون الحجرة نفس البيت لأن الخ . فهذه العلة لا تنتج المعاول إلا على تقدير مضاف : أي الحجرة بعض نفس البيت ، وابن حجر أشار إليه بالخصوص والعموم كما علمت ، وسادساً في دعوى الاستحالة ، قد علمت جوابه أيضاً ، وتأمل الجميع ، والله أعلم .

« المحاكمة الثالثة والثلاثون بعد المائتين »

في كتاب التفسير ، من باب (لتسمعن من الذين أتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا أذى كثيراً) . حدثنا أبو اليان ، أخبرنا شعيب إلى أن قال : عن عروة بن الزبير أن أسامة بن زيد رضى الله عنهما أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب على حمار على قطيفة فذكية ، وأردف أسامة بن زيد وراءه يعود سعد بن عبادة في بني الحارث بن الخزرج قبل وقعة بدر ، قال : حتى مر بمجلس فيه عبد الله بن أبي بن سلول ، وذلك قبل أن يسلم عبد الله بن أبي ، فاذا في المجلس أخلاط من المسلمين ، والمشركين عبدة الأوثان واليهود والمسلمين

وفي المجلس عبد الله بن رواحة ، فلما غشيت المجلس عجاجة الدابة ضم عبد الله بن أبي أنفه برذائه ، ثم قال : لا تغبروا علينا ، فسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم ، ثم وقف فنزل فدعاهم الى الله وقرأ عليهم القرآن ، فقال عبد الله بن أبي بن سلول : أيها المرء إنه لا أحسن مما تقول إن كان حقا ، فلا تؤذينا به في مجلسنا ارجع الى رحلك ، فمن جاءك فاقصص عليه ، فقال عبد الله بن رواحة : بلى يا رسول الله ، فاعشنا به في مجالسنا فانا نحب ذلك . فاستب المسلمون والمشركون واليهود ، حتى كادوا يتثا ورون ، فلم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يخفضهم حتى سكنوا ، ثم ركب النبي صلى الله عليه وسلم دابته ، فسار حتى دخل على سعد بن عباد ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أي سعد ، ألم تسمع ما قال أبو حباب ؟ يريد عبد الله بن أبي قال : كذا وكذا ، فقال سعد بن عباد : يا رسول الله بأني أنت اعف عنه واصفح عنه ، فوالذي أنزل عليك الكتاب لقد جاء الله بالحق الذي أنزل عليك ، ولقد اصطلح أهل هذه البجيرة على أن يتوجوه ، فيعصبوه بالعصاة فلما رد الله ذلك بالحق الذي أعطاك شرق بذلك . فذلك فعل به ما رأيت ، فعفا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه يعفون عن المشركين وأهل الكتاب كما أمرهم الله ، ويصبرون على الأذى ، قال الله عز وجل (ولتسمعن من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا اذى كثيرا) والآية وقال الله تعالى : (ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا حسدا من عند أنفسهم) إلى آخر الآية . فكان النبي صلى الله عليه وسلم يتأول في العفو عنهم ما أمره الله به ، حتى أذن له فيهم فلما غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم بدر ، فقتل الله من قتل من صناديد الكفار ، وسادة قريش فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه منصورين غانمين ، معهم أسارى من صناديد الكفار ، وسادة قريش قال ابن أبي بن سلول ومن معه من المشركين عبدة الاوثان : هذا أمر قد توجه ، فبايعوا الرسول صلى الله عليه وسلم على الاسلام فأسلموا . قال العيني : لا أحسن مما تقول بفتح الهمزة على وزن أفعل التفضيل ، قال وفي رواية أخرى : ولا حسن بحذف الألف وفتح السين وضم النون ، قال بعضهم (ابن حجر) على أنها لام القسم ، كأنه قال : لأحسن من هذا أن تقعد في بيتك ولا تأتينا ، قلت : هذا غلط صريح واللام فيه لام الابتداء دخلت على أحسن الذي هو أفعل التفضيل ، وليس للام القسم فيه مجال ، ولم يكتب هذا الغلط بهذا الغلط الفاحش حتى نسبته الى عياض اه . وعبارة ابن حجر كما نقلها العيني عنه ، إلا أنه قال في آخرها : حكاة عياض عن أبي علي ، واستحسنه **واقول** : إن هذه العجرفة المزودة بالتجهيل والتغليب ، والتكذيب الفاحش مما تنزه عنه ابن حجر ، وينزه مثل العيني عنه لو لم يقع قلمه فيه ، لكن المعاصرة بلاء وفتنة يمتحن بها الله عباده العلماء خصوصا الشيخين ، فرحم الله عامتهم ورضى عن خاصتهم ، ثم أقول : إن الألف المحذوفة في هذه الرواية المتنازع فيها هي الألف المنفصلة عن لا النافية في الروايات الأخرى ، وأما في هذه الرواية فهي متصلة باللام ، فهي فيها معا من أحرف أفعل ، وخاصه أن أبا علي والقاضي عياضا وابن حجر يجوزون أن تكون اللام موطئة للقسم ، وأن العيني يمنعه من كل وجه ويقطع بأنها للابتداء لا غير ، وفي فهمي أن الوصفين جائزان ، لأن المعربين كثيرا ما يختلفون في اللام الواقعة في كلمة ، هل هي موطئة أو للابتداء ؟ مثلا قراءة غير حمزة لتبينه للناس في آية (واخذ الله ميثاق النبيين) طرخوا فيه احتمالين مرجحين ، فقول العيني : وليس فيه للام القسم مجال ، لم يبين وجهه ، فقولاك : زيارتك لنا حسن ، وقعودك في بيتك لأحسن من زيارتنا ، تركيب صحيح فصيح بليغ ، فافهمه .

« المحاكمة الرابعة والثلاثون بعد المائتين »

في كتاب التفسير ، من باب (لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله) . حدثنا إسماعيل ابن عبد الله ، قال : حدثني إبراهيم بن سعد إلى أن قال : عن ابن شهاب ، قال : حدثني سهل بن سعد الساعدي أنه رأى مروان بن الحكم في المسجد ، فأقبلت حتى جلست إلى جنبه ، فأخبرنا أن زيد بن ثابت أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أملى عليه : (لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله) ، فجاءه ابن أم مكتوم وهو يملئها على ، قال : يا رسول الله والله لو أستطيع الجهاد لجاهدت . وكان أعمى . فأنزل الله على رسوله صلى الله عليه وسلم ، وفخذه على فخذي ، فثقلت على حتى خفت أن ترض فخذي ، ثم سرى عنه فأنزل الله (غير أولى الضرر) قال العيني : قال الكرماني : وفيه رواية الصحابي عن التابعين ، لأن سهلاً صحابي ومروان تابعي ، وقال الترمذي : في هذا الحديث رواية رجل من الصحابة ، وهو سهل بن سعد عن رجل من التابعين وهو مروان بن الحكم ، ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال بعضهم (ابن حجر) : لا يلزم من عدم السماع عدم الصحبة ، وقد ذكره ابن عبد البر في الصحابة اهـ . قلت : ولو ذكره في كتاب الاستيعاب في باب مروان ، ولكنه قال : لم ير النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه خرج إلى الطائف طفلاً لا يعقل ، وقد ثبت عنه أنه قال : لما طلب الخلافة فذكروا له ابن عمر ، فقال : ليس ابن عمر بأفقه مني ولكنه أسن مني وكانت له صحبة ، فهذا اعتراف منه بعدم الصحبة اهـ . وعبارة ابن حجر هكذا قال الترمذي : في هذا الحديث رواية رجل من الصحابة ، هو سهل عن رجل من التابعين وهو مروان ، ولم يسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من التابعين ، قلت : لا يلزم من عدم السماع عدم الصحبة ، والأولى ما قاله فيه البخاري : لم ير النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد ذكره ابن عبد البر في الصحابة ، لأنه ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم قيل : عام أحد ، وقيل : عام الخندق ، وثبت عن مروان أنه لما طلب الخلافة فذكروا له ابن عمر ، فقال : ليس ابن عمر بأفقه مني ، ولكنه أسن مني . وكانت له صحبة ، فهذا اعتراف منه بعدم صحبته ، وإنما لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن كان سماعه منه ممكناً ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نفى أباه إلى الطائف فلم يرد إلا عثمان لما استخلف ، وقد تقدمت روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب الشروط مقرونة بالمسور (١) بن مخزومة ، ونهت هناك أيضاً على أنها مرسلة والله الموفق اهـ . واقول : إن الشيخين متفقان بكل معنى الاتفاق على عدم صحبة مروان ، بل زاد ابن حجر في الاستدلال على ذلك بما لم يذكره العيني ، وإنما اعترض العيني على خصوص قول ابن حجر : « لا يلزم من عدم السماع عدم الصحبة » والأولى ما قال فيه البخاري : لم ير النبي صلى الله عليه وسلم ، مع أن ما ادعاه ابن حجر من عدم لزوم من الظهور بمكان ولا يلزم منه انتصار لصحبته ، لأنه مبين لما سمعته من تصريحاته ، فاعترض العيني لعله مبني على فهمه الانتصار وإن كان قلمه وقلم ابن حجر على خط مستقيم في نفى الصحبة عنه ، بقي أن يقال : إن كلامي ابن عبد البر بأن مروان صحابي ، وأنه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم لا تنافي بينهما ، لأن عدم رؤية مروان للنبي صلى الله عليه وسلم ، لا يستلزم عدم رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لزوان إذ الشرط اللقاء ، وعمر مروان يوم نفى أبوه في سن التمييز ، وجينئذ رؤية أحدهما الآخر في هذه السن قريبة جداً . واقول أيضاً : إنه يلزم التوفيق والتطبيق بين كلام ابن حجر هنا ، وبين كلامه في الإصابة ، فإنه قال في ترجمة مروان بعد خلاف

(١) أبو عبد الرحمن المسور بن مخزومة بن نفيل القرشي يعد في الرواة المكين ، وكان ثقة ورعاً يصوم الدهر ، توفي ٦٤ .

طويل فلم يثبت له أزيد من الرواية، وقال في تعريف الصحابي: وأصبح لما وقفت عليه في تعريف الصحابي أنه من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به، ومات على الاسلام فيدخل فيمن لقيه، من طالت مجالسته له أوقصرت، ومن روى عنه أولم يرو، ومن غزاه أولم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمرى، ثم قال: ويصدق على الصحابي من رآه النبي صلى الله عليه وسلم، فليتأمل الجميع.

« الحاكمة الخامسة والثلاثون بعد المائتين »

في كتاب التفسير، من باب قوله تعالى: (واعبد ربك حتى يأتيك اليقين): قال البخاري قال، سالم: اليقين الموت، قال العيني: وقال بعضهم (ابن حجر): اطلاق اليقين على الموت مجاز، لأن الموت لا يشك فيه وفيه نظر لا يخفى اه. وعبارة ابن حجر بعد كلام هي عبارة العيني المنقولة عنه، **واقول**: إن اليقين يطلق لغة على العلم، يقال: يقنه واستيقنه علمه وهو ازالة الشك، ويطلق على الموت أيضا حقيقة فيها على ظاهر القاموس. قال في التاج: لأنه تحقق لحاقه لكل مخلوق حي، قال: وقال البيضاوي: ومال كثيرون الى انه حقيقى فيها، وصوب بعضهم انه مجاز في الموت من تسمية الشيء بما يتعلق به حقيقه شيخنا، وفي التاج وبه فسر قوله تعالى: (واعبد ربك حتى يأتيك اليقين) اه. وبه تعلم أن المسألة خلافية، فلا ينظر على من ذهب على طريقة منها بالطريقة الأخرى، وقد قالوا: إن الرد على مذهب من المذاهب في حكم من الاحكام بقواعد مذهب آخر لغو وجهل صراح، وما نحن فيه هو من هذا الوادى: ولقد ذكرتنى هذه الحاكمة فتوى وقعت على خلاف حكمى بوقفية محل حين ابتلائى بالقضاء بمذهب الحنفية، فبنى بعضهم فتواه على قواعد المالكية، لانه غير متهمى ولا مترشح لها، وليس الحامل له كراهة ذاتى بل لعلة أخرى ملجأ اليها غير ناظر الى الصواب، ولا الى توييح الضمير والوجدان، ولا الى كونه مصدقا من باب المشيخة، حتى افتضح بتصديق العلماء من حكام هذه الدولة الطليانية القائمة الآن، وذلك عند تحققهم وعلمهم بتصديق المشيخة إياه، وانظر هذا الفرق الحلى بين هؤلاء المسلمين وهؤلاء الكاثوليك، لكن الاجلاء والاضطرار محنة وبلية من الله تعالى، كبلية ومحنة القضاء. فאלله يعفو ويصفح عن الجميع.

« الحاكمة السادسة والثلاثون بعد المائتين »

من كتاب التفسير، من باب قوله تعالى: (ولقد كرمنا بنى آدم) قال البخاري: كرمنا، واکرمنا واحد. قال العيني: قال بعضهم (ابن حجر): أى فى الأصل وإلا فبالتشديد أبلغ، قلت: إذا كان مراده بالأصل الوضع فليس كذلك، لأن كرمنا بالتشديد من باب التفعيل وأكرمنا من باب الافعال، بل المراد أنها واحد فى التعدى، غير أن فى كرمنا بالتشديد من المبالغة ما ليس فى أكرمنا، اه. وعبارة ابن حجر هكذا قوله: كرمنا وأكرمنا واحد أى فى الأصل، والا فالتشديد أبلغ قال أبو عبيدة: كرمنا أى أكرمنا إلا أنها أشد مبالغة فى الكرامة اه. **واقول**: إن لفظ الأصل موضوع لمعان كثيرة، ذكر الرغزى فى كتاب البدائع كثيرا منها وأكثر منه بكثير الكفوى (١) فى كلياته، وأولى ما يفسر به هنا فى كلام ابن حجر: الوضع اللغوى الذى هو تعيين

(١) العلامة حسين الكفوى، من أصحاب التعليقات على صحيح البخارى، توفي ١٠١٢

اللفظ بازاء المعنى ، لا المعنى الذى ذكره العيني الذى هو خصوص التعدية ، كما ينبىء بذلك عبارته التى نقلها عن أبى عبيدة فى البركة ، فاسقاط العيني اياها من نقله لعبارة ليس مما ينبغى ، الا أن العادة لا تترك . والحاصل أن كلام ابن حجر فى غاية الحكمة ، واعتراض العيني فى مكان صحيح عن كلام ابن حجر ، رحمهما الله تعالى ونفعنا بعلومهما وبركاتهما آمين .

« المحاكمة السابعة والثلاثون بعد المائتين »

فى كتاب التفسير ، من قوله تعالى ، (ويسألونك عن الروح) من سورة الاسراء ، حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبى الى أن قال : عن عبد الله قال : بينا أنا مع النبى صلى الله عليه وسلم فى حرث ، وهو متكئ على عسيب إذ مر اليهود ، فقال بعضهم لبعض : سلوه عن الروح ، فقال : ما رابكم اليه ؟ وقال بعضهم : لا يستقبلكم بشيء تكرهونه ، فقال : اسألوه فسألوه عن الروح ، فأمسك النبى صلى الله عليه وسلم ، فلم يرد عليهم شيئاً فعلمت أنه يوحى إليه ، فقمت مقامى فلما نزل الوحي قال : (ويسألونك عن الروح قل الروح من أمرى وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً) ، قال العيني : قوله : لا يستقبلكم بشيء بالرفع ، وقال بعضهم (ابن حجر) : ويجوز السكون والنصب ، قلت : السكون ظاهر ، لأنه يكون فى صورة النهى ، واما النصب فليس له وجه اه . وعبارة ابن حجر : الروايات كلها بالرفع على الاستئناف ، ويجوز السكون وكذا النصب اه . واقول : انى أطلت الفكر والمراجعات فلم أجد . — ولا بد طبعاً لقصورى . — وجهها للنصب اصلاً ، فما قاله العيني ظاهراً الا أن يتعسف ويقال : لا للنهى عن سؤاله صلى الله عليه وسلم ، ثم حذرهم فقال : احذروا أن يستقبلكم بشيء تكرهونه أو يقال : إن المضارع منصوب باذن محذوفة بعد النهى ، أو على توهم نون التوكيد ، أو الالف مبدلة عن النون وأصله ان يستقبلكم ، فهو وان كان بعيداً الا أنه للتصحيح ، حيث إن مبدئى فى آرائى تصحيح آراء الاكابر دون إفسادها ، ولا أظن تسليم هذه الوجوه من أحد ، الا اذا رضى العيني رحمه الله تعالى وهيهات هيهات ، ثم ظهر أنه لا فرق بين اعراب لا يستقبلكم هنا وبين لا تأكلها الذى جوزوا فيه الأوجه الثلاثة فى حديث الجامع الصغير : اتجروا بما لا يتام لا تأكله الزكاة . والنصب على معنى لثلا ، فاعرفه .

« المحاكمة الثامنة والثلاثون بعد المائتين »

فى كتاب التفسير ، من قوله تعالى فى سورة الحج : (إذا تمنى ألقى الشيطان فى أمنيته) ، وقال ابن عباس فى (إذا تمنى ألقى الشيطان فى أمنيته) : اذا حدث القى الشيطان فى حديثه (فيبطل الله ما يلقى الشيطان بحكم الله آياته) ويقال : أمنيته قراءته ، إلا أمانى يقرءون ولا يكتبون . قال العيني : أحسن ما قيل فى هذه الآية التى تكلم فيها المفسرون بأشياء كثيرة أن النبى صلى الله عليه وسلم ، كان يرتل القرآن فى ثلاثه فارتصده الشيطان فى سكتة من السكتات ، ونطق بتلك الكلمات عند قوله تعالى : (أفرأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى) : تلك الغرائيق العلا وان شفاعتهم لترتجى ، فقال المشركون : ما ذكر آلهتنا قبل اليوم بخير فسجد وسجدوا ، وروى هذا من طرق كثيرة ايضاً ، وقال ابن العربى : ذكر الطبرى فى ذلك روايات كثيرة باطلة ، لا أصل لها ، وقال عياض : هذا الحديث لم يخرج أحد من أهل الصحة ، ولا رواه ثقة بسند مسلم إلى آخر ما

ضعيف به هذه الرواية ، ثم قال ، وقال بعضهم (ابن حجر) : هذا الذى ذكره ابن العربى وعياض لا يمشى على القواعد ، فان الطرق إذا كثرت وتباينت مخرجها دل ذلك على أن لها أصلا اه . قلت : الذى ذكره هو اللائق بجلالة قدر النبى صلى الله عليه وسلم ، فانه قد قامت الحجة واجمعت الأمة على عصمته صلى الله عليه وسلم ، ونزاهته من مثل هذه الرذيلة الى آخر ما انتصربه لحنايه صلى الله عليه وسلم ، **واقول** : إن عبارة ابن حجر طويلة جدا تصحيحا للرواية وتزييفا لرد ابن العربى وعياض معه ، وقال فى الآخر : ومن المتعين تأويل ما وقع فى هذه القصة مما يستنكر ، لاسيما أن يزيد فى القرآن ما ليس منه لا عمدا ولا سهوا ، ثم استرسل فى هذا المهني الى أن ذكر وجوها ، وكأنه استحسن منها ما استحسنه العينى من الارتصاد ، **واقول** : إن الله تعالى عالم بانى أكتب هذا الكلام فى هذه المحاكمة وقلبي يرتجف ، وقلبي يرتعش من الدنو من هذه الآية الشريفة ، والالتفات الى معناها من شدة الخوف من الزلق والعياذ بالله تعالى ، وعلى كل حال فكلا الشيخين على معنى واحد فى الذب والانتصار ، وجميع من يقول : لا اله الا الله محمد رسول الله من صميم قلبه لا يخالف فى ذلك .

« المحاكمة التاسعة والثلاثون بعد المائتين »

فى كتاب التفسير ، من سورة الشعراء ، قال البخارى : (فرحين) : فرحين ، فارهين بمعناه ، ويقال : فارهين : حاذقين ، قال العينى : فسر قوله تعالى (فرحين) بقوله ، فرحين ، وكذا فسر أبو عبيدة الى أن قال : وعن الأخفش : فرحين ، وهكذا هو رواية أبى ذر ، وقال بعضهم (ابن حجر) : وصوبه بعضهم لقرب مخرج الحاء من الهاء وليس بشيء ، **قلت** : أراد بالمصوب صاحب التوضيح ، ورده عليه ليس بشيء لأن الهاء والحاء من حروف الحلق ، والعرب تعاقب بين الحاء والهاء : مثل مدحته ومدته اه . وعبارة ابن حجر قوله : فرهين ، فرحين ، كذا لهم ولأبى ذر فرحين بحاء مهملة ، والاول أصح وصوبه بعضهم لقرب مخرج الحاء من الهاء وليس بشيء ، اه . **واقول** : إن العينى فهم من عبارة ابن حجر معنى لا يريد ابن حجر : ولا تعطيه عبارته ، وهو انكار هذا الابدال من أصله فى كلام العرب ، مع أن الذى رده ابن حجر عليه التعليل بقرب مخرج الحاء من الهاء ، الا ترى أن المصوب لو لم يعدل لما رد عليه بشيء ؟ وأما تعاقب الحاء مع الهاء فلا ينكره أحد ، لا ابن حجر ولا غيره حتى من المبتدئين ، فاعرفه .

« المحاكمة المتمة للاربعين بعد المائتين »

فى كتاب التفسير ، من سورة القصص ، من باب قوله تعالى : (إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء) . حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب ، الى أن قال : عن سعيد بن المسيب عن أبيه قال : لما حضرت أبا طالب الوفاة جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوجد عنده أبا جهل وعبد الله بن أبى أمية بن المغيرة ، فقال : أى عم قل ، لا إله الا الله ، كلمة أحاج لك بها عند الله ، فقال أبو جهل وعبد الله بن أبى أمية : أترغب عن ملة عبد المطلب ؟ فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرضها عليه ، ويعيد انه بتلك المقالة حتى قال أبوطالب آخر ما كلمهم : على ملة عبد المطلب ، وأبى أن يقول : لا إله الا الله ، قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والله لأستغفرن لك ما لم أنه عنك ، فأنزل الله (ما كان للنبي والذين آمنوا أن

يستغفروا للمشركين) وأنزل الله في أبي طالب ، فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (إنك لا تهدي من أحبت وليسكن الله يهدي من يشاء) . قال العيني : قال الكرماني : قيل هذا الاسناد ليس على شرط البخاري اذ لم يرو عن المسيب (١) إلا ابنه ، وقال صاحب التلويح وتبعه صاحب التوضيح : هذا الحديث من مراسيل الصحابة ، لأن المسيب من مسلمة الفتح على قول مصعب (٢) ، وعلى قول العسكري (٣) ممن بايع تحت الشجرة ، فأيا ما كان فلم يشهد وفاة أبي طالب ، لأنه توفي هو وخديجة في أيام متقاربة في عام واحد — يعني قبل الهجرة — ورد عليهما بعضهم (ابن حجر) بأنه لا يلزم من كون المسيب متأخرا اسلامه ان لا يشهد وفاة أبي طالب ، كما شهدا عبد الله بن أبي أمية (٤) وهو يومئذ كافر ثم اسلم بعد ذلك ، اهـ . قلت : حضور عبد الله بن أبي أمية وفاة أبي طالب وهو كافر ثبت في الصحيح ، ولم يثبت حضور المسيب وفاة أبي طالب وهو كافر لا في الصحيح ولا في غيره ، وبالاختمال لا يرد على كلام اهـ . وعبرة ابن حجر مفيدة لما نقله عنه العيني ، واقول : ان المعروف المقرر في كتب مصطلح الحديث ، أن مراسيل سعيد بن المسيب من قبيل الموصول عنه الى أبيه ، وعليه فالنزاع بين المذكورين فيما رواه المسيب الصحابي ، هل هو من مراسيل الصحابة ؟ قد روى القصة من غيره لانه لم يحضرها بنفسه ، وهو كلام العيني ومن معه ، أو يحتمل أن يكون المسيب من حضرها مسلما أو كافرا ، ثم أسلم مثل عبد الله بن أبي أمية ، فلا يكون مراسلا وهو ما عليه ابن حجر ، واقول : إن ما قاله العيني : من كون المدعى لا يرد بالاحتمال ، هو الذي نفهمه وأن إخبار المسيب بقصة أبي طالب المذكورة هي من مراسيل الصحابة ، اذ لم يثبت انه حضرها لا كافرا ولا مؤمنا ، ومن المحتمل عقلا أنه حضرها لأنه من بني مخزوم كأبي جهل وعبد الله بن أبي أمية ، ولا يذهب عنك أن مراسيل الصحابة مطلقا حجة ولا يضر الجحالة لثبوت عدالتهم على العموم ، والله أعلم .

« الحاكمة الواحدة والاربعون بعد المائتين »

في كتاب التفسير ، من سورة حم فصلت ، قال البخاري ، عند قوله تعالى ، (من أكمامها) : قشر الكفري حتى الكم ، قال العيني : قشر الكفري بضم الكاف وفتح الفاء وضمها أيضا ، وتشديد الراء مقصور والكم بكسر الكاف ، وقال بعضهم (ابن حجر) : كاف الكم مضمومة ككم القميص ، وعليه يدل كلام أبي عبيدة ، وبه جزم الراغب ووقع في الكشف بكسر الكاف ، فان ثبت فلعلها لغة فيه دون كم القميص اهـ . قلت : لا اعتبار لأحد في هذا الباب مع الزمخشري ، فانه فرق بين كم القميص ، وكم الثمرة بالضم في الأول والكسر في الثاني ، وكذلك فرق بينهما الجوهرى وغيره اهـ . وعبرة ابن حجر موافقة لما نقله عنه العيني تماما ، واقول : راجعت الكشف في مواضع الاكمام فاذا كلامه في الضبط واحد ، وهو ما ذكره هنا ، وراجعت تكملة ابن الأثير ، فاذا هو قد فرق بين كم القميص ، وكم الشجرة كما ذكره العيني ، وراجعت مفردات الراغب ولم أجده فيه ما نسب اليه ابن حجر بل عبارته مطلقة ، وهي هكذا :

-
- (١) أبو سعيد المسيب بن حزن بن أبي وهب المدني من اسلموا يوم الفتح .
 (٢) أبو عبد الله مصعب بن عبد الله الزبيري القرشي ، كان عالما بالانساب ثقة في الحديث ، وهو من أوجه قريش وأعظمهم علما ومروءة وشرفا مات ٢٣٦
 (٣) الحافظ أبو العباس أحمد بن سعد العسكري مؤلف مختصر تهذيب الكمال في معرفة الرجال . توفي ٧٥٠ .
 (٤) عبد الله بن أبي أمية المخزومي القرشي ، أحد أجلاء الصحابة ، شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم معظم المشاهد .

والكم ما يغطي اليد من القميص وما يغطي الثمرة ، وجمعه أكام ، قال (والنخل ذات الأكام) اه . والمصباح موافق لما للعيني ، ثم راجعت شيخ اللغة الفيروزبادي فاذا عبارته هكذا : الكم بالضم مدخل اليد ومخرجها من الثوب جمعها أكام ، وبالكسرواء الطلع وغطاء النور اه . فانت ترى كيف ينادى الحق من ساحة العيني بصوت جهير يصم والله الآذان ، بقى أن قول العيني : لا اعتبار لأحد في هذا الباب مع الزمخشري هو تنويه ومدح وإطراء بلغ نهايته ، فانه وان كان يستحقه إلا أنه لا يتطرق فيه بحيث يؤدي الى تنقيص غيره وهو مبني على ما قاله العيني في هذا الشرح ، من أنه سمع من علماء العرب والعجم أنه لا يتعقب على الزمخشري في فن من الفنون ، إلا فيما يتعلق بالاعتزال اه . وهو غير مسلم قطعاً ، وما أشبهه بمدح وإطراء غلاة الرافضة لأبي طالب عمه عليه الصلاة والسلام وكثرة تأليفهم في اسلامه ، حيث إنه يستحق كل ثناء ومدح لو لا أنه الخ . وبالله عليه وسلم ، وقد قال أبو بكر للنبي صلى الله عليه وسلم حين أسلم أبو قحافة ، وهناه عليه النبي صلى الله عليه وسلم : والله لاسلام أبي طالب أحب الى من اسلام أبي قحافة ، في قصة ذكرها علماء السير .

« المحاكمة الثانية والاربعون بعد المائتين »

في كتاب التفسير ، من سورة الحشر ، باب قوله تعالى : (ويؤثرون على أنفسهم) الآية . قال البخاري : الخصاصة الفاقة ، والمفلحون الفائزون بالخلود ، والفلاح البقاء ، حتى على الفلاح عجل . قال العيني : مراده معنى الفلاح هنا ، ومعنى حتى عجل ، أى عجل على الفوز بالمطلوب ، وقال بعضهم (ابن حجر) : حتى على الفلاح أى عجل ، هو تفسير حتى أى معنى حتى على الفلاح عجل ، قلت : ليس مراد البخاري ما ذكره وانما مراده معنى ما ذكرنا ، لأنه في صدد تفسير الفلاح وليس في صدد تفسير معنى حتى ، وتفسير حتى وقع استطراداً اه . وعبارة ابن حجر قوله : حتى على الفلاح عجل ، هو تفسير حتى أى معنى حتى على الفلاح ، أى عجل الى الفلاح اه . واقول : إن البخاري قال : حتى على الفلاح عجل ، فالعيني فهم أن مراد البخاري تفسير الفلاح بالفوز لأنه المذكور في الآية ، وأما لفظ حتى فلم يكن مراداً تفسيره ، لأنه ليس في الآية وانما ذكره استطراداً وابن حجر فسره على أنه مقصود للبخاري كقصده تفسير الفلاح ، وأيا كان فقد اتفق الشيخان على أن المعنى المراد لكل من حتى ، ومن الفلاح ومن معنى مجموعه عجل الى الفوز ، وهل قصداً في حتى أو استطراداً ؟ خلاف بينهما ، وهو خلاف لا تحصيل فيه لأن الخطب في غاية السهولة .

« المحاكمة الثالثة والاربعون بعد المائتين »

في كتاب فضائل القرآن ، من باب في كم يقرأ القرآن وقول الله عز وجل (فاقروا ما تيسر منه) . حدثنا على ، حدثنا سفيان قال لي ابن شبرمة : نظرت كم يكفى الرجل من القرآن ، فلم أجد سورة أقل من ثلاث آيات ، فقلت لا ينبغي لأحد أن يقرأ أقل من ثلاث آيات ، وعن أبي مسعود أن من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه ، قال العيني : قوله : كم يكفى الرجل من القرآن ، قال بعضهم (ابن حجر) : أى في الصلاة ، قلت : ليس كذلك بل مراده كم يكفيه من قراءة القرآن في اليوم واليلة اه . وعبارة

ابن حجر هي كما نقله عنه العيني : **واقول** : اذا تأملت الاحاديث والآثار التي قبل وبعد حديث عبد الله لا تفهم منه إلا ما قاله العيني ، واذا تأملت معنى قوله تعالى (فاقراءوا ما تيسر منه) الذي هو الأصل ، والمدرک في جميع ما قيل هنا ، تفهم أن التحديد بالزمن والمقدار لا يلاقي إطلاق الآية ، وانظر لقول العيني عقب قوله : (فاقراءوا ما تيسر منه) يتضح لك الأمر ، ونصه : أورد هذا في معرض الاستدلال على عدم التحديد في كمية القراءة ، لأنه عام يشمل الجزء من القرآن وأقل منه وأكثر منه ، على حسب التيسير فلا يقتضي جزءا معينا ولا محدودا ، ولا وقتا محدودا ، ولا مغبى ، وما ورد فيه من الأحاديث والأخبار لا يدل على تنصيب الكمية في القدر والوقت اهـ . إلا أننا نقول له : لما كان الأمر هو ما قررته هنا فلا شيء تقول في الرد على ابن حجر : ليس كذلك ، بل مراده كم يكفيه في اليوم والليلة من قراءة القرآن مطلقا ؟ على أنه جعل اليوم والليلة مرادا للبخارى بعد أن نفاه عنه في تقرير معنى الآية فاعرفه ، ثم إن أكثر المفسرين على أن القراءة في الآية عبارة عن الصلاة كما يعبر عنها بالركوع والسجود ، والمعنى فصلوا ما تيسر عليكم بالليل ، فيكون ناسخا لما في أول السورة (قم الليل) الخ . وقيل : إنها القراءة حقيقة ، ومن الممكن أن يتفرع نظرية العيني وابن حجر على هذا الخلاف ، فابن حجر ناظر الى ما للجمهور ، والعيني ناظر الى القيل المذكور ، ولا يضر ابن حجر لإرادة الصلاة بالقراءة ، لأن القراءة مأخوذة في مفهومها ، على أنه شافعي من القائلين بجواز إرادة معنيين ولو مجازا في لفظ واحد فتأمل الجميع ، فالتأمل ينتج المعنى الرفيع والله أعلم .

« المحاکمة الرابعة والاربعون بعد المائتين »

في كتاب النكاح ، من باب إذا كان الولي هو الخاطب . قال العيني : هذا باب في بيان ما إذا كان الولي في النكاح هو الخاطب ، وقال بعضهم (ابن حجر) : أى هل يزوج نفسه أم يحتاج الى ولي آخر ؟ . قلت : هذه الترجمة قط لا تقتضي ما قاله ، بل الذي يفهم منها أن الولي إذا كان الخاطب ، هل يجوز أم لا ؟ فافهم ولكن الآثار التي ذكرها تدل على الجواز اهـ . وعبارة ابن حجر قوله : باب إذا كان الولي أى في النكاح هو الخاطب ، هل يزوج نفسه أم يحتاج الى ولي آخر ؟ قال ابن المنير ذكر في الترجمة ما يدل على الجواز والمنع معا ، ليكون الأمر في ذلك الى نظر المجتهد الخ . **واقول** : من الآثار التي ذكرها البخارى بعد الترجمة قوله : وخطب المغيرة بن شعبة امرأة هو أولى الناس بها ، فأمر رجلا فزوجه اهـ . وقد ذكر كل من الشيخين الرجل المبهم الذي زوجها إياه ، وأنه وليها الأبعد من المغيرة ، وهذا الأثر عندى في غاية الظهور على اشتراط الولي الآخر الذي جعله ابن حجر قسيما لتزويجه نفسه ، وأما بقية الآثار ففيها ما يدل على الجواز وعلى المنع فما قاله ابن حجر صواب فتأمل ، والله ورسوله أعلم .

« المحاکمة الخامسة والاربعون بعد المائتين »

في كتاب النكاح ، من باب الشروط التي لا تحل في النكاح . حدثنا عبيد الله بن موسى عن زكرياء هو ابن أبي زائدة ، إلى أن قال : عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها لتستفرغ صحتها فانما لها ما قدر لها ، قال العيني قوله : لتستفرغ صحتها ، أى لتقلب ما في إنائها

وأصله من أفرغت الاناء افراغا ، وفرغته تفريفا ، اذا قلبت ما فيه ، ليكن هو مجاز عما كان للتي يطلقها من النفقة والمعروف والمعاشرة ، وقال بعضهم (ابن حجر) : المراد بالصحفة ما كان يحصل من الزوج . قلت : هذا غلط فاحش ، قال ابن الأثير : وهذا مثل تريد الاستيثار عليها بحظها ، فيكون كمن استفرغ صحفة غيره اه . وعبرة ابن حجر : والمراد بالصحفة ما يحصل من الزوج . كما تقدم من كلام النووي اه . **واقول** : إن ما فهمه العيني في معنى الصحفة المجازي هو عام في كل خير ، وما عليه ابن حجر على ما فهمه العيني منه هو خاص ، والذي أفهمه من كلام ابن حجر كعبارة ابن الأثير أيضا العموم ، كما هو مفاد لفظ ما في كلام العيني وابن حجر ، لأنها من الالفاظ المبهمة العامة كالحظ المضاف للمعرفة في كلام ابن الأثير ، وهذا العموم هو المتقرر في فهمي ، إلا أنه يخالفني شك من قول ابن حجر كما تقدم من كلام النووي ، لأنني لم أعثر على كلام النووي وخفى على ، فلم أقف عليه حتى أطلع على ما استثار به ابن حجر منه .

« المحاكمة السادسة والاربعون بعد المائتين »

في كتاب النكاح ، في باب من أجاب إلى كراع . حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش ، إلى أن قال : عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : لودعيت إلى كراع لأجبت ، ولو أهدى إلى ذراع لقبلت ، قال العيني : قال بعضهم (ابن حجر) : وزعم بعض الشراح أن المراد بالكراع في هذا الحديث المكان المعروف بكراع الغميم ، بفتح الغين المعجمة وهو موضع بين مكة والمدينة ، وزعم انه أطلق ذلك على سبيل المبالغة في الإجابة ولو بعد المكان اه . قلت : هذا نقله الكرمانى في شرحه حيث قال : في كراع ، المراد به عند الجمهور كراع الشاة ، وقيل هو كراع الغميم بفتح الغين المعجمة ، وهو موضع على مراحل من المدينة من جهة مكة هذا كلامه في شرحه ، وهو نقل هذا بقوله : وقيل وما زعم هو بذلك فكيف يقول هذا القائل : وزعم بعض الشراح ؟ وكان ينبغي أن يقول : ونقل بعض الشراح كذا وكذا اه . وعبرة ابن حجر : وقد زعم بعض الشراح ، وكذا وقع للغزالي (١) أن المراد بالكراع في هذا الحديث المكان المعروف بكراع الغميم بفتح الغين ، وهو موضع بين مكة والمدينة ، وزعم أنه أطلق ذلك على سبيل المبالغة في الإجابة ولو بعد المكان ، لكن المبالغة في الإجابة مع حقارة الشيء أوضح في المراد ، ولهذا ذهب الجمهور إلى أن المراد بالكراع هنا كراع الشاة اه . **واقول** : إن اعتراض العيني مبنى على ما فهمه من أن مدلول بعض الشراح في كلام ابن حجر هو الكرمانى ، ولا أدري من أى عبارة أخذها ؟ فشراح البخارى تعد بالمئات فلا يدري من يعنيه منهم ابن حجر ، أفلا يجوز أن يكون البعض الذى عناه الكرمانى هو الذى أراده ابن حجر ؟ بل ويجوز أن يكون آخر غير من نقلنا عنه كما هو ظاهر ، فلم يظهر محل لهذا الاعتراض ، فرحم الله الجميع .

(١) الامام ابو حامد محمد بن محمد ، حجة الاسلام الغزالي الطوسي الفيلسوف المتصوف ، بلغت مؤلفاته زهاء مائتى كتاب أشهرها احياء علوم الدين ، توفي ٥٠٥ .

« المحاكمة السابعة والاربعون بعد المائتين »

في كتاب النكاح ، من باب قول الرجل لأطوفن الليلة على نساءي . حدثني محمود ، حدثنا عبد الرزاق الى أن قال : عن أبي هريرة قال : قال سليمان بن داود عليها السلام : لأطوفن الليلة بمائة امرأة تلد كل امرأة غلاما يقاتل في سبيل الله ، فقال له الملك : قل : إن شاء الله ، فلم يقل ونسي فأطاف بهن ، ولم تلد منهن الا امرأة نصف لإنسان ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : لو قال : ان شاء الله لم ينجث ، وكان أرجى لحاجته . قال العيني : وهذه الترجمة إنما وضعها في قول سليمان عليه السلام : لأطوفن الليلة بمائة امرأة ، على ما في هذا الحديث ، وقال بعضهم (ابن حجر) : تقدم في كتاب الطهارة باب من دار على نسائه في غسل واحد ، وهو قريب من معنى هذه الترجمة ، والحكم في الشريعة المحمدية ان ذلك لا يجوز في الزوجات ، قلت : هذا كلام طائش هنا ، لأنه لم يقصد من الترجمة هذا وإنما قصد بذلك بيان قول سليمان عليه السلام ، فلذلك أورد حديثه . وعبارة ابن حجر مثل ما نقله عنه العيني ، إلا أنه قال بعد قوله : لا يجوز في الزوجات : إلا ان ابتداء الرجل القسم بأن تزوج دفعة واحدة أو يقدم من سفر ، وكذلك يجوز اذا أذن له ، ورضين بذلك اه . قلت : ان ابن حجر ذكر قضايا ثلاثا ، أحداها الاخبار بتقدم باب من دار على نسائه في غسل واحد وهي صادقة ، وثانيها أن الترجمتين متقاربتان في المعنى ، ولا يشك في صدقها احد ، وثالثها الاخبار بحكم إطاعة الرجل ، ودورانه على نسائه في غسل واحد في هذه الشريعة المحمدية ، وهي صادقة أيضا عند العيني ، كما قرر ذلك في شرحه نقلا عن التلويح ، وزاد بعده ولعله لم يكن في شريعة سليمان بن داود عليها السلام من فرض القسم بين النساء والعدل بينهما ما أخذه الله على هذه الأمة اه . وعليه فكلام ابن حجر هنا ليس بطائش ، ولا ساقط بل هو قريب ثابت ، وكيف وقد بين الحكم في هذه الشريعة ، زيادة على ما يفهم من ترجمته والحديث الذي أورد له ؟ ثم ان الترجي الواقع في كلام العيني ، أو التلويح قد نتردد فيه ، بجواز أن يكون قد أخذ الله على سليمان بمثل ما أخذه على هذه الأمة من فرض القسم بين النساء والعدل بينهما ، ونعتذر له بمثل ما اعتذرنا به هنا من إذهبن له أو قدم من سفر ، أو نمنعه من غير تردد ونجوز كونهن إماء غير حراير ، لأن ميم المائة صادق بما هو أعم ، على أن قول العيني : وإنما قصد بذلك قول سايمان الخ . نمنعه اذ لو أراد ذلك فقط لأورده في كتاب الانبياء لا في كتاب النكاح ، فتأمل الجميع .

« المحاكمة الثامنة والاربعون بعد المائتين »

من كتاب الطلاق ، من باب من قال لامرأته : أنت علي حرام . قال البخاري : وقال الليث عن نافع كان ابن عمر إذا سئل عن طلاق ثلاثا ، قال : لو طلقت مرة أو مرتين ، فان النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا فان طلقته ثلاثا حرمت حتى تنكح زوجا غيرك ، قال العيني . قال الكرماني : وجواب لو يعني جزاءه محذوف ، وهو لكان خيرا أو هو للتمنى فلا يحتاج الى جواب ، وقال بعضهم (ابن حجر) : ليس كما قال ، بل الجواب لكان لك الرجعة ، قلت : مقصود الكرماني أن لو إذا كان للشرط لا بد له من جزاء فلذلك قدره بقوله : لكان خيرا ، وهو معنى قوله : لكان لك الرجعة ، وذلك لانسداد باب الرجعة بعد الثلاث بخلاف ما بعد مرة أو مرتين ، ثم قال : فلا وجه للرد عليه من غير وجه اه . وعبارة ابن حجر هي ما

نقله عنه العيني ، **واقول** : إني تأملت العبارات كلها فلم أجد الفرق بين كلامي الكرماني وابن حجر إلا بالعموم والخصوص ، فقولك : لكان لك الرجعة ، داخل تحت عموم لكان خيرا ، فالخصوصة محسومة من ذاتها من غير حكم حاكم .

« المعاكمة التاسعة والاربعون بعد المائتين »

من كتاب الطلاق ، من باب شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم في زوج بريرة . حدثنا محمد ، أخبرنا عبد الوهاب الى أن قال : عن ابن عباس أن زوج بريرة كان عبدا ، يقال له مغيث كأني أنظر إليه يطوف خلفها يبكي ودموعه تسيل على لحيته ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعباس يا عباس ، ألا تعجب من حب مغيث بريرة ومن بغض بريرة مغيثا ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو راجعته ؟ قالت : يا رسول الله تأمرني ؟ قال : إنما أنا أشفع ، قالت : لا حاجة لي فيه . قال العيني : قوله : لو راجعته ، كذا في الأصول بكسر التاء المثناة من فوق بعدها ضمير ، ووقع في رواية ابن ماجة (١) لو راجعته باثبات الياء آخر الحروف بعد التاء ، وهي لغة ضعيفة قاله بعضهم ابن (حجر) ، **قلت** : إن صح هذا في الرواية ، فهي لغة فصيحة لأنها من أفصح الخلق اه . وعبارة ابن حجر موافقة لما نقله عنه العيني ، **واقول** : إنه لا خلاف بين علماء المسلمين أن ما نطق به النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون إلا فصيحاً ، إلا أن الأحاديث المروية عنه اختلفوا في حجيتها واثبات القواعد بها ، وهو مبني على جواز الرواية بالمعنى وعدمه ، والذي وقع عليه التحقيق أن متن الحديث إن لم يكن من جوامع كلمه فانه يجوز روايته بالمعنى ، فلا يكون حجة ولا تبني عليه القواعد لبعده كثير من الرواة من الفصاحة ، وإن كان من جوامع كلمه فلا تجوز روايته بالمعنى فيكون حجة ، فقوله في المتن : لوراجعته ليس من الجوامع ، فيجوز روايته بالمعنى فلا يكون من نطقه صلى الله عليه وسلم ، فلا نقطع بفصاحته حينئذ ، نعم إذا ثبت أن لفظ لو راجعته نطق به صلى الله عليه وسلم فلا يكون ضعيفاً أبداً البتة ، فاحفظه .

« المعاكمة المئمة للخمسين بعد المائتين »

في كتاب الأطعمة ، من باب ما كان السلف يدخرون في بيوتهم ، وأسفارهم من الطعام واللحم وغيره . حدثنا خلاد بن يحيى عن سفيان عن عبد الرحمن بن عباس عن أبيه ، قال : قلت لعائشة أمهي النبي صلى الله عليه وسلم أن يؤكل من لحوم الأضاحي فوق ثلاث ؟ قالت : ما فعله إلا في عام جاع الناس فيه فأراد أن يطعمهم الغني الفتيير ، وإن كنا لنرفع الكراع فنأكله بعد خمس عشرة . قيل : ما اضطرركم اليه ؟ فضحك وقالت : ما شبع آل محمد صلى الله عليه وسلم من خبز بر مأدوم ثلاثة أيام حتى لحق بالله ، قال العيني : مطابقته للترجمة تؤخذ من قوله : وإن كنا لنرفع الكراع فنأكله بعد خمس عشرة ، وقال بعضهم (ابن حجر) : ليس في شيء من أحاديث الباب للطعام ذكر ، وإنما تؤخذ منها بطريق اللاحاق ، **قلت** : هذا تصرف عجيب ، أليس قوله : لنرفع الكراع يطلق عليه الطعام وليس المراد من قوله في الترجمة من الطعام وجود لفظ الطعام صريحاً ، وإنما المراد كل شيء يطعم ويؤكل يطلق عليه الطعام اه .

وعبارة ابن حجر موافقة لما نقله عنه الغنى ، **واقول** : لا يخفى أن الترجمة شاملة في بيان المدخر للطعام واللحم وغيره ، فلا يلزم أن يذكر في كل حديث أو أثر جميع ما في الترجمة ، وقد ذكر في هذا الحديث الكراع وهو من اللحوم ، وقد أكلوه بعد خمسة عشر يوماً وقد ادخروه في بيوتهم ، وقد تنبه لهذا ابن حجر فقال : وغرض البخارى من الحديث قولها : وان كنا لنرفع الكراع الخ . فان فيه بيان جواز ادخار اللحم ، وأكل القديد فظهر منه انه فهم من لفظ الطعام في الترجمة وجود لفظ الطعام صريحاً كما قاله العيني المصيب فى اعتراضه ، فاعرفه .

« المحاكمة الواحدة والخمسون بعد المائتين »

فى كتاب الأطعمة ، من باب ما كان السلف يدخرون فى بيوتهم ، وأسفارهم من الطعام واللحم وغيره . حدثنا عبد الله بن محمد ، حدثنا سفيان عن عمرو عن عطاء عن جابر قال : كنا نتزود لحوم الهدى على عهد النبى صلى الله عليه وسلم الى المدينة ، تابعه محمد عن ابن عيينة ، قال ابن جريج : قلت لعطاء : أقال : حتى جئنا المدينة ؟ قال : لا ، قال العيني : أى هل قال جابر فى قوله : كنا نتزود لحوم الهدى : حتى جئنا الى المدينة قال عطاء (١) : لا ، أى لم يقل ذلك جابر وقد وقع فى رواية مسلم ، قلت لعطاء : أقال جابر : حتى جئنا المدينة ؟ قال : نعم ، ثم ان الحميدى (٢) لم يرجح فى جمعه على اختلاف البخارى ومسلم فى هذه اللفظة احداها على الأخرى ، والظاهر أن يرجح ما قاله البخارى لأن كلا من أحمد والنسائى أخرجه كذلك . وقال بعضهم (ابن حجر) : ليس المراد بقوله : لا ، نفى الحكم بل المراد أن جابراً لم يصرح باستمرار ذلك حتى قدموا ، فيكون معناه على هذا كنا نتزود لحوم الهدى الى المدينة لتوجهنا الى المدينة ، ولا يلزم من ذلك بقاؤها عندهم حتى يصلوا المدينة . قلت : هذا كلام واه لأنه قال الى المدينة ، بكلمة الى التى أصل وضعها للغاية وهنا للغاية المكانية ، وكون الى للتعليل لم يقل به أحد ، ويقوى هذا الوهى ما رواه مسلم من حديث ثوبان ، قال : ذبح النبى صلى الله عليه وسلم أضحية ، ثم قال : يا ثوبان أصلح لحم هذه . فلم أزل أطعمه حتى قدم المدينة اه . **واقول** : عبارة ابن حجر مثل ما قرر العيني فى نقله عنه ، إلا أنه استدرك فى الأخير حديث مسلم عن ثوبان المذكور ، فدل ذلك على أن قوله : بل المراد أن جابراً لم يصرح باستمرار ذلك الخ . معناه جواز البقاء وعدمه فى نفس الامر ، لا وقوع أحدهما على القطع ، لأن الروایتين صحيحتان من غير ترجيح حتى قال ابن حجر : وأغفل ذلك شراح البخارى أصلاً فيما وقفت عليه . والحاصل أنهم اتفقوا على صحة الروایتين من غير ترجيح ، ولعله يصح التوفيق بأنه لم يقل ذلك مرة ، وقاله أخرى لتكرير السؤال من عطاء والجواب من جابر ، فيتذكر عطاء كل مرة أحد الجوابين ، ثم هذا الخلاف لا يمنع استدلال البخارى بذلك على الادخار ، لأنه حاصل بكونه زاداً سواء وصل المدينة أولاً ، فتأمل الجميع

(١) القاضى عطاء بن يسار المذنب التابعى . كان ورعاً حافظاً واسع الرواية ، سمع من أبى كعب وابن مسعود ، وروى

عنه أصحاب الصحاح . توفي ١٠٣

(٢) بالتصغير أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى ، أحد حذاق الرواة ومن أصحاب سفيان بن عيينة والشافعى ،

توفي ٢١٩ .

« المحاكمة الثانية والخمسون بعد المائتين »

في كتاب الاطعمة ، من باب الرطب والتمر ، حدثنا سعيد بن ابى مريم ، الى أن قال : عن جابر بن عبد الله قال : كان بالمدينة يهودى وكان يسلفنى فى تمرى الى الحداد ، وكانت لجابر الارض التى بطريق رومة ، فجلست نخلا عاما ، فجاءنى اليهودى عند الحداد ولم أجد منها شيئا ، فجعلت أستنظره الى قابل فيأتى ، فأخبر بذلك النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال لاصحابه : امشوا نستنظر لجابر من اليهودى ، فجاءونى فى نخلى فجعل النبى صلى الله عليه وسلم يكلم اليهودى ، فيقول : أبا القاسم لا أنظره . فلما رآه النبى صلى الله عليه وسلم قام فطاف فى النخل ثم جاءه فكلمه فابى ، فقممت فجئت بقليل رطب ، فوضعت بين يدى النبى صلى الله عليه وسلم ، فأكل ثم قال : أين عريشك يا جابر ؟ فأخبرته فقال : افرش لى فيه ففرشته ، فدخل فرقد ثم استيقظ فجثته بقبضة أخرى فأكل منها ، ثم قام فكلم اليهودى فأبى عليه ، فقام فى الرطب فى النخل الثانية ، ثم قال : يا جابر جدد ، واقص فوقف فى الحداد فجددت منها ما قضيته ، وفضل منه فخرجت حتى جثت النبى صلى الله عليه وسلم فبشرته ، فقال : أشهد أنى رسول الله . وهذه القصة الغريبة فى بابها تعتبر من المعجزات الظاهرات ، قال العينى قوله : وكانت لجابر الارض التى بطريق رومة ، قال الكرماني : رومة بضم الراء : موضع ، وفى بعضها دومة بضم الدال المهملة بدل الراء . ولعله دومة الجندل وقال بعضهم (ابن حجر) : ونقل الكرماني أن فى بعض الروايات دومة بدال بدل الراء ، ولعلها دومة الجندل ، قال وهذا باطل لأن دومة الجندل إذ ذاك لم تكن فتحت حتى يمكن أن يكون لجابر فيها ارض اه . قلت : هذا الذى قاله باطل ، لأن الذى فى الحديث بطريق رومة وهذا ظاهر ، وأما رواية الدال فمعناها كانت لجابر أرض كائنة بالطريق التى يسافر منها الى دومة الجندل ، وليس معناها التى بدومة الجندل حتى يقال : لأن دومة الجندل إذ ذاك لم تكن فتحت ودومة الجندل على عشر مراحل من المدينة اه . واقول : الذى وقع فى هذا الحديث الارض التى بطريق رومة أو بطريق دومة ، فإيا كان فليست الأرض فى نفس دومة اجماعا ولا فى نفس رومة ظاهرا ، بل فى طريقها التى يمشى منها من نفس المدينة الى أحد الموضعين ، وبين المدينة ودومة بالدال عشرة مراحل ، وأما بئر رومة فقريبة هى التى سبلها عثمان فى وادى العقيق بظاهر المدينة ، فقول ابن حجر معللا لبطلان كون الارض فى دومة الجندل صحيح ، لو لم يكن نص الحديث بطريق دومة ، واما اذ كان بطريق فلا يصح قوله ، حتى يمكن أن يكون لجابر فيها أرض لأن الضمير فى عبارته (فيها) لرومة قطعاً ، وليس ذلك من مدلول الحديث فاعتراض العينى أظهر من الشمس الرائعة ، فى الضحوة الرابعة ، فافهم .

« المحاكمة الثالثة والخمسون بعد المائتين »

من كتاب العقيقة ، باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق عنه وتحنيكه ، حدثنا اسحاق بن نصر الى أن قال : عن أبى موسى ، قال : ولد لى غلام فأثيت به النبى صلى الله عليه وسلم فسماه ابراهيم فحنكه بتمر ، ودعاه بالبركة ودفعه الى ، وكان اكبر ولد أبى موسى ، قال العينى : والتحنيك مضغ الشئ ووضع فى فم الصبى ، يقال : حنكت الصبى اذا مضغت التمر او غيره ، ثم دلكنه بحنكه وقال بعضهم (ابن حجر) : الحكمة فى تحنيك الصبى ليتمرن على الاكل فيقوى عليه ، فيا سبحان الله ما أبرد هذا الكلام ، وأين وقت الأكل من وقت التحنيك وهو حين يولد ؟ والاكل غالبا بعد سنتين أو بعده

أوقبله ، بل الحكمة فيه أن يتفادى له بالأمان . لأن الثمرثرة الشجرة التي شبهها رسول الله صلى الله عليه بالموئن وبحلاوته أيضا ، ولا سيما اذا كان الحنك من أهل الفضل والعلماء والصالحين ، لأنه يصل الى جوف المولود من ريتهم ، ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حنك عبد الله بن الزبير (١) حاز من الفضائل والكمالات ما لا يوصف ؟ وكان قارئا للقرآن عفيفا في الاسلام اه . وعبارة ابن حجر : والتحنيك مضغ الشيء ووضعه في فم الصبي وذلك حنكه به ، يصنع ذلك بالصبي ليتمرن على الأكل ويقوى عليه اه . ثم قال الشيخان : وينبغي عند التحنيك أن يفتح فاه حتى ينزل الى جوفه اه . **واقول :** قد تعجب العيني رحمه الله بتسبيحه ، وانكر أن تكون الحكمة ما ذكره ابن حجر ابعد الزمان الذي بين زمن التحنيك ، وزمن الاكل مع أن حكمة الشيء قد لا تظهر الا بعد عشرات السنين ، فإذا يقول العيني رحمه الله في الفضائل والكمالات التي لم تظهر على ابن الزبير الذي ذكره الا بعد عشرات السنين من زمن التحنيك ؟ أميجوز هذا ولايجوز أن يكون حكمة لقوة حنكه على المضغ والاكل بعد نحو سنتين ؟ على أن ابن حجر لم يمنع الحكمة التي ذكرها العيني ، بل يجوزها أيضا وربما جوز حكمة أخرى ، وأخرى اذا ظهرت للمتأملين والمتعمقين ، تأمل جدا وتعمق .

« الحاكمة الرابعة والخمسون بعد المائتين »

من كتاب الطب والمرضى ، قوله : المتمدنون في الحديث الثاني ، من باب قول المريض : أنى وجع في شرح العيني ، قال صاحب التوضيح نقلا عن ابن التين : ضبط في غير كتاب يفتح النون ، وإنما هو بضمها لأن أصله المتمدنون على زنة المتطهرين ، فاستنقلت الضمة على الياء فحذفت فاجتمع ساكنان الياء والواو ، فحذفت الياء وضمت النون لأجل الواو ، إذ لا يصح واوقبلها كسرة ، وتبع هذا الكلام بعضهم (ابن حجر) في شرحه **قلت :** ضبط النون بالفتحة هو الصواب ، كما في قولك المسمون إذ لا يقال فيه بضم الميم ، والتشبيه بالمتطهرين غير مستقيم ، لأن هذا صحيح وذاك معتل اللام ، وكل هذا عجز وقصور عن قواعد الصرف اه . كلام العيني ونقل هذا الكلام القسطلاني برمته ، ولم يتعرض للتخطئة ولا للتصويب ولا للترجيح ، وكأنه جوز الوجهين أو توتف في ذلك ، **واقول :** إن من الصعب تخطئة أى ذر صاحب التوضيح ومن معه كابن حجر ، وأثقل منه نسبتهم الى الجهل بقواعد علم الصرف ، ثم إن موضوع البحث لفظ المتمدنون من تمنى تفعل تفعلا ، والعيني نقله الى باب جمع اسم الفاعل من فعل حيث ناظره بسمى ، وكلمتنا جمع اسم فاعل تمنى تفعل ، وأصلها المسميون والمتمدنون ، والتصريف هو ما قرره الجماعة ليس إلا ، على أن ما مثل به العيني هو كصلى يصلى مصلون ، فالذاهب من الاسم هو الواو سواء كان من السمو او الوسم ، والقاعدة إن واو الجمع لا يكون الا مضموما (٢) . وعند الخوف يضم ما قبله ، فلا فرق بين تفعل وفعل في الضم وقد يفتح لفظا لعله

(١) أبو بكر عبد الله بن الزبير بن العوام سبط الصديق واول مولود ولد للمهاجرين في المدينة ، قال مجاهد : لم يجز الناس عن باب من أبواب العبادة الا تكلفه عبد الله بن الزبير ، وقال ابن دينار : ما رأيت أحدا قط أحسن صلاة من عبد الله بن الزبير قتل محاصرا بمكة ٧٣ .

(٢) اذا اتصل واو الجمع بلفظ معتل الآخر بالالف فتح ما قبله ، نحو المصطفون يخشون الله ، والا كان مضموما نحو المتمدنون يرجون ، ويكون الواو نفسه ساكنا في كلتا الحالتين ، ولا يضم الا في حالة ما اذا أسند اليه فعل معتل اللام بالالف مؤكدا بالنون ، مثل لتخشون الله ، فما ذكره المؤلف سهو ، كما هو ظاهر .

أخرى ، كما فى الأ علون وأصله أعلون تحركت الواو الخ . وبقيت الفتحة لفظا دليلا عليها ، وقوله فى الرد هذا صحيح وذلك عايل تورىة ، الا أنها عقيمة أو معكوسة ، ولعل العىنى سبق ذهنه عند الاعتراض الى فتح النون من نحو يتمنونه ، وبقى الفتح فى ذهنه والا فالقاعدة قد عرفتھا ، ولا تنظر ابدا إلأما قيل لا لمن قال .

« الحاكمة الخامسة والخمسون بعد المائتين »

فى كتاب اللباس : قوله باب القبة الحمراء من آدم ، عن عون ابن أبى جحينة ، عن أبيه قال : أتيت النبى صلى الله عليه وسلم ، وهوفى قبة حمراء من آدم ، ورأيت بلالا أخذ وضوء النبى صلى الله عليه وسلم والناس يتندرون وضوء ، فمن أصاب منه شيئا تمسح به ، ومن لم يصب منه شيئا أخذ من بلل يد صاحبه وقوله فى الحديث الأول : وهوفى قبة حمراء من آدم ، وقوله فى الحديث بعده : فى قبة من آدم ، لا يخفى أن فى الترجمة توصيفا مطابقا للحديث الاول وغير مطابق به فى الثانى ، قال الكرماني : المطابقة حصلت بالأول ، وفى الثانى فائدة تأكيد على عادته ، وقال بعضهم (ابن حجر) : أو هو من حمل المطلق على المقيد ، لانه لا يتأتق وسلمه القسطلانى ، ورده العىنى بأن الحمل المذكور لا يصح هنا على ما لا يخفى ، قال : والاحسن ان يقال : إن أنسا اختصره بترك الوصف اه . **واقول** : من أين يفهم ما قاله الا بحمل ابن حجر؟ على أنه يقال : إن أثنائه صلى الله عليه وسلم ومرتقاته مضبوطة ، ولم يذكرها له ملونة غير الحمراء وهذه غير موصوفة وحينئذ فهى هى ، وما قد يجوز من كونها ملك غيره ، والملونات بغير الحمراء كثيرة فيحتاج الى دليل ، ثم بعده الى أن الثانية صفراء مثلا ودونه خرط القتاد ، ثم ما بتنا الا عند ما أصبحنا على أن قوله : لا يصح هنا ، دعوى غير مقرونة بدليل ، فتأمله وتدبر .

« الحاكمة السادسة والخمسون بعد المائتين »

من كتاب المرضى ، باب ما يذكر فى الطاعون ، الحديث الثانى حدثنا عبد الله بن يوسف عن عبد الله بن عباس : أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه خرج الى الشام ، حتى اذا كان بسرغ لقيه أمراء الأجناد : أبو عبيدة ابن الجراح وأصحابه ، فأخبروه أن الوباء قد وقع بأرض الشام ، قال ابن عباس : فقال عمر : ادع لى المهاجرين الأولين فدعاهم ، فاستشارهم وأخبرهم ان الوباء قد وقع بالشام ، فاختلفوا فقال بعضهم : قد خرجت لامر ولا نرى أن ترجع عنه ، وقال بعضهم : معك بقية الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نرى أن تقدمهم على هذا الوباء ، فقال : ارتفعوا عنى ، ثم قال : ادع لى الأنصار ، فدعوتهم فاستشارهم فسلخوا سبيل المهاجرين ، واختلفوا كاختلافهم ، فقال : ارتفعوا عنى ، ثم قال : ادع لى من كان ههنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح فدعوتهم ، فلم يختلف منهم عليه رجلان ، فقالوا : نرى أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء ، فنادى عمر فى الناس : انى مصبح على ظهر فأصبحوا عليه ، قال أبو عبيدة بن الجراح أفرارا من قدر الله؟ فقال عمر : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة؟ نعم نفر من قدر الله الى قدر الله . أريت لو كان لك إبل هبطت واديا له عدوتان احداها خصبة ، والأخرى جدبة ، أليس ان رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله ، وان رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله؟ ، قال فجاء عبد الرحمن بن عوف ، وكان متغيبا فى بعض حاجته فقال ان عندى فى هذا علما ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، واذا وقع بأرض وانتم بها فلا تخرجوا فرارا منه ، قال : فحمد الله عمر ثم انصرف .

قال العيني : مشيخة قریش ، ضبطه بعضهم (ابن حجر) بوجهين بفتح الميم وسكون الشين وفتح الياء ، والثاني بفتح الميم وكسر الشين وسكون الياء جمع شيخ **قلت** : الذي قاله أهل اللغة هو الوجه الثاني اه .
واقول : راجعت ما عندى من كتب اللغة ، وهى القاموس بتاجه ، والمصباح ، ومختصر الصحاح ، والنهاية ومختصرها ومفردات الراغب ، وكليات أبى البقاء فلم يذكر المشيخة الا صاحب القاموس مع المشيخة ، وغيرها من الجُموع الكثيرة ، ولا أحسب العيني الا واهما لانه استدل بقول الصحاح وعبارته : وقال الجوهري : جمع الشيخ شيوخ واشياخ وشيخة وشيخان (ومشيخة) ومشايخ ، ومشيوخاء فضبط مشيخة بفتح فكسر فاعترض ، وانما ذكرنا الوهم لان مختصره ذكر عرين ما نقله العيني ، إلا أنه ضبط الكلمة بفتح الميم والياء بوزن متربة ، ثم إذا صححنا الاعتذار بالوهم ، هل من عذر فى قصره قول اللغويين على الوجه الثانى افراديا ؟ فاعرفه .

« المحاكمة السابعة والخمسون بعد المائتين »

فى كتاب اللباس أيضا . قوله باب السخاب للصبيان ، عن أبى هريرة قال : كنت مع النبى صلى الله عليه وسلم فى سوق من اسواق المدينة فانصرف ، فانصرفت فقال : اين لـكـع — ثلاثا — ادع الحسن بن على فقام الحسن بن على يمشى وفى عنقه السخاب ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم بيده : هكذا . فقال الحسن بيده : هكذا فالتزمه ، فقال : اللهم انى أحبه فأحبه وأحب من يحبه . قال أبو هريرة : فما كان أحد أحب الى من الحسن بن على . بعد ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال . قال العيني : لـكـع مصروف وفى القسطلانى ممنوع ، والحاكم بينهما لا يكون إلا من أهل الفن . ففى القاموس : تقول فى النداء ، يا لـكـع ولا يصرف فى المعرفة . لانه معدول عن الكع اه . وهونها معرفة سواء اكانت الرواية أثم لـكـع الظرفية أو أين الاستفهامية أو أى الندائية ، لأن المدلول هو الحسن والحسين رضى الله عنهما ، وهو معرفة بالعلمية فما للقسطلانى هو الوجه ، ولعل العيني سبق لذهنه الجنس وهو مصروف قطعاً ، أو الوصف المنقول الى العلم ، وان كان بعيدا . فرحمة الله تعالى عليهما ، واطلاقاته كثيرة : منها اللثيم وذليل النفس والولد الصغير ، وهو المراد هنا . (تنبيه) المحاكمة مع القسطلانى اعتراضية ، جر اليها وقوع العين عليها من غير قصد .

« المحاكمة الثامنة والخمسون بعد المائتين »

قوله فى الباب الثالث بعده ، وهو باب اخراج المشبهين بالنساء من البيوت ، عن أم سلمة أن النبى صلى الله عليه وسلم كان عندها ، وفى البيت مخنث فقال لعبد الله أخى أم سلمة : يا عبد الله إن فتح لكم هذا الطائف فانى أدلك على بنت غيلان ، فانها تقبل باربع وتدبر بثمان . فقال النبى صلى الله عليه وسلم : لا يدخلن هؤلاء عليكن ، قال العيني قوله : لا يدخلن ، قال بعضهم (ابن حجر) : هو بضم الياء وشد النون ، ورد العيني بأنه ليس كذلك ، بل بفتح الياء والنون مخففة اه . **واقول** : مفاد ابن حجر تعدى الفعل لمفعول عام محذوف . والعيني لزومه والتاعل الاشارة ، وان الحكم بينهما هو الرواية فان روى بهما فالرد مردود أو باحداهما لا غير فالصواب مع الموافق ، وان لم تعلم الا من قبلهما فمع كونهما أمينين معا ، فالمرجح هـى الدراية المحوزة للوجهين ولثالث دو فتح الياء وشد النون ، الا أن وجه ابن حجر اوجه اذ حذف معمول الادخاخ اباغ لتناوله جميع الشرور المحذر منها نصا ، وما للعيني يتناوله لزوما لأن المحذر منه هو أعيانهم نصا وامثالهم لزوما ، فتأمل به بتدقيق .

« المحاكمة التاسعة والخمسون بعد المائتين »

في كتاب اللباس . قوله : باب ما يذكر في الشيب ، حدثنا مالك عن اسراييل عن عثمان عن عبد الله ابن موهب ، قال : أرسلني أهلي الى أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم بقدر من ماء ، وقبض اسراييل ثلاث أصابع من فضة فيه شعر من شعر النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان إذا أصاب الانسان عين أو شيء بعث اليها مخضبه ، فاطلعت في الحجل فرأيت شعرات حمرا ، فهم هذا الحديث في غاية الصعوبة ، ولذا وقع فيه الاخذ والرد مع ما فيه من قلق التركيب ، ولذا قال الكرماني : فاعليكم بتوجيهه ، والذي انخط عليه كلام ابن حجر ان الفضة محرف عن الحجل . الذي هو رواية الاكثرين وهو اناء يصاغ للصيانة ، وهذا اتخذته أم سلمة (١) لحفظ شعره صلى الله عليه وسلم اه . واختار العيني رواية الفضة . وان أهل عثمان أرساوه بقدر من فضة الى أم سلمة ، فجعلوا فيه شيئا من الماء والشعر ، وبعد الاستشفاء ردوا عثمان بالشعر في القدر بما فيه من بقية الماء ، وردته الى ظرفه والحجل ، وحينئذ اطلع عثمان عليه فرأى تلك الحمرة اه . **واقول** : اني لم ازدد بظاهر شرحي الشيخين الا استثنا كالا ، فعلى تأويل التصحيح ان الحجل هو ملك لأم سلمة صانت فيه الشعر ، يعنى ومنه أخذت الشعر ووضعت في الاناء الذي أتى به عثمان فيها إناء ان ، وعلى تأويل العيني انخط فهمي الا أن قوله : فجعلوا يعنى وجعلت أم سلمة ومن معها من أهلها الخ . أو الواو للتعظيم وان كون عثمان وقع منه ذهاب واياب هو غير مفهوم من الحديث ، والذي أفهمه ان الاناء الذي أتى به عثمان سواء كان فضة أو غيره انما هو حكاية لصورة الرد بعد الاستشفاء . وعليه فحكاية الذهاب به الى أم سلمة ابتداء مطوية محتملة ، لكون الذي ذهب به عثمان أو غيره فتأمل الحديث بساقعة بعد أن تعلم معنى الحجلة محركة وهى القارورة أو الواسعة السفلى ، ومعنى الخضب كمنبر الاناء أو الواسع ، بقى ان ابن حجر فهم من قبض الاصابع الصغر ، واستبعد ما للكرماني من أنه لعدد الارسلات ، وقربه العيني مستبعدا ما لابن حجر ، مستدلا بأن مثل هذا الصغر لا يسع إلا يسيرا من الماء . وبأن التصرف بالاصابع غالبا يكون للعدد اه . ويتراءى لى ان ابن حجر يسلم الصغر ، ويلتزمه لانه للاستشفاء ولو بنقطة . على أن لنظ القدح ينادى بالصغر . وقوله : وبأن التصرف الخ . يعارضه كون التصرف بها يكون للتقليل ايضا بسطا وقبضا ، كما فى تقليل ساعة الجمعة ، وبعثت انا والساعة كهاتين ، على أن الحديث لا يفهم منه ارسلات ثلاث اصلا بل اما واحدة أو اثنتين ، وربما كان الثانى متعينا عند اسراييل (٢) اشارة بمسوطيته الى الذهاب والاياب فتأمله وقال ابن حجر ايضا : الانسان فى الحديث للعموم ، ورده العيني بأنه خاص بأهل عثمان . **واقول** : إن العموم هو الذى يفهمه جميع الناس ، كما هو ظاهر كلام العيني ايضا هو قوله : وكان الناس عنده رضهم يتبركون ، فاعرفه .

« المحاكمة المئمة للستين بعد المائتين »

فى كتاب اللباس ، فى باب الوصل فى الشعر . حدثنا آدم . حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة . قال : سمعت الحسن بن مسلم بن يثاق يحدث عن صفية بنت شيبة عن عائشة رضى الله عنها : أن جارية من الانصار

(١) أم المؤمنين ام سلمة : هند بنت ابى أمية ، تزوجها النبي صل الله عليه وسلم بعد وفاة زوجها أبو سلمة ، وكانت لا تجد من الفيرة ما يجده نساء النبي صلى الله عليه وسلم : توفيت ٥٩ .

(٢) أبو يوسف : اسراييل بن يونس السبيعي الكوفي . كان ثقة زور الحفظ . سمع جده أبا اسحاق وغيره . مات ١٦٠

تزوجت ، وأنها مرضت فتمعط شعـرها فأرادوا أن يصلوها ، فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لعن الله الواصلة والمستوصلة . قوله : ابن يناق : جوز فيه ابن حجران يكون فعال من الانيق ، وهو الشيء الحسن ورده العيني بأنه كلام من ليس له يد في علم الصرف ، قال : كأنه اسم اعجمي اهـ . **واقول** : ان كلام الحافظ تجويز أن يكون من قبيل الاخذ ، والاشتقاق الاكبر الذى هو مطلق المناسبة بين اللفظين (كأسلت مع سليمان) على انه يجوز ان يكون الياء مسهلة عن الهمزة كما هو شائع ، وقول العيني : كأنه أعجمي ، تعريض الى أنه عقيم لا يتصرف الى شيء آخر ، مع ان المسمى يناقا عربى بالنسب وهو مكى كما صرح هو بنفسه وقال فى الإصابة : هو من بادية عمان وله ادراك ، ولم ير النبي صلى الله عليه وسلم ، واذا كان الشخص عربيا فليكن الاسم كذلك على ما هو الاصل ، حيث لم تتحقق عجميته كإبراهيم مثلا على ان ما استعملته العرب صار عربيا ، كالمشكاة على ما حقق فى الاصول .

« الحاكمة الواحدة والستون بعد المائتين »

فى كتاب اللباس . فى الحديث الثانى من باب الموصولة ، عن ابن عمر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : الواشمة والموتشمة والواصلة والمستوصلة ، يعنى لعن النبي صلى الله عليه وسلم ، فرواية أبى ذر : لعن الله الواشمة الخ . قال العيني : وعلى هذه الرواية لا يحتاج الى ذكر شيء ، ولم يتعرض أحد الى حل هذا الموضع غير أن بعضهم (ابن حجر) قال لم يتجه الى هذا التفسير ، الا ان يكون المراد لعن الله على لسان نبيه أولعن النبي لعن الله . قلت : ما أبعد ما قاله ولم يتجه له هذا كما قاله اهـ . قال القسطلانى : فى هذا الاعتراض خفاء ولعله تحريف من ناسخ . **اقول** لا غبار على كلام ابن حجر لانه شارح لرواية أبى ذر فعدم اتجاه العناية ظاهر وتصحيحها بحمله أظهر . وأما حل اعتراض العيني المعقد أن يقال : لم يتجه ولم يظهر لكلامه هذا وجه صحيح . وعدم الاتجاه الذى ادعاه صادق عليه أولم يتجه للتفسير بل اخطأ المرمى أولبعضهم مبالغة لعدم اتجاهه فى نفسه أو مصحف ، وقد عن لى احتمالات ، وفى ظنى ان العيني لم يستحضر عند الاعتراض الا الرواية التى شرح عليها . يعنى أن جميع الروايات هى المستوشمة عدا هذه ، فبالموتشمة كما ضبطها الشراح فمن المحتمل ان يكون محط السماع خصوصها والتفسير ادراج ممن لم يتفطن للمراد ، فان صح الاحتمال فمن الله والله الحمد . إلا أن اهل الفن أدري بشعابه ، والله أعلم .

« الحاكمة الثانية والستون بعد المائتين »

فى كتاب اللباس . فى باب نقض الصور عن أبى زرعة قال : دخلت مع أبى هريرة دارا بالمدينة فرأى أعلاها مصورا بصور قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقى ؟ فليخلقوا حبة . وليخلقوا ذرة . ثم دعى بثورين ماء فغسل يديه حتى بلغ إبطيه ، فقلت : يا أبا هريرة أشياء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : منتهى الخلية . لقد أعرب العيني مصورا اسم فاعل مفعولا لرأى وجملة يصور حالا ، وأعرب الكرماني مصورا اسم مفعول وما بعده جار ومجرور ، وقال بعضهم (ابن حجر) : هو من البعد بمكان . ورده العيني قائلا : انه لم يتبين وجهه ولا بعد فيه اصلا ، بل هو أقرب على ما لا يخفى . **واقول** : ما اشبه ما قاله العيني بالى نقضت غزلها ، من بعد اعرابه الظاهر ، ووجه الاستبعاد أن الأعراب

يتفرع على الرواية وليس فليس ، ولو وردت لأوردها العيني للتصحيح أولا وللرد ثانيا ، واذ لم يفعل فما أحوجه الى الجواب عما أعرب به من كونه اسم فاعل لرأى ، والى الجمع بينه وبين اعراب الكرماني الذي قال فيه : إنه أقرب ، فاعرفه .

« المحاكمة الثالثة والستون بعد المائتين »

فى كتاب اللباس ، فى باب ما وطىء من التصاوير . عن عائشة رضى الله عنها قالت : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم من سفر ، وقد سترت بقرام لى على سهوة لى فيها تماثيل ، فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم هتكه ، وقال : أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله . قالت : فجعلناه وسادة أو وسادتين . وعن عائشة رضى الله عنها ، قالت : قدم النبى صلى الله عليه وسلم من سفر ، وعلقت درنوكا فيه تماثيل فأمرنى ان أنزعه فترعته ، وكنت أغتسل أنا والنبى صلى الله عليه وسلم من إناء واحد ، قال بعضهم (ابن حجر) : ظاهر الحديثين التغاير بينهما ، لدلالة الاول على استعمال الوسادتين اللتين كانتا سترا ، والثانى على أنه لم يستعمله أصلا ، وأجاب بأنه لما وقع القطع وقع على نفس الصور فخرجت عن هيئتها ، وقال العيني : لا تعارض بل هو ذهول عن زيادة مسلم فجعلته مرفقتين يرتقى بهما ، فغايتة أن البخارى لم يذكر هذه الزيادة والقصة واحدة اه . **واقول** : إني راجعت أحاديث مسلم ، فلم يوجد فيها لفظ فجعلتها بل جعلته الراجع الى الستر وان ابى العيني إلا رجوعه الى النمرقة باعتبار فلامعنى حينئذ جعلها مرفقتين ، لزوال الصورة بقطعها الذى أجاب به ابن حجر ، على ان المناضل السندى (١) جعل اتحاد الواقعة مقويا للتعارض ، وقال : فالوجه فى الجمع ما قاله المحقق يعنى به ابن حجر ، هذا وانى لم أتصور هذه المعارضة التى هى المعاندة ، لأن المستعملة أصلها قرام مصور ، والنمرقة اشتريها بتصاويرها ولم يستعملها صلى الله عليه وسلم ولم يقرها ، فالحل مختلف اللهم إلا إذا كان مفهوم القرام والنمرقة واحدا وليس كذلك وليتأمل ، والله ورسوله أعلم .

« المحاكمة الرابعة والستون بعد المائتين »

فى كتاب الأدب ، فى باب من أحق الناس بحسن الصحبة ، عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله من أحق الناس بحسن صحابتي ؟ قال أمك ، قال : ثم من ؟ قال : أمك ، قال : ثم من ؟ قال : أمك ، قال : ثم من ؟ قال : ثم أبوك . قال العيني . قال بعضهم (ابن حجر) : يحتمل أن يكون معاوية بن حيدة ، لأن البخارى أخرجه من حديثه فى الادب المفرد ، قلت يا رسول الله : من أبر ؟ قال : أمك ، الحديث ، اه . **قلت** : جاءت أحاديث كثيرة مما يشبه هذا الباب ، فلا يتعين فى هذا الحديث معاوية ثم سرد أحاديث كثيرة من هذا النوع ، **واقول** : تأملت جميع الاحاديث التى جلبها فلم يكن فيها تكرير الام ثلاثا إلا فى حديث الباب ، وألذى استدلل به على الاحتمال لا على التعيين الذى نسبه اليه العيني فله دره من محقق ، فرحمة الله عليهما

(١) العلامة أبو الحسن محمد نور الدين بن عبد الهادى السندى ، أحد العلماء البارعين فى الحديث والتفسير واللغة ، له حواش

على صحيح البخارى ومسلم وسنن ابن ماجة توفي ١١٣٨

« المحاكمة الخامسة والستون بعد المائتين »

في كتاب الأدب ، باب عقوق الوالدين من الكبائر . عن أبي بكره قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ؟ قلنا : بلى يا رسول الله . قال : الإشراف بالله ، وعقوق الوالدين - وكان متكئا فجلس فقال : ألا وقول الزور ، وشهادة الزور ، ألا وقول الزور ، وشهادة الزور . فما زال يكررها حتى قلنا : لا يسكت ، قال بعضهم (ابن حجر) : باب بالتثنية يعني فما بعده مبتدأ وخبر ، ورده العيني بأنه لا يصح إلا بشيء مقدر لأن شرط الاعراب التركيب بل هو مضاف ، أي هذا باب في بيان أن عقوق الوالدين من الكبائر اه . قلت : كثيرا ما يعرب العيني وغيره مثل هذا بأنه خبر لمبتدأ محذوف ، وهو بمنزلة الفصل كما هو معروف ، بل هو نفس اعراب العيني بقوله : أي هذا باب الخ . ولا أدري ما معنى قوله لا يصح إلا بشيء مقدر ؟ فهل يتوهم ما نفاه أحد ؟ والعجب منه كيف صحح دعواه الإضافة بتقدير مبتدأ ، وحرف الجر ومضاف وحرف النصب وتغيير اعراب عقوق المدعى من الجرائي النصب على اعرابه ؟ فما أغناه عن هذا الرد ، اللهم إلا إذا أراد بيان المعنى واعرابه ، فتأمل .

« المحاكمة السادسة والستون بعد المائتين »

في الحديث الذي قبل هذا : عن المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات ، ومنع وهات ، ووأد البنات ، وكره لكم قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال . قال العيني : أصل هات آت فقلبت الهمزة هاء ، وقال بعضهم (ابن حجر) : فقلبت الألف وهذا غلط لا يخفى اه . وأقول : فلسفة حرف الألف أنه نوعان : لينة ومنطوق بها ، والثانية هي أول حروف الهجاء وهي التي ينطق بها مع الهمز الذي هو وصفها الملازم لها ، وبه صارت صامته لضغطة إياها بخلاف اللينة الموصوفة بالمصوتة لأنها متولدة من صوت الاشباع ، ففي كلمة آت التي خلفتها هات ألفان صامته ، ومصوتة فالأخيرة على حالها ، والأولى هي التي عبر عنها ابن حجر بالألف التي هي الأصل الموصوفة بالهمز ، فهل هذا غلط أو عليه حرج ؟ لا ولا ولا .

« المحاكمة السابعة والستون بعد المائتين »

في كتاب الأدب ، في باب من ترك صبيته غيره حتى تلعب به أو قبلها أو مازحها ، عن أم خالد بنت خالد بن سعيد قالت : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أبي ، وعلى قميص أصفر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سنه . قال عبد الله وهو بالحبيشية حسنة ، قالت فذهبت ألعب بخاتم النسوة ، فزبرني أبي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : دعها . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أبلي وأخلقني ، ثم أبلي وأخلقني ، ثم أبلي وأخلقني . قال عبد الله فبقيت حتى ذكر ، يعني من بقائهما ، قال العيني : قال بعضهم (ابن حجر) : الذي يظهر أن ذكر المزح بعد التقييل من ذكر العام بعد الخاص ، قلت : ليس كذلك بل لكل واحد منهما معنى خاص . فليس بينهما عموم وخصوص اه . وأقول : إن التقييل مخصوص بالقم لكل واحد منهما معنى خاص . فليس بينهما عموم وخصوص اه . وأقول : إن التقييل مخصوص بالقم وأما المزح الذي هو المداعبة فعام بالقول والفعل ، وقد قبل كثيرا من الصغار كالحسنين ومداعبته بالقول كقوله :

با أبا عمير ما فعل النغير؟ ولا يدخل الحنة عجوز ، وبالفعل كاحتضانه لزاهر وأخذه بعينيه ، وهما معا كأخذه بأذن زيد بن أرقم ، وقال : يا ذا الأذن الواعية في قصة سورة المنافقين ، ثم ظهر لي أن بين المزح والتقبيل عموما وخصوصا وجهيا ، يجتمعان في مازحة ولذلك بالتقبيل وينفسد التقبيل في نحو الوداع ، وينفرد المزح قولاً وفعلاً في أكثر فصوله ، فاعرفه إن شئت من أم خالد في حديث الباب بقوله : سنه سنه والله أعلم

« المحاكمة الثامنة والستون بعد المائتين »

في حديث الباب : فبقيت حتى ذكر ، قال العيني : قال الكرماني : فبقيت أم خالد وعاشت حتى ذكر القميص بين الناس ، لبقائه دهرًا طويلًا خلاف العادة . وقال بعضهم (ابن حجر) : هذا التفسير على أن ذكر مجهول إلا أنه لم يقع عندنا في الرواية إلا بالفتح ، ووقع في رواية ابن السكن حتى ذكر دهرًا وهو يؤيد ما قدمته ، قلت : الذي قاله الكرماني هو الصحيح لأن قوله حتى ذكر مجهول . والمعنى عليه وإذا كان معلوماً فماذا يكون فاعله ؟ والرواية التي ذكرها هذا القائل تؤيد الكرماني ولا تؤيد ما قال هذا القائل اه . **واقول** : ان العيني قد وضع في كتاب الجهاد ان الحديث مروى بروايات ، منها : فبقيت دهرًا حتى ذكر مجهولاً . أى القميص وحتى ذكر معلوماً ، ولابن السكن حتى ذكر دهرًا أى ذكر الراوى دهرًا نسي تحديده من روى عنه ، ونسب هذا الوجه للكرماني فما أنت ذا ترى كيف سلم رواية الفاعل ، وبين فاعله الذي استفهم عنه في رده ؟ ثم غاية ما قاله ابن حجر أنه لم يقع عنده في الرواية إلا بالفتح ، وظاهران ما ذكره ابن السكن مبنى للفاعل كما بين العيني فاعله ، أى الراوى ومفعوله أى دهرًا . وهو مؤيد لأبن حجر ثم إن القسطلاني الذي استحوذ على الروايات والمعاني فسر الحديث بقوله : فبقيت أم خالد حتى ذكر الراوى زمنًا طويلًا فافهم

« المحاكمة التاسعة والستون بعد المائتين »

في كتاب الادب ، باب من ترك صبية غيره الخ . في الحديث الأول ثم أبلى واخلقى ، ثم أبلى ، نقل العيني عن الداودي افادة هذا الحديث لمجىء ثم للمقارنة ، ورده ابن تين بأنه لم يقل أحد بمجىء ثم للمقارنة وان النحاة منعوا أن تكون ثم لغير الترتيب ، وقال بعضهم (ابن حجر) : لعلى الداودي أراد بالمقارنة المعاقبة فيتجه بعض اتجاه ، قلت : آفة التصرف من الفهم السقيم ، فهل المعاقبة عين المقارنة ؟ اه . قلت : لا شك أن العيني ممن لا يغيب عنه أسرار تراكيب العرب وأساليبها ، فتصحيح ابن حجر لكلام الداودي بالترجمة أن تكون ارادته مجازاً ، للمقاربة بين المقارنة والمعاقبة مسلم عنده فيما اعتقد ، إذ لا يشتم منه جعله المعاقبة عين المقارنة ، حتى يختم كلامه بالاستفهام الانكارى الذى يحتاج هو الى الجواب عنه فيما قاله في شرح الحديث الآتى ، قريباً عند قول الراوى في باب وضع الصبى على الفخذ : فأجلس اسامة على فخذ صلي الله عليه وسلم ، من قوله : أى أجلسه على الأرض قريباً من فخذ ، فهل هذا المجاز إلا قنطرة من هذا الوادى ؟ على أن كتب اللغة ونفس الشروح طافحة بأن الابلأ والاخلاق واحد ، يقال : بلى الثوب خلق ، وأبلأه وأخلفه . فمعنى الحديث والله أعلم : البسبه طويلاً حتى يبلى ، ثم البسبه مستمرة في

لبسه كذلك حتى يخلق ، فالجملتان معناهما واحد ، فالعطف للتقرير والاشارة الى طول عمرها ، وطول عمره وبقائها طويلا وهومن أعلام النبوة ، فظهر أن زمن الابلاء والاخلق واحد لاتحادهما . وهو والله أعلم نظر الداودي فاعرفه ، بقى على العيني من حيث كونه مغرما بالمناقشة أن لا يسكت عن قول ابن التين : وان النحاة منعوا أن تكون ثم لغير الترتيب ، اذ هي مسألة خلافية ، فثبوت خلاف الترتيب في كلام العرب بل والقرآن كثير والتزمه الكوفيون ، فتأويل البصريين ذلك لقواعدهم ليس بواجب التقليد ، فلعل مذهب الداودي في العربية هي لغة العرب والقرآن ، ولو خالف البصريين على أنا لو طوحنا الكلام لنسبنا الى ابن التين أن ثم عند النحاة لا تقتضى التشريك في الحكم ولا المهلة ، لأنه حصرها في الترتيب والله أعلم .

« المحاكمة المتهمة للبعين بعد المائتين »

في كتاب الأدب ، باب وضع الصبي على الفخذ . عن أسامة بن زيد رضى الله عنها : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذني فيقعدني على فخذه ، ويقعد الحسن على فخذه الأخرى ، ثم يضمهما ثم يقول : اللهم ارحمهما فاني أرحمهما ، قوله : فيقعدني على فخذه قد استشهد كل اقعاد أسامة على فخذه صلى الله عليه وسلم وهو رجل ، قال العيني نقلا عن الداودي : لا أرى وقوع ذلك في وقت واحد وأجاب بعضهم (ابن حجر) : باحتمال أنه أقعده على فخذه لمرض مثلا ، قلت : إن كان الخصم يرضى بالاحتمال فاني أقول أيضا : يحتمل أن يكون أقعده بجذاء فخذه ، فاطلق على ذلك الجلوس على الفخذ اه .

واقول : إن الذى يعلمه صلى الله عليه وسلم للحب ابن الحب لا يستبعد اقعاده على الفخذ خصوصا احتتمال ذلك قبل البلوغ ، فقد توفي صلى الله عليه وسلم وعمر أسامة ثمان عشرة سنة وعمر الحسن ثمانى سنين ، فاقعاد من عمره ثلاث سنين مثلا مع من كان عمره اثنتى عشرة سنة ، أو ثلاثة عشرة على الفخذ ليس من البدائع فى شيء ، على أن افادة الحملة للتكرار ينبو عنه التأويل ، وكون أسامة حينئذ رجلا يحتاج الى دليل ، وعلى تسليمه فوضع الحب ولو بالغا على الفخذ فيه اظهار مزية المحبة والاجلال ، فانظر كيف أمره على جيش فيه أبو بكر وعمر ؟ هذا وإنى أخاف أن يتولد من التأويل هضم لمقامه العظيم عند الله ورسوله ، فابقاء الاقعاد على حقيقته هو الذى نزههم بالصراحة من قوله : ثم يضمهما ، وإن لم يفهم ذلك منه غيرى وهو الذى نعتقه ، وهو الصواب ان شاء الله تعالى ، والله أعلم

« المحاكمة الواحدة والبعين بعد المائتين »

في كتاب الأدب ، فى الحديث الخامس ، من باب رحمة الناس والبهائم . عن أنس بن مالك : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ما من مسلم غرس غرسا ، فأكل منه انسان أو دابة إلا كان له صدقة ، قال العيني : إن كان المراد من يدب على الأرض فهو من عطف العام على الخاص ، وإن كان المراد الدابة العرفية من عطف الجنس على الجنس ، وقال بعضهم (ابن حجر) وهو الظاهر : قلت : الظاهر هو الاول للعموم الدال على سائر الأجناس اه . **واقول :** إطلاق الدابة على خصوص الفرس ، أو الحمار أو ما يركب عرف حادث على معناه اللغوى ، كما أن المعروف شرعا عمومته فى كل ما يدب ، قال تعالى : (ما ترك على ظهرها من دابة) ، (وما من دابة فى الأرض) ، (والله خلق كل دابة) . (إن شر الدواب عند الله) الخ . والناطق به هنا هو الشارع الذى حدث بعده

العرف الخاص فيما أحسب ، واحتمال أن الخاص موجود في زمنه صلى الله عليه وسلم وفي بلده يحتاج لدليل ، ثم بعد الدليل ، يقال : لابد لتخصيصهما من حكمة ، لخراج غير الخاص الذى هو ماعدا الحسنين ولم تظهر الحكمة ، فما قاله العيني رضى الله تعالى عنه ظاهر لا غبار عليه ، فاعرفه .

« المحاكمة الثانية والسبعون بعد المائتين »

فى كتاب الأدب ، قوله : باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضا . نقل العيني عن الكرماني أن بعضا منصوب بنزع الخافض أى لبعض ، ثم قال : قلت : الواجه أن يكون مفعولا للمصدر المضاف لفاعله وبعضهم بالجر بدل البعض من الكل ، ويجوز الضم أيضا اه . **واقول** : إن مؤدى معاونة المؤمنين بعضهم بعضا أو لبعض واحد ، ثم إن من تتبع الاستعمالات يجد البعض الثانى تابعا للعامل قبله ، فيتعدى اليه بمالوفه فينصبه تارة على المفعولية كقوله (يلعن بعضكم بعضا) أو يعلى فيجره (فأقبل بعضهم على بعض) أو بالاضافة (ظلما بعضها فوق بعض) وباللام (وجعلنا بعضكم لبعض فتنة) أو حديث الباب من قبيل (ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا) لأن الظهير هو المعين والظاهر والتعاون واحد فاعراب الكرماني ظاهر ، إلا أنى أتوقف فى الأوجيه إلا ان يقال : عمل عامل مذكور أولى من عمل مضممر وأوجه . ثم ان تجوز العيسى كالقسطلاني الضم دون الفتح غير ظاهر فالينظر وجهه ، وتعبير القسطلاني بأن العيني متعقب للكرماني خلاف صنيعهم فى المأخذات ، لان التعقب للتخطئة وعبارة العيني انما تفيد الاولوية ، ثم ان هذه المحاكمة من قبيل الحديث شجون اذ لا كلمة لابن حجر فيها ، فهى مجرد فائدة .

« المحاكمة الثالثة والسبعون بعد المائتين »

عن أبى موسى ، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا ، ثم شبك بين أصابعه ، وكان النبى صلى الله عليه وسلم جالسا إذ جاء رجل يسأل ، أو طالب حاجة أقبل علينا بوجهه فقال : اشفعوا تؤجروا ، وليقض الله على لسان نبيه ما شاء ، وقوله فى هذا الباب : وكان النبى صلى الله عليه وسلم جالسا اذ جاءه رجل يسأل أو طالب حاجة أقبل علينا بوجهه ، فقال اشفعوا فلتؤجروا . نقل العيني عن بعضهم (ابن حجر) : أن فى التركيب قلقا ، ولعل الأصل كان اذا كان جالسا اذ جاءه رجل الخ . فحذف اختصارا أوسط من الراوى **قلت** : لا قلق أصلا والآفة فى ظنه ان جالسا خبر كان ، وانما خبره أقبل ، وجالسا حال ، فافهم اه . **واقول** : اذا تأملنا جميع روايات البخارى فى الزكاة والتوحيد والأدب أيضا عقب هذا الباب — ونصه — كان اذا أتاه السائل أو صاحب الحاجة قال : اشفعوا الخ . نجدها ساقطة الجلوس ، على أن حديث الباب المروى عن محمد بن يوسف أول السند بالوجهين ، بالاثبات والسقوط ، وعليه فلم يجعل ابن حجر جالسا خبرا لكان الموجود ، بل خبرا لكان الساقط كما ستعلمه من الامثلة الآتية ، وعلى كل حال القلق المدعى باد عليه ، ولو بعد ترجى ابن حجر واعراب العيني ، ثم بعد ذلك نسأل هل المعنى على أن هذه الحالة عادته صلى الله عليه وسلم واذا بمعنى الواو ، او اذا كما هو رواية اليونانية (١) على ما فى القسطلاني

(١) هى نسخة صحيح البخارى ، المنسوبة الى الحافظ ابى الحسين على بن محمد اليونانى المتوفى ٧٠١ ، وذلك أنه قد حقق هذه النسخة وقرأها على ابن مالك النحوى لتصحيحها وضبطها فعرفت به ونسبت اليه ، وعليها شرح القسطلاني وبعض متأخرى شراح البخارى .

وغيره أوهى قضية عين واذ فجائية . فظاهر ابن حجر العادة وظاهر العيني الافراد ، وينصر ابن حجر أمور الروايات الأخرى ، ورواية اذا وترك عادة الشراح هنا تسميتهم المبهم أو وصفه بغير معروف ، ثم ربما أيد ترجى ابن حجر تراكيب العرب بكثرة ، كقوله فى الجامع الصغير : كان النبى صلى الله عليه وسلم ، اذا كان فى وتر لم ينهض حتى الخ . كان اذا كان صائما أم رجلا الخ . كان اذا كان راكعا أو ساجدا قال الخ . والجميع عادته المستمرة ، فتأمل الجميع .

« المحاكمة الرابعة والسبعون بعد المائتين »

فى كتاب الأدب ، قوله : باب ما يكره من التماح . قال العيني : هذا باب فى بيان ما يكره من التماح بين الناس الذى فيه الاطراء ، ومجاوزة الحد وهو المراد من الترجمة والحديث يدل عليه . وقال بعضهم (ابن حجر) : فى مدح كل من الشيخين الآخر . قلت : ليس ما قاله كذلك لأن ما قاله من باب المفاعلة ، وهذا من باب التفاعل ، ومن له ادنى مسكة من الصرف يعلم ذلك اه . واقول : إن التفاعل ، والمفاعلة موضوعان لاشتراك اثنين فصاعدا فى أصل الفعل على ان تفاعل يكون مصدره ايضا المفاعلة كتخصصها تخاصها ومخاصمة ، وقد يفرق بينهما لا فى أصل الفعل إلا أنه قد يخرج عن المقابلة . ومثلوا له بنحو التجاهل والتغابن ، وفى الحقيقة فالسياق والمقام هو الذى يدل على المراد فى معنى التماح وغيره ، ونص هذا الحديث عن ابن موسى سمع النبى صلى الله عليه وسلم رجلا يثنى على رجل ويطريه فى المدحة : فقال : أهلكتم أو قطعتم ظهر الرجل . فما قاله العيني من أن الحديث يدل على ما قاله صحيح ، كما أن فيه ما قاله ابن حجر تعمقا فى طلب اللآلى ، لأن فيه نظرا دقيقا حيث أدمج فى بيانه امتناع ما يشبه التسلسل والقرض لبعضهما من غير استحقاق ، والا فالاطراء بالاستحقاق من العبادات التى جاءت بها الكتب السهوية ، وفى مقدمتها القرآن العزيز ، فهذه الفائدة زائدة على ظاهر الحديث ، وربما كانت من اشارات البخارى الغريبة التى لا يتهيا فهمها إلا لنجواب ابن حجر والعيني ، وان سبق اليها أحدهما الآخر . وقد كنت كثيرا ما تمنيت رؤيتهما المستحيلة إما بتقدمي الى عصرهما ، أو تأخرهما الى عصرى وقد قدر لي أن رأيتهما فى المنام متاثمين فى صورتين متماثلتين من كل وجه ، وهما على هجينين نازلين من جبل جنبى بجنب ، الا أنهما لم يصلا سفح الجبل الذى أنا فيه بل غابا عني ، ولم يتميز لى أحدهما عن الآخر ، فاولتهما بأنهما متقاربان فى العلم ، وأنهما راضيان عني ، ولذا تماذيت على هذه المحاكمة ، والله شاهد وعليهم .

« المحاكمة الخامسة والسبعون بعد المائتين »

فى كتاب الأدب ، فى باب ما يجوز من ذكر الناس ، نحو الطويل والقصير ، عن أبى هريرة : صلى بنا النبى صلى الله عليه وسلم الظهر ركعتين ، ثم ساءم ثم قام الى خشبة فى مقدم المسجد ، ووضع يده عليها وفى القوم يومئذ أبو بكر وعمر ، فهابا أن يكلماه وخرج سرعان الناس فقالوا : قصرت الصلاة ، وفى القوم رجل كان النبى صلى الله عليه وسلم يدعو ذا اليمين — فقال وفى رواية انصرف من اثنتين — فقال : يا نبى الله أنسيت أم قصرت ؟ فقال : لم أنس ، ولم تقصر . قال : بل نسيت يا رسول الله ، قال : صدق ذو اليمين ، فقام فصلى ركعتين ، ثم ساءم ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر ثم وضع مثل سجوده أو أطول

ثم رفع رأسه وكبر ، والبحث في هذا الحديث وان كان خارجا عن المحاكمة بين الشيخين إلا أن المسهل لذلك مناقشة عالم عظيم مع مذهب كبير عظيم . وما ذاك إلا أنه قد طاش ذهن الشيخ القسطلاني رحمه الله في شرح هذا الحديث ، في أبواب السهو من البخارى حيث قال ، وهذا الحديث يهدم قاعدة المالكية من أنه اذا كان السهو بالنقصان يسجد قبل السلام اه . **واقول** : كأنه وقف ذهنه على قوله : انصرف ، أو سلم من اثنتين ثم سلم وفهم أن السجود إنما وقع لهذا النقص ، وغفل رحمه الله عن كون السجود منه بعد السلام إنما هو لأجل زيادة السلام والكلام ، وهو حجة عليه وعلى مذهب القائل ان السجود مطلقا للنقص أو الزيادة هو قبل السلام ، وحجة أيضا على من يقول : إن الكلام مطلقا في الصلاة عمدا أو سهوا مفسد لها ، ولولا صلاحها وحجة أيضا على من يقول إنه مبطّل لغير الامام ، والله أعلم .

« المحاكمة السادسة والسبعون بعد المائتين »

في كتاب الأدب ، في باب ما ينهى عن التحاسد والتدابير ، وقوله تعالى : (ومن شر حاسد إذا حسد) قال العيني : أشار به إلى أن الحسد مذهب جدا . وقال بعضهم (ابن حجر) : أشار بذكر الآية إلى أن النهي عن التحاسد ليس مقصورا على وقوعه من الجانبيين ، بل هو منهي ولو كان من جانب واحد ، قلت : هذا كلام واه من وجهين : أحدهما أن قوله : من الجانبيين غير مستقيم ، لأن التفاعل بين القوم لا بين اثنين ، وأنه يصدق على كل واحد من المتحاسدين انه حاسد ، فالحسد واقع من كل واحد منهم والوجه ما ذكرناه ، **واقول** : إنا لا نفهم من عبارة ابن حجر إلا الاستقامة ، لأن النهي عن التحاسد بين اثنين أو الجماعة أو الناس ، أو القوم بالتقابل ظاهر من أو الجماعة في قوله : ولا تحاسدوا في صلب حديث الباب ، وإنما قد حصل من الآية النهي عن حسد الحاسد الواحد أيضا بالضرورة ، فقوله : ان التفاعل بين القوم لا بين اثنين . جوابه بعد التسليم ان كل ما وقع بين أفراد القوم من التحاسد يصدق على أنه واقع بين اثنين . صنفين كانا أو فردين وان قوله : إنه يصدق على كل واحد من المتحاسدين أنه حاسد الخ . هو كلام صحيح ، لكنه لا يصدق على ما اذا كان الحاسد واحدا والمحسود غافل عن حسده ، ولا يضر ابن حجر كون التفاعل من الجانبيين ، لانه قد يخرج عن الاشتراك كتجاهل وتغافل وهذا الذي تقطن له ابن حجر وجعل الإشارة إليه من البخارى ، رحمه الله .

« المحاكمة السابعة والسبعون بعد المائتين »

في كتاب الادب ، باب الهجرة وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يحل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث . عن عوف بن مالك أن عائشة : رضى الله عنها ، حدثت أن عبد الله بن الزبير قال في بيع أو عطاء أعطته عائشة : والله لتنتهين عائشة أو لأحجرن عليها ، فقالت عائشة : أهو قال هذا ؟ قالوا : نعم ، قالت : هو الله على نذر أن لا أكلم ابن الزبير أبدا ، فاستشفع ابن الزبير اليها حين طالت الهجرة ، فقالت : لا والله لا أشفع فيه أبدا ولا أتحنث الى نذرى ، فلما طال ذلك على ابن الزبير كلم المسور بن مخرمة ، وعبد الرحمن بن الأسود ابن عبد يغوث وهما من بنى زهرة . وقال لهما : أنشدكما بالله لما ادخلتما على عائشة ، فأنها لا يحل لها أن تنذر قطيعتى فأقبل به المسور وعبد الرحمن مشتملين بأرديتهما حتى استأذنا على عائشة ، فقالا : السلام عليك ورحمة الله وبركاته ، اندخل ؟ فقالت : عائشة ادخلوا . قالوا كلنا ؟ قالت : نعم ، ادخلوا كلكم ولا تعلم أن معهما ابن الزبير . فلما دخلوا دخل ابن الزبير الحجاب ، فاعتنق عائشة وطفق يناشدها ويبكى ، وطفق المسور وعبد الرحمن

يناشدونها الا ما كلمته ، وقبلت منه ويقولان : إن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عما قد علمت من الهجرة ، فانه لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال ، فلما أكثروا على عائشة من التذكرة والتحريج طفقت تذكرهما وتبكي ، وتقول : اني نذرت والنذر شديد ، فلم يزالا بها حتى كلمت ابن الزبير وأعتقت في نذرهما ذلك أربعين رقبة ، وكانت تذكر نذرهما بعد ذلك فتبكي حتى تبل دموعهما خمارها ، قال العيني : قال ابن التين : تقديره لله على نذر إن كلمته ، وقال الكرمانى : ويروى أن لا اكلم بفتح الحمة وكسرها بزيادة لا ، والمقصود حلفها على عدم التكلم معه ، هذا كلام الكرمانى وقال بعضهم (ابن حجر) : ووقع في بعض الروايات بحذف لا . وشرح عليها الكرمانى ، وضبطها بالكسر بصيغة الشرط وليس كما نقله ، فالذى ذكره الكرمانى هو الذى ذكرناه اه . **واقول** : إن الذى رده العيني عليه هو قوله : شرح الكرمانى على رواية عدم لا واقتصاره على كسر الحمة ، فاما الاول فظاهر من قول الكرمانى ويروى بزيادة لا واما الكسر فقد ذكره الكرمانى مع الفتح ، فلعله الذى شرح عليه الكرمانى اذ هو المناسب لعدم لا فالفتح مع لا والكسر مع عدمها ، ثم إن روح المشاحنة بين الشيخين انما هو فيها ذكره الكرمانى الذى نقل كل منهما عنه غير ما نقله الآخر ، فليس لنا الآن الا التوقف حتى نقف على كلام الكرمانى ، بقى فى الحديث شىء آخر ننتقل اليه ، وهو أن قوله فى متن الحديث والله لتنتهين عائشة أولا حجرن عليها ، قال العيني : هو كقولك لاقتله أو يسلم أى الا ، أو كقولك لا لزمك أو تعطينى حقى ، أى الى أن اه . **اقول** : ان المعنى ينحل على الأول انها مأمورة بالانتهاء الا اذا حجر عليها وهذا لا يظهر الا على معنى القلب ، يعنى لا حجرن عليها أو تنتهى أى الا ان تنتهى ، وعلى الثانى ان الانتهاء مغيب باخبر وليس المعنى عليه ، بل حاصل المعنى انها بمعنى إلا لكن على القلب ايضا ، وهى التى توصف بكونها مانعة الخلو غير مجوزة للجمع فاحد الأمرين واقع البتة ، اما الانتهاء أو الحجر كما فى قوله تعالى : (لأعذبه عذابا شديدا أولأذبحنه أوليأتينى بسلطان مبين) وقول الشاعر :

وكنـت اذا غـمـزت قـذاة قوم كسرت كعوبـها أو تستقيـها

ولعله الذى اراده العيني ، هذا وقد يستشكل هجرانها فوق ثلاث خصوصا مع النذر ، ويجاب بأنها لما كانت خالة لابن الزبير وأما له كسائر المؤمنين ، ومكانها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن العلم معروفا ، وان قول ابن الزبير افتيات عليها وحجر على حريتها ، من غير أن تكون له سلطة شرعية على أحد قبل خلافته ، بل هما متساويان فى الاجتهاد بل هى الحميراء المعروفة ، فلا ريب ان عدت ذلك من العقوق وكان فى معنى نهى صلى الله عليه وسلم المسلمين عن كلام الثلاثة عقوبة لهم ، الى أن رضى عنهم بقوله : (وعلى الثلاثة الذين خلفوا) الخ . فالمبدأ واحد والغاية عند الله ، وقد اظهرها فيهما فاعتقت كما فى البخارى اربعين رقبة ، واذا تأملت ايلاء النبى من نسائه شهرا تعلم مدرك الحميراء كابن عوف فى هجره عثمان ، ولم يكلمه الى أن مات ، والله أعلم .

« المحاكمة الثامنة والسبعون بعد المائتين »

من كتاب الأدب ، فى باب هل يزور صاحبه كل يوم أبكرة وعشيا ، عن عائشة . انها قالت : لم أعقل أبوى إلا وهما يدينان الدين ، ولم يمر عليهما يوم إلا يأتيان فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم طرفى النهار ، بكرة وعشية ، فبينما نحن جلوس فى بيت أبى بكر فى نحر الظهر ، قال قائل : هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم

فى ساعة لم يكن يأتينا فيها ، قال أبوبكر : ما جاء به فى هذه الساعة إلا أمر ، قال : إني قد أذن لى بالخروج . قال العيني : قال بعضهم (ابن حجر) : كأن البخارى رمز بالترجمة الى توهين الحديث المشهور : زرعيا تزدد حبا ، قلت : هذا تخمين فى حق البخارى ، لانه حديث مشهور روى عن جماعة كثيرة من الصحابة الخ كلامه ، واقول : راجعت شرح ابن حجر فى هذا المقام ، وتأملت من أوله الى آخره فتحققت أنه خاتمة المحققين من الحفاظ ، فانه ذكر رواته أى حديث زرعيا وأحوالهم . ومن جمع احاديثه التى هو منها وقال : إن جميع الطرق أو أكثرها غرائب . ولا يخلو واحد منها عن مقال وأطال فى بيان ذلك ، وقد اطلع العيني عليه قطعا فيقال له : لاي شىء لم تتعقبه ولو فى حديث واحد لا وهن فيه حتى تصح المشهورة عن جماعة كثيرة من الصحابة على أن ابن حجر ذكر فى آخر كلامه الخلاف فى كونه حديثا أو حكمة قديمة ، ومع هذا فانه قال : لا منافاة بين حديث الباب وهذا الحديث : لأن عمومه يقبل التخصيص فيحمل على من ليست له خصوصية ومودة زائدة .

« الحاكمة التاسعة والسبعون بعد المائتين »

من كتاب الأدب ، قال العيني فى الترجمة المذكورة بعد أن حقق أن العشاء الطعام ، والعشاء بالكسر الوقت ، وقال بعضهم (ابن حجر) ، وقال ابن فارس : والعشاء بالفتح والمد من الزوال الى العتمة ، وهذا غلط والظاهر أن ابن فارس قال ، العشاء بالمد والكسر فغلط الناقل اه . واقول : راجعت كلام ابن حجر فاذا عبارته هكذا : وقال ابن فارس : والعشاء بالفتح والمد الطعام ، وبالكسر من الزوال الى العتمة اه . فلعله سقط من نسخة العيني كلمتان ، الطعام وبالكسر ، فاعترض بالتعليق ، ثم استظهر فى ماهية عبارة ابن فارس بالتخمين وأخطأ لفظها كما علمت ، فيسأل العيني حينئذ عن الغلط من هو؟ ويقال أيضا : لأى شىء حصر الغلط فى الناقل دون المنقول عنه ؟ — فائدة بعد اربعة أبواب — سئل صلى الله عليه وسلم من طرف امرأة ، أنتحلم المرأة؟ فقال صلى الله عليه وسلم : فبم شبه الولد؟ الخ (١) الجواب الملا فى السؤال إما الايجاب أو السلب ، وهو تلقاه بالاستفهام التقريرى ، بمعنى أن الشبه يكون بأحد المائتين تارة وبها أخرى ، ولم يتعرض أحد الشروح التى بين يدى على حكمة هذا التلقير ، ويحتمل والله اعلم أن لا يكون من قبيل الاسلوب ، بل انه صلى الله عليه وسلم فهم من الاحتلام أحد معانيه ، وهو خروج الماء وهى بمعنى كون الخروج فى خصوص النوم بسبب الجماع . وهو من معانيه أيضا فتأمل ، نعم فيه رد لقول بعض الفقهاء إن ماءها يتعكس لداخل ولا ينزل ، ولعل الرؤية عنده بمعنى الاحساس فى قوله قبله : يلزمها الغسل اذا رأت الماء ، أو يكون البروز بعد الانعكاس ، ومن هنا اشترط البعض لوجوب الغسل بروج مائهـا للخارج ، فحققه .

« الحاكمة المتمة للثمانين بعد المائتين »

من كتاب الأدب ، باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال ، عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أيا رجل قال لأخيه : يا كافر ، فقد باء بها أحدهما . قوله فى الحديث الأول : حدثنا محمد ، قال العيني : هو إنما محمد بن بشار أو محمد بن المثنى ، كذا نقله الكرماني عن الغساني (٢) وقال

(١) فى العبارة نقص لم نهتد اليه .

(٢) الحافظ الفقيه أبو على الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجبائي الأندلسي ، مؤلف (ما اتلفت خطه واختلف لفظه)

من أسماء رواة الصحيحين ، مات ٤٩٨

بعضهم (ابن حجر) : هو ابن يحيى الذهلي ، قلت : إن صح ما قاله فالسبب في ذكره مجردا المنافرة التي بينها بسبب خلق لفظ القرآن بعد أن أخذ عنه فصار بعد ذلك لا يذكره إلا مجردا أو منسوباً إلى جده عبد الله اهـ .
واقول : عبارة ابن حجر : فمحمد (١) هو ابن يحيى الذهلي ، جزم به أبو نصر (٢) الكلاباذي ووافق القسطلاني العيني في النقل عن الكرماني دون ذكر السبب ، وحينئذ يسأل العيني عن حكمة اقتصاره على سببية ابن يحيى دون ابنى بشار والمثنى ، وكان الاليق في الاقتصار ان كان لازماً أن يقتصر على سببية من ذكرها دون من ذكره غيرـه ، فانظره .

« المحاكمة الواحدة والثمانون بعد المائتين »

في كتاب الأدب ، من باب اكرام الضيف . في الحديث الثاني عن ابى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره . ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه . ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت . قال العيني : ضبطه النووي بضم الميم ، وقال بعضهم (ابن حجر) : قال الطوفي (٣) بكسرها وهو القياس كضرب يضرب ، قلت : ليس للقياس تعلق هنا وهو كلام واه والاصل في ذلك السماع ، فان سمع من باب أو بابين فلا كلام اهـ .
واقول : بقی على العيني بيان مفهوم حكم الشرط الذي ذكره ، وبيان ما سمع منه وكيف سمع خصوص الصمت وبه يحصل تمام الفائدة لحلاوة الرد . **واقول :** هذا وإن حكمه يعلم من ديباجة القاموس حيث قال ، وإن جاوزت المشاهير من الأفعال التي يأتي ماضيها على فعل بالفتح فانت في المستقبل بالخيار ، إن شئت قلت يفعل أو يفعل ، وقيدته في التاج بأن يطيل البحث في مظانه ولا يجد ، وليس ذلك لكل أحد بل لمن يحفظ مشاهير الأفعال ويدرس بالاعتناء كتب اللغة ، ثم نقل عن علماء اللغة مثل المطرزي (٤) والقراء وابن القطائع (٥) والرعي (٦) وغيرهم ان الوجه حينئذ أن يجعل يفعل بالكسر ، لانه الباب عندهم اذ هو الاكثر والاخف من الضمة ، قال : ومثله في خاتمة المصباح ، نعم ضبطه شهاب الدين الهيثمي (٧) في شرح الأربعين النووية تبعا للنووي مصنفه بضم الميم ، قال واعترض بان المسموع والقياس بكسرها ، إذ قياس فعل مفتوح العين يفعل بكسرها ، واما يفعل بضمها فد خيل فيه كما نص عليه ابن جنى (٨) ومثله سواء للفشنى (٩) في شرح الأربعين ، ثم استدرك الهيثمي بأن النووي حجة في النقل ، ولا يتجه الاعتراض الا إن سبرت كتب

(١) أبو عبد الله محمد بن يحيى الذهلي بالولاء ، من أئمة رواة نيسابور ، ترحل في طلب الحديث ، ونال شهرة واسعة

توفي ٢٥٨

(٢) العلامة أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي ، مؤلف كتاب (اسماء رجال صحيح البخاري) ، توفي ٣٩٨

(٣) العلامة سليمان نجم الدين بن عبد القوى الطوفي الحنبلي شارح الأربعين النووية ، توفي ٧١٠

(٤) العلامة أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي ، أديب لغوي فقيه من أئمة المعتزلة ، ومن مؤلفاته المصباح والمغرب والايضاح

وكلها في اللغة و الأدب ، توفي ٦١٠

(٥) العلامة أبو القاسم علي بن جعفر السعدي الصقلي صاحب (كتاب الأفعال) ، وأحد أئمة النحو المتوفي ٥١٥ .

(٦) أبو خزيمة ابراهيم بن يزيد ، تولى قضاء مصر في عهد الامير يزيد بن حاتم ، وكان حافظا ورعا فاضلا ، توفي ١٥٤ .

(٧) العلامة أحمد شهاب الدين بن حجر الهيثمي المكي ، أحد شراح الأربعين النووية المتوفي ٩٧٣

(٨) أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلی . أحد أئمة العربية كان عالما فاضلا غزير الحفظ له مؤلفات مفيدة ، منها خصائص العربية

وشرح ديوان المتنبي والتصريف الملوكي ، وكان المتنبي يقول : ابن جنى أعلم بشعري مني ، توفي أبو الفتح ٣٩٢

(٩) أحمد شهاب الدين بن حجازي الفشني الشافعي ، من مؤلفاته (الحجاسي السنية في شرح الأربعين النووية) ، توفي ٩٧٨

اللغة ولم يوجد فيها ما قاله اه . نعم قد سبرت فوجد فيها الوجهان كما علمته ، فاتجاه الاعتراض انما هو على من اقتصر على الضم ومنع الكسر ، ونحن قد سمعنا ورأينا للغيوين في الصمت — (او الصمت حكمة —) فهل في نقل ابن حجر عن الطوفي ما ذكر من الوجهين وهى وضعف ؟ أو هو تقدير في التفتيش والتفتير ، والسلام .

« المحاكمة الثانية والثمانون بعد المائتين »

في كتاب الأدب ، في باب ما يجوز من الشعر ، عن الأسود بن قيس ، قال : سمعت جنديا يقول : بينما النبى صلى الله عليه وسلم يمشى اذ أصابه حجر ، فعثر قدميت لإصبعه فقال : هل أنت إلا إصبع دميت وفي سبيل الله ما لقيت ؟ قال العيني : قال الكرماني : اما التاء في الرجز فمكسورة وفي الحديث ساكنة . وقال بعضهم (ابن حجر) : فيه نظر ، **واقول** : في نظره نظرا لأن غيره قال : إنه صلى الله عليه وسلم تعمد اسكانه ليخرج من الشعر اه . **اقول** : قال ابن حجر نقلا عن عياض : أحد اطباء الحديث : إن كثيرين غفلوا فرووا الحديث بغير مد في دميت ولقيت ، بخلاف الرواية ليسلم من الاشكال فلم يصيبوا اه . فيقال للعيني : هلا اعترضت على اعتراض عياض ، كاعتراضك على ابن حجر ؟ وهل يسعك السكوت ؟ وهل هذا البعض المبهم الذى استندت عليه مساو لدرجة عياض ، الذى اعتمد عليه ابن حجر أو هو غير معروف ؟ ثم زاد ابن حجر في نظره بأنه سلامة من الاشكال ووقوع في غيره ، لانه يكون حينئذ ضربا من ضروب الكامل (فعولن) ، ومن العجيب ان العيني قرر في هذا المقام الخلاف في كونه صلى الله عليه وسلم تمثل به ، أو هو من إنشائه فخرج موزونا من غير قصد : وأن الصحيح انه كان يتمثل أحيانا بالبيت كقوله : أصدق كلمة قالها الشاعر : ألاكل شيء ما خلا الله باطل ، والحاصل أن العيني قد قصر في تحقيق اعتراضه .

« المحاكمة الثالثة والثمانون بعد المائتين »

من كتاب الأدب ، في الحديث التاسع ، من باب ما جاء في قول الرجل : ويلك ، عن أنس بن مالك أن رجلا من أهل البادية أتى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله متى الساعة قادمة ؟ قال : ويلك وما أعددت لها ؟ قال : ما أعددت لها إلا انى أحب الله ورسوله ، قال : إنك مع من أحببت ، فقلنا ونحن كذلك ، قال نعم . ففرحنا يومئذ فرحا شديدا ، فمر غلام للمغيرة وكان من أقرانى ، فقال صلى الله عليه وسلم : إن آخر هذا فلن يدركه الهرم حتى تقوم الساعة ، قال العيني : هكذا رواية الكشميهنى وكذلك رواية مسلم ورواية غيرهما : فام . قال بعضهم (ابن حجر) : والاولى أولى . **قلت** : وليت شعري ما وجه الاولوية ؟ اه . **واقول** : إن لن للاستقبال ولم للماضى وانوجه ظاهر ، وتوضيحه أن تضع حرف لا التى هى أضعف من لن في افادة الاستقبال الممتد فانه يظهر لك المعنى المراد بخلاف لم ، ثم إن الشراح استشكلوا هذا الحديث وذهبوا فيه الى مذاهب شتى في فهمه ، لبعد الذى بين قيام الساعة وهرم هذا الغلام ، والمرضى هو تأويل عياض ان المراد بالساعة ساعة المخاطبين أو موت أهل ذلك القرن ، لأن كل من مات جاءت ساعته وقامت قيامته ، وقد لاح لى أن بذكر غلام المغيرة إيماء بطريق التشبيه — ان لم يكن الغلام أبالوثة — الى كون الساعة مبدؤها قتل عمر بيد أب لوثة غلام المغيرة بن شعبة ، لعدم انقطاع الفتن والهرج الى قيامها الحقيقى ، كما هو معروف من حديث حذيفة بن اليمان المشهور ، فالمعنى على هذا في غاية الظهور ، فتبينوه والله أعلم .

« المحاكمة الرابعة والثمانون بعد المائتين »

من كتاب الأدب ، قوله : باب أحب الأسماء الى الله عز وجل ، قال العيني : قال بعضهم (ابن حجر) : ورد بهذا اللفظ حديث مسلم : أحب الأسماء الى الله عز وجل عبد الله وعبد الرحمن ، قلت : هذا غير لفظ الترجمة بعينها ، وإنما يعلم منه أن أحب الأسماء الى الله عبد الله وعبد الرحمن ، اه . واقول : ان لفظ الترجمة بعينها وتامها موجود في الحديث ، اذ لم يقل ابن حجر الترجمة عين الحديث بتامه ، واذا كان العيني يقبل مثل هذا الاحتكاك فقد نقل هنا أنه لم يقع في القرآن إضافة عبد الى اسم من اسمائه تعالى غيرها قال : (وانه لما قام عبد الله) وقال : (وعباد الرحمن) فأين عبد من عباد ، إلا أن مثل هذا قشور لا قلوب .

« المحاكمة الخامسة والثمانون بعد المائتين »

في كتاب الأدب ، باب من دعى صاحبه فنقص من اسمه حرفا ، وقال أبو حازم عن أبي هريرة رضى الله عنه ، قال لى النبي صلى الله عليه وسلم : يا أبا هريرة . قال العيني : قال ابن بطال : هذا لا يطابق الترجمة ، لانه ليس من الترخيم ، وإنما هو نقل اللفظ من التصغير والتأنيث الى التكبير والتذكير من هريرة الى هر ، قال بعضهم (ابن حجر) : هو نقص في الجملة . لكن كون النقص فيه حرفا فيه نظر ، قلت : لا ينبغي للشخص أن يتكلم في فن وليس له يد فيه ، وما قاله لا يسرد كلام ابن بطال اه . واقول : ان قول ابن حجر : هو نقص في الجملة الصادق بنقص حرف أو أكثر صحيح وهو تصحيح . لكلام البخارى ورد لتعليل ابن بطال عدم المطابقة بأن أبا هريرة ليس من الترخيم . اذ البخارى لم يدع أنه ترخيم ولا يدعيه لأنه ممنوع في الاسم الاضافى ، هذا وانى لا أعقق حركة الماء . فان كانت في الرواية ضما فلم ينقص من أصول الكلمة إلا حرف واحد ، أو كسرا فهو نقل لكن من لفظ التصغير الى لفظ المؤنث ، الاصلى ولم ينقص منه إلا حرف واحد ، فالترجمة والحديث متطابقان على كلا الوجهين ، وهذا التقرير مخالف لما عليه الشارحون ولعله عند التأمل لا يوجد عليه غبار ، فتأمل به بانصاف .

« المحاكمة السادسة والثمانون بعد المائتين »

في كتاب الأدب ، باب الكنية للصبي وقبل أن يولد للرجل ، عن أنس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقا ، وكان لى أخ يقال له أبو عمير قال : أحسبه فطيم . وكان اذا جاء قال : يا أبا عمير . ما فعل النغير . نفر كان يلعب به فرما حضر الصلاة وهو فى بيتنا . فيأمر بالبساط الذى تحته فيكنس وينضح ثم يقوم ونقوم خلفه فيصلى بنا . قال العيني : مطابقة الجزء الأول للترجمة ظاهرة ، والظاهر انه لم يظفر بحديث على شرطه مطابقا للجزء الثانى ، وقال بعضهم (ابن حجر) : والركن الثانى مأخوذ باللاحاق بل بطريق الاولى ، قلت : هذا كلام غير موجه . لأن جواز التكنية للصبي لا يستلزم جواز التكنية للرجل قبل أن يولد له فكيف يصح اللاحاق به فضلا عن الأولوية ؟ اه . واقول : إن الأولوية ظاهرة لأن الذى من شأنه أن يولد له أولى بالتكنية ممن شأنه أن لا يولد له . وقد تقدم فى الباب الذى قبل هذا ، عن أبي موسى : ولد لى غلام فحنكه النبي صلى الله عليه وسلم وسماه ابراهيم . وكان أكبر أولاد أبي موسى ، قال ابن حجر : كنى بأبي موسى قبل أن يولد له ، والعيني كذلك ذكر هنا كنية ابن مسعود بأبى عبد الرحمن من قبل أن يولد له ، وصهيبي

بأنى يحىي ولم يولد له . والحاصل أنه لولا الأولوية لأعاد حديث أبى موسى للمطابقة ، فان قال قائل من طرفه : يجوز أن يكون هذا التكنى متقدما عن زمن الرجولية فلا دليل ، فجوابه أن الاستصحاب كاف ، على أن القسطلافى نقل عن ابن بطلال مثل ما لابن حجر أيضا ، وسكت عنه العيني ، فالفهم قوى جدا .

« المحاكمة السابعة والثمانون بعد المائتين »

فى كتاب الأدب . قوله : باب كنية (١) المشرك ، قال العيني : قال الزمخشري : إن الكنية بأبى لهب ليست للتكريم بل للأهانة ، فكأنه قال : تبت يدا جهنمى ، واعترضه بعضهم (ابن حجر) : بأن الكنية لا ينظر فيها الى مدلول اللفظ ، بل الاسم اذا صدر بأب أو أم فهو كنية ، قلت : كثير من الاسماء المصدرة باب وأم لم يقصد بها الكنية ، وانما يقصد بها إما العلم أو اللقب ، كأبى يراقرش وأم واحد وعشرين للدجاجة : وأم أجرداد لبئر بمكة اه . اقول : هذه كتب اللغة وشروح البخارى ، والالفية وغيرها كلها طافحة بأن الكنية ما صدر بأب أو أم ، وزاد الرازى (٢) أو ابن أوبنت ، وقالوا فيمن لم يعرف اسمه : ان اسمه كنيته ، على أن ابن حجر لم يدع أن الكنية لا يقصد بها العلم أو اللقب بل يلتزمه ، وانما قال : لا ينظر فيها أى عند الاستعمال الى مدلول اللفظ ، كأم عبد الله وأبى يحيى لعائشة وصهيب ، ولم يولد لهما قط ، لكن ما قاله الزمخشري تناقله المفسرون ولهج به النحويون والبيانون ، فلعل الملاحظ عند ابن حجر الاستعمال وعند الزمخشري الوضع .

« المحاكمة الثامنة والثمانون بعد المائتين »

كتاب الأدب ، باب المعارض مندوحة عن الكذب ، (وقال : اسحاق سمعت أنسا يقول : مات ابن لابي طلحة فقال كيف الغلام ؟ قالت أم سليم : هدا نفسه ، وأرجو أن يكون قد استراح وظن أنها صادقة) . قال العيني قال بعضهم (ابن حجر) : باب منون ، قلت : ليس كذلك لأن شرط الاعراب التركيب ، وانما يكون معربا اذا قلنا هذا باب الخ ، اه . واقول : ان العيني كثيرا ما يعرب فى التراجم بمثل هذا ، ويقول : إنه خبر لمحذوف على أن تعليله لم يكن له جدوى ، بل أفهم مفهوما أنها مبنى ولا يقول به أحد ، وكون الجملة بعد الباب مبتدأ وخبرا ظاهرا . أى المعارض فسحة وغنية عن الكذب ، والعجب أن العيني سكت عن اعراب هذه الترجمة على خلاف عادته ، وكأنه يضيف الباب الى ما بعده ، ثم يضطر الى مشاكلة ابن حجر فى هذا الباب أو الى تخیلات بعيدة .

« المحاكمة التاسعة والثمانون بعد المائتين »

من كتاب الأدب ، باب تسميت العاطس اذا حمد الله ، فيه أبو هريرة عن البراء رضى الله عنه ، قال : أمرنا النبى صلى الله عليه وسلم بسبع ، ونهانا عن سبع : أمرنا بعبادة المريض ، واتباع الحضارة ، وتسميت

(١) يذخر الحديث فى المحاكمة الثالثة والثلاثين بعد المائتين.

(٢) الحافظ أبواسحاق ابراهيم بن يوسف ، كان عالما فاضلا حجة ثقة ، له فى الحديث مسند ضخم فى نحو مائة

جزء ، توفى ٣٠١ .

العاطس ، واجابة الداعى ، ورد السلام ، ونصر المظلوم ، وابرار المقسم . ونهانا عن سبع : عن خاتم الذهب - أو قال حلقة الذهب - وعن لبس الحرير والديباغ والسندس ، والمياثر . قال العينى : قال ابن بطلال : الحديث مطلق والترجمة مقيدة بالحمد ، فالمناسب للترجمة حديث أبى هريرة بعده ، ثم اعتذر عنه بأن هذا من الابواب التى أعجلته المنية قبل تهذيبها ، ثم قال : ونصر بعضهم (ابن حجر) البخارى بأن ما فعله البخارى إما إشارة إلى ما وقع فى بعض هذا الحديث الذى يـورده ، وإما فى حديث آخر ، والعلماء يعدون ذلك من دقيق فهمه وحسن تصرفه ، فان إثثار الأخصى على الاجلى تشجيذا للأذهان يحمل الطالب على تتبع الطرق ، اهـ . قلت : كلام هذا البعض لا يجدى شيئاً ، لأن من وقف على حديث من أحاديث هذا الكتاب يتعسر عليه أن يقف على ما وقع فى بعض طرقه وعلى تحصيل حديث آخر ، وان الاحالة على تتبع أمر مجهول ليس هو من عادة العلماء اهـ . **واقول** : إن المبتدىء فى العلوم إذا وطن نفسه على المسائل السهلة ، ولم يتعمق بها فى العويصات بالتدرج لا يصل الى درجة العلم أبداً ، فالتعسر المدعى به ممنوع بل كل من جد وجد ، فهمل يتعسر عليك أمها العينى وعلى أمثالك تتبع طرق هذا الحديث ، أو تحصيل حديث آخر وغيره من سائر العلوم ؟ فلقد كنتم وأمثالك من صغار المبتدئين فصرتم من كبار العلماء بالتتبع والجد ، بل صار غيركم بذلك مجتهداً مطلقاً ، فاستبعادكم طرح المسألة الصعبة تشجيذا للأذهان التى أكثر منها البخارى عمداً ، يغلق أبواب التمرين والامتحان الذى عقده فى كل فن خصوصاً الفرائض والنحو والصرف بل فى الاشباه والنظائر من مذهبكم ما ترك ابن نجيم (١) فيه باباً من الوضوء للفرائض إلا وشحنه بمسائل الأغايز والتعمية ، لتنوير أذهان الطلبة فمدح العلماء البخارى بمثل ذلك قليل فيما يستحقه ، على أنه قد قال فى الترجمة : وفيه حديث أبى هريرة ، تلويحاً للحديث الذى بعد هذا المطابق ، وكاد أن يكون ملموساً بيد الصراحة ، فله دره من امام وأختم البحث بما قاله العينى فى هذا الحديث حيث لف النبى صلى الله عليه وسلم فى النواهى سبعا ، ولم ينشر فى البيان بعده الا خمسا ، إن السادس والسابع ، القسى وآنية الفضة ، قال : فانه ذكرهما فى كتاب اللباس ، فلولا التتبع لما علم تمام المنشور فاعرفه ، بقى أنه قد يعترض على قول ابن بطلال اعجلته المنية قبل تهذيبها ، بل المنية لم تخترمه بل روى حديث أبى هريرة بعده وفيه ذكر الحمد ، فتأمل .

« الحاكمة المتممة للتسعين بعد المائتين »

كتاب الاستئذان ، باب قول الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأمنوا وتسلموا على أهلها) ، الآية . قرر العينى أن الاستئناس هو الاستئذان ، قال : وقال بعضهم (ابن حجر) : وحكى الطحاوى أن الاستئناس فى لغة اليمن الاستئذان ، ثم قال : وجاء عن ابن عباس انكار ذلك ، وقصده إظهار ما فى قلبه من الحقد للحنفية اهـ . **واقول** : راجعنا ابن حجر فوجدناه قرر أولاً أن الاستئناس هو الاستئذان بنحو تنحى وتسبيح أو غير ذلك ، قال وهو للجمهور واستدل على ذلك بأحاديث كثيرة ، ونقل عليه من أهل اللغة نقولاً كثيرة ، ثم نقل كلام الطحاوى وابن عباس الذى يقرأ هذا الحرف حتى تستأذنوا ينكر تستأمنوا ، قال ابن حجر : وقد طعن فى ذلك جماعة بعده ، لأنه خلاف خط المصحف المجمع على عدم الخروج عما يوافقه ، فأنت ترى أن المنكر عند ابن عباس قراءة الاستئناس التى هى والاستئذان متساويتان فى المعنى ، فتحامل

العيني على ابن حجر بهذه النسبة الشنيعة ، بعد تحريف كلامه مما ينقص مقامه عند العلماء المنصفين ، بل لا يدرك له معنى حتى بعد التحريف ، اللهم إلا اجلاله للطحاوي الذي هو من أئمة الحنفية حيث عرف مقامه وفضله وجعله ممن يستند على رأيه ونقله ، فان كان هذا حقدا فان الجميع حاقدون .

« المحاكمة الواحدة والتسعون بعد المائتين »

في كتاب الاستئذان ، باب تسليم الماشي على القاعد ، عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : يسلم الراكب على الماشي ، والماشي على القاعد ، والقليل على الكثير . نقل العيني في هذا الباب آخر الحديث حديثا رواه البخاري في الادب المفرد ، والترمذي : يسلم الفارس على الماشي والماشي على القوائم الحديث . قال بعضهم (ابن حجر) : اذا حمل القائم على المستقر ، كان أعم من أن يكون جالسا أو واقفا أو متكئا أو مضطجعا ، قلت : هذا كلام لا يصح من حيث اللغة ولا من حيث الاصطلاح ، فان أحدا لا يقول للقائم : جالس ، ولا متكئ ولا مضطجع اه . **واقول** : ان الحكم بينهما يتوقف على معنى القوائم لغة وشرعا ، ومعناه فيها مختلف فمنها المنتصب المقابل للقاعد ، قال تعالى : (يذكرون الله قياما وقعودا) ، ومنها الثبات قال تعالى : (واذا أظلم عليهم قاموا) أي ثبتوا في مكانهم ، وقال : (يا أهل يثرب لا مقام لكم) بالفتح أي لا استقرار ولا ثبات لكم ، وقوله : فان أحدا لا يقول مغالطة ظاهرة بمعاكسة المسندين : فالذي وضعه ابن حجر أحد الالفاظ ، وحمل عليه القائم والمعنى الجالس قائم والمضطجع قائم بمعنى أنه مستقر ثابت ، فتسليم الماشي على المستقر في قيامه أو جلوسه من محتملات الحديث ، ولا يغرنك تهويل العيني فاننا به مستأنسون ، فرحم الله الجميع .

« المحاكمة الثانية والتسعون بعد المائتين »

في كتاب الاستئذان ، باب التسليم والاستئذان ثلاثا ، عن أنس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سلم سلم ثلاثا ، واذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا ، نقل العيني عن ابن بطال والكرمانى أن هذه الصيغة تقتضى العموم ، وقال بعضهم (ابن حجر) : فيه نظر ، لأن مجرد الصيغة لا يقتضى المداومة ولا التكرار ، قلت : فعل المضارع فيه يشعر بالتكرار اه . **واقول** : راجعت ابن حجر فاذا عبارته وفيه نظر لأن كان بمجرد لا تقتضى مداومة ولا تكرارا ، لكن ان فعل المضارع يشعر بالتكرار اه . فيقال : إن اعتراض العيني ذهب في أدراج نظر ابن حجر ، لأن عبارته عين عبارته ، ثم ان التوضيح أن الاصوليين اختلفوا في قول الصحابي : كان صلى الله عليه وسلم ، أو فعل كذا أو كنا نفعل في زمنه أو فعلنا كذا ، امثال هذا الاسلوب فهل يفيد الاستمرار أولا : فالاول للدوام والثاني للتجدد ، فالأكثر على السلب في الأول ، والایجاب في الثاني . ثم يقال لكل من الشيخين ، انا لم نجد في الحديثين فعلا مضارعا أصلا ، إلا أن العبارة بتأنيدها إن كانت تشعر بالتكرار فمن الواجب أن يقصر على مواضع الاهتمام والخفاء كقوله : ألا قد بلغت ألا وشهادة الزور . وفي نحو (حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها) ، والا فيلزم ان تكون جميع كلماته مكررة لفظا وهو خلاف الواقع فافهمه ، ويجاب عن استدراك ابن حجر بانه فائدة جديدة في حكم الاستثناء المنقطع . وأما لفظ فيه في قول العيني فينظر ما جوابه .

أى يجاب لأحدكم دعاؤه ، فهو من الاستجابة بمعنى الاجابة ، فهل الاستجابة عين الاجابة ، والاستكراه عين الاكراه ، والحق انها من واد واحد على أنه لو عكس لكان له وجه ، اذ الاستكراه من جهة الخلق لا يتأتى فيه الشدة عكس الاستجابة من جهة الخلق ، فيكون فى الكيف والكـم

« المحاكمة الخامسة والتسعون بعد المائتين »

من كتاب الدعوات ، باب التعوذ من جهد البلاء ، فى متن الحديث : كان صلى الله عليه وسلم يتعوذ من جهد البلاء ، ودرك الشقاء وسوء القضاء ، وشهامة الأعداء ، قال سفيان الثوري : الحديث ثلاث زدت أنا واحدة . لا أدري أين هي ؟ قال العيني ، قال الكرماني : كيف جاز لسفيان أن يخلط كلامه بكلامه صلى الله عليه وسلم بحيث لا يفرق بينهما ، ثم أجاب بأنه ما خلط ، بل اشتبهت عليه تلك الثلاثة بعينها فذكر الاربعة تحقيقا للثلاثة ، قطعاً اذ لا تخرج منها . وقال بعضهم (ابن حجر) : وفيه تعقب على الكرماني حيث اعتذر عن سفيان ، فقال : ويجاب عنه بأنه كان يميزها اذا حدث ، كذا قال : وفيه نظر ، قلت : لم يقل الكرماني أصلاً ما قاله نقلاً عنه ، وإنما الذى قاله هو الذى نقلناه ، وهو اعتذار حسن اه . وأقول : ان كلا من الشيخين أمين فيما ينقله ، وقد نقل كل منهما شيئاً عن الكرماني لم ينقله الآخر ، والخطب بينهما فى غاية السهولة ، إلا أنه سيأتى فى كتاب القدر ، وهو فى مسلم أيضاً عن سفيان الرواية بالخصال الاربعة ، من غير شك ولا تمييز فيحتاج الى الجمع بينها وبين ما هنا ، ولذا قال ابن حجر ، ويجاب عنه بأن سفيان كان اذا حدث ميزها ثم طال الامر فطرقة السهو عن تعيينها ، فحفظ من سمع تعيينها منه قبل الطرق ، ثم بعده يذكر زيادتها مع اباها ولقد استحسنت القسطلاني هذا الجواب بطريق الترجى اه . ثم أقول : إن العبارة التى نقلها العيني عن الكرماني متعمقة فى الاشكال ، لانه إن صح يجوز للراوى زيادة خامسة وسادسة ، ويروىها مرفوعة ويقول : انى زدت واحدة أخرى مبهمـة ، ولا أظن التزامه إلا مردوداً فاعرفه .

« المحاكمة السادسة والتسعون بعد المائتين »

من كتاب الدعوات ، باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، عن عبد الرحمن بن أبى ليلى قال : قال لى كعب بن عجرة : خرج علينا النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلنا : يا رسول الله قد علمنا كيف نسلم عليك فكيف نصلى عليك ؟ قال : فتقولوا ، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على آل إبراهيم . إنك حميد مجيد ، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم . إنك حميد مجيد . قال العيني : هذا باب فى كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال بعضهم (ابن حجر) : هذا الاطلاق يحتمل حكمها وفضلها ، وصفتها ومحملها . قلت : حديثاً الباب يقيدان هذا الاطلاق ، لأنها ينبئان عن الكيفية ، اذ المطابقة بين الترجمة والحديث مطلوبة ، ولا تجيء المطابقة إلا بما قلنا اه . وأقول : اذا تأملت كلام ابن حجر تعلم أن حل العيني مأخوذ من تقرير ابن حجر مع ما فيه من القصور ، قال ابن حجر : هذا الاطلاق يحتمل حكمها وفضلها وصفتها ومحملها ، والاقتصار على ما أورده فى الباب يدل على ارادة الثالث ، وقد يؤخذ منه الثانى ، واما حكمها فحاصل ما وقفت عليه عشرة مذاهب من الواجبات والمستحبات وقد سردتها ، واما محلها فيؤخذ مما أورده من بيان الآراء فى حكمها ، قال : فتأمل

بانصاف ، **واقول** : إني تأملت نفس هذين الحديتين ، فاستنتجت منهما (والله الحمد) الحكم والمحل أيضا ، لأن أمره صلى الله عليه وسلم بأن يقولوا يفيد ألا يكون مقولهم إلا مطلوبا شرعا ، ولا ينزل عن الاستحباب ولك النظر فيما فوقه ، والاطلاق منه يدل على المشروعية في الصلاة وخارجها ، وهو المحل فاطلاق الصلاة لاستيفاء الأربعة هو الذي عهد في غور البخاري لصيد المعاني الدقيقة فدققه ، بامعان والله المستعان .

« الحاكمة السابعة والتسعون بعد المائتين »

في كتاب الدعوات ، باب التعوذ من البخل ، في الحديث الثاني عن عائشة قالت : دخلت على عجزوزان من عجز يهود المدينة ، فقالت لى : إن أهل القبور يعذبون في قبورهم ، فكذبتهما ولم أنعم أن أصدقهما قال العيني قوله : ولم أنعم ، قال بعضهم (ابن حجر) : هو رباعى من أنعم ، قلت : هو ثلاثى مزيد فيه ولا يقال الرباعى إلا فى الأصول ، أى لم أحسن فى تصديقهما يعنى ما صدقتهما . **واقول** : : إن قوله : ولا يقال الرباعى الخ . قد فرغنا من هذا البحث ، وانفصلنا عنه باستصواب ما لابن حجر فراجع ما تقدم ، وتمام الحديث فخرجنا ودخل على النبى صلى الله عليه وسلم ، فقلت له : يا رسول الله إن عجزوزين وذكرت له ، فقال : صدقتا إنهم يعذبون عذابا تسمعه البهائم كلها . فما رأيته بعد فى صلاة إلا تعوذ من عذاب القبر ، قال العيني : قال بعضهم (ابن حجر) : هو بضم التاء فى ذكرت ، قلت : يجوز أن يكون بفتح الراء وسكون التاء ، **واقول** : : إن الذى يقرب ما قاله ابن حجر أن الضائركلها قبل لفظ ذكرت وبعده لعائشة قطعها ، ولا يجوز الخروج عنه فى ذكرت إلا على طريق الالتفات من التكلم إلى الغيبة إن وجدت الحكمة .

« الحاكمة الثامنة والتسعون بعد المائتين »

فى كتاب الدعوات ، باب التعوذ من المأثم والمغرم ، عن عائشة رضى الله عنها : أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقول : اللهم إني أعوذ بك من الكسل ، والجرم والمأثم والمغرم ، ومن فتنه القبر وعذاب القبر ومن فتنه النار وعذاب النار ومن شر فتنه الغنى ، وأعوذ بك من فتنه الفقر ، وأعوذ بك من فتنه المسيح الدجال ، اللهم اغسل عني خطاياى بماء الثلج والبرد ، ونق قلبي من الخطايا كما نقيت الثوب الأبيض من الدنس ، وباعد بيني وبين خطاياى كما باعدت بين المشرق والمغرب ، قال العيني نقلا عن الكرماني : وإنما ذكر فى الغنى لفظ الشرود غير ، لأن مضرته أكثر من مضرة غيره ثم بينها ، وقال بعضهم (ابن حجر) : بعد أن نقل كلام الكرماني ، وكل هذا غفلة عن الواقع ، والذى ظهر لى أن لفظ الشر ثابت فى المواضع ، وإنما اختصرها بعض الرواة بدليل ما سيأتى بعده بلفظ فتنه شر الغنى وشر فتنه القبر ، قلت : هى غفلة منه حيث انه ادعى اختصار الرواة من غير دليل على ذلك ، وما استند عليه لا يساعده فيما قاله ، لأن الكرماني أن يقول : يحتمل أن يكون لفظ شر فى فتنه القبر مدرجا من الراوى ، على أنه لم ينف بحجىء شر فى غير الغنى ، لأنه فى صدد بيان هذا الموضع اه . **واقول** : الذى يظهر أن الحديث ان كان مرويا فى بعض الروايات ، ولو خارج الصحاح الستة باثبات الشر فى غير فتنه الغنى ، فقد يتجه كلام ابن حجر وإلا فالذى نفهمه هو ما قاله العيني ، رحمهما الله تعالى .

« المحاكمة التاسعة والتسمون بعد المائتين »

كتاب الدعوات ، باب الدعاء برفع الوباء والوجع ، عن عامر بن سعد أن أبا قال : عادني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع من شكوى أشفيت منه على الموت ، فقلت : يا رسول الله بلغني ما ترى من الوجع ، وأنا ذومال ولا يرثني إلا ابنة لي واحدة ، أفأتصدق بثلاث مالى ؟ قال : لا ، قلت : فبشطره ، قال : اثلاث كثير ، إنك ان تذر ورثتك اغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس ، وانك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت ، حتى ما تجعل في في امرأتك . قلت : يا رسول الله أأخلف بعد أصحابي ؟ قال : انك لن تخلف فتعمل عملا تبتغي به وجه الله إلا ازددت درجة ورفعة ، ولعلك تخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون . اللهم امض لأصحابي هجرتهم ، ولا تردهم على أعقابهم لكن البائس سعد ابن خولة . قال سعد : رثي له رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن توفي بمكة ، قال العيني قال بعضهم (ابن حجر) : هذا الحديث متعلق بالركن الثاني من الترجمة وهو الوجع ، قلت : الترجمة رفع الوجع وليس من هذا في الحديث شيء ، والمطابقة ليست بمجرد ذكر الوجع حتى يقول ما قاله ، ويمكن أن يوجد وجه المطابقة من قوله : اللهم امض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم . فيه إشارة لسعد بالعافية ليرجع الى دار هجرته وهي المدينة ، اه . **وأقول** : قال ابن حجر : والحديث الثاني متعلق بالركن الثاني من الترجمة ، وهو الوجع وقد تقدم شرح الحديث مستوفى ، ثم قال : وشاهد الترجمة من قوله صلى الله عليه وسلم : اللهم امض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم ، فيه إشارة الى الدعاء لسعد بالعافية ليرجع الى دار الهجرة وهي المدينة ولا يستمر مقيما بسبب الوجع في مكة ، وأكد الإشارة بقوله : لكن البائس سعد بن خولة اه . فمن البين جدا أن قوله : وهو الوجع تبين للركن الثاني ، ولا يشم منه رائحة من أن لفظ الوجع هو محل المطابقة ، بل محلها ما بينه كما سمعته ، وهل اكمام قميص قول العيني هنا إلا من اثواب ابن حجر ؟ اللهم نعم ، وكأنه من قبيل لا تقربوا ، أو فويل ، والحامل له على الوقوف عند هذا الحد شغفه بالمبادرة الى المناقشة ، ثم من الجائز أن يكون كلام ابن حجر من قبيل قولهم ، ثم التدارك بعد اطلاعه على ما للعيني بناء على ما قالوا : من أن طلبتهما يتراوحون بينهما بالمسودات ، كما اشار لذلك في كشف الظنون ، هذا وقد ظهر لي أن المطابقة تؤخذ من قوله : ولعلك تخلف حتى ينتفع بك الخ . فقد تخلف وطال عمره حتى فتح العراق ، وانتفع به المسلمون وضر به الكافرون ، ولعل هذه المعجزة في المطابقة أولى من تطبيق الشيخين والخصوص هذه وعموم تلك فافهم .

« المحاكمة التهمة للثلاثمائة »

في كتاب الدعوات ، باب الدعاء على المشركين ، في الحديث الخامس ، حدثنا علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق ، فقال : ملأ الله قبورهم وبيوتهم نارا كما شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس وهي صلاة العصر ، قال العيني : قال الكرماني : ان قوله : وهي صلاة العصر ، هو تفسير من الراوى ادراجا منه ، وقال بعضهم (ابن حجر) : فيه نظر ، بل اللفظ من نفس الحديث حديث : شغلونا عن صلاة العصر ، وحديث شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ، وكذلك قوله هنا : حتى غابت الشمس ، قال العيني : ولا دليل في الأولين لأن فيهما التصريح بالعصر في نفس الحديث ، وهنا ليس كذلك

ولا في الآخر على أنها العصر وحده ، لأن هناك من ذهب الى أن الصلاة الوسطى هي الظهر اه . **واقول** : ان العيني يشير إلى أن المدرج للزيادة هنا يستند في تفسيره الى الحديثين المذكورين ، وان ابن حجر يختار الطريقة التي تتحد فيها الاحاديث من غير ادراج ، لكنك اذا تأملت فرما يتبادر لك الادراج ، لتفاوت فصاحة هذه الاحاديث ، ثم ان جعلناه من كلامه صلى الله عليه وسلم ، فرما لا يكون منه في الواقع ، فنكذب عليه أو ننفيه عنه فنقع في المحذور ، فاللازم في مثل هذا التثبت أو التوقف ، بقاء أن قول العيني : منهم من ذهب إلى أن الصلاة الوسطى هي الظهر ، هو انصراف منه الى الصلاة التي في قوله : (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) ، الآية المختلف فيها الى حد أربعين قولاً ، اذ الصلاة المشغول عنها في الخندق هي صلاة العصر ، فتنبه .

« المحاكمة الواحدة بعد الثلاثمائة »

في كتاب الرقاق ، باب ذهاب الصالحين ، ويقال الذهاب المطر ، قال العيني : قال بعضهم (ابن حجر) : مراده أن لفظ الذهاب يشترك بين الماضي والمطر . **قلت** : ليس كذلك ، لأن الذهاب بمعنى الماضي بالفتح و بمعنى المطر بالكسر ، قال صاحب المحكم : الذهب بالكسر المطرة الضعيفة والجمع الذهاب اه . **واقول** : قال ابن حجر ، بعد ذكر ما نقله عنه العيني : قال بعض أهل اللغة : الذهاب : الاسطار اللينة ، وهو جمع ذهبية وبكسر أوله وسكون ثانيه اه . وقد فهمنا من نقله ان الذهاب بالكسر هو المشترك بين المعنيين اذ الكسر في الماضي فصيح ، قال في التماموس وشرحه التاج : ذهب كمنه يذهب ذهاباً بالفتح وبكسر ، مصدر سماعي وذو با بالضم قياسي ، سار أو سار الخ . فقصر العيني صيغة الذهاب على الفتح في الماضي ، وعلى الكسر في المطر بمنعه ابن حجر في الاول ، ويوافقه على الثاني والقاموس يشهد له ، والتاج على رأسه ، فتدبره .

« المحاكمة الثانية بعد الثلاثمائة »

في كتاب الرقاق ، باب ما يتقى من فتنة المال ، عن ابن عباس رضى الله عنه يقول : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : لو كان لابن آدم واديان من مال لا تبغى ثالثاً ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ، ويتوب الله على من تاب . قال العيني : قال الكرمانى : اختلاف الالفاظ من العين والفم ، والحواف وغيرها من التفنن بقرينة عدم الانحصار في التراب ، اذ غيره يملؤه أيضاً بل هو كناية عن الموت لأنه يستلزم الاملاء ، فكأنه قال : لا يشبع من الدنيا حتى يموت . وقال بعضهم (ابن حجر) : هذا يحسن فيها اذا اختلفت الروايات في مخارج الحديث وأما اذا اتحدت فهو من تصرف الرواة اه ، **قلت** : إحالته على كلام الشارح أولى من إحالته الى تصرف الرواة مع أن فيه تغيير كلام الشارح اه . **واقول** لابن حجر : لا فرق فيما يظهر بين الاختلاف والاتحاد في احتمال التفنن ، فكمن من قصة واحدة معادة بتغيير معنى الفاظها ، كقصة موسى وقصة بناء الصرح بل وسائر قصص الانبياء ، كما يقال للعيني : ان الأولوية بإحالة للشارح ربما أدى الى أن ينسب اليه صلى الله عليه وسلم قول لم يقله ، فاعل الاحتمالين جائر ان والنفس الى الاتحاد أميل ، لأنه عند الاختلاف فالكلام مبتكر من كل أحد . والله أعلم .

« المحاكمة الثالثة بعد الثلاثمائة »

في كتاب الرقاق ، الحديث الرابع ، عن عباس بن سهل بن سعد قال : سمعت ابن الزبير على المنبر بمكة في خطبته يقول : يا ايها الناس ، ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول : لو أن ابن آدم أعطى وادياً مليء من ذهب أحب اليه ثانياً ، ولو أعطى ثانياً أحب اليه ثالثاً ، ولا يسد جوف ابن آدم إلا التراب ، ويتوب الله على من تاب .

قال العيني : قال بعضهم (ابن حجر) : هذا الاسناد من أعلى ما فى صحيح البخارى ، لانه فى حكم الثلاثيات وإن كان رباعيا قلت بل هو من الرباعيات حقيقة ، فقوله : فى حكم الثلاثيات فيه نظرا . **واقول** : إن قول العيني : بل هو من الرباعيات حقيقة مسلم عند ابن حجر ، إلا أن معنى قوله : فى حكم الثلاثيات قد بينه بنفسه ، بأن عبد الرحمن (١) لقي بعض الصحابة فيمكنه الرواية عن الصحابة ، بل قال العيني فى باب الدواء بالعلس : انه لقي أنس بن مالك وسهل بن سعد ، قال وجل روايته عن التابعين ، ومفهومه أنه روى عن الصحابة بقلة ، على أنه كم من حقائق فى كلام الشارع حكمها حكم العدم للمقتضيات ، مثل (فانك لا تسمع الموتى) ومن الجائز أن يرويه عبد الرحمن عن أنس فيكون ثلاثيا حقيقة ، فبيان ابن حجر فى توجيه الحكم ظاهر ، ثم فى آخر الحديث الذى بعد هذا ما نصه : وقال لنا أبو الوليد (٢) : حدثنا حماد بن سلمة (٣) عن ثابت عن أنس ، عن أبي قال لنا : نرى هذا من القرآن حتى نزلت (الهاكم التكاثر) ، قال العيني : ذهب الحافظ المزى (٤) الى أن هذا تعليق ، واعترض عليه بعضهم (ابن حجر) وقال : هذا صريح فى الوصل ، لقوله : قال لنا ، وإن كان التصريح بالتحديث أشد اتصالا اه . **قلت** : الصواب ما قاله المزى ، لان فيه حماد بن سلمة وهولم يعد فيمن أخرج له البخارى موصولا ، وليس هو على شرطه فى الاحتجاج على أن قال لنا فلان عند البعض للمذاكرة غالبا ، وفى غير الغالب للاجازه والمناولة اه . **واقول** : إن اعتراض العيني من وجهين : أحدهما قد استشعره ابن حجر ، وأجاب عنه بأن من تتبع صنيع البخارى علم أنه لا يأتى بهذه الصيغة الا اذا كان المن على غير شرطه فى أصل موضوع كتابه ، كان يكون ظاهره الوقف الى آخر ما مثل به ، وها هنا عن أبى قال : كنا نرى وهذا رآه العيني وسلمه ، والثانى انه اعتبر قال لنا ملحقا بقال فلان ، مع ان الفرق بين فيما بين قال فلان ، وقال لنا القوي أيضا بمن معه ، بل قرر العيني فى الفائدة العاشرة من مقدمة شرحه ان ما كان فى البخارى من صيغ الحزم كقال وروى فهو حكم منه بصحته ، بخلاف ما كان بصيغة التمرىض كروى وإن التعليق هو اسقاط واحد أو أكثر من أول السند ، وانت ترى كيف اتصل أبو الوليد بحماد فثابت فأنس عن أبى فالحديث موصول لكنه على غير شرطه ، وقد صرح القسطلانى من غير تردد : بأنه موصول ، فما قاله ابن حجر من قبيل : إذا قالت حذام ، فرحمة الله على الجميع .

« الحاكمة الرابعة بعد الثلاثمائة »

فى كتاب الرقاق ، باب المكثرون هم المقلون ، عن أبى ذر رضى الله عنه ، قال : خرجت ليلة من الليالى فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشى وحده وليس معه انسان ، قال : فظننت انه يكسره أن يمشى معه أحد ، قال : فجعلت أمشى فى ظل القمر فالتفت فرأيت فقال : من هذا ؟ قلت : أبو ذر جعلنى الله فداك ، قال : يا أبا ذر تعال قال : فمشيت معه ساعة فقال : إن المكثرين هم المقلون يوم القيامة ، الا من أعطاه الله خيرا فنفع فيه يمينه وشماله وبين يديه ووراءه ، وعمل فيه خيرا . قال : فمشيت معه ساعة فقال لى : اجلس ههنا ، قال : فاجلسنى

(١) عبد الرحمن بن سليمان بن حنظلة الفيل المدنى روى عن عكرمة ، وسهل بن سعد ، وكان ثقة جليلا ، وتوفى ١٧٢ .

(٢) أبو الوليد حماد بن محمد القرشى ، الفقيه الشافعى ، صاحب المستخرج على صحيح مسلم المتوفى ٤٣٩ .

(٣) أبوسلمة حماد بن سلمة البصرى ، روى عن ثابت وقتادة وغيرهما ، توفى ٣٦٨ .

(٤) الحافظ أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن - محدث الشام فى عصره - المزى ولد بحلب ، ونشأ بالمزة ، وبرع فى

علوم اللغة والحديث ، ومن مؤلفاته (تهذيب الكمال فى اسماء الرجال ، والمنتقى من الاحاديث) . توفى ٧٤٢ .

فى قاع حوله حجارة ، فقال لى : اجلس ههنا حتى أرجع اليك . قال : فانطلق فى الحرة حتى لا أراه ، فلبث عني فاطال اللبث ثم انى سمعته وهو مقبل ، وهو يقول : وإن سرق وإن زنى . قال : فلما جاء لم أصبر حتى قلت : يا نبي الله جعلنى الله فداك ، من تكلم فى جانب الحرة ؟ ما سمعت أحدا يرجع اليك شيئا ، قال : ذلك جبريل عليه السلام عرض لى فى جانب الحرة ، قال : بشر أمتك أنه من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة ، قلت : يا جبريل وإن سرق وإن زنى ، قال : نعم قال : قلت : وإن سرق وإن زنى ، قال : نعم وإن شرب الخمر ، قال العيني : قال الاسماعيلي : هذا الحديث مشتمل على ثلاثة أحاديث ، يعنى رواها البخارى مفردة فى هذا الجامع : الاول ما يسرى ، والثانى المكثرون والمقلون ، والثالث من مات الخ . وإن حديث شعبة هو من مات ، وليس فيه الأولان ، والعجب من البخارى كيف أطلق هذا الكلام المفهم بان من مرويات شعبة الحديثين ايضا ؟ قال : وقال بعضهم (ابن حجر) : قد تبع الاسماعيلي جماعة منهم مغلطاي ومن بعده ، قلت : فيه اساءة أدب حيث قال مغلطاي بطريق الاستهتار واراد بقوله ومن معه الشيخ سراج الدين ابن الملقن وهو شيخه والكرمانى أيضا ثم تصدى للجواب بانه يجوز اطلاق الحديث على كل واحد من الثلاثة اذا أفرد ، فقول البخارى بهذا يعنى باصل الحديث لا بجميع اللفظ المساق بتمامه اه . قلت : الاعتراض باق ، لأن الاطلاق فى محل التقييد غير جائز على أن الاشارة بهذا للحاضر والحاضر هو اللفظ المساق اه . واقول : ان ابن حجر اطال فى البيان بأن ارادة الواحد من جماعة شائع وهى طريقة الحديثين ، واقول أيضا : إن العموم الذى يراد به الخصوص من قواعد الاصوليين ، وذلك فى القرآن كثير ، وفى كلام العرب اكثرهما كانت القرينة موجودة ، وهى هنا وضوح المرويات عن راويها فى نفس صحيحه ، على أنه لا مانع من رجوع الاشارة فى أشياء متقدمة الى أقرب مذكور كالضمير ، وهو الراجح عند المحققين من الاصوليين من غير قرينة ، اذا علمت هذا تعاسم ان تحامل العيني على ابن حجر بالسيىء من القول مما يعاب عليه وعلى مقامه ، فبالله عليك من أين يفهم الاستهتار الذى هو اتباع الهوى بسقط الكلام من غير مبالاة ؟ أمن اطلاق لفظ مغلطاي الذى اشتهر به ؟ أفيده شهرة الشيخ علاء الدين بن قايح ؟ لا والله ، وهل من أحد من العلماء يعد على العيني ذكره الكرمانى بهذا اللفظ ولم يفعل به ما فعله بابن الملقن ، وهو من أقرانه فيقول : الشيخ شمس الدين محمد بن يوسف الكرمانى أو ما ينقله عن مالك والشافعى وأحمد ، بل وأبى حنيفة مقلده بهذه الالفاظ استهتارا ؟ لا والله ، وانما الولى بالشىء من الادواء التى تعمى وتضم ، هذا وإن حديث الباب لم يشتمل على حديثين من الثلاثة ، وانما الثلاثة فى الحديث الذى بعد هذا ، ولا مندوحة عندي فى الجواب ، إلا أن الناسخ هو الذى قدم حكاية النظر عن موضعه وهو آخر الحديث الثانى ، أويقال : ان الذهن سبق فى شرح هذا الحديث انهم شارحون على الثانى ، وإن كان بعيدا عن مقامهم والذى هيا لهم سبق الذهن ان كلا من الحديثين رواه أبوذر رضى الله عنه .

« الحاكمة الخامسة بعد الثلاثمائة »

فى كتاب الرقاق ، باب المكثرون هم المقلون يوم القيامة ، وبعده باب قول النبى صلى الله عليه وسلم : ما أحب أن لى مثل أحد ذهابا ، عن أبى ذر قال : كنت أمشى مع النبى صلى الله عليه وسلم فى حرة المدينة فاستقبلنا أحد ، فقال : يا أبا ذر ، قلت : لبيك يا رسول الله ، قال : ما يسرنى أن عندي مثل أحد هذا ذهابا تمضى على ثلاثة ، وعندي منه دينار إلا شيئا أرصده لدين ، إلا أن أقول به فى عباد الله هكذا وهكذا ، وهكذا — عن يمينه

وعن شاله ومن خلفه — ثم مشى فقال : إن المكثرين هم المقلون يوم القيامة ، الى آخر الحديث السابق ، قال العيني : قيل : قيد الثلاث لانه لا يتهاى تفريق قدر أحد ذهابا فى أقل منها غالبا . **قلت** : يعكر عليه رواية يوم وليلة ، قال بعضهم : والاولى أن يقال الثلاث أقصى ما يحتاج اليه فى تفرقة مثل ذلك ، والواحدة أقل ما يمكن ، **قلت** : ذكر اليوم والليلة أو الثلاث ليس بقيد ، وإنما هو كناية عن سرعة التفريق من غير تأخير ولا إبقاء شيء منه اهـ . **واقول** : إن كونه كناية عما ذكر لا يعارضه كلام ابن حجر ، إلا أن الاولى حينئذ أن يوثى بما هو أدنى مما ذكر نحو ساعة ، أو اختيار الليلة والثلاث للسرعة دون ما دون ذلك لا بد له من نكته ، وقد وجدها ابن حجر وابدأها ، بقى أنه يقال عليه ان جعل الثلاث أقصى ما يحتاج اليه فى تفرقة مثل أحد ذهابا مما لا يعقل فى ثلاث ولا فى شهر مثلا ، واولى فى ليلة الاخرقا للعادة فالتكته لم تظهر ، فاذا أجيب بأن المفرق هو النبى فخرق العادة جائز فى حقه ، نرده بأنه حينئذ لا حاجة الى الثلاث بل الساعة كافية ، وإن أجيب بأن التفرقة منه صلى الله عليه وسلم يصدق بالتخلية بين أحد ذهابا ، وبين المسلمين يأخذون منه من كل جهة فنرده بأن من يتصور عظم أحد ، ويعرف أهل المدينة ومن حولها من المسلمين يحكم بأنهم لا ينقلون أحدا ذهابا إلا فى زمن طويل ، فإن أجيب بأن المسلمين صادق بمسلمي الجن القادرين على نقله دفعة واحدة ، فانا نرده بأن مثل هذا فى الكلام المتعارف لا يتناول الجن ، بل هو لخصوص المؤمنين من الأنس ، فإن أجيب بان قوله فى الحديث : إلا أن اقول به فى عباد الله هكذا وهكذا دال على العموم ، لأن الجن من عباد الله قطعاً ، نرده بأنه لم يسمع أن النبى تصدق على الجن بصدقة وان كان جائزاً ، فإن أجيب بأنه قد وقع كما فى حديث قصة الجن بأن زودهم بالعظام المأكول لحمها ، نجيب عنه بأنه إنما أذن لهم فى العظام ، ولم يكن الاذن فى مثل هذا بصدقة عرفاً ، وإنما طغى القلم فى توسيع الدوائر تشحيذاً للاذهان ، والا فالذى أميل اليه ان الحديث من ضروب الامثال للتصدق بالمال الكثير فى أقرب وقت ، وهذا معانق لقول العيني هو كناية عن سرعة التفريق من غير تأخير ولا ابقاء ، فليستغفر لى من يقف عليه . وإنى أستغفر الله لى وله .

« الحاكمة السادسة بعد الثلاثمائة »

من كتاب الرقاق ، فى الحديث الخامس من باب القصد والمداومة فى العمل ، عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أى الأعمال أحب الى الله ؟ قال : أدومها وإن قل وقال : اكلفوا من الأعمال ما تطيقون . قال العيني : اكلفوا بفتح اللام وضمها ، يعنى من باب نصر وسمع وقال الكرماني : يقال كلفت به كلفاً أولعت به واكلفه غيره ، وقال بعضهم (ابن حجر) : نقل بعض الشراح أنه روى بفتح الهمة وكسر اللام من الاكلاف ، وردّه بأنه لم يسمع اكلفه بالشىء ، **قلت** : الظاهر أنه اراد ببعض الشراح الكرماني ، ولم يقل الكرماني : اكلفه بالشىء وإنما قال : اكلفه غيره ومعناه اكلفه الشىء بدون الباء اهـ . **واقول** : قد غير العيني عبارة الكرماني التى نقلها ابن حجر ، وهى لفظ من الرباعى بدل من الاكلاف ولعله لحكمة ، هى إما أنه تفتن لشيوع الرباعى فاستتر بالاكلاف عما اعترض به فيها سلف أو تغافل عنها لصدورها من غير ابن حجر ، ثم إن نظر ابن حجر فيما أحسب وقف عند قول الإماموس وأكلفه غيره والا ففى مفردات الراغب الأصبهاني : الكلف الايلاع بالشىء ، يقال : كاف فلان بكذا واكلفته به جعلته كلفاً وكان العيني لم يطلع عليه والالبادر الى الرد به عليه ، والحاصل ان الذى فى كتب اللغة أن هذه المادة تتعدى بنفسها للثانى ، وبالهزمة والتضعيف بالحرف وبدونه فيها كما فى هذا الحديث . فعبارة الكرماني سالمة لغة من الخدش ، فاعرفه .

« المحاكمة السابعة بعد الثلاثمائة »

من كتاب الرقاق ، فى آخر الحديث السابع : عن عائشة رضى الله عنها ، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : سدّدوا وقاربوا وابشروا ، فانه لا يدخل أحدا الجنة عمله . قالوا : ولأنت يا رسول الله ؟ قال : ولأنا ، إلا أن يتغمّدنى الله بمغفرة ورحمة . وقال مجاهد سدا سديدا صدقا . قال العيني : قال بعضهم (ابن حجر) : زعم مغطاي ، وتبعه شيخنا ابن الملقن أن الطبرى وصل تفسير مجاهد الى السدى ، عن ابن أبى نجيح (١) عن مجاهد وهذا وهم فاحش ، فليس للسدى عن ابن أبى نجيح هنا رواية ، قلت رعاية الأدب مطلوبة ويا ليتة قال : الشيخ مغطاي أو علاء الدين ، مع أنه قد علم أنه إذا اجتمع المثلث والثاني قدم قول المثلث لأن له زيادة اه . **واقول** : عبارة ابن حجر قد بترها العيني ، ونصها ، والذي ثبت عن مجاهد عن الطبرى وغيره من طريق ابن أبى نجيح ، عن مجاهد فى قوله تعالى : (قولاسديدا) قال : سدا سدا بالفتح العدل وبالكسر ما يسد الخلل ، وزعم مغطاي الخ . يعنى أن الطبرى لم يخرج من طريق السدى (٢) عن ابن أبى نجيح وإنما أخرجه عن السدى عن سعيد بن جبير (٣) ، ومن طريق ورقاء (٤) عن ابن أبى نجيح ، وإنى راجعت الطبرى فوجدته كما نقل ابن حجر ، فقول ابن حجر : ليس له رواية عن السدى دعوى مقرونة بدليلها ، ولم يعترض العيني الدليل ، فبطل قوله هنا : ان المثلث مقدم على الثانى ، والله ورسوله أعلم .

« المحاكمة الثامنة بعد الثلاثمائة »

فى كتاب الرقاق ، باب الخوف من الله ، عن أبى سعيد رضى الله عنه ، عن النبى صلى الله عليه وسلم ذكر رجلا فيمن كان سلف أو قبلكم آتاه الله مالا وولدا ، يعنى اعطاه مالا ، قال : فلما حضر قال لبنيه : أى أب كنت لكم ؟ قالوا : خير أب ، قال : فانه لم ييتثر عند الله خيرا ، فسر هاتقادة لم يدخر ، وان يقدم على الله يعذبه ، فانظروا فاذا مت فأحرقونى ، حتى اذا صرت فحما فأسحقونى ، أو قال فأسهكونى ، ثم اذا كان ربيع عاصفه فأذرونى فيها فأخذ موائقهم على ذلك وربى ، ففعلوا فقال الله : كن فاذا رجل قائم ، ثم قال : أى عبدى ما حملك على ما فعلت ؟ قال مخافتك أو فرق منك ، فما تلافاه أن رحمه الله ، فحدثت أبا عثمان فقال : سمعت سلمان ، غير أنه زاد : فاذرونى فى البحر أو كما حدث ، قوله : وربى ، روى هذا الحرف بالقسم من الراوى ، وبالاستحلاف من الرجل قال عياض : وفى بعض نسخ مسالم وذرى ، ولعله سقطت منه الذال هنا من الناسخ الاول ، فتبعه الباقر فان صحت الرواية فهى الوجه . قال العيني نقلا عن الكرماني : يحتمل أن يكون بصيغة الماضى من التربية ، أى ربى . أحد الموائيق وبالغ فيها الا أنه موقوف على الرواية ، وقال بعضهم (ابن حجر) : وأبعد الكرماني فى ذلك قلت : ما جزم بذلك حتى يقال فيه : وابعده ، وانما قيد الاحتمال بصحة الرواية اه . **واقول** :

(١) أبو الحسن على بن عبد الله بن جعفر بن نجيب المدينى ، كان اماما مبرزاً فى الحديث ، روى عنه أصحاب الصحاح وغيرهم .

توفى ٢٣٤

(٢) محمد بن مروان يقال له السدى الصغير ، وهومن رواة الحديث ، ومن اصحاب التفسير بالرواية . مات ١٨٦ .

(٣) أبو عبد الله سعيد بن جبير ، سمع من ابن عباس وابن عمر وابن هريرة وأنس ، وكان ثبتا حافظا واسع الرواية ، قتل فى

فتنة ابن الاشعث ٩٥ .

(٤) أبو بشر : ورقاء بن عمر الشكرى الكوفى ، روى عنه أصحاب الصحاح ، وكان ثقة صدوقا . توفى ٢٦٩

ان من تأمل كلام ابن حجر يظهر له ان استبعاده منصب على الاحتمال بقيده ، لأن الترية تتجدد وقتها بعد وقت ، كترية الولد والشجر بخلاف ما هنا ، فتجوز الشيء كما أنه قد يكون قريبا فقد يكون بعيدا ، فقول العيني : ما جزم بذلك حتى يقال فيه : وأبعد غير صالح لرد دعوى الابعدية ، والصالح مناقضته بالتقريب مع دليله ولم يفعل . والحاصل أن الوجه ما قاله عياض ان صحت الرواية ، وإلا فلا مناص مما اتفقوا عليه من احتمال الحلف والاستحلاف ، والله ورسوله أعلم .

« المحاكمة التاسعة بعد الثلاثمائة »

في كتاب الرقاق ، باب ينظر الى من هو أسفل منه ، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا نظر أحدكم الى من فضل عليه في المال ، والخلق فليتنظر الى من هو أسفل منه ، قال العيني : الجزء الأول من الترجمة من لفظ حديث الباب : أى هذا باب يذكر فيه لينظر الى من هو أسفل منه . وقال بعضهم (ابن حجر) : هذا اللفظ حديث مسلم : انظروا الى من هو أسفل منكم ، ولا تنظروا الى من هو فوقكم ، قلت : لفظ هذا ليس كلفظ هذا ، بل هو في المعنى مثله اه . **واقول** : إذا كان العيني يقبل مثل هذه المحاكمة فأقول : ان لفظ حديث الباب ليس كلفظ الترجمة أيضا ، لأنها لينظر وفيه فليتنظر ، وايضا الأمر في الترجمة ابتداء كلام انشائي وفي الحديث واقع في جواب اذا المحوذة للخلو من النظر ، فالحق ان المنظور اليه المعنى وهو على كل اعتبار حاصل وظاهر ، وباب ما يتقى من محقرات الذنوب ، حدثنا أبو الوليد حدثنا مهدي (١) عن غيلان (٢) عن أنس رضي الله عنه الخ . قال العيني : غيلان هو ابن جرير ، وقال بعضهم (ابن حجر) : هو ابن جامع وهو غلط صريح ، لأن ابن جامع كوفي قاضي الكوفة ، ورجال السند كلهم بصريون اه . **واقول** : إن ابن حجر قد صرح بكون رجال السند كلهم بصريين ، وهل يسلم كون غيلان كوفيا ، محمل نظر ، أو لعنه كوفي بالاصالة وبصري بالمنشأ فينسب اليهما ، فكثير من العلماء ينسبون بالوجهين ، نعم قد نسبته على ما صحح شرح ابن حجر بان النسخ مختلفة ، ففي بعضها ما نصه : غيلان هذا هو ابن جرير وليس هو بغيلان بن جامع ، فيكون هذا من قبيل ما نسميه بنطة الخاذق ، ثم نقل كالمستدرك عن التهذيب ان ابن جرير بصري وابن جامع قاضي الكوفة ولم يقل كوفي . فلعله اشارة الى ما جوزناه من الاصلة والمنشأ ، لان كونه قاضيا بالكوفة لا يلزم منه أن يكون كوفيا ، وتكون حينئذ عبارة ابن حجر كلهم بصريون باعتبار ما جوزناه ، نعم قول ابن حجر في المقدمة ناظر للعيني حيث قال : وغيلان هذا هو ابن جرير ، الا أنه لا يمنع مما جوزناه

« المحاكمة العاشرة بعد الثلاثمائة »

من كتاب الرقاق ، باب الرياء والسمعة ، عن سلمة قال : سمعت جندبا يقول : قال النبي صلى الله عليه وسلم ولم أسمع أحدا يقول : قال النبي صلى الله عليه وسلم غيره ، فدنوت منه فسمعته يقول : قل النبي صلى الله عليه وسلم : من سمع سمع الله به ، ومن يرائي يرائي الله به . قوله : ولم أسمع أحدا ، قال العيني : قال الكرماني : أى لم

(١) الحافظ أبو يحيى مهدي بن ميمون البصري ، روى عن ابن سيرين وغيلان بن جرير ، وروى عنه ابن المبارك

وغیره . مات ١٧٢

(٢) الحافظ غيلان بن جرير البصري ، روى عن أبي بردة ، وروى عنه حماد بن زيد وغيره . توفي حوالي ١٥٦ .

يبقى من أصحاب النبي ﷺ غيره في ذلك المكان ، ورد عليه بعضهم (ابن حجر) : بأن جندبا كان بالكوفة الى أن مات ، وكان بها في حياته أبو جحيفة (١) ، وعبد الله بن أبي أوفى (٢) وقد روى عنهما ، وماتا بعده بسنوات كثيرة ، فيعين أن يكون مراده أنه لم يسمع منهم ، ولا من غيرهم ممن كان موجودا من الصحابة في غير الكوفة بعد. أن سمع من جندب الحديث ، قلت : لقد فسر هذا القائل كلام الكرماني بحسب فهمه ثم رد عليه وفيه نظر ، لان للكرماني ان يقول مرادى بالمكان المحل الذي أعده جندب لاسماع الحديث ، ولم يكن هناك سوى جندب ، وان كان غيره موجودا في الكوفة اهـ . واقول : ان صنيع العيني يقتضى موافقته للكرماني ، الا انه لم يعتد -رض- ما فسره ابن حجر ، وقد قال مراده انه لم يسمع من أحد من الصحابة حديثا مسندا اليه صلى الله عليه وسلم بعد جندب ، هذا والذي أفهمه من فحوى قول سلمة : إن هذا السماع هو أول مرة سمع فيه من يقول : قال النبي صلى الله عليه وسلم ، كأن المنبئ انقلب الى الماضي مع ما يشم من اسرعه الى الدنوا اليه ، وعليه فلا مانع حينئذ من كونه سمع بعده ممن كان موجودا بالكوفة وغيرها ، وصريح ابن حجر ان سماعه من المذكورين متقدم على سماعه من جندب ، والعيني لم يلتفت هنا الا الى الرد على ابن حجر وغاية ما في القسطاني انه نقل للكرماني مع ما تعقبه به ابن حجر وسكت ، ثم اني لا أريد بتقريرى ما فهمته من الكلام مخالفة أحد ، وانما هو بيان لنهمى القاصر ، وأنت عليك بالتحقيق .

« المحاكمة الحادية عشرة بعد الثلاثمائة »

من كتاب الرقاق ، باب التواضع ، عن ابى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله قال : من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب ، وما تقرب إلى عبدى بشيء أحب الى مما افترضته عليه ، وما يزال عبدى يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه ، فاذا أحببته كنت سمعه الذى يسمع به ، وبصره الذى يبصر به ويده التى يبطش بها ، ورجله التى يمشى بها ، وان سألنى لأعطينه ولئن استعاذنى لأعيننه ، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددى عن نفس المؤمن يكره الموت ، نقل العيني عن الداودى وغيره أنه لا مطابقة بين الحديث والترجمة ، وقال الكرماني : التقرب بالنوافل لا يكون الا بغاية التواضع ، وقال بعضهم (ابن حجر) : تستفاد الترجمة من لازم قوله : من عادى لي وليا ، لانه يقتضى الزجر عن معاداة الأولياء المستلزم لموالاتهم ولا تتأتى الا بالتواضع ، خصوصا الاشعث الاغبrial لا يؤبه به اهـ . قلت : يقال لهذا القائل ، تريد اللزوم البين أو مطلق اللزوم ؟ وأيا ما كان فدلالة الالتزام مهجورة ، خصوصا وان مطلق اللزوم لا تنهاى افراده فهذا الجواب لا يكون جوابا اهـ . واقول : إن المقام ليستدعى مقدمة ، هى أن مطلق اللزوم فهم أمر من أمر من غير تعيين شيء ، ثم اللزوم ينقسم الى غير بين والى بين ، فالأول ما يتوقف فيه فهم الملزوم من اللازم على دليل حتى يجزم به كالحديث للعالم من تغيره ، والثاني ينقسم الى لازم بين بالمعنى الاخص ، وهو ما يلزم من تصور الملزوم تصور لازمه سواء كان لازما فى الذهن والخارج معا ، كالزوجية بالنسبة الى الاربعة وهو عدد ذو زوجين ، أو فى الذهن فقط كالسمع

(١) أبو جحيفة : وهب بن عبد الله السوائي الكوفي ، كان حجة ثقة على جانب من الفضل والورع ، روى عنه البخارى ومسلم . توفي ٧٤ .

(٢) عبد الله بن ابى أوفى : صحابى جليل شهد بيعة الرضوان وما بعدها من المشاهد ، وكان آخر صحابى مات بالكوفة ٨٧ وهو أحد الذين رأهم الامام أبوحنيفة من الصحابة رضوان الله عليهم

بالنسبة للاصم ، فانه يلزم من تصور الصمم تصور السمع ، فهو لازم في الذهن دون الخارج ، واللازم البين بالمعنى الأعم هو أن يلزم من فهم الملزوم واللازم الجزم باللزوم بينهما ، فاللزوم بين الزجر من عداوة اولياء الله تعالى وبين التواضع لهم ظاهرة بالمعنى الأعم ، وانظر الى قوله سبحانه وتعالى في وصف المؤمنين ، (أدلة على المؤمنين) بعد قوله : (يحبهم ويحبونه) فتطبيق ابن حجر من تطبيقات العلماء ، فله دره من غواص في الاعماق لالتقاط الدرر ، ثم **اقول** : إن اناطة الأحكام في المعقولات ، والمنقولات في جميع التأليف ، خصوصا في الالاهيات على اللوازم مما لا يمكن أن ينكره عاقل ، فالعيني من أول شرحه الى آخر الكتاب طافح باللوازم وقد قال بنفسه في هذا الحديث عند قوله : فقد أذنته بالحرب : لقد أطلق الحرب وارد لازمه أى اعمل به ما يعمل به العدو المحارب ، وقوله : فدلالة الالتزام مهجورة مما لم أفهم معناه ، كيف وقد سلم مطابقة الكرمانى باللزوم ؟ كما أن قوله : ومطلق اللزوم لا تنهاى افراده لا يضر ابن حجر ، لأن احدهما مهما اعتبرت مناسبتها في مقام ما ، فهى المطلوب في ذلك المقام مثلا ما يفعله العدو بعدوه صادق بالاهلاك والخداعة ، والصلح والعفو والفداء وغير ذلك مما لا يجتمع ، فالمراد البعض قطعا مما يناسبه الحال والمقام ، كما أن من لوازم الزجر الاتعاظ والايعاظ والخوف من الزاجر ، والخضوع لمن لم يتصف بما ازدجر به خصوصا أولياء الله تعالى إلى غير ذلك وقد طبق ابن حجر بواحدة منها تعلقا بقوله : (أدلة على المؤمنين اعزة على الكافرين) فله دره من محقق ، لكن الذى استغربه ان هناك ما هو أولى في المطابقة ولم يشيروا اليه ، وهو قوله : وان سألتني لأعطينه ، اذ السائل المطيع لا يكون الا خاضعا ذليلا متواضعا ، فافهموه . والله أعلم .

« الحاكمة الثانية عشرة بعد الثلاثمائة »

من كتاب الرقاق ، باب سكرات الموت ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا مات أحدكم عرض عليه مقعده غدوة وعشيا ، إما النار وإما الجنة ، فيقال : هذا مقعدك حتى تبعث . قال العيني : حمله جماعة على الظاهر من العرض على الروح والجسد معا ، قال بعضهم (ابن حجر) : ويؤيده كون الخبر عاما في المؤمن والكافر ، فلواختص العرض بالروح لم يكن في الشهيد في ذلك كبير فائدة ، قلت : هذا غير مسلم لأن الابدان تفنى والفانى عدم ، وهو الصارف عن الظاهر وما قوى به من حكم الشهيد غير مسلم أيضا ، لان العرض في حقه الاخبار بما يسرهم ، ثم تسرب في الكلام الى أن قال : قال الكرمانى : وفيه اثبات عذاب القبر ، والأصح أنه للجسد أيضا وهو أيضا غير مسلم لأن تعذيب الفانى غير متصور ، نعم وقع خلاف هل يعود الروح فيه حقيقة يعنى عند السؤال ، أو تقرب من البدن بحسب ما يعذب به البدن ؟ وتحقيقه عند الله ، ثم قال : وقد ضرب العلماء لذلك مثلا بالنائم : فان روحه يتنعم أو يعذب والجسد لا يحس بشيء من ذلك اه كلام العيني . **واقول** : إن قياسه بما بعد الموت بأمر الدنيا فيه فارق بالخوارق ، وأيضا قد يستيقظ وهو يحس في جسده شيئا من آثار الحالم على أن ترديده في تحقيق عذاب القبر بين عود الروح حقيقة أو يقرب من البدن الخ . كاف في الجواب ، لاعترافه بأن تعذيب الجسد حاصل بعد الموت في وقت ما ، ولا فرق بين الازمان ، خصوصا وان المحقق عند الفناء تفريق الاجزاء لإعدامها ، وان ضعفوه وقووا مقابله وكنت أميل بكليتى الى هذا المحقق ، إلى أن مررنا في التفسير على قوله تعالى ، (يحسب الانسان أن لن نجتمع عظامه) ففهمت منه بالصراحة ما هو المحقق وكدت أطير فرحا ، ورفقائى الذين بين يدي قبلوه واستحسنوه مع أن فيهم

أجلاء مدرسين كثيرى المناقشة لتمحيص الحق ، ثم ان قوله تعالى : (بل أحياء عند ربهم يرزقون) نص فى الحياة الحقيقية ولا يقبل التأويل ، لأنه إضراب عن حسابان موتهم المؤكد بالرزق ، قال البهوبالى (١) فى تفسيره وتأويله بالثناء من تحريف الكلمات العربية فى كتاب الله ، ثم نسأل فى معنى الفانى غير المتصور تعذيبه ، فهل هو المندثر الذى يصدق عليه حقيقة لا شىء ؟ وهو المعلوم وهذا مسلم ، الا أنه ليس من موضوعنا أو هو الميت بجسده فقد عرفت جوابه أو هو الذى طال عهده واضمحلت أجزاؤه ، فقد عرفت أن التحقيق تفرقها بل على عدمها لا أقل من بقاء عجب الذنب المتفق على بقاءه بنص الحديث ، وكأن العيني رحمه الله نسي ما قدمه فى باب الميت يسمع قرع النعال ، من تصريحه مكررا بوقوع الحياة والتعذيب بعد الموت ، كقوله فى بيان قوله تعالى : (ربنا أمتنا اثنتين) الخ . ان ذكر الموت مرتين لا يتحققان ، إلا أن يكون فى القبر حياة وموت حتى تكون احدى الموتين ما يتحصل عقب الحياة فى الدنيا والآخرة . ما يتحصل عقب الحياة التى فى القبر فسبحان من لا ينسى ، هذا وإن لى دائرة وأسعة فى هذا المقام تدور على محور جواز تعذيب الجسد من غير تعلق الروح به ، وقد عرفت من الأجسام الكثيرة الحالية عن الروح أمورا لا يتصف بها إلا الأحياء كائين الجذع وخشوع الجبل ، وهبوط الحجر من خشية الله (وإن من شىء إلا يسبح بحمده) . فتأمل الجميع .

« الحاكمة الثالثة عشرة بعد الثلاثمائة »

من كتاب الرقاق ، باب يقبض الله الأرض ، عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم : تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة ، يتكفرها الجبار بيده كما يكفأ أحدكم خبزته فى السفر نزلا لأهل الجنة ، فأتى رجل من اليهود فقال : بارك الرحمن عليك يا أبا القاسم ، ألا أخبرك بتزل أهل الجنة يوم القيامة ؟ قال : بلى ، قال : تكون الأرض خبزة واحدة كما قال النبى صلى الله عليه وسلم ، فنظر النبى صلى الله عليه وسلم اليها ثم ضحك حتى بدت نواجذه ، ثم قال : الا أخبرك بادامهم ؟ قال : إدامهم بالام ونون ، قالوا : وما هذا ؟ قال : ثور ونون يأكل من زائدة كبدها سبعون ألفا ، قال العيني استشكله البيضاوى بما ثبت مرفوعا أن الأرض يوم القيامة تنقلب نارا وتنضم الى جهنم ، ثم أوله بكونها خبزة مجازا ، كما استشكله غيره . بما ثبت أن الارض تكون غبرة فى وجوه الكفار ، وجمع بعضهم (ابن حجر) : بأن الأرض بعضها يصير خبزة وبعضها غبرة وبعضها نارا ، قلت : وفيه تأمل ، لأن لفظ حديث الباب تكون الأرض يوم القيامة ، يعنى الأرض كلها وفيما قاله ارتكاب مجاز من غير ضرورة ، والجواب الشافى أن المراد من كون الأرض نارا ارض البحر ، كما ثبت فى الاثر وغبرة الجبال لأنها بعد أن تدك تصير غبرة ، وباقى الأرض خبزة اه . **واقول** : قد ارتكب العيني المجاز الذى فر منه بالاعتراض على ابن حجر وايضا اخراج الجبال وارض البحر من حقيقة الارض غير سديد ، لأن الارض ما يقابل السماوات وهى هذه الكرة التى نحن عليها ، على أن ما قاله وجمع به هو ما جمع به ابن حجر أو غير بعيد عنه ، والذى يتراءى لى ان جميع الارض تكون غبرة ، وانظر الى قوله : (وحملت الارض والجبال فدكتا دكة واحدة) ثم تكون خبزة ثم تنقلب نارا ، وبه يحصل التوفيق من غير ارتكاب المجاز . فتأمل به بانصاف ، والله أعلم .

(١) العلامة محمد صديق بن حسن القنوجى البهوبالى ، صاحب تفسير (فتح البيان فى مقاصد القرآن) الذى فرغ من تأليفه

« المحاكمة الرابعة عشرة بعد الثلاثمائة »

من كتاب الرقاق، باب القصاص يوم القيامة، وهى الحاقة، والقارعة، والغاشية، والصاخة، والتغابن، غبن أهل الجنة أهل النار، عن عبيد الله رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : أول ما يقضى بين الناس بالدماء قوله : غبن أهل الجنة، قال العيني : معناه أن أهل الجنة ينزلون منازل الأشقياء التى أعدت لهم لو كانوا سعداء، وقال بعضهم (ابن حجر) : وعليه فالتغابن من طرف واحد وذكرت هذه الصيغة للمبالغة اهـ . قلت : لا نسلّم ما قاله ولم يقل أحد أن التفاعل يجرى للمبالغة، فالتفاعل هنا على أصله من الاشتراك بين القوم فهم مشتركون فى أصل الفعل، لأن كل غابن له مغبون اهـ . **واقول** : إن هذا تكرير من العيني فى الرد على ابن حجر فى معنى التفاعل، ونحن نكرر الكلام لزيادة المبالغة هنا، فالمبالغة نوعان بالصيغة وهى منحصرة فى فعال وفعل وفعيل، وبالوصف بأن يذكر المتكلم شيئا فيصفه، ثم يزيد فى وصفه حتى يكون أبلغ فى المعنى من الأول فهى فى كلام ابن حجر زيادة فى الوصف، لأن أصل المعنى هنا نزول المؤمنين فى منازل الأشقياء التى أعدت لهم أن لو كانوا سعداء، فصور هذا المعنى بزيادة النقص والقهر بمبالغة فى سرور هؤلاء ومساءة أولئك ثم إن قوله : التفاعل هنا على أصله وهو الاشتراك بين القوم لأنهم مشتركون فى أصل الغبن، فإن هذا غابن وذاك مغبون له مما يتعجب منه، لأن كلام أهل الفن فى المشتركين فى أصل الفعل الذى هو مصدر ذلك الفعل، وهو الحدث الذى اشترك فيه كل من المتفاعلين أصالة، كتشاركنا وتعاوننا وتضاربنا وكذلك تغابنا اذا هضم كل واحد منهما حق الآخر، وإن لم يكن مما نحن فيه على ما قرره العيني، وانظر الى معنى تجاهل وتعاضم وتغافل والى التناوش من مكان بعيد، حيث قصر الفعل على واحد لا غير وهذا كله مجازة للشراح، وأما لو ذهبنا إلى ما عليه كثير من المفسرين وغيرهم، من أن التغابن يوم القيامة يحصل من الجانبين على القعدة من الاشتراك فى أصل الفعل، لنزول الأشقياء أيضا منازل السعداء فى جهنم أن لو كانوا أشقياء، لقد غبن الكفار حقهم كما غبنوهم هم أيضا، لكن على طريق التهكم فى الأول، فالتغابن حينئذ على حقيقته من الاشتراك فى أصل الفعل، وإن لم يكن على طريقة الحقيقة فى الجملة، تأمل .

« المحاكمة الخامسة عشرة بعد الثلاثمائة »

من كتاب الرقاق، باب يدخل الجنة سبعون ألفا بغير حساب، عن ابن عباس رضى الله عنه قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم : عرضت على الأمم فأخذ النبى يمرمه الأمة، والنبى يمرمه النفر، والنبى يمر معه العشرة، والنبى يمرمه الخمسة، والنبى يمر وحده، فنظرت فاذا سواد كثير قلت : يا جبريل هؤلاء أمتى؟ قال : لا ولكن انظر الى الأفق، فنظرت فاذا سواد كثير قال : هؤلاء أمتك وهؤلاء سبعون ألفا قدامهم لا حساب عليهم ولا عذاب، قلت ولم؟ قال : كانوا لا يكتون ولا يسترقون، ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون. فقام اليه عكاشة ابن محصن فقال : ادع الله أن يجعلنى منهم قال : اللهم اجعله منهم، ثم قام اليه رجل آخر قال : ادع الله أن يجعلنى منهم قال : سبقك بها عكاشة، قال العيني : أى لا يسترقون بالأمر والى غير القرآن، أى والحديث كعزائم أهل الجاهلية إلا أنه قيل : هم أكثر من هذا العدد، وأجيب بأن المراد بالسبعين الكثرة، وقال بعضهم (ابن حجر) : العدد المذكور على ظاهره، وقوى كلامه بأحاديث كثيرة منها ما رواه الترمذى : وعدنى ربى أن يدخل الجنة من أمتى سبعين ألفا لا حساب عليهم ولا عذاب، وثلاث حثيات من حثيات ربى، قلت : احتمال الزيادة فى

السبعين باق لاحتمال الكثرة أيضا ، **واقول** : راجعت ابن حجر فاذا هو قد قوى استظهره ساره بأمر ذكرت في البخارى وغيره ، منها أنه وصفهم بضياء وجوههم وبتناسكهم ودخول أولهم مع آخرهم ، وأول زمرة تدخل الجنة سبعون ألفا على صورة القمر ، والذين على آثارهم كاحسن كوكب درى ، وحديث مع كل ألف سبعون ألفا ، وحديث عائشة : بشرنى بأن الله يدخل الجنة من أمتى مكان كل واحد من السبعين ألفا سبعين ألفا بغير حساب ، ثم بشرنى بأن الله يدخل الجنة من أمتى مكان كل واحد من السبعين ألفا المضاعفة سبعين ألفا بغير حساب ، فقلت : يا رب لا يبلغ هذا أمتى ، قال : أكملهم بك الخ ما أطال به ، وأنت ترى كيف لم يختر العيني إلا حديثا واحدا ، لظهور جواز الكثرة فيه أيضا ، وأما الاحاديث الأخرى فيظهر منها أن حديث الباب على ظاهره للأوصاف المذكورة ، وإن كانت الكثرة جائزة أيضا بمرجوحية ، على أن ابن حجر لم يجعله متعينا بل استظهره استظهارا وأسقط العيني للاستظهار ، فى نقله كلامه . وعلى كل حال ففى نقول ابن حجر بشارة عظيمة لكل مسلم

« المحاكمة السادسة عشرة بعد الثلاثمائة »

من كتاب الرقاق ، باب فى الحوض فى الحديث الثانى : عن ابن عمر رضى الله عنهما ، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : أما مكم حوض كما بين جرباء واذرح . نقل العيني عن عياض ان هذه الاختلافات فى التقادير هو على حسب ما سنع له صلى الله عليه وسلم من الامثال فى العبارة لا إرادة المساحة الحقيقية ، وقال بعضهم (ابن حجر) : وفيه نظر من جهة ان ضرب المثل والتقدير انما يكون فيما يتقارب ، واما هذا الذى يتفاوت من ثلاثة أيام إلى شهر فلا اه . **قلت** : وفى نظره نظر ، لاحتمال أن اخباره بثلاثة أيام كأن الحوض على هذا المقدار ثم تفضل عليه سبحانه وتعالى شيئا فشيئا وكما اتسع أخبره ، وبذلك يحصل الجواب الشافى فلا يحتاج الى كلام طويل من غير طائل ، كما صدر ذلك عن بعضهم (ابن حجر) : **واقول** : إن العيني سكت عما ارتضاه ابن حجر فى الجواب ، وحاصله أن خطاباته صلى الله عليه وسلم على حسب صفة المخاطب ، فالاختلافات راجعة الى السير البطيء والسير السريع وما بينهما فقد عهد عندهم قطع مسافة ثلاثين يوما معتادة فى ثلاثة أيام ، ثم ان حجة جمع العيني متوقفة على اثبات الترتيب فى أزمنة اخباره صلى الله عليه وسلم ، حتى يتم ما قاله . ثم انى أضرب لك مثلا ، لتصحيح جمع ابن حجر بأنى قطعت مسافة ما بين مدينة طرابلس وجنوزور على هجين فى سبع عشرة دقيقة ، وتبلغ نحو عشرة أميال فلو سألتى ملثم من التوارق ، وهو فوق هجينه عن المسافة بينهما لما أقول له الاربع ساعة ، ولصاحب الحمل ثلاث ساعات فتدبره ، والنتيجة ان المراد الاتساع كالكثرة فى السبعين ألفا المتقدمة ، على أنه قد ظهر لى جواب عن قولى : ان حجة العيني متوقفة على اثبات الترتيب فى أزمنة الخ . بأن هذا الترتيب طبعى ، مع جواز أن تكون التقادير منه فى مجلس واحد تبعا لاخباره تعالى بالفضل المكرر فى ذلك المجلس ، والله أعلم

« المحاكمة السابعة عشرة بعد الثلاثمائة »

فى كتاب الرقاق ، باب فى الحوض ، عن ابن عمرو : قال النبى صلى الله عليه وسلم : حوضى مسيرة شهر ماؤه أبيض من اللبن ، وريحه أطيب من المسك ، وكيزانه كنجوم السماء ، من شرب منها فلا يظما أبدا ، قال العيني :

قال المازري (١) : مقتضى كلام النحاة أن يقال : أشد بياضا ، يعنى لأن أفعل التفضيل لا يبنى من الالوان ، ومنهم من اجازته فى الشعر أو بقلة ويشهد له هذا الحديث وغيره ، وقال بعضهم (ابن حجر) : يحتمل أن يكون ذلك من تصرفات الرواة ، فقد جاء فى مسلم : أشد بياضا من اللبن اه . **واقول** : ان نسبته الى النبى أولى من نسبة الرواة الى الغلط على زعم النحاة ، وما فى مسلم جاء على الاكثر ، وما هنا حجة على النحاة اه ، **واقول** : ان قولهم : مقتضى كلام النحاة الخ . فيه هضم لحقوق الكوفيين ، ومن وافقهم من البصريين المجوزين لذلك لسماعه بكثرة فى جميع ما منعه النحاة ، كأحمق وأهوج وأخرق وانوق وألسد الخصام ، وفى مقدمته هذا الحديث الذى رواه صحابة كثيرون ، حتى إن قلنا : إنهم المتصرفون فيكفى فى الحجية لأنهم فصحاء أيضا ، فما قاله العيني هو الذى يركن اليه ، ثم مما ينبغى أن ينبه عليه أن الذى منع من النحاة لأجل إثبات القواعد يجب تقييده بما اذا لم يكن المتصرف عربيا فصيحيا ، والا جاز كأكثر الصحابة ، فاعرفه .

« المحاكمة الثامنة عشرة بعد الثلاثمائة »

من كتاب الرقاق ، باب فى الحوض ، عن أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنها قالت : قال النبى صلى الله عليه وسلم : إني على الحوض حتى أنظر من يرد على منكم ، وسيؤخذ ناس من دونى فأقول : يا رب منى ومن أمتى ، فيقال : هل شعرت ما عملوا بعدك ؟ والله ما برحوا يرجعون على أعقابهم ، فكان ابن أبي مليكة يقول : اللهم إنا نعوذ بك أن نرجع على أعقابنا ، أو نفتن عن ديننا ، على أعقابهم ينكصون يرجعون على عقب ، قال العيني : قال بعضهم (ابن حجر) : فيه إشعار إلى أنه لم يعرف أشخاصهم بعينها ، وان كان قد عرف أنهم من هذه الأمة اه . **قلت** وفيه نظرا يخفى اه . **واقول** : إنه لم يبين وجه النظر ، ولعله ما تكرر فى الاحاديث من قوله يعرفوننى وأعرفهم ، وقد قال قريبا : فاذا زمرة حتى إذا عرفتهم الخ . ويكاد حديث مسلم : يرد على الحوض رجال من صحابى ، حتى إذا رأيتهم ورفعوا الى اختلجوا دونى الخ . أن يكون صريحا فى معرفة أشخاصهم ، فالظاهر منه أنه عرفهم وعرفوه بالشخص ، ويحتمل أنه عرفهم بالعلامة كما هى فى عبارة ابن حجر التى أسقطها العيني . والله أعلم .

« المحاكمة التاسعة عشرة بعد الثلاثمائة »

من كتاب القدر ، فى الحديث الأول ، عن عبد الله قال : حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق الصدوق ، قال : ان أحدكم يجمع فى بطن أمه أربعين يوما ، ثم يكون علقه مثل ذلك ، ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم يبعث الله ملكا فيؤمر بأربع : برزقه وأجله وشقى أو سعيد ، فوالله إن أحدكم ، أو الرجل لعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها غير باع أو ذراع ، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها ، وإن الرجل لعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها غير ذراع أو ذراعين ، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها ، قال آدم الا ذراع ، قال العيني : قال الكرماني : لما كان مضمون الخبر الذى هو أن يجمع فى بطن أمه أربعين يوما ، ثم يكون علقه مثل ذلك ، ثم يكون مضغة

(١) الحافظ ابو عبد الله محمد بن على المازري ، أحد شراح صحيح مسلم والتلقين ، والبرهان ، وصاحب القوانين الفقهية على مذهب مالك ، ويعرف عندهم بالامام ، توفي ٥٣٦ هـ

مثل ذلك الخ. مخالف لما عليه الاطباء من أن خالقه لا يكون إلا بعد اربعة أشهر ، فانه أراد الاشارة الى صدقه وبطلان ما قالوه اودكره تلذذا وافتخارا ، وقال بعضهم (ابن حجر) : بعد أن نقل كلام الكرماني ما ملخصه : أنه لم يعجبه كلام الكرماني حين قال : وقد وقع هذا اللفظ بعينه في أحاديث أخرى ، ليس فيه اشارة الى بطلان شيء يخالف ما ذكره ، كقول المغيرة : سمعت الصادق المصدوق يقول : لاتنزع الرحمة الا من شقى ، وقول ابى هريرة : سمعت الصادق المصدوق يقول : هلاك امتي على يد أغيلة من قریش ، قلت هذا مجرد تحريش من غير طعم ، على أن الوجه الثاني يمشى في كل موضع ذكر فيه الصادق المصدوق هـ . **واقول :** إن من تأمل عبارة العيني التي غير فيها أسلوبه في الرد على ابن حجر ، يرى فيها شيئاً خفياً إذ عادته أن ينقل عبارة البعض ثم يرد عليها ، وهنا قال ملخصه الخ. وما ذاك الا أنه لم يفهم كلامه الا مقلوبا ، وهذه عبارة ابن حجر بعد ان نقل عبارة الكرماني بنصها التي ذكرها العيني ، الى قوله وافتخارا ويؤيده وقوع هذا اللفظ بعينه من حديث المغيرة ، وحديث ابى هريرة المذكورين ، وليس فيه اشارة الى بطلان شيء هـ . فغاية ما في الباب أن ابن حجر رجح أحد الوجهين اللذين ذكرهما الكرماني ، وهو الاخير منهما ، وما أورد الحديتين المذكورين الا لتقوية ما رجحه لا لابطال شيء كما طبقه العيني ، فانظر الى قوله : ويؤيده ، بالضمير المفرد عقب الوجه الثاني ، ففي كلام ابن حجر طعم لذيد ولا تحريش فيه اصلا . فاعرفه .

« الحاكمة المتممة للعشرين بعد الثلاثمائة »

من كتاب القدر ، (باب المعصوم من عصمه الله . عاصم : مانع ، قال مجاهد : سدا عن الحق يترددون في الضلالة ، دساها أغواها) ، عن أبى سعيد الخدرى عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ما استخلف خليفة إلا له بطانتان ، بطانة تأمره بالخير وتحضه عليه ، وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه ، والمعصوم من عصمه الله . قال العيني : قال الكرماني : نقل صاحب التلويح والتوضيح ان هذا التعليق رواه أبو جعفر الطبرى هـ . وقال بعضهم (ابن حجر) : لم أقف عليه في تفسير الطبرى ، قلت : هذا مجرد تشنيع ، وعدم وقوفه لا يستلزم عدم وقوف غيره ، ونسخ الطبرى كثيرة لا تخلو من زيادة ونقصان هـ . **واقول :** ان ابن حجر نفى عن نفسه الوقوف على ذلك ، فلقد نسب نفسه الى القصور أو التقصير ، ولا تشنيع فيه اللهم الا اذا كان على نفسه . نعم لو قال : لا وجود له في الطبرى لصح الرد عليه ان وجد في الطبرى ، وان لم يوجد فلا اعتراض عليه ، وهل وقف عليه العيني ؟ الظاهر لا ، اذ لو وقف عليه لبين موضعه تصحيحا للرد ، وقال العيني ايضا : وصل هذا التعليق صاحب التلويح فقال رويناه في معجم الطبراني في الاوسط ، فقال : حدثنا عمر بن عثمان (١) الخ. وقال بعضهم (ابن حجر) : راجعت المعجم الاوسط ، فلم أجده فيه هـ . قلت : صاحب التلويح صرح بأنه رواه وتبعه صاحب التوضيح الذى هو شيخه ، مع علمه بأن المثبت مقدم على النافى ، لكن عرق العصبية ينبض ليوذى صاحبها الى حط من هو أكبر منه فى العلم والسن والقدم هـ . وأقول : فما أحسن أدب ابن حجر وما لطفه فى الكلام ! فغاية ما قال إنه لم يجد المفيد لغاية التواضع ، والتزوع الى القصور ، وهب أنه رمز الى التعريض بالتوهيم ، فجوابه من العيني تعيين المحل الذى ذكره فيه الطبراني لا صرف القلم الى الشتم الذى

(١) أبو عبد الله : عمرو بن عثمان المكى سمع من الربيع بن سليمان وغيره ، وهو ثقة صادق من أهل النك والورع

هو عكاز العاجز يتوكأ عليه عوضاً من المعارضة الحققة ، وقاعدة المثبت مقدم على النافي مسلمة ، لكن ليس من موضوعنا هنا لانفكاك الجهة بين (رواه الطبراني) ، وبين (لم أجده فيه) بجواز التقصير أو التصور ، فلم يصدقا على شيء واحد فاعرفه ، ثم قال العيني : سدى من قوله تعالى : (أحسب الإنسان أن يترك سدى) قال : يترددون في الضلالة ، وقال بعضهم (ابن حجر) : سدا بالتشديد من قوله : (وجعلنا من بين أيديهم سدا) وصله ابن أبي حاتم : (١) عن السدى ، قال : عن الحق ثم قال : ورأيت في بعض نسخ البخارى سدى بالتخفيف وعليه شرح الكرماني ، ثم قال : ولم أرفى شيء من نسخ البخارى الا الذى أورده اه . قلت : هذا كلام ينقض آخره أوله ، لانه قال أولا : ورأيت في بعض نسخ البخارى سدى مخففا ، ثم قال : ولم أرفى شيء من نسخ البخارى سوى ما أورده اه . **واقول** : إن المنصف تحكم بداهته بعدم التناقض ، لأنه ذكر أولاً رواية شرح عليها هو بنفسه ، ثم ذكر أخرى شرح عليها الكرماني ، وقال بعده : ولم أرفى شيء من نسخ البخارى سوى ما أورده ، فالمستثنى في كلامه هو ما أورده من الروايتين كما هو ظاهر ، فقصر العيني كلام ابن حجر على خصوص ما شرح عليه هو محل النقض على دعواه ، وليس بمتعين لجواز قصره على خصوص رواية الكرماني ، ولا يجوز العيني ولا غيره ، وإنما المناقشة علة شوهاء .

« المحاكمة الواحدة و العشرون بعد الثلاثمائة »

في كتاب الايمان والنذور (باب اذا حنت ناسيا في الايمان) ، وقول الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به) ، وقال : (لا تؤاخذني بما نسيت) ، عن أبي هريرة يرفعه قال : إن الله تجاوز لأمتي عما وسوست أو حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم به ، قال العيني : قال الكرماني : إنما قال : يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم ليكون أعم من أنه سمعه منه ، أو من صحابي آخر اه . وقال بعضهم (ابن حجر) : لا اختصاص لذلك بهذه الصيغة بل مثله في قوله : قال : وعن ، وإنما يرفع الاحتمال لفظ سمعت ونحوه اه . قلت غرض هذا القائل تحريشه على الكرماني ، والا فلا حاجة الى هذا الكلام ، لأنه ما ادعى الاختصاص اه . **واقول** : عبارة ابن حجر هي قوله : قد سبق في العتق : عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي رواية عن أبي هريرة يعنى (موقوفا) ، وقال الكرماني الخ ما نقله عنه العيني ، ثم من يعرف مقام ابن حجر الذي سلمه المحدثون بعده ، ويعلم مقدرة التي خصه الله بها في جمع أطراف الأحاديث المشتتة بجميع طرقها ، علم أنه هنا بصدد بيان معنى هذا الحديث برواياته الأربعة ، الوقف والرفع بلفظه أو بعن أو يقال ، فقد أتم بيان معناه من غير تحريش على أحد ، ول هذه النكتة لم يذكر أشباهها من نحو فعل وترك وأمروني وغيرها ، فله دره من محدث ، فقول العيني : لا حاجة الى هذا الكلام ، ربما صدق على أمثاله ، وأما غيره فالحاجة ماسة اليه إذ لولاه لما عرفه من هو دونهم ، أو لما استحضر في هذا المقام الروايات الأربع بمعانيها ، وقوله : لم يدع الكرماني الاختصاص ، هو كلام صحيح الظاهر إلا أن الكرماني شارح كبير ، يلزمه ان يبين أخواتها التي روى بها هذا الحديث وإلا كان مشبها بالمقصر ، فاعرفه .

(١) الحافظ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر ، كان حافظا متقنا بارعا في علوم السنة ومعرفة الرجال ، توفي ٣٢٧ .

« المحاكمة الثانية والعشرون بعد الثلاثمائة »

من كتاب كفارة الإيمان ، باب عتق المدبر وأم الولد والمكاتب في الكفارة ، وعتق ولد الزنى وقال طاوس : يجزىء المدبر وأم الولد ، قال العيني ، قال بعضهم (ابن حجر) : اشار بالترجمة إلى أنه اذا جاز بيعه جاز ما ذكر معه بطريق الاولى اهـ . قلت كلام هذا القائل لاوجه له أصلا ، ويا سبحان الله في أى موضع من الترجمة يؤخذ منه هذه الاشارة ؟ اهـ . **واقول** : ان من تأمل ادنى تأمل يدرك منها هذه الاولوية لأن البيع مبادلة شيء بشيء ، فاذا كان البائع أخرج عن ملكه شيئا لغيره عوضا عنه ، فانه لم يخسر شيئا - كأن القدر المشترك بينهما وهو المال باق في ملكه ، بخلاف ما ذكر في الترجمة ، فانه خارج عن ملكه بتاتا أفلا يكون ما يخرج عن ملكه من غير عوض أولى مما يخرج به عوض ، نعم قد يقال : ان الوارد في الحديث قضية جزئية في المدبر فلا يعم ، ولعل الجواب أن غيره مقيس عليه لاشتراك الجميع في تعلق الحرية به ، الا أنه يرد ولد الزنى ، ولعل الجواب أن ايراده لمطلق الجواز بدليل أنه قطعه عما قبله . فتدبره والله أعلم .

« المحاكمة الثالثة والعشرون بعد الثلاثمائة »

من كتاب الفرائض ، باب ميراث الجد مع الأب والأخوة ، وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير : الجد أب ، وقرأ ابن عباس : يا بني آدم ، واتبعت ملة آبائي ابراهيم واسحاق ويعقوب . ولم يذكر أن أحدا خالف بأب بكر في زمنه وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم متوافرون ، وقال ابن عباس يرثني ابن ابني دون اخوتي ، ولا أرث أنا ابن ابني ، ويذكر عن عمرو بن مسعود وزيد أقاويل مختلفة ، عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقى فلاولى رجل ذكر . قال العيني قوله : الجد أب أى الجد الصحيح أب ، أى حكمه حكم الأب عند عدمه ، وقال بعضهم (ابن حجر) : الجد أب حقيقة . **قلت** : لم يقل بذلك أحد ممن يميز بين الحقيقة والحجاز اهـ . **واقول** : إن ابن حجر في صدد بيان مذهب أبي بكر ومن عطف عليه ، حيث قال عقب الجد أب : هو أب حقيقة ، لكن تتفاوت مراتبه بحسب القرب والبعد ، وقيل معنى كلامهم أنه ينزل منزلة الأب ، والمعروف عن المذكورين الاول اهـ كلام ابن حجر ، ومعناه ان الأب من المشترك وضعا بين الجد والاب الأدنى ، فكل عند ابن عباس حقيقة لغة أو شرعا وهو ناظر الى قول الشاعر : بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الاباعد وبحق هذا أن الاستدلال بهذه الآيات ليس هو للتنزيل ، لأجل الارث ، اذ لا سبيل اليه على أن مذهب ابن حجر خلاف مذهب الحنفية في الأب ، وانظر قوله في شرح قوله : ولم يذكر أن أحدا خالف البخ . معناه ان الجد يرث ما كان يرث الأب عند عدم الأب ، فقول العيني : لم يقل بذلك أحد ممن يميز بين الحقيقة والحجاز مبنى على القيل الذى ذكره ابن حجر ، ولم يلتفت الى قوله : والمعروف عن المذكورين الحقيقة ، وهو اعراض عن حق المناظرة ، فحقها هنا أن يلتفت اليه التفاتا أوليا ، ويرده بوجه صحيح أو يؤوله بوجه أصح ، لكنه لم يفعل فالحجة البالغة عليه ، (فائدة) في غير محاكمة ، ثم قال العيني : فقول ابن عباس ، يرثني ابن ابني دون اخوتي ، ولا أرث أنا ابن ابني ؟ فهو استفهام انكارى ورد على من حجب الجد بالأخوة ، أو على من شرك بينهما فالاول للجسد خاصة ، أو رد على من حجب الأخوة بالجد احتمالات ، ولا يعرف ما اختلف فيه الصحابة مثل هذه المسألة ، حتى نقل القسطلاني أنه حفظ عن عمر في مسألة الجد مائة قضية يناقض بعضها البعض ثم استبعده ، فراجعه .

« المحاكمة الرابعة والعشرون بعد الثلاثمائة »

من كتاب الفرائض ، باب ميراث الملائنة ، عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رجلا لاعن امرأته فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ، وانتفى من ولدها ففرق النبى صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بالمرأة ، قال العيني : الملائنة بكسر العين ، وهى التى وقع اللعان بينهما وبين زوجها ، وقال بعضهم (ابن حجر) : بفتح العين ويجوز كسرها ، قلت : الامر بالعكس . اهـ . **واقول** : إنه لا يخفى ان الملائنة يطلق على مصدر لاعن الذى أصله من الجائنين ، وصورته على اسم فاعل وعلى اسم مفعول ، إلا أن الاول ليس بمراد بدليل المضاف ، إلا أن الشيخين اختلفا فى الاولى منهما ، مع جواز الآخر مع اتفاقهما على أن المراد بيان من يرث ولد الملائنة ، وانت اذا تأملت قوله فى الحديث : ان رجلا لاعن امرأته يظهر أن الرجل ملاعن ، والمرأة ملاعنة ، كما أن الآية مصرحة بأنه الذى وقع منه اللعن ، واما هى فانما وقع منها الغضب فقط ، حتى أنهم قالوا لا يكفى منهما العكس ولا اتحادهما على صيغة واحدة ، وبذلك ظهر رجحان الفتح دون العكس ، ويتعين الفتح : بارادة المصدرية بتجاوز لكنهما لم يجنحها اليه ، بقى ان يقال على قولها : المقصود من ميراث الملائنة الخ . انه لم يبين فى الحديث الا الاحاق والانتفاء ، ولعل الأولى ان يقال : المقصود بيان ما ترثه الملائنة لانه الذى بين باللاحاق ، واما ميراثه فمعروف من آية الموارث ، واما الباقي بعد حق الأم فقد اختلفت الصحابة فمن بعدهم فيه اختلافا كثيرا ، فافهمه .

« المحاكمة الخامسة والعشرون بعد الثلاثمائة »

من كتاب الفرائض ، باب الولد للفراش حرة كانت أمه أو أمة ، عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان عتبة عهد الى أخيه سعد أن ابن وليدة زمعة منى فاقبضه إليك ، فلما كان عام الفتح أخذه سعد فقال : ابن أخى عهد الى فيه ، فقام عبد بن زمعة فقال أخى : وابن وليدة أبى ، ولد على فراشه فتساوقا الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال سعد : يا رسول الله ابن أخى قد كان عهد الى فيه ، فقال عبد بن زمعة : أخى وابن وليدة أبى ولد على فراشه ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : هولك يا عبد بن زمعة ، الولد للفراش وللعاهر الحجر ، ثم قال أسودة بنت زمعة : احتججى منه ، لما رأى من شبهه بعتبة فما رآها حتى لقي الله ، قال العيني : معناه انه يكون لك أختا على دعواك ، وقال بعضهم (ابن حجر) : نقلا عن الطحاوى ان معنى قوله : هولك ، اى يدك عليه ، لا انك تملكه ، ولكن تمنع غيرك منه الى ان يتبين الحال ، كقوله صلى الله عليه وسلم فى اللقطة هى لك ، واذا جاء صاحبها ترددها اليه ، وكلامه متعقب بالرواية المصرح فيها : هو أخوك ، لأنها رفعت الاشكال ، فكانه لم يقف عليها اهـ . **قلت** : ورواية هو أخوك من زيادة مسدد ، فى حديث ولم يوافق عليها أحد ، وعلى فرض صحتها فتحتمل على معنى هو أخوك فى الدين ، وأيضا يحتمل أن يكون الاصل هولك ، فظن الراوى أن معناه أخوه فى النسب فحمله على المعنى الذى ظنه اهـ . **واقول** : ان كلام العيني معترض من وجوه ، أحدها ان رواية مسدد (١) لم يوافق عليها أحد ، بل ابن حجر ذكر روايات أخرى من غير رواية مسدد ، وطريقة تأويله بأنه أخوك فى الدين ، اذ المقام مقام قضاء بالنسب إذ لو كان فى الدين

(١) مسدد بن سرهد الاسدى ، من ثقة البصرة ، سمع حماد بن زيد وابن عيينة وغيرهما ، وروى عنه أبو حاتم وأبو داود ، ومحمد بن يحيى . توفي ٢٢٣

لما اختص به لاشتراك جميع المسلمين في الأخوة ، وأيضا هو منساف لما شرح به الحديث من قوله : يكون لك أخا على دعواك . وثالثها قوله : فظن الراوى الخ . فالذى أظنه أنه لا يساعده أحد على ذلك ، لأن الذى جوز رواية الحديث بالمعنى يشترط أن يتحدا فى المعنى ، كابدال أبويه مثلاً بأبيه وأمه ، وشقيقه بأخيه من الأبوين وأما مثل هذا التبديل لجوزوه لما قام برهان لأحد على أحد ، نعم أمره صلى الله عليه وسلم سودة (١) بالاحتجاب منه ، ربما دل على أنه ليس هو من النسب وإلا كان أخاها أيضا لأبيها ، والجواب هو أنه حكم باقراره أنه أخوه وأمر سودة بالاحتجاب لأنها لم تقر ، أوللتغليظ فى حق أمهات المؤمنين ، ولذا قال لها فى ابن أم مكتوم (٢) أفعميا وان انتسا ؟ ولم تره سودة ولا رآها الى أن لقيت ربهـا .

« الحاكمة السادسة والعشرون بعد الثلاثمائة »

من كتاب الحدود ، باب قول الله تعالى : (والسارق والسارقة) عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : لم تكن تقطع يد السارق فى أذن من حجة أو ترس كل واحد منها ذو ثمن ، قال العيني قوله : كل واحد منها كلام إضافى مرفوع مبتدأ وخبره ذو ثمن ، وقال بعضهم (ابن حجر) : وكان كل واحد منها ذا ثمن ، قال : كذا ثبت فى الأصول اهـ . قلت : ما أبعد هذا التصرف من هذا القائل ، فقوله : كذا ثبت فى الأصول ، غير مسلم بل الذى ثبت فى الأصول هو العبارة التى ذكرناها ، لأنها من القاعدة السالمة من الزيادة والاضمار اهـ . وأقول : إن إعراب العيني للجملة الشريفة يسلمها ابن حجر ، بعد تحويل الكلام الى المركب الإضافى الذى هو خلاف الكلام عندهم ، إلا أن العيني رحمه الله تعالى قد أذهله شغف المناقشة عن التثبت ، لأن ابن حجر لم يشرح على حديث محمد بن مقاتل (٣) الا على العبارة التى شرح عليها العيني ، واما العبارة التى اعترض عليها فهى فى حديث يوسف بن موسى بعده ، وشرح عليها العيني كما شرح عليها ابن حجر ، فذهل ذهولا بينا بانقلاب الحديثين عليه فشنع بما شنع ، وكان من اللازم أن يستيقظ لقرب المسافة ، ثم رأيت للقسطلانى تقريراً طويلاً فى تو هيم العيني ، فكأنى فى كلهما ساجد فى القبلة التى ركع اليها ، والله الحمد .

« الحاكمة السابعة والعشرون بعد الثلاثمائة »

من كتاب الحدود ، باب من أدب اهلـه أو غيره دون اذن السلطان ، عن عائشة رضى الله عنها قالت : جاء أبو بكر رضى الله عنه ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم واضع رأسه على فخذي ، فقال : حبست رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس وليسوا على ماء ، فعاتبنى وجعل يطعن بيده فى خاصرتى ولا يمنعى من التحرك إلا مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنزل الله آية التيمم ، قال العيني : قال بعضهم (ابن حجر) : هذه الترجمة معقودة لبيان الخلاف ، هل يحتاج على من وجب عليه الحد من الارقاء الى استئذان السلطان ، أوله ذلك من غير مشورة اهـ . قلت : لم يبين الخلاف وأنا أبينه ، فمالك والمليث يحسد المولى من

(١) أم المؤمنين سودة بنت زمعة ، احدى أزواج النبى صلى الله عليه وسلم ، توفيت بالمدينة ٥٤ هـ .

(٢) عمرو بن أم مكتوم ، أسلم بمكة وهاجر ، وكان كفيفا يؤذن مع بلال ، كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستخلفه على

المدينة يصل بالناس فى عامة غزواته . وتوفى ٢٣ هـ .

(٣) أبو الحسن : محمد بن مقاتل المروزى شيخ البخارى ، روى عن ابن المبارك ووكيع ، وروى عنه الامام أحمد والبخارى

وغيرها ، وكان ثقة صدوقا ، توفى ٢٢٦ هـ .

غير اذن فى الزنى والشرب لسكن بالشهود ، ولا يقطع فى السرقة ، وعند أبى حنيفة لا يقيم الحد الا السلطان ، والأوزاعى يحده فى الزنى خاصة ، والشافعى يحده مطلقا حتى انقطع اه . **وأقول** : إن قول العينى لم يبين الخلاف وأنا أبينه ممنوع بشقيه ، وعبارة ابن حجر عقب ما نقله عنه العينى : وقد تقدم بيانه قريبا فى باب اذا زنت الامة ، وقد بين الخلاف هناك بيانا شافعىا بأكثر مما بينه العينى ، فهو بعض من كل فجدوله من بحره ، غاية ما فى الباب انه أحاله على معهود قريب ، والاحالة عند العينى وغيره جائزة شائعة وقد وقعت للعينى فى شرحه عشرات المرات ، فرحم الله الجميع

« المحاكمة الثامنة والعشرون بعد الثلاثمائة »

من كتاب الديات ، باب سؤال القاتل حتى يقر ، عن أنس ابن مالك رضى الله عنه ، أن يهوديا رضى رأس جارية بين حجرين ، فقيل لها : من فعل بك هذا فلان أو فلان؟ حتى سمي اليهودى ، فأتى به النبى صلى الله عليه وسلم فلم يزل به حتى أقربه فرض رأسه بالحجارة ، قال العينى : قال بعضهم (ابن حجر) : يحتمل أن تكون امة وان تكون حرة اه . **قلت** : تقدم فى الطلاق : فأتى أهلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهى فى آخر رمق الخ . وهويدل على أنها حرة ، وقال هذا القائل : لا يدل ذلك عليه لاحتمال أن يراد بالأهل الموالى رقيقة كانت أو حرة ، **قلت** : هذا عدول عن الظاهر فان المولى لا يطلق عليه أهل بالحقيقة ، والحكم لا يثبت بالاحتمال الا بدليل اه . **وأقول** ان الفيصلى فى هذا المناظرة هو اللغة أو العرف ، والثابت فى اللغة والعرف اطلاق الأهل على جميع المتعلقات على جهة الحقيقة ، ففى مفردات الراغب وقاج العروس اهل الرجل فى الأصل من يجمعه واياهم مسكن واحد ، بل قال العينى فى ترجمة المصنف قريبا : بأن من أدب أهله دون اذن السلطان ما نصه : أى هذا باب فى بيان من أدب أهله ، من زوجته وأرقائه فقد بين بنفسه الأهل بالزوجة والارقاء ، وفى المصباح أيضا يطلق الأهل على الزوجة والارقاء والاتباع ، ونقل فى الكليات عن امامى العينى الثانى والثالث ان أهل الرجل كل من يعولهم وتضمهم نفقته ، وبهذا ظهر ضعف استدلال العينى ، وقوة احتمال الوصفين على السواء على ما قاله ابن حجر ان لم نقل ان احتمال الأمة ارجح ، لكن يعكر عليه ما فى رواية مسلم على ما ذكره النووى : جارية من الانصار قتلها على حلى لها ، فربما يستدل بظاهاه للعينى فان الانصار أحرار وللمقتولة حلى ، والجواب عنه ظاهر ، وهو أن المملوك يضاف وينسب لقبيلة سيده عرفا وهو كثير فى كلامهم ، كما أن الاضافة فى الحلى اليها لأدنى ملابسة ، وهو ظاهر أيضا . فرحم الله الجميع .

« المحاكمة التاسعة والعشرون بعد الثلاثمائة »

من كتاب الديات ، باب القسامة ، فى الحديث الثانى وهو حديث أبى قلابة ، وفيه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليه نفر من الانصار فتحدثوا عنده ، فخرج رجل منهم بين أيديهم فقتل ، فخرجوا بعده فاذا هم بصاحبهم يتشطح فى الدم ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : بمن تظنون أو ترون قتله؟ قالوا ما نرى الا أن اليهود قتله فأرسل الى اليهود ، فدعاهم فقال : أنتم قتلتم هذا؟ قالوا : لا ، قال : أنرضون نفل خمسين من اليهود؟ ما قتلوه؟ فقالوا : ما يبالون أن يقتلونا جميعا ثم ينتفلون ، قال : أفستحقون الدية بأمان خمسين منكم؟ قالوا : ما كنا لنحلف فوداه من عنده ، قال العينى : لفظ قتله هكذا بناء التأنيث فى رواية المستملى وفى رواية قتله بدون التاء ، وقال بعضهم (ابن حجر) : فى رواية المستملى قتلته بصيغة الجمع . **قلت** :

هذا غلط فاحش لأنه مفرد مؤنث ، ولا يصح أن يقال : قتلته بالنون بعد اللام ، لأنه صيغة جمع المؤنث اه . ونقل الكلام برمته القسطلاني وسامه . **واقول** : ان العيني نسب الى ابن حجر ما لم يقله ، ولا يقوله أحد من صغار المبتدئين ، وعبارته هكذا : وفي رواية المستملى قتلته بصيغة المسند الى الجمع ، لأن المراد قتلوه اه . فلم يقل ابن حجر قتلته بالنون كما الزمه به العيني ، وانما قال بصيغة المسند الى الجمع ، لأن المراد قتلوه ولقد صدق في قوله : بصيغة المسند الى الجمع ، فهل من فارق بين قتلته اليهود ، واليهود قتلته الا باعتبار النكات التي يعتبرها علماء المعاني في تقرير البلاغة ؟ ثم اني أتعجب من نقل القسطلاني كلام العيني من حيث إن عبارته التي نقلها عن العيني في مقول ابن حجر هي مساوية للعبارة التي نقلتها عن ابن حجر ، والعبارة التي نقلتها عن العيني في هذا المقول هي غيرها ، ولا يكون الاعتراف الا بما نقله ، فتسليم القسطلاني نقله من غير الاعتراض عليه من طرفه هو الذي تعجب منه ، ثم اني أقول : لو وردت الرواية بأن اليهود قتلته بالنون لحملناه على ما حمل عليه . ويرجع من دارين ، لحقارة اليهود وسقوطهم من درجة شرف الذكورة ، فتدبر الجميع ، والله ورسوله أعلم .

« الحاكمة المتممة للثلاثين بعد الثلاثمائة »

من آخر كتاب الديات ، باب إذا لطم المسلم يهوديا ، عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه ، قال : جاء رجل من اليهود الى النبي صلى الله عليه وسلم قد لطم وجهه ، فقال : يا محمد إن رجلا من أصحابك من الانصار لطم في وجهي ، قال : ادعوه ، فدعوه قال : لم لطمت وجهه ؟ فقال : قال يا رسول الله اني مررت باليهود فسمعتهم يقول : والذي اصطفى موسى على البشر ، قال : قلت : وعلى محمد صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم فأخذتني غصبة فلطمته ، قال : لا تخيروني من بين الانبياء ، فان الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من فيق ، فاذا أنا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش ، فلا أدري أفأق قبل أم جزى بصعقة الطور ؟ قال العيني : رواية الكشميهني جزى بضم الجيم وكسر الزاي ، وفي رواية غيره بالواو بعد الجيم ، وقال بعضهم (ابن حجر) : وهذه الرواية أولى ، قلت : لم يقم دليل على الأولوية ، وقال الجوهرى : جزيته وجازيته بمعنى ، فلا تفاوت بينهما اه . **واقول** : إن عبارة ابن حجر موافقة لما نقله عنه العيني ، وتوجيه كلام ابن حجر على الأولوية ظاهر قاعدة ودلالة ومعنى ، أما القاعدة فهي ان الثلاثي لم يروه إلا الكشميهني على ما هو مفاد الشيخين وصرح بذلك العيني ايضا في سورة الاعراف ، وتقديم المشورة دائما أولى ، واما الدلالة فقولهم : زيادة المبني تدل على كثرة المعنى ، واما في المعنى فمقام الكليم في ذلك المقام الرفيع ، والوقت المهيّب لا يناسب في التنويه بقدره الا ما يدل على زيادة المكانة والعظمة . بقي ان ما نقله العيني عن الجوهرى من أنها بمعنى واحد معارض بما قاله غيره من ان الثلاثي لا يستعمل الا في الخير ، والرابعى في الخير والشر ، وبعضهم من اللغويين يقول : جزيته في الخير والشر ، وجزايتيه في الشر ، وفي المفردات لم يحىء في القرآن إلا جزى دون جازى ، ومثله في التاج **واقول** : إن من الواجب حمل الحصر في كلام بعضهم على الكثرة ، والا فالقرآن يرده ، كما ان نفى الراغب جازى في القرآن ، نرده بقوله : وهل يجازى ، ومن العجيب تسليم التاج للفصلين مع فرط تعمقه في مباحث التحقيق بالتدقيق ، والكمال لله تعالى .

« المحاكمة الواحدة والثلاثون بعد الثلاثمائة »

من كتاب استتابة المرتدين ، باب حكم المرتد و المرتدة ، وقال ابن عمر و الزهري و ابراهيم : تقتل المرتدة و استتابتهم ، وقال الله تعالى : (كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم وشهدوا أن الرسول حق وجاءهم البينات والله لا يهدي القوم الظالمين الآيات) . قال العيني : في رواية القابسي (١) بالثنائية على الأصل ، واما هذه الرواية فهي على ذهاب من يرى اطلاق الجمع على الثنية ، كما في قوله تعالى : (فقد صغت قلوبكما) ، وقال بعضهم (ابن حجر) : جمع على ارادة الجنس ، قلت : هذا ليس بشيء ، بل هو على من يرى اطلاق الجمع على الثنية اه . **واقول** ، ان أُل في المرتد لا يراد بها العهد قطعا ، وانما يراد بها الجنس الذي لا يفارق الاستغراق هنا ، سواء كان أقل الجمع اثنين أو ثلاثة ، وليس هو من قبيل (فقد صغت قلوبكما) الذي نظر به العيني ، لارادة قلبى اللتين تظاهرتا عليه صلى الله عليه وسلم المعهودين لا غير ، ولارادة الجنس هنا لا مندوحة عنه ، اذ القصد معنى اللفظ المتناول لكثيرين الذي يحصل بماهيته في كل فرد من هذا الكثير وقوله رحمه الله : ليس بشيء ، انما يؤتى بهذه العبارة التي ليس بعدها مبالغة في الرد على الباطل الشنيع ، كما في قوله (ليست اليهود على شيء) ، لا على محتمل أو متعين في الواقع ، ثم من أين يعلم العيني أن البخاري ممن يرى أن أقل الجمع اثنان ، وهو خلاف ما اطبق عليه اللغويون ، بل هو ثلاثة كما قال في الكليات : إنه الأصح عند غيرهم ، وعليه فما قاله ابن حجر هو الظاهر ، فاعرفه .

« المحاكمة الثانية والثلاثون بعد الثلاثمائة »

من كتاب الحيل ، باب شهادة الزور في النكاح ، عن يحيى بن سعيد عن القاسم ، أن امرأة من ولد جعفر تحوفت أن يزوجها وليها وهي كارهة ، فأرسلت الى شيخين من الأنصار : عبد الرحمن وجمع ابني جارية ، قالا : فلا تخشين ، فان خنساء بنت خدام أنكحها أبوها وهي كارهة فرد النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، الخ . قال العيني : قال بعضهم (ابن حجر) : يغلب على الظن أن جعفر هو ابن أبي طالب ، قال : وتجاسر الكرماني فقال : المراد به جعفر الصادق بن محمد الباقر اه . **قلت** : هو أيضا قد تجاسر حيث قال بغلبة الظن ، والكرماني ناقل فلا ينسب اليه التجاسر ، على أنه يمكن أن يكون جعفرا آخر غير من قالاه اه . **واقول** : ان ابن حجر بين تاريخ ولادة جعفر الصادق في سنة ثمانين ، و وفاة عبد الرحمن سنة ثلاث وتسعين ، فيلزم أن يكون أبو المرأة المذكورة في تلك الحالة دون ثلاث عشرة سنة وهو لا يعقل ، وقوله : هو أيضا تجاسر حيث قال بغلبة الظن هو كلام ضعيف ، لاطباق العلماء على أن أكثر أحكام الشارع ظنية ، فاليقينيات عزيزة جدا ، عل أنه فرق بين القاطع كالكرماني وبين الذي ظن ظنا كابن حجر ، وقوله : والكرماني لا ينسب اليه التجاسر ، لأنه ناقل فبعد صحته فهو ممنوع ، لانهم قالوه في الناقل بصيغة التمريض ، واما بالتسليم فانه يقال : إنه ارتضاه ، وقوله : يمكن أن يكون جعفرا آخر غير من قالاه ، فمن المعلوم أن مثل هذا الاطلاق لا يستعمل الا فيمن كان مشهورا عند جميع الناس ، ولم يشتهر في الصحابة والتابعين الا هذان الامامان ، كأبي بكر وعمر في الصحابة ، ومالك وأحمد فيمن بعدهم ، وحاتم في الجاهلية ، فلو قيل لعالم : سم لي ببداهتك مسمى بجعفر غيرهما من الصحابة والأتباع ،

(١) أبو الحسن علي بن محمد بن خلف ، عالم المالكية في عصره ، كان عالما فقيها محدثا حافظا أصوليا ، له عدة مؤلفات مفيدة ، منها ملخص الموطأ ، والمهد في الفقه . توفي ٤٠٣

لربما توقف ريثا يراجع حافظته ، بخلاف ما اذا استسميته مسمى بجعفر من الصحابة ، والتابعين فانه لا يتوقف في تسمية الامامين المذكورين من أول وهلة لشهرتهما ، وقد علمت ما يعين ابن أبي طالب في الحديث من المحقق ابن حجر ، على أن الاحتمال العقلي ليس بقاعدة محكمة في جميع المقامات ، وقد نقل القسطلاني كلام ابن حجر وسلمه ولم يتعرض لقول العيني ولا لاعتراضاته اصلا ، فافهم ذلك والله أعلم .

« المحاكمة الثالثة والثلاثون بعد الثلاثمائة »

من كتاب التعبير ، باب رؤيا يوسف عليه السلام ، وفي آخر الترجمة (رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث فاطر السماوات والأرض أنت وليي في الدنيا والآخرة توفني مسلما وألحقني بالصالحين) . قال أبو عبد الله : فاطر والبديع والمبتدع والباري والخالق واحد ، من البدو بادئة ، قال العيني : قد اعترض على البخاري بأن دعواه الوحدة في معاني هذه الالفاظ ممنوعة ، ورد على المعترض بعضهم (ابن حجر) بأن البخاري لم يرد بذلك ان حقائق معانيها متوحدة ، بل أراد أنها ترجع الى معنى واحد وهو إيجاد الشيء بعد ان لم يكن ، قلت : قول البخاري واحد ينافي هذا التأويل اه . وأقول : ان معنى الفاطر لغة المخترع ومعنى البديع المخترع لا عن مثال سابق ، والباري والخالق مترادفان بمعنى الابتداء ، ولا يظن بالبخاري أنه أراد بالواحد الترادف الذي يتعدد فيه اللفظ ويتحد المعنى ، كالانسان والبشر الذي يمثل به المناطق المتواردين على الحيوان الناطق ، لأن معانيها الأصلية مختلفة كما سمعت ، ولا يجهلها صغار الطلبة فلا مندوحة من تصحيح كلام البخاري ، وابن حجر تكفل بذلك على وجه صحيح ، وهو تحصيل معنى مشترك بين الكل ، وهو إيجاد الشيء بعد أن لم يكن ، ومنع العيني هذا التصحيح وقوفا مع الراد في وسط الطريق ، ولم يلتصم له وجهها مع اعترافهما من اعماق قلوبها بانه هو هو في طبقته من أفضل مجتهدي الحديثين ، ثم لودهنبا الى فلسفة النكات والاسرار في الالفاظ قلنا : انه لا يكاد يوجد لفظان مترادفان على معنى واحد ، الا بتحصيل معنى مشترك يجمعهما كمثل المناطق اذ الانسان من الانس والنسيان ، والبشر من البشرية ، مثل الكتاب والقرآن والكلام والتزويل والمصحف ، فهي الفاظ مترادفة للمتحدى به وأصلها متفاوتة المعاني ، بقي أن يقال : لا مانع من أن البخاري أشار الى الوحدة المطلق ، فالفاطر واحد لا شريك له والبديع ، كذلك الخ . فلا اعتراض ولا رد ولا جواب ، فتأمل .

« المحاكمة الرابعة والثلاثون بعد الثلاثمائة »

من كتاب التعبير ، باب النفخ في النمام ، عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : نحن الآخرون السابقون . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بينا أنا نائم إذ أتيت خزائن الارض فوضع في يدي سواران من ذهب فكبرا على واهمانى فاوحى الى : أن انفخهما ، فاولتهما الكذابين اللذين أنا بينهما صاحب صنعاء وصاحب اليمامة ، قال العيني : في رواية ابن عباس يعنى المقدمة في المغازي يخرجان بعدى قال النووي : المراد دعوى نبوتها ومحاربتها ، وظهور شوكتها بعده صلى الله عليه وسلم اه . وقال بعضهم (ابن حجر) : فيه نظر ، لأن ذلك كله ظاهر للاسود حال حياته صلى الله عليه وسلم ، وآل الأمر أن قتل وهو صلى الله عليه وسلم حي ، وان مسيلة وإن ادعى النبوة في حياته إلا أنه لم تعظم شكوته ، ولم تقع محاربتة

وقتلته إلا بعده صلى الله عليه وسلم اه . قلت : وفي نظره نظر ، لأن كلام ابن عباس يصدق على أن خروج مسيلمة بعد النبي ، وأما كلامه في حق الاسود فمن حيث أن معظم أتباعه تبعوا مسيلمة ، وبهم تقوت لشوكته فاطلاق الخروج عليه بعده بهذا الاعتبار اه . وخلاصة كلامهم أن كلام النووى صريح في أنهما لم يدعيا النبوة ولم يخرجوا إلا بعده صلى الله عليه وسلم ، وابن حجر يرد كلام النووى في العنسى ويؤوله في مسيلمة ، وإن كلام العيني يوافق النووى في كون مسيلمة لم يدع النبوة إلا بعده صلى الله عليه وسلم ، قال وهو مطابق لقول ابن عباس ، كما أول قضية العنسى بأتباعه الذين تبعوا بعده مسيلمة ، **واقول** : لا يخفى أن هذه المباحثات دائرة على ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم : بعدى ، أى بعد موتى ، وإن الملعونين ادعيا النبوة حال حياته قطعاً كما هو الواقع ، وأنظر قوله صلى الله عليه وسلم : فاولتهما الكذابين اللذين انا بينهما ، صاحب صنعاء وصاحب اليمامة ، فاضافة دعواهما إلى ما بعد وفاته غير مطابق أصلاً ، والأجوبة كلها غير كافية وبعيدة عن الاقتناع ، وأولى والله أعلم ما يحمل عليه الحديث أن يضاف الظرف إلى رسالته صلى الله عليه وسلم ، أى بعد رسالتي ، فيصدق خروجها ودعواهما النبوة حال حياته كما هو الواقع ، وهو من محتملات تاويل النووى ، ولا يضر استمرار خبث أحدهما إلى أن قتل زمن الصديق ، وحينئذ فلا نظر ولا اشكال ولا جواب ، ثم راجعت ابن حجر وغيره بالتأمل ، فوجدت ابن حجر جوز تقدير المضاف الذى قدرته والله تعالى الحمد ، والقسطلاني نقل كلام الشيخين وأمر بالتأمل ، والله أعلم

« المحاكمة الخامسة والثلاثون بعد الثلاثمائة »

عن ابن عباس رضى الله عنه ، كان يحدث أن رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : إني رأيت الليلة في المنام ظلة تنطف السمن والعسل ، فأرى الناس يتكفون منها ، فالمستكثر والمستقل ، وإذا سبب واصل من الأرض إلى السماء فأراك أخذت به فعلوت ، ثم أخذ به رجل آخر فعلا به ، ثم أخذ به رجل آخر فعلا به ، ثم أخذ به رجل آخر فأنقطع ثم وصل ، فقال أبو بكر : يا رسول الله بأني أنت والله لتدعني فأعبرها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اعبر . قال : أما الظلة فالاسلام ، وأما الذى ينطف من العسل والسمن فالقرآن حلاوته تنطف ، فالمستكثر من القرآن والمستقل ، وأما السبب الواصل من السماء إلى الأرض فالحق الذى أنت عليه تأخذ به فيعليك الله ثم يأخذ به رجل من بعدك فيعلو به ، ثم يأخذ رجل آخر فيعلو به ، ثم يأخذ رجل آخر فينقطع به ، ثم يوصل له فيعلو به ، فأخبرني يا رسول الله بأبى أنت أصبت أم أخطأت ؟ قال النبي صلى الله عليه وسلم : أصبت بعضاً ، وأخطأت بعضاً ، قال : فوالله يا رسول الله لتحدثني بالذى أخطأت ، قال : لا تقسم : لا يخفى أن فى حكاية الرؤيا فأنقطع ثم وصل من غير صلتى به وله ، وفى تفسير أبى بكر فينقطع به ثم يوصل له بالصلتين ، ففاعل الانقطاع والوصول هو الحبل فيها الذى هو الحق المستمسك به النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر فى جميع أعمالهم ، ولذا لم يذكر فى جانبهم القطع ، وأما الرجل الأخير فقد انقطع به الحبل وكان الحق الذى يفسر به الحبل ملازم للرئاسة والخلافة ، ولذا قال عياض وغيره ومأل إليه العيني : إن الضمير فى له لا يصح أن يرجع إلى عثمان ، لأن الخلافة انما وصات لعل لا لعثمان ، قال العيني : وبعضهم (ابن حجر) : اتفق الكلام ، وقال المعنى : أن عثمان (١) كاد أن ينقطع به الحبل عن الحقوق بصاحبيه بسبب القضايا التى انكروها عليه ، فعبر عنها بانقطاع الحبل ، ثم وقعت له الشهادة فاتصل بهم اه . قلت : هذا

(١) عثمان بن عفان بن أبى العاص ، ثالث الخلفاء الراشدين ومن ذوى السابقة والمآثر العظيمة فى الاسلام ، قتل مظلوما ٣٥

خلاف ما يقتضيه معنى قوله : ثم يوصل له فيعلوبه اه . **واقول** : ان الذى أفهمه من العلواناشيء من أخذ الكل بالحبل هو الحصول على الدرجات العالية ، وان الضمير فى له وبه لعثمان بخلاف ما إذا رجعناها لغيره ، فانا لا نجد له مدلولاً مذكوراً ولا مفهوماً ، وتفسير ابن حجر انقطاع الحبل بالفتنة الحاصلة فى آخر عمره واتصالها بالشهادة ، ولذلك علا به ظاهر لا غبار عليه ، وقول العيني : هو خلاف ما يقتضيه معنى قوله ثم يوصل له فيعلوبه مبنى على أن نائب الفاعل هو الحبل بمعنى الخلافة ، وعلى ارجاع الضمير فى قوله : لغير عثمان وهو غير ظاهر . فتأمل الجميع .

« المحاكمة السادسة والثلاثون بعد الثلاثمائة »

من كتاب الفتن ، باب قول النبى صلى الله عليه وسلم : لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض . عن أبي بكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس فقال : ألا تدرون أى يوم هذا ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، فقال : أليس يوم النحر ؟ قلنا : بلى يا رسول الله قال : أى بلد هذا أليست بالبلدة ؟ ، قلنا : بلى يا رسول الله ، قال : فان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا فى شهركم هذا . فى بلدكم هذا . ألا هل بلغت ؟ قلنا : نعم قال : اللهم اشهد ، فليبلغ الشاهد الغائب ، فانه رب مبلغ يبلغه من هوأوعىء فكان كذلك ، قال : لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ، فلما كان يوم حرق ابن الحضرمي حين حرقه جارية بن قدامة قال : أشرفوا على أبي بكر ، فقالوا : هذا أبو بكر يراك ، قال عبد الرحمن فحدثنى أى عن أبي بكر أنه قال : لو دخلوا على ما بهشت بقصة ، نقل العيني عن الكرماني أنه بكسر اللام فى مبلغ ، ويبلغه والضمير مفعول أول والثانى هو من هوأوعىء ، وقال بعضهم (ابن حجر) : بفتح لام مبلغ وكسرها فى يبلغه ، قلت : الصواب ما قاله الكرماني اه . **واقول** : عند التأمل تجد الضبطين صحيحين دراية . اذ كل من حمل الحديث عنه صلى الله عليه وسلم مبلغ بالفتح ، ومن سمع من هذا المبلغ ورواه لغيره فهو مبلغ من جهة ، ومبلغ من جهة أخرى وهكذا ، وأما الرواية فقد قال القسطلانى : فما لابن حجر هو الذى فى الفرع ، وما للكرماني هو الذى فى اليونينية ، وحيث إن الضبطين صحيحان رواية ودراية ، لم يبق محل لقول العيني : الصواب ما قاله الكرماني الذى هو تعريض لتخطئة ابن حجر ، والله أعلم .

« المحاكمة السابعة والثلاثون بعد الثلاثمائة »

من كتاب الفتن ، فى الباب والحديث المذكورين ، قوله ، فلما كان يوم حرق ابن الحضرمي حين حرقه جارية ابن قدامة الخ القصة ، قال العيني : حرق على صيغة المجهول من التحريق ، وضبطه الديمياطى باحرق من الافعال قال : وهو الصواب . وقال بعضهم (ابن حجر) : وليس الآخر خطأ ، بل جزم أهل اللغة بالفتن والتشديد للتكثير اه . قلت : هذا كلام من لا يذوق من معانى التركيب شيئاً ، وتصويب الديمياطى الافعال لكون المقصود حصول الاحراق ، لا المبالغة فيه حتى يذكر باب التفعيل اه . **واقول** : ان ابن حجر بين أن التحريق فى اللغة للتكثير ، لا فى خصوص هذا الحديث بمعنى أنه وضع للتكثير ، بل لو أراد الخصوص أيضاً لكان جائزاً إذ هو الواقع ، لأن جارية بن قدامة حصر ابن الحضرمي فى داره ، وجمع عليه خطباً كثيراً وحرقه فى سبعين رحلاً من أصحابه ، كما ذكره الشراح ومنهم العيني ، فهل فوق هذا التحريق تحريق ؟ وايضا يقال للعيني : اذا كان

تصويب الدمياطى هو الصواب عندك ، فكيف تشرح على رواية التحريق فى الموضعين دون الاحراق ؟ فمن قابل بين انصاف ابن حجر ، وبين قول العيني : هذا كلام من لا يدوق من معانى التراكيب شيئا يفهم منه الدرجات التى بينهما فى الاخلاق ، ومن يمشى منها على أصول آداب البحث ، ومن يخرج عنها الى المشاغبة بل المشاتمة ، والقسطلانى نقل كلام الجميع برمته من غير تخطئة ولا تصويب ، وهذا الاسلوب عندهم يفتضى الرضى باعتراض العيني ، فهو حينئذ معطوف عليه فى الاعتراض ، فرحم الله الجميع ، والله أعلم .

« المحاكمة الثامنة والثلاثون بعد الثلاثمائة »

من كتاب الفتن ، باب كيف الأمر اذا لم تكن جماعة ، عن حذيفة بن اليمان يقول : كان الناس يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخير ، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركنى ، فقلت : يا رسول الله انا كنا فى جاهلية وشر ف جاء الله بهذا الخير ، فهل بعد هذا الخير من شر ؟ قال : نعم ، قلت : وهل بعد ذلك الشر من خير ، قال : نعم ، وفيه دخن ، قلت : وما دخنه ؟ قال : قوم يهدون بغير هدى تعرف منهم وتنكر ، قلت : فهل بعد ذلك الخير من شر ؟ قال : نعم ، دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها ، قلت : يا رسول الله صفهم لنا ، قال : هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا ، قلت : فما تأمرنى إن أدركنى ذلك ، قال : تلزم جماعة المسلمين وامامهم ، قلت : فان لم يكن لهم جماعة ولا إمام ؟ قال : فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك ، قال العيني : لفظ تعض منصوب عند الجميع ، وجوز بعضهم الرفع ، قلت : لا يجوز ذلك إلا إذا جعل أن مخففة من الثقيلة اه . واقول : المعروف من اصطلاح العيني أن يكون هذا البعض ابن حجر ، وقد خالف هنا اصطلاحه ، إذ البعض هنا غيره قطعاً لقول ابن حجر هو بالنصب عند جميع الرواة ، وضبطه بعضهم بالرفع وتعقب بان جوازه متوقف عن أن تكون أن التى تقدمته المخففة من الثقيلة ، وهنا لا يجوز ذلك لأنها لا تلى لو ، كما نبه عليه فى المغنى اه . الا أن عبارة العيني تقتضى جواز أن تكون هنا مخففة مع أنها قد وليت لو ، لان جواز الرفع علته على جعل أن مخففة ، ولم يمنع الداخلة على لو كما منعه ابن حجر ، واقول : ان فن النحو الذى نحن فى ابتداء تعلم قواعد يشبه أن يكون غير النحو الذى يعرفه الجماعة ، أو سهم قريب حتى فى هذا المقام طائش ، لأن كلا من عبارتى الشيخين لم أقدر على تطبيقها بقواعد النحو التى نزاولها ، إذ خلاف النحاة فى لو الفاصلة بين ان والفعل المتصرف ، هل الفصل بها كاف فى العمل كالفصل بلا ولم ولن أولاً ، لا أن تكون ان تالية للو ، قال فى الخلاصة :

وان تخفف ان فاسمها استكن	والخير اجعل جملة من بعد أن
وان يكن فعلا ولم يكن دعا	ولم يكن تصرفه ممتنعاً
فالأحسن الفصل بقد أو نفى أو	تنفيس أو لو وقليل ذكر لو

على أن حصر العيني يمنعه جوازها لها حملاً لها على أختها ما المصدرية ، كما قالوه فى جمل كثيرة ، ثم ان الذى رأيته فى المغنى هو عين ما ذكرته عن النحاة ، فانظره مع ما نسب اليه ابن حجر ، والحاصل ان المخففة يجب أن يكون اسمها ضميراً محذوفاً ، وخبرها جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء ، وحينئذ لا يجب الفصل بينها وبين الفعل ويجب فى غيره بقدر ونحوها نحو (ونعلم أن قد صدقتنا) ، و (علم أن سيكون) ، (وحسبوا أن لا تكون) ، (أحسب أن لم يره أحد) ، والله أعلم .

« المحاكمة التاسعة والثلاثون بعد الثلاثمائة »

من كتاب الاحكام ، باب قول الله تعالى : (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) . عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني ، ومن عصى أميري فقد عصاني . قال العيني : أولى الأمر هم الامراء عند أبي هريرة ، أو العلماء عند الحسن ، أو الصحابة عند مجاهد ، أو الولاة عند زيد بن أرقم (١) ، وقال بعضهم (ابن حجر) : فيه اشارة من المصنف الى ترجيح ان الآية نزلت في طاعة الامراء ، خلافا لمن قال : نزلت في العلماء اه . قلت : ليت شعري ما دليله على ما قاله ، لأن فيه أقوالا كما رأيت ، فترجيح قول منهما يحتاج لدليل اه . **واقول** : اني لا أدري هل الاعتراض موجه على البخاري ، أو على ابن حجر أو كليهما ؟ وأيا كان فالاشارة على ما أفهم هي إيراد الآية اثر كتاب الاحكام ، اذ الامراء هم الحكماء ، وأيضا فالحديث الذي أورده ناطق بأن طاعة الأمير مقرونة بطاعته صلى الله عليه وسلم ، ثم إنا اذا نظرنا الى الصحابي أو العالم أو الوالى من حيث الصحبة والعلم ، والولاية نجا الوصف الذى فى اماراة الامراء هو الحارس لبيضة الاسلام ولذا شدد الشرع فى مخالفته ، لانها تؤدى الى تفريق الكلمة التى هى أضر من كل شىء على الاسلام عند الشارع بخلاف مخالفة صحابي أو عالم ، على أن العيني وسع الدائرة عليهم فى جميع الأقوال ، وابن حجر انما خصص النفي بالعلماء . والحاصل ان ارادة الامراء هو الذى عليه اكثر المفسرين سلفا وخلفا ، كما نبه عليه الهندي وغيره ، فابن حجر سائر على هذا الدرب ، والله أعلم .

« المحاكمة المتممة للاربعين بعد الثلاثمائة »

من كتاب الأحكام ، باب من شاق شق الله عليه ، عن ظريف أبي تيممة قال : شهدت صفوان وجندب وأصحابه وهويوصيهم ، فقالوا : هل سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا ؟ قال : سمعته يقول : من سمع سمع الله به يوم القيامة ، قال : ومن يشاقق يشقق الله عليه يوم القيامة ، فقالوا : أوصنا ، فقال : ان أول ما يتن من الانسان بطنه ، فمن استطاع أن لا يأكل الا طيبا فليفعل ، ومن استطاع أن لا يحال بينه وبين الجنة بملء كفه من دم اوراقه فليفعل ، قلت لأبي عبد الله : من يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم جندب ؟ قال : نعم جندب . قال العيني قوله : وهويوصيهم ، الضمير لجندب (٢) أى شهدتهم ، وجندب يوصيهم أى يوصى أصحابه ، قاله الكرماني ، وقال بعضهم (ابن حجر) : وهو أى صفوان (٣) يوصيهم ، والصواب مع الكرماني يدل عليه ما ذكره المزى فى الاطراف : شهدت صفوان وأصحابه ، وجندبا يوصيهم اه . **واقول** : ان عبارة ابن حجر هكذا قوله : وهو أى جندب يوصيهم ذكره المزى فى الاطراف ، ثم قواه بخديث مسلم الدال على أن الموصى هو جندب فالتفسيران واحد ، وحينئذ فكلام العيني اما مخالف لإعادته فى ارادته البعض أو أن ابن حجر قد أصلح عبارته بعد اطلاعه على اعتراض العيني ، والقسطلاني شرح على أن الموصى هو

(١) أبو عمر زيد بن أرقم الخزرجي سمعه أبو اسحاق يقول : غزوت مع النبي سبع عشرة غزوة ، مات ٦٨ .

(٢) أبو عبد الله جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي ، كان بالكوفة ثم انتقل الى البصرة ، روى عنه الحسن وابن سيرين

وصفوان بن محرز ، توفي ٦٨ .

(٣) صفوان بن محرز المازني ، وهو من رواة البصرة ، سمع من جندب وابن مسعود ، وروى عنه جماعة : منهم عاصم

الاحول ومحمد بن واسع ، توفي ١٧٤ .

صفوان ولم يبال بمخالفته للشرح ، والذي يترأى لى أنه الأقرب خصوصا وقد اتفق الشراح على أن الضمير المحرور في أصحابه لصفوان ، فهو ممن له حلقة ومعروف بالتقوى والنصيحة للامة ومدارسة القرآن ، ولا يضر ذلك وجود جندب الصحابي بينهم ، فقد امتنع ابن عمر من الفتى في مكة مع وجود عطاء التابعي بها ، وهو حبشي أسود أشل أعرج ، وربما دل عليه ايضا تقديمه في المشهودين وعدم تشيت الضمائر ، بخلاف ما قاله الشيخان ففيه التشيت الممنوع عندهم لتشتت الفهم بذلك ، فافهمه ، والله أعلم .

« المحاكمة الواحدة والاربعون بعد الثلاثمائة »

من كتاب الأحكام ، باب الشهادة تكون عند الحاكم في ولايته القضاء أو قبل ذلك للخصم ، عن أبي قتادة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يوم حنين : من له بينة على قتيل قتله فله سلبه ، فقامت لأتمس بينة على قتيل ، فلم أر أحدا يشهد لى فجلس ، ثم بدالى فذكرت أمره الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رجل من جلسائه : سلاح هذا القليل الذى يذكر عندى ، قال : فأرضه منه فقال أبو بكر لا يعطه أصيب من قريش ويدع أسدا من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله . قال : فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأداه اليه فاشتريت منه خرافا فكان أول مال تأثلته . قال لى عبد الله عن الليث : فقام النبی صلى الله عليه وسلم فأداه الى ، وقال أهل الحجاز : الحاكم لا يقضى بعلمه شهد بذلك فى ولايته ، أو قبلها ولو أقر خصم عنده لآخر بحق فى مجلس القضاء فانه لا يقضى عليه فى قول بعضهم حتى يدعوا بشاهدين فيحضرهما لإقراره ، وقال بعض أهل العراق : ما سمع أورآه فى مجلس القضاء قضى به ، وما كان فى غيره لم يقض الا بشاهدين ، وقال آخرون منهم : بل يقضى به لأنه مؤتمن ، وانما يراد من الشهادة معرفة الحق فعلمه أكثر من الشهادة ، وقال بعضهم : يقضى بعلمه فى الأموال ولا يقضى فى غيرها . وقال القاسم : لا ينبغي للحاكم أن يمضى قضاء بعلمه دون علم غيره مع أن علمه أكثر من شهادة غيره ، ولكن فيه تعرضا لتهمة نفسه عند المسلمين وإيقاعا لهم فى الظنون ، وقد كرهه النبی صلى الله عليه وسلم الظن فقال : انما هذه صفية (١) الخ . وقال القاسم ، قال العيني نقلا عن الكرماني : ان القاسم اذا أطلق يراد به القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق (٢) وقال بعضهم (ابن حجر) : كنت اظن أنه ابن محمد بن أبى بكر الصديق أحد الفقهاء السبعة ، لأنه اذا أطلق فى الفروع الفقهية انصرف اليه ، لكن رايت فى رواية عن أبى ذر أنه القاسم (٣) بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ، فان كان كذلك فقد خالف أصحابه الكوفيين ووافق أهل المدينة اه . قلت الكلام فى صحة رواية أبى ذر على أن هذه المسألة فقهية ، وعند الفقهاء اذا أطلق القاسم يراد به ابن محمد بن أبى بكر الصديق ، ولئن سلمنا رواية أبى ذر فاطباق الفقهاء على أنه اذا أطلق يراد به ابن محمد بن أبى بكر الصديق أرجح من كلام غيرهم اه . وخلاصة كلام العيني اعتراضان أحدهما التردد فى صحة رواية أبى ذر ثم التسليم بالتنزل ، والثانى العرف فى اطلاق القاسم ينصرف عند الفقهاء الى ابن محمد ابن أبى بكر ، والعرف مقدم على كل شىء ، واقول : المقام يقتضى بيان معنى العرف أولا ، ثم التطبيق ثانيا

(١) هى فقرة من حديث ابن شهاب ، وهو ان النبی صلى الله عليه وسلم اتته صفية بنت حبي زوجة ، (وهو معتكف فى مسجد) فلما رجعت انطلق معها ، فمر به رجلان من الانصار ، فدعاهما فقال : انها صفية ، فقالا : سبحان الله ، قال : ان الشيطان يجرى من ابن ادم مجرى الدم

(٢) القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق المدنى ، من اعلام التابعين وأحد فقهاء المدينة . روى عنه طائفة كبيرة من المحدثين توفى ١٠١ .

(٣) أبو عبد الرحمن : القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلى ، قاضى الكوفة وفقيهها ، فى عصره روى عن ابيه وجابر وابن سمرة ، وسمع منه محمد بن اسحاق وعمر بن مرة وغيرهما ، توفى ١١٠

فهو ينقسم الى عام وخاص ، فالعام هو معنى غير لغوى ولا شرعى وضع له لفظ كان لمعنى آخر ، ولا يعلم واضعه حتى لا يفهم غيره عند الاطلاق ، كالعيق للنجم المخصوص ، والنجم للثريا ، والخاص هو اصطلاح طائفة مخصوصة على معنى مخصوص بلفظ كان موضوعا لغيره ، كالرفع والجر عند النحويين والمسند ، عند البيانين والامام لكتاب سيبويه عند النحاة ، وأبى حنيفة عند الحنفية وهكذا ، وعليه فالعرف الذى استند عليه العيني هو عرف خاص بالفقهاء ، كما صرح به نفسه فى التقرير لا عند غيرهم ، وليس بعام حتى لا يفهم النحاة والمناطق والأصوليون والمحدثون عند إطلاق القاسم فى كتب المحدثين غير ابن محمد بن أبى بكر ، إذ البخارى الناطق باطلاق القاسم هو فى عداد المحدثين ، وصحيحه ليس موضوعا لفروع الفقهاء ، فترديد ابن حجر ظاهرا لا غبار عليه ولا يترتب عليه الا الزام القاسم بن عبد الرحمن مخالفته لأصحابه الكوفيين ، ولا أظنه الا أن يلتزمه ولا يبالى لأنه من فضلائهم ، على أن حكم القاضى بعلمه مختلف فى جوازه عند الكوفيين ، ولعل القاسم ممن لا يقول بالجواز ، فلا إشكال ولا جواب ، فحقق وراجع ، والله أعلم

« المحاكمة الثانية والاربعون بعد الثلاثمائة »

من كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، « باب اذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ خلاف الرسول من غير علم فحكمه مردود ، لقول النبى صلى الله عليه وسلم : من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » نقل العيني عن الكرماني أن فى الترجمة نوع عجرفة ، فكأنه يريد أن ظاهره خلاف المقصود لأنه لا يذم ، بخلاف من أخطأ وفاقه صلى الله عليه وسلم . وقال بعضهم (ابن حجر) ردا عليه : إن تمام الكلام عند قوله : فأخطأ وهو يتعلق بقوله اجتهد ، وقوله : خلاف الرسول ، أى فقال خلاف الرسول ، قال : فأى عجرفة فى هذا ؟ اهـ . قلت فيما قاله عجرفة أكثر مما قاله الكرماني ، لأن تقديره بقوله : فقال : خلاف الرسول يكون عطفا على أخطأ : يؤدى الى نفى المقصود الذى ذكرناه اهـ . **واقول** : العجرفة جفوة فى الكلام ، أو خرق فى العمل من غير ترتيب ، ثم ان عبارة ابن حجر هى ، ليس فى الترجمة عجرفة الا فى اللفظ الذى بعد قوله : فأخطأ ، فصار ظاهرا التركيب بنافى المقصود ، وشرح الكتاب الكبار من شأنهم أن يوجهوا كلام الأصل مهما أمكن ، ومن التوجيه أن يتسم الكلام عند قوله : فأخطأ وهو متعلق باجتهد ، وقوله : فأخطأ أى فقال فأخطأ ، فمن أحسن الاحسان الكثير مثل البخارى أفلا يوجه كلامه ؟ اهـ . **واقول** : إن العيني نسب إلى ابن حجر ما لم يقله ، ولا خطر بباله ولا يخطر ببال أحد الا بعد نسبته اليه ، وهو قوله معطوف : على أخطأ ثم بين فساده ، كيف وقد قال ابن حجر : قد تم الكلام عند قوله أو أخطأ ؟ فلو لم يذكر العيني المعطوف عليه على فهمه لما فهمنا إلا خلافه مما بيناه ، فأين بالله العجرفة التى وصفه بها ؟ على أن العيني قد سلم عجرفة الترجمة بقضية الاكثر ، وإن كانت مسلوقة عن مقال ابن حجر فيما قررناه فما أشبه حكم هذه المحاكمة بحكم الحكيم (١) المشهورين ، حيث خلعهما ، أحدهما ووافقه الآخر فى أحدهما وأثبت الآخر ، فاعرفه .

(١) هما أبو موسى الاشعري المتوفى ٥٢ هـ وعمرو بن العاص المتوفى ٤٣ هـ وكانا قد انتدبا للحكومة فيما شجر من نزاع بين على بن أبى طالب ، ومعاوية بن أبى سفيان رضى الله عنهما .

« محاكمة الثالثة والاربعون بعد الثلاثمائة »

من كتاب التوحيد ، من باب قوله : (وكلم الله موسى تكليماً) الحديث الثالث ، حدثنا عبد العزيز بن عبد الله ، إلى أن قال : سمعت ابن مالك يقول : ليلة أسرى برسول الله صلى الله عليه وسلم من مسجد الكعبة إنه جاءه ثلاثة نفر ، إلى أن قال : ثم أتى بطست من ذهب ، فيه ثور من ذهب محشوا إيماناً وحكمة الخ . قال العيني : قوله : محشوا جعله بعضهم (ابن حجر) : حالاً من الضمير في الجار والمجرور ، والتقدير بطست كائن من ذهب ، فنقل الضمير من اسم الفاعل إلى الجار والمجرور . قلت : هذا كلام من لم يشم رائحة العربية ، والذي يتصدى لشرح هذا الكتاب ، والأحاديث النبوية يعرض كلامه على ذوى الألباب والبصائر ، والذي ينبغي أن يقال : هو أن محشوا حال من التور الموصوف بقوله : من ذهب اه . **واقول** : ان القاعدة النحوية أن الحال إذا جاز أن يكون صاحبها أحد لفظين ، أو الفاظ فالأولى أن يكون القريب منها هو صاحبها ، كالقيد المتأخر عند أكثر العلماء إذا احتمل رجوعه لواحد من متعدد قبله ، فانه يرجع للآخر ، وههنا الضمير في كائن أقرب إليها من التور ، وإن كان ما صدقهما واحداً ، فالمعرب الذي يوافق اعرابه قواعد العربية لا يحكم عليه بما حكم به العيني عليه من كونه لم يشم رائحة العربية ، ولكنه أكلها أكلاً وشربها شرباً ، وقد صح قول العيني رحمه الله : إنه يعرض كلامه على ذوى الألباب والبصائر . ولقد استعرضه الجهابذة من بعده ، فعقدوا على قبوله الظواهر والضوائر ، وأشاروا إلى تفوقه بالخصائص والبنائس .

هذا وكان الفراغ من تسويد هذه الأوراق ، وتبييضها في الخامس من شهر ذى القعدة الحرام ، من عام ١٣٤٧ هـ . جعلها الله من أحسن الأعمال . وصلى الله على سيدنا محمد رسول الله ، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين وسلم تسليماً .



الفهرس

الصفحة	الموضوع :
٣	ترجمة الحافظ بدر الدين العيني
٦	ترجمة الحافظ شهاب الدين بن حجر
٩	ترجمة المؤلف
١١	مقدمة النشر
١٨	مقدمة المؤلف
١٨	في مبحث كيف كان بدء الوحي وقول الله تعالى : (إنا أوحينا إليك) الخ.
١٩	في حديث الباب قوله : وتكسب المعدوم
٢٠	قوله : هذا الناموس الخ
٢٠	في الحديث الثالث : حدثنا يحيى بن بكير الخ
٢٢	قوله في حديث هرقل : أسلم تسلم يؤثك الله اجرک مرتين
	في نفس هذا الحديث قال أبو سفيان لرفقته : لقد أمر أمر ابن أبي كبشة انه يخافه ملك بنى الاصفه
	وقع في اثناء حديث هرقل المذكور : (وكان ابن الناطور صاحب إيليا وهرقل اسقفا على نصارى الشام
٢٣	يحدث أن هرقل حين قدم إيليا أصبح يوما الخ .)
٢٤	قوله في حديث هرقل : وسار هرقل الى حمص الخ
٢٤	في حديث هرقل المذكور ما نصه وقال : انى قلت مقالتي آتفا أختبركم بها
٢٥	من باب أمور الايمان وقول الله عز وجل : (ليس البر أن تولوا ... الى آخر الآية)
٢٥	من باب أمور الايمان
٢٦	من باب أمور الايمان ، في حديث : الايمان بضعة وستون شعبة الخ.
٢٦	من باب أمور الايمان ، باب : من الايمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه
٢٧	من كتاب الايمان ، من باب علامة الايمان حب الانصار
٢٧	من كتاب الايمان ، باب فان تابوا الخ
٢٨	من كتاب الايمان ، في باب من قال : ان الايمان هو العمل الخ
٢٩	من كتاب الايمان ، باب علامات المنافق
٣٠	من كتاب الايمان ، من باب الصلاة من الايمان
٣٠	من كتاب الايمان ، من باب حسن اسلام المرء
٣١	من كتاب الايمان ، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله
٣٢	من كتاب العلم ، باب فضل العلم وقول الله تعالى : يرفع الخ.
٣٢	من كتاب العلم ، من باب القراءة والعرض على المحدث
٣٣	في كتاب العلم ، في باب من رفع صوته بالعلم
٣٣	في كتاب العلم ، في باب القراءة والعرض على المحدث
٣٤	في كتاب العلم ، في باب ما يذكر في المناولة وكتاب اهل العلم بالعلم الى البلدان

الصفحة	الموضوع :
٣٥	من كتاب العلم ، فى باب فضل العلم
٣٥	من كتاب العلم ، من باب الفتيا وهو واقف على ظهر الدابة أو غيرها
٣٦	من كتاب العلم ، فى باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس
٣٧	من كتاب العلم ، من باب تحريض النبى صلى الله عليه وسلم وفد عبد القيس على ان يحفظوا الايمان
٣٧	فى كتاب العلم ، فى باب الرحلة فى المسألة النازلة
٣٨	فى كتاب العلم ، فى باب كتابة العلم
٣٩	فى كتاب العلم ، من باب حفظ العلم
٣٩	من كتاب العلم ، من باب (وما اوتيتم من العلم الا قليلا)
٤٠	فى كتاب العلم ، من باب من خص بالعلم قوما دون قوم
٤١	فى كتاب العلم ، من باب من خص بالعلم الخ
٤٢	فى كتاب الوضوء ، من باب لا تستقبل القبلة بغائط
٤٣	من كتاب الوضوء ، فى باب لا يمكك ذكره بيمينه اذا بال
٤٣	من كتاب الوضوء ، من باب التيمن فى الوضوء والغسل
٤٤	من كتاب الوضوء ، فى باب من لم ير الوضوء الا من المخرجين
٤٤	من كتاب الوضوء ، فى باب مسح الرأس كله
٤٥	فى كتاب الوضوء ، من باب من الكبائر ان لا يستتر
٤٦	فى كتاب الوضوء ، فى باب ترك النبى صلى الله عليه وسلم والناس الاعرابي
٤٦	من كتاب الوضوء ، من باب البول عند صاحبه
٤٧	من الكتاب والباب المذكورين
٤٧	من كتاب الوضوء ، فى باب دفع السواك الى الاكبر
٤٧	من كتاب الغسل ، فى باب الوضوء قبل الغسل
٤٨	من كتاب الغسل ، من باب الغسل بالصاع ونحوه
٤٩	من كتاب الغسل ، من باب اذا ذكر فى المسجد أنه جنب
٤٩	فى كتاب الغسل ، من باب عرق الجنب وان المسلم لا ينجس
٥٠	فى الكتاب والباب والحديث المذكورين
٥٠	من كتاب الحيض ، وقول النبى : هذا شيء كتبه الله على بنات آدم
٥١	من كتاب الحيض ، فى باب (مخلقة وغير مخلقة)
٥٢	من كتاب الحيض ، من باب اقبال الحيض وادباره
٥٢	فى كتاب الحيض ، من باب اقبال الحيض وادباره
٥٣	من كتاب التيمم ، وقول الله تعالى : (فلم تجدوا الخ)

الصفحة	الموضوع :
٥٣ من كتاب التيمم
٥٤ في كتاب التيمم ، في باب الصعيد الطيب
٥٥ في كتاب الصلاة ، من باب كيف فرضت الصلاة في الاسراء
٥٧ في كتاب الصلاة ، من باب الصلاة على الحصير
٥٧ في كتاب الصلاة ، من باب الصلاة على الفراش
٥٨ في كتاب الصلاة ، من باب السجود على الثوب
٥٨ في كتاب الصلاة ، من باب اذا بدره البزاق
٥٩ في كتاب الصلاة ، من باب المساجد في البيوت
٦٠ في كتاب الصلاة ، من باب التيمن في دخول المسجد
٦١ من كتاب الصلاة ، في باب الصلاة في مسجد السوق
٦١ من كتاب الصلاة ، في باب الصلاة الى العترة
٦٢ في كتاب الصلاة ، من باب يرد المصلي من مر بين يديه
٦٣ في كتاب الصلاة ، من باب الصلاة اذا قدم من سفر
٦٣ في كتاب الصلاة ، من باب بنيان المسجد
٦٤ في كتاب الصلاة ، من باب الاستعانة بالنجار والصناع في أعواد المنبر والمسجد
٦٤ في كتاب الصلاة ، من باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد
٦٥ في كتاب مواقيت الصلاة ، من باب الصلاة كفارة
٦٦ في كتاب مواقيت الصلاة ، من باب الابراد بالظهر
٦٦ من كتاب المواقيت ، من باب من كره ان يقال للغرب العشاء
٦٧ من كتاب المواقيت ، في باب ما يكره من السمر بعد العشاء
٦٨ من كتاب أبواب الأذان ، من باب فضل التاذين
٦٨ من كتاب ابواب الاذان ، من باب الدعاء عند الاذان
٦٩ من كتاب أبواب الاذان ، في باب الكلام في الاذان
٦٩ من كتاب ابواب الاذان ، من باب اذان الاعمى
٧٠ في كتاب ابواب الاذان ، من باب كم بين الاذان والاقامة
٧١ في كتاب أبواب الاذان ، من باب من انتظر الاقامة
٧٢ في كتاب أبواب الاذان ، من باب لا يسعى الى الصلاة الخ.
٧٣ من كتاب ابواب الاذان ، في باب اهل العلم والفضل أحق بالامامة
٧٣ من كتاب أبواب الاذان ، في باب انما جعل الامام أيؤتم به
٧٤ من كتاب ابواب الاذان ، في باب اذا قام الرجل عن يسار الامام
٧٥ من كتاب ابواب الاذان ، في باب اذا طول الامام

الصفحة	الموضوع :
٧٦	من كتاب ابواب الاذان، في باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي
٧٦	من كتاب ابواب الاذان، في باب تحفيف الامام في القيام
٧٧	من كتاب ابواب الاذان ، من باب رفع البصر الى الامام في الصلاة
٧٨	من كتاب الجمعة ، في باب فرض الجمعة
٧٨	من كتاب ابواب الاذان ، من باب رفع البصر الى السماء في الصلاة
٧٩	من كتاب ابواب الاذان ، في باب وجوب القراءة للامام
٨٠	من كتاب ابواب الاذان ، من باب القراءة في الفجر
٨١	من كتاب ابواب الاذان ، من باب الجمع بين السورتين في الركعة الخ
٨١	من كتاب ابواب الاذان ، من باب الجمع بين السورتين في الركعة والقراءة بالخواتيم الخ
٨٢	من كتاب ابواب الاذان ، في باب وضع الاكف على الركب في الركوع
٨٣	من كتاب ابواب الاذان في باب اذا لم يتم الركوع
٨٤	من كتاب ابواب الاذان، في باب ما يقول الامام ومن خلفه اذا رفع
٨٥	من كتاب ابواب الاذان، في باب الطمأنينة
٨٥	من كتاب ابواب الاذان، في باب سنة الجلوس في التشهد
٨٦	من كتاب ابواب الاذان ، في باب الدعاء قبل السلام
٨٧	من كتاب ابواب الاذان ، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد
٨٨	من كتاب ابواب الاذان ، في باب التسليم
٨٩	من كتاب ابواب الاذان ، في باب من لم يرد السلام على الامام
٨٩	من كتاب ابواب الاذان ، في باب وضوء الصبيان
٩٠	في كتاب الجمعة ، من باب الطيب للجمعة
٩١	في كتاب الجمعة ، في باب الجمعة في القرى والمدن
٩٢	من كتاب الجمعة ، في باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء
٩٢	من كتاب ابواب الجمعة ، في باب رفع اليدين في الخطبة
٩٣	في كتاب ابواب الجمعة ، من باب اذا نفر الناس عن الامام في صلاة الجمعة
٩٣	في كتاب ابواب الجمعة ، من باب الساعة التي في يوم الجمعة
٩٤	في كتاب العيد ، من باب فضل العمل في أيام التشريق
٩٥	من كتاب العيد ، من باب العلم الذي بالمصلى
٩٥	من كتاب العيد ، من باب موعظة الامام النساء
٩٦	من كتاب العيدين ، في باب اذا لم يكن لها جلباب في العيد
٩٧	من الكتاب والباب المذكورين والحديث المذكور
٩٧	من كتاب الوتر، في باب الوتر في السفر
٩٨	من كتاب ابواب الاستسقاء ، في باب من تمطر في المطر

صفحة	الموضوع
٩٩	في كتاب أبواب الكسوف ، من باب الصدقة في الكسوف
١٠١	من كتاب أبواب الكسوف ، في باب النداء بالصلاة جامعة في الكسوف
١٠٢	من كتاب أبواب الكسوف ، من باب خطبة الامام في الكسوف
١٠٣	من كتاب الكسوف ، من باب الصلاة في كسوف القمر
١٠٣	في كتاب سجود القرآن ، في باب من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها
١٠٤	في كتاب أبواب التقصير ، من باب ينزل للمكتوبة
١٠٥	من كتاب التقصير ، من باب هل يؤذن أو يقيم اذا جمع بين المغرب والعشاء
	في كتاب أبواب التقصير ، من باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم على قيام الليل والنوافل
١٠٦	من غير ايجاب
١٠٧	في كتاب أبواب التقصير ، من باب عقد الشيطان على قافية الراس اذا لم يصل بالليل
١٠٧	من كتاب أبواب التقصير ، في باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه
١٠٨	من كتاب العمل في الصلاة ، في باب استعانة اليد في الصلاة اذا كان من أمر الصلاة
١٠٩	من كتاب العمل في الصلاة ، في باب من رجع القهقري في الصلاة أو تقدم لامر ينزل به
١١٠	في كتاب العمل ، في الصلاة ، في باب ما يجوز من البزاق والتفخ في الصلاة
١١٠	من كتاب الجنائز ، في باب اتباع الجنائز
١١١	من كتاب الجنائز ، من باب اتباع الجنائز
١١١	في كتاب الجنائز ، من باب غسل الميت ووضوئه
١١٢	في كتاب الجنائز ، من باب غسل الميت ووضوئه
١١٣	في الكتاب والباب المذكورين
١١٣	في كتاب الجنائز ، من باب غسل الميت ووضوئه
١١٤	من كتاب الجنائز ، من باب غسل الميت ووضوئه
١١٥	من كتاب الجنائز ، من باب غسل الميت ووضوئه
١١٦	في نفس الحديث المتقدم
١١٦	في كتاب الجنائز ، من باب الكفن في ثوبين
١١٦	من كتاب الجنائز ، في باب من استعد الكفن في زمن النبي ولم ينكر عليه
١١٧	من كتاب الجنائز ، في باب قول النبي يعذب الميت ببعض بكاء اهله عليه اذا كان النوح الخ ..
١١٨	في كتاب الجنائز ، في باب ما ينهى من الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة
١١٨	في كتاب الجنائز ، من باب من جلس عند المصيبة يعرف فيه الحزن
١١٩	في كتاب الجنائز ، من باب الصفوف على الجنائز
١١٩	من كتاب الجنائز ، من باب من انتظر حتى يدفن
١٢٠	في كتاب الجنائز ، من باب الميت يسمع حنق النعال
١٢٠	من كتاب الجنائز ، في باب الصلاة على الشهيد

الصفحة	الموضوع :
١٢٢	في كتاب الجنائز ، في باب هل يخرج الميت من القبر واللحد لعله
١٢٢	في كتاب الجنائز ، من باب موعظة المحدث عند القبر وقعود اصحابه حوله
١٢٤	في كتاب الجنائز ، في باب موت يوم الاثنين
١٢٤	من كتاب الزكاة ، في باب الصدقة قبل الرد
١٢٥	في كتاب الزكاة ، من باب بعد باب فضل صدقة الشحيح الصحيح
١٢٦	في كتاب الزكاة ، من باب من اعطاه الله شيئا من غير مسألة ولا اشراف نفس
١٢٦	في كتاب الزكاة ، من باب صدقة الفطر صاع من تمر
١٢٧	في كتاب الزكاة ، من باب صدقة الفطر على الحر والمملوك
١٢٧	في كتاب الحج ، من باب فرض مواقيت الحج والعمرة
١٢٨	في كتاب الحج ، من باب ما لا يلبس المحرم من الثياب
١٣٠	في كتاب الحج ، من باب الالهلال مستقبل القبلة
١٣٠	في كتاب الحج ، في باب من أهل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم
١٣١	في كتاب الحج ، من باب توريث دور مكة وبيعها وشرائها فان الناس في المسجد الحرام الخ
١٣١	من كتاب الحج ، من باب قول الله عز وجل : (واذ قال ابراهيم رب اجعل - الى قوله - يشكرون)
١٣٢	في كتاب الحج ، من باب الكلام في الطواف
١٣٣	من كتاب أبواب العمرة ، من باب عمرة في رمضان
١٣٣	في كتاب أبواب جزاء الصيد في باب اذا صاد الحلال فاهدى للمحرم الصيد كله
١٣٤	من كتاب ابواب العمرة ، في باب ما يقتل المحرم من الدواب
١٣٥	من كتاب ابواب العمرة ، في باب الحجامة للمحرم
١٣٥	في كتاب أبواب العمرة ، من باب حج الصبي
١٣٦	في كتاب الصوم ، من باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان ومن رأى ذلك كله واسعا
١٣٧	من كتاب الصيام ، في باب من صام رمضان إيمانا واحتسابا ونية
١٣٧	من كتاب الصوم ، من باب قول النبي : لا نكتب ولا نحسب
١٣٨	من كتاب الصوم ، من باب تأخير السحور
١٣٩	من كتاب الصوم ، في باب قدركم بين السحور وصلاة الفجر
١٣٩	من كتاب الصوم ، من باب قدركم بين السحور وصلاة الفجر
١٤٠	في كتاب الصوم ، من باب اذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر
١٤١	في كتاب الصوم ، في باب من افطر في السفر ليراه الناس
١٤١	من كتاب الصوم ، في باب الحائض تترك الصوم والصلاة
١٤٢	في كتاب الصوم ، في باب من مات وعليه صوم
١٤٣	في كتاب الصوم ، من باب اذا افطر في رمضان ثم طلعت الشمس

الصفحة	الموضوع :
١٤٤	في كتاب الصوم ، من باب صوم داود عليه الصلاة والسلام
١٤٤	من كتاب الصوم ، في باب صوم يوم عاشوراء
١٤٥	من كتاب الصوم ، في باب صوم يوم عاشوراء
١٤٥	من كتاب الصوم ، في باب صوم يوم عاشوراء
١٤٦	من كتاب البيوع ، من باب شراء الدواب والحمير
١٤٧	من كتاب البيوع ، من باب العطار ويبيع المسك
١٤٧	من كتاب البيوع ، من باب صاحب السلعة احق بالسوم
١٤٨	من كتاب البيوع ، من باب اذا لم يوقت في الخيار هل يجوز البيع
١٤٨	من كتاب البيوع ، من باب بيع الفضة بالفضة
١٤٩	في كتاب البيوع ، من باب بيع الفضة بالفضة
١٤٩	من كتاب السلم ، في باب السلم في كيل معلوم
١٥٠	في كتاب المساقاة ، من باب في الشرب
١٥٠	في كتاب المزارعة ، في باب سد الانهار
١٥١	في كتاب الخصومات
١٥١	من كتاب اللقطة ، من باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا الخ
١٥٢	في كتاب المظالم ، من باب هل تكسر الدنان التي فيها خمر الخ
١٥٣	من كتاب الهبة ، في باب قبول هدية الصيد
١٥٣	من كتاب الهبة ، في باب قبول الهدية من المشركين
١٥٤	من كتاب الشهادات ، في باب ما قيل في شهادة الزور لقول الله عز وجل (والذين لا يشهدون) الخ.
١٥٥	من كتاب الوصايا ، من باب ان يترك عياله اغنياء خير من ان يتكففوا الناس
١٥٦	في كتاب الوصايا ، من باب ان يترك ورثته اغنياء خير من أن يتكففوا
١٥٦	في كتاب الجهاد ، من باب ما جاء في حلية السيوف
١٥٧	من كتاب الجهاد ، في باب غاية السبق للخيال المضمرة
١٥٨	من كتاب الجهاد ، في باب يقاتل من وراء الامام ويتقى به
١٥٩	في كتاب الجهاد ، من باب عزم الامام على الناس
١٥٩	في كتاب الجهاد ، من باب ان الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر
١٦٠	في كتاب الجزية والمواعدة مع أهل الذمة والحرب ، وقول الله تعالى (قاتلوا الذين) الخ
١٦٠	في كتاب الخلق ، من باب النجوم
١٦١	من كتاب بدء الخلق ، في باب ذكر الجن وثوابهم
١٦١	من كتاب احاديث الانبياء ، في باب (واذكر عبدنا داود ذا الايد - الى قوله - وفصل) الخ
١٦٢	في كتاب ما ذكر عن بني اسرائيل ، في باب مفرد اثر كتاب حديث الغار

الصفحة	الموضوع :
١٦٢	في آخر كتاب ما ذكر عن بنى اسرائيل ، في باب مفرد اثر حديث الغار
١٦٣	من كتاب المناقب ، من باب فضائل اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
١٦٣	من كتاب المناقب ، قبل باب مناقب عمر بن الخطاب
١٦٥	من كتاب المناقب ، من باب مناقب جعفر بن ابى طالب الهاشمى رضى الله عنه
١٦٥	من كتاب المناقب ، في باب ما لقى النبي واصحابه من اذى المشركين حال كونهم بمكة
١٦٧	في كتاب الغزوات ، من باب قصة غزوة بدر
١٦٧	في كتاب الغزوات ، في باب فضل من شهد بدرا وبعده باب
١٦٧	في كتاب المغازى ، من باب (اذهمت طائفتان) الخ
١٦٨	في كتاب المغازى ، من باب قتل حمزة رضى الله عنه
١٦٩	في كتاب الغزوات ، من باب من قتل من المسلمين يوم احد
١٧٠	من كتاب المغازى ، في باب غزوة الخندق
١٧٠	في كتاب المغازى ، في باب غزوة الخندق
١٧١	في كتاب المغازى ، من باب غزوة زيد بن حارثة
١٧٢	في كتاب الغزوات ، من باب عمرة القضاء
١٧٣	من كتاب الغزوات ، من باب فتح الطائف
١٧٣	في كتاب الغزوات ، من باب بعث النبي خالد بن الوليد الى بنى جذيمة
١٧٤	في كتاب الغزوات ، من باب سرية عبد الله بن حذافة السهمي الخ
١٧٥	في كتاب الغزوات ، من باب نزول النبي الحجر
١٧٥	من كتاب التفسير ، في باب (لا يسألون الناس الخافا)
١٧٦	من كتاب التفسير ، في كتاب تقاه وتقيه واحدة في أول سورة آل عمران
١٧٦	في كتاب التفسير ، من باب (ان الذين يشتركون) الخ
١٧٧	في كتاب التفسير ، من باب (لتسمعن من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم) الخ
١٧٩	في كتاب التفسير ، من باب (لا يستوى القاعدون) الخ
١٨٠	في كتاب التفسير ، من باب قوله تعالى (واعبد ربك حتى يأتيك اليقين)
١٨٠	من كتاب التفسير ، من باب قوله تعالى (ولقد كرمنا بنى آدم)
١٨١	في كتاب التفسير ، من قوله تعالى (ويسألونك عن الروح) من سورة الاسراء
١٨١	في كتاب التفسير ، من قوله تعالى في سورة الحج (اذا تمنى القى الشيطان في امنيه)
١٨٢	في كتاب التفسير ، من سورة الشعراء
١٨٢	في كتاب التفسير ، من سورة القصص من باب قوله تعالى (انك لا تهدي) الخ
١٨٣	في كتاب التفسير ، من سورة حم فصلت
١٨٤	في كتاب التفسير ، من سورة الحشر ، باب قوله تعالى (ويؤثرون على انفسهم) الآية

الصفحة	الموضوع :
١٨٤	في كتاب فضائل القرآن ، من باب في كم يقرأ القرآن وقول الله عز وجل (فاقرءوا) الخ
١٨٥	في كتاب النكاح ، من باب اذا كان الولي هو الخاطب
١٨٥	في كتاب النكاح ، من باب الشروط التي لا تحل في النكاح
١٨٦	في كتاب النكاح ، في باب من اجاب الى كرا ع
١٨٧	في كتاب النكاح ، من باب قول الرجل لا طوفن الليلة على نسائي
١٨٧	من كتاب الطلاق ، من باب من قال لامرأته انت على حرام
١٨٨	من كتاب الطلاق ، من باب شفاعاة النبي في زوج بريرة
١٨٨	في كتاب الاطعمة ، من باب ما كان السلف يدخرون في بيوتهم واسفارهم من الطعام الخ
١٨٩	في كتاب الاطعمة ، من باب ما كان السلف يدخرون في بيوتهم واسفارهم من الطعام الخ
١٩٠	في كتاب الاطعمة ، من باب الرطب والتمر
١٩٠	من كتاب العقيقة باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق عنه وتحنكه
١٩١	من كتاب الطب والمرضى . قوله المتمعن في الحديث الثاني ، من باب قول المريض الخ
١٩٢	في كتاب اللباس ، قوله باب القبة الحمراء من آدم
١٩٢	في كتاب المرضى . باب ما يذكر في الطاعون ، الحديث الثاني
١٩٣	في كتاب اللباس ايضا . قوله باب السخاب للصبيان
١٩٣	قوله في الباب الثالث بعده وهو باب اخراج المتشبهين الخ
١٩٤	في كتاب اللباس ، قوله ما يذكر من الشيب
١٩٤	في كتاب اللباس ، في باب الوصل في الشعر ، قوله ابن يناق في الحديث الاول
١٩٥	في كتاب اللباس ، في الحديث الثاني من باب الموصولة
١٩٥	في كتاب اللباس ، قوله باب نقض الصور في الحديث الثاني منه الخ
١٩٦	في كتاب اللباس ، في الحديث الثاني من باب ما وطىء من التصاوير مع الحديث الاول
١٩٦	في كتاب الادب ، قوله باب من احق الناس بحسن الصحبة
١٩٧	في كتاب الادب ، باب عقوق الوالدين من الكبائر
١٩٧	في الحديث الذي بعد هذا : منع وهات
١٩٧	في كتاب الادب ، في باب من ترك صبية غيره تلعب به او قبلها او مازحها
١٩٨	في حديث الباب فبقيت حتى ذكر
١٩٨	في كتاب الادب ، باب من ترك صبية غيره الخ
١٩٩	في كتاب الادب ، باب وضع الصبي على الفخذ
١٩٩	في كتاب الادب ، في الحديث الخامس من باب رحمة الناس والبهائم
٢٠٠	في كتاب الادب ، قوله باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضا
٢٠٠	في المؤاخذات ، وقوله في هذا الباب : وكان النبي جالسا اذ جاءه رجل الخ

الصفحة	الموضوع :
٢٠١	في كتاب الادب . قوله باب ما يكره من التادح
٢٠١	في كتاب الادب ، في باب ما يجوز من ذكر الناس نحو الطويل والقصير
٢٠٢	في كتاب الادب ، قوله باب ما ينهى عن التحاسد والتدابير
٢٠٢	في كتاب الادب . باب الهجـرة الخ
٢٠٣	من كتاب الادب . قوله : باب هل يزور صاحبه كل يوم اوبكرة وعشيا
٢٠٤	من كتاب الادب
٢٠٤	من كتاب الادب ، باب من كفر اخاه بغير تأويل
٢٠٥	في كتاب الادب ، من باب اكرام الضيف في الحديث الثاني
٢٠٦	في كتاب الادب ، في باب ما يجوز من الشعر
٢٠٦	من كتاب الادب ، في الحديث التاسع من باب ما جاء في قول الرجل : ويلك
٢٠٧	من كتاب الادب ، قوله باب احب الاسماء الى الله الخ
٢٠٧	في كتاب الادب ، باب من دعى صاحب فنقص من اسمه حرفا الخ
٢٠٧	في كتاب الادب . باب الكنية للصبي
٢٠٨	في كتاب الادب ، قوله باب كنية المشرك
٢٠٨	كتاب الادب . باب المعاريض مندوحة عن الكذب
٢٠٨	من كتاب الادب ، باب تشميت العاطس اذا حمد الله
٢٠٩	كتاب الاستيذان الخ
٢١٠	في كتاب الاستيذان ، باب تسليم الماشي على القاعد
٢١٠	في كتاب الاستيذان . باب التسليم والاستيذان ثلاثا في حديث الباب
٢١١	في كتاب الدعوات في باب التوبة في الحديث الاول
٢١١	في كتاب الدعوات ، باب يستجاب للعبد ما لم يعجل
٢١٢	من كتاب الدعوات . باب التعوذ من جهة البلاء
٢١٢	من كتاب الدعوات . باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
٢١٣	في كتاب الدعوات ، باب التعوذ من البخل
٢١٣	في كتاب الدعوات ، باب التعوذ من الماثم والمغرم
٢١٤	كتاب الدعوات ، باب الدعاء يرفع الوباء والوجع
٢١٤	في كتاب الدعوات ، باب الدعاء على المشركين
٢١٥	في كتاب الرقاق ، باب ذهاب الصالحين
٢١٥	في كتاب الرقاق ، باب ما يتقى من فتنة المال
٢١٥	في كتاب الرقاق . في الحديث الرابع
٢١٦	في كتاب الرقاق ، باب المكثرون هم المقلون
٢١٧	في كتاب الرقاق ، باب المكثرون هم المقلون يوم القيامة الخ.

الصفحة	الموضوع :
٢١٨	من كتاب الرقاق ، فى الحديث الخامس من باب القصد
٢١٩	من كتاب الرقاق ، فى آخر الحديث السابع
٢١٩	فى كتاب الرقاق ، باب الخوف من الله
٢٢٠	فى كتاب الرقاق . باب لينظر الى من هو اسفل منه الخ
٢٢٠	من كتاب الرقاق . باب الرياء والسمعة
٢٢١	من كتاب الرقاق . باب التواضع
٢٢٢	من كتاب الرقاق ، باب سكرات الموت فى الحديث السادس
٢٢٣	من كتاب الرقاق ، باب يقبض الله الارض
٢٢٤	من كتاب الرقاق ، باب القصاص يوم القيامة
٢٢٤	من كتاب الرقاق ، باب يدخل الجنة سبعون الفا بغير حساب فى الحديث الاول
٢٢٥	من كتاب الرقاق ، باب فى الحوض فى الحديث الثانى الخ
٢٢٥	فى كتاب الرقاق ، فى باب الحوض
٢٢٦	من كتاب الرقاق ، فى باب الحوض فى الحديث الاخير منه
٢٢٦	من كتاب القدر ، فى الحديث الاول
٢٢٧	من كتاب القدر ، باب المعصوم من عصمه الله
٢٢٨	فى كتاب الايمان والنور ، باب اذا حثت ناسيا فى الايمان
٢٢٩	من كتاب كفارة الايمان ، باب عتق المدبر الخ
٢٢٩	من كتاب الفرائض ، باب ارث الخدمع الاب والاخوة
٢٣٠	من كتاب الفرائض ، باب ميراث الملائكة
٢٣٠	من كتاب الفرائض ، باب الولد للفراش
٢٣١	من كتاب الحدود ، باب قول الله تعالى (والسارق والسارقة)
٢٣١	من كتاب الحدود ، باب من أدب اهله أو غيره دون اذن السلطان
٢٣٢	من كتاب الديات ، باب سؤال القاتل حتى يقر
٢٣٢	من كتاب الديات ، باب القسامة فى الحديث الثانى
٢٣٣	من آخر كتاب الديات ، باب اذا لطم المسلم يهوديا
٢٣٤	من كتاب استنابة المرتدين ، باب حكم المرتد والمرتدة
٢٣٤	من كتاب الحيل ، باب شهادة الزور فى النكاح فى الحديث الثانى
٢٣٥	من كتاب التعبير ، باب رؤيا يوسف
٢٣٥	من كتاب التعبير ، باب النفخ فى المنام
٢٣٦	من كتاب التعبير ، باب من لم يرو الرؤيا لاول عابر
٢٣٧	من كتاب الفتن ، باب قول النبى : لا ترجعوا بعدى كفارا الخ

الصفحة	الموضوع :
٢٣٧	من كتاب الفتن
٢٣٨	من كتاب الفتن ، باب كيف الامر اذا لم تكن جماعة
٢٣٩	من كتاب الاحكام
٢٣٩	من كتاب الاحكام ، باب من شاق شق الله عليه
٢٤٠	من كتاب الاحكام ، باب الشهادة تكون عند الحاكم
٢٤١	من كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة
٢٤٢	من كتاب التوحيد ، من باب قوله وكلم الله موسى
٢٥٧	تقريظ المرحوم الشيخ أحمد الشارف
٢٥٨	تقريظ الأديب الشيخ محمد زغوان
٢٦٠	فهرس المتراجم
٢٦٥	فهرس المراجع
٢٦٥	التصويب



« تقاريط »

وفيا بلى أربعة أبيات نظمها الشاعر الكبير: أحمد الشارف في تقريظ (مبتكرات الآلى والدرر)
وقد شطرها الاديب السيد محمد زغوان وذيلها بيتين :

(مباحث مولانا الشهاب جليسة)	بها يشتفى من وصمة الجهل والرين
روائع اجاث تجلت بديعة	(أحاطت بأسرار الحديث بلامين)
(أضاف سمى الاخضرى لحسنها)	سديدات أحكام تصان من الشين
وقلدها من حسننها وبهائها	(تماثم قد أضحت أمانا من العين)(ى)
(لعمرى هو الشيخ البصيرى ثلاث)	به شمس آيات المحاسن والزين
وفى أفق العرفان والعلم أشرق	(بصيرته اشراق بدر لى عين)
(فأوضح بالتقرير ما كان مشكلا)	وأصلح بالاحكام بين الامامين
به اتضحت تلك المشاكل للنهى	(بأكل ايضاح وأجمل تبين)
رعى الله مولانا البصيرى بفضاه	كما قد أقام الشرع من غير ما أين
وأولاه فى الدارين عفوا ورحمة	وهب لى رضوانا وأمنا من الحين



وهذه قصيدة أخرى نظمها الأديب السيد محمد زغوان في مدح استاذة الشيخ البوصيري وتقرّظ كتابه (مبتكرات الآلى والدرر ، فى المحاكاة بين العيني وابن حجر) :

يا غوانى المعانى تيهى دلالات	وانظمى الدر فى عقود التهانى
وادبرى الكئوس صرفا ومزجا	وأعيدى ذكرى الهوى والامانى
برضاب يطيب دون امتزاج	لا كشهد ولا كخمر الدنان
فاسعفى قلبى الجريح بذكراسه	سم فريد الجمال بدر الزمان
واروى عنه حديثه باستناده	عن صحيح الغرام فى الوجدانى

* *

حدثنا عن الامامين واحكى	كيف فصل الخطاب بين الغوانى
من غوانى المعانى ابداع فكر	حررتها أئمة فى البيان
هم شمس العلا وكانو هداة	أهل فضل أئمة العرفان
منهم أحمد الشهاب وبدرالـ	دين كانا بحر ين يلتقيان
حدثنا عن البصيرى وامضى	فى مديح الهمام ذى الاحسان
ذلك الاخضرى بحر خضم	فيصل الحكم عابد الرحمن
قد تجلت به عرائس علم	وتباهت بحلية النبيان
فرأينا حقائق العلم تجلى	فى بديع التحقيق والبرهان
ورأينا التدقيق يرقص جذلا	ن فاعجب لهائم جذلان

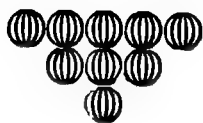
* *

خاتم العلماء حكمت فصولا	مثل ما حاكه بديع الزمان
حكم فى المحاكمات تجلت	كالرياض بديعة الالوان
أنت نور فى مشكل الامروها	ج من الله قد بدا للعيان
أنت فى الحكم ملهم صادق الحد	س وعدل من الهوى فى أمان
حجة فى فهم الشريعة قد كذ	ت منارا لكل قاص ودان
مثل فى التقى وفى النسك والبر	روفى الفضل والخصال الحسان
انت من أنت فى المكارم جمعا	وفى العلم وابتكار المعانى
فاشكروا جهبذا وحبرا جليلا	شكره واجب على الاعيان

شكر مسعاه واجب غير أنا
قل لمن بهرته آياته الكبـ
ولمن رام طى تلك السجايا
عاجزون عن واجب الشكران
رى رويدا فأمره ربسانى
كيف تخفى الشموس بالبهتان

* *

إن مجرى فى المديح خفيف
ووجدت بحرا المحبة رهـوا
ومضيت أروى المكارم عنه
ملهمى فى تلك المدائح شيخي
ذلك الاخضرى قد كان شهما
قد تجرأت فامتدحت سرىا
أيسن منى مجده وعلاه
ربه جل وعلا يتولا
لكن الشوق زاد فى أشجاني
فدعاني للخوض فيه جناني
بالمديح فتاه فيه لسانى
أستقى منه أعذب الالحانى
ووفيا لخلعة الاخـوان
كيسا ماجدا رفيع الشان
ليس لى باستقصا علاه يدان
ه بحسن الجزاء والغفران



فهرس التراجم

الرمزة

٢٩	أنس بن مالك
١٩٤	إسرائيل بن يونس السبيعي
١٢١	إسحاق بن إبراهيم بن راهوية
١٧١	أسامة بن زيد بن حارثة
٦١	أسلم أبورافع مولى النبي عليه السلام
١٠٠	أسماء بنت أبي بكر الصديق
٧٨	إسماعيل بن إبراهيم البصري
١٥٢	إسماعيل بن أبي أويس
٣٩	إسماعيل بن نصر الجوهري
١٩٤	أم سلمة هند بنت أبي أمية
٨٣	الأسود بن يزيد النخعي
١٢٣	أبويحيى بن زياد الفراء
٧٨	أيوب بن كيسان السخيتاني

الباء

٧٦	بقية بن الوليد الحمصي
٧٦	بشر بن بكسر التنيسي

الجيـم

١٠٠	جابر بن عبد الله الأنصاري
٢٣٩	جندب بن عبد الله البجلي

الحاء

٨٤	حذيفة بن يمان العبسي
٢١٦	حماد بن سلمة البصري
٥١	حماد بن شاذان النسوي
١٩	حمد بن إبراهيم الخطابي
٧٠	حفصة بنت عمر بن الخطاب
٢١٦	حسان بن محمد القرشي

٢٠٩	إبراهيم بن نجيم
٦٣	إبراهيم بن سليمان الحموي
٢٠٥	إبراهيم بن يزيد الرعيني
٨٣	إبراهيم بن يزيد النخعي
٢٠٨	إبراهيم بن يوسف الرازي
٧١	إبراهيم بن يوسف بن قرقول
٤٢	أحمد بن إبراهيم بن اسماعيل
١٢٩	أحمد بن اسما عيل ظهير الدين
٢٣	أحمد بن محمد القمي
٢٣	أحمد بن محمد الهندي
١٢٣	أحمد بن محمد النحاس
١٢٩	أحمد بن محمد العتاني
١٢٩	أحمد بن محمد السمرقندي
٢٠٥	أحمد بن محمد الكلاباذي
٧٥	أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي
١٢٩	أحمد بن منصور الاسبيجاني
٨٢	أحمد بن محمد الدين الطبري
٣١	أحمد بن عبد الله البزار
١٢٩	أحمد بن علي الرازي
٤٩	أحمد بن عمر القرطبي
١٨٣	أحمد بن سعد العسكري
١٥٦	أحمد بن سعيد الداودي
٢٥	أحمد سهل بن أبوزيد البلخي
١٥١	أحمد بن شبوية
١٥٣	أحمد شعيب بن علي النسائي
٢٠٥	أحمد شهاب الدين الفشني
٢٠٥	أحمد شهاب الدين الهيثمي
١٠٦	أحمد بن فارس

الحاء

٦٣	الحسن بن محمد الطيبى	١٠٣	مالك بن أنس امام دارالهجرة
١٦١	الحسن بن يسار البصرى	٤٠	المبارك بن محمد بن الاثير
١٩	الحسن بن عبد الله السيرافى	٢٩	مجاهد بن جبير
١٠٥	الحسين بن محمد الراغب	٧٥	محارب بن ذكار السدوسى
٢٠٤	الحسين بن محمد الغسانى	٨٣	محمد بن إبراهيم التيمى
١٢٩	الحسين بن منصور الفرغانى	٨٣	محمد بن إبراهيم المنذر
١٨٠	الحسين الكوفى	١٧٤	محمد بن ابى بكر بن القيم

الذال

١٢٨	داوود بن على الاصفهانى الظاهرى	٣٦	محمد بن أبى بكر المدنى أبو موسى
-----	--------------------------------	----	---------------------------------

الراء

٩١	رزيق بن حكيم	١٥٧	محمد بن أحمد الأزهرى
----	--------------	-----	----------------------

الزاي

٦٧	زهير بن حرب	٥٢	محمد بن أحمد الذهبى
٢٣٩	زيد بن أرقم	١٤٣	محمد بن أحمد المحلى
١٣٩	زيد بن ثابت الانصارى	١٢٩	محمد بن أحمد السرخسى
١٧١	زيد بن حارثة	٤٨	محمد بن إدريس الشافعى الامام
١١٨	زيد بن سهل الانصارى	١٣٨	محمد بن أمين بن عابدين
١٢٥	زينب بنت جحش	١٢٤	محمد بن أسحاق بن يسار

الطاء

٩٨	طاهر بن عبد الله أبو الطيب الطبرى	١٨	محمد بن اسما عيل البخارى
٨٨	طاوس بن كيسان الخولانى	١٢٣	محمد بن جرير الطبرى

اللام

٨٦	الليث بن سعد بن عبد الرحمن	١٦٩	محمد بن جعفر البصرى غندير
----	----------------------------	-----	---------------------------

الميم

١٣٨	محمد بن أمين بن عابدين	١٢٣	محمد بن جرير الطبرى
١٢٤	محمد بن أسحاق بن يسار	١٦٩	محمد بن جعفر البصرى غندير
١٨	محمد بن اسما عيل البخارى	١٥٧	محمد بن جعفر القزاز
١٢٣	محمد بن جرير الطبرى	١٢٣	محمد بن حاتم السمين
١٦٩	محمد بن جعفر البصرى غندير	١٢١	محمد بن حبان بن أحمد التيمى
١٥٧	محمد بن جعفر القزاز	٧٩	محمد بن حمزة الفئارى
١٢٣	محمد بن حاتم السمين	٨٤	محمد بن الحسن الشيبانى
١٢١	محمد بن حبان بن أحمد التيمى	١٣٢	محمد بن خلف بن فتحون
٧٩	محمد بن حمزة الفئارى	١٣٨	محمد بن محمد البزاز
٨٤	محمد بن الحسن الشيبانى	١٥٧	محمد بن محمد المرتضى
١٣٢	محمد بن خلف بن فتحون	١٨٦	محمد بن محمد الغزالى
١٣٨	محمد بن محمد البزاز	٢١٩	محمد بن مروان السدى
١٥٧	محمد بن محمد المرتضى	٣٩	محمد بن مكى الكشميهنى
١٨٦	محمد بن محمد الغزالى	٢٣١	محمد بن مقاتل المروزى
٢١٩	محمد بن مروان السدى		محمد بن ميمون البصرى
٣٩	محمد بن مكى الكشميهنى		
٢٣١	محمد بن مقاتل المروزى		

الميم

١٦٠	معمر بن المثنى البصرى
٢٣٠	مسدد بن سرهد البصرى
١٠٨	مسلم بن إبراهيم القصاب
٤٦	مسلم بن حجاج القشيري
١٧٩	المسور بن مخرمة القرشي
١٨٣	المسيب بن حزن أبو سعيد
٢٢٠	مهدى بن ميمون البصرى
١٦٤	موسى بن عقبة المطرفي

النبوه

٢٠٥	ناصر بن عبد السيد المطرزي
٧٩	النعمان بن ثابت أبو حنيفة
١٠٠	نفيح بن الحارث الثقفي
٨٢	نهيك بن سنان السلمي

الصاد

٦١	صالح بن كيسان
٢٣٩	صفوان بن محرز

المعين

١٤٢	عائشة بنت أبي بكر الصديق
١٥٥	عامر بن سعد بن أبي وقاص
٢٣	عبد الرحمن بن أبي بكر السيرطي
١٢٢	عبد الرحمن بن أبي صعصعة
٤٥	عبد الرحمن بن أحمد العصب
١٠٠	عبد الرحمن بن بشر
٩٠	عبد الرحمن بن الحوزي
٣٤	عبد الرحمن بن محمد بن منبه
٥٤	عبد الرحمن بن خلدون
٢٢٨	عبد الرحمن بن محمد بن المنذر
٧١	عبد الرحمن بن عمر الأوزاعي
٦٧	عبد الرحمن بن عوف

٧١	محمد بن مسلم الزهري
٧٦	محمد بن مسلم المكي أبو الزبير
١٥٧	محمد بن مسلم بن قتيبة
٢٢٣	محمد صديق البهوبالي
٢٧	محمد بن عبد الرحمن القزويني
٢٠	محمد بن عبد الله بن ظفر
٢٠	محمد بن عبد الله بن مالك
١٢٩	محمد بن عبد العزيز الحلواني
١٩٦	محمد بن عبد الهادي السندی
١٣٨	محمد بن عبيد الله المدني
١١١	محمد علاء الدين بن عبد الرحمن
٥٨	محمد بن علي بن دقيق العبد
٢٢٦	محمد بن علي المازري
١٢٩	محمد بن عمر الرازي
١٠٨	محمد بن عمر الفهري بن رشيد
١٢١	محمد بن عيسى بن سودة الترمذي
١٧٤	محمد بن سعد الزهري
٨٨	محمد بن سيرين
٢٠٥	محمد بن يحيى الذهلي
١٨٨	محمد بن يزيد بن ماجه
٥٩	محمد بن يعقوب الفيروزبادي
١٩	محمد بن يوسف الكرماني
٥١	محمد بن يوسف القربري
١٠٥	محمود بن عمر الزمخشري
٥١	منصور بن محمد بن قرينة
١٨٣	مصعب بن عبد الله الزبيري
١٧٣	معاذ بن جبل مؤذن الرسول
١٤٢	معاذة بنت عبد الله العدوية
١٦٢	معاوية بن أبي سفيان
٨٠	معمر بن راشد الأزدي

العين

١٢٩	عبد الله الكرخي
٧٦	عبيد الله بن مقسم
٢٠٥	عثمان بن جنى
٢٤	عثمان عمر بن الحاجب
١٦٩	عثمان بن تقي الدين بن الصلاح
٢٣٦	عثمان بن عفان
١٨٩	عطاء بن يسار المدني
١٠٨	علاء الدين بن قليج مغلطاي
٨٣	علقمة بن قيس الكوفي
٧٨	علي بن أحمد الواحدى
٢٠٥	علي بن القطاع
٥٧	علي بن خلف بن بطال
٢٠٠	علي بن محمد اليونيني
٢٣٤	علي بن محمد القابسي
١٢٩	علي بن محمد البزدوى
٥٤	علي بن محمد بن الأثير
٢٤	علي بن محمد الاشمونى
٩٤	علي بن محمد السيد
٨٧	علي بن المنير الاسكندراني
٢١٩	علي بن عبد الله بن أبي نجیح
١٢٩	علي بن عبيد الله
١٠٦	علي بن عمر الدارقطني
١٣٦	علي بن سعيد البغدادي
١٦٩	عمر بن الحسن بن دحيمة
١٢٢	عمرو بن الحموح
١٠٤	عمر بن الخطّاب
٧١	عمر بن رسلان البلقيني
١٦٦	عمر بن عبد العزيز بن مروان
١٢٩	عمر بن عبد العزيز بن مازة
٧١	عمر بن علي بن الملقن
٢٣١	عمرو بن أم مكتوم
٧٦	عمرو بن دينار
٢٢٧	عمر بن عثمان المسكى
١٩	عمرو بن عثمان سيويه
٥٢	عنيسة بن عبد الرحمن الاموى
٤٠	عياض بن موسى القاضى

٧٤	عبد الرحمن بن القاسم
٢١٦	عبد الرحمن بن سليمان الغسيل
١٠٠	عبد الرحمن بن سمرة
٧٢	عبد الرحيم بن أحمد أبوذر
٣٣	عبد الرحيم بن أحمد العراقي
٧٥	عبد الرزاق بن همام اليماني
٣٩	عبد الكريم بن عبد النور القطب
٢٥	عبد الله بن إبراهيم الأصيلي
٢٢١	عبد الله بن أبي أوفى
١٨٣	عبد الله بن أبي أمية
٢٣	عبد الله بن أحمد النسفى
١٧٤	عبد الله بن حذافة السهمي
٢٥	عبد الله بن الحسين العكبرى
١٩١	عبد الله بن الزبير بن العوام
١٨٩	عبد الله بن الزبير الحميدى
٨٧	عبد الله بن طاوس
٤٨	عبد الله بن المبارك
٦٧	عبد الله بن محمد بن أبي شيبة
٦٦	عبد الله بن مغفل المزني
٧٩	عبد الله بن مسعود
٧٨	عبد الله بن عامر
٦٩	عبد الله بن عباس
١٣١	عبد الله التيمي أبو بكر الصديق
٢٣	عبد الله بن عمر البضاوى
٢٩	عبد الله بن عمر بن الخطاب
١٢٢	عبد الله بن عمر بن حرام
٣٤	عبد الله بن وهب
٧٤	عبد الله بن يزيد الحلبى
١٢٩	عبد الله بن يوسف بن هشام
٥٢	عبد المؤمن بن خلف
١٥٠	عبد الملك بن جريج
١٢٩	عبد الملك الأصمعي
١٠٨	عبد السلام بن أبي حازم
٦٢	عبد الواحد بن التين
١٢٧	عبد الوارث بن سعد

١٩	سعيد بن مسعدة
٤٨	سفيان الثوري
١٠٩	سهل بن سعد
٢٣١	سودة بنت زمعة

السين

١٦٩	شعبة بن الحجاج الأزدي
-----	-----------------------

الراء

١١٣	هشام بن حسان البصري
-----	---------------------

الواو

٢١٩	ورقاء بن عمر اليشكري
٢٢١	وهب بن عبد الله أبو جحيفة

الياء

٨٦	يحيى بن عبد الله بن بكير
٣٤	يحيى بن سعيد القطان
٢٠	يحيى بن شرف الدين النوى
٨٦	يزيد بن محمد بن ملحلة
٨٦	يزيد بن سويد المصري
٩٨	يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف القاضي
٧٥	يعقوب بن اسحاق أبو عوانة
٧٢	يونس بن عبيد القيسى
٢٧	يوسف بن أبي بكر السكاكى
٢١٦	يوسف بن عبد الرحمن المزى
٥٢	يوسف بن عبد الله بن عبد البر

العين

١٠٨	غزوان بن جرير الضبى
٢٢٠	غيلان بن جرير البصرى

الفاء

٧٤	الفضل بن دكين أبو نعيم
----	------------------------

القاف

٢٤٠	القاسم بن عبد الرحمن
٢٤٠	القاسم بن محمد بن أبي بكر
١٣٩	قتادة بن دعامة السدوسى

السين

٥٢	سالم بن عبد الله بن عمر
٤٦	سليمان بن أحمد الطبرانى
٦١	سليمان بن الأشعث أبو داود
١٢٣	سليمان الجمل
٧٠	سليمان بن مهران الأعمش
٢٠٥	سليمان بن نجيم الطوفى
١٠٠	سمرة بن جندب
١٥٥	سعد بن أبى وقاص
١٥٥	سعد بن خولة العامرى
٤٥	سعد الدين التفتازانى
١٦٤	سعد بن عبادة الأنصارى
٢١٩	سعيد بن جبير
١١٢	سعيد بن زيد

« المراجع »

وقد اعتمدنا في اعداد مقدمة النشر والتراجم ، وفي مراجعة أصول الكتاب على المراجع التالية :

الحافظ محمد بن اسماعيل البخارى	التاريخ الكبير
الحافظ عبد الرحمن بن الحوزى	صفوة الصفوة
املا كاتب جلبى	كشف الظنون
الحافظ عبد الحى بن العباد	شذرات الذهب فى أخبار من ذهب
الاستاذ محمد فريد وجدى	كنز العلوم واللغة
الاستاذ خير الدين الزركلى	الأعلام
الحافظ شهاب الدين بن حجر	فتح البارى شرح صحيح البخارى
الحافظ شهاب الدين بن حجر	بلوغ المرام فى أدلة الأحكام
الحافظ شهاب الدين بن حجر	الاصابة فى تمييز الصحابة
الحافظ شهاب الدين بن حجر	مقدمة فتح البارى
الحافظ شهاب الدين بن حجر	لسان الميزان
الحافظ شهاب الدين بن حجر	الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة
الحافظ بدر الدين العيسى	عمدة القارى شرح صحيح البخارى
الحافظ محمد المرتضى الزبيدى	تاج العروس شرح القاموس
الحافظ محمد بن سعد الزهرى	الطبقات الكبرى
الحافظ الخطيب البغدادى	تاريخ بغداد
القاضى أحمد بن خلكان	وفيات الأعيان
القاضى برهان الدين ابراهيم بن فرحون	السديج المذهب
الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر	الاستيعاب فى معرفة الأصحاب
الاستاذ أحمد تيمور	الأعلام
الحافظ أحمد بن عبد الله الجزرى	خلاصة تذهيب الكمال فى أسماء الرجال
العلامة اسماعيل باشا البغدادى	هداية العارفين فى أسماء المؤلفين
الحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوى	الضوء السامع لأهل القرن التاسع
الحافظ أحمد بن محمد القسطلانى	ارشاد السارى شرح صحيح البخارى
الحافظ محمد بن اسماعيل البخارى	الجامع الصحيح
الوزير محمد لسان الدين بن الخطيب	الاحاطة فى أخبار غرناطة
العلامة أحمد بن يحيى البلاذرى	فتوح البلدان
العلامة جلال الدين عبد الرحمن السيوطى	حسن الحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة
الحافظ أحمد المحب الطبرى	الرياض النضرة فى مناقب العشرة

جدول تصويب الاخطاء

لقد تعذر تدارك بعض الاخطاء على رغم الجهود المبذولة في تصحيح الكتاب وطبعه .
وفىما يلى ثبت بتصويب أهم هذه الاخطاء التى تظهر بأدنى تأمل

الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر
قد وتزاحم	قد تزاحم	٨	٦
القضائد	القضائد	١٤	٨
الآتية	الآية	٢٣	٦
إن كفيناك	إننا كفيناك	٢٩	١٨
لا غائب مالا	لا غائب مالى	٣١	٣
جوبا	وجوبا	٣٢	١٢
يفهوا	يفهموا	٤١	٤
وأحلت الى	وأحلت لى	٥٤	٢
ولا لألزم	وإلا لألزم	٦٣	٢١
الحدينين	الحدينين	٤٣	١٧
للأربعون	للأربعين	٤٤	٢٤
الكشمهينى	الكشمهينى	٦٦	٦
أن يكون	أن تكون	٦٧	٦
الموقيت	المواقيت	٦٧	١٦
قرنية	قرينة	٨٠	٢٤
اذا كان	اذا كان	٧١	٥
كذا وفى رواية	كذا فى رواية	٧٢	٢٠
المعتدى بنفسه	المتعدى	٧٣	٦
شقة الأيمن	شقه الايمن	٧٤	١
يحتعل	يحتمل	٨٤	٢١
الحر على الوصف	الحر على الوصف	٩٣	٢٩
شريطة	شرطية	٩٧	٢١
متصل	مصل	٩٨	١٥
أليقهما	أليقها	٩٩	٧

السطر	الصفحة	الصواب	الخطأ
١٨	١٠٠	رسول الله	رسول الله
٢	١٠٠	فماذا يقول	فماذا يقول
٢١	١٠٨	أمر الصلاة	أثر الصلاة
١٨	١٠٩	ينزل به	ينزل به
١٢	١١٠	والنفخ	والنفخ
١	١١٣	كلها ينادى	كلها تنادى
١٤	١٣٨	قد نسبوا الى	قد نسبوا الى
٦	١٦١	الحنّة	الحنه
٢	١٦٣	اللذين	المعنيين الذين
١٣	١٧٦	كقاض	كقاضى